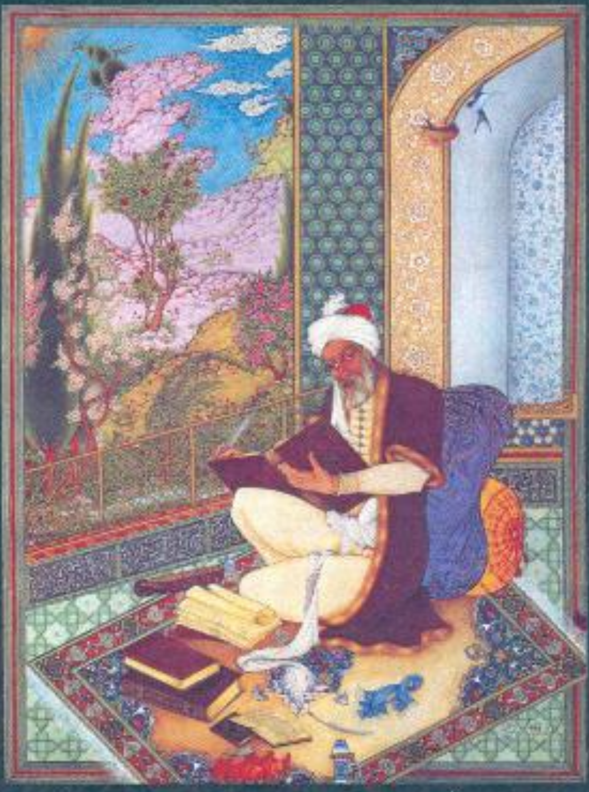
الفتوحات المكيَّة

للشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي

تحقيق : عبد العزيز سلطان المنصوب



الجزء الحادي عشر

الفتوحات المكية

الجزء الحادي عشر- الأسفار ٣١-٣٣

نسخة المنصوب

نسخة إلكترونية أصلية مجانية

منقحة من الطبعة الورقية الثانية

المحققة من النسخة الأصلية بخط المؤلّف

متاحة من المحقق للاستخدام الشخصي غير التجاري

دون أيّ تعديل مع الإشارة إلى المصدر عند الاستشهاد

ΠΦՋᒋᖷ1ⵙ Xᒣᔑᒋ

XⵒᒋⵙᒣᖷXⵒ1ՋⵙXⵒᒋΦↃXᔑⵒ1ⵙ Xᒣᔑᒋ

XⵒᒋⵙՑ1ⵙ XⵒⵚↃΦ1ⵙ XⵔΠШ1ⵙ ᒋᖷ Xⴿⵚᒋᖷ

◊1ⵙᖷ1ⵙ ШᒣΠ Xⵒ1Ջⵙ1ⵙ Xᒣᔑᒋ1ⵙ ᒋᖷ Xⵚⵚⴿᖷⵙⵙ

ⵒↃⵙᒣX1ⵙ ↃⵒΠ ⵒՋᒣ⋝1ⵙ ᖷⵙⴷᒣXᔑⵙ11 ⵚⵚⴿᖷ1ⵙ ᒋᖷ XⴿⵙXᖷ

ⴷⵙᒣ⋝Xᔑⵙ1ⵙ ⴷᒋⵔ ↃⴷՋᖷ1ⵙ ⵙ1ⵙ XↃⵙ⋝ⵙ1ⵙ ⵔᖷ 1ⵒⴷⵔX ⵒⵙ ᒋΦⴷ

سلسلة الصفا

الفتوحات المكية

للشيخ الأكبر



محيي الدين بن العربي

تحقيق
عبد العزيز سلطان المنصوب

الطبعة	نوع الطبعة	السنة	الناشر	البلد
الأولى	ورقية	٢٠١٠م	وزارة الثقافة	الجمهورية اليمنية
الثانية	ورقية	٢٠١٣م	المجلس الأعلى للثقافة	جمهورية مصر العربية
الأولى	إلكترونية	٢٠٢٥م	مركز الصفا للدراسات	الجمهورية اليمنية

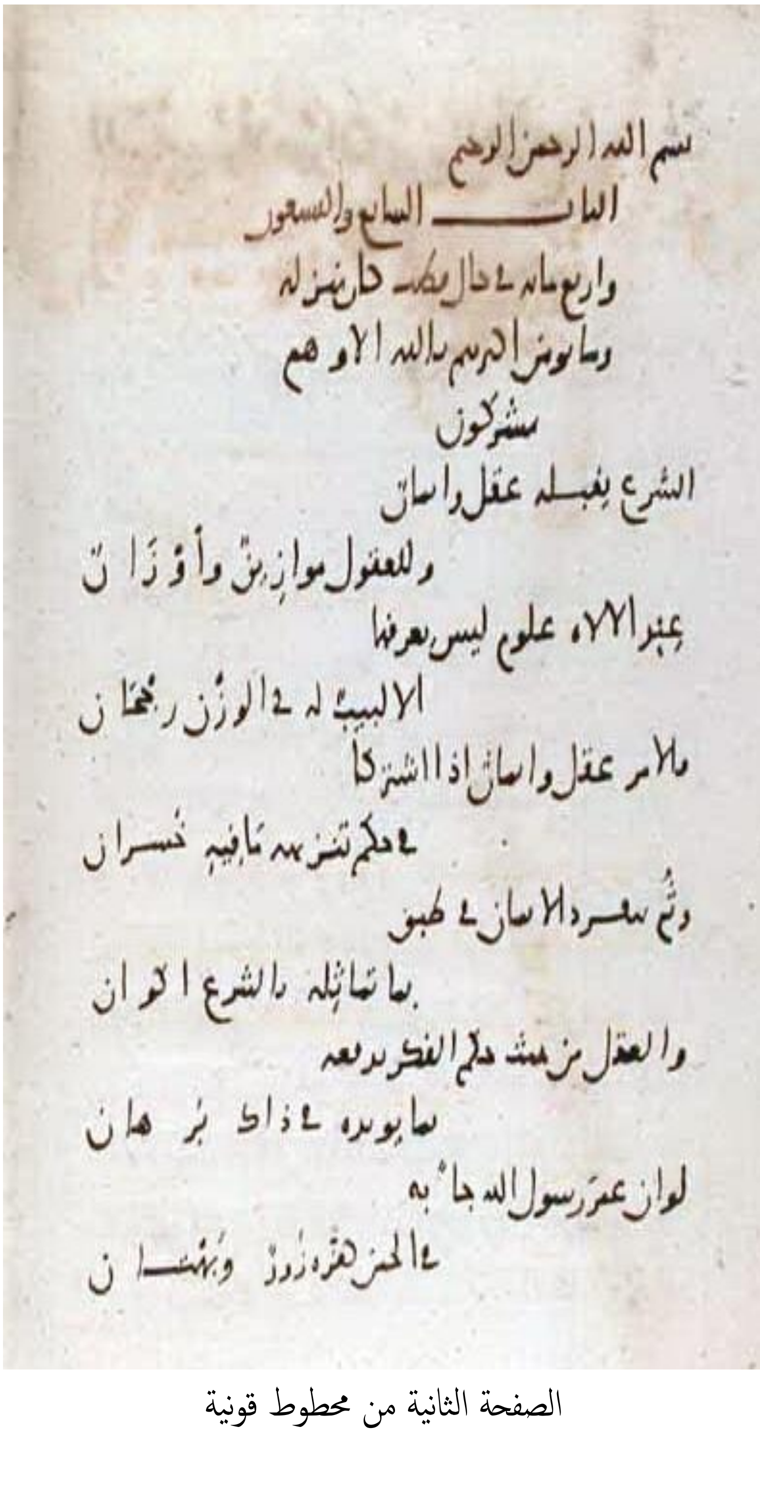
السفر الأحد والثلاثون من الفتوح المكّيّ[1]

(١) العنوان ص ١، ويليه مباشرة: "إنشاء مولانا وسيدنا إمام الأمة، قدوة الأئمة، شيخ الإسلام والمسلمين، وارث الأنبياء والمرسلين، حجة الحق، ناصر الشريعة، محيي الملة والدين، سلطان المحققين، أبو عبد الله، محمد بن علي بن العربي الطائي رضي الله عنه".
يليه بخط الشيخ الأكبر: "رواية مالك هذه المجلّدة، محمد بن إسحق القونوي عنه".
يليه: "وقف هذا الكتاب صاحبه المذكور اسمه، وبخط المؤلف أعلى هذا المكتوب، رضي الله عنهما، في المكان والشرط المذكورين، في أوائل الكتاب وأواخره. تقبل الله منه، وأثابه الجنة، إنه مليّ بذلك قادر عليه". يليه طابع الدمغة برقم ١٨٧٥، وبجواره ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٧٠. ثم الإشارة إلى عدد صفحات السفر: ٢٦١ صحيفة

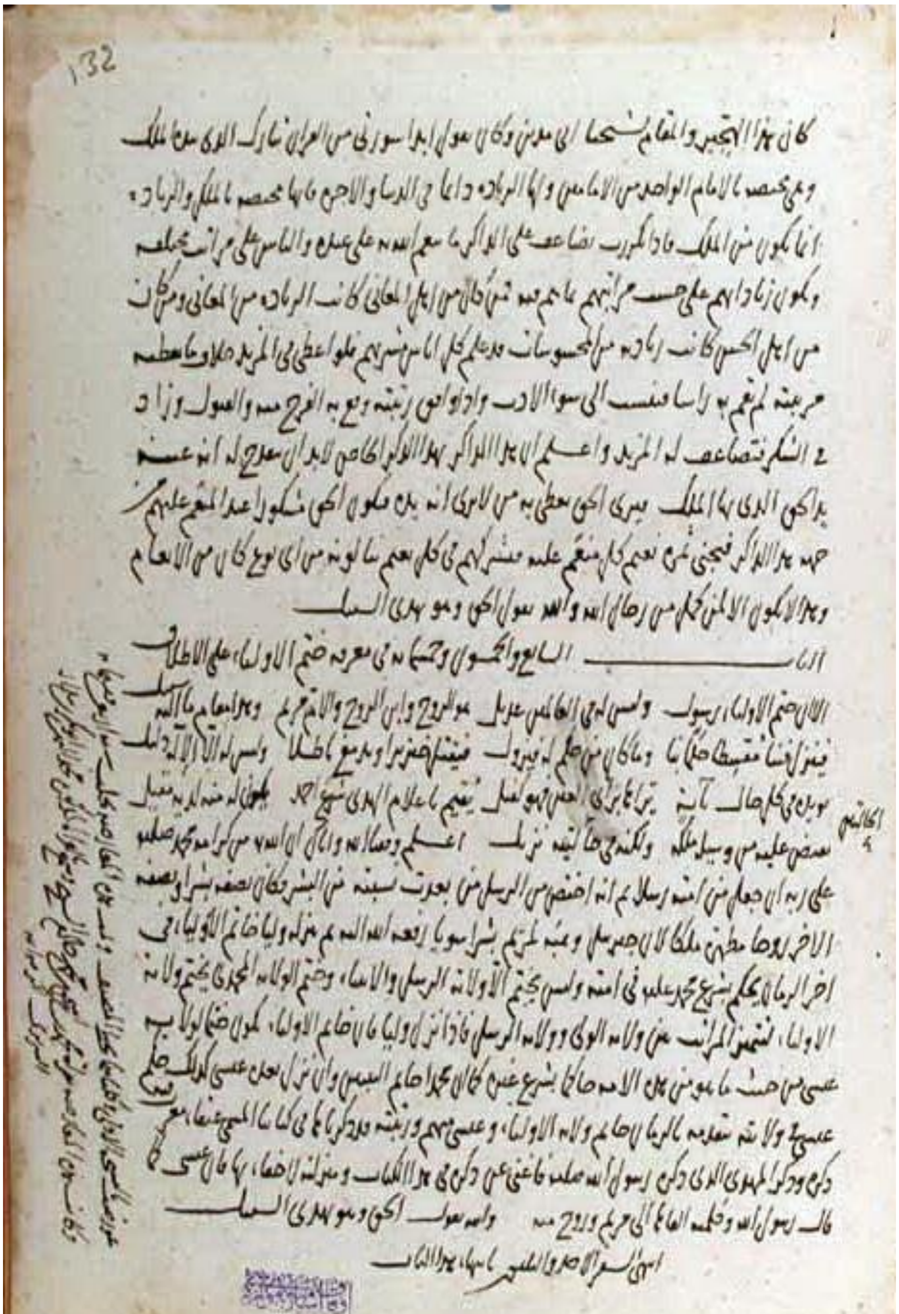
رموز مستخدمة في التحقيق

﴿ ﴾	آيات قرآنيّة
« »	حديث شريف
( )	إضافات أدخلت على الأصل
ق	نسخة قونية
س	نسخة السليمانيّة
هـ	نسخة القاهرة

- إذا جاء التعبير في الحاشية من غير تحديد نسخة فالمقصود به نسخة قونية باعتبارها الأصل.
- عندما تقتصر الحاشية على تعبير مثل: (ص ١) أو (ص ١ب) مثلا، فذلك يعني أنّ الكلمة التي تدلّ عليها هذه الحاشية هي الكلمة الأولى في ص ١ في مخطوط قونية (جهة اليمين) أو (جهة اليسار) على التوالي.


بسم الله الرحمن الرحيم
الباب السابع والسبعون
وأربع مائة في حال قطب كان منزله
وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم
مشركون
الشرع يقبله عقل وإيمان
وللعقول موازين وأوزان
غير الآلة علوم ليس يعرفها
إلا لبيب له في الوزن رجحان
فالأمر عقل وإيمان إذا اشتركا
في حكم تنزيه ما فيه خسران
وثم يعبد الإنسان في طبق
بما تماثله في الشرع أكوان
والعقل من حيث حكم الفكر يدفعه
بما يؤيده في ذاك برهان
لو أن عمر رسول الله جاء به
في الحشر لقرره زور وبهتان

الصفحة الثانية من مخطوط قونية



الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

الباب السابع والتسعون وأربعمائة

في حال قطب كان منزله: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾(٢)

الشَّرْعُ يَقْبَلُهُ عَقْلٌ وإيمانُ ... ولِلْعُقُولِ مَوازِينٌ وأوزانُ
عند الإله عُلُوْمٌ لَيْسَ يَعْرِفُها ... إلّا لَبِيْبٌ له في الوَزْنِ رُجْحَانُ
فالأمرُ عَقْلٌ وإيمانٌ إذا اشْتَرَكا ... في حُكْمِ تَنْزِيْهِ ما فِيْهِ خُسْرَانُ
وثُمَّ يَنْفَرِدُ الإيمانُ في طَبَقٍ ... بما تُمَاثِلُهُ بالشرعِ أَكْوَانُ
والعَقْلُ مِن حَيْثُ حُكْمِ الفِكْرِ يَدْفَعُهُ ... بما يُؤيِّدُهُ في ذاك بُرْهَانُ
لَوْ أَنَّ غَيْرَ رَسُوْلِ اللهِ جاءَ بِهِ ... في الحِيْنِ؛ كَفَّرَهُ زُوْرٌ وبُهْتانُ
لِذَا(٣) تَأَوَّلَهُ مِن غَيْرِ وِجْهَتِهِ ... وقال ما لي على ما قال سُلْطانُ
لله فِي ذاكَ سِرٌّ لَيْسَ يَعْلَمُهُ ... إلّا فريْدٌ وذاك الفَرْدُ إنسانُ
قَدْ كَمَّلَ اللهُ في الإنشاءِ صُوْرَتَهُ ... بِصُوْرَةِ الحَقِّ فالقرآنُ فُرْقَانُ
العَيْنُ واحِدَةٌ والحُكْمُ مختلِفٌ ... للجانِبَيْنِ فما في النَّشْءِ نُقْصَانُ

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡۗ﴾(٤) على أن تكون "ما" زائدة، وليس القليلُ إلّا مَن آمَن باللهِ باللهِ(٥). فإنّ الموحِّدين هم الذين وحّدوا الله بالله، وأمّا الموحِّدون(٦) الذين وحّدوا الله لا بالله، بل بأنفسهم؛ فهم الذين أشركوا في توحيده. غير أنّ هذا الهِجِّير لا يعطي الإيمان بتوحيد الله، وإنما يعطي مشاهدة ميثاق الذرّيّة؛ إذ أخذ الله ﴿مِنۢ بَنِيٓ

---

(١) البسملة ص ٢
(٢) [يوسف: ١٠٦]
(٣) ص ٢ب
(٤) [ص: ٢٤]
(٥) كتب كلمة "صح" علي كل من لفظي الجلالة مشيرا بذلك إلى ضرورة تكرارهما هنا.
(٦) ق: "الموحدين" وصححت بالهامش: "الموحدون" وعليها حرف: ظ

ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[1] وما كان إلّا التصديق بالوجود والمِلْك، لا بالتوحيد. وإن[2] كان فيه توحيد، فغايته توحيد المِلك. فجاء قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾[3] لمّا خرجوا إلى الدنيا. لأنّ الفطرة إنما كانت إيمانهم بوجود الحقّ والمِلك، لا بالتوحيد. فلمّا عدم التوحيد من الفطرة، ظهر الشرك في الأكثر ممن يزعم أنّه موحّد.

وما أدَّى مَن أدّاه إلى ذلك إلّا التكليف؛ فإنّه لمّا كلّفهم تحقَّقَ أكثرُهم أنّ الله ما كلّفهم إلّا وقد علم أنّ لهم اقتدارا نفسيّا على إيجاد ما كلّفهم به من الأفعال، فلم يخلص لهم توحيد. فلو علموا من ذلك أنّ الله ما كلّفهم إلّا لما فيهم من الدّعوى في نِسبة الأفعال إليهم التي نسبوها إلى أنفسهم ليتجرّدوا عنها بالله لا بنفوسهم، كما فعل أهلُ الشهود؛ فإذا ألزم الذاكر نفسَه هذا الذِّكْر؛ نتج له إقامة العذر عند الله لعباد الله فيما أشركوا فيه عند إيمانهم؛ فإنّ الله أثبت لهم الإيمان بالله، وهو خير كثير وعناية عظيمة إذا نظروا إلى مَن قال فيهم تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ﴾[4] فأظهروا ما ليس بوجود وجودًا، وأزالوا في عقدهم وجود ما هو وجود، وهو الله. فسمّاه الله سترا. فكان مستورا عنهم وجودُ الحقّ بما ستروه. إذ[5] لم يستروه حتى تصوّروه، وبعد التصوّر ستروه؛ فكانوا كافرين.

ومن شأن الحقّ أنّه حيث ما تُصُوِّر؛ كان له وجود في ذلك التصوُّر، ولا يزول برجوع ذلك المتصوّر عمّا تصوَّر. بخلاف المخلوق؛ فإنّ المخلوق إذا تَصوّرته؛ كان له وجود في تصوّرك[6]، فإذا تبيّن لك أنّه ليس كذلك؛ زال من الوجود بزوال تصوّرك ما تصوّرتَهُ. وهذا فُرقان بين الله وبين المخلوق، وهو علم دقيق لا يعلمه كثير من الناس. فلهذا ثبتَ الشركَ في العالَم لأنّه قابل صورة كلّ معتقد، ولو لم يكن كذلك ما كان إلها.

فإذا سمع السامعُ الخبرَ النبويَّ بوجود الله؛ آمن به على ما يتصوّره؛ فما آمن إلّا بما تصوّره،

(١) [الأعراف: ١٧٢]
(٢) ص ٣
(٣) [يوسف: ١٠٦]
(٤) [العنكبوت: ٥٢]
(٥) ص ٣ب
(٦) "بخلاف المخلوق... تصورك" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب "صح أصل".

والله موجود عند كلّ تَصوُّر، كما هو موجود في خلاف ذلك التصوُّر بعينه؛ فما آمن أكثرهم بالله إلّا وهم مشركون، لما يطرأ عليهم في نفوسهم من مزيد العلم بالله، ولهم في كلّ مزيدٍ تصوّرٌ فيه ليس عينَ الأوّل؛ وليس إلّا الله في ذلك كلّه. فما جاء الله بهذه الآية إلّا لإقامة عُذْرِهم، ولم يتعرّض -سبحانه- للتوحيد؛ ولو تعرّض للتوحيد لم يصحّ قوله: ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[1] مع ثبوت الإيمان. فدلّ أنّه ما أراد الإيمان بالتوحيد، وإنما أراد الإيمان بالوجود؛ ثمّ ظهر التوحيد -لمن ظهر- في ثاني[2] حال[3]. فمن ادّعى هذا الذِّكْر هِجّيرا ولم يحصل عنده عُذْرُ العالَم فيما أشركوا فيه، فما هو من أهل هذا الذِّكْر؛ فإنّه ما له[4] ذوقٌ إلّا هذا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) [يوسف: ١٠٦]
(٢) رسمها في ق: ثان
(٣) ص ٤
(٤) الضمير في "له" يعود على الهجير
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والتسعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا. وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾(١)

مَن يَتَّقِ اللهَ في ضِـيْقٍ وفي سَـعَةٍ — فَرِزْقُهُ يَأْتِهِ مِن حيثُ لا يَدْري(٢)
رِزْقُ المَعاني ورِزْقُ الحِسّ فَارْضَ بِهِ — رَبًّا إذا جاءَ في لَيْلٍ إذا يَسْرِي
وفي زَمَـانٍ وفي غَيْرِ الزمـانِ فَلَا — تَنْظُرْ إلى أَحَدٍ في طَبْعِهِ يجْرِي(٣)
لَوْلَا وُجُودِي ولولا الدهرُ ما نَظَرَتْ — عَيْني إلى أَحَـدٍ مِن عـالَمِ الأَمْرِ

قال الله ﷻ: ﴿إِن(٤) تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾(٥) وهو قوله: ﴿يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ فيَخرجُ مما كان فيه، فيفارقه إلى أمر آخر، لأنّه ما يَخْرُج إلى عدم؛ وإنما يَخْرُج من وجود إلى وجود، هذا حال العالَم بعد وجوده، لا ســبيل إلى العدم بعد ذلك، قال: إليه ترجع الأمور، وهو الوجود الحقّ.

ومِن صِدق هذه الآية الأمرُ الذي سرى في العالَم، وقال به (العالَم) إلّا الشاذّ النادر الذي لا حكم له، وهو أنّ أحدا لا نراه راضيا بحاله في الوجود أصلا. ولذلك عِلّةٌ أصليّة؛ وهو أنّ الحقّ كلّ يوم من أيّام الأنفاس في شأن، فَتُحَرِّكُ العالَمَ تلك الشئون الإلهيّة؛ فيطلب الانتقال مما هو فيه، كان ما كان، إلى أمر آخر. غير أنّ الشاذّ القليل، وإن طلب الانتقال، فإنّه راض بحاله في وقته، وفي طلبه الانتقال؛ فهو يطلب ليجمع، وأكثر العالَم لا يطلب الانتقال إلّا لعدم الرضا بحاله، فما تجدُ أحدًا، من صالح ولا غير صالح، يرضى بحاله، هذا هو الساري في العالَم. ومن هذا الباب

---

(١) [الطلاق: ٢ ، ٣]
(٢) رسمها في ق: يدرِ
(٣) رسمها في ق: يجرِ
(٤) ص ٤٠ب
(٥) [الأنفال: ٢٩]

أنّك ما ترى أحدًا إلّا وهو يذمُّ زمانَه، ويحمد ما مضى وخلا من الأزمان. وليس زمانُه إلّا حالُه مُذْ وُجِدَت هذه النشأة، وأيّ زمان كان فيه بنو آدم في وقتِ آدم حتى ذُكِرَ أنّه (أي آدم عليه السلام) قال في نظمٍ له بلسانه، ترجمته:

تَغَيَّرَتِ[1] البِلادُ ومَن عَلَيْها فَوَجْهُ الأَرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيْحُ

فالإنسانُ يَذُمُّ يومَه ويمدح أمسه، وهو الإنسان عينُه، لا غَيْرُهُ. وقد كان أمسِ يَذُمُّ يومَه ويمدحُ ما قَبْلَه، فلم يزل الأمر هكذا، وذلك للأمر الطبيعيّ -أعني الذمّ-. كما أنّ طلبَ الانتقال (هو) للشأن الإلهيّ. والعارفون يطلبون الانتقال للشأن الإلهيّ، من غير ذمّ أوقاتهم. وغيرُ العارفين يَذمّون أوقاتَهم طبعًا، ويطلبون الانتقال للشأن الإلهيّ الذي يحرّكهم لذلك وهم لا يشعرون.

وله، أيضا، سببٌ غير هذا عجيبٌ -أعني طلب الانتقال والذمّ- وذلك أنّ الإنسان مجبول على القلق من الضِّيق، وطلب الانفساح والإفراج عنه، ويتخيّل أنّ كلّ ما هو خارج عنه؛ فيه الانفساح من هذا الضيق الذي هو فيه. وذلك أنّ الإنسان إذا كان في حالٍ مّا من الأحوال، فإنّه مقبوض عليه بذلك الحال؛ لإحاطته به، لا بدّ من ذلك. فيجد نفسَه محصورا، ويرى ما خرج عن ذلك الحصر أنّه انفساحٌ وانفراجٌ؛ لأنّ الأمر الخارج عن حاله ما هو واحدٌ بِعَينه، فيضيق عليه الأمر؛ فلهذا يَجِدُ السعة[2] فيما عدا حاله الذي هو عليه. فإذا خرج؛ لم يحصل له من ذلك الاتّساع المتوهَّم إلّا حالٌ واحدة تحتاط به، فيجد أيضا فيه الضيق لإحاطتها به وحصره فيها؛ فيطلب الإفراج عنه كما طلبه في الحال الأوّل. فلا يزال هذا دَيْدَنُه، والله يخرجه من اسم إلى اسم دائمًا أبدا.

فمن اتّخذ اللهَ وقايةً أخرجَهُ من الضّيق، أي أزال الضّيقَ عنه، فاتّسع في مدلول الاسم "الله" من غير تعيين. ولذلك رَزَقه من حيث لا يحتسب؛ لأنّه لم يقيّد فلم يتقيّد. فكلُّ شيء أقامه الحقُّ فيه فهو له، فيرجع محيطا بما أعطاه الله؛ فله السعة دائمًا أبدا. فالانتقال يعمّ الجميع، والرضا وعدمُ

(١) ص ٥
(٢) ص ٥ب

الرضا الموجِب للضيق، هو الذي يتفاضل فيه الخلقُ. فمن اتّقى اللهَ خرج إلى سعة هذا الاسم؛ فيتّسع باتّساع هذا الاسم "الله" اتّساعا، لا ضيق بعده.

ومَن لم يتَّق اللهَ؛ لم يشهد سِوَى حكم[1] اتّساعٍ واحدٍ؛ فيخرج من ضيق إلى ضيق. ومَن أراد أن يجرّب نفسَه، ويأتي إلى الأمر من فصِّهِ، ولينظر في نفسه، إلى عِلمه برزقِه؛ ما هو؟ فإن لم يَعلم رزقَه؛ فذلك الذي خرج من الضّيق إلى السعة وهو قوله[2] -تعالى-: ﴿وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ قال بعضهم في ذلك[3]:

ومَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ　　　كما قالَ مِنْ أَمْرِهِ مَخْرَجا
ويَرْزُقْهُ مِن غَيْرِ حِسْبانِهِ　　　وإن ضاقَ أَمْرٌ بِهِ فَرَّجا

لأنّه ما خلقه إلّا لعبادته ﷻ وهو يرزقه من حيث شاء، فلا يشغل نفسه برزقه، كما لا يشغل نفسه بأَجَلِهِ؛ فإنّ حكمهما واحدٌ، وما يختصّ بهما حيوان دون حيوان. ومَن عَلِمَ رِزْقَه؛ لم يزل في ضيق؛ لأنّه مجبول على عدم الرضا. وإنما قلنا: "لم يزل في ضيق" لأنّه قد تعيّن له ما لا يمكن الزيادة فيه بالخبر الصادق النبويّ، فيبقى معذَّبا بالضّيق إلى أن يموت. والذي لا يَعلم (رزقَه) يعيش في السعة المتوهّمة، سعة الرجاء؛ فيعيش طيّب النفس. فكلّما جاءه من رزق من حيث لا يحتسب، شَغَلَهُ انتظارُ ما لا يَعلم عن حكم الحاصل في الوقت؛ فهو -في قبضِه، وضيق وقته- في بَسطٍ وسعة من أمله، فإنّه الحاكم عليه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) ص ٦
(٣) لم نعثر عليها إلّا في كتاب معجم الشـيوخ لابن جميع الصيداوي (١/٢٦٥) وذكر أنها لأبي العتاهية (١٣٠هـ-٢١١هـ) وأبو العتاهية شاعر مكثر، سريع الخاطر، في شعره إبداع، كان يجيد القول في الزهد والمديح وأكثر أنواع الشعر في عصره، ولد ونشأ قرب الكوفة، وسكن بغداد وفيها توفي.
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] التاسع والتسعون وأربعمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[2]
وقتًا على زيادة الكاف، ووقتًا على كونها صفة لفرض المِثل، وهو مذهبنا والحمد لله

لَيْسَ في الأَكوانِ شَيْءٌ ۝ غَيْرُهُ فَهْوَ الوُجُوْدُ
وأنا وَحْدِيْ على ما ۝ قُلْتُهُ فيهِ شَـهِيْدُ
فـانْتَفَى المِثْـلُ على ذا ۝ فَهُوَ الفَرْدُ الوَحِيْـدُ
مـا على مـا قُلْتُـهُ في ۝ جانِبِ الحَقِّ مَزِيْدُ
فَـهُـوَ المُـرَادُ فِـيْـنـا ۝ مِثْل ما هو المُرِيْدُ

قال الله ﷻ: ﴿شَهِدَ[3] ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾[4] فما له مِثْلٌ. إذ لو كان له مِثْل؛ لم يصحّ نَفْيُهُ. فإنّه ما نفى إلّا المرتبة، ما نفى مِثْلِيّة الذات. وما عيّن التفاضلَ في الأمثال إلّا المراتبُ، فلو زالت لزال التفاضل. فمِن ذاته يَقبل الصُّوَر، ومِن مرتبته لا يَقبل المِثل. ولهذا سمّاه خليفة وخلفاء؛ لأنّها تولية ونيابة. فما هم فيها بحكم الاستحقاق -أعني استحقاق الدّوام- لكن لهم استحقاق قبول[5] النيابة والخلافة. فهم في الرتبة مستعارون، وهي لله ذاتيّة. فتزول عنهم، ولا تزول ذواتهم. والحقُّ ما تجلّى لهم إلّا في صور ذواتهم، لا في رتبته. فإذا تجلّى لهم في رتبته؛ انعزل الجميعُ، فلم يكن إلّا هو. فنفى مثليّة المرتبة في الشهود، ونفى مثليّة الذات في الوجود.

مِثْلِيَّةُ الذاتِ في الوُجُوْدِ ۝ مَنْفِيَّةٌ ما لها شُـهُوْدُ
فافتكِروا في الذي أَتَيْنا ۝ بِـهِ إليكمْ ولا تَزِيْـدوا

(١) ص ٦ب
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) ص ٧
(٤) [آل عمران: ١٨]
(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

فـإنّـهُ الحَقُّ لا يُجَـارَى وإنّنـا عِنْـدَهُ العَبِيْـدُ
فـإنْ نَظَرْتُمْ فينـا تَجِـدْنا مِنْـهُ إِلَيْـهِ بِـهِ نَعُوْدُ
سُـبْحانَه جَلَّ مِن مَلِيْكٍ وَهْوَ بِنا القائمُ الشهيدُ
يَقْصُـــدُنا[1] للذي يَراهُ مِنّا، وما عندنا قُصُوْدُ
إذ نَبْتَغِيْـهِ بِـهِ تَعـالى هُوَ المُرَادُ وَهْوَ المُرِيْدُ

فلا يشهده إلّا ربٌّ، ولا يجده إلّا عبدٌ، وبالعكس؛ لأنّ اللهَ سمعُهُ وبصرُهُ وجميع قواه. فانتفى عن العبد ما ينبغي أن ينتفي، وبقي له ما ينبغي أن يبقى. وهذا كلّه إذا كان حرف الكاف زائدا؛ فله قبول ما قلنا من النفي، وإذا كان للصفة؛ بقي ما قلنا:

وانْتَفَى المِثْلُ عن المِثْلِ فَلَمْ يُوْجَدِ المِثْلُ مع المِثْلِ وَقَدْ
ثَبَتَ المِثْلُ له بِيْ مِثْلَ مَا ثَبَـتَ المِثْـلُ لَنـا مِنْـهُ فَقَـدْ
وُجِدَ الأمرُ على هذا وذا كوجودِ الفَرْدِ في عَيْنِ العَدَدْ

فليس كهو شيءٌ، وليس مِثْلَ مِثْلِهِ شيءٌ؛ فنفى وأثبت. قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله خلق آدم على صورته» فله التنوّع في باطنه، وله الثبوت في ظاهره، فلا يزيد فيه عضوٌ لم يكن عنده في الظاهِر، ولا[2] يبقى على حالٍ واحد في باطنه؛ فله التنوّع والثبوت. والحقُّ موصوف بأنّه الظاهرُ والباطن؛ فالظاهرُ له التنوّعُ، والباطنُ له الثبوتُ. فالباطنُ الحقُّ عينُ ظاهرِ الإنسان، والظاهرُ الحقُّ عينُ باطنِ الإنسان. فهو كالمرآة المعهودة؛ إذا رَفَعْتَ يَمِيْنَكَ عند النظر فيها إلى صورتك رَفَعَتْ صورتُكَ يَسارَها. فيمينُك شمالُها، وشمالُك يمينُها. فظاهرُك -أيّها المخلوق- على الصورة اسمُهُ سبحانه[3] الباطن، وباطنُك اسمُ الظاهر له. ولهذا يُنْكَر في التجلّي يوم القيامة

(١) ص ٧ب
(٢) ص ٨
(٣) ثابتة فوق السطر بقلم آخر

ويُعْرَف، ويوصَف بالتحوّل في ذلك؛ فأنت مقلوبُه. فأنت قلبُهُ، وهو قلبُكَ. ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾(١) ما أحقَّ هذه الآية في الباطن بهذا المقام.

فَكَمَا يَلْبسُــنَا نَلْبسُــهُ   فَبِنَــا كان كَمَا نحن بِــهِ
وبِهِ أكرِمْ به مِن مُشْــبِهِ   فانْتَفَى ما هُوَ مَوْجُوْدٌ بِنا(٢)

وأكثر من هذا البسط في العبارة ما يكون؛ فإنّ هذا الميدان يضيقُ الجولان فيه جدًّا، والله وليّ الإعانة؛ إذ هو المُعين. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٣).

(١) [البقرة: ١٨٧]
(٢) هذان البيتان ثابتان في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الموفي خمسمائة

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ﴾[1] أي نردّه إلى أصله، وهو البُعد. يقال: "بئر جِهِنّام" إذا كانت بعيدة القعر[2]

مَن[3] يَقُـلْ: إنّي إِلَهٌ	فَكَلامٌ لَيْسَ يَصْـدُقْ
أو يَقُـلْ: إنّيَ خَلْقٌ[4]	لِحَقِيْقَـةِ التَّخَلُّقْ
فَهُمَـا سِـيّان فِيْـهِ	هكذا يُعْطِي التَّحَقُّقْ
والذي لَيْسَ لَهُ ذاتٍ	لَهُ حـالُ التَّـعَـلُّقْ
فَلَهُ الجَمْعُ المُسَــمَّى	مِثْـل مـا لَهُ التَّفَرُّق

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتۡ مِرۡصَادٗا. لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابٗا﴾[5]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[6] فحقّق وانظر تعثُر، والله الموفّق. فحصلوا في نقيض دعواهم. فإنّ الطاغي (تعني) المرتفع، طغى الماء إذا ارتفع، يقول تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾[7]. فَمَن قال: ﴿إِنِّيٓ إِلَٰهٞ﴾ فقد جعل نفسَــه في غاية القُرْب. فأخبر اللهُ أنّ جزاء هذا القائل يكون غاية البُعد عن ســعادته؛ إذ كان جزاؤه جهنّم. فينزل إلى قعرِها مَن طغى إلى الألوهة التي لها الاســتواء على العرش بالاسم "الرحمن".

واعلم أنّه ما في عِلْمِي أنّ أحدا يقع منه هذا القول وهو يجوع، ويمرض، ويغوط، وأمثال هذا؛ إلّا فرعون لمّا استخفّ قومه قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي[8]﴾[9] ثمّ جعل ذلك

(١) [الأنبياء: ٢٩]
(٢) "يقال...القعر" مضافة على يسار العنوان بقلم الأصل
(٣) ص ٨ب
(٤) كتب مقابلها في الهامش بقلم الشيخ: "عبد" وكتب عليها وعلى كلمة "خلق" كلمة: "معا" ليشير إلى صواب كل منهما.
(٥) [النبأ: ٢١، ٢٢]
(٦) [الفجر: ١٤]
(٧) [الحاقة: ١١]
(٨) ص ٩
(٩) [القصص: ٣٨]

ظنًّا، بعد شكٍّ، أو إثباتًا في قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾(١). وأمّا القائلون بـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ﴾(٢) فما هم في حكم هذا الذِّكر لأمرين: الأمر الواحد أنّهم فرّقوا بين الناسوت واللاهوت، والقائل بهذا الذِّكر لا يفرِّق. والأمر الثاني إنما يدلّ هذا الذِّكر على مَن قال عن نفسه ذلك، لا من قيل عنه.

والذي ينتج هذا الذِّكر لصاحبه أحد أمرين، أو كلاهما: الأمرُ الواحد أحديّةُ هذا القائل في الألوهة، فيكون العالَمُ كلُّه -عند صاحب هذا الذِّكْر- عينَ الحقّ. فله أحديّةُ الكثرة، كما لغيره(٣) أحديّة كثرة الأسماء الإلهيّة. وتكون الكثرة (عنده) في النِّسب والأحكام، لا في العين، والعالَمُ كلّه عنده عَرَضٌ عَرَضَ لهذه العين من أعيان الممكنات الثابتة التي لا يصحّ لها وجود. والأمر الآخر أن يكون قوله: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ نزولا عن المرتبة التي لله، وهذا مثل قولهم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾(٤) فهو وإن كان أنزلَ منه في الرتبة، فهو عنده أنّه إلهٌ. فيكون هذا القائلُ -إذا كان صاحب هذا الذِّكر- (يرى) أنّ تجلّيَ الحقّ في(٥) الصور، أنزلُ منه لو تجلّى في كونه غنيّا عن العالَمين. فلو صحّ هناك تجلّ، لكان أكمل من تجلّيه في الصوَر؛ فنعقل رتبة غناه عن العالَم بنفسه. وقد يكون هذا لمن يراه عين العالَم، فعلامته هويّته، فهو الدليل له عليه كقوله: «أعوذ بك منك» واستعاذ به منه؛ إذ لا مقابل له غير ذاته؛ فهو المعِزُّ المذِلُّ.

ثمّ هنا تنبيهٌ إلهيّ، حيث قَرَن هذا الحال بالقول، لا بالعلم والحسبان. فإن قال: ما نظنُّ أنّه قد علم أنّ الأمر كذا، فتخيّل أنّ قوله مطابقٌ لعلمه، وهذا يستحيل وقوعه من أَحدٍ عِلما؛ لِعلمه بذلّته وافتقاره، وقصوره في نفسه. فإذا قال مثل هذا، وهو يعلم قصورَه، فيقولها بوجهٍ لا تقع عليه فيه مؤاخذة، ويكون جزاؤه على هذا القول جهنّم، أي بُعْدُهُ في نفسه عمّا يقول به على لسانه، وهو خير جزاء؛ لأنّه علم. ويكون ﴿كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٦) جزاء (الـ)ظالم الذي ورث الكتاب من المصطفَين. فإنّ الله أطلق على بعض الورثة اسمَ الظالم، مع كونه من أهل الحقّ. فيتخصّص

(١) [القصص: ٣٨]، وجاء نهاية الآية في ق: "وإنّي لأظنّه كاذبا" وفق ما ورد في سورة غافر الآية ٣٧
(٢) [المائدة: ١٧]
(٣) ق: "لمن له" وصححت في الهامش "كما لغيره" بخط آخر مع إشارة التصويب
(٤) [الزمر: ٣]
(٥) ص ٩ب
(٦) [الأنبياء: ٢٩]

الظالم هنا كما تخصّص في قوله: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾(١) وهو ظلم خاصٌّ، مع كونه نكرة. فهو نكرة عند السامع، لا عند المتكلّم به. ولهذا فسّره رسول الله ﷺ بأنّه الشرك خاصّة.

فمِثْلُ هذا(٢) الهِجّير يكون موجّها فيما ينتج؛ لأنّه في وضعه (كان) على ذلك. فيأخذ كُلُّ صاحبِ(٣) وجهٍ منه بنصيب، لأنّه صالِحٌ لذلك. وكلُّ آية في الهجّيرات إنما تؤخذ على انفرادها كما سُطِّرَتْ، وعند أهل التحقيق هذا المأخذُ؛ وإن كان عالي الأوج؛ فإنّ مسمّى الآية إذا لَزِمَتها أمورٌ من قَبْلُ أو بَعْدُ، يظهر من قوّة الكلام أنّ الآية تطلب تلك اللوازم؛ فلا تكمل الآية إلّا بها؛ وهو نَظَرُ الكامل من الرجال.

فمن ينظر في كلام الله على هذا النمط؛ فإنّه يفوز بعلم كبير وخير كثير؛ كما تقول في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إنّها آيةٌ مستقلّة، وتقول فيها في "سورة النمل" إنّها جزء آيةٍ، فلا كمال لها في الآي إلّا بزيادةٍ. فاعلم أنّه كما لكلِّ أجلٍ كتاب، كذلك لكلِّ عمل جزاءٌ. والقولُ عملٌ، فله جزاءٌ «أنّ الله عند لسان كلّ قائل». وليس بعد الخواطر أسرعُ عملا منه -أعني من اللسان- فالقولُ أسرعُ الأعمال، ولا يتولّى حسابَ صاحبِه إلّا أسرعُ الحاسبين؛ لأنّ متولّيَ الحساب على الأعمال من الأسماء الإلهيّة ما يناسب ذلك العمل إن فهمتَ ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾(٤) ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٥).

---

(١) [الأنعام: ٨٢]

(٢) ص ١٠

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٤) [البقرة: ٢٨٢]

(٥) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش حرف "ب" ثم: "بلغ مقابلة وسماعا على المنشي أبقاه الله".

الباب[١] الواحد وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[٢]
وكان هذا هِجِّيرُ الشيخ أبي مدين شيخنا ﵁

أَفَغَيْرَ اللهِ يَدْعُوْ صادِقٌ أَمْ بِغَيْرِ اللهِ فُوْهُ يَنْطِقُ
بَلْ بِهِ يَنْطِقُ لَا يَعْقُبُهُ ولِذا في كُلِّ حَالٍ يَصْدُقُ
ثُمَّ يَدْعُوْهُ إذا يَدْعُوْ بِهِ فَهُوَ الدَّاعِ الذي لا يُلْحَقُ
أَخْلَقَ الخالِقُ ما يَخْلُقُهُ لِجَدِيْدٍ بعد هذا يَخْلَقُ
ليت شِعْري هل ترى من كائنٍ قائمِ العَيْنِ به لا يَخْلُقُ
حَجَبَ الأمثالَ ما قام بها مِن فَنَاءٍ كونُهُ يُحَقَّقُ

قال[٣] الله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾[٤] إي تتركون الشِّرك. فأنتج هذا الذِّكْرُ هذه الشهادة الإلهيّة. وإذا كان الحاكمُ[٥] عينَ الشاهد، بقيت الحَيرة في: هل يحكم الحاكم بعلمه، أم لا؟ فإنّ الشهادة عِلم، والحكم قد يكون عن غلبة ظنٍّ، وعن عِلم، وموضع الشهادة: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ... وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ وهو قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٦] وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[٧] فقد شَهِدَ على نفسه لنا في دار التكليف بتوحيده في المهمّات، ولا يعرف الكريمَ إلّا المُسِيْءُ، ولا أكرم من الله. وقد نبّه اللهُ المسيءَ أن يقول بكرم الحقّ، لكونه يحكم بالكرم في حقّه، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[٨] هذا؟ ليقول: "كَرَمُك" وما يعني بالإنسانِ هنا، إلّا المسيءَ صاحبَ الكبيرة؛

---
(١) ص ١٠ب
(٢) [الأنعام: ٤٠]
(٣) ص ١١
(٤) [الأنعام: ٤١]
(٥) ق: "الحكم" وصححت في الهامش بقلم آخر: "الحاكم" مع إشارة التصويب
(٦) [الإسراء: ٦٧]
(٧) [النمل: ٦٢]
(٨) [الإنفطار: ٦]

فإنّه لا يقاوَم كبيرُ كَرَمِهِ إلّا بأكبر الكبائر؛ فهناك يظهر عمومُ الكرم الإلهيّ وقوّتُهُ. فهو، وإن لم يغفر، فلا بدّ من الكرم الإلهيّ في المآل، وإن لم يخرج من النار -لأنّها موطنه، ومنها خُلِقَ؛ حتى لو أُخرج منها في المآل لَتَضَرَّر[1]- فله فيها نعيم مقيم، لا يشعر به إلّا العلماء بالله.

فلمّا كشف اللهُ غطاءَ الجهل والعمى عمّن كشفه؛ أَبصرَ أنّ أحدا من الخلق ما دعا في حال شدّته إلّا الله. فلو لم يكن في عِلْمِهِ في حال الرخاء، أنَّ حَلَّ الشدائد بيد الله خاصّة -وهذا هو التوحيد- ما أظهرَ ذلك الاعتقاد عند الشدائد. فلم يزل المشركُ موحّدا بشهادة الله في حال الرخاء والشدَّة. غير أنّ المشرك في حال الرخاء لا يظهر عليه عَلَمٌ من أعلام التوحيد الذي هو معتقَده، فإذا اضطرّ رجع إلى عِلْمِهِ بتوحيد خالقه، لم يظهر عليه عَلَمٌ من أعلام الشِّرك، وكلُّ ذلك في دار التكليف. وأكثر علماء الرسوم غائبون عن هذا الفضل الإلهيّ والكرم. فيعطي هذا الذِّكْرُ من العلم بكرم الله ما ليس عند أحد من خلق الله، ممن ليس له هذا الذِّكْر والدءوبُ عليه. ولم أسمع عن أحدٍ تحقَّق به في زماني مثل الشيخ أبي مدين ببجاية -رحمه الله-.

وإذا اجتمع في دار التكليف، في الشخص؛ ظهورُ التوحيد في وقتٍ، وظهورُ الشرك في وقتٍ، مع استِصحاب التوحيد في الباطن، مع وجوده في أصل الفطرة، والرجوع إليه في المآل في حال الاحتضار؛ قبل الخروج من الدنيا؛ فكان[2] زمانُه أكثرَ من زمان الشرك؛ فلو قابلنا الأمر بالزمان بينهما؛ لكان زمان التوحيد غالِبًا بالفطرة والاستصحاب في الباطن دائمًا؛ عِلْما وعقدا، و(كان) ظهوره في وقت الشدائد بأزمانه؛ أكثر من زمان الشرك.

فلا يحجبنك حُكْمُ الدار عن هذا الذي أومأنا إليه في هذا الهِجِّير؛ فإنّه ينفعُك. ولو قدّرتَ أنّه لا ينفعك فإنّه لا يضرّك. فقل به على كلّ حال، واعتمد عليه، ولا تك ممن يَرُدّ شهادة الله حين شهد لهم بذلك عندك، وما شهد عندك حتى جعلك حاكما؛ فأنزلَك منزلته في الحكم، وأَنزل نفسه منزلتك في الشهادة. فإن لم تحكم بما قرّرناه فقد رددتَ شهادة العدل، و﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾[3] ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[4] ثمّ قوله: ﴿إِن كُنتُمْ

---

(١) ص ١١ب
(٢) ص ١٢
(٣) [يونس: ٣٢]
(٤) [هود: ٤٦]

صَٰدِقِينَ﴾[1] أي إن صدقتم، ولا تكتمون ما تجدونه في نفوسكم من قولي: إنّكم ما تَدْعُون في الشدائد إلّا الله، الذي ما زالت قلوبُكم منطويةً عليه؛ فهم بلا شكّ مصدّقون لعلمهم؛ فهل يَصْدُقون إذا سئلوا، أَمْ لا؟.

فَقَدْ[2] يَصْـدُقُوْنَ وَقَدْ يَكْذِبُوْنَ ... وقَـدْ يَعْلَمُوْنَ وقَـدْ يَجْهَلُوْنْ
فـلا تُصْـغِـيَنَّ إلى قَـوْلِـهِـمْ ... فـإِنّي عَلِيْمٌ بمـا يَقْصُـدُوْنْ
فَكُنْ واحِدَ العَصْرِ لا تَلْتَفِتْ ... إلى ما يَقولونَ إذ يَفْشُرونْ
فـإِنّي خَـبِـيْرٌ بـأقـوالِـهِـمْ ... وعِلْمِيْ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَخْرُصُـونْ
ولـو كُـنْـتُ أَدْرِيْ بِهِـمْ أَنَّـهُـمْ ... إذا مـا يَقُوْلُوْنَهُ يَصْـدُقُوْنْ
لَقَدْ كُنْتُ أَصْـغِيْ إلى قَوْلِهِمْ ... فَهُمْ إذ يَقُوْلُوْنَ ما يَشْـعُرُوْنْ
فَهُمْ إذْ يَقُوْلُوْنَ مـا في العَما ... وفي العَرْشِ إلّا الذي يَفْتَرُوْنْ
فَقَدْ حَرَّفُوا القَوْلَ فاستَنْصِروا ... عَلَيْهِمْ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَنْصُرُوْنْ

ومتى لم يَعلم الكاذبُ أنّه كاذبٌ؛ فإنّه غير مؤاخَذٍ بكذِبِه[3]. فإن أُخِذَ فما يؤاخَذُ إلّا بتفريطه في تحصيل ما ينبغي له أن يحصّله من العلم والعمل بما فيه نجاته وسعادته، لا من جهة كذبه. فلا يؤاخَذُ الكاذِبُ إلّا إذا كان عالما بكذِبه في المواطن التي كُلِّفَ أن يَصْدُقَ فيها، وهو الجاحِدُ إذا كان هناك مَن يطلب منه الإقرار في ذلك الأمر المطلوب منه. مثل قوله -تعالى- في حقّ مَن كان بهذه الصفة: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ﴾[4]. وقد قرّرنا أنّه إذا أُخِذَ مَن لا يعلم أنّه كاذب؛ إنما يؤخَذ من حيث أنّه فرَّط في اقتناء العلم الذي يُطلعه على هذا الأمر الذي كذب فيه، من غير عِلم به أنّه ليس بحقٍّ. فَفَرْقٌ بين مؤاخذة الكاذب ومتى هو كاذب، وبين مؤاخذة المفرّط في اقتناء العلم الذي يعرِّفه الصدقَ مِن الكذبِ، والصادقَ مِن الكاذبِ؛ فَيُنْزِلِ كلَّ شيء منزلتَه

---

(١) [البقرة: ٢٣]
(٢) ص ١٢ب
(٣) ص ١٣
(٤) [النمل: ١٤]

بصفتِه. وهذا عزيزٌ في الناس، قليلٌ وُجُوْدُه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1] جعلنا الله وإيّاكم من العلماء العاملين على كلّ حال، ولا يحول بيننا وبين مقام الصادقين والصدّيقين، إنّه المليءُ بذلك والقادر عليه. آمين بعزّته.

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الثاني وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله:
﴿لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2]

لا تَخُوْنُوا اللهَ إنْ كنْتُمْ لَهُ	والأمـاناتُ كَـذاكُمْ لا تُخَـانْ
لا تَكُنْ بِالحَمْـلِ إن حُمِّلْتَهـا	دُوْنَ أَمْرٍ جـاهِلًا لَيْسَ تُعَـانْ
كُلُّ مَن حُمِّلَهـا يَحْمِلَهـا	بـأَمـانٍ فـالأَمـاناتُ أَمـانْ
ولَهَـا حَقٌّ على حـامِلِهـا	لَيْسَ يَدْرِي ذاكَ إلّا ذو عَيَانْ
فَـيُـؤَدِّيْـا كَما قـال لـنـا	في الكتابِ الحَقِّ مَن قالَ فكَانْ
ذَاكُمُ اللهُ تَـعـالى جَـدُّهُ	في يَراعٍ ولِســانٍ وجنـانْ

قال رسول الله ﷺ موصيًا[3]: «لا تسألوا الإمارة؛ فإنّك إن أُعْطِيتها من غير سؤال أُعِنْتَ عليها، وإن أُعطيتها عن سؤال لم تُعَن عليها». فالخيانة ثلاث -أعني الذين يُخَانون-: خيانة الله، وخيانة الرسول، وخيانة الأمانات. وما أَيّهَ اللهُ في هذه الخيانات إلّا بالمؤمنين؛ فإن كنتَ مؤمنا فأنت المخاطَب. فأمّا خيانة الله في أمانته، وخيانة الرسول، وخيانة الأمانات، فأنا أذكرها -إن شاء الله تعالى-.

لمّا قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾ لأنّها كانت عَرْضًا لا أَمْرًا ﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[4] يريد: "ظلوما" نفسَه، "جهولا" بقدر ما حَمَلَ، قال لنا -تعالى- لَمّا حملناها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾[5] وما حَمَلها أحد من خلق الله إلّا الإنسان؛ فلا يخلو؛ إمّا أن يحملها عَرْضًا أو جَبْرًا.

(١) ص ١٣ب
(٢) [الأنفال: ٢٧]
(٣) ص ١٤
(٤) [الأحزاب: ٧٢]
(٥) [النساء: ٥٨]

فإن حملها عرْضا فقد خاطر بنفسه، وإن حملها جبرًا فإنّه مؤدٍّ لها على كلّ حال، ولا بدّ.

واعلم أنّ أهل الأمانات الذين أَمرنا اللهُ أن نؤدّيَها إليهم، ليس المعتبَرُ مَن أَعطاها ولا بدّ، وإنما أَهْلُها مَن تُؤَدَّى إليه[1]. فإن كان الذي أعطاها بِنِيَّةِ أن تؤدَّى إليه في وقت آخر؛ فهو أَهْلُها من حيث ما تؤدَّى إليه، لا من حيث إنّه أَعطاها. وإن أعطاها هذا الأمينُ المؤتَمَن إلى مَن أعطاه إيّاها؛ ليحملها إلى غيره؛ فذلك الغيرُ هو أهلها، لا من أَعطى. فقد أعلَمك بالأهليّة فيها؛ فإنّ الحقَّ إنما هو لمن يَستحقُّه؛ فاعلم ذلك واعمل عليه.

واعلم بأنّ الله قد أعطاك أمانةً أخرى لِتَرُدَّها إليه، كما أعطاك أمانة لتوصلها إلى غيرك؛ لا تردَّها إليه، كالرسالة. فإنّ الله يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾[2] وقال: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾[3]. وأمّا ما يُرَدّ إليه ﷻ من الأمانات، فهو كلّ علم أَمِنَكَ عليه من العلوم التي إذا ظهرتَ بها في العموم، ضلَّ به من لا يسمعه منك بِسَمْعِ الحقّ. فإذا حصل لك مثل هذا العلم، ورأيتَ مَن كان الحقُّ سمعَه وبصرَه وجميعَ قواه، وليس له هذا العلم فأَدِّه إليه؛ فإنّه ما يسمعه منك إلّا بسمع الحقّ. فالحقّ على الحقيقة هو الذي سمع، فرددتَ الأمانة إليه -تعالى-، وهو الذي أَعطاكها، وحَصَلَتْ لهذا الشخص الذي الحَقُّ سَمْعُهُ فائدةٌ لم يكن يَعْلَمها. ولكن[4] حامل هذه الأمانة، إن لم يكن عالِمًا بأنّ هذا ممن صِفَتُهُ، أن يكون الحقُّ سمعَه، وإلّا فهو ممن خانَ اللهَ، وقد نهاه اللهُ أن يخون اللهَ.

وكذلك أيضا مِن خيانة مَن أطلعه الله على العلم بأنّ العالَم وُجُوْدُهُ وُجودُ الحقّ، ثمّ تصرّف فيه بتعدّي حدٍّ من حدود الله، يعلم أنّه متعدٍّ فيه. فإنّ الله، في هذا الحال، هو عينُ الأمانة في وجوده عند أهل الحجاب، سواء علم ذلك شرعًا أو عقلا، فقد خان اللهَ في تصرّفه باعتقاده التعدّي، ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ﴾[5]، ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَـٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[6].

وكذلك مَن خان الله في أهل الله، فقد خان الله. وكلُّ أمر بيدك أَمَرَك اللهُ فيه أن تردَّه

(١) ص ١٤ب
(٢) [المائدة: ٦٧]
(٣) [المائدة: ٩٩]
(٤) ص ١٥
(٥) [الطلاق: ١]
(٦) [الأحزاب: ٧٢]

إليه، فلم تفعل؛ فذلك من خيانة الله، والله يقول: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾(١).

وأمّا خيانةُ مَن خان رسولَ الله ﷺ فهي فيما أعطاك اللهُ من الآداب أن تعامِل به رسولَ الله ﷺ، وهذه المعاملة هي عينُ أدائها إليه ﷺ. فإذا لم تتأدّبْ معه، فما أدّيتَ أمانته إليه؛ فقد خنتَ رسول الله ﷺ فيما(٢) أمّنك الله عليه من ذلك.

ومِن خيانتك رسولَ الله ﷺ ما سألك فيه من المودّة في قرابته وأهلِ بيته، فإنّه وأهلَ بيته على السَّواء في مَوَدَّتنا فيهم. فمن كَرِهَ أهلَ بيتِهِ؛ فقد كَرِهَهُ. فإنّه ﷺ واحِدٌ من أهل البيت، ولا يتبعَّض حُبُّ أهل البيت؛ فإنّ الحُبَّ ما تعلَّقَ إلّا بالأهل، لا بواحد بعينه؛ فاجعل بالَكَ، واعرف قَدْرَ أهل البيت. فمن خان أهلَ البيت، فقد خان رسول الله ﷺ، ومن خان ما سَنَّهُ رسول الله ﷺ فقد خانه ﷺ في سُنَّتِه(٣).

ولقد أخبرني الثقة عندي بمكة، قال: كنت أكره ما تفعله الشرفاء بمكة في الناس. فرأيت في النوم فاطمة بنت رسول الله ﷺ وهي معرِضة عنّي. فسلّمت عليها، وسألتها عن إعراضها! فقالت: إنّك تقع في الشرفاء. فقلت لها: يا سِتّي؛ ألا ترين(٤) إلى ما يفعلون في الناس؟ فقالت: أليس هم بَنِيَّ؟ فقلت لها: من الآن وتُبْتُ. فأَقْبَلَتْ عليّ، واستيقظتُ.

فلا تَعْـدِلْ بـأهْـلِ البَيْـتِ خَلْقًـا ... فأَهْلُ البيتِ هم أَهْلُ الشـهادةْ(٥)
فَبُغْضُهُمُ(٦) مِن الإنســانِ خُسْـرٌ ... حَـقِـيْـقِـيٌّ وحُـبُّـهُـمُ عِـبَـادَةْ

ومِن خيانَتِكَ رسولَ الله ﷺ المفاضلةُ بين الأنبياء (والرسل) -سلام الله عليهم- مع علمنا بأنّ الله فضّل بعضهم على بعض، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍۖ﴾(٧) وقال:

(١) [هود: ١٢٣]
(٢) ص ١٥ب
(٣) "في سنّته" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) ق: ترا
(٥) ق: كتب فوقها بخط آخر نسخي: السيادة
(٦) ص ١٦
(٧) [الإسراء: ٥٥]

﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ﴾(١) فله -سبحانه- أن يفضّل بين عباده بما شاء، وليس لنا ذلك؛ فإنّا لا نعلمُ ذلك إلّا بإعلامه، فإنّ ذلك راجعٌ إلى ما في نفس الحق -سبحانه- منهم، ولا يعلم أحدٌ ما في نفس الحقّ. كما قال عيسى ﷺ: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾(٢).

ولا دخول هنا للمراتب الظاهرة والتحكّم، وقد نهى رسول الله ﷺ أن نفضّل بين الأنبياء، وأن نفضّله ﷺ عليهم إلّا بإعلامه أيضا، وعيّن يونس ﷺ وغيره. فمن فضّل مِن غير إعلام الله(٣) فقد خان رسولَ الله ﷺ وتعدّى ما حَدَّهُ له رسولُ ﷺ.

وأمّا خيانةُ الأمانات، فيتناولها قوله ﷺ: «لا تُعطوا الحكمة غيرَ أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أَهلَها(٤) فتظلموهم» والخيانةُ ظُلْمٌ، فالحكمةُ أمانةٌ، وخيانَتُها أن تعطيَها غيرَ أَهْلِها، وأنت تعلم أنّه غير أهلها. فرفع اللهُ الحرجَ عمّن لا يعلم، إلّا أنّه أَمَرَه بأن يتعرّض لتحصيل العلم بالأمور؛ فلا عذر له في التخلّف عن ذلك. فمن(٥) خان فيه قبل حصول العلم، وهو متعمِّلٌ في حصول العلم، ودعاه الوقت إلى ذلك التصريف الخاص المسمّى خيانة؛ فإنّه غير مؤاخَذ بتلك الخيانة، ولا بالتفريط؛ فإنّه في (حال) التعمُّل لتحصيل العلم، والوقتُ حَكَمٌ بما وقع به التصرُّف.

فمن كان له هذا الذِّكر؛ فإنّه تحصُلُ له به العصمةُ من الخيانة، ويُطْلِعُهُ على العلم بالأهليّة في كلّ أمانة، بعناية هذا الذِّكر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٦).

إنّي خُصِصْتُ بِسِرٍّ ليس يَعْلَمُهُ ... إلّا أنا والذي في الشَّرْعِ نَتْبَعُهُ
هُوَ النبيُّ رسولُ اللهِ خَيْرُ فَتًى ... بالله نَتْبَعُهُ فيما يُشَرِّعُهُ

---

(١) [البقرة: ٢٥٣]
(٢) [المائدة: ١١٦]
(٣) "وغيره، فمن...الله" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب.
(٤) ص ١٦ب
(٥) ق: "فما" والترجيح من هـ، وفي س: "فقد"
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث وخمسمائة

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ[1] مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾[2]

اللهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَسْــــتُ أَعْلَمُـهُ ... وكيف يُعْلَمُ مَن بِالعِلْمِ نَجْهَلُهُ

إِنِّي عَلِمْـتُ وُجُوْدًا لا يُقَيِّـدُهُ ... نَعْتٌ بِحَقٍ ولا خَلْقٌ يُفَصِّــلُهُ

عِلْمِيْ به حَيْرَتِيْ فِيْهِ فَلَيْسَ لَنا ... دَلِيْلُ حَقٍّ على عِلْمٍ نُحَصِّــلُهُ

فَلَيْسَ إِلّا الذي جاءَ الرسولُ به ... في الحـالتينِ وبالإيمـان نَقْبَلُهُ

فإِنْ تَفَكَّرْتَ في القرآنِ؛ تُبْصِرُهُ ... وَقْتًـا يُـنَزِّهُـهُ وَقْتًـا يُمَثِّلُهُ

قال الله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾[3] هذا الذِّكْرُ عَلِيُّ المشهد والمحتِدّ؛ فإنّ الله ما خلق الجنّ والإنس إلّا ليعبدوه، ما علّل بغير هذا خالِقُ العالَم. وما نعلم أحدًا أخذ عبادةَ الخلق لنفسه أو[4] لغير الله حتى يخلّصها منه، وقد علِمنا صِدق قوله في طلبه الإخلاص في العبادة، فعلِمنا أنّه لا بدّ ثَمّ مِن نِسبة فيها إلى غير الله، فلم نجد إلّا نحن. فنحن أصحاب الدعاوى فيما هو لله؛ لأنّه ما مِن شيء إلّا وهو ساجدٌ لله، والسجودُ عبادة، إلّا نحن. ولذلك قال: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾[5] ولم يَعُمَّ كما عَمَّ في كلِّ مَن ذكر من الأنواع.

ألا تراه -تعالى- ما أرسل رسولا إلّا بلسان قومه؟ فالرسالة لله، والأداء للرسول ﷺ بلسان القوم.

عَلَّمَ القرآنَ كيف يَنْزِلُ ... في وُجُودي وعلى مَن يَنْزِلُ

إنّـما يُـنْزِلُهُ الذِّكْـرُ بِـهِ ... في قُـلُـوْبٍ كُلّـهَـنَّ مَـنْزِلُ

---

(١) ص ١٧

(٢) [البينة: ٥]

(٣) [الزمر: ٣]

(٤) ص ١٧ب

(٥) [الحج: ١٨]

وِلِكُلٍّ مِنْهُمُ قَسْـــمَتُـهُ ... ليس في القرآنِ شَيْءٌ يَفْضُلُ
فلَنا مِنْهُ المقامُ الأَسْـهَلُ ... ثمّ لله المُـقَـامُ الأَجْـزَلُ
هو قَوْلُ اللهِ واللفْظُ لنا ... وله الحُكْمُ العظيمُ الفَيْصَـــلُ

ولكنّ[١] الله قد أبان لنا أنّ هويَّةَ الحقِّ سَمْعُ العبدِ وبَصَرُهُ وجميعُ قواهُ. والعبدُ ما هو إلّا بِقُواه، فما هو إلّا بالحقّ؛ فظاهِرُهُ صورةٌ خَلقيّةٌ محدودةٌ، وباطنُهُ هويّةُ الحقِّ، غير محدودة للصورة. فهو من حيث الصورة من جملة مَن يسبِّح بحمده، وهو من حيث باطنه كما ذكرنا؛ فالحقُّ يسبِّح نفسَه. وأعطى المجموعُ معنىً دقيقا غامضا، لم يعطِه كلُّ واحد على الانفراد؛ به أُضيف إلى الصورة ما أُضيف من موافقة ومخالفة، وطاعة ومعصية، وبه قيل: إنّه مكلَّف، وبه صحّت القسمة في الصلاة بينه وبين الله؛ فيقول العبد: كذا، فيقول الله: كذا، ولا يكون عبدا إلّا بالمجموع.

فانظر ما حصل للحقّ من النعت لَمّا وصف نفسَه بأنّه قُوَى العبد؟ فما كان عبدا إلّا به، كما لم يكن الحقُّ قواه إلّا به[٢]؛ لأنّ اسمَ العبد ما انطلق إلّا على المجموع، وقد أعلمَنا الله مَن هو المجموع. فيقول العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والحقُّ لسانُه، والحقُّ سمعُه. فمن قال: الحمد لله؟ ومَن سمع قوله: الحمد لله؟ فيقول الله: أثنى عليّ عبدي، ولكن بغير هذا اللسان القائل، بل بِهويّة الحقّ، مجرّدة عن الإضافة بهذا العبد في[٣] حال إضافتها إليه، فلم يقل بالمجموع: «أثنى عليّ عبدي»، وما أثنى عليه إلّا بكلامه؛ فإنّ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كلامُ الله.

فبالمعنى المعلوم كانت العبارة عنه: "أثنيتُ على نفسي بصورة عبدي، حكى عبدي عنّي -من حيث صورته الظاهرة- ما أثنيتُ به على نفسي" كما ذكر لنا في غير هذا الموضع «أنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» وقال لنبيّه ﷺ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٤] وما سمع إلّا صوت المؤدِّي، وهو الرسول، ونحن نعلم أنّ كلام العالَمِ كلّه ليس إلّا كلامه؛ فإنّ العالَمَ كلَّه إنسانٌ كبيرٌ كاملٌ. فحكمُهُ حكمُ الإنسان، وهويّةُ الحقّ باطنُ الإنسان وقواه التي كان بها عبدًا؛ فهويّةُ الحقّ قُوى العالَم التي كان بها إنسانا كبيرا، عبدًا، مسبِّحا ربَّه تعالى.

---

(١) ص ١٨
(٢) مكتوب فوقها بقلم آخر من غير إشارة التصحيح: بنا
(٣) ص ١٨ب
(٤) [التوبة: ٦]

أَلَا كلُّ قَوْلٍ فِي الوُجُوْدِ كَلامُهُ سَـــوَاءٌ علينـا نَثْرُهُ ونِظـامُـهُ
يَعُمُّ بـه أَسْـــمَاعَ كُلِّ مُكَوَّنٍ فَمِنْـهُ إِلَيْـهِ بُـدْؤُهُ وخِتـامُـهُ
وَلا سامِعٌ غَيْر الذي كان قائلًا فَمُنْدَرِجٌ فِي الجَهْرِ مِنْهُ اكْتِتَامُهُ
فَتَسْـــتُرُهُ[1] أَلفاظُنا بِحُرُوْفِها فما فيه مِن ضوءٍ فَذَاكَ ظَلامُهُ
فما ظَنُّكُمْ بالنُّوْرِ مِنْهُ إذا بَدَا وقَدْ مَلأَ الجَوَّ الفسـيحَ غَمَامُهُ

لأنّه القائل: ﴿أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾[2].

ولمّا كان الأمر على ما ذكرناه في نفسه، طلب منّا أن نخلِص العبادة له؛ لأنّ بالعبادة نكون عبيدا، وما نكون عبيدًا إلّا بهويّته؛ فتخلص العبوديّة، وتخليصها أن نقول له: أنت هو بأَنَايَتِكَ، وأنت هو في أَنَايتي؛ فما ثمّ إلّا أنت؛ فأنت المسمَّى رَبًّا وعبدا، إن لم يكن الأمر كذا؛ فما أخلصنا له عبادة.

فما طلب الإخلاص فيها إلّا مِن المجموع، ولا يصحّ لها وجود ولا نسبة إلّا بالمجموع؛ لأنّه بالانفراد غنيٌّ عن العالمين، وبالمجموع قال: ﴿أَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ﴾[3] فقيّده بالإحسان، وفسّر لنا ما هو الإحسان، وما فسّره إلّا بشهود المحدود، المنصوب في القِبلة. فمعرفةُ الله بلسان الشارع المترجِمِ عن الله، غيرُ معرفته بالنظر العقليّ.

فللمعرفة بالله طريقان -وأعني العِلم بالله مِنَّا- وإن شئتَ قلتَ ثلاث طُرُق: الطريقُ الواحدة[4] عِلْمُنا به -تعالى- من حيث نظرنا الفكريّ، وعِلْمُنا به حيث خطابه الشرعيّ، وعِلْمُنا به من حيث المجموع. وأَنّا نعلم أنّا لا نعلمه كما يعلم نفسَه. فهذا حَصْرُ المعرفة الحادثة بالله تعالى.

فالحَقُّ عَيْنُ العَبْدِ ليس سِـــوَاهُ والحَقُّ غير العبدِ لَسْــتَ تَراهُ
فـانظرْ إليـهِ بِـهِ على مجموعِـهِ لا تفْرِدَنْـهُ فَتَسْــتَبِيْحَ حِمَـاهُ

---

(١) ص ١٩
(٢) [البقرة: ٢١٠]
(٣) [المزمل: ٢٠]
(٤) ص ١٩ب

هذا هو الحَقُّ الصريحُ فأَخْلِصُوا   للهِ مِـنْـكَ عِـبَـادَةً تَـلْـقَـاهُ

أي تلقاه تلك العبادة. وإن شئت قلت: "لله منه عبادة تلقاه" فإنّك ما أخذتها إلّا به. فمِنْهُ تخلّصها له، وأنت محلّ الظهور. فالصورةُ لك، والعينُ هويّته كما قرّرنا في غير موضع أنّ الصور المعبَّر عنها بالعالَم (هي) أحكامُ أعيان الممكنات في وجود الحقّ. ولهذا يقال: إنّ العالَم ما استفاد الوجودَ إلّا من الحقّ؛ وهو الحدوث. وهذا القدْرُ كافٍ في تخليص العبادة لله؛ فيكون الحقُّ العابِدُ من وجهٍ، المعبودُ[1] مِن وجهٍ، بنسبتين مختلفتين ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٢٠
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾
إلى هنا كان هِجِّير شيخنا أبي مدين رحمه الله، وزاد بعضهم قوله تعالى: ﴿فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[1]

إلى اللهِ مِن كَوْننـا المَهْرَبُ	وإيّاهُ في رَفْعِـهِ أَرْغَـبُ
ذَرِ الكُلَّ في خَوْضِهِ يَلْعَبُ	فليسَ لنا غيره مَذْهَبُ
فـإنّـك إن جِئْتَـهُ تَقْرُبُ	وفيه الوَرَى كُلّهُ يَرْغَبُ
ولَمّا رأيتُ الذي يَعْجَبُ	مِن اللهِ فُزْتُ بما أَطْلُبُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ هذا الباب قريب من الذي قبله. فإنّ اللهَ وَصَفَ نفسَه بالتعجُّبِ[2]، والضحك، والفرح، والتبشبش، وأشباه هذه الصفات الخَلْقيّة، ووصف نفسه بـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[3] يعني فيها ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[4] فخلّصناه له منه. أمرنا الحقُّ أن نقول: ﴿ٱللَّهَ﴾ ثمّ نَذَرُ "هم" -أي نترك ضمير "هم" وهو (أي) ضمير "هُمْ" ضمير الجمع، لا "هو" الذي هو ضمير الإفراد- فإنّا للفرد نخلص العبادة من الجمع؛ فإنّ الجمعَ أظهر القسمة بين الله وبين عبده في العبادة. وهي لله، لا للمكلَّف من حيث صورته، وإن كانت له من حيث جمعيّته بالله. فهنا رسختْ قدمُ الشيخ أبي مدين رضي الله عنه ولم يَتَعَدَّ. وغيرُه يتمّ الآية فقال: ﴿فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[5].

فوقف أبو مدين رضي الله عنه مع قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾[6]، وكلّ ما في العالَم آياته، فإنّها دلائل عليه؛ ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾، فامتثلَ أمرَ الله؛ فأعرضَ. ووقف غيرُه مع أمرِهِ أن

---
(١) [الأنعام: ٩١]
(٢) ص ٢٠ب
(٣) [الشورى: ١١]
(٤) [الأنفال: ١٧]
(٥) [الأنعام: ٩١]
(٦) [الأنعام: ٦٨]

يتركهم في خوضهم يلعبون. فامتثلنا أمر الله، وتركناهم. فكشف الغطاء عن أبصارنا؛ فعلِمنا، على الشهود، مَن الخائض اللاعب؟ وما هو هذا الجمع الذي أظهره ضمير لفظةِ "هم" في قوله: ﴿ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾؟ وقد تقدّم أنّه ما ثَمّ أثرٌ إلّا[1] للأسماء الإلهيّة، فثبت الجمع لله بأسمائه، وثبت التوحيد بهويّتِه.

فَمَا ثَمَّ جَمْعٌ ولا واحِدٌ   سِوَى الحقّ فاشْهَدْ وذَرْ مَنْ أَمَرْ
كما قال في خَوْضِهِ لاعِبًا   لِحُكْمِ القَضاءِ وَحُكْمِ القَدَرْ
فَمَا ثَمَّ فيما تَرَى لاعِبٌ   سِوَى مَن يُصَرِّفُ هَذِيْ الصُّوَرْ
فَتُبْصِرُهُ وَهْوَ يَلْهُوْ بِها   كما شاءَهُ حِيْنَ يَقْضِي الوَطَرْ
هي الصولجانُ وميدانُهُ   وجُودِي لِتَصْرِيْفِ هَذِي الكُوَرْ[2]
تَجُوْلُ الخُيُوْلُ بِمَيْدانِها   مَراكِبُ أَرْواحها في البَشَرْ
وهم في الرُّكُوْبِ على ظَهْرِهَا   وإن سَلِموا فَوْقَ مَتْنِ الخطَرْ

﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ فهو القاتل، وإن لم يَرِدْ هذا[3] الاسم، ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[4] فهو الرامي بالصورة المحمّديّة، وإن لم يَرِدْ هذا الاسم، ﴿تَرۡمِيهِم بِحِجَارَةٖ مِّن سِجِّيلٖ﴾[5] في صورة طير، وإن لم يَرِدْ، ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾[6] وهو الواقي، وإن لم يَرِدْ من السرابيل اسم.

فَهَذا مِنَ الخَوْضِ فاعْلَمْ بِهِ   لِتَعْلَمَ مَنْ ذلكَ الخائِضُ
وأَبْرِمْ، وما أنت أَبْرَمْتَهُ   وكُنْ ناقِضًا فَهُوَ الناقِضُ
وقل للذي يَجْبُنُ: انهَضْ بِهِ   فَتَحْمَدْ نُهُوْضَكَ يا ناهِضُ
فَلَمْ تَقْتُلُوْهُمْ ولَكِنَّهُ   هو القاتِلُ الفارِسُ الفارِضُ

---

(١) ص ٢١
(٢) كتب فوقها بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: "الأُكَر"
(٣) ص ٢١ب
(٤) [الأنفال: ١٧]
(٥) [الفيل: ٤]
(٦) [النحل: ٨١]

ليس مسمَّى اللعب باللعب على طريق الذمِّ؛ فإنّ اللعبَ مَفْرَحَةُ النفوس؛ إلّا أنّ الحقّ جعل لهذا اللعب مواطن، فإذا تعدّى العبدُ بلعبه تلك المواطن؛ تعلّق به الذمّ، لا من كونه لَعبا، إلّا من كونه في ذلك الموطن. ثمّ لتعلم أنّ الأمور تختلف بالقصد، وإن اجتمعتْ في الصُّورة، وقد[1] بيّنّا هذا المعنى فيما جُبِل عليه الإنسان في أصل خَلْقِه من البخل، والجبن، والحرص، والشره. وهي في العامّة خُلُقٌ مذمومة عُرْفًا، فبيّن الحقُّ لها مصارف تُحمد فيه. فلولا أنّها قابلةٌ للحمد بالذات، ما حُمِدتْ في المصارف الإلهيّة التي عيّن لها الحقّ، واللعبُ منها (أي من جملتها). وقد أمرنا الحقُّ أن نَذَرَ الخائضَ يلعب في خوضه، وقد أمرنا بالنصح، وتغيير المنكر بالمعروف؛ وهو أن نبيّن وجهَ المعروف في المنكر؛ فنزيل عنه اسم المنكر، كما هو في نفس الأمر معروف؛ فإنّه ما في الوجود مَن يقع عليه نعت النكرة؛ فإنّ كلّ شخصٍ قد عَيَّنَتْهُ شخصيّتُهُ؛ فأين المنكور؟

فإذا فَهِمْتَ مَقالتي فافْرَحْ بها   فالقَوْلُ قَوْلُ اللهِ في المخلوقِ
إذ كان مَن فَهِمَ الذي قد قُلْتُهُ   مِن حِكْمَةٍ أَدَّى إليّ حُقُوقي

هذا ما أنتجه المقال؛ فكيف يكون ما ينتجه العمل؟! فإنّ الله ما أمرنا إلّا أن نقول: ﴿ٱللَّهُ﴾ ونترك كلّ حزبٍ بما عنده فارِحًا، ما كلّفني غير ذلك. فقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ[2]﴾[3] عن بصيرة؛ فإنّهم بين أن يَحمدوا ذلك الخوض أو يذمّوه عقدًا. فإن حمدوه فقد قلنا: إنّه -تعالى- عند كلّ معتقَد، وأنّ وجودَه في تَصَوُّرِ مَن تَصوّره، لا يزول بزوال تَصَوُّرِ مَن تصوَّره إلى تصوُّرٍ آخر؛ بل يكون له أيضا وجود في ذلك التصوّر الآخر، كما يتحوّل يوم القيامة في التجلّي من صورة إلى صورة، وما زالت عنه تلك الصورة التي تحوّل عنها؛ لأنّ الذي كانت معتقَده؛ فيها يراه. فما هو إلّا كشفٌ منه -تعالى- عن عين هذا الذي يُدْرِكها، لا غير. فهم على بصيرة وإن ذمُّوه؛ فهم الذين تحوّل في حقّهم إلى الصورة التي تحوّل إليها بعلامتهم؛ فهم في ذمّهم على بصيرة؛ لأنّه لذلك خلقهم، كما تعبَّد كلَّ مجتهد بما أدّاه إليه اجتهادُه، وحرَّم عليه أن يعبدَه باجتهاد غيره؛ إذا كان من أهل الاجتهاد سواء. فالمقلِّد مطلَقٌ فيما يجيء به المجتهدون، ويختارُ ما شاء؛ فله الاتّساع في الشرع. وليس للمجتهد ذلك؛ فإنّه مقيَّد بدليله؛ وإن أصاب الحقَّ أو أخطأه.

(١) ص ٢٢
(٢) ص ٢٢ب
(٣) [الأنعام: ٩١]

كما هو نعتُ هذا الخائض إن حمد خوضه أو ذمّه؛ فهو في الحالتين على بصيرة؛ ولهذا أمرنا الحقُّ أن نتركهم في خوضهم يلعبون.

لو لم يكن في هذا الذِّكر من الفائدة إلّا كون الله يتخلّق[1] لعباده في اعتقادهم (لكفى)؛ فإنّ الناظرَ في الله خالِقٌ في نفسه بنظره ما يعتقده؛ فما عبدَ إلّا إلها خَلَقَهُ بنظره، وقال له: ﴿كُن﴾ فكان. ولهذا أَمَرْنا الناسَ أن يعبدوا اللهَ الذي جاء به الرسولُ، ونطق به الكتابُ. فإنّك إذا عبدتَ ذلك الإلهَ؛ عبدتَ ما لم تَخْلُق، بل عبدتَ خالقك؛ فأعطيتَ العبادةَ حقَّها مُوفّى. فإنّ العلم بالله لا يصحّ أن يكون عِلما إلّا عن تقليد، محالٌ أن يكون عن دليل؛ ولهذا منعنا عن التفكّر في ذاتِ الله، ولم نمنع؛ بل أمرنا أن نفرد الرتبة إليه؛ فلا إله إلّا هو ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ص ٢٣

(٢) [الأحزاب: ٤]، وكتب في هامش ق بخط نسخي جميل: "بلغ مقابلة وسماعا".

الباب الخامس وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾[1]
كان عليه من أصحابنا محمد المراكشي بمراكش

لَيْسَ قَلْبُ الوُجُوْدِ غَيْرَ وُجُوْدِي وكَذَا في الشُّهُوْدِ عَيْن شُهُوْدِي
فـأنَا[2] القَلْـبُ والمُهَيْمِنُ قَلْبِي وَهُوَ مِنِّي مَكَانُ حَبْلِ الوَرِيْدِ
لَا تَحُـدُّوْهُ لِلَّذِي قَـدْ سَمِعْتُمْ إنَّـهُ جَـلَّ عَن قُيُوْدِ الحُـدُوْدِ
مَـن رآني فَـقَـدْ رآه ومَـنْ لَـمْ يَرَنِيْ لَمْ يَقُلْ بَفَرْضِ السُّــجُوْدِ
إنَّمَا يُفْرَضُ السُّـــجُوْدُ على مَن قال في الحَقِّ: إنّهُ مِن وُجُوْدِي

يريد قوله ﷺ: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» رأيت محمد المراكشي بمراكش، وكان يكاثرني ليلا ونهارا، وكان هذا هِجِّيره دائما؛ فما رأيته ضاق صدرُه من شيء قطّ، وكانت الشدائد تمرّ عليه، فلا يتلقّاها إلّا بالفرح والضحك؛ فتنفرج عنه في نظرنا، وهو ينتقل من فرح إلى فرح، ومن سرور إلى سرور. فكنت أقول له: هل تصبر على حلول هذه النوازل المكروهة طبعا؟ فيقول: لا؛ صبرت أوّلا، فأنتج لي ذلك الصبر على الحكم الإلهيّ مشاهدة العين، فشغلتني عن كلّ حكم؛ فما أتلقّاه[3] إلّا به؛ فهو مِجَنّي. فإيّاه[4] أسأل؛ فإنّ النوازلَ؛ به تنزلُ في رؤيتي، وأنتم ترون حكم النازلة في صورتي، وكُلٌّ عند نظره.

ثمّ كان هذا الشخصُ مِن أحفظِ الناس على أوقات عباداته. واللهِ؛ ما رأيت مِثْلَهُ بعدَه في هذا المقام، وما تَحَسَّر أحد من إخواني على فراقي، حين فارقته إلى هذه البلاد، مثل تحسّره على فراقي. وكان يقول لي: واللهِ؛ لولا مشاهدة العين التي حجبتني عن نفوذ الحكم الربّاني فيَّ، لسافرتُ معك؛ فوالله؛ ما يغيب عنّي منك إلّا تحوُّل صورة الحقّ إلى صورة أخرى؛ فأشهدُه غيبا ومَحْضرا. وهذا ذوقٌ عجيب! كان كثيرَ الأدب، كثيرَ الكلام، يكاد لا يصمت أبدا عن دلالة الناس على الله

(١) [الطور: ٤٨]
(٢) ص ٢٣ب
(٣) ص ٢٤
(٤) مكتوب فوقها بقلم الأصل: فله

ﷺ. فإذا قيل له في ذلك، يقول: أنا أودّي فريضتي في كلامي، وأنت بالخيار في مجالستي والإصغاء إلى ما نورده. أنا أتكلّم مع مَن يسمع، ما أتكلّم مع من لا يسمع.

اعلم أنّ هذا الذِّكر يعطي الثبوت مع الحكم الربّانيّ، لما فيه من المصلحة، وإن لم يشعر به العبد وجَهِله، فهو في نفس الأمر مصلحة، كان الحكم ما كان. وهذا هو مقام[1] الإحسان الأوّل، الذي هو فوق الإيمان. فله الشهود الدائم في اختلاف الأحكام، ولا بدّ من اختلافها؛ لأنّه -تعالى- كلّ يوم في شأن. فإن كنتَ صاحبَ غرض، وتُحِسُّ بمرض وألم، فاحبس نفسك عن الشكوى لغير من آلَمَك بحكمه عليك، كما فعل أيّوب عليه السلام، وهو الأدب الإلهيّ الذي علّمه أنبياءَه ورسلَه. فإنّه ما آلمك، وحكم عليك بخلاف غرضك، وغرضك من جعل حكمه فيك؛ إلّا لتسأله في رَفْع ذلك عنك، بما جعل فيك من الغرَض الذي بسببه تألّمتَ. فمن لم يَشْكُ إلى الله، مع الإحساس بالبلاء وعدم موافقة الغرَض، فقد قاوم القهر الإلهيّ.

جاع أبو يزيد البسطاميّ، فبكى. فقيل له في ذلك. فقال: "إنما جوّعني لأبكي" فالأدبُ كلّ الأدب، في الشكوى إلى الله في رَفْعِهِ، لا إلى غيره، ويُبْقي عليه اسم الصبر كما قال تعالى في رسوله أيّوب عليه السلام: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ﴾[2] في وقت الاضطراب والركون إلى الأسباب. فلم يضطرب، ولا رَكَن إلى شيء غير الله، إلّا إلينا، لا إلى سبب من الأسباب. فإنّه لا[3] بدّ طبعا، عند الإحساس، من الاضطراب وتغيّر المزاج. ولذلك لطّخ الحلاجُ وجهَهُ بالدم حين قُطِّعت أطرافه، لئلّا يظهر إلى عين العامّة تَغَيُّر مزاجه؛ غيرة منه على المقام؛ لمعرفته بهذا كلّه، وهو القائل في وقت هذه الحال:

ما قُدَّ لي عُضْوٌ ولا مفْصَلُ إلّا وفيه لَكُمْ ذِكْرُ

بخلاف الآلام النفسيّة؛ إذا وردت الأمور التي من شأنها أن تتألّم النفوس عند ورودها؛ فقد يتلقّاها بعضُ عباد الله، ولا أثر لها فيه على ظاهره. والأمور المؤلمة حسًّا؛ إذا أحسّ بها؛ تحرّك لها طبعا، إلّا إن شغله عنها أمرٌ يزيل إحساسَه بها. وإنما كلامنا في ذلك مع الإحساس؛ كأيّوب، وذي النون -سلام الله عليهما- وأمّا إلى مَن ليس بيده من الأمر شيء، كالمعتاد في العموم، وتلك

---

(١) ص ٢٤ب
(٢) [ص: ٤٤]
(٣) ص ٢٥

حالةُ أكثر العالم عُبَّاد الأسباب، وبها يتستّر الأكابر من عباد الله عن أن يشار إليهم؛ ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾[1] المأمور به، فذلك هو الثبوت مع الله عند نفوذ الحكم الإلهيّ فيه، أيّ حكم كان، من بلاءٍ أو عافية. فإنّ الفرح بِنَيْل الغرض؛ يزيل صاحبَه عن الثبوت، أكثر من زوال صاحب[2] البلاء. فإنّ حركةَ الفرح تُدْهِشُ ويَكْثُرُ اضطرابَ صاحبِه، إلّا أن يكون له قوّة حالٍ أكثر مِن وارد الفرح. وأمّا الهمّ والغمّ؛ فإنّه أقرب إلى الثبوت والسكون لمن حكم عليه به مِن فَرَحِ الواصل إلى غرضه.

فهو ذِكْرٌ يعمّ الخير والشرّ معًا، وهما حالان، والأحوال هي الحاكمة أبدًا، والمحكوم عليه لا بدّ أن يكون تحت قهر الحاكم لنفوذ حكمه فيه، وهو الذي جعله يضطرب؛ لأنّ مطلوبَ الإنسان بالطبع الخروجُ من الضّيق إلى الانفساح، والسعة، والضياء المشرق؛ لما يراه من ظلمة الطبع وضِيقه؛ فلا يصبر. فقيل له: اثبت للحكم؛ فإنّك لا تخلو عن نفوذ حكمٍ فيك: إمّا بما يسوءك، أو بما يسرّك. فإن ساءك فتحرّكْ إلينا في رفعه عنك، وإن سَرَّك فتحرّكْ إلينا في إبقائه عليك، والشكر على ذلك؛ فنزيدك ما يتضاعف به سرورُك، ولا يَضْعُف؛ فأنت رابحٌ على كلّ حال. وما أمرناك بالصبر إلّا ليكون الصبر عبادة واجبة؛ فتجازى جزاء من أدّى الواجب؛ فتكون عبدا مضطرّا، مثنيًا عليك بالصبر، والرضا.

ولو تركناك على التخيير، وصبرتَ؛ لكنتَ عبدًا مختارا -أي[3] ذا اختيار- ولم تذق طعما لسيادتنا عليك. فإنّ المختار يولّينا على نفسه إذا شاء، ويعزلنا إذا شاء، ويخجلنا إذا شاء، ولا يخجلنا إذا شاء؛ فنحن في الاختيار بحكمه، وفي الاضطرار حاكمون عليه. فانظر إلى رحمة الله بك، حيث أمرك بالصبر لحكم ربّك، ثُمّ زاد: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ أي ما حكمنا عليك إلّا بما هو الأصلح لك عندنا، سَواء سَرّك أم ساءك. هذا قصده بقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ أي ما أنت بحيث نجهله أو ننساه، فكن أيّ عبد شئت بعد هذا، فأنت لما قصدت. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) [الطور: ٤٨]
(٢) ص ٢٥ب
(٣) ص ٢٦
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾[1] ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾[2]

إنّ للهِ فِي الخلائقِ مَكْرًا — وَهُوَ عَنْهُمْ مُغَيَّبٌ لَيْسَ يُدْرَى

وَهْوَ مِنْهُمْ ولَيْسَ يَدْرِيْهِ إلّا — مَنْ أَقَامَ الصلاةَ شَفْعًا ووِتْرا

بمناجاةٍ[3] ذِلَّةٍ وخُضُوْعٍ — تَتَوَالَى عليه فيها وتَتْرَى

وشُهُوْدٍ تَرَى الحقائقَ فِيْهِ — طالعاتٍ عليه شَمْسًا وبَدْرا

ووجود تَرَى الكَوائنَ فِيْهِ — يَهَبُ العِلْمَ مِنْهُ سِرًّا وجَهْرا

قال الله -عزّ جلاله-: ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[4] وقال: ﴿وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ فإذا شعر بالمكر زال كونُه مكرا، إلّا في حالٍ واحد؛ وذلك إذا شعر بمكر الله في أمرٍ أقامه فيه، وأقام عليه. وإقامتُه عليه بعد العلم أنّه مِن مكرِ الله مَكْرٌ من الله، مثل قوله: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ﴾[5] وبهذا القدر يفارِق علم الغيب. فإنّ عالِمَ الغيبِ إذا عَلِمه؛ لم يكن غيبا عنده؛ فزال عنه في حقّه اسمُ الغيب، ولم يَزُل عن هذا الذي أقام على الأمر الذي كان لا يشعر به أنّه مكر من الله، اسمُ المكر به، في إقامته على ذلك الأمر في حقّه؛ وإلّا فالمسألة على السَّواء لولا هذا الفارق الدقيق.

ومن المكر الإلهيّ[6] ما يُقصد به ضرر العبد، ومنه ما لا يُقصد به ضرر العبد، وإنما يكون لحكمة أخرى تكون فيها سعادة العبد. فإنّه لولا المكر الخفيّ لما صحّ تكليفٌ، ولا طلب جزاء. فإنّه

---

(١) [آل عمران: ٥٤]
(٢) [النمل: ٥٠]
(٣) ص ٢٦ب
(٤) [الأعراف: ١٨٢]
(٥) [الجاثية: ٢٣]
(٦) ص ٢٧

من مكر الله المحمود في الممكور به؛ تكليفُ الله إيّاه بالأعمال، والسمع والطاعة له فيما كلّفه. والأمر يعطي في نفسه أنّ الأعمالَ خَلْقٌ لله في العبد، وأنّ الله لا يكلّف نفسه، وليس العامل إلّا هو. وهذا قد شعر به بعض الناس، وأقاموا على العمل، وثابروا عليه -أعني عمل الخيرات-.

ومِن مكر الله قسْمه الصلاة بينه وبين عبده نصفين، والكلّ له؛ فمَن أدّاها بالقسمة فقد شفع صلاته، ومَن أدّاها بقوله: ﴿إِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾(١) أدّاها وِترا. فمؤدِّي الصلاة شفعًا هو الخاشع في صلاته، ومَن أدّاها وِترا على علم لا يتّصف بالخشوع في نفسه، وإن ظهر على ظاهره؛ فإنّ ذلك حكمه حكم ظهور العمل منه؛ والله العامل، لا هو. قال -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(٢).

وأمّا من يرى مكرَ الله ليس غير مَكْرِهم، وهم الذين ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾(٣) بعين اعتقادهم أنّهم يخادعون الله. فما يخادِعُ اللهَ إلّا جاهلٌ بالله غايةَ الجهل، أو عارفٌ بالله غايةَ المعرفة(٤)، التي لا يمكن أن يكون للمحدَث أتمّ منها. فأمّا الجهل في ذلك فمعلوم، وأمّا المعرفة في ذلك فكما قال عمر ﷺ: "مَن خَدَعنا في الله انخدعنا له" وفائدة هذا أنّه يعلم مِن المخادِع أنّه يخدعه، فينخدع له، ولا يُعْلِمه أنّه انخدع له. وهو المتبالِه الذي يُظَنّ فيه أنّه أَبلهٌ، وليس بأبلهٍ. فإذا علم العارفُ أنّه لا واهب ولا قابل إلّا الله، ومع هذا يستعيذ من مكر الله، كما تعوّذ رسول الله ﷺ بالله من الله؛ تمشيةً لمراد الله، أي لإرادة الله؛ فإنّه ما وَضع في العالَم حكما إلّا لِيُسْتَعمل في محكوم عليه، ولو لم يُرِد استعماله لكان عبثا، ولو لم يوجَد مَن يُسْتَعمل فيه ذلك الحكم، ومَن يَعمل به؛ لكان أيضا عبثا.

فالعاملُ به على بصيرةٍ أَوْلَى من العامل به على غير بصيرة؛ فلا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. وإنّ الله قد مشّى لمن زعم أنّه يخدعُ الله خِداعَهُ ومَكْرَهُ هنا. فيكون في حقّ طائفة مِن مَكْرِ الله بهم، ويكون في حقّ طائفة أخرى مِن عناية الله بهم. مثل قوله: «افعل ما شئتَ فقد غفرتُ لك» أي سترتُ نفسي عنك من(٥) أجلك، فلا نؤاخذك إذا آخذتُ غيرك بذلك، لِمَا

(١) [هود: ١٢٣]
(٢) [الصافات: ٩٦]
(٣) [النساء: ١٤٢]
(٤) ص ٢٧ب
(٥) ص ٢٨

سَبقَتْ لك عندي من العناية؛ فقدَّم المغفرة للذنب قبل وقوع الذنب، وهو قوله: ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ فيأتي الذنب مغفورا، أي مستورا، أي بحجاب بينه وبين من يقع منه، فلا يؤثّر فيه حكمه لأجْلِ ذلك الستر.

وما سمّى اللهُ المكرَ استدراجا إلّا لتنقّله في المراتب، مِن دَرَجٍ إلى درج، ولولا ذلك الانتقال لَمَا اتّصف به أهلُ الله. فإنّه بانتقاله يعمُّ المقامات والمراتب، وهي بين محمود ومذموم، ولولا ذلك ما وصف الله نفسه بالمكر والاستدراج. ولذلك يَتَّصِفُ به أهلُ الله؛ فيخادَعون ويَنخدِعون. وَرَدَ خَبَرٌ «أنّ بعض العباد يوقفه الله في السؤال يوم القيامة، فيعترف بين يديه أنّه عَمِل من الخير ما لم يعمل، وهو كاذب في ذلك. فيتجاهل له ربّه، حتى يقول ذلك القائل: إنّ الله قد مشّى عليه ما كذب به عنده؛ فيأمر به إلى الجنّة. فتقول الملائكة: يا ربّ؛ إنّه كَذَبَ. فيقول الله: قد علمتُ ذلك، ولكنّي استحييت أن أُكذّب شيبتَه»؛ فهذا من انخداع الله له. فأهلُ الله أَوْلَى بالتجاوز عن عباد الله، إذا عاملوهم بمثل هذه المعاملة. ونحن ممن(١) تحقّق به غايةَ التحقّق، وهو من أعظم مكارم الأخلاق الإلهيّة.

فمن يقدر على الاغتبان، ولا يُظهر للغابن أنّه اغتبن له؛ فقد تمكّن من حكم نفسِه غاية التمكن؛ لأنّ طبعَ النفس يطلب أن يُعْرَف الخير منها، ولا خير مثل الاغتبان، فإنّه نظير الحِلْم مع القدرة في نفس الأمر، وهو يُظهر للجاني أنّه عجز عن مؤاخذته، وهو ما تَرَكَ مؤاخذته إلّا حِلْمًا، لا عجزا. وذلك لا يصدر إلّا مِن قويٍّ على حكم طبعه ونفسه، والله ذو القوّة المتين بِحِلْمِه لمن عرف، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٢).

(١) ص ٢٨ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[1]

أَلَـمْ تَـعْـلَمْ بـأنّ اللهَ مِـنَّـا	يَرانا والوُجُوْدُ لنـا شَــهِيْـدُ
فيـلـزمـنـا الحيـاء فـلا يـرانا	بِحَيْـثُ نَهى ونَحْنُ لَهُ شُــهُوْدُ
وَذَا[2] مِن أَعْجَبِ الأشــياءِ عِنْدِي	فَيَـأْمُرُنَا ويَفْعَـلُ مـا يُـرِيْـدُ
يَقُوْلُ لِيَ: اســْتَقِمْ، ويُرِيْـدُ مِنّي	مخـالَـفَـةً يُـؤَيِّـدُهـا الـوُجُـوْدُ
فيَـا قَوْم اسْمَعُوا مـا قُلْـتُ فِيْمَنْ	هُـوَ المَوْلَى ونَحْـنُ لَهُ عَـبِـيْـدُ
يُرِيْـدُ الأَمْرَ لا المـأْمُوْرَ فـانْظُرْ	إلى حُكْمٍ يَشِــيْـبُ له الوَلِيْـدُ

قال رسول الله ﷺ: «استحيوا من الله حقّ الحياء» ما قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ وعرَّف بذلك عبادَه؛ لاختلاف أهل النظر في ذلك بين الطريقين؛ بين أنّه يرانا وبين أنّا نراه؛ فالمؤمن على كلّ حال يعلم أنّ الله يراه من هذا التعريف؛ فما عرَّفهم إلّا ليلزموا الحياء منه -تعالى- في تعدِّي حدودِه.

فمن كان ذِكْرُه هذا الذِّكْر، فإنّ الله يتجلّى له في هذه الدار تجلِّيه لجبل موسى عليه السلام ولكن لا يجعله دَكّا. وسببُ ذلكَ؛ الدُّءوبُ على هذا الذِّكْرِ؛ فإنّه يورِثُ العبدَ قوّةً، وتلك القوّةُ مِن كون الذاكر لا[3] يزال يذكر اللهَ، والله جليس مَن يذكره، وإن لم يشعر به.

فأوّلُ ما يَفتح اللهُ لكلِّ ذاكرٍ في نفسِه؛ معرفةُ مَن يذكر اللهَ به؛ فلا يرى الذاكرُ منه اللهَ إلّا لهويّة الحقّ، ثُمَّ في سمعِه ذِكْره، كذلك، يشهد أنّه لا يَسمعُ ذِكْرَ اللهِ منه إلّا اللهُ. فإذا رأى نفسَه حقًّا كلّه، حينئذ يقع له التجلّي الذي وقع لجبل موسى ولموسى؛ فلا يندكّ ولا يصعق، وإن فني؛ فإنما يفنيه جمالُ ذلك المشهود؛ فإنّ الله جميل ويحبّ الجمال. فلا بدّ أن يكسوَ اللهُ باطنَ هذا

---

(١) [العلق: ١٤]
(٢) ص ٢٩
(٣) ص ٢٩ب

العبد من الجمال، بحيث أنّه لا يتجلّى له إلّا حُبًّا لما ظهر فيه من الجمال الخاصّ المقيَّد به، الذي لا يمكن أن يظهر ذلك الجمال إلّا في هذا المحلّ الخاص.

فإنّه لكلّ محلٍ جَمالٌ يخصُّه، لا يكون لغيره. ولا ينظر اللهُ إلى العالَم إلّا بعد أن يجمِّلَه ويسوّيه، حتى يكون قبوله لما يرد به عليه في تجلّيه، على قدر جمال استعداده؛ فيكسوه ذلك التجلّي جَمالا إلى جمال. فلا يزال في جمال جديد في كلّ تجلٍ، كما لا يزال في خلق جديد في نفسه؛ فله التحوّل دائمًا في باطنه وظاهره، لمن كشف الله عن بصيرته غطاءَ[1] عماه.

واعلم أنّ الحدود الموضوعة في العالَم -أعني الحدود المشروعة التي أمرنا الحقّ أن لا نتعدّاها، ثمّ شرع لنا حدودا تقام علينا إذا تعدّيناها -كلّ ذلك لنعرف أنّ الأمر حدٌّ كلّه، فينا وفيه، ودنيا وآخرة؛ لأنّ بالحدود يقع التمييز، وبالتمييز يكون العلم. فلولا الفارقُ لما تميّزتْ عينٌ من عينٍ، ولا كان ثَمّ علمٌ بشيء أصلا. وقد تميّز لنا، وبنا، وعنّا. كما تميّزنا له، وبه، وعنه. فعرفنا مَن نحن، ومَن هو؟ فإن غَلبَنا حالٌ، يقول ذلك الحال بلسانه:

أَنَا مَن أَهْوَى ومَن أَهْوَى أَنَا

فيكفيه من قوّة أثر الحدود[2]، أن فرَّق بين أنا، وبين مَن أهوى، ولو أنّه يهوى نفسه. فحالُه كونُه يَهْوَى وهو الفاعل، ما هو عينُ حالِه يُهْوَى وهو المفعول. فَبَيّنتِ[3] الحدودُ الأحوالَ كما بيّنتِ الأعيانَ. وهذا عِلْمٌ ما تصل إليه العبارة في أحديّة العين، ولم يقدر على أن يوحِّد[4] الحال، ولا ذلك بممكن أصلا.

وفي باب العلم بالله أَوْصَلُ ما يكون الأمرُ وأعظمُ في الأحديّة؛ أن يكون وجودُ العالَمِ عينَ وجودِ الحقّ، لا غيره. ومعلومٌ اختلافُ صور العالَم، واختلافُ[5] الأسماء الإلهيّة، ولا معنى للاختلاف الواضح[6] إلّا العلم بأنّه لولا الحدودُ لما كان التمييز، وإن كان الوجود عينا واحدة، وهو

---

(١) ص ٣٠

(٢) "من قوة أثر الحدود" ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب

(٣) مصححة في المتن مباشرة بعد أن كانت: فثبتت

(٤) س: "يوجد"

(٥) ص ٣٠ب

(٦) كتب بقلم الأصل "قع" فوق "ضح" في الواضح ليشير إلى صواب كلمة "الواقع" إن استخدمت بدل: "الواضح" كما هي في س.

الوجودُ الحقّ؛ فالموجودات والمعقولات مختلفة. ولقد لَعَن اللهُ على لسان رسول الله ﷺ "مَن غيَّر منار الأرض"، وهو الحدود؛ لأنّ التشابه إذا غَمُضَ جِدًّا، أَوقعَ الحيرةَ، وخَفيَ الحَدُّ فيه. فإنّ شخصيّات النوعِ الواحد الأخير متماثلة بالحدّ، متميّزة بالشخص؛ فلا بدّ مِن فارقٍ في المتماثل بالحدِ، ويكفيك أن جعلته مِثله، لا عينه.

فالحَدُّ يَصْحَبُ ما في العِلْمِ أَجْمَعِهِ   والحَدُّ يَصْحَبُهُ التَّحْدِيْدُ في النَّظَرِ

الباب الثامن وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله:
﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾[1]

لَوْلا الوِلايَـةُ كُنْـتُ في الظُّلُمَـاتِ ... فـاخْتَصَّـــنِي الرَّحْمَنُ بالحَرَكاتِ
فَخَرَجْـتُ مِنهـا أَبْتَغِي النُّوْرَ الذي ... جَمْعِيَّتِي[2] فِيْـهِ وعَيْنُ شَـتـاتي
ورَأَيْتُ[3] مَحْيَايَ الذي أَسْـعَى لَهُ ... وعَلِمْتُ شَـأْنِي فِيْهِ بَعْدَ وَفَاتِي
ورَأَيْتُ في الإنســانِ كُلَّ فَضِـيْلَةٍ ... والعِلْمُ أَكْمَلُ فِيْـهِ في الدَّرَجـاتِ
فَضَـمَمْتُ للإيمـانِ عِلْمًا بالَّذِي ... كان الوُجُودُ بِـهِ بِغَيْرِ صِـفَـاتِ
وبَدَتْ لِيَ الأَسـماءُ خَلْفَ حِجابِهِ ... فَشَـهِدْتُها بالكَشْـفِ عَيْنَ سِماتِي
إنّ العِـنـايـةَ أَشْرَقَـتْ أَنْوارُهـا ... فَسَـعَيْتُ في الأَنوارِ طُوْلَ حَياتي
لَوْلا وُجُوْدُ النُّوْرِ في أَبْصـارِنا ... وقُلُوْبِنـا لَسَـعَيْـتُ في الظُّلُماتِ
فـاللهُ أَكْـبَرُ، والـكـبـيرُ بِـذَاتي ... مـا دامَـتِ الدُّنيـا وبَعْـدَ مَمَـاتي
إنّ الخِـلافَـةَ لا يَـكُـوْنُ كَمَالُـهـا ... إلّا هُـنَـا لَا في الذي هُـوَ آتِي
فَيَزُوْلُ في الجَنَّاتِ نِصْـفُ وُجُوْدِها ... لإِزالَةِ الأَحْـكامِ في الدَّرَكاتِ
لَمّـا[4] رأَيـتُ عُمُوْمَ رَحْمَـةِ ذاتِـهِ ... في النَّشْـأَةِ الأُخْرَى، ولَمْ أَرَ يَأتي
أَمْرٌ مُزِيْـلٌ حُكْمَهـا مِن خَلْقِـهِ ... فَعَلِمْـتُ مِنْـهُ خِلافَتِيْ بالذَّاتِ
فـأنَا المُـبَرَّزُ في كَمَالِ خِـلافَـتِي ... عَـنْـهُ، ويَـعْـلَمُ ذَاكَ كُلُّ مُـوَاتِ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ الكشفَ المختصّ بهذا الذِّكْر أن تَطَّلِعَ منه ذوقًا على

---

(١) [البقرة: ٢٥٧]
(٢) ق: "جمعتني" ولكنها تهزّ الوزن الشعري، ورجحنا "جمعيّتي" التي وردت في س.
(٣) ص ٣١
(٤) ص ٣١ب

كون المؤمنين بعضهم أولياء بعض. و"المؤمن" اسمٌ لله -تعالى- و"المؤمن" اسمٌ للإنسان، وقد عمّ في الولاية بين المؤمنين، فهو ﴿وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بإخراجه إيّاهم من الظلمات إلى النور، وليس إلّا إخراجهم من العلم بهم إلى العلم بالله؛ فإنّه يقول: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» فيعلم أنّه الحقّ. فيخرجُ العارفُ المؤمنُ الحقُّ، بولايته التي أعطاه اللهُ، مِن ظلمة الغيب إلى نور الشهود؛ فيشهد ما كان غيبًا له فيعطيه كونه مشهودا، ولم يكن له هذا الحكم من هذا الشخص قبل هذا. فهذا(١) للعبدِ تَوَلٍّ بهذا القدر، من كون الحقّ له اسم "المؤمن".

كما تولّى الحقُّ عَبْدَهُ مِن كونه مؤمنا، وكون الشخص مؤمنا سببًا في إخراجه من الظلمات إلى النور، وذلك نُصْرَتُهُ المؤمنينَ من عباده فـ«المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشدُّ بعضُه بعضا» وهذا من باب الإشارة إلى حكم الأسماء، فيشدُّ مِنّا ونشدّ منه، قال تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾(٢) من حيث هو المؤمن ونحن المؤمنون(٣).

فَلَنَـا مِنْـهُ التَّوَلِّيْ وَلَهُ مِـــنِّيَ ذلِكْ
وإذا لم يَـكُـنِ الأَمْـرُ كَـذا فـالـكُلُّ هـالِكْ
أَنا مَالُ اللهِ فاحْفَظْ يا إلهي عَيْنَ مـالِكْ
فأنا حَفِظْتُ فَقْرِيْ وَهُوَ ما لي مِن هُنالِكْ

"ما" في قوله: "ما لي" هو بمعنى الذي.

فاعلم -يا وليّ- أنّ ظلمةَ الإمكان أشدُّ الظلمات، فإنّها عينُ الجهل المحض. فإذا تولّى اللهُ عَبْدَهُ أخرجه من ظلمة هذا الجهل، الذي هو الإمكان؛ وليس إلّا نظرُهُ لنفسِه مُعَرّى عن نظره للذي تولّاه؛ فيخرجه، بهذا التولّي، من ظلمة إمكانه إلى نور وجوب وجوده به. وهو المنعوت بالواجب، فأخرجه(٤) منه لنفسه، وفرَّق بين الوجوب الذي حُكمه لله، وبين حُكم الوجوب الذي لنا؛ بالتقيُّد به. فوجوبُه -تعالى- لنفسه، ووجوبُنا به.

---

(١) ص ٣٢
(٢) [محمد: ٧]
(٣) ق: المؤمنين
(٤) ص ٣٢ب

فاشْـتَرَكْنا فِي الوُجُوْبِ وافْتَرَقْنـا فِي القُيُوْدِ
ثمّ حُزْنا بالحُـدُودِ[1] مَـا لَنـا مِن الحُـدُوْدِ
حِيْنَ حُزْنا بالوُجُوْدِ مـا لَنـا مِنَ الحُـدُوْدِ
فَـنُسَـــمِّيْـهِ إِلَـهًـا واخْتُصِـصْـنَا بالعَبِيْدِ
فَهُوَ لِيْ أَشْرَفُ وَسْمٍ وأنا مِـنْـهُ بِـعِـيْـدِ
ومَشَى بِذاكَ أَمْرِي فِي قَـرِيْـبٍ وبَعِيْـدِ
فــأنا أَحْمَــدُ رَبِّي حِيْنَ أُدْعَى بالحَمِيـدِ
وعَلِمْنَـا ذاكَ حَقًّـا فِي مَغِيْـبٍ وشُـــهُوْدِ
ثُمّ لَوْ جحَـدتُ هـذا ما تَمَشّى لي جُحُودي
ولذا أَنْزَلْـتُ بَـدْرِي بِمَنـازِلِ السُّـــعُوْدِ
ورأَيْـتُ عَـيْنَ ذاتي فِي هُبُوْطٍ وصُـــعُوْدِ
فـأَنا مِن أَجْـلِ هَـذا أَتَسَـــمَّى بالسَّـــعِيْدِ
فأَنا إن كُنْتُ شَـيْخًا عَقْلُنـا عَقْـلُ الوَلِيْـدِ

فولايةُ العبدِ ربَّه؛ وولايةُ الربِّ عبدَه في قوله: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ[2] يَنصُرۡكُمۡ﴾ وبين الولايتين فرقٌ دقيق. فجعل -تعالى- نصرَه جزاءً، وجعل مرتبةَ الإنشاء إليك. كما قدّمك في العلم بك، على العلم به؛ وذلك لتعلم من أين عَلِمَك؟ فتعلم عِلْمَه بك كيف كان. لأنّه قال ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[3] وقد ذكرنا في كتاب "المشاهد القدسيّة" أنّه قال لي: "أنت الأصل، وأنا الفرع" على وجوهٍ: منها عِلْمُه بنا مِنّا، لا منه. فانظر؛ فإنّ هنا سِرًّا غامضا جِدًّا، وهو عند أكثر النُّظّار: منه، لا مِنّا. أوقعهم في ذلك حدوثُنا. والكشفُ يعطي ما ذكرناه، وهو الحقُّ الذي لا يسعنا جَهْلَه.

(١) كُتب فوقها بخط آخر من غير إشارة التصويب: بالوجود
(٢) ص ٣٣
(٣) [محمد: ٣١]

ولمّا سألني عن هذه اللفظة مفتي الحجاز أبو عبد الله محمد بن أبي الصيف اليمني نزيلُ مكة، ذكرتُ له أنّ عِلْمَنا به فرعٌ عن عِلْمِنا بنا؛ إذ نحن عينُ الدليل. يقول رسول الله ﷺ: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» كما أنّ وجودَنا فرعٌ عنه، ووجوده أصلٌ. فهو أصلٌ في وجودنا، فَرْعٌ في عِلْمِنا به، وهو من مدلول هذه اللفظة. فَسُرّ بذلك وابتهج -رحمه الله-.

وهذا الوجه الآخر من مدلولها أيضا، وهو أَعلى، ولكن ما ذكرناه له -رحمه الله- في ذلك المجلس؛ لأنّه ما يحتمله ولا يقدر ينكره، وما تمّ ذلك الإيمان القويّ عنده، ولا العلم، ولا النظر السليم[1]؛ فكان يحار. فأبرزنا له من الوجوه ما يلائم مزاج عقله، وهو صحيح؛ فإنّه ما ثَمّ وجهٌ إلّا وهو صحيح في الحقّ، وليس الفضل إلّا العثور على ذلك. فاللهُ وليّ المؤمن، والمؤمنُ وليُّ الله. سئل رسول الله ﷺ فقيل له: «مَن أولياءُ الله؟ فقال ﷺ: الذين إذا رُءُوا ذُكِر اللهُ» فَذُكِر وعُلِمَ وشُهِدَ برؤيتنا إيّاهم. فجعلهم (ص) أولياءَ الله، كما جاء عن الله أنّه ﴿وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[2]. فالمؤمنُ أعطى الأمان في الحقّ منه أَن يضيف إليه ما لا يستحقّ جلالُه أن يوصَف به مما ذكر تعالى أنّ ذلك ليس له بصفةٍ كالذلّة والافتقار. وهذه أرفع الدرجات؛ أن نَصِفَ العبدَ بأنّه مؤمن، فإنّ المؤمن أيضا مَن يعطي الأمان نفوسَ العالَم بإيصال حقوقهم إليهم؛ فهم في أمانٍ منه من تعدِّيه فيها. ومتى لم يكن كذا؛ فليس بمؤمن. فالولاية مشترَكة بين الله وبين المؤمنين ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٣٣ب
(٢) [البقرة: ٢٥٧]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع وخمسمائة

في معرفة حال قطبٍ كان منزله: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَهُوَ[1] يُخۡلِفُهُۥ﴾[2]

ألا إنّما الإنفاقُ مِن حَضْرَةِ النَّفَقْ ... فـإنّ له بابَـيْنِ في كُلِّ مـا خَـلَـقْ

فيـأتي إليـه الرزقُ مِن بابِ غَيْبِـهِ ... وليس لذاك البـابِ بابٌ فَيَنْطَبِقْ

فَمـا زَالَ مَـفـتـوحًـا عَـلَى كُلِّ حَـالَةٍ ... لأنّ اسمَـه الفتّـاح مـا عنـده غَلَقْ

إذا أَنْفَقَ الإنســــانُ فـاللهُ مُخْلِفٌ ... فَلَا تَيْأَسَـنْ فالوقتُ بالوقتِ مُتَّسِـقْ

وإنْ غَلَّقَ الإنســــانُ بابَ عَطـائِـهِ ... يُواليْـهِ رَبُّ الجُوْدِ جُوْدًا إِنِ اتَّفَقْ

وإنْ غَلَّقَ الإنســــانُ بَابَ هِبـاتِـهِ ... فَـذلِكَ إغـلاقُ الإلهِ إذا انْـغَـلَـقْ

ويُغْلِقُـهُ إن شــــاء فـالأَمْرُ أَمْرُهُ ... كما جاء في القرآنِ فِي سُـــوْرَةِ العَلَقْ

إذا عُـذْتَ بالـرحمـنِ في كُلِّ حَـالَةٍ ... تَعَوَّذْ بما قَدْ جَاءَ فِي سُـــوْرَةِ الفَلَقْ

وفِي[3] سُـــوْرَةِ الناسِ الَّتِي جاء ذِكْرُها ... إلَى جَنْبِها تُتْلَى[4] كَمَا عاذ مَن سَـبَقْ

وإن عُذْتَ عُذْ بالرَّبِّ إن كنتَ مؤْمِنًا ... بما جـاءَ في القرآن فـانظرْ تَعُـذْ بِحَقْ

فَمَـا ذَكِـرَ الـتـعـويـذُ إلّا بِـرَبِّـنـا ... فَكُنْ تابِعًا لا تَتَّبِعْ غَيْرَ مَن صَـــدَقْ

قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ. أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾[5] فيغلق عليه باب العطاء، لِمَا جعل في قلبه من خوف الفقر إن أَعْطَى؛ فيطغى في غناه في عين فقرِه. فإن هو أعطى ما به استغنى؛ افتقر، فاحتقر. فلا يزال الغنيّ خائفا، ولا يزال الفقير طالبًا. فالرجاءُ للفقير فإنّه يأمل الغِنى، والخوفُ للغنيّ فإنّه يخاف الفقر، فما أنفقتم من شيء فإنّ الله يخلفه بهويّته فيَخلفه -بفتح الياء- فإنّه ما يُنفق حتى يشهد العِوَض، وهو قولهم: "مَن أَيقن بالخلَف جاد بالأُعطية" فما ينفق

(١) ص ٣٤

(٢) [سبأ: ٣٩]

(٣) ص ٣٤ب

(٤) لم ترد في ق، ووردت في هـ، س

(٥) [العلق: ٦ ، ٧]

أحدٌ إلّا عن ظهر غِنىً؛ لأنّ العبدَ فقيرٌ بالذات، غنيٌّ بالعرَض. وكان الأَوْلَى أن يكون غنيّا بالذات؛ لأنّه المصرّف لمن يتصرَّف فيه، كالمال فإنّه المتصرّف[1] فيمن يتصرَّف فيه. فهو يُصَرِّفه لأنّه لا يتعدّى فيه علمه، وعلمه ما كان إلّا مِن معلومه، فما تصرّف فيه إلّا بما أعطاه من ذاته. فمن حكّمك في نفسه، فهو الحاكم في تحكّمك فيه، فافهم.

لَقَدْ جَادَ الإِلَهُ عَلَى وُجُوْدِي ... بِمَـا أَخْفـاهُ عَنْ خَلْقٍ كَثِيْرِ

مِنَ العِلْمِ الذي ما فِيْهِ رَيْبٌ ... وَلَا شَكٌّ لَدَى الفَطِنِ الخَبِيرِ

واعلم أنّه لا يقبل الإنفاقَ إلّا المحدَثُ، فإنّ الإنفاقَ إهلاكٌ، ولا يهلك إلّا المحدَثُ فـ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[2] فمن أهلك شيئا فقد فَقِدَهُ، وإذا فَقِدَهُ لم يجده، وإذا لم يجده ﴿وَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾[3]؛ ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾. فكما أعاد الضمير على الشيء مِن ﴿يُخْلِفُهُۥ﴾ ولا يُخْلِفُ إلّا مِثْلَه، لا عينه؛ فليس هو هو. وإذا لم يكن هو هو، ولا بدّ من الخَلَف؛ فيخلفه اللهُ وجودَه، وهو قوله: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ فحيث تفنى الأسبابُ؛ هناك يوجَدُ اللهُ.

﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ﴾[4] ومعنى "ضَلَّ" منكم وتَلِف، فلم تجدوه؛ وما وجدتم عند فَقْدِهِ إلّا الله. يقول رسول الله ﷺ في دعائه ربَّهُ في سفره: «أنت الصاحب في[5] السفر، والخليفة في الأهل» فما جعله خليفةً في أهله، إلّا عند فَقْدِهم إيّاه؛ فينوبُ اللهُ عن كلّ شيء؛ أي يقوم فيهم مقام ذلك الشيء بهويّته. ولهذا قال: ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾. فأيُّ سبب يكون للمنفِق بعد الإنفاق، يَسُدُّ مَسَدّ ما أنفقه -من أمرٍ ظاهر أو باطنٍ، حتى اليقين، أو الاستغناء عن الأمر الذي كان يصل إليه بذلك الذي أنفقه في عين تحصيله لذلك الشيء- فهو مجعول من هويّة الحقّ، أو هويّة الحقّ.

والـ"هُوْ" عند الطائفة أَتَمُّ الأذكار، وأرفعُها، وأعظمُها. وهو ذِكْرُ خواصّ الخواصّ، وليس بعده ذِكْرٌ أَتَمُّ منه. فيكون ما يعطيه الـ"هُوْ" في إعطائه أعظمَ مِن عطاء اسمٍ من الأسماء الإلهيّة حتى

---

(١) ص ٣٥

(٢) [القصص: ٨٨]

(٣) [النور: ٣٩]

(٤) [الإسراء: ٦٧]

(٥) ص ٣٥ب

مِن الاسم "الله". فإنّ الاسمَ "الله" دلالةٌ على الرتبة، والهويّةُ دلالةٌ على العين، لا تدلّ على أمرٍ آخر غير الذات. ولهذا يَرجع إليها محلول لفظة "الله": فإنّك تزيل الألف واللامَيْن على الطريقة المعروفة عند أهل الله، فيبقي "هُ" فإن جعلتَه[1] سببًا لِتَعَلُّق الخلق به، مكّنتَ الضمّة، فقلتَ: "هُوْ" فجئتَ بواو العِلَّة، وفيها رائحة الغنى عن العالمين، والعلّة ما لها هذا المقام من أجل طَلَبِها المعلول، كما يطلبها المعلول؛ فحُرِّكَتْ بالفتح[2]؛ تخفيفا من ثِقَل العِلّيّة؛ فقيل: "هُوَ" فدلّ على عين غائبة عن أن يحصرها عِلْمُ مخلوق.

فلا يزال غيبًا عند كلّ مَن يزعم أنّه عالِمٌ به؛ حتى عن الأسماء الإلهيّة؛ فَشَغَلَها بما وضعها له من المعاني. فجعل الرزّاق همّته متعلّقة بالرزق، والمُقِيت بالتقويت[3]، والعالِم بالعِلم، والحيّ بالحياة، وكلّ اسمٍ بما وُضِع له وما دلّ عليه من الحكم. فالأسماء موضوعة؛ وَضَعَتْها الممكنات في حال ثبوتها وعدمها. فالأسماءُ أحكامها، والهويّةُ تقوم للممكنات بهذه الأحكام. فـ﴿إِلَيْهِ﴾ وهو الهُوْ ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[4] وإلى الهُوْ مِن ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[5] ترجع الأمور كلّها، وما ذَكَر إلّا الـ"هُوْ" بالتصريح أو "الله"، ما ذَكَر اسما غيره، فافهم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---

(١) ق: "جعله" والترجيح من هـ، س

(٢) ص ٣٦

(٣) ق، س: "بالتوقيت" وصححت في الهامش مع إشارة التصويب

(٤) [هود: ١٢٣]

(٥) [الشورى: ٥٣]

(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب العاشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله:
﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[1]

سـأَصْرِفُ عَنْ بَراهينِ الوُجُوْدِ ... قُلُوْبًا لَمْ تَنَلْ رُتَبَ السُّجُوْدِ
فَلَمَّا[2] أَنْ زَهَتْ فَخْرًا وعُجْبًا ... عَلَى أَهْلِ المَشاهِدِ والشُّهُوْدِ
حَرَمْنـاهـا العُلُومَ فَلَمْ تَنَلْها ... كَمَا قَدْ نالَها أَهْلُ القُصُـوْدِ

فاعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الكبرياءَ ليس إلّا لله، فمَن تكبّر من الخلق بغير الحقّ، فما هو كبير في نفس الأمر، وإنما هي دعوى حال لا وجود له في عين المدَّعي. فإن كان له وجود، وتكون الدّعوى صحيحة؛ فليس المدّعي عند ذلك إلّا الحقُّ، والحقُّ له الكبرياء. وما سمّي المحلُّ متكبّرا إلّا لكون الدّعوى ما ظهرت إلّا في محلٍّ ما له الكبرياء، وادَّعاه بحقٍّ، فكان لسانَ المدَّعي عينَ الحقِ، كما جاء: "كان اللهُ سمعَهُ وبصرَهُ".

واعلم أنّ الله ما صَرف أحدا عن الآيات، إلّا وقد صرَفه عن العلم بالأمر على ما هو عليه الأمرُ والشأن. والآيات التي صُرِفَ هذا العبدُ عنها هي عينُ الآيات التي أراها لمن أراها ﴿فِي ٱلْأَفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[3] الذي تكبَّر به مَن تكبَّر. فمن تكبّر في الأرض دون السماء بغير الحقّ فهو أجهلُ الجاهلين؛ لأنّه وضع الكبرياء[4] في غير موضعه. إذ مِن شرطه أمران: الواحدُ؛ الحقُّ الذي يقبله المخلوق، والثاني؛ العلوّ. فمَن تكبّر في الأرض بالحقّ -فالحقّ له العلوّ بالذات والسمُوّ- لم يصرف اللهُ عنه الآيات؛ فيريه إيّاها تشريفا لهذا المحلّ. فإذا رآها تبيّن له عينَ الحقّ؛ فإنّه ما رآها إلّا بالحق ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَـٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾[5] و﴿مَا خَلَقْنَـٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[6]

---

(١) [الأعراف: ١٤٦]
(٢) ص ٣٦ب
(٣) [فصلت: ٥٣]
(٤) ص ٣٧
(٥) [الإسراء: ١٠٥]
(٦) [الدخان: ٣٩]

وأمرنا أن نعطي كلّ ذي حقّ حقّه، وما ثمّ إلّا ذو حقٍ، وحقُّه إنما هو الحافظ له.

وهنا نكتة خفِيَّة؛ فإنّ الله له على عباده حقٌّ يَطلبه منهم، وقد ورد في الصحيح: «إنّ حقّ الله أحقُّ بالقضاء» من حقّ المخلوق، لأنّ نسبة الحقّ إلى الله أتمّ وأصحّ من نسبة الحقّ إلى المخلوق. لأنّ نسبةَ الحقّ بالحقّ ذاتيّة، ما هي بالجَعْل، ونِسبةُ الحقّ إلى المخلوق بالجَعْل؛ ولكنّه جَعْلٌ لا يصحُّ انفكاكه عنه. فالسعيدُ مَن عرف الحقوق وأهلها؛ فأدّاها. والشقيُّ مَن لم يعرف الحقوق، ولا عرف أهلَها. والذي بين السعيد والشقيّ؛ مَن عرف الحقوق وأهلَها، وظَلَمهم وظَلَمها؛ فهذه الطائفة هم ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾[1].

والطرفُ الآخر هم الصمُّ البكمُ العميُ الذين لا يرجعون عندما[2] يبصرون، ولا يعقلون عندما يسمعون، ولا يصيبون عندما يتكلّمون؛ فأولئك الذين ما ظلمهم الله ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] فإنّهم ظلموا الحقوق وأهلَها. فإنّ لهم قلوبا يعقلون ويفقهون بها، وإنّ لهم[4] أَعْيُنًا يبصرون بها، وإنّ لهم آذانا يسمعون بها؛ فأنزلوا نفوسهم منزلة الأنعام بل أضلّ سبيلا. لأنّ الأنعامَ ما جعل اللهُ لهم هذه القوّة التي توجِب لصاحب البصر أن يعتبر، ولصاحب الأذن أن يَعِيَ ما يسمع، ولصاحب القلب أن يعقل.

فهم الذين ﴿يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فيعطيهم التفكّر مما سمعوا، وأبصروا، وتقلّبَت الأحوال عليهم، أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ﴾ فسبَّحوه أن جعلوه منزَّها عن إيجاب العلّة عليه في خلقه؛ لأنّه إذا خلقها لحكمةٍ، فكأنّ تلك الحكمة أوجبتْ الخلق عليه، وما ثَمّ موجِبٌ عليه إلّا ما يوجبه بِنفسه على نفسه لخلقه، امتنانا منه لصدق وعده، لا غير.

وتمّم التعريف بقوله: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[5] وليس إلّا الطبيعة في هذه الدار، فإنّها محلُّ الانفعال فيها. لأنّها للحَقِ[6] بمنزلة الأنثى للذَّكَر؛ فيها يظهر التكوين -أعني[7] تكوين كلّ ما سِوَى

---

(١) [البقرة: ١٧]
(٢) ص ٣٧ب
(٣) [الزخرف: ٧٦]
(٤) "وإن لهم" في ق: "ولهم" وصححت في الهامش مع إشارة التصويب
(٥) [آل عمران: ١٩١]
(٦) كُتب تحتها بقلم آخر: "للعقل"
(٧) ص ٣٨

الله- وهي أمرٌ معقول. فلمّا رأى مَن رأى قوّةَ سلطانها، وما علم أنّ قوّةَ سلطانها إنما هو[١] في قبولها لما يُكوِّنه الحقُّ فيها؛ فنسبوا التكوين لها، وأضافوه إليها، ونسوا الحقَّ بها؛ ﴿فَأَنسَىٰهُمۡ أَنفُسَهُمۡۚ﴾[٢] إذ صرَفهم عن آيات نفوسِهم، وهو قوله: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ..﴾[٣] ووصَفَهم الحقُّ. فانقسم الخلق إلى قسمين: قسم إلى الحقّ الصرف، وقسم إلى الطبيعة الصرف. وظهر بينهما برزخٌ ظهر فيه عالَمٌ ما هو ولا واحد من هذين القسمين؛ فرأى ما يستحقّه الحقُّ؛ فأعطاه حقَّه، ولو لم يعطه فهو له. ورأى ما تستحقّه الطبيعة؛ فأعطاها حقّها، ولو لم يعطها فهو لها.

فإنّ الطبيعةَ ليست بمجعولة؛ بل هي لذاتها في العقل، لا في العين. كما هو الحقُّ لذاته في العقل والعين. فإن اجتمع الحقُّ والطبيعة في العقل؛ فقد افترق الحقُّ من العقل، وتميّز في العين. فإنّ الحقَّ له الوجود العينيّ والعقليّ، والطبيعةَ لها الوجود العقليّ، ما لها وجود عينيّ. وذلك ليكون الحكم في الخلق بين الوجود والعدم، فيقبلُ العدمَ من حيث الطبيعة[٤]، ويقبلُ الوجودَ من جانب الحقّ. فلهذا يَتّصفُ كلُّ ما سِوَى الله بقبول العدم والوجود؛ فكان الحكم فيه للعدم، كما كان فيه الحكم للوجود. ولو لم يكن الأمر على ما ذكرناه؛ لاستحال على المخلوق قبول العدم في وجوده، أو قبول الوجود في عدمه.

فهكذا ينبغي أن تعرف الحقائق، ولا سبيل إليها إلّا بعدم الصرف عن الآيات. وانظر إلى ما حَرَمَ اللهُ مَن تَكبَّرَ في الأرض بغير الحقّ!. وهذا من العلم الذي نَتَجَهُ هذا الذِّكْرُ لصاحبه وأمثاله ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٥]. فللطبيعة القبولُ، وللحقِّ الوهبُ والتأثيرُ. فهي الأُمُّ العالية الكبرى للعالَم، الذي لا يرى العالَم إلّا آثارَها، لا عَيْنَهَا. كما أنّه لا يرى أيضا من الحقِ إلّا آثارَهُ، لا عَيْنَهُ؛ فإنّ الأبصارَ لا تُدركُه، والرؤية ليست إلّا بها. فهو المجهول الذي لا يُعلم سِوَاه، وهو المعلوم الذي لا يمكن لأحدٍ الجهلُ به، وإن لم يَعلم[٦] ما هو!

---

(١) ق: "ذلك" وعليها إشارة المسح، وفوقها "هو" مع إشارة التصويب
(٢) [الحشر: ١٩]
(٣) [الأعراف: ١٤٦]
(٤) ص ٣٨ب
(٥) [الأحزاب: ٤]
(٦) ق: "يعمل" وكتب فوقها بخط آخر: "يعلم".

فَبَيْنَ حَـقٍّ وبَـيْنَ طَـبْعٍ[1] لَاحَ لنـا في الوُجُوْد خَلْقُ
لـيـس بِحَـقٍّ ولا بِـطَـبْـعٍ والطبْعُ طَبْعٌ والحَقُّ حَقُّ
والخلْقُ[2] كالوِفْقِ إن نَظَرْنا فَـكُلُّ خـلْـقٍ تَـراهُ وِفْـقُ

(١) طبع: يقصد به الطبيعة كما أشار قبل ذلك
(٢) ص ٣٩

الباب الأحد عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانًا﴾[1] ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾[2]

وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَـلْ لَهُ ... كما قـالَ مِنْ عِنْـدِهِ فـارِقَـا
فَيَعْلَمُ مِنْهُ ضَــلالَ الهُدَى ... ونُوْرَ الهُدَى هادِيًا ســـائقا
ويَظْهَرُ فِي شَرْقِـهِ غـارِبًا ... ويَطْلَعُ في غَرْبِـهِ شـــارِقـا
وأَصْـــبَحَ في كُلِّ عِلْمٍ لَهُ ... على كُلِّ شَخْصٍ بِـهِ فـائقـا
فكانَ لِفَتْقِ الهُـدَى راتِقًـا ... وكان لِرَتْقِ الهُدَى[3] فـاتِقـا
لِنَقْسِـــمَـهُ[4] بَيْنَ أبنـائِـهِ ... فَيَرْقَوا بِـهِ جَبَلًا حـالِقـا
وتُبْصِره في مناجاتِهِ ... إذا قـام فيهـا بِـهِ ناطِقـا
فَيُنْشِــئُهـا مِثْلَهُ نشـــأةً ... يكون بها في الوَرَى خالِقا
ويَخْزِنُ في أَرْضِـــها قُوْتَها ... فيعلمـه خـالِقًـا رازِقـا

اعلم –أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ المتّقي، بمجرّد تقواه، قد حصـل في الفرقان؛ إذ لو لم يفرِّق ما اتَّقى.

فـالأمرُ مـا بَيْنَ محمودٍ ومـذمومِ ... فـالأمرُ مـا بَيْنَ محبوبٍ ومكروهِ
فَكُـنْ وِقـايَتَـهُ في كُلِّ مَكْرُوهٍ ... يَكُـنْ وِقـايَتَكُمْ في كُلِّ مَـأْلُوْهِ
واجْعَلْهُ في كلِّ محبوبٍ وِقـايَتَكُمْ ... وكُنْ بِـهِ بَيْنَ تَنْزِيْـهٍ وتَشْـــبِيْـهِ

---

(١) [الأنفال: ٢٩]
(٢) [البقرة: ٢٨٢]
(٣) مكتوب تحتها بخط آخر: "الهدى الثاني: الهوى. شرح". وفي العموم فإن كلمة الهدى تحمل عدة معان: الرشـــاد، الهادي، الطريق، الطاعة والورع، النهار، إخراج شيء إلى شيء.
(٤) ص ٣٩ب

مُنَزِّهُ[1] الحَقِّ لَا يَدْرِي بِذَاكَ، ولَا مُشَــبِّهُ الحَقِّ لَا يَدْرِي، وأَدْرِيْهِ
فَمَنْ يُنَزِّهُهُ عَنْهُ، يُشَــبِّهُهُ بِهِ؛ فَهَذا الَّذِي قَدْ قُلْتُهُ فِيْهِ

وذلك أنّ الإنسان لا يخلو أن يجعل معبودَه مِثْلا، أو ضدًّا، أو خِلافا. وعلى كلّ وجه فقد فرَّق بين الله وبين العالَم. فهذا الفُرقانُ الذي يعطيه التّقوى لا بدَّ أن يكون فُرقانا خاصًّا، وليس سِوَى الفُرقان الذي يكون في عين القرآن؛ فإنّ القرآن يتضمّن الفُرقان بذاته. وإنما نسب الجَعل إلى هذا الفُرقان؛ لأنّ التّقوى أنتجه: فإمّا أن يكون جَعْلُهُ (هو) ظهورُه لمن اتّقاه، مع كونه لم يزل موجودَ العين قبل ظهوره، أو يكون جَعْلُهُ (هو) خَلْقُهُ فيه بعد أن لم يكن، وما هو إلّا الظهور دون الخَلْق. فإنّه أعقبه بقوله: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ﴾[2] أي يَستر، والستر ضدّ الظهور.

فلا يخلو العبد، في تقواه رَبَّهُ، أن يجعل نفسه وقاية له عن كلّ مذموم يُنسبُ إليه، أو يجعل ربَّه وقاية له عن كلِّ شدّة لا يطيق حملها إلّا به، وهو "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" وهو قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فيلتقي به شدائدَ[3] الأمور التي هي محبوبة لله، مكروهة طبعا. كما تجعل نفسك وقاية له؛ يتّقي[4] بها عنه كلّ مذموم شرعا، محمود محبوب طبعا.

فينتج لك، كونه وقاية لك، عِلْم كلّ شدّة؛ فتنجلي لك أسماؤها الإلهيّة كلّها بتفاصيلها وأنواعها، وهذا من الفرقان. وينتج لك، كونك وقاية له، (عِلْم) كلّ مذموم مكروه؛ فتنجلي لك أسماؤه الإلهيّة كلّها بتفاصيلها وأنواعها، وهذا من الفُرقان[5].

فيحمدك الله في الحالتين. فإنّ الله لا يعطي العِلْمَ إلّا مَن يحبّ، وقد يعطي الحال مَن يحبّ ومَن لا يحبّ. فإنّ العلمَ ثابتٌ، والحال زائلة.

ولولا الفُرقان الذي في عين التّقوى؛ ما أنتج التّقوى فُرقانا؛ فإنّ الشيء لا ينتج إلّا مِثْله، ولا يكون إلّا ذلك. ولهذا كان العالَم على صورة الحقّ؛ فَمَن غلب عليه طبعه؛ كان شبهُه بأُمِّه أقوى

---

(١) ص ٤٠
(٢) [الأنفال: ٢٩]
(٣) ص ٤٠ب
(٤) ﻫ: تنفي، وحروفها المعجمة عدا حرف القاف مهملة في ق
(٥) هناك إشارات بخط أفقي لكاتب آخر فوق بعض الكلمات في هذه العبارة ربما أراد بها مسح هذه الكلمات أو العبارة كلها، والكلمات هي: "ينتج، مذموم، الفرقان". وكتب مقابلها في الهامش عبارة غير مفهومة: "الضرب بالعلم ليس كما ينبغي، وعدم تكرار المضروب موقوف على التأمل".

من شبهه بأبيه. ومن غلب عليه عقله؛ كان شبهه بأبيه أقوى من شبهه بأُمّه. لأنّ العالَم بين الطبيعة والحقّ[١]، وبين الوجود والعدم؛ فما هو وجودٌ خالصٌ ولا عدمٌ خالصٌ. فالعالَم كلّه سِحْرٌ يخيِّل إليك أنّه حقّ؛ وليس بحقّ، ويخيِّل إليك أنّه خَلْق؛ وليس بخلق. إذ ليس بخلقٍ[٢] من كلّ وجهٍ، وليس بحقٍّ من كلّ وجهٍ. فإنّا لا نشكّ في المسحور فيما يراه أنّ ثَمّ مرئيًّا ولا بدّ، كما قال: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾[٣] فالسعيُ مرئيٌّ بلا شكّ، وبقي الشأن فيمن هو الساعي؟ فإنّ الحبالَ على بابها ملقاة في الأرض، والعِصِيَّ.

فَيُعلم قطعا أنّ الخلق لو تجرّد عن الحقّ ما كان، ولو كان عينَ الحقّ ما خُلِق، ولهذا يقبل الخلقُ الحُكمين، ويقبل الحقُّ أيضا الحُكمين. فَقَبِلَ صفات الحدوث شرعًا، وقَبِلَ صفات القِدم شرعا وعقلا؛ فهو المنزَّهُ المشبَّهُ. وقَبِلَ الخلقُ الحكمين وهما: أنّه جمع بين نِسبة الأثر له في الحقّ، بما أعطاه من العلم به كما ذكرناه في غير موضع، وبين نِسبة الأثر فيه من الحقّ، وهو أنّه أوجدَه ولم يكن شيئا، أي لم يكن موجودا. فالفُرقان لم يزل في نفس الأمر، ولكن ما ظهر لكلّ أحد.

أَتى بِذَلِكَ تَشْرِيْعٌ وبُرْهانُ في كُلِّ حالٍ من الأحوال فُرْقانُ[٤]

وهذا الفُرقان، الذي أنتجه التّقوى، لا يكون إلّا بتعليم الله، ليس للنظر الفكريّ فيه طريق عنده. فإن أعطاه اللهُ الإصابةَ في النظر الفكريّ؛ فما هو هذا العلم الخاصّ. فإنّ[٥] الطريق تميّز العلوم المشتبهة بالصورة، المختلفة بالذوق ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ﴾[٦] فاعلم ذلك، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٧].

---

(١) مكتوب عليها "صح" وفي الهامش: "المخلوق به" بقلم قريب من الأصل وعليها حرف خ، ليشير بذلك إلى صواب الاكتفاء بلفظ الحق، مع صواب إضافة "المخلوق به" إليه.

(٢) ص ٤١

(٣) [طه: ٦٦]

(٤) ق: في الهامش بخط آخر: "في كل شخص من الأشخاص فرقان" وعليها حرف خ. وهو ما ورد في س

(٥) ص ٤١ب

(٦) [البقرة: ٢٥]

(٧) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ مقابلة وسماعا على منشيه أبقاه الله".

الباب الثاني عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[1]

كُلَّمَا أَنْضَجَ اللهِيْبُ جُلُودًا　　　بَـدَّلَ اللهُ للعَـذابِ جُلُودَا
أَبَدًا يَنتهِي القضـــاءُ إليهِ　　　أَوْرَثَ القومَ في الجحيمِ خُلُودَا
جَعَـلَ اللهُ مِنْهُمُ وعَلَيْهِمْ　　　عِنْدما ينقضي السؤالُ شُهُودَا
فإذا أَدَّتِ الشـــهادةَ فِيْهِمْ　　　ملكوا الفَوْزَ والنعيمَ الجـديـدَا

يقول الله -تعالى- إخبارا عنهم: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا[2] ٱللَّهُ﴾[3] أي بالشهادة عليكم. لأنّهم شهداءُ عدل، مقبولون القول عند الله. وكانوا في الدنيا غيرَ راضين بما كانت النفس الناطقة الحيوانيّة تصرّفهم فيه، زمانَ حُكمِها وإمارتها عليهم وعلى جميع جوارحهم؛ من سمع، وبصر، ولسان، ويد، وبطن، وفرْج، ورِجل، وقلب. وإنما سُمّيت الجلود بهذا الاسم؛ لما هي عليه من الجلادة؛ لأنّها تلتقي بذاتها جميعَ المكاره؛ مِن جراحة، وضرب، وحرق، وحرّ، وبرد. وفيها الإحساس، وهي مِجَنُّ النفس الحيوانيّة لتلقّي هذه المشاقّ. فما في الإنسان أشدُّ جلادة مِن جِلْدِه؛ ولهذا غشّاه الله به. فَنُضْجُهُ سببٌ في عذاب النفس المكلّفة، والجلدُ متنعّمٌ في ذلك العذاب المحسوس. قال بعض المحبّين:

فَهَلْ سَمِعْتُمْ بِصَبٍّ　　　سَلِيْمِ طَرْفٍ سَقِيْمِ
مُـنَـعَّـمٍ بِـعَـذابٍ　　　مُـعَـذَّبٍ بِـنَـعِـيْمِ

هذا الهِجّير هو هِجّيرُ الخائفين مِن مكر الله، يزجرون به نفوسَهم الأمّارة بالسوء عسى تنزجر، ويأبى الخَرْقُ إلّا اتّساعا. وسببُ ذلك ما ذَكر اللهُ عن نفسه، من[4] اختيار مشيئته بين المغفرة

(١) [النساء: ٥٦]
(٢) ص ٤٢
(٣) [فصلت: ٢١]
(٤) ص ٤٢ب

والعذاب؛ فهو غير قاطع بأحد الأمرين. ثمّ إنّه يرى الأسماء الإلهيّة تتقابل في حقّه، ثمّ يرى أسماءَ الفضل تترجَّح، عددا وقوّة، على أسماء العدل والانتقام. ويرى أنّ التقابل بين هذه الأسماء إنما يقع بميدان الرحمة التي وَسِعَتْ كلَّ شيء؛ فجرّأهم ذلك على ما ارتكبوه من المخالفات، وتعدَّوه من الحدود، وانتهكوه من المحارم.

فلو قطعوا بالمؤاخذة على ما صدر منهم إن ماتوا عن غير توبة، كما ذهبتْ إليه طائفة؛ ما فعلوا ما لا يُرضي سيّدهم. ثمّ رأوا أنّهم في عذاب الحياة الدنيا لا يصبرون تحت حكمه، وينفُرون منه طبعا، ولا يقبلونه إلّا جبرًا. فيجعله الخائف لنفسه موعظة وذكرى. فإن كان قويَّ الإيمان، غيرَ متبحِّر في التأويل، خائضا في بحر الظاهر، لا يصرفه للمعاني الباطنة صارِفٌ؛ انتفعَ بالذِّكْرى. وإن لم تقم به هذه النعوت وأمثالها، وتأوّلَ: تردَّى، وأَردى مَن اتّبعَه، وكان من الذين اتّبعوا أهواءهم، وكان أَمْرُ مَن هذه صِفَتُهُ فُرُطا.

فينتج له هذا الذِّكْرُ من الأحوالِ العصمةَ، ومن الأسماء الإلهيّة الاسمَ "الظاهر" و"الأوّل"، ومن المعارف[1] معرفةَ الشهود، وقبولَ الحقّ صور التجلّي الظاهرة، ويتحقّق بالتّقوى كلَّ التحقّق؛ فيعلم العِلمَ المجهول الذي لا يصل إليه كلُّ أحد؛ وهو العلم بسرائر المحسوسات، والحواسّ، والإحساس، والمِحسّ.

وإنما جهِله الأكثرون لما نقوله؛ وذلك أنّ النفوسَ مجبولةٌ على حبّ إدراك المغيَّبات، واستخراج الكنوز، وحلِّ الرموز، وفتح المغالق، والبحث عن خفيّات الأمور ودقائق الحِكم، ولا تَرفع بالظاهر رأسا؛ فإنّ ذلك، عندها في زَعْمِها، أَبْيَنُ مِن فَلَقِ الصبح؛ فالنهار عندها لا يخفى على أحد.

فصاحب هذا الهِجِّير يبدو له من العلم في هذه الظواهر، ما لا يخطر بخاطر أحدٍ أنّ ذلك الذي أدركه صاحبُ الكشف لهذا العلم؛ يَحملُه ظاهرُ ذلك الأمر[2] ولا صورته. فإذا نبّه عليه صاحبُ هذا العلم والكشف؛ عند ذلك يعظمُ قَدرُه، وتَظهر حِكمتُه، وكَثْرَةُ خيرِه. ويعلم، عند ذلك، أنّه ما كان يحسِبه هيّنا؛ هو عند الله عظيم. وهذا كلُّه من الاسم الإلهيّ "الظاهر" الذي

(١) ص ٤٣

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

له التقدّم في الأمور، والخيرُ كلّه إنما هو في الأوائل.

ألا ترى[١] أنّ الخاطر الأوّل هو الإلهيُّ الصادق الذي لا يخطئ أبدا؛ فله العصمة والمضاء، وفيه يظهر القدَر والقضاء، وكذلك النظرة الأُولَى، والمسموع الأوّل، والحركة الأُولَى. وهو الذي يعطي (علوم) الزجر للزاجر. وهى لا تخطئ أبدا؛ بل الصحّة تصحبها. فالأوائل هي الظواهر السوابق، وكلّ ما جاء بعد الخاطر الأوّل؛ فهو حديث نفس يجيء على أثره. فللخاطر الأوّل التمهيد والتوطئة، وهي تعطي العقولَ التشوُّفَ إلى ما وراءها.

فالفَطِنُ، المصيبُ، النحريرُ، لا يزول عن الأمر الظاهر الأوّل الذي ورد عليه؛ حتى يستوفي جميع حقائقه، وما تعطيه صورته، ويقف على خفيّات غيوبه. فإذا حصَّلَه، وقَتَلَهُ علما؛ حينئذ ينتقل إلى ما يَرِدُ عليه في أثره، الذي هو باطن. فإن جَهِلَ الظاهرَ كان بالباطن أجهل؛ فإنّه الدليل عليه. وإن فرَّط في تحصيل الأوّل، كان في تحصيل الآخِر أشدّ تفريطا؛ لأنّ من الحرص على تحصيل العلم بالخاطر الآخر؛ تحصيل الأوّل.

فأوّلُ الأمر خوفٌ، والرجاء يتلوه. فإن تقدّمه الرجاء؛ فقد فاته الخوف؛ فإنّ الماضي لا يُسترجَع. فالتقدُّم للخوف، وقد فاتَهُ وذَهَبَ عنه، ومَن[٢] له بِرَدِّهِ؟! والرجاء في المحلِّ قد مَنَعَهُ سلطانُه. فالمؤمن مَن تساوى خوفُه ورجاؤه، بحيث أنّه لا يفضُل واحدٌ صاحبَه عنده؛ لأنّه استعمل كلّ شيء في محلّه. وأوّل نشء الإنسان ضعفٌ؛ ولضعفه يتقدّمه الخوف على نفسه، ثمّ تكون له القوّة بعد هذا الضعف؛ فيأتيه الرجاء بقوَّته. فإنّه يتقوّى نظره في العلوم والتأويلات؛ فيعظم رجاؤه في جناب الحقّ.

ولكنّ العاقل لا يتعدّى به موطنَه؛ فإذا خطر له من قوّة الرجاء ما يوجب استعمال الخوف عند العاقل العارف؛ عَزَل الرجاءَ عن الانفراد بالحكم، وأشرك معه الخوف؛ فذلك المؤمن. فلا يزال كذلك، إلى أن تكمُلَ ذاتُهُ الكمالَ الذي ينتهي إليه أولياءُ الله في الوِرث النبويّ، في هذا الزمان المحمديّ، الذي أُغْلِق فيه بابُ نبوّة التشريع ورسالته، وبقي باب حكم الاختصاص بالعلوم

(١) ص ٤٣ب
(٢) ص ٤٤

الإلهيّة والأسرار مفتوحا، يدخل عليه أهلُ الله؛ وأوّلُ داخل عليه أهلُ هذا الذِّكر.

جعلنا الله ممن استوى خوفُهُ ورجاؤه في الحياة الدنيا، إلى حين موته عند الاحتضار؛ فيُغلِّب رجاءَه[1] على خوفه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) س، ه: فيَغلِبُ رجاؤه

(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الثالث عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿كٓهيعٓصٓ. ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[2]

إذا ذَكَرَتْنِي رَحْمَةُ الرَّبِّ لَمْ أَزَلْ		أَقُـوْلُ لَهُ: يا رَبُّ، رَبُّ محمـدِ
لأنَّ لَها التـأكِيدُ أَنْ كَانَ رَبَّهُ		فأَعْلُو بِهَذا الذِّكْرِ في كُلِّ مَشْهَدِ
فأَرْسَـــلَهُ الرحمنُ لِلْخَلْقِ رَحْمَةً		عَلَى كُلِّ حالٍ بَيْنَ هادٍ ومُهْتَدِ

قال الله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[3] وأوحى إليه تعالى: «إنّ الله لم يبعثك سبّابًا ولا لعّانًا وإنما بعثك رحمة» وقال في عبده خضر: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةً مِّنۡ عِندِنَا﴾ فقدَّم الرحمة على العلم، وهى الرحمة التي في الجِبِلّة. ثُمَّ قال: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمًا﴾[4] فأعطاه هذا العلمُ من أجل قوله: ﴿لَّدُنَّا﴾ الرحمةَ المبطونةَ في المكروه. وبهذه الرحمة قَتَلَ الغلامَ، وخَرَقَ السفينةَ، وبالرحمة الأُولَى: أقام[5] الجدار. فلا يفرِّقُ بين هاتين الرحمتين إلّا صاحب هذا الذِّكْر. فإنّ الرحمة هي التي تَذْكُرُه، ما هو يَذكرها؛ فتعطيه بذِكْره حقيقةَ ما فيها؛ لأنّها تطلب منه التعشُّق بها؛ فإنّه لا ظهور لها إلّا به؛ فهي حريصة على مثل هذا.

واعلم أنّ هذا الذِّكْرَ تعريفٌ إلهيٌّ بوجوب حكم الرحمة فيمن تذكره من عباده ﷻ، وجاء "زكريا" لا لخصوص الذِّكْر، وإنما ساقته عناية العبد؛ فإنّها ما ذكرته إلّا لكونه عبدًا له -تعالى- في جميع أحواله. فأيّ شخص أقامه الله في هذا المقام؛ فبرحمته به أقامه؛ لِتَذْكُرَهُ رحمةُ ربّه عنده -تعالى-. فحالُ عبوديّته هو عينُ رحمته الربّانيّة التي ذكَرَتْهُ؛ فأعلمتْ ربَّها أنّها عند هذا العبد؛ فأيّ شيء صدر من هذا الشخص، فهو مقبول عند الله -تعالى-.

ومن هذا المقام يحصل له من الله ما يختصّ به، مما لا يكون لغيره؛ وهو الأمر الذي يمتاز به

(١) ص ٤٤ب
(٢) [مريم: ١ ، ٢]
(٣) [الأنبياء: ١٠٧]
(٤) [الكهف: ٦٥]
(٥) ص ٤٥

ويخصّه. فإنّه لا بدّ لكلّ مقرَّب عند الله من أمر يختصّ به. وقد أشار الشرع في التعريف بهذا، فقال: «إنّه ما من أحد من المؤمنين إلّا ولا بدّ أن يناجي ربَّه وحده، ليس بينه وبينه ترجمان؛ فيضع كنَفَهُ[1] عليه» وهو عموم رحمته به. فذلك محلُّ تحصيل ما يختصّ به، كانت القيامة لهذا العبد حيث كانت. لأنّه مِن عباد الله مَن تُعَجَّلُ له قيامتُه؛ فيرى ما يؤول إليه أمره في الدار الآخرة؛ وهي البشرى التي للمؤمن في الحياة الدنيا.

وقد رأيناها ذوقًا، وكان لنا فيها مواقف، منها في ليلة واحدة: مائة موقفٍ بأخذٍ ورجوعٍ، لو قُسِّمَتْ تلك الليلة على قدر الوقوف؛ ما وسعته. وذلك بمدينة فاس، سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، أُشاهد في كلّ موقف من اتّساع الرحمة ما لا يمكنني النطق به، وكان ذلك لاتّساع ذِكْرِ[2] الرحمة؛ فكيف بذِكْر الرحمن إذا حصل للعبد. ولا يحصل إلّا للعبد الجاني.

وأما غير الجاني؛ فهو عين رحمة الله في خلقه؛ به يرحم اللهُ الخلقَ: كافرَهم ومؤمنَهم، ومشركَهم وموحِّدَهم، وبه يرزق عباده في الدنيا، وبه[3] يقع النصر، وينزل المطر، وتخصب الأرض، وتكثر الرَّسل[4]، ويعظم الخير. وهو المعصوم بالشهود في عين الجنايات؛ فيظهر عليهم بحكم القضاء والقدر الحاكم في الطرفين؛ خلقٌ وحقٌّ، إن فهمتَ.

فلا يظهر فيك ولا منك إلّا عينُك، ولا يحكم بعلمه فيك إلّا ما أعطيتَه من[5] العلم بك. وهنا زَلَّت الأقدام، ونَكصت على أعقابها الأفهامُ، وتحكّم على الأحلام سلطانُ الأوهام، وللأوهام الحكم الغالب التامّ والدوام. واللهُ ما يُوْجَدُ إلّا عند ظنِّ العبد به؛ فليظنّ به خيرا. والظنُّ من بعض وَزَعَةِ الوهم، وهو الذي يعطي العذاب المعجَّل، والنعيم المعجَّل؛ فَظُنَّ خيرا تَلْقَهُ. وبعض الظنّ (إثم). فوالله لولا الظنُّ ما عصى اللهَ مخلوقٌ أبدا، ولا بدّ من العصيان. وهو حكم الله في الفعل أو الترك، فلا بدّ من الظنّ. فمن رحمة الله بخلقه؛ أن خَلَق الظنّ فيهم، وجعله من بعض وَزَعَةِ الوهم.

ولا يتمكن تحصيل العلم لأحدٍ في أمرٍ أصلا من حيث ما يحكم به على المشهود، لا من حيث

---

(١) ص ٤٥ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) ق: "وبهم" والترجيح من هـ، س

(٤) الرِّسْل: اللبن. والرَّسَلْ: القطيع من الإبل والغنم.

(٥) ص ٤٦

الشهود؛ فإنّك لا تقدر على زوال ما شهدت، وهكذا جميع تعلُّق باقي القوى. ولكن بقي الحكم على ما يعطيه؛ هل يحصل به العلم، أو الظنّ؟ فعند صاحب هذا المقام لا يحصِّله إلّا بالظنّ خاصّة، وأمّا غيره فيجعل ذلك علما؛ لعدم ذوقه لهذه الحال. ففرقٌ بين ما تعطيه القوّة، وبين ما يحكم على ذلك المعطى به؛ هل يحكم بالظنّ، أو بالعلم؟ فالأمر في نفسه شبهة في عين الدليل. وإن لم يكن الأمر هكذا؛ لم يتميّز ربٌّ من عبدٍ، ولا حقٌّ من خلقٍ، إن فهمت. فهذا بعض ما[1] ينتجه لك هذا الذِّكر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٤٦ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[1]

ومَن يَتَوَكَّلْ عَلَى رَبِّـهِ فإنّ إلهَ الوَرَى حَسْبُهُ
وإن كان في كُلِّ أَحوالِهِ يَـراهُ بِـهِ دائمًـا رَبُّـهُ
فذاكَ الوَلِيُّ الذي لَمْ يَزَلْ على ما يُرادُ بِهِ قَلْبُهُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ هذا الذِّكْر يعطي صاحبَه أنّه هو؛ إذ لا يكتفي إلّا به. لأنّ النبيّ ﷺ يقول: «ليس وراء الله مرمى» فما كان مِن حجابٍ، فما هو إلّا بينك وبينه، ما هو وراءه. فإنّه الأوّل وأنت الآخِر، وهو[2] قِبْلَتُك؛ فلا يكون له منك إلّا المواجهة.

ثمّ أرسل بينك وبينه حُجُبَ الأسباب، والنِّسب، والعادات، وجعلها صُوَرًا له من حيث لا تشعر. فمن قال: "هي هو" صدق، ومَن قال: "ما هي هو" فللاختلاف الذي يراه فيها؛ فيصدق؛ فإنّه يحجبه عن العلم به اختلافُ الصور. فكما يقطع أنّ هذه الصورة ليست هذه الصورة، أي هذا السبب ما هو هذا السبب؛ يقطع أنّها "ما هي هو" وذهل عن حقيقة الحجاب، أو كونها، وإن اختلفت، فهي واحدة: في السببيّة، أو الحجابيّة. كذلك هي عينُ "هو"، وإن اختلفتْ. وإن لم يكن الأمرُ هكذا، وإلّا فلا تصحّ المواجهة.

ألا ترى الأعمى إذا واجهتَه وكافحتَه؛ لا يقدح عماه، وكونه لا يراك وأنت تراه، عن حكم المواجهة بينكما، مع كون الأعمى يرى الظلمة بلا شكّ، وأنت عنده في عين تلك الظلمة التي يراها؛ فيدركك ظلمة لأنّه يواجهك؛ فيقول: رأيت فلانًا اليوم مواجهة. ويصدق، مع كونه أعمى.

فما وراء الله مرمى، وما وراءك له مرمى؛ لأنّ الصورة الإلهيّة بك كَمُلَتْ، وفيك شُهِدَتْ؛ فهو حسبُك، كما أنت حَسْبُهُ؛ ولهذا كنت آخرَ[3] موجود، وأوَّلَ مقصود. ولولا ما كنتَ معدوما؛

---

(١) [الطلاق: ٣]
(٢) ص ٤٧
(٣) ص ٤٧ب

ما كنتَ مقصودا؛ فصحّ حدوثُك. ولولا ما كان عِلْمُك به معدوما؛ ما صحّ أن تريد العلم به. فهذا من أعجب ما في الوجود: أن يكون مَن أعطاك العلم بنفسه، لا يعلم نفسَه إلّا بك. لأنّ الممكنات أعطت العلم بأنفسها الحقَّ، ولا يَعلمُ شيء منها نفسَه إلّا بالحقّ. فلهذا كان حسبُك؛ لأنّه الغاية التي إليها تنتهي، وأنت حسبُه؛ لأنّه ما ثَمّ بعده إلّا أنت. ومنك عَلِمَك؛ وما هي إلّا المحال، وهو عين العدم المحض الذي التبستَ بظلِّهِ، كما التبستَ بضوء الوجود النورَ.

فقابلتَ الطرفين بذاتك. فإن نُسب إليك العدمُ؛ لم تَستحل عليك هذه النسبة؛ لِظُلْمَتِهِ عليك. وإن نُسب إليك الوجود؛ لم يَستحِل؛ لضوئه فيك الذي به ظهرتَ لك. فلا يقال فيك: موجود؛ فإنّ ظلَّ العدم الذي فيك يَمنع من هذا الإطلاق أن تستحقّه استحقاقَ من لا يقبل العدم[١]. ولا يقال فيك: معدوم؛ لأنّ ضوءَ الوجود الذي فيك يمنع من هذا الإطلاق أن تستحقّه استحقاقَ مَن لا يقبل الوجود.

فأُعْطِيْتَ اسمَ الممكن والجائز؛ لحقيقةٍ معقولة تسمّى[٢]: الإمكان والجواز[٣]. وحصل اسمُ الموجودِ للواجب بالذات؛ لحقيقة تسمّى[٤]: الوجود، هي عين الموجود. كما (أنّ) الإمكانَ عينُ الممكن، من حيث ما هو ممكن، لا من حيث هو ممكنٌ مّا. وحصل اسم المعدوم للمُحال، وهو الذي لا يقبل الوجود لذاته لحقيقة تسمّى: العدم المطلق، وهو الإحالة.

فأنت جامِعُ الطرفين، ومظهرُ الصورتين، وحامل الحكمين. لولاك لأثَّر المحالُ في الواجب، وأثَّر الواجبُ في المحال؛ فأنت السَّدُّ الذي لا ينخرم ولا ينفصم. فلو كان للعدم لسانٌ لقال: "إنّك على صورته" فإنّه لا يرى منك إلّا ظِلَّه. كما كان للوجود كلام، فقال: "إنّك على صورتِهِ" فإنّه رأى فيك صورتَه. فَعَلِمَك بك؛ لِنُوْرِهِ، وجَهِلَكَ العدمُ المطلق؛ لِظِلِّهِ.

فأنت المعلوم المجهول، صورة الحقّ؛ سواء؛ فَتُعْلَم من حيث رتبتك، لا من حيث صورتك. إذ لو عُلِمْتَ من حيث صورتك؛ لَعُلِمَ الحقُّ، والحقُّ لا يُعْلَم. فأنت من حيث صورتك لا تُعْلَم؛

(١) مكتوب بعدها كلمتان مسحتا بقلم الأصل، وهما: "الذي فيك"

(٢) ق: يسمّى

(٣) ص ٤٨

(٤) ق: يسمّى

فالعلم بك إجمال، لا تفصيل.

فقد عرّفتُك ما يعطيك هذا الذِّكْر من العلم بالله إن عَقِلْتَ، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(١) والهادي مَن يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الخامس عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله:
﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩﴾[2]

الافْتِتــانُ هُوَ البَلاءُ بِعَيْنِــهِ	فاسْـــكُنْ إذا ما يَبْتَلِيْكَ بِحُكْمِهِ
واسْتَغْفِرِ الرَّبَّ الكريمَ بِسَجْدَةٍ	مِنْـهُ فـأنـتَ مُعَيَّنٌ في عِلْمِـهِ
واحْذَرْ مِنَ الفِكْرِ الدقيقِ فإنّما	يُؤْتَى الذي فَهِمَ الَّذِي مِن فَهْمِهِ
الشـــأنُ فَوْقَ عُقُولِنا وعُيُونِنا	فاحْذَرْ مِن العَقْلِ الذي في زَعْمِهِ
إنّ العُلومَ لَدَيْـهِ وَهُوَ مُقَيَّـدٌ	عِنْـدَ الدليـلِ بِكَيْفِـه وبِكَمِّـهِ
إنّ الشريعةَ قَسَّمَتْهُ بِكَيْلِها	فَلِذاكَ قُلْـتُ: بِكَيْفِـه وبِكَمِّـهِ

لمّا[3] كان داود ﷺ في دلالة اسمه عليه، أشبهَ بني آدم بآدم في دلالة اسمه عليه؛ صَرَّح اللهُ بخلافته في القرآن في الأرض، كما صرَّح بخلافة آدم في الأرض. فإنّ حروف آدم غير متّصلة بعضها ببعض، وحروف داود كذلك. إلّا أنّ آدم فرق بينه وبين داود بحرف الميم الذي يقبل الاتّصال القَبْليّ والبَعديّ؛ فأتى الله به آخرا حتى لا يتّصل به حَرْفٌ سِوَاه، وجعل قَبْلَهُ واحدا من الحروف الستّة التي لا تقبل الاتّصال البَعْديّ. فأخذ داود من آدم ثلثي مرتبته في الأسماء.

وأخذ محمد ﷺ ثلثيه أيضا، وهو الميم والدال، غير أنّ محمدا متّصلٌ كلُّه، والحرف الذي لا يقبل الاتّصال البَعْديّ جُعِل آخرا حتى يُتَّصَل به، ولا يَتَّصِل هو بشيء بعدَه، وهو قوله ﷺ: «لو كنت متّخذا خليلا لاتّخذتُ أبا بكر خليلا، ولكنّ صاحبكم خليل الله» فَيُتَّصل به، ولا يَتَّصل هو بأحد.

فناسبَ محمدٌ آدمَ -عليهما السلام- من وجهين: (الأوّل:) مناسبة النقيض؛ بالاتّصال بآدم، وآدم

---

(١) ص ٤٨ب

(٢) [ص: ٢٤]

(٣) ص ٤٩

له الانفصال؛ كداود. والميم من آدم، كالدال من محمد. فجاءتا آخرا؛ لذلك -أعني في آخر الاسم منهما-. و(الثاني:) مناسبة النظير التي بين آدم ومحمد، في كون الحقّ علَّمَ[(١)] آدمَ الأسماء كلّها، وأعطى محمدا ﷺ جوامعَ الكلِم. وعمّتْ رسالته، كما عَمَّ التناسل من آدم في ذريّته؛ فالناس بنو آدم، والناس أمّة محمد ﷺ مَن تقدّم منهم ومَن تأخّر؛ لأنّه قال ﷺ: «آدمُ فمَن دونه تحت لوائي». فنظر آدمُ إلى داود دون ولده لمّا ذكره فاستقلَّ عُمْرَهُ، فأعطاه من عمره ستّين سنة، وهو عمر محمد ﷺ. فلمّا وصل من عمره إلى الميم من اسمه، رأى صورة محمد ﷺ في الميم؛ فرجع عن داود؛ لأنّه قد فارق رؤية الألِف والدال؛ فرجع في أُعطيته التي أعطاها داودَ من عمره؛ فدخل تحت لواء محمد ﷺ.

فأمّا تصريح الحقّ بالخلافتين على التعيين في حقّهما؛ فقوله -تعالى- في خلافة آدم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةًۖ﴾[(٢)] يريد آدمَ وبنيه، وأَمَر الملائكةَ بالسجود له. وقال -تعالى- في داود عليه السلام: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[(٣)] ثمّ قال فيه ما لم يقل في آدم: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾[(٤)] وسببُ ذلك لمّا لم يجعل في حروف اسمه حرفا من حروف الاتّصال جملة واحدة، فما في اسمه حرف يتّصل بحرف آخر من حروف اسمه، فعلِم أنّ[(٥)] أمره فيه تشتيتٌ لمّا كان "لكلّ إنسان من اسمه نصيب" فكان نصيبه من اسمه (هو) ما فيه من التشتيت. فأوصاه -تعالى- أن لا يتّبع الهوى؛ لانفراد كلّ حرف من اسمه بنفسه، ثمّ إنّ له إلى الفرديّة وجوهًا في حركاته؛ فهي ثلاثة، وحروفه خمسة؛ فهو فرد من جميع الوجوه. فلولا أنّه قابِلٌ لِمَا وقعت فيه الوصيّة من الله؛ ما وصّاه.

ولمّا عَلِم ذلك داودُ بما أعلمه الله بطريق التنبيه، في نهيه إيّاه أن لا يتّبع الهوى، ولم يقل: "هواك" أي لا تتّبع هوى أحدٍ يشير عليك، واحكم بما أوحيتُ به إليك من الحقّ. فإنّ الهوى ما له حكم إلّا بالاتّصال، وحروف اسم داود لا تقتضي الاتّصال؛ فعصمَه اللهُ من وجهٍ خاصّ. فلمّا

---

(١) ص ٤٩ب
(٢) [البقرة: ٣٠]
(٣) [ص: ٢٦]
(٤) [ص: ٢٦]
(٥) ص ٥٠

وصّاه الحقّ -تعالى- ﴿ٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ﴾[1] أي طلب الستر من الله، الحائل بينه وبين الهوى المضِلّ ليتّصل به فيتّصف به، فيؤثّر في الحكم الذي أُرسل به؛ ورجع إلى الله في ذلك، وسقط إلى الأرض اختيارا، قبل أن تُسْقِطه الأهواء، وتؤثِّر فيه تأثيرَها في الجدرات القائمة. فكان ركوعُه رجوعا إلى أصله من نفسه، فهو عين الستر الذي طلبه في استغفاره. فلمّا جاء الهوى؛ لم يجد شيئا منتصِبا قائمًا يردّه عن مجراه فيؤثّر فيه؛ فراح عنه ولم[2] يُصِبْهُ، وعصمه الله وستره.

وليس الابتلاء مما يَحُطُّ درجةَ العبد عند الله، بل ما يبتلي الله إلّا الأمثلَ فالأمثل من عباده؛ فَيُضِلُّ بالتأويل في ذلك من يشاء، ويهدي من يشاء ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾[3] فنفسُ الأنبياءِ نَفَسٌ واحد. فمن عباد الله مَن سترهم الله عن الذنوب؛ فلم تدركهم، ولم تَرَهُمْ. ومن عباد الله مَن سَتَرهم الله عن المؤاخذة على الذنب، وكلٌّ له مقام معلوم.

فَلَوْ أنّ داودَ في حُكْمِهِ بِحُكْمِ الهَوَى ضَلَّ عَن نَفْسِهِ
ولكنَّهُ سَيِّدٌ منجبٌ قد اختاره اللهُ مِن قُدْسِهِ
له الضوءُ مِن ذاتِهِ ظاهِرٌ تَبَرَّزَ فيه عَلَى جِنْسِهِ
فما خَرَّ عَن زَلَّةٍ قَدْ أَتَى بِها، بَلْ رُجُوعًا إلى أُسِّهِ
فَداودُ في ذاتِهِ وُدُّهُ وفي وُدِّهِ الداءُ مِن شَمْسِهِ
فأَشْبَهَ[4] يعقوبَ في حُزْنِهِ وأَشْبَهَ يوسفَ في حَبْسِهِ

واعلم أنّه لولا الابتلاء لقال مَن شاء ما شاء. فأصلُ الابتلاء وسببُهُ الدعوى. ومِن الابتلاء ما يكون في غاية الخفاء، مثل قوله -تعالى-: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[5] ومنه ما يكون في غاية

---

(١) [ص: ٢٤]
(٢) ص ٥٠ب
(٣) [الأعراف: ١٥٥]
(٤) ص ٥١
(٥) [البقرة: ١٧٥]

الجلاء مثل قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾[١] ولا يعرف مثل هذا إلّا من يعرف الجليَّ والخفيَّ؛ ولماذا (=وإلى ماذا) يرجع؟ وهل ثَمّ خفيٌّ لنفسه؟ أو هو (خفيٌّ) بالنسبة؟

فإنّا نعلم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٢] وهو المعلوم، وكلّ ما في الطبيعة من الأسرار؛ فإنّ صوَرَها أرضُ الأرواح، ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ وهو المعلوم، وكلّ ما في الأرواح التي بين الطبيعة والعماء؛ وهي التي تشرق هذه الأرض بأنوارها، فاعلم ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٣].

(١) [محمد: ٣١]
(٢) [آل عمران: ٥]
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس عشر وخمسمائة
في معرفه حال قطب كان منزله: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ[1] ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾[2] ﴿فَفِرُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾[3]

لَيْسَ الإلهُ الذي بالكَشْفِ تُدْرِكُهُ ... هُوَ الإِلهُ الذي بالفِكْرِ تَـدْرِيْـهِ
لِكَوْنِ فِكْرِكَ لا تَعْـدُوْهُ رُتْبَتُـهُ ... وقـد يَكونُ ولكنْ فِيْـهِ ما فِيْـهِ
الحُكْمُ بالفِكْرِ فِي الأشـياءِ مختلِفٌ ... والحُكْمُ بالكَشْفِ لا تُدْرَى مَبَانِيْهِ
يَراهُ في كَشْـــفِهِ في كُلِّ مُعْتَقَدٍ ... ولَيْسَ يُنْكَرُ مَعْنى مِن مَعـانِيْـهِ
جَـلَّ الإلهُ فَلَا عَقْـلٌ يُحِيْطُ بِـهِ ... ولَيْسَ يُدْرَى سِـواهُ فانْظُروا فِيْهِ
جَلَّ الإلهُ فَلَا كَشْـــفٌ يُحِيْطُ بِهِ ... ولَيْسَ شَيْءٌ مِن الأَكوانِ يَحْوِيْـهِ
وَهُوَ الذي في جميعِ الكَوْنِ تُدْرِكُهُ ... ولَيْسَ يُـدْرَكُ إلّا مِن تَجَلِّيْـهِ
إذا[4] تَدَلَّى لِعَبْدٍ جاء يَقْصُـــدُهُ ... أَعطاهُ ما لَيْسَ يَدْرِي في تَدَلِّيْهِ
مِن كُلِّ خَيْرٍ ومِن عِلْمٍ ومَعْرِفَـةٍ ... فَمَنْ يُعـادِلُهُ أو مَن يُـدَانِيْـهِ؟!

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ "الخير" في هذا المنظوم يريد به الحكمة، وهو الخير الكثير، و"العلم" ما يدركه من التركيب، و"المعرفة" ما يدركه في المفردات.

هذه آية جاءت إلينا يوم جمعة بعد الصلاة في المقابر بأشبيلية سنة ست وثمانين وخمسمائة. فبقيت فيها سكران، ما لي تلاوة في صلاة، ولا يقظة، ولا نوم، إلّا بها؛ ثلاث سنين متوالية، أجد لها حلاوة ولذّة لا يقدَّر قدرُها. وهي من الأذكار المفرِّقة بين الله وبين الخلق تفريقَ تمييز. فهو

---
(١) ص ٥١ب
(٢) [التوبة: ٢٤]
(٣) [الذاريات: ٥٠]
(٤) ص ٥٢

تفريقٌ في جمع، وفُرقانٌ في قرآن؛ فيجمع بهذا الذِّكْر بين القرآن والفُرقان.

فكلُّ من له عليك ولادة من أيّ نوع، وفي أيّ صورة كان: من ظاهر وباطن، واسم إلهيّ وكيانيّ؛ فهو أبوك.

وكلّ من لك عليه ولادة، من أيّ نوع كان، وفي أيّ صورة كان: من ظاهر وباطن، واسم إلهيّ وكيانيّ؛ فهو ابنك[١]. فقد يكون ابنُك في هذا الذِّكْر عينَ أبيك؛ فتكون له عليك ولادة، ولك عليه ولادة، وهو المقام الذي أشار إليه الحلّاج بقوله[٢]:

وَلَدَتْ أُمِّي أَباها إنّ ذا مِن أُعْجُوباتي

وكلُّ ما قابَلك من الأمثال، وداخَلَك من الأشباه، ومازجَك أو قاربَ من الأنداد، وكان عديلا لك في الوراثة، بحيث لو وُزِنتما في العلم الموروث من الكتاب؛ ما رجَحَ عليك وزنا، ولا رجحتَ عليه؛ فهو أخوك، ولكن من الاسم الظاهر. فأبوكما واحدٌ ظاهرا، لا غير. وليس للاسم الباطن هنا حكمٌ؛ فإنّ الباطنَ يمنع أن تكونا أخوين لأب واحد وأُمّ واحدة. فإنّ المزاج الواحد لا يجمع اثنين في الكون، والتجلّي لا يكون عنه اثنان؛ فإنّ الأمرَ أوسعُ من ذلك. فكلُّ واحد له واحد من أُمٍّ وأب. فالطبيعة لا تلد توأمين، والوالد لا يُلقي في كلّ نكاح مائين، كما لا يكون في العالَم لواحدٍ، في زمن واحد، شأنان.

وكلُّ مَن ثنّاك وجودُهُ، وانفعل لك فيما تريده، وكنت فيه خلّاقا، وإليه إذا غاب عنك مشتاقا، وجَمَعَتْكُما الرحمةُ الواحدة والمودّةُ الثابتة، وسَكنتَ إليه وسكنَ إليك، وأعطاك من نفسه التحكم فيه، وظهر فيه[٣] اقتدارُك؛ فهو زوجُك: تحبّه طبعا، وتتّحد به، ويكون مُلْكا لك شرعا.

وكلّ ما تعتضد به في أمورك من الأسماء الإلهيّة، والتجلّي، والكون، من أرواح قُدُسِيّة وعقول نَدُسِيّة؛ تؤيّدك في الشدائد، وتأتيك بالتحف والزوائد؛ فهو عشيرتك.

وكلّ مَن تميل إليه؛ فيميل إليك لِمَيْلِك، ويحصره ديوانُ نَيْلِك، ويقف عند فعلك فيه وقولِك، ويتحكّم فيه سلطان طَوْلِك، وتَصِلُ في اقتنائه نهارَك بليلِك؛ فذلك هو مالُك الذي اقترفْتَه؛ من

(١) ص ٥٢ب
(٢) هذا البيت من قصيدة للحلاج مطلعها: أَقتلوني يا ثِقاتي إنَّ في قَتلي حَياتي
(٣) ص ٥٣

الأموال الظاهرة، والباطنة، والمعنويّة، والمحسوسة؛ من ثابتٍ كالعقار، ومن غير ثابتٍ كالعروض، والدرهم، والدينار.

وكلٌّ منقول لا يقِرُّ به قرار. فالثابتُ كالمقام، وغير الثابتِ كالحال. وكلّه مال؛ لأنّه مال، وإليه المآل بعد الرحلة عنه والانفصال؛ ولكن إذا آل إليه أمرُك؛ رأيتَه في غير الصورة التي عليها فارقتَه.

وكلّ أمر تطلب الخروج عنه؛ ليكون ذلك الخروج سببا لتحصيل ما يكون عندك أنفَس منه؛ فتطلب به النَّفَاق في الأسواق، ويقوم لك فيه الجمع بين التلاق والفراق، والنكاح والطلاق؛ ظاهرا وباطنا؛ فذلك التجارة التي تخشى كسادَها وتخاف فسادَها[1]. فاستبطنتَ مِهادَها، واستوطأتَ قتادها، وأعددتَ لها إعدادها، وحصّلتَ لها إن كنت تاجرَ سفرٍ زادَها؛ لتنجّيك من عذاب أليم[2]، وتوفّيك الربح والحظّ الجسيم.

وكلُّ مَن اتّخذتَه محلّا، وكنت به محلّى، وجعلته حَرمًا لك وحِلّا؛ فذلك مسكنك الذي ترضاه، ومنزلك الذي تقصده وتتوخّاه.

فقال لك الحقّ فيما أنزلَه إليك، ووفَدَ به رسولُه الأمينُ عليك: إذا لم تَرَ وجهَ الحقّ في كلّ ما ذكرته، وتعشّقتَ به لعينه، وتعرف أنّه من عنده ما هو عينه، وآثرتَه -مع هذا الحجاب- على ما دعاك الحقُّ إليه من الزهد فيه، إذ فقدْتَ فيه وجهَ الحقّ؛ فتعلم أنّ الله ما أراد منك إلّا[3] أن تعرفه فيما أمرك بالزهد فيه والرغبة عنه، وأحببتَه حُبَّ عينٍ وصورةَ كونٍ، وكان أحبَّ إليك من الله الجامع للرغبة فيه والرغبة عنه؛ فإنّه المعطي المانع، والضارُّ النافع، وأحبَّ إليك من رسوله الوافد عليك، المعرِّف بما هو حجاب عن المقصود، وسِترٌ بين العابد والمعبود، مع عِلمك بما أَعلَمك أنّه ما خلقك إلّا لتعبده، وتؤثِرَه على ما لا تراه فيه وتقصده، وأحبّ إليك من جهادك في سبيل الله، الذي يجمع لك بين الحياتين؛ فلا[4] تعرف للموت طعما، ولا للحصر حكما؛ ﴿فَتَرَبَّصُواْ﴾ كلمة تهديد ووعيد ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦ﴾ فتعرف عند ذلك خيرَه من شرّه، وحلوَه من مُرّه، وتذوق شُهْدَهُ من صَبِره.

---

(١) ص ٥٣ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٤) ص ٥٤

ثمّ نصح، في الإنزال على لسان الأرسال، بالفرار إلى الله من هذه الحجب، والتدبّر لما جاءت به من عند الله الصحفُ والكتبُ، مع إرخاء الطُنب[1]؛ لتخلو بالمقصورات في الخيام، وتفتضّ أبكارا لم يطمثهنّ إنسٌ قبلك ولا جانّ؛ فتحصل من المعارف، في تلك العوارف، ما لا يصفه واصف، ولا يتمكّن أن يقف عنده واقف؛ لورود ما هو أعلى وأنفس، من كلّ محلٍّ أقدس.

وإن كان الفكر والتجلّي في عدم الإحاطة بالمدرَك بهما سِيّان، وهما من هذا الوجه مِثلان؛ فبينهما فُرقان بَيِّنٌ، لا خفاء به: أنّ صاحبَ الفكر يحكم عليه في محصوله الدَّخَل، وتمكن منه الشُّبَه، وتزلزله عمّا كان بالأمس يعتمد عليه ويركن إليه. والتجلّي للعارف ليس كذلك؛ بل هو في نعيم متجدِّد، وفي شهودٍ لخلق جديد، ما هو منه في لَبْس، وهو الجامع في الالتذاذ بين اليوم والأمس؛ فلا يزال في لذّة موجودة، لِصورة إلهيّة مشهودة، لا يعطيه الفناء عن جميع لَذّاته، لأنّها مِن لِذّاته وُجِدَتْ لوجوده، فاجتمعا[2] في شهوده، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) الطنب: حبل الخباء
(٢) ص ٥٤ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع عشر وخمسمائة

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾[(١)]

هذا ذِكْرُ الاضطرار، والفرج بعد الشدّة:

إنّ أرضَ اللهِ واسِــــعَـةٌ   فَشَـقِيٌّ[(٢)] مَن تَضِـيْقُ عَلَيهْ
سببُ الضِّيقِ الخِلافُ فَكُنْ   مَـعَـهُ إنّ الـرُّجُـوعَ إلـيـهْ
مَـن يَـقِـفْ وَلا يُخَـالِـفـهُ   يَقِفِ التَّحْقِيقُ بَيْنَ يَـدَيـهْ
ثُمّ يُـعْـطِـيْـهِ لِـتَـوْبَـتِـهِ   كُلَّ مـا في عِلْمِـهِ ولَدَيـهْ
فـإذا أَفْـنَى حَـقِـيْـقَـتَـهُ   جـاءَهُ المطلوبُ في عَلَمَيـهْ
عِنْـدَ[(٣)] جَمْعٍ حِيْنَ جاءَ لَها   لِيَكُوْنَ الحُكْمُ مِن حَكَمَيـهْ
كُلُّ مـا في الكَوْنِ مِن وَلَدٍ   ما لَنا مِنْهُمْ سِــوَى وَلَدَيهْ
فَأَخٌ بِالشَّرْعِ تُثْبِتُهُ   لِأَخٍ بالكَشْــفِ مِنْ أَبَوَيـهْ

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾[(٤)] فلو كان واحدٌ ما ضاقت عليه الأرض؛ لأنّ الضِّيْق إنما يقع بالشريك. ولهذا لا يَغفِرُ (اللهُ) أن يُشْرَكَ به؛ فإنّه يُخْرِجُ عنه، ما هو له. ولذلك أغضبَ المشركُ الحقَّ غَضَبًا؛ أورثه (أي أورثَ المشرِكَ) ذلك الغضبُ مكانا ضيّقا لِمَا في الغضب من الضّيق؛ فحصل له مع أمثاله من المشركين؛ كونَهم مقرّنين في الأصفاد. فليس اتّساع الأرض إلّا لمن انفرد بها، فلمّا انقسمت بين ثلاثةٍ قسمةً مشاعة؛ ضاق الفضاء الرحب. ولولا وجود الفرديّة في الثلاثة لهلِكوا؛ فما نجّاهم إلّا ما في الثلاثة من الأحديّة الواردة على الاثنين. وأمّا لو كانوا أربعة

(١) [التوبة: ١١٨]
(٢) كتب مقابلها في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة الإدخال أو التصويب: فسعيد
(٣) ص ٥٥
(٤) [التوبة: ١١٨]

أو اثنين؛ ما[1] نَجُوا، ولا تاب الله عليهم؛ فـ«إنّ الله وتر يحبّ الوتر» والثلاثة وِتْرٌ؛ فأبقى عليهم من المحبّة ما تاب بها عليهم. وإذا رَحِمَ اللهُ الشَّفعَ إنما يرحمه بآحاده؛ فيخلو به واحدًا واحدًا على انفراد، حتى لا ينال رحمتَه إلّا الواحدُ. فما يرحم الله عبادَه شفعًا؛ وإنما يرحمهم إمّا في الفرديّة، أو في الأحديّة، غير ذلك لا يكون، وبعد ذلك يفعل ما يريد.

وإنما وقع الكلام على الواقع؛ فما تكثر الأعداد، ولا تظهر إلّا بآحادها؛ فلو زالت الآحادُ منها لما كان في العالم شفع ولا عدد. ولهذا لم يتكرّر تجلٍّ قطّ على شخص، ولا في شخصين. فلولا ما قال: ثلاثة؛ ما صحّ لهم ذوق الضّيق في الاتّساع؛ لِمَا في الثلاثة من الشفعيّة، ولمّا صحّ لهم ذوق الاتّساع بالرحمة بالتوبة؛ لِمَا في الثلاثة من الأحديّة التي بها كانت فردًا. وهي أوّل الأفراد، فلها الأوّليّة؛ فهي أقرب إلى الأحديّة؛ فأسرعتِ الرحمةُ إليهم. فلو كانوا خمسة؛ لكانوا أبعد من الأحديّة، وأكثر ضِيقا؛ لِتَضاعُف الشفعيّة. وهكذا الأمرُ، طَلَعتِ الأفراد ما طلعت.

وهو الذي يُبقي كثرة المدّة في النار في العذاب لأهلها، حتى[2] يقطعوا كلّ شفْع يكون في فرديّتهم، انتهوا إلى ما انتهوا إليه. فغايةُ إقامتهم في العذاب ثمانية وتسعون دهرا، ثمّ يتولّاهم الاسمُ "الرحمن" بعد ذلك. وهم نازلون في الشقاء من ثمانية وتسعين إلى اثنين بعدد كلّ شفع بينهما، وفي كلّ فرديّة رحمةٌ تكون لمن له حظّ فيها في هذه الدار؛ فَيُفَتَّرُ عنه بقدر ذلك. وأمّا أهل الشفع فـ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ العذاب ﴿وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾[3] إلى الغاية التي ذكر الله من شفعيّة، وهي الثمانية والتسعون.

فالوِتر الذي يكون بعد الشفعِ هو الذي يأخذ بثأر الوِتر الذي قبله، إذ شَفَعه مَن ظهر بين الوِترين. كالثالث بين الاثنين والرابع، فيأخذ بثأر الواحد الذي شَفَعْه الاثنان. وكالخامس بين الأربعة والستة، يأخذ بثأر الثالث الذي شفعتْه الأربعة لينتقم له. فإنّ الوِتر في اللسان الذي جاءت به هذه الشريعة المحمديّة هو طلب الثأر. وهكذا حكم كلّ فرد، حتى ينتهي إلى تسعة وتسعين، فإذا وقف الأمر هناك، وانحصر في الاسم "الرحمن" تولّاه الله بالاسم الأعظم، لأنّ به تمام المائة؛

(١) ص ٥٥ب

(٢) ص ٥٦

(٣) [الزخرف: ٧٥]

فَعَمَّ[1] درجات الجنّة ودركات النار. ولم يتولاّه الاسم الأعظم المتمِّم إلّا من الاسم "الرحمن" فهو حاجب الحُجّاب، فليس له منازع بين يدي الاسم الأعظم؛ فيؤول الأمر إلى شمول الرحمة في الدارين لساكنيهما.

وما قال من المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[2] إلّا مَن كان في مقام الفرديّة منهم. فإذا قالها صاحب الشفعيّة؛ فإنما ذلك لِحَصْرِهِ بين الواحد الذي شفعه بوجود معبوده، والواحد الذي يفرد هذا الشفع في استقباله. فمن أيّ جهة رَدَّ إليها وجهه هذا الشفع لم ير إلّا واحدا، فنظر إلى نفسه فلم ير إلّا أحديّته؛ فقال عند ذلك: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ فصدرت هذه الكلمة من كلِّ مشرك، شفعا كان أو وترا، الشريكَ الذي نصبَه.

وأمّا من قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾[3] أو قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾[4] فليس في الظاهر بمشرك، وإنما دخل عليه الشرك بالاسم، ولذلك قال الله لنبيّه عليه السلام: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾[5] فإنّهم إذا سمّوهم؛ عرفوا بالاسم مَن هو المسمّى. فقال هؤلاء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ وليس المسيح من أسمائه؛ إذ كان له هذا الاسم قبل أن يُدَّعَى فيه أنّه الله؛ فأشركوا[6] من حيث الاسم. وأشرك فرعونُ من حيث خالفَ عقدُهُ قولَهُ. فبهذا كانوا مشركين.

ثمّ يُنتج له هذا الذِّكْر أمرًا عجيبا، عَالِي الأَوج، مخبوءا في الدُّرْج[7]، مرقوما في طيِّ الدَّرْج[8]؛ إذ سمّاهم الله مخلَّفين. فإنّ كلَّ مفارق أهلَه؛ فاللهُ خليفته في ذلك الأهل، سَواء استخلفه أو لم يستخلفه. فكلّ مَن يقوم في أهله بعدَه؛ فإنما ذلك نائبُ الله، لا نائبُه. فهؤلاء الثلاثة الذين خُلِّفوا ما خلّفهم الاسم "الظاهر" فإنّ الشرع دعاهم إلى الخروج، ولكنّ الله ثبّطهم. فمنهم مَن كَرِهَ اللهُ انبعاثَه فثبّطه، ومنهم مَن ثبّطَه لا عن كُرْهٍ؛ فقاموا في أهليهم مقام حقٍّ؛ فجعلهم الله خلفاء في أهليهم عنه من الاسم "الباطن" على كُرْهٍ منهم؛ فكان من أمرهم ما كان.

---

(١) ص ٥٦ب
(٢) [الزمر: ٣]
(٣) [المائدة: ١٧]
(٤) [القصص: ٣٨]
(٥) [الرعد: ٣٣]
(٦) ص ٥٧
(٧) الدُّرْج: سفيط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها.
(٨) الدَّرج: الصحائف أو الكتاب

فتاب الله عليهم، فتفاضلت توبتهم؛ فكان منهم الكاذب في عُذْرِه؛ فَقَبِلَهُ منهم الكرم الإلهيّ. وكان منهم الصادق، وهو في الدار الدنيا، فأذاقه الله مرارة الصدق هنا ليعلم ﴿مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ﴾[1] فإنّ الدنيا دارُ بلاء. ورحم الله الجميع، ورجع عليهم بالرحمة[2]، ولكن على التفاضل فيها. وما فعل ذلك وأخبرنا به، إلّا[3] لنكون بتلك الصفة الإلهيّة مع عباده في معاملتهم إيّانا. فَمَن صدَقَنا؛ رأينا له منزلة صِدْقِهِ. ومن كذَب لنا؛ لم نفضحه، وتغاضينا عن كذبه، وأظهرنا له قبولَ قولِه؛ لأنّ قولَه وجودٌ؛ فقَبِلْناه، ومدلولَه عدمٌ؛ فلم نجد من يقبل، فبقينا على البراءة الأصليّة؛ فإنّ المعدوم ليس بمنازِع. فمن كان هذا ذِكْرُه، ولم يكن له هذا الخُلُق؛ فما ذَكَر هذا الذّكر قطّ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [البقرة: ١٤٣]

(٢) ق: بالحرمة، وعليها علامة شطب، وكتب في الهامش مقابلها: بالرحمة

(٣) ص ٥٧ب

(٤) [الأحزاب: ٤]. وفي هامش ق بخط نسخي: "بلغ سماعا ومقابلة على المنشي، أبقاه الله".

الباب الثامن عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾[1]

جَـزاءُ مَـن أُصْــــعِـق في حـالِهِ　　　جزاؤهُ الجهـلُ بِمَنْ أَصْـــعَقَـهْ
لَـوْ أنّـهُ يَـثْـبُـتُ في حـالِهِ　　　ما اسـْتَفْهَمَ الكونَ الذي حَقَّقَهْ
وَهُــوَ الذي قَــيَّـدَهُ وَحْـيُــهُ　　　وَهُوَ الذي مِن قَيْـدِهِ أَطْلَقَـهْ
ما[2] أَنْوَرَ السِّرَّ[3] الذي قد أَتَى　　　مِنْـهُ إلى القَلْـبِ ومـا أَشْرَقَـهْ
وَهُــوَ عــلى مِـقْـدارِهِ مُـحْـكَمٌ　　　لا زائـدٌ، يَـدْريْـهِ مَن طَبَّقَـهْ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الملائكة أرواحٌ في أنوار، وأنّها أُولو أجنحة. فإذا تكلّم اللهُ بالوحي على صورة خاصّة، وتعلّقت به أسماعهم، كأنّه سلسلة على صفوان؛ ضَربت الملائكة بأجنحتها؛ خضعانا لهذا التشبيه؛ فتصعق. حتى إذا فَزَّع اللهُ عن قلوبهم، وهو إفاقَتُهُمْ مِن صَعْقِهم، قالوا: ﴿مَاذَا﴾، يقول بعضهم لبعض، فيقول بعضهم: ﴿رَبُّكُمۡۖ﴾ إعلامًا بأنّ كلامَه عينُ ذاته. فيقول بعضهم لهذا القائل: ﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾ أيّ الحقّ؟ يقول: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ عن هذا التشبيه، ولكن هكذا نسمع.

فَمِنَ السَّـــمْعِ أُتِيْنا　　　فَهُوَ مِنَّـا وَهُوَ فِيْنـا
أَوْرَثَ القَلْـبَ، بما　　　أَوْحَى بِهِ، داءً دَفِيْنا
لم يَكُن ذلِكَ مِنْـهُ　　　بَلْ مِنَ الفَهْمِ دُهِيْنا
وكَـذا كُلّ سميـعٍ　　　مِن جميعِ المؤمنينـا

---

(١) [سبأ: ٢٣]
(٢) ص ٥٨
(٣) ق: كتب فوقها بخط آخر: "النور" وعليها حرف خ، إشارة إلى نسخة أخرى، وهي كذلك في س

فإذا[1] صَـيَّرَ لَيْثًا نَفْسَـهُ كنتُ عَرِيْنا

لَمْ يَسَعْهُ غَيْرُ قَلْبي هكـذا جـاء يَقِينـا

كُلّ صـورةٍ تَجَلَّى لي بها حِيْنًا فَحِيْنا

فـأَنا أَظْهرُ فيهـا عندكمْ صُبْحًا مُبِيْنا

وَهُوَ الغَنِيُّ حَقًّـا عَن جميعِ العـالَمينـا

فإذا رأيتُ نفسي لَمْ أَرى إلّا المَتِيْنـا

لا يُرَى بِاسْمٍ سِواهُ في عيونِ الناظرينا

ومَن علم أنّ للملائكة قلوبا، أو عَلِمَ القلوبَ ما هي؛ عَلم أنّ الله -تعالى- ما أسمعهم في الوحي الذي أصعقهم إلّا ما يناسِب من الوحي ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[2] و﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَۚ﴾[3] فمن فزّع الله عن قلبه؛ رأى حقيقة انقلابه في الصُّوَر، وتحوُّله فيها؛ فعلم أنّ العالَم كلَّه في كلِّ نفَس في تحوُّلٍ وانقلاب؛ فعلِم من ذلك أنّ ذلك للشئون التي هو الحقّ فيها؛ فهو الحُوَّلُ القُلَّبُ في الليل والنهار بما يُقَلِّبهما، وفي السماء بما يوحي فيها، وفي الأرض بما يقدِّر فيها، وفيما بينهما بما ينزِّل فيه، وفينا بما نكون عليه، وهو معنا أينما كنّا؛ فنتحوّل لتحوّله، ونتقلّب لتقلّبه -فإنّ من أسمائه الدهر- ونستغني به لغناه.

وأمّا علمنا بتفاضلِ بعض[4] الملائكة في العلم بالله على بعض؛ فلِمَا ورد في هذا الذِّكْر من الاستفهام في قول مَن قال منهم: ﴿مَاذَا ؟﴾ وهو قولهم: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾[5] في العلم بالله. وأمّا رفعُ التهمة عنهم فيما بينهم، وتصديق بعضهم بعضا، وانصباغ بعضهم بما عند بعض، مما يكون عليه ذلك البعض من صورة العلم بالله؛ فيفيد بعضهم بعضا؛ فمن قوله عنهم: ﴿قَالُوا: الحَقَّ﴾ ابتداءً، ولم ينازِعوا عندما قال لهم المسئول: ﴿رَبُّكُمۡ﴾ ثمّ أُقيموا في ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[6] فلم يروه إلّا في الهويّة؛ وهي ما غاب عنهم من الحقِ في عين ما تجلّى، وتلك الهويّة هي روح صورةِ ما

(١) ص ٥٨ب
(٢) [الرحمن: ٢٩]
(٣) [النور: ٤٤]
(٤) ص ٥٩
(٥) [الصافات: ١٦٤]
(٦) [الشورى: ١١]

تجلّى؛ فنَسبوا إليها -أعني إلى الهويّة- مِن ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ العلوّ عن التقييد، والكبرياء عن الحصر؛ فقالوا؛ بل قال عن نفسه -وهو المعلوم عندنا الذي أعطاه الكشف- عند قولهم: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ إلى هنا انتهى كلام الملائكة، فقال الله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾[1] كما قال لنا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ فقدَّم ما أَخّر في خطاب الملائكة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[2] فأخّر عندنا ما قدّم في خطاب الملائكة. فنهايةُ ما خاطبَ به الملائكة: بدايَتُنا، وبدايةُ ما خاطبَنا به وعرّفَنا مِن قول الملائكة فيه[3]: نهايَتُنا.

فَلَنا مِثْلُ ما لَهُمْ — ولَهُمْ مِثْلُ ما لَنا
فانْظُروا في كَلامِهِ — تَجِـدُوْهُ مُبَيَّنَـا
فَبِـهِ قَـدْ أَسَرَّنا — وبِهِ الحَقُّ أَعْلَنا
فإذا لم تَكُنْ عَلِيْمًا — بِهِ كنتَ مُؤْمِنا
وإذا مـا عَلِمْتَـهُ — لَمْ تَزَلْ عالِمًا بِنا

فلمّا شرّك الله بيننا وبين ملائكته في العجز عن معرفته؛ زدنا عليهم بالصورة، ولحقناهم في الظاهر بما نظهر به من الصور في النشأة الآخرة في ظواهرنا، كما نظهر بها اليوم في بواطننا؛ فنكون على نشأتهم في الآخرة. وليست للملائكة آخرة؛ فإنّهم لا يموتون فيُبعثون؛ ولكن صَعْقٌ وإفاقة، وهو حالٌ لا يزال عليه الممكن في التجلّي الإجمالي؛ دنيا وآخرة. والإجمالُ هناك في الملائكة (هو) عينُ المتشابِه عندنا؛ ولهذا يسمعون الوحي كأنّه سلسلة على صفوان؛ فعند الإفاقة يقع التفصيل الذي هو نظير المحكَم فينا. فالأمرُ فينا وفيهم بين آيات متشابهات وآيات محكمات، فعَمَّ الابتلاء والفتنة بالإجمال والمتشابِهِ الملأَيْن: الملأ الأعلى[4]، والملأ الأنزل. فمثل هذا العلم ينتجه هذا الذِّكْر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) [سبأ: ٢٣]
(٢) [الشورى: ١١]
(٣) ص ٥٩ب
(٤) ص ٦٠
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع عشر وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾[1]

إذا دُعِيْتَ أَجِبْ فالله يَدْعُوْكا | فإنّهُ ما دَعا إلّا ويُعْطِيْكا
أنتَ الغَنِيُّ، فَخُذْ ممّا أتاك بِهِ | ما وَافقَ الحقَّ؛ فالرحمن يَتْلُوكا
وكُلُّ شيءٍ خِلافَ الحَقِّ فارْمِ بِهِ | فِي الاعْتِبارِ فإنّ الفِكرَ نادِيكا
ولا تَقُلْ: "ليس مِن ربّي" فَتَتْرُكَهُ | إنّ العليمَ بِوَجْهِ الأَمْرِ يأتيكا
فَخُذْهُ واسْبُرْهُ بالمِسْبارِ تَعْلَمُهُ | فإنّهُ كُلّ ما في كَوْنِهِ فِيْكا
لا تَرْمِيَنَّ بشيءٍ أنتَ تَجْهَلُهُ | وَلا بِكُلِّ خِطابٍ لا يُواتِيْكا
إنّ[2] الإلهَ لَهُ مَكْرٌ بِطائفةٍ | مِن خَلْقِهِ فَتَحَقَّقْ في مَعانِيْكا
وَلا تَقُوْلَنَّ: "هذا لَيْسَ يَدْخُلُ في | مِيزانِ عَقْلٍ" فَجارِيْهِ يُجارِيْكا

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس[3]- أنّه ما في القرآن دليل أدلُّ على أنّ الإنسان الكامل مخلوق على الصورة من هذا الذِّكْر؛ لدخول اللام في قوله: ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾ وفي أمره -تعالى- لمن أَيَّهَ به من المؤمنين بالإجابة لدعوة الله -تعالى- ولدعوة الرسول. فإنّ اللهَ ورسولَه ما يدعونا إلّا لما يحيينا به. فلتكن منّا الإجابة على كلّ حال إذا دعانا؛ فإنّه ما نكون في حال إلّا منه؛ فلا بدّ أن نجيبه إذا دعانا؛ فإنّه الذي يقيمنا في أحوالنا.

وإنما فصل هنا بين دعوة الله ودعوة الرسول لنتحقّق من ذلك صورةَ الحقّ التي رسول الله ﷺ عليها، وهو الداعي في الحالتين إيّانا. فإذا دعانا بالقرآن؛ كان مبلّغا وترجمانا، وكان الدعاءُ دعاءَ اللهِ؛ فلتكن إجابتُنا لله، والإسماع للرسول. وإذا دعانا بغير القرآن؛ كان الدعاءُ دعاءَ الرسول ﷺ فلتكن إجابتنا للرسول ﷺ[4] ولا فرق بين الدعاءين في إجابتنا؛ وإن تميّز كلُّ دعاء عن الآخر بتميّز

(١) [الأنفال: ٢٤]
(٢) ص ٦٠ب
(٣) "بروح القدس" لم ترد في ق، وأثبتناها من هـ، س
(٤) ص ٦١

الداعي. فإنّ رسول الله ﷺ يقول في الحديث: «لا أُلْفِيَنَّ أحدَكم متّكئا على أريكته يأتيه الخبر عنّي فيقول: اتْلُ عليّ به قرآنا. إنّه والله لمثل القرآن أو أكْثر» فقوله: «أو أكْثر» مثل ما قال أبو يزيد: "بطشي أَشدّ" فإنّ كلام الله، سَواء سمعناه من الله أو من الرسول، هو كلام الله.

فإذا قال اللهُ على لسان عبده ما يبلّغه الرسول -فإنّه لا ينطق عن الهوى- فإنّه أكْثر بلا شكّ؛ لأنّا ما سمعناه إلّا من عين الكَثْرة. وهو من الرسول أقرب مناسبة لأسماعنا؛ للتشاكل. كما هو من الله أقرب مناسبة لحقائقنا؛ فإنّ الله أقرب إلينا من الرسول، لا بل أقرب إلينا منّا؛ فإنّه أقرب إلينا من حبل الوريد. وغايةُ قُرْبِ الرسول في الظاهر المجاوَرةُ؛ بحيث أن لا يكون بيننا مكان يكون فيه شخص ثالث. فيتميّز في الرسول بالمكان، وبما بلَّغ بالمكانة. ويتميّز عن الله بالمكانة؛ فإنّه أقرب إلينا منّا، ولا أقرب إلى الشيء من نفسه. فهو قُرْبٌ نؤمن به ولا نعرفه، بل ولا نشهده؛ إذ لو شهدناه عرفناه.

فإذا دعانا الله منّا[1]؛ فلنجِبه به، لا بدّ من ذلك. وإذا دعانا الرسول منّا؛ فلنجبه بالله، لا به. فنحن في الدعاءين به، وله، وللرسول. ولينظر المدعوّ فيما دُعِي به؛ فإن وَجد حياة علميّةً زائدةً على ما عنده حيي بها في نفس الدعاء؛ وجبت الإجابة لمن دعاه: دعاه الله أو دعاه الرسول؛ فإنّه ما أَمر بالإجابة إلّا إذا دعاه لما يحييه، وما يدعوه الله ورسوله إلّا لما يحييه. فلو لم يجد طعم الحياة الغريبة الزائدة؛ لم يَدْرِ مَن دعاه، وليس المطلوب لنا إلّا حصول ما نحيا به؛ ولهذا سمعنا وأطعنا. فلا بدّ من الإحساس لهذا المدعوّ، بهذا الأثر الذي تتعيّن الإجابة به[2]. فإذا أجاب مَن هذه صِفتُه؛ حصلتْ له فيما يسمعه حياةٌ أخرى يحيا بها قلبُ هذا السامع؛ فإن اقتضى ما سَمِعَهُ منه عملا، وعمِل به؛ كانت[3] له حياة ثالثة. فانظر ما يُحْرَمُ العبد إذا لم يسمع دعاء الله، ودعاء الرسول؟!

والوجودُ كلُّه كلماتُ الله، والوارداتُ كلّها رُسُلٌ من عند الله، هكذا يجدها العارفون بالله. فكلُّ قائلٍ عندهم فليس إلّا الله، وكلُّ قولٍ عِلمٌ إلهٌي، وما[4] بقيت الصنعةُ إلّا في صورة السماع

(١) ص ٦١ب
(٢) كانت في ق: "له" وعليها خط إشارة المسح وبجانبها بقلم الأصل: "به"
(٣) ق: فكانت
(٤) ص ٦٢

من ذلك. فإنّه ثَمّ قول امتثال شرعًا، وقول ابتلاء؛ فما بقي إلّا الفهم الذي به يقع التفاضل.

فاقتصرَ علماء الرسوم على كلام الله المعيّن المسمّى فرقانا وقرآنا، وعلى الرسول المعيَّن المسمّى محمدا ﷺ. والعارفون عمّموا السمع في كلّ كلام؛ فسمعوا القرآن قرآنا، لا فرقانا، وعمّموا الرسالة. فالألف واللام (التي في قوله: ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾) عندهم (هي) للجنس والشمول، لا للعهد. فكلُّ داع في العالَم فهو رسول من الله باطِنا، ويفترقون في الظاهر.

ألا ترى إبليس وهو أبعد البعداء عن نسبة التقريب، وكذلك الساحر بعده؛ كيف شهد لهم بالرسالة، وإن لم يقع التصريح، فقال في السحرة: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(1) ولا معنى للرسالة إلّا أن يكون حكمها هذا، وهو إِذْنُ الله.

وقال في إبليس في إثبات رسالته: ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾(2) ثمّ عرّفنا الله -سبحانه- ما أرسله به، فقال: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ(3) وَعِدْهُمْ﴾(4) وهذه الأحوالُ كلُّها عينُ ما جاءت به الكمّل من(5) الرسل -عليهم السلام- الذين أُعطوا السيف. فسعد العارفُ بتلقّي رسالة الشيطان، ويعرف كيف يتلقّاها، ويشقى بها آخرون؛ وهم القوم الذين ما لهم هذه المعرفة. ويسعد المؤمنون كلُّهم، والعارفون معهم، بتلقّي رسالة الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- ويكون العاملُ بما جاء في تلك الرسالة أسعدَ من المؤمن الذي يؤمن بها عقدًا وقولا، ويعصي فعلا وقولا. فكلُّ متحرّكٍ في العالَمِ منتقلٌ؛ فهو رسولٌ إلهيّ، كان المتحرّك ما كان، فإنّه لا تتحرّك ذرّةٌ إلّا بإذنه -سبحانه-. فالعارف ينظر إلى ما جاءت به في تحرُّكها؛ فيستفيد بذلك علما لم يكن عنده.

ولكن يختلف الأخذُ من العارفين من هؤلاء الرسل؛ لاختلاف الرسل. فليس أخذُهم من الرسل أصحاب الدلالات -سلام الله عليهم- كأَخذهم من الرسل الذين هم عن الإذن، من حيث لا يشعرون. ومَن شعر منهم، وعلم ما يدعو إليه؛ كإبليس إذا قال لصاحبه: ﴿ٱكْفُرْ﴾؛ فيتلقّاه منه

---

(1) [البقرة: ١٠٢]
(2) [الإسراء: ٦٣]
(3) ص ٦٢ب
(4) [الإسراء: ٦٤]
(5) "الكمّل من" مضافة في هامش ق بقلم آخر مع إشارة التصويب، وهي موجودة في هـ، س

العارف تلقّيًا إلهيّا؛ فينظر إلى ما أمره الحقّ[1] به من السِّتر؛ فيستره، ويكون هذا الرسولُ الشيطانُ المطرودُ عن الله منبِّها عن الله[2]. فيسعد هذا العارف بما يستره، وهو غير مقصود الشيطان الذي أوحى إليه. والذي هو غير العارف يكفر بالذي يقول له: ﴿ٱكۡفُرۡ﴾ فإذا كفر، يقول له الشيطان: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3] فشهد اللهُ للشيطان بالخوف من الله ربّ العالمين في دار التكليف وبالإيمان به، ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيۡنِ فِيهَاۚ﴾[4] لأنّها موطنهما. الواحدُ خُلِق منها وهو الشيطان، والآخر خُلِق لها، وإن كان فيه منها. فَسَكَناها بحكم الأهليّة. وعُذِّبا فيها بحكم الجريمة، ما شاء الله.

فالعالَمُ كلّه عند العارف رسولٌ من الله إليه. وهو ورسالته -أعني العالَم- في حقّ هذا العارف رحمة؛ لأنّ الرُّسُل ما بُعثوا إلّا رحمة. ولو بُعثوا بالبلاء لكان في طيّه رحمة إلهيّة؛ لأنّ الرحمة الإلهيّة وَسِعَتْ كلّ شيء؛ فما ثمّ شيءٌ لا يكون في هذه الرحمة، ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِۚ﴾[5]. فلا تحجر واسعًا؛ فإنّه لا يقبل التحجير.

قال بعض الأعراب: "يا ربّ؛ ارحمني ومحمدا[6]، ولا ترحم معنا أحدا" والنبيّ ﷺ يسمعه، فقال النبيّ ﷺ: «يا هذا؛ لقد حجرتَ واسعًا» يعني حجرته قولا وطلبة. فإذا كان عند العارف مِثْلُ هذا كلامَ الله؛ يأخذه في الرحمة الخاصة، التي يناسب الله بها بين هذا القائل وبين محمد ﷺ. فشرَّك الرسولَ هذا الإعرابيُّ في الرحمة التي يرحمه الله بها، التي لا يرحم بها غيره. فإنّ الغيرَ ما له تلك المناسبة الخاصّة، فإنّ الرسولَ له مناسبة بكلّ واحدٍ واحدٍ من الأُمّة التي بُعث إليها؛ فآمنتْ به. فهو مع كلّ مؤمن من أُمّته بمناسبة خاصّة يعيّنها ذلك المؤمن؛ فإنّ المتبوعَ في نفسه، لكلّ تابع إيّاه منزلةٌ يتميّز بها عندَه عن غيره. وهذا القدر كافٍ في هذا الذِّكْر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

---

(١) ص ٦٣
(٢) "عن الله" ثابتة في هامش ق بقلم آخر مع إشارة التصويب، وهي ثابتة كذلك في هـ، س
(٣) [الحشر: ١٦]
(٤) [الحشر: ١٧]
(٥) [النجم: ٣٢]
(٦) ص ٦٣ب
(٧) [الأحزاب: ٤]

الباب الموفي عشرين وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ﴾[1]

إِنِّي[2] أغـارُ عَلَى قَلْبِي فـأسـألُهُ ... أَنْ لا يُزاحِمَهُ خَلْقٌ مِنَ البَشَرِ
فِـيْـهِ فـإنّ لـنـا قَـلْـبًـا يَهِـيمُ بِـهِ ... في كلِّ حـالٍ مِن التنزيـهِ والصُّـوَرِ
لَمّـا سَمِعْـتُ نِـداءَ الحَقِّ مِن قِبَلِيْ ... أَجَـبْـتُـهُ حَـذرًا مِـن حـاكِمِ الـغِـيَرِ
فقلتُ: مـاذا؟ فقال: الحقّ، قلتُ له: ... ماذا تريد؟ فقال: احْذَرْ مِن الحَذَرِ[3]
فَعِشْتُ في طِيْبِ نَفْسٍ حيث كنتُ فما ... أَخـافُ مِـن وَقْـعِ آفَـاتٍ ولا ضَرَرِ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ هذا الذِّكْر لمّا وفّقنا الله -تعالى- لاستعماله، بأشبيلية من بلاد الأندلس سنة ست وثمانين وخمسمائة، بقينا فيه ثلاثة أيّام؛ فرأينا له بركة في تلك الأيّام، وكنّا به ثلاثة: أنا، وعبد الله التُّرْهوني -قاضي شَرِف[4]، وكان عبدا صالحا، ضابطا فقيها- وشخصا ثالثا من أهل البلد. فجعل علّة الإجابة السماع، لا مَن قال: إنّه سمع وهو[5] لم يسمع. كما قال -تعالى- ينهانا أن نكون مثل هؤلاء فقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾[6] فالسمع في هذا الذِّكْر هو عينُ العقل لِمَا أدركَتْه الأذن بسمعها، مِن الذي جاء به المترجِمُ عن الله -تعالى- وهو الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى. فإذا علم ما سمع؛ كان بحسب ما علم؛ فإنّ العلمَ حاكمٌ قاهرٌ في حكمه، لا بدّ من ذلك، وإن لم يكن كذلك؛ فليس بعلم.

فما عصى اللهَ قطّ عالِمٌ -يعلم بالمؤاخذة على إتيانه المعصية ولا بدّ- من العلماء بكونها معصية في الحكم الإلهيّ، وذلك حظّ المؤمن، وليس إلّا رجلان: قائل بإنفاذ الوعيد فيمن مات على غير

---

(١) [الأنعام: ٣٦]
(٢) ص ٦٤
(٣) يمكن قراءتها كذلك: الخدر، فالنقطة واقعة بين الحرفين
(٤) الحروف المعجمة مهملة في ق، ولذلك يمكن أن تكون: "سرف"، والترجيح من هـ، س
(٥) ص ٦٤ب
(٦) [الأنفال: ٢١]

توبة، وقائل بغير إنفاذ الوعيد فيمن مات على غير توبة؛ بل هو في مشيئة الله: إن شاء غفر، وإن شاء آخذ، وما ثمّ مؤمن ثالث لهذين. وكلاهما ليس بعالم بالمؤاخذة في حقّ شخص حيّ، ما لم يمت[1]. فإنّ القائل بإنفاذ الوعيد، يقول بإنفاذه فيمن مات ولم يتب، وهو يرجو التوبة ما لم يمت؛ فليس بعالِمٍ بالمؤاخذة على هذه المعصية؛ فإنّه لا يعلم أنّه يموت على توبة، أو على غير توبة. والذي لا يقول بإنفاذ الوعيد، لا[2] يعلم ما في مشيئة الحقّ؛ فما عصى إلّا من ليس بعالم بالمؤاخذة. وأمّا من كُشِف له عن المقدور قبل وقوعه؛ فقد عَلِم ما له وعليه؛ ومَن له هذا الحال وهذا المقام؛ فقد غفر الله له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر، وقد كان ممن سمع قول الله له إيمانا أو عيانا: «اعمل ما شئت فقد غفرت لك» وهذا ثابت شرعا.

وهنا سِرٌّ لمن بحث عليه؛ وهو أنّه مَن هذه حالتُه فما عصى اللهَ؛ لأنّه ما عمل إلّا ما أبيح له من العمل، والثاني المغفور له؛ فقد سبقت المغفرةُ ذَنْبَهُ؛ فما أبصر ذنبه إلّا ممحوًّا بخير عظيم يقابل ذلك الذنبَ. فعلى كلّ حال، وإن جرى عليه لسان ذنب ومعصية؛ فما جرى عليه حكم ذلك. وليس المعتبَر إلّا جريان الحكم على فاعل تلك المعصية؛ فما عصى اللهَ عالِمٌ بالمؤاخذة. وقد دعانا الله لِمَا خلقنا له من عبادته؛ فسمعنا، ولمّا سمعنا؛ استجبنا؛ فأخبر الله عنه بسرعة الإجابة لمّا ذكرها ببُنية الاستفعال.

وفي هذا الذِّكْر شمولُ رحمة الله بخلقه لمّا دعا[3]. فاخبر أنّه ما استجاب إلّا مَن سَمِع، فوجد العذرَ مَن لم يسمع، كما وجد العذرَ مَن لم[4] تبلغه الدعوة الإلهيّة؛ فحكمه حكم مَن لم يَبعث الله إليه رسولا، وهو -تعالى- يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[5] وما هو رسولٌ لمن أُرسل إليه حتى يؤدّي رسالته؛ فإذا سمع المرسَل إليه أجاب ولا بدّ، كما أخبر الله -تعالى- عنه لما جاء به هذا الرسول في رسالته. فإذا رأينا مَن لم يجب؛ عَلِمنا بإخبار الله أنّه ما سمع؛ فأقام الله له

(١) "في حق... يمت" أضافها الشيخ بقلمه بعد السطر مباشرة
(٢) ص ٦٥
(٣) ق: "لمّا دعاهم له" وهناك إشارة مسح فوق: "هم له"، وهي ثابتة في س: "لما دعاهم له".
(٤) ص ٦٥ب
(٥) [الإسراء: ١٥]

حجّة يحتجّ بها ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ﴾[1] فتقول الرسل -عليهم السلام-: ﴿لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ فعلمنا -من قولهم- أنّ العلم بالإجابة (هي) من علوم الغيب، فعلمنا أنّ السماع غيب، فلا يَعلم مَن أجاب إلّا مَن هويّته غيبٌ، وليس إلّا الله.

وما أقام الله العذر عن عباده، إلّا ويرحمهم. فرحم بعض الناس بما أسمعهم؛ فاستجابوا لربّهم، وأقاموا الصلاة التي حكم الله فيها بالقسمة بينه وبين عبده. ومَن لم يستجب اعتذر الله عنه؛ بأنّه لم يسمع. وهذا من حكم الغَيرة الإلهيّة على الألوهة، أن يقاومها أحد من عبادها بخلاف ما دعت إليه. إذ لو أعلم[2] أنّهم سمعوا وما استجابوا؛ لَعظّمهم في أعين الناس، وجعلهم في مقام المقاومة له، يعني لمّا علم -لسابق[3] علمه فيهم- أنّه ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾[4]؛ فستر علمه فيهم بأن قال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ وقال: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرًا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ﴾[5] فأكذبهم في قولهم: ﴿سَمِعۡنَا﴾ فقال: ﴿إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ﴾ فلو سمعوا استجابوا؛ فإنّ اللهَ أجلُّ وأعزُّ من أن يقاومه مخلوق.

ألا تراه يقول في حقّ مَن سمع من النصارى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ فوصفهم بأنّهم يسمعون؟ ثمّ ذكر ما كان منهم حين سمعوا، فقال: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾[6] فأخبر أنّهم آمنوا، وأخبر أنّه -تعالى- أثابهم على إيمانهم بما ذكر في الآيات. فلا تقل فيمن لم يُجب: "إنّه سمع" فتُخالِف اللهَ فيما أخبر عنهم. وقد أخبر الله -تعالى- عنهم أنّ بهم صمما، وأخبر عنهم أنّهم قالوا: ﴿فِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ﴾[7] فطابَق قولهم: ﴿فِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ﴾ قولَ الله: "إنهّم صُمٌّ" فلم يسمعوا، فلم يرجعوا؛ فإنّهم لم يعقلوا ما سمعتْه آذانهُم، وما سمع مَن سمع منهم إلّا دعاءً ونداءً، وهو قوله: "يا فلان" وما سمع أكثر من ذلك. فما أعظمَ رحمة الله بعباده وهم لا يشعرون. بل رأيتُ جماعةً ممن ينازعون في اتّساع رحمة الله، وأنّها مقصورة على طائفة خاصة؛ فحجروا وضيّقوا ما

(١) [المائدة: ١٠٩]
(٢) س، هـ: علم
(٣) ص ٦٦
(٤) [الأنفال: ٢٣]
(٥) [الأنفال: ٢٣]
(٦) [المائدة: ٨٣]
(٧) [فصلت: ٥]

وسَّع الله! فلو أنّ الله[1] لا يرحم أحدا من خلقة؛ لَحَرَمَ رحمتَه مَن يقول بهذا. ولكن أبى الله إلّا شمول الرحمة؛ فمنّا من يأخذها بطريق الوجوب؛ وهم الذين يتّقون، ويؤتون الزكاة، الذين يؤمنون، ويتّبعون الرسولَ النبيَّ الأمّي. ومنّا مَن يأخذها بطريق الامتنان؛ من عين المنّة والفضل الإلهيّ.

ووالله؛ ما أنا -بحمد الله- ممن يحبّ التشفّي والانتقام من عباد الله؛ بل خلقني الله رحمة، وجعلني وارثَ رحمة لمن قيل له: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[2] وما خصَّ مؤمنا من غيره؛ وتحقّق ذلك في وضع الجزية على أهل الكتاب. وما كان السبب في إنزال هذه الآية إلّا دعاءه (ص) بالمؤاخذة الإلهيّة على المشركين: مِن رِعْلٍ، وذكوان، وعصيّة. وإذا كان هذا عَتَبُهُ لرسوله ﷺ في حقّ المشرك الذي أخبر أنّه لا يُغفر له؛ فكيف الأمر في غير المشرك، وإن لم يؤمن؟ فافتح عين فهمِك لما تقرؤه ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾[3] وهو أن يزيدك في فهمِك. فكلّما كرّرتَ تلاوة؛ زدتَ علما[4] لم يكن عندك، وكلّما نظرتَ واعتبرتَ؛ تزيد علما ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ص ٦٦ب
(٢) [الأنبياء: ١٠٧]
(٣) [طه: ١١٤]
(٤) "وهو أن يزيدك... علما" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله:
﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ[1] خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[2]

اتّقوا اللهَ يا أُولِي الأَلبـابِ ... مِن عُلومٍ عَلّامُها في تَبـابِ[3]
لا تُفَكِّرْ في ذاتِـهِ فَهُوَ جَهْـلٌ ... والْتَزِمْ مـا تَراهُ خَلْفَ البـابِ
مِن نُعُوْتٍ تَبْدُو بِهِ وصِـفَاتٍ ... هُنَّ حُجَّـابُهـا وعَيْنُ الحِجـابِ
ما دَرَى مَن يَقول بالفِكْرِ فيها ... إنّهـا لا تُـنـال بالألـبـابِ
فـالذي قـال إنّـهُ قَـدْ حَواهُ ... لَمْ يَزَلْ مِنْـهُ تائِهًا في يَبـابِ[4]

اعلم -وفّقنا الله وإيّاك- أنّ مثل هذا قولُه: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ﴾[5] وهو الذي يواري من اللباس ما يستر ويمنع من الضرر، وهو ما زاد على الريش. فالتّقوى في اللباس وفي الزاد: ما يقي به الرجلُ وَجْهَهُ عن السؤال غيرَ الله. وكذلك في اللباس: ما يقي به الإنسانَ بردَ الهواءِ وحَرّهِ[6]، ويكون سترًا لعورته، وهو قوله: ﴿يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ﴾ وليس إلّا ما يسوءُكم ما يُنظرُ إليه منكم.

هذا الذِّكْر جاء بلفظ الزاد، وورد الأمرُ به. فأعلمَنا أنّا قومٌ سَفْرٌ[7]، نقطع المناهل بالأنفاس؛ رحلةَ الشتاء والصيف؛ لِنطعَم من جوعٍ ونأمنَ من خوف. لأنّه؛ ما زاد على وقايتك؛ فما هو لك. وما ليس لك؛ لا تحمل ثقله فتتعب به، وأقلُّ التعب فيه حسابُكَ على ما لا تحتاج إليه؛ فلماذا تُحاسَب عليه؟ هذا لا يفعله عاقلٌ، ناصحٌ نفسَه؛ فما ثَمّ عاقلٌ؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا من يمسك الفضلَ، ويَمنعُ البذلَ.

---

(١) ص ٦٧
(٢) [البقرة: ١٩٧]
(٣) تباب: خسران
(٤) يباب: خراب
(٥) [الأعراف: ٢٦]
(٦) ص ٦٧ب
(٧) من حديث الرسول ﷺ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتِمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»

و «المسافر وماله على قَلَتٍ»؛ فإنّه ما من منهلة، يقطعها، ولا مسافة؛ إلّا وقطّاع الطريق على مَدْرَجَتِهِ؛ من الجِنّة والناس -ويدخل في الجِنّةِ الخواطرُ النفسيّة- فتقطع بهذا المسافِرَ عن معالي الأمور. وأصغرُ المسافات وأقربُها؛ أشقُّها عليه، وهو ما بين النَّفَسَيْن؛ فمن كانت مسافاته أنفاسُه؛ كان في أشقّ سفر. لكنّه إذا سَلِمَ عَظُمَتْ أَرباحُه، وأَمِن الخسارةَ في تجارته. فإنّهم في سفر تجارةٍ مُنجيةٍ من عذاب أليم، بضائعهم الإيمانُ والجهادُ. فالإيمانُ بضاعةٌ تعمُّ النفائس المضنون بها، والجهادُ يعمّ جميع ما جهَّزَنا اللهُ به من بضائع التكليف، والرسل -عليهم[1] السلام- هم السماسرة في البيع والشراء، والصحفُ والكتبُ المنزلة هي الوثائقُ المكتوبة بين البائع والمشتري.

وأخبر الله -تعالى- أنّه ﴿ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾[2] يعني الأنفس الحيوانيّة، هي التي اشتراها من النفوس الناطقة المكلَّفة بالإيمان ﴿وَأَمْوَٰلَهُم﴾ وهو شراء البرنامج. فالمشتري بالخيار عند حضور البضائع؛ فإن وافقتْ ما في البرنامج؛ مضى البيع، وصحّ الشراء. وإن لم توافق فالمشتري بالخيار، إن شاء وإن شاء. فإن هلك في سفره في الطريق؛ كان في كيس البائع، لا في كيس المشتري. وهذا السوقُ نَفاقٌ، إلّا أنّ الطريق خطر جدّا؛ لكثرة القطّاع فيه. فقطّاعُ طريق السفر في المعقولاتِ الشُّبَهُ، وقطّاعُ طريق السفر في المشروعاتِ التأويلُ، لا سيما في المتشابهات. ولا يخلو المسافر أن[3] يكون في هذين الطريقين، أو في أحدهما.

فَمَن لا تأويل له ولا شبهة، فليس بمسافر؛ بل هو في المنزل من أوّل قدم. فيمر عليّه المسافرون؛ وهو ما يَعْرِضُ الله عليه من أحوال عباده. فهو كتاجر الدكان؛ تأتيه البضائع من كلّ جانب. كما هم أهل مكة؛ تُجْبَى إليهم ثمرات كلّ شيء؛ رزقا من لدنه -سبحانه- وأكثرهم لا يعلمون ذلك. فتاجر الدكان[4] لا يحتاج إلى زاد؛ لأنّه يسافَرُ إليه، ولا يسافِر، وليس إلّا العارفون؛ تَرِدُ عليهم الأنفاسُ، ثمّ تخرج عنهم تلك الأنفاس. فهي لهم كعرض المتاع على تاجر الدكان؛ فيأخذ منها ما يشاء، ويترك ما شاء. لأنّ الأنفاس قد تَرِد على العارف بما هو محمودٌ -وهي البضائع التي لا عيب فيها، المثمّنة خيار المتاع ونقاوته- ومذمومٌ -وهي البضائع المعِيبة، التي نقَص ما فيها من العيب ما كانت تستحقّه من الثمن لو سَلِمَتْ منه، وهي البضائع الوحش، شرّ المتاع- فانظر أيّ تاجر تريد

---

(١) ص ٦٨

(٢) [التوبة: ١١١]

(٣) عدلها في الهامش بخط آخر: "من أن" وعليها حرف ظ (أي ظن)

(٤) ص ٦٨ب

أن تكون؟

ثمّ إنّ المسافرين من التجار الذين أمرهم الله بالزاد، الذي لا يفضل عنهم -بعد انقضاء سفرهم- منه شيء، بل يكون على قدر المسافة؛ فهم على ثلاثة أصناف: صنف منهم يسافر برًّا، وآخر يسافر بحرًا، وآخر يسافر برًّا وبحرا بحسب طريقه. فمسافرُ البحر بين عدوّين: نفس الطريق، وما فيه. ومسافرُ البرِّ ذو عدوّ واحد. والجامع بينهما في سفره ذو ثلاثة أعداء.

فمسافرُ البحر (هم) أهلُ النظر في المعقولات، ومِن النظر في المعقولات النظرُ في المشروعات. فهم بين عدوٍّ شبهة؛ وهو عين البحر، وبين عدوٍّ تأويل؛ وهو[1] العدوّ الذي يقطع في البحر. ومسافرُ البرّ (هم) المقتصرون على الشرع خاصّة، وهم أهل الظاهر.

والمسافرُ الجامعُ بين البرّ والبحر هم أهلُ الله المحقِّقون من الصوفيّة، أصحابُ الجمع، والوجود، والشهود. وأعداؤهم ثلاثة: عدوّ برِّهم: صُوَرُ التجلّي، وعدوّ بحرهم: قصورُهم على ما تجلّى لهم، أو تأويل ما تجلّى لهم، لا بدّ من ذلك. فمَن سَلِم من حكم التجلّي الصوَري، ومن القصور الذي يناقض المزيد، ومن التأويل فيما تجلّى لهم؛ فقد سَلِم من الأعداء، وحمد طريقه، وربحت تجارتُه، وكان من المهتدين.

فهذا وأمثالُه يعطيه هذا الذِّكْرُ، وهو ذِكْرُ الالتباس؛ من أجل ذِكْرِ التّقوى، لما في ذلك مِن تخيّل تقوى الله. ولهذا أبان الله عن تلك التّقوى؛ ما هي؟ وفصل بينها وبين تقوى الله، فقال في تمام الآية: ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[2] وجعل المجاور لهم في تقوى الله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ برفع الحرج والسؤال فيما تزوّدوه في سفرهم من التّقوى؛ فإنّه فَضُلَ على تقوى الله؛ فإنّ الأصل تقوى الله. فقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾[3] وهو التجارة، مع عِلْمك بأنّه زادُ التّقوى[4]. وهذا القدر كافٍ؛ فإنّ المجال فيه واسعٌ، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ص ٦٩

(٢) [البقرة: ١٩٧]

(٣) [البقرة: ١٩٨]

(٤) ص ٦٩ب

(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والعشرون وخمسمائة

في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ. أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾[1]

إنّ القُلُوبَ مَعَ الخَيْراتِ فِي وَجَلِ	وإنها عِندما تَلقاهُ فِي خَجَلِ
فَيُسْرِعُ العبدُ في مَرْضاتِ سَيِّدِهِ	لِكَوْنِهِ خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلِ
فالطبعُ يُسْرِعُ والأفكارُ تُسْعِدُهُ	فَمَا يُرَى أبَدًا يمشي على مَهَلِ
إنّ السِّباقَ لَمِنْ شأنِ الرِّجالِ فَمَنْ	أَرْبَى على أَحَدٍ، أَرْبَى على رَجُلِ

قال[2] الله -تعالى- في الورثة: ﴿وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾[3] فالضمير مِن "هو" يعود على السبق الذي يدلّ عليه اسم الفاعل.

اعلم أنّ السبب الموجب لِوَجَلِهم قولُ الله عنهم: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ﴾ وجعل هنا "ما" بمعنى "الذي"، ثمّ جاء بـ﴿ءَاتَواْ﴾ بعد "ما" وكلامُه صدق. فأدركهم الوجل؛ إذ قطعوا أنّهم لا بدّ أن تقوم بهم الدّعوى فيما جاءوا به من طاعة الله. فيكشف الله لهم إذا خافوا ووجلوا. من ذلك تبديل الله لفظة "ما" التي بمعنى "الذي" بلفظة "ما" النافية مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[4] هكذا يكون كشفه هنا للوجل: ما يؤتون الذي آتوا به، ولكنّ الله آتى به. فأقامهم مقامَ نفسه، فيما جاءوا به من الأعمال الصالحة.

ثمّ نظروا في ذِكْرِهم للتعليل، وهو قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ﴾ فيما آتوا به، مع كون الله وَصَفَهم بأنّهم الذين آتوا به. فانظر ما أدقّ نظرهم في السبب الذي جعل في قلوبهم الوجل؟!

ثمّ تمّموا الذِّكْر كما علّمهم الله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارة إلى هؤلاء ﴿يُسَٰرِعُونَ[5] فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ والإسراعُ لمن أتى هرولةٌ، فافهم. فهم ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ بالحقّ ﴿وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ أي يسبقونها،

(١) [المؤمنون: ٦٠ ، ٦١]
(٢) ص ٧٠
(٣) [فاطر: ٣٢]
(٤) [الأنفال: ١٧]
(٥) ص ٧٠ب

ويسبقون إليها.

فالخيرات ثلاثة: خيراتٌ يكون السباق والمسارعة فيها، وخيراتٌ يكون السباق بها، وخيراتٌ يكون السباق إليها، وهي قوله: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾[1]، ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾[2]. والسرعة في السباق لا بدّ منها؛ لأنّ السباق يعطي ذلك، وهو فوق السعي؛ فإتيانهم بسرعة. والزائد على السعي ما هو إلّا هرولة، وهي نعتٌ إلهيّ. وإذا انفرد الحقّ بنعتٍ كان له، فما يأخذه العبد إلّا مُعارًا لكون الحقّ لا يشارَك في شيء أضافه إلى نفسه. وما لم يُذكر بإضافةٍ إلى الله، فلك فيه التصرُّف: إن شئت أضفته إلى الله -تعالى-، وإن شئت أضفته إليك. فإن تقدّم لك إضافة ذلك إلى الله؛ حرُم عليك أن تضيفه بعد ذلك إلى نفسك؛ فإنّ صورتَه في ذلك صورةُ ما أضافه الحقّ إلى نفسه. فسَواء كان ذلك منه ابتداء، أو قال ذلك على لسان عبده؛ فإنّ الله عند لسان كلّ قائل بما يقول، كما هو قائم على كلّ نفس بما كسبت.

فأنت[3] الكتاب المشار إليه في قوله: ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾ وأنت الناطق؛ فإنّه الفصلُ المقوِّم لك في حَدِّك. وما أحسن قوله: ﴿وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾[4] حيث عرّفنا بأنّا الكتاب الذي ينطق بالحقّ، وشرّفنا بأنّا لديه ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾[5] فلنا البقاء؛ بما نحن لديه على هذه الصفة التي وصفَنا الله بها من النطق بالحقّ؛ فإنّا بالله ننطق، والله يقول على لسان عبده ما ينطّقه به: ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ﴾[6] وهو القائل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾[7] وقد وَسِعْتَ الحقَّ الذي ضاق عنه الأرضُ والسماءُ. وهو -سبحانه- لا يثقله شيء، وإنما نعته بالتكليف؛ لأنّه على كلّ حال محلُّ جلال الحقّ: به ينطق، ويسمع، ويبصر، ويسعى، ويبطش. فقبول الزائد تكليف، والوسع في إعطاء كلّ شيء حقّه.

فَكُنْ بِــهِ حتى يَكُنْ[8]   إن لم تَكُـنْ فَلا يَكُـنْ

فــأَنْــتَ خَــلّاقٌ لَهُ   وأنتَ مخلوقٌ بِــــ"كُنْ"

---

(١) [الحديد: ٢١]
(٢) [آل عمران: ١٣٣]
(٣) ص ٧١
(٤) [المؤمنون: ٦٢]
(٥) [النحل: ٩٦]
(٦) [الإسراء: ١٠٥]
(٧) [البقرة: ٢٨٦]
(٨) ق: "يكون" وصححت مباشرة: "يكن". وكذلك في: "يكن" الثانية

إنّ الحديثَ لَمْ يَسَـــعْ إلّا الحديثَ المســـتَكِنْ
فمـا اســـتكانوا للذي قال: استكينوا، فاسْتَكَنْ
فـللإله مـا سَـــكَنْ وَهُوَ لَنـا نِعْم السَّـــكَنْ

فالحمد[1] لله على ما أَوْلَى، وله الحمد في الآخرة والأُولَى، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٧١ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾[1]

مَقـامُ الـرَّبِّ لَـيْسَ لَهُ أَمـانُ ... يَـدُلُّ عليـه مـا يُعْطي العَيـانُ
فَـخَـفْـهُ لأنّـه خَـطَـرٌ وفِـيْـهِ ... -إذا مـا خِفْتَـهُ حـالًا- أَمـانُ
ونَفْسُـــكَ فانْهَها عَن كلِّ أَمْرٍ ... يَضِــيْقُ لِهَوْلِه مِنـكَ الجَنـانُ
فَلا تَعْتُـبْ زَمـانًا أَنْـتَ فِيْـهِ ... فـأَنـتَ هُوَ المعـاتَـبُ والزَّمـانُ
ولا تَعْمُرْ مَكانًا لَسْـــتَ فِيْـهِ ... فَـرَبُّ الدارِ لَـيْـسَ لَهُ مَـكانُ
فأَنتَ كَـ"هُوْ" فأَنتَ لَهُ جَلِيسٌ ... ومُؤنِسُـــكَ التعطّفُ والحنانُ
وفيها[2] الخُلْدُ والحُوْرُ الحِســـانُ ... لِذاكَ يُقـالُ: مَنْزِلُنـا الجِنـانُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ المقام الإلهيّ الربّانيّ (هو) ما وَصَف به نفسَه. ولَمّا عَلِمه ﷺ حين أعلمه لذلك؛ استعاذ به، منه؛ فقال: «وأعوذ بك منك».

اعلم أنّ كلَّ مقامٍ سيّدٍ عند كلّ عبدٍ ذي اعتقاد؛ إنما هو بحسب ما ينشئه في اعتقاده في نفسه. ولهذا قال الله: ﴿مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ فأضافه إليه وما أَطلقه. وما تجد قطّ هذا الاسم "الربّ" إلّا مضافا مقيّدا، لا يكون مطلَقا في كتاب الله؛ فإنّه رَبٌّ بالوضع. والرَّبُّ من حيث دلالته -أعني هذا الاسم- هو الذي يعطي في أصل وضعِه أن يَسَعَ كلَّ اعتقاد يُعتقَد فيه، ويظهر بصورته في نفس معتقِده.

فإذا كان العارفُ عارفا حقيقة؛ لم يتقيّد بمعتقَد دون معتقَد، ولا انتقدَ اعتقادَ أحدٍ في ربّه دون أحد؛ لوقوفه مع العين الجامعة للاعتقادات. ثمّ إنّه إذا وقف مع العين الجامعة للاعتقادات كلِّها فيه؛ فيخاف أن يكون هذا القدر الذي اعتقده واحدٌ مِثْلَ كلّ ذي اعتقاد في[3] الربِّ؛ فيتخيّل

(١) [النازعات: ٤٠]
(٢) ص ٧٢
(٣) ص ٧٢ب

أنّه مع الربّ؛ وهو مع ربِّه، لا مع الربِّ، مع كونه بهذه المثابة في تسريحه، وعدم تقييده، وقولِه به في كلِّ صورة اعتقاد، وإيمانِه بذلك. فلا يزال خائفا؛ حتى تأتيه البشرى في الحياة الدنيا؛ بأنّ الأمر كما قال. فهذا حَدُّ إطلاق العبد في الاعتقاد. ولو لم يكن الحقّ له هذا السريان في الاعتقادات؛ لكان بمعزِل، ولَصَدَق القائلون بكثرة الأرباب. وقد ﴿قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[1] في كلّ معتقَد؛ إذ هو عينُ كلّ معتقَد.

ثمّ نصب اللهُ لهذا العارف دليلا من نفسه؛ بتحوُّله في نفسه في كلِّ صورة، وقبوله في ذاته عند إنشاء كلِّ صورة ينشئها هذا المعتقِد، في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[2] نظر إشارة لا تفسير. فلولا قبولك -عند تسويتك وتعديلك- لكلّ صورة، ما ثبت قوله: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ وقد صحّ وثبت هذا القول؛ فعلِمنا أنّ له التجلّي في صور الاعتقادات؛ فلا ينكَر. فكلّ مَن لم يعرف الله بهذه المعرفة؛ فإنّه يعبد ربًّا مقيَّدا، منعزلا عن أرباب كثيرة. إذا أنصف نفسه؛ لم يدر أيّ ربٍّ هو الربُّ الحقيقي في نفس الأمر، من هؤلاء الأرباب الذي[3] في نفس كلّ معتقِد، ونَهْيُ النفس في هذا الذِّكْر عَنِ الْهَوَى؛ هو النهي عن تقييده بمعتقَد خاص عن معتقَد؛ فإنّه عابد هوى.

ثمّ تمّم الذِّكْرَ -في حقّ العارف الذي ﴿خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ كما قلنا ﴿وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ﴾ كما شرحنا-: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[4] يقول: مقامُه (هو) سَتْرُ هذا العلم بالله الذي حصل له. فإنّه مهما ظهر عليه كلُّ صاحب اعتقاد مقيّد؛ أنكره عليه، وجَهَّله إن كان ذا نظر[5]، وربما كفَّره إن كان ذا إيمان. فلا يَعرف ﴿مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ إلّا ﴿مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾، غيرُهُ فلا يعرفه.

فَكُنْ في أَمَــانٍ أَن يَقُولَ بِقَوْلِكُمْ ... شُخَيْصٌ لَهُ في رَبِّهِ الحصْرُ والقَيْدُ
فَمَنْ يَعْتَقِدْ في اللهِ ما قَدْ شَرَحْتُهُ ... فَذاكَ هو المكْرُ الإلهِيُّ والكَيْدُ

(١) [الإسراء: ٢٣]
(٢) [الإنفطار: ٨]
(٣) ص ٧٣
(٤) [النازعات: ٤١]
(٥) "إن كان ذا نظر" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

وكيف يَرى التقييدَ مَن هُوَ مُطْلقٌ لَهُ البَدْءُ فيما شـاءَهُ الحَقُّ والعَوْدُ

فإطلاقُ العبدِ (هو) قبولُه لكلّ صورة يشاءُ الحقُّ أن يُظهره فيها، فما ظنُّك بخالقه الذي له المشيئة فيه؟ وهو -سبحانه- في تحوّله في الصور لِذاته؛ غيرُ مُشيءٍ لذلك؛ فإنّ[1] المشيئةَ متعلَّقُها العدمُ. وهو الوجود؛ فلا يكون مُشاءً لمشيئته؛ بل لم يزل في نفسه كما تجلّى لعبده. فمشيئتُه إنما تعلّقت بعبده، أن يراه في تلك الصورة التي شاء الحقّ أن يراه فيها. فإذا رآها العبدُ الْتَبَسَ بها، وركّبه الحقُّ فيها، وهو قوله من باب الإشارة: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ﴾ من صور التجلّي ﴿مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾، هذا في باب المعارف والاعتقادات. وفي باب الخَلْق: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ﴾ من صور الأكوان ﴿مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾.

فَخَفْ مَقامَ الرَّبِّ إن أَضَفْتَهُ ولا تَخَفْ مِنْـهُ إذا عَرَّفْتَـهُ[2]
فَلا تَخافُ الربَّ غَيْرَ مُقَيَّدٍ أَطْلَقْتَهُ إن شـئتَ أو أضَـفْتَهُ
فـإنَّـهُ عَيْنُ الذي تَشْـهَـدُهُ فَكُنْ بِهِ الموصـوفَ إن وَصَـفْتَهُ
لا تَقْتَصِرْ على الذي أُشْهِدْتَهُ ولا تَزِدْ في الكشْـفِ إنْ كَشَـفْتَهُ
فَكُنْ بِهِ ولا تَكُنْ أيْضًـا بِهِ فَذا هُوَ الإنْصـافُ إن أَنْصَـفْتَهُ

﴿وَٱللَّهُ[3] يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ٧٣ب
(٢) رسمها في ق: عرَفته
(٣) ص ٧٤
(٤) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش: "بلغ مقابلة وسماعا على المنشي، أبقاه الله".

الباب الرابع والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾[1]

وَلَوْ أَنّ البِحارَ لَنا مِدادٌ ... وأَشجار المِهادِ لَنا يَراعُ
وجاء صَرِيْفُها في اللَّوْحِ يَسْعَى ... وحَرَّكَنا لِذَلِكُمُ السَّماعُ
لَمَا نَفِدَتْ لَهُ كلماتُ رَبِّي ... وسَاوَى القَاعَ في المَجْدِ اليَفاعُ

قال الله ﷻ: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾[3].

ليست كلماتُ الله سِوَى صور الممكنات، وهي[4] لا تتناهى، وما لا يتناهى لا ينفد، ولا يحصره الوجود. فمن حيث ثبوته لا ينفد، فإنّ خزانةَ الثبوت لا تعطي الحصر؛ فإنّه ليس لاتّساعها غايةٌ تُدْرَك. فكلّما انتهيتَ، في وَهْمِكَ، في اتّساعها إلى غاية؛ فهو من وراء تلك الغاية.

من هذه الخزانة تظهَر كلماتُ الله في الوجود على التتالي والتتابع؛ أشخاصا بعد أشخاص، وكلماتٍ إثر كلمات. كلّما ظهرت أُولاها؛ أعقبتها بالوجود أُخراها. والبحار والأقلام من جملة الكلمات. فلو كانت البحار مدادا؛ ما انكتب بها سِوَى عينها، وبقيت الأقلام والكلمات الحاصلة في الوجود ما لها ما تُكتب به، مع تناهيها بدخولها في الوجود؛ فكيف بما لم يحصره الوجود من شخصيّات الممكنات؟

فهذا حكم الممكن؛ فما ظنّك بالمعلومات التي الممكناتُ جزءٌ منها؟ وهذا من أعجب ما يُسأل عنه: مساواة الجزء أو البعض للكلّ في الحكم عليه بعدم التناهي[5]، مع معقوليّة التفاضل بين

(١) [الكهف: ١٠٩]
(٢) [لقمان: ٢٧]
(٣) [النساء: ١٧١]
(٤) ص ٧٤ب
(٥) ق: "التساوي" وكتب فوقها مباشرة بقلم الأصل مع عدم إشارة التصحيح: "التناهي" ليشير إلى صواب الكلمتين.

المعلومات والممكنات. ثمّ إنّه ما من شخص من الأشخاص -من المعلومات، ولا من الممكنات- إلّا واستمراره لا يتناهى، ومع هذا يتأخّر بعضُه عمّن تقدّمه. فقد نقص عمّن تقدَّمه، وفضل عليه مَن تقدَّمه. وكلّ واحد لا[1] يتّصف في استمراره بالتناهي؛ فقد وقع الفضل والنقص فيما لا يتناهى.

ووجودُ الحقّ ما هو بالمرور؛ فيتّصف بالتناهي وعدم التناهي؛ فإنّه عينُ الوجود، والموجود هو الذي يوصف بالمرور عليه. فالذي لا يتناهى المرور عليه، وهو في عينه -من حيث أنّه موجودٌ- متناهٍ؛ -لأنّه على حقيقة في عينه، متميّز بها عمّن ليست له تلك الحقيقة، التي بها يكون "هو" وليست إلّا عين هويّته- فهو الموجود، ولا يتّصف بالتناهي، ولا يوصف أيضا بأنّه لا يتناهى؛ لِوجوده. فمن حيث أنّه ينتهي؛ هو لا ينتهي. بخلاف حكم المحدَثات في ذلك.

ولا يَعلم المحدَثات؛ ما هي؛ إلّا مَن يعلم ما هو قوس قزح -واختلاف ألوانه (هو) كاختلاف صور المحدَثات- ثمّ أنت تعلم أنّه ما ثمّ متلوّن، ولا لون، مع شهودك ذلك. كذلك شهودُك صورَ المحدَثات في وجود الحقّ، الذي هو الوجود، فتقول: "ثَمّ ما ليس ثَمّ" لأنّك لا تقدر أن تنكِر ما تَشهد وأنت تشهد. كما لا تقدر أن تجهل ما أنت تعلمه وأنت تعلم. والمعلوم في هذه المسألة خلاف المشهود. فالبصرُ يقول: ثَمّ، والبصيرةُ تقول: ما ثَمّ، ولا يَكْذِبُ واحدٌ منهما فيما يخبِر به.

فأين كلمات الله التي لا تنفد، وما ثَمّ إلّا الله؟ والواقفُ بين الشهود والعلم حائرٌ[2]؛ لتردُّدِه بينهما، والمخلَّص لأحدهما غير حائر، منحاز لمن يخلُص إليه، كان ما كان.

والحَقُّ مُعْطٍ ذَا وَذَا　　فَخُذْ بِهِ هَذَا وَذَا
ولا تَكُنْ عَن كُلِّ ما　　أَعْطاكَهُ مُنْتَبِذَا
ومَن يَكُنْ يَعْرِفُ ذَا　　يَكُنْ إِمامًا جَهْبَذَا
فَكُلُّ مَنْ يَقولُ ذَا　　لا بُدَّ أن يَقولَ ذَا
بَيْنَهُما يَبْدُو الَّذِي　　يَصْرِفُهُ عَن ذا وِذَا

---
(١) ص ٧٥
(٢) ص ٧٥ب

وقَـالَ أَقـوامٌ بِـذَا وقـال أَقوامٌ بِـذَا
فهَكَـذا فَلْتَعْرِفِ الأشـــيـاءَ حَقًّـا هَكَـذَا

فالوجودُ كلّه حروفٌ، وكلمات، وسُوَرٌ، وآيات. فهو القرآن الكبير الذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾[١] فهو محفوظُ العينِ. فلا يتّصف بالعدم؛ لأنّ العدم نفي الشيئيّة، والشيئيّةُ معقولةٌ وجودًا وثبوتا، وما ثَمّ رتبة ثالثة. فإذا سمعت نفي شيئيّة؛ فإنما ينفي النافي عن شيئيّةِ الثبوتِ؛ شيئيّةَ الوجودِ خاصّة؛ فإنّ شيئيّةَ الثبوتِ لا تنفيها شيئيّةُ[٢] الوجود. فقوله (تعالى): ﴿وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾[٣] هو شيئيّة الوجود؛ لأنّه جاء بلفظ: ﴿تَكُ﴾ وهي حرف وجوديّ؛ فنفاه بـ"لَمْ" وكذلك: ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[٤] والذِّكْرُ وجودٌ، فاعلم ذلك[٥]. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٦].

(١) [فصلت: ٤٢]
(٢) تكررت كتابتها في ق، وعلى الأولى منهما إشارة المسح
(٣) [مريم: ٩]
(٤) [الإنسان: ١]
(٥) ص ٧٦
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾[1]

إذا تَعَدَّتْ حُدودَ اللهِ أكوانُ ... فَحُكْمُها يوم فَصْلِ الحُكْمِ خُسْرانُ
فإنْ تَجَدَّدَ حُكْمٌ لَيْسَ يَعْرِفُهُ ... غَيْرُ الإلهِ ولَا يَدْريهِ مِيزانُ
فَذاكَ جُودٌ إلهيٌّ أَتاكَ بِهِ ... عِنايَةً مِن إلَهِ الحَقِّ فُرْقانُ
لَوْلا الوُجُودُ ولَوْلا سِرُّ حِكْمَتِهِ ... فِيْهِ لَمَا ظَهَرَتْ في الكَوْنِ أَعْيانُ
هُوَ الوُجُودُ ولكنْ لَيْسَ يَعْرِفُهُ ... وكَيْفَ يَدْرِي الكَمَالَ الحَقَّ نُقْصانُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس؛ الروح الأمين-:

إنّ[2] للهِ حُدودًا تُعْرَفُ ... والذي يَعْرِفُها لا يُصْرَفُ
ناظِرًا في حُكْمِها مُتَّئِدًا ... عِنْدَها في كُلِّ حالٍ يَقِفُ
فانظُروا فيها عليها وَقِفُوا ... وبِحَقِّ الحَقِّ لا تَنْحَرِفوا
تَجِدُوا السِّرَّ لَدَيْها عَلَنًا ... ولِذَا أَهْلُ التَّعَدِّي عَرَفُوا
ولِهَذَا انْتَهَكوا حُرْمَتَها ... وادَّعَوا أَنَّهُمُ قَد كَشَفُوا
ظَلَموا أَنْفُسَهُمْ فانْحَجَبُوا ... عَن مُرادِ اللهِ حِيْنَ اعْتَرَفوا
والتَّرَجِّي واقِعٌ حيثُ أَتَى ... مِن كَلامِ اللهِ عَنْهُ فَقِفُوا
عِنْدَما قُلْتُ بِهِ واتَّصِفُوا ... بالتَّرَجِّي مِثْلَ ما يَتَّصِفُ
إنَّهُ عِنْدَ الذي ظَنَّ بِهِ ... فَلْتَظُنُّوا الخَيْرَ مِنْهُ ولْتَفُوا

---
(١) [الطلاق: ١]
(٢) ص ٧٦ب

حدودُ[1] الله (هي) أحكامُه في أفعال المكلَّفين. فلا يُتَعدَّى منها حَدٌّ إلّا لِحَدٍّ آخر، لغير حدٍّ إلهيّ لا يتعدّاه. ونفسُ تعدّيه إليه عينُ تعدّيه فيه؛ فيحكمُ في الأمور بغير حكم الله، لا بدّ من ذلك. فانظر ما أعجب هذا!. وأحكامُ الله، التي هي حدوده (مجالها هو): وجوبٌ، وحظرٌ، وكراهةٌ، وندبٌ، وإباحةٌ. فكلُّ متصرِّفٍ بحركة وسكون، فلا بدّ أن يكون تصرّفه في واجبٍ، أو محظورٍ، أو مندوبٍ، أو مكروه، أو مباح، لا يخلو من هذا. فإن كان تصرُّفه في واجبٍ عليه فِعلُه بتَرْكٍ؛ فقد تعدّى حدود الله بتركه ما وجب عليه فعلُه. فإن ترَكَه على أنّه ليس بواجب عليه فعله؛ فقد تعدّى في ذلك تعدِّي كُفْر، ولا بدّ أن يحكم فيه بغير حكم الله، وينتقل فيه إلى حكم آخر من حكم الله، لكن في غير هذا العين؛ فأباح ترك ما أوجب الله عليه فعله، وترك ما حرّم الله عليه تركه. وإن قال بوجوب الترك فيما قال الشرع فيه بوجوب الفعل؛ فهذا تعدٍّ عظيم فاحش، واتّباع هوى مُضِلٍّ عن سبيل الله. فالتعدّي بالفعل والترك: معصيةٌ، والتعدّي بالاعتقاد: كُفْرٌ. ومَن قَلب أحكام الله فقد كفر وخسر.

وثَمّ تعدٍّ آخر لحدود الله، وهو قلب الحقائق. ويسمّى[2] المتعدّي: جاهلا، وتعدّيه: جهلا[3]، وهي الحدود الذاتيّة للأشياء. وإنما أضيفت إلى الله؛ لأنّ العلم بها إنما حصل لنا من جانب الله؛ حيث أعطانا من القوّة -التي هي قوّة العقل والنظر- ما نصل بها إلى العلم بهذه الحدود. ولأنّ الأمور التي نحدّها؛ ما هي بأمر زائد على ما ظهر في المظاهر المعقولة والمحسوسة. وما ظهر إلّا الحقّ، وذلك الظاهر في العقل أو الحسّ هو الذي نحدّه؛ وليس إلّا الله؛ فهي حدود الله.

وقد تشترك المحدودات في أمور، وتتميّز بأمور؛ فما تميّزت به من الفصول؛ فهو حَدُّها المميّز لها عن الذي شاركها. وما وقع به الاشتراك والتميّز؛ كلُّه حَدٌّ لها. فَمَن تعدّى هذه الحدود فقد ظلم نفسه بظلمٍ يسمّى: جهلا، وقلبًا للحقائق. وقلبُ الحقائق (هو) إمّا أن يقلبها عينها كلّها، وإمّا أن يقلبها من حيث فصولها المقوِّمة لها. وكيف ما كان؛ فقد تعدّى حدود الله، وجهل؛ فَحَدَّ الخالِقَ بما هو حَدٌّ للمخلوق؛ فقَلَبَ الأمرَ في عينِه كلّه. وقد حَدَّ الإنسانَ بالفصل المقوّم للفَرَس؛ فقد غلِط،

(١) ص ٧٧
(٢) ص ٧٧ب
(٣) ق، س: جهل

وجَهِل بعضا، وعَلِم بعضا؛ فأولئك هم الجاهلون حقّا. كما هو في تعدّي الأحكام[1]، أو ما جاء به الشارع؛ إذا آمن ببعض وكَفر ببعض؛ هو الكافر حقّا، وغلَّبَ الكفر على الإيمان. فإنّ ذهابَ الفصل المقوِّم من المحدود (هو) عينُ ذهاب ما له من نصيب الاشتراك. فإنّ حيوانيّة الإنسان ما هي عين حيوانيّة الفرَس، بالنظر إلى شخصيّة ذلك المحدود؛ فلهذا يذهب الكلّ لذهاب البعض. وقد قال الله -تعالى- لنبيّه ﷺ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[2] و﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[3].

وأمّا قوله في هذا الذِّكْر: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ وذلك لأنّا ما عرفنا من القوى الموجودة في الإنسان، إلّا قدر ما أوجد فيه. وربما في علم الله، عنده أو في الإمكان[4]، قوى لم يوجدها الله -تعالى- فينا اليوم، حتى لو قيل للفرس عن القوّة التي تميَّز بها الإنسان عنه؛ أنكرها! وفي طريق الله ما يقوله أهل الطريق في إثبات المقام الذي فوق طور العقل -وهي قوّة يوجدها الله في بعض عباده؛ من رسول، ونبيّ، ووليّ- تعطي خلاف ما أعطته قوّة العقل؛ حتى أنّ بعض العقلاء أنكر ذلك، والشرع أثبته.

ونحن نعلم أنّ في نشأة الآخرة قُوًى لا[5] تكون في نشأة الدنيا، ولا يحكم بها عقلٌ هنا، ولا تُنال إلّا بالذوق عند مَن أوجدَها الله فيه، وتحصل لبعض الناس هنا ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم[6]﴾ فيها ﴿مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[7]، و«في الجنّة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» فخرج عن طور العقل بتعيين أمرٍ مّا، وما خرج عن طور العقل بالإمكان. إذ لا حكم للعقل فيما يعيّنه اللهُ من الأمور؛ إلّا الإمكان خاصّة، أو ما تميّز فيه. فلهذا جاءت كلمة "لعلّ" وهي كلمة تَرَجٍّ، وكلُّ تَرَجٍّ إلهيّ فهو واقع، فلا بدّ منه. فهذا هو الأمر الذي يحدثه في النشأة.

وأمّا في الأحكام؛ فمعلوم في العلم الرسميّ إلى يوم القيامة. فإنّ الرسول ﷺ لمّا قرّر حكم المجتهد؛

---

(١) ص ٧٨
(٢) [الأنعام: ٣٥]
(٣) [هود: ٤٦]
(٤) ق: "الممكنات" وعليها إشارة المسح، وصححت في الهامش بقلم الأصل: "الإمكان".
(٥) ص ٧٨ب
(٦) ق، س: "لها" وهذا يكون إن أراد الإشارة إلى دلالة الآية لا نصها.
(٧) [السجدة: ١٧]

لا يزال حكمُ الشرع ينزل من الله على قلوب المجتهدين إلى انقضاء الدنيا. فقد يحكم اليوم مجتهدٌ في أمر لم يتقدّم فيه ذلك الحكم، واقتضاه له دليل هذا المجتهد من كتاب، أو سنّة، أو إجماع، أو قياس جليٍّ. فهذا أمر قد حدث في الحكم؛ إذا تعدّاه المجتهد، أو المقلِّد له؛ فقد ظلم نفسه.

فهذا وأمثاله مما يعطيه هذا الذِّكْر. وهذا القدر من الإشارة في هذا الذِّكْر كافٍ -إن شاء الله- ؛ فإنّ هذا الذي يعطيه هذا الذِّكْر؛ فيه تفصيلٌ كثيرٌ، وتمثيلٌ نبّهناك على المأخذ فيه. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ(١) يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٢).

(١) ص ٧٩
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والعشرون وخمسمائة[1]
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا﴾[2]

إنّ الرُّكونَ إِلَى الأغيـارِ حِرْمـانُ ... فِي الدِّيْنِ وَهُوَ رُكونٌ فيه خُسْرانُ
ناطَ العَـذابَ بِـهِ شَرْعٌ يُحَـقِّقُـهُ ... ضـعفين قَلْبي وإِيمانٌ وإحسـانُ
هذا لِمَن قَدْ رأى في ذاكَ مَصْـلَحَةً ... فَكَيْفَ مَنْ حـالُهُ زُوْرٌ وبُهتـانُ
اللّهُ يَـعْـلَمُ أنّي لا أَقُـولُ بِـهِ ... ولَـوْ تُـقَـطَّعُ أَوصـالٌ وأَركانُ
واللّهِ مـا كانَ ذاكَ الحُكْمُ إلّا لَنـا ... كالشَّكِّ والشِّرْكِ يَقْضِي فِيْهِ بُرْهانُ
بِـأَنَّ قـائـلَهُ ذو عِصْـمَـةٍ ولَهُ ... -عَلى الذي قالَهُ في اللهِ- سُـلْطانُ

أنزل[3] الله -تعالى- في مثل هذا، بل في هذا: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ إلى آخر السورة، وهي سورة تعدِل ربع القرآن إذا قُسِّم أرباعا، كما أنّ سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن إذا قسِّم أثلاثا، كما أنّ ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾ تعدل نصف القرآن إذا قسِّم قسمين.

اعلم أنّ هذا الذِّكْر يُطلعك كشفًا على أعضاء التكليف منك، وهي ثمانية أعضاء: القلب، والسمع، والبصر، واللسان، واليد، والبطن، والفرج، والرِّجل، وما ثَمّ تاسع. وهي على عدد الجنّات الثمانية؛ فيَدخل العبد في عبادته من أيّ أبواب الجنّة شاء، وإن شاء من الأبواب كلِّها في الزمن الواحد الفرد؛ كأبي بكر الصدّيق ﷺ دخل منها كلّها في يوم واحد.

وكما أنّه في كلّ عضو عملٌ يخصُّه، فلكلّ عمل نتيجةٌ تخصُّه من الكون تسمّى: كرامة، ينتِجها حال ذلك العمل. تناسب الكرامةُ العضوَ المكلَّف وحالَ العمل الذي يختصّ بذلك العضو، ويقع في عمل كلِّ عضو تفصيل. وله أيضا -أعني العمل- نتيجة تخصّه من الحقّ تسمّى: منزلا، ينتجه

(١) ثابتة في الهامش
(٢) [الإسراء: ٧٤]
(٣) ص ٧٩ب

مقام ذلك العمل، يُناسب ذلك المنزلُ[1] عند الله العضوَ المكلَّف. وتفاصيل المقام الذي يختصّ بذلك العضو، يفصِّل المنازلَ على اختلافها.

وقد بيّنّا ذلك كلّه في كتاب "مواقع[2] النجوم" لنا، وهو كتاب يقوم للطالب مقام الشيخ؛ يأخذ بيده كلّما عثر المريد، ويهديه إلى المعرفة إذا هو ضلّ وتاه، ويعرّفه مراتب الأنوار من هذا الذِّكْر، المقسَّمة على الأعضاء التي يهتدي بها؛ وهي نورُ الهلال، والقمر، والبدر، والكوكب، والنار، والشمس، والسراج، والبرق، وما يكشف بنور كلّ واحد من هذه الأنوار من الصفات التي تحصر الأسماء الإلهيّة والذات؛ كالحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر، والذات المنعوتة بهذه الصفات. فلكلِّ صفةٍ نورٌ من هذه الأنوار، ويَعرف الموازنات بين الأشياء الموزونة والمناسبات فلا يخفى عليه شيء؛ فإنّه نورٌ كلُّه، وهو دعاء النبيّ ﷺ فقال: «واجعلني نورا».

وتعرفُ من هذا الذِّكْرِ أرباب القُوى وهي ثمانية: القوى الخمسة الحِسّيّة، والقوّة العاقلة، والمفكِّرة، والخياليّة، وما عدا هذه القوى فكالسدنة لهذه الثمانية. كما أنّ هؤلاء الثمانية، وإن كانوا أمّهات، ففيها ما منزلتها مِن غيرها منزلة السادن[3]، ومنزلة الإقليد[4]. وما زال التفاضل في الأنواع معلوما، وكلّ ما ذكرناه في "مواقع النجوم" فإنّه بعض ما يعطيه هذا الذِّكْر ﴿وَٱللَّهُ[5] يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

(١) ق: "العمل" وعليها إشارة المسح، وفي الهامش مقابلها: "المنزل".
(٢) ص ٨٠
(٣) السادن: الحاجب
(٤) الأقليد: المفتاح
(٥) ص ٨٠ب
(٦) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ﴾[1] الآية

لله قَـوْمٌ وَفَـوا بِـمَـا لَهُ خُـلِـقـوا ... فما مَضَى طَبَقٌ إلّا بَدا طَبَقُ
فاصْبِرْ مع القَوْمِ نَفْسًا لَيْسَ تَشْكُرُها ... إلّا إذا رُزِقَتْ مِثل الّذِي رُزِقوا
مِن انكســـارٍ ومِن ذُلٍّ ومَتْرَبَـةٍ ... فِيها رَوائحُ مِسْكٍ نَشْرُهُ عَبِقُ
فَلا تَغُرَّنْـكَ أَوصــافي فَـإنّ لَهـا ... مَواطِنًا وبها الأقوامُ قَد نَطَقُوا

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بما أيّدهم به من الروح القدسيّ- أنّ لله عبادا كانت أحوالُهم وأفعالهم[2] ذِكْرًا يُتقرّب به إلى الله، وينتج من العلم بالله ما لا يعلمه إلّا مَن ذاقه. فمن حَبس نفسه مع هذا الذِّكْرِ لَحِق بهم. فإنّه كلُّ ما أمر الله به نبيَّه ﷺ بِهِ ونهاه عنه؛ هو كان عينُ أحوالهم وأفعالهم، مع كون هذه الطائفة الذي نزل فيهم هذا القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ.

فما نالوا ما نالوه إلّا باتّباعه، وفَهْمِ ما فَهِموا عنه؛ ومع هذا عاتب اللهُ -تعالى- نبيَّه ﷺ فيهم؛ حتى كان رسولُ الله ﷺ إذا لقَى أحدًا منهم، أو قعد في مجلسٍ يكونون فيه؛ لا يزال يحبس نفسه معهم ما داموا جلوسا، حتى يكونوا هم الذين ينصرفون؛ وحينئذ ينصرف رسولُ الله ﷺ. وكان ﷺ إذا حضروا؛ لا تعدو عيناه عنهم، ويقول إذا جاءوا إليه، أو لقيَهم: «مرحبا بمن عاتبني اللهُ فيهم» ولمّا عَرفوا بذلك كانوا يخفّفون الجلوسَ مع رسول الله ﷺ والحديث؛ لما علموا مِن تقييده بهم، وصَبْرِهِ نفسَه معهم.

فَمَن لزم هذا الذِّكْر؛ فإنّه ينتج له معرفة وجه الحقّ في كلّ شيء؛ فلا يَرى شيئًا إلّا ويَرى وجهَ الحقّ فيه. فإنّهم ما دعوا ربّهم بالغداة والعشيّ؛ الذي[3] هو زمان تحصيل الرزق في المرزوقين، كما

---

(١) [الكهف: ٢٨] والآية هي: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾
(٢) ص ٨١
(٣) ص ٨١ب

قال: ﴿لَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةً وَعَشِيًّا﴾(١) وهو الصبوح والغبوق(٢) عند العرب؛ فكان رزق هؤلاء بالغداة والعشيّ (هو) ما يحصل لهم من معرفة الوجه الذي كان مرادهم؛ لأنّه قال: ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ يعني بذلك الدعاء بالغداة والعشيّ؛ وَجْهَ الحقّ؛ لَمّا علموا أنّ ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾(٣) فطلبوا ما يبقى، وآثروه على ما يفنَى. فإذا تجلّى لهم وجهُ الحقّ في الأشياء، ولهذا الذاكر بهذا الذِّكْر؛ لم تَعْدُ عيناه عن هذا الوجهِ، ولا يتمكّن أن تَعْدُوَ عيناه عنه؛ لأنّه بذاته يُقَيّدُ كلَّ ناظر إليه.

وإنما جاء بالنهي في هذا الذِّكْر؛ لأنّهم ليسوا عينَ الوجهِ؛ بل هم المشاهدون الوجهَ. فَمَن كان منهم قد حصل له تجلّي الوجهِ، وبقي معه هذا الذِّكْر؛ فإنما يريدُ بقاءَ شهودِ ذلك الوجه دائمًا، لِمَا يعرف من حال الممكن، وما ينبغي لجلال الله من الأدب معه؛ حيث لا يحكم عليه بشيء ولا بدّ، وإن حكم هو بذلك على نفسه، هذا هو الأدب الإلهيّ. ومَن لم يَبْدُ له بَعْدُ ذلك الوجهُ المطلوب؛ فيطلب بدعائه ذلك الوجهَ المراد له. وعلى كلّ حالٍ فلا تَعْدُ عينا رسول الله ﷺ عنهم إلى غيرهم؛ ما داموا حاضرين.

ومِن هنا قال رسول الله ﷺ(٤) في صفة أولياء الله: «هم الذين إذا رُءُوا ذُكِرَ اللهُ» لما حصل لهم من نور هذا الوجه الذي هو مراد لهؤلاء. فإنّ الذي يتجلّى له هذا الوجهُ؛ لا بدّ أن يكون له فيه، أثرٌ معلوم له، ولا بدّ. فمنه جليٌّ بحيث أن يَراه الغيرُ منه، ومنه خفيٌّ بحيث أن لا يَراه منه إلّا أهلُ الكشف، أو لا يراه أحدٌ؛ وهو الأخفى؛ إلّا أنّه له في نفسه جليٌّ؛ لأنّه صاحب الشهود.

وحُكْمُ غيرِ الأنبياءِ في مثل هذه الأمور؛ خلافُ حُكْمِ الأنبياءِ؛ فإنّ الأنبياءَ، وإن شاهدوا هؤلاء في حال شهودهم للوجه الذي أرادوه من الله -تعالى- بدعائهم، وإنّهم من حيث أنّهم أُرْسِلوا لمصالح العباد؛ لا يتقيّدون بهم على الإطلاق، وإنما يتقيّدون بالمصالح التي بُعثوا بسببها. فوقتًا يُعْتَبون -مع كونهم في مصلحة- مِثل هذه الآية، ومِثل آية الأعمى الذي نزل فيه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾(٥) فإنّ رسول الله ﷺ ما أَعرض عن الأعمى الذي عَتِبَهُ فيه الحقُّ؛ إلّا حرصا وطمعا في إسلام مَن يُسلِم لإسلامه

(١) [مريم: ٦٢]

(٢) الغَبُوق: ما اغْتُبِقَ حارًّا من اللبن بالعشيّ. ويقال: هذه الناقة غَبُوقي وغَبُوقتي أي أغتبق لبنها، وجمعها الغَبائقُ، وكذلك صَبُوحي وصَبُوحتي، ويقال: هي قَيْلَتُه وهي الناقة التي يحتلبها عند مَقِيلِه.. [لسان العرب]

(٣) [القصص: ٨٨]

(٤) ص ٨٢

(٥) [عبس: ١]

خَلْقٌ كثيرٌ، ومَن يؤيِّدُ اللهُ به الدين.

ومع هذا وقع عليه العتب من حقيقة أخرى، لا من هذه الجهة؛ فمن ذلك قوله: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ. فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾[1] فذكر الصفة، ولم يذكر الشخص، والغنى صفة إلهيّة؛ فما[2] حادثٌ عينُ رسول الله ﷺ إلّا إلى صفة إلهيّة؛ لِتَحَقُّقِه ﷺ بالفقر. فأراد الحقُّ أن ينبّهه على الإحاطة الإلهيّة؛ فلا تقيّدُه صفة عن صفة. فليس شهوده ﷺ لغنى الحقّ في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] بأَوْلَى من شهوده ﷺ لِطلب الحقّ في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[4] وأين مقامُ الغِنى من هذا الطلبِ وقوله: ﴿وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًاۚ﴾[5]!.

فغار عليه -سبحانه- أن تقيِّدَهُ صفة عن صفة؛ بل كان يُظهر لأولئك من البشاشة على قدر ما يليق بهم، ويُظهِر للأعمى من الفرح به على قدر ما تقع به المصلحة في حقّ أولئك الجبابرة؛ فإنّ التواضعَ والبشاشةَ محبوبةٌ بالذات من كلّ أحدٍ؛ فإنّها من مكارم الأخلاق. وما زال الله يؤدِّب نبيَّه ﷺ حتى تحقَّق بالأدب الإلهيّ، فقال: «إنّ الله أدّبني فأحسن أدبي» فإنّ الله له نسبة إلى الأغنياء، كما له نسبة إلى الفقراء. فالعارف ينبغي له أن لا يفوته من الحقّ شيء، في كلّ شيء.

فما أحسن تعليم الله عبادَه! فنحن إذا فتح اللهُ أعينَ بصائرنا وأفهامنا؛ علمنا أنّ تعليم الله نبيَّه ﷺ الآدابَ مع[6] المراتب، أنّا أيضا مرادون بذلك التعليم، وننظره في النبيّ ﷺ كالمَثَل السائر: "إيّاكِ أعني فاسمعي يا جارة" وإن كان هو ﷺ المقصودَ لله بالأدب، فنحن أيضا المقصودون لله بالتأسّي به والاقتداء؛ ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[7] فكلُّ خطابٍ خاطبَ به نبيَّه ﷺ مؤدِّبا له؛ فلنا في ذلك الخطاب اشتراكٌ، لا بدّ من ذلك. فانظر -يا وليّ- في هذا الذِّكْر ماذا نَتج من الخير الكثير ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[8].

(١) [عبس: ٥، ٦]
(٢) ص ٨٢ب
(٣) [آل عمران: ٩٧]
(٤) [الذاريات: ٥٦]
(٥) [المزمل: ٢٠]
(٦) ص ٨٣
(٧) [الأحزاب: ٢١]
(٨) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[1]

إنّ القَبيحَ لَأَقْسَامٌ مُقَسَّمَةٌ ... عُرْفِيّةٌ والَّتِي التشريعُ بَيَّنَها

فَمَن عَفا عَنْ مُسِيءٍ نَفْسُهُ أَنِفَتْ ... عَنِ الجَزاء لأنّ السُّوءَ عَيَّنَها

فَلا[2] تَكُن بِمَحَلٍّ للقَبيحِ لأنّ الله بالصِّفَةِ العَلياءِ زَيَّنَها

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ وإن كان له جميع الأسماء التي يَفتقِر كلُّ فقير إلى مسمّاها، ولا فقر إلّا إلى الله؛ فإنّه يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[3] ومع هذا فلا يُطلَق عليه من الأسماء إلّا ما يعطي الحسنَ عُرفًا وشرعًا. ولذلك نَعت أسماءه بالحسنى، وقال لنا: ﴿ٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ ثمّ قال وصيّة لنا: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾[4] أي يميلون في أسمائه إلى ما ليس بحسنٍ، وإن كان في المعنى من أسمائه. لكن مَنع أن يُطلَق عليه؛ لما ناط به عُرْفًا أو شرعًا؛ بأنّه ليس بِحَسَنٍ، وهنا قال: ﴿سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ﴾ فالسيّئة الأُولَى سيّئةٌ شرعيّة، صاحبها مأثوم عند الله. والسيّئة الثانية الجزائيّة ليست بسيّئةٍ شرعًا، وإنما هي سيّئةٌ من حيث أنّها تسوءُ المجازَى بها؛ كالقصاص في ما لَكَ أن تعفوَ عنه بهذا الشرط.

فلمّا رأى أهلُ الله أنّه -تعالى- أطلق على ذلك اسمَ سيّئة، وقال: ﴿مِّثۡلُهَا﴾ ومَن اتّصف بشيء من ذلك؛ فيقال فيه: "إنّه مسيء" على حدّ ما سَمّى تلك سيّئة سَواء؛ فأَنِفَ أهلُ الله أن[5] يكونوا محلّا للسوء؛ فاختاروا العفو، على الجزاء بالمِثل؛ نفاسةً، وتقديسَ نفْسٍ عن اسمٍ لم يطلقه اللهُ على نفسه كما أطلَق الحسَن، ونبَّه على الزهد والترك للأخذ عليها، بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ

---

(١) [الشورى: ٤٠]
(٢) ص ٨٣ب
(٣) [فاطر: ١٥]
(٤) [الأعراف: ١٨٠]
(٥) ص ٨٤

سَيِّئَةٌ﴾ ولم يقل: "وجزاء المسيء".

فإنّ المسيءَ هو الذي يجازَى بما أساء، لا السيّئة؛ فإنّ السيّئةَ قد ذهب عينُها، وهي لا تقبل الجزاء، ولو كانت موجودة؛ فإنّها لو قَبِلَت الجزاء لزال عينُها. مثال ذلك: أنّ الجرح الحاصل في الذي تُعُدِّي عليه فُجُرِح؛ إذا اقتصَّ من الذي جَرَحَهُ مِثل ما تَعدَّى عليه؛ صار الآخر المجازَى مجروحًا، وما بَرِئَ الأوّل مِن جُرْحِهِ[1]. فلو قَبِلَتْ السيّئةُ جزاءً؛ لزال عينُها منه، ولا يزول؛ فلم يَبْق الجزاء إلّا عينُ المكلَّفِ. فإن كانت السيّئةُ فِعْلَ المكلَّفِ، لا مفعوله؛ فقد ذهب عينُ الفعل بذهاب زمانه؛ فلا يقبل الجزاء؛ لأنّه قد انعدم؛ فلم يَبق إلّا المحلّ المُسِيءُ. فأُنْزِلَ المُسِيءُ منزلةَ السيّئة، وسُمّي بها، وأُضيفَ الجزاءُ إلى السيّئة؛ فللمُسِيء حكم السيّئة.

﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[2]. هذا من أقوم القيل، وإن كان القيلُ الإلهيّ كلُّه قويما؛ ولكن فيه قويم وأقوم بالنسبة إلينا. لأنّا قد قدّمنا (أنّه) ما من شيء يكون فيه كثرةُ أمثال، إلّا ولا بدّ فيه من التفاضل حتما؛ لأنّه لا شيء فوق أسماء الله الحسنى[3]؛ ومع هذا تتفاضل بالإحاطة وعدم الإحاطة، وينزِل اسم الهيّ عن اسم الهيّ، ويعلو اسم الهيّ على اسم الهيّ. فالجزاء بالأمثال أبدا.

وما خرج عن الوزن والمقدار بالرجحان، لا بالنقص؛ فذلك خارج عن الجزاء؛ ولهذا يرجع الحقّ عليه، بعد ما كان له. بخلافه في الخير والحسن؛ فإنّ الرجحان فيه فضيلةٌ يُثْنَى عليه بها. وما أحسن قول رسول الله ﷺ في صاحب النِّسْعَة[4]، فأَسْمَعَ الوليَّ وقد حَكَمَ له بالقصاص: «أما إنّه إن قتله كان مثلَه» يعني قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ فسمّي قاتلا بلا شكّ. فتركه وعفا. وهذا من السياسة. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) "مثل ما تعدى... جرحه" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٢) [البقرة: ١٩٤]
(٣) ص ٨٤ب
(٤) النسعة: حبل من جلود مظفورة يجعل زماما للبعير وغيره. وورد هنا لأن القاتل جيء به مكتوفا بواحدة منها. انظر الحديث في [شرح النووي على مسلم ٩٢/٦ برقم ٣١٨١].
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والعشرون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦ﴾[1]

إنّ الوِفاقَ لَمِنْ طِيْبِ الأُصُـــولِ لِمَا ... أَتَى بِـهِ اللهُ مّمـا شـــاءَهُ وشَرَعْ
فَمَنْ أَبَى فَلِخُبْـثٍ في طبيعتِـهِ ... يَـدْرِيْهِ مَن يَفْتَحُ الأبوابَ حِيْنَ قَرَعْ
لَهُ[2] بما فِي غيوبِ الطبعِ مِن عَجَبٍ ... مِن صُنْعِهِ في الذي أَبْداهُ حِيْنَ صَنَعْ
كَمَنْ دَعاه رســولُ اللهِ حِيْنَ دَعـا ... فجـاءَهُ بالذي قَـدْ كان قَبْـلُ جَمَعْ
وجاءَهُ غَيْرُهُ بِشَـــطْرِ ما كَسَــبَتْ ... يَـدَاهُ والكُلُّ فِيما في يَـدَيْـهِ طَمِعْ
ولَـوْ أكونُ لَـمَـا قُلْـنـا بِـقَـوْلِـهِما ... وقُلْـتُ: عَبْـدٌ دَعاه رَبُّهُ فَسَـــمِعْ
وبادَرَ الأمرَ مـا أَلْوَى عَلَى وَلَدٍ[3] ... ولا لِـمَـنْ ضَرَّ في تـأْخِيْرِهِ ونَـفَعْ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ هذا الذِّكْر كان لنا من الله ﷻ لمّا دعانا الله -تعالى- إليه فأجبناه إلى ما دعانا إليه مدّة، ثمّ حصلتْ عندنا فترة؛ وهي الفترة المعلومة في الطريق عند أهل الله، التي لا بدّ منها لكلّ داخل في الطريق. ثمّ إذا حصلتْ الفترة؛ إمّا أن يعقُبها رجوعٌ إلى الحال الأوّل من العبادة والاجتهاد؛ وهم أهل العناية الإلهيّة الذين اعتنى الله ﷻ بهم، وإمّا[4] أن تصحبه الفترة فلا يفلح أبدا.

فلمّا أدركتنا الفترة، وتحكّمتْ فينا؛ رأينا الحقَّ في الواقعة، فتَلا علينا هذه الآيات[5]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ

(١) [الأعراف: ٥٨]
(٢) ص ٨٥
(٣) ألوى برأسه: أماله من جانب إلى جانب. وألوى بيده: أشار بيده بالتسليم. وكتب الشيخ إشارة"صح" فوق كل من "ما ألوى، على" وكتب في الهامش بقلم الأصل: "لم ينظر إلى أحد" وكتب عليها "معا" ليشير إلى صواب كل من التعبيرين.
(٤) ص ٨٥ب
(٥) ق: كتب فوقها بخط آخر: "إنزالا" وعليها حرف خ يشير إلى نسخة أخرى، وهو ما وجدناه في س.

ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾[1]. ثمّ قال: ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ﴾ فعلمتُ أنّي المراد بهذه الآية. وقلت: ينبّه بما تلاه علينا على التوفيق الأوّل، الذي هدانا الله به على يد عيسى وموسى ومحمد -سلام الله على جميعهم- فإنّ رجوعنا إلى هذا الطريق كان بمبشّرة على يد عيسى وموسى ومحمد -عليهم السلام- بين يدي رحمته وهي العناية بنا.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا﴾ وهو ترادف التوفيق ﴿سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ وهو أنا ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾[2] وهو ما ظهر علينا من أنوار القبول، والعمل الصالح، والتعشّق به. ثمّ مَثّل فقال: ﴿كَذَٰلِكَ نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾[3] يشير بذلك إلى خبر ورد عن النبيّ ﷺ في البعث -أعني حشر الأجسام- من «أنّ الله يجعل السماء تمطر مثل مَنِيّ الرجال» الحديث[4]. ثمّ قال: ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ﴾ وليس سِوَى الموافقة، والسمع، والطاعة؛ لطهارة المحلّ. ﴿وَٱلَّذِي خَبُثَ﴾ وهو الذي غلبتْ عليه نفسُه والطبع، وهو معتنى به في نفس الأمر ﴿لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗاۚ﴾[5] مثل قوله (ص): «إنّ لله عبادا يقادون إلى الجنّة بالسلاسل[6]» وقوله (تعالى): ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُۤ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾[7] فقلنا: طوعًا يا إلهنا.

واعلم أنّ الله -تعالى- لمّا خلق هذه النشأة الإنسانيّة لعبادته، وأنشأها ابتداء في ضعف وافتقار؛ فكانت عبادتها ذاتيّةً، وما زالت على ذلك، إلى أن رزقها الله القوّة، وأظهر لها الأسباب الموجبة للقوّة؛ إذا استعملَتْها واحتجبَ الحقّ من ورائها؛ فلم تشاهد إلّا هي، وغابت عن الحقّ -تعالى- فلم تشهده؛ فناداها -سبحانه- من خلف تلك الأسباب؛ بما كلّفها به من الأعمال، وسمّى تلك الأعمال: "عبادة" لتتنبّه بذلك على أصلها؛ فإنّها لا تنكر عبوديّتها؛ لأنّ العبودة لها ذاتيّة ذوقًا، وبقي؛ لمن

(١) [الأعراف: ٥٧]، وبدلا من "فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ" جاء في ق ما ذكر في سورة فاطر الآية ٩: "فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا". وفوقها بخط من كان يقوم بقراءة النسخة للشيخ ومقابلتها مع النسخة السابقة (وأثبت ذلك في الصفحات ١٠، ٤١، ٥٧، ٨٩):"فأنزلنا به الماء" الآية وخط إشارة المسح على "فأحيينا به الأرض بعد موتها"

(٢) ق: "فأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا"

(٣) [الأعراف: ٥٧]

(٤) "ثم مثل فقال... الحديث" ثابتة في هامش ق بقلم القارئ المشار إليه قبل الملاحظتين السابقتين، مع إشارة التصويب، وحرف خ إشارة إلى نسخة أخرى. وهو ما وجدناه فعلا في هـ، س

(٥) [الأعراف: ٥٨]

(٦) ص ٨٦

(٧) [الرعد: ١٥]

(تتوجّه)؟ مع معاينتها الأسباب التي تجد عندها دفع ضروراتها.

فهي تُقبل عليها طبعا، وترى الذي دعاها إليه غيبا؛ فتعلم أنّ ثمّ ظاهرا وباطنا، وغيبا وشهادة. وتنظر في نفسها؛ فتجدها مركّبة من غيب وشهادة، وأنّ الداعي منها إلى الحاجة غيبٌ منها. فإن تَقَوَّتْ عليها مناسبةُ الغيب على الشهادة؛ كانت البلدَ الطيّبَ الذي يخرج نباته بإذن ربّه؛ فسارعت إلى إجابة الداعي، وهي[1] من النفوس الذين ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾[2] لأنّها رأت الأسباب مختلفة، وأيّ سبب حضر منها؛ أغناها عن سبب آخر. فعلِمتْ أنّها مفتقرة بالذات إلى أمر مّا غير[3] معيّن؛ فتعتمد عليه. وهي قد شاهدت الأسباب، وعلمتْ قيام بعضها عن بعض، وتستغني ببعضها عن بعض، وتغيب في وقت فلا تقدر عليه، وتحضر في وقت. فخطر لها ما خطر لإبراهيم الخليل ﷺ: إنّي ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾[4] ورأت أيضا أنّها تخلق بعض أسبابها الموجب استعمالها لدفع ضروراتها، بما تتكلّفه من الأعمال الموجِبة لوجود ذلك السبب الذي تركن إليه. فأَنِفَتْ أن يتعبّدها مَن له في وجوده افتقارٌ إليها؛ فأَشْبَهَها. فأرادت الاستناد إلى غنيّ لا افتقار له -لعزّة نفسها، وشموخ أنفها، وما جعل الله في طبعها من طلب العلوّ في الأرض، والشفوف على الجنس- فقالت: أجيب هذا الداعي الغائب، حتى أرى ما هو؟ فلعلّه عين ما أطلبه. فامتثلتْ أمرَ ما دعاها إليه، وعملتْ عليه. فأشرقتْ أرضُها بنور ربّها؛ فكانت البلد الطيّب الذي يخرج نباته بإذن ربّه.

ونفسٌ أخرى على[5] النقيض منها؛ رجّحت الشهادة على الغيب، وأعمَتْها الحاجة عن اختلاف الأسباب، وقيامَ كلّ سبب عن الآخر، وقالت: لعلّ هذا الغيب الذي دعاني إليه يكون مثل الشهادة؛ كثيرين، يُغني الواحد منهم عن الآخر؛ فأبقى على حالتي، ولا أُتْعِب ذاتي في مظنون[6]؛ فتثبّطتْ عن إجابة الداعي. ثمّ إنّ الله بحكمته في وقتٍ قطع عنها الأسباب كلَّها واضطرّها. فلمّا لم

(١) ص ٨٦ب
(٢) [المؤمنون: ٦١]
(٣) ثابتة في الهامش بقلم آخر
(٤) [الأنعام: ٧٦]
(٥) ص ٨٧
(٦) "في مظنون" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

تجد سببا تستند إليه ظاهرا؛ جنحتْ إلى ذلك الغيب الذي دعاها؛ لعلّ بيده فرجا يخرجها من الضّيق الذي تجده؛ فأجابته مضطرّة. وهو البلد الذي خَبُثَ[1]؛ فلا يخرج نباته إلّا نكدا. قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ﴾[2] فنبّه على موضع انقطاع الأسباب ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ﴾ يعني الأسباب ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ فكان هو السبب الذي ينجي. فلمّا نجّاه، وأغاثه، واستقلّ؛ قال: "هذا أيضا من جملة الأسباب التي يقوم بعضها عن بعض فيما نريده" فجعله واحدا من الأسباب، وهو المشرِك؛ فما خرج إلّا نكدا؛ ولهذا سارع في[3] الرجعة إلى السبب الظاهر؛ فتميّز الفريقان.

وإنما كان فريقان في العالَم بهذه المثابة، لما[4] حكم به الأصل؛ فإنّ الأصل فيه جبرٌ واختيار. فبالاختيار لم يزل يُسقِط من الخمسين صلاة عشرا عشرا، حتى انتهى إلى خمسة. وبعدم الاختيار أثبتها خمسة وقال: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[5] وكان المجبر له (هو) ما أعطاه المعلوم؛ فلم يتعدّ علمه فيه. والذين يلجؤون إلى الله في حال الاضطرار الكلّي استنادهم -من حيث لا يعلمون- إلى هذا الأصل في الحكم، والفريق الآخر استناده إلى حكم الاختيار في أنّه (تعالى): ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[6]. فأهل الضرورة في الرجعة أحقّ، وأهل الاختيار في الرجعة أوفق وأسعد.

فالذي خرج نكِدا له من الأحوال الإلهيّة، قوله تعالى: «ما تردّدتُ في شيء أنا فاعله تردُّدِي في قبض نسمة المؤمن؛ يكره الموت وأكره مساءته، ولا بدّ له من لقائي» يقول: لا بدّ أن أُميته على كره مِنّي، وهو المعلوم الذي جعلني في هذا؛ لأنّي علمت منه وقوع هذا. فلولا حصول العلم عنده من الممكنات، كما هي في أنفسها عليه؛ ما صحّ تردُّد، ولا فعل ما فعله أو بعض ما فعله على كره. فانظر فيما أعطاه هذا الذِّكْر من العلم الغريب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل، وأضاف حرف الفاء للكلمة التالية لها

(٢) [الإسراء: ٦٧]

(٣) ق: "إلى" وكتب فوقها مباشرة بقلم الأصل: "في".

(٤) ص ٨٧ب

(٥) [ق: ٢٩]

(٦) [هود: ١٠٧]

(٧) [الأحزاب: ٤]

الباب[1] الموفي ثلاثين وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾[2]

الجَهْلُ باللهِ عَيْنُ الجَهْلِ بي ولِذَا ... سَتَرْتُ نَفْسِيَ عن مِثْلِي وأَشْكالي
وقَدْ عَلِمْتُ بأنّ اللهَ يَنْظُرُني ... عَلَى الّذِي قالَ لا تُخْطِرْهُ بالبالِ
فما الجوابُ إذا قال الجليلُ لَنا ... لِمَا؟ فَقُلْنا لَهُ: الحُكْمُ لِلْحالِ
الحالُ مَوْهِبَةٌ وأنتَ واهِبُها ... هَلَّا حَفِظْتَ وُجودِي حِفْظَ أَمْثالي
فَلا تَلُمْنِي ولُمْ مَن أنْتَ تَعْرِفُهُ ... وأَنْتَ تَدْرِيْهِ، رَبَّ القِيْلِ والقالِ

اعلم[3] -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الجهلَ بالله إنما كان من جهلك بك؛ فإنّ الله ما جعل دليلا على العلم به إلّا علمك بك؛ فجعل الآية في نفسك. وقال النبيّ ﷺ المترجِمُ عنه: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» وما أحسن ما قال تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ فإنّهم مجبولون على النِّسيان ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ الذي لا يَضِلّ ولا ينسى. وكان الأَوْلَى -لو صحّ- عكس القضيّة، إلّا أنّه لا يصحّ أن يستخفي شيء عن الله.

والسبب الموجب للاستخفاء عن الناس (هو) ما علموا منهم من الحُبِّ في ظهور التحكم فيهم بقدر الحال والاستطاعة[4]، وبما فيهم من حبّ الثناء الحسن وطلب المحمدة. فإذا اطّلعوا على هذا الذي أشرنا إليه من العمل؛ سقطت حرمة العامل من قلب الذي يراه، وقام عليه لسان الذمّ منه؛ وسبب ذلك الجنسيّة. ومع كونه يعلم أنّ الله يحيط به علما؛ لكن يرى هذا العامل أنّ الأسماء الإلهيّة تتجاوز[5] فيه في حال هذا العمل، ولا سيما الاسم "الحليم، والصبور" ويعلم أنّ الاختفاء

(١) ص ٨٨
(٢) [النساء: ١٠٨]
(٣) ص ٨٨ب
(٤) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٥) هناك إشارة بسيطة لحذف نقطتي الجيم والزاي في ق لتقرأ الكلمة بعد ذلك: تتحاور

منه محال؛ فلا بدّ من إتيان ما أتى به. فإن كان مؤمنا أتاه على كُرْهٍ؛ فأشبه قبضَ الحقّ بالموت نسمةَ المؤمن على كُرْهٍ. فيجد في مثل هذا اتّساعا يجول فيه، حتى أنّه ربما قال: فلي سويّة الحقّ في ذلك. ولا[1] يقول مثل هذا إلّا غير أديب.

ألا تراه يقول -تعالى- في تمام هذه الآية: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ ينبّه أنّ هذا العمل الذي هو فيه؛ قد أَحطتُ علما به من نفسي، من حيث كَرِهْتُ أشياء لا بدّ من أنّي أوجدها، وأحببتُ أشياء. وإنما قال ذلك لإقامة عذر عبده المؤمن؛ فإنّه ما يكره فعل ما يستخفي منه ويستخفي بسببه؛ إلّا المؤمن بأنّ هذا لا يجوز عمله شرعا. فالإحاطةُ من الله بالأشياء مثلُ الذوق فينا؛ وهو أن تعلم الأشياء منك؛ أي قد اتّصفْتَ بها ذوقا. وكثير بين من يكون ذلك المعلوم حالُه، وبين من لا يكون؛ فإنّه ما هو منه على علم صحيح.

وقوله من أنّه مما لا يرضى من القول؛ وهو الجهر بالسوء من القول؛ فإنّ الله لا يحبّ الجهر بالسوء من القول. فإنّ الحكم بكونه سوءًا؛ ما عُلم إلّا من القول؛ إذ لولا القولُ ما وصل علمه إلينا. فالقول بالسوء -بطريق التعريف-: أنّه سوء؛ قولُ خيرٍ يحبُّ الجهر به؛ لأنّه تعليم، حتى لا يُجهر به عند الاستعمال إذا قضى اللهُ على المكلَّف استعمالَ هذا.

فما في الكون حكمٌ ظاهر في عمل، إلّا وله مستنَد إلهيّ يستند إليه. وذلك المستند إليه: إن كان خيرا؛ زادَ له في الأعطية أضعافا مضاعفةً[2]، وإن كان شرًّا؛ ينتفِع فيه ذلك المستنِد، وأقام عذره عند الله؛ فلهذا كان مآل العباد المكلّفين إلى الرحمة التي وسعت كلّ شيء ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٨٩

(٢) ص ٨٩ب

(٣) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: بلغ سماعا ومقابلة على المنشي، أبقاه الله

الباب الأحد والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾[1]

العَبْدُ في الشأنِ والرحمنُ في الشأنِ ... وشأنُ ما هُوَ فِيْهِ الحَقُّ مِن شأني
فينبغي لِيَ أَن أُفْنِيْ مَدَى عُمُرِي ... في شَأْنِهِ فأُجازِي الشأنَ بالشأنِ
لَولاهُ ما نَظَرَتْ عَيْنِيْ إلى أَحَدٍ ... لِعِلْمِنا أَنَّهُ عَيْنِيْ وإنساني
إنّي لأَنْسَى وُجُودِي عِنْدَ رُؤْيَتِهِ ... وما نَسِيْتُ بَلِ النِّسيانُ أَنساني

هذا[2] هِجّير لَزِمْتُهُ سنين كثيرة، حتى ما كنت أُسمَّى إلّا به؛ مما كنت مستهترا به، متّحِدا. ورأينا له بركات لا أحصيها، وهو الذي اطّلعت منه على المراقبة؛ فكنت رقيبا على نفسي نيابة عن الله حين أَمرها أن تكون على وصف خاصّ معلوم، في الشرع المطهّر المنزل على لسان المعصوم (ص)، ورقيبا على آثار ربّي فيما يورده على قلبي، وفي جميع حركاتي وسكناتي. ورقيبا أيضا على ربّي بموازنة حدِّه المشروع في عباده؛ فكنت أقيم الوزن بين أمره ونهيه وبين إرادته؛ لأرى مواقع الخلاف ممن خالف، والوفاق ممن وافق.

وما جعلني في ذلك إلّا ما شيّبَ رسولَ الله ﷺ وما هو عندي إلّا قوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾[3]. فإذا وافق الأمرُ الإرادةَ كانت الاستقامة كما أمر، وحصل الوفاق. وإذا لم يوافقِ الأمرُ الإرادةَ وقع ما حكمتْ به الإرادةُ، ولم يكن للأمر حكمٌ في المأمور وعلمنا عند ذلك: ما هو الأمر الإلهيّ الذي لا يُعْصَى؟ ومن هو المخاطب؟ وما هو الأمر الإلهيّ الذي يُعْصَى في وقت؟ فلم نجده إلّا الأمر بالواسطة، وهو -على الحقيقة- أمرٌ لفظيّ صوريّ؛ فهو صيغة[4] أمرٍ، لا حقيقة أمر.

(١) [يونس: ٦١]
(٢) ص ٩٠
(٣) [هود: ١١٢]
(٤) ق: "صفة" وفي الهامش بقلم آخر مع حرف ظ: "صيغة"، هي كذلك في ه، س.

وأنّ المأمور بالأمر الإلهيّ الذي لا يُعْصَى؛ إنما هو المخاطَبُ[١] عينُ الممكن[٢]، الذي[٣] توجّه من الحقّ عليه الإيجادُ بأن يقول له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ولا بدّ. فهذا هو الأمر الذي لا يعصيه المخاطَب أصلا. وإنما الإنسان المكلَّف هو محلُّ ظهور هذا المكوَّن، كما أنّ المكوَّن محلّ التكوين؛ فيقول للشهادة: ﴿كُن﴾ فتكون الشهادة. وما لها محلٌّ إلّا لسان الشاهد، وهو القائل. فننسب الشهادة إلى مَن ظهرت فيه، وليس له فيها تكوين؛ وإنما التكوين فيها لله في هذا المحلّ الخاص. وهكذا جميع أفعال المكلَّفين. وكون ذلك المكوّن طاعة أو معصية[٤] ليس عينُه؛ وإنما هو حكم الله فيه.

فكنت أشاهد تكوين الأشياء في ذاتي، وفي ذات غيري؛ أعيانا قائمة، ذاكرةً الله، مسبّحة بحمده، مع كونها ينطلق عليها اسم معصية وطاعة. فطلبتُ من الله مسمّى المعصية؛ هل له عين وجوديّة؟ أو لا عين له؟ وهل بينه وبين مسمّى الطاعة فُرقان؟ أم الحكم سَواء؟ فإنّ الله لا يأمر بالفحشاء، وما يتكوّن شيء إلّا عن أمره؛ فهل للمعصية تكوين، أم لا؟ فأطْلَعَنا على أنّ مسمّى المعصية إنما هو تَرْكٌ، والترك لا شيء ولا عين له؛ فوجدناها مثل مسمّى العدم؛ فإنّه اسمٌ ليس تحته عينٌ وجوديّة؛ فإنّ الشأن محصور في أمرٍ لا يُفْعَل، أو نهي لا يُمْتَثَل، وغير ذلك[٥] ما هو ثَمّ.

فإذا قيل لي: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٦] فلم أفعل؛ فعصيتُ، وخالفتُ أمر الله. فما تحت قولي: "لم أفعل وخالفت" إلّا أمرٌ عدميّ، لا وجود له. وكذلك في النهي: إذا قيل لي: "لا تفعل كذا" مثل قوله -تعالى-: ﴿لَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ﴾[٧] فلم أمتثل نهيَه، ومدلول "لم أمتثل" عدمٌ لا عينَ له في الوجود؛ لأنّه نفي؛ فاغتبتُ. ومعنى "فاغتبت" أي ظهر في محلّي عينٌ موجودة، أوجدها الحقُّ بالأمر التكويني؛ وهو القول الموجود في لساني على طريق خاص يسمّى: الغيبة. فامتثل ذلك المقولُ في لساني أَمْرَ سيّده وموجِده؛ بالإيجاد، وما أُضيف إليّ منه إلّا كوني لم أمتثل نهيه؛ فانتفى عن محلّ الامتثال. فما أُخذتُ في الوجهين إلّا بأمر عدميّ، وهو تَرْك الأمر والنهي. ولا بدّ لي في

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٢) ق: "الممكن الخطاب". وهناك إشارة مسح للفظ الخطاب
(٣) ص ٩٠ب
(٤) ق: ومعصية
(٥) ص ٩١
(٦) [الإسراء: ٧٨]
(٧) [الحجرات: ١٢]

كلّ نفَس أن أكون في شأن، وذلك الشأن ليس لي؛ فإنّ الشأن الظاهر في وجودي إنما هو لله، وهو قوله: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[1] وفينا تظهر تلك الشئون، وأعياننا أيضا من تلك الشئون، والله شهيد على ما يخلق منّا وفينا.

وقوله: ﴿إِذۡ تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾[2] هو ما جعل فينا من الإرادة الاختياريّة في عين الجبر؛ فإنّا محَلٌّ لما يخلق فينا. فالمكلَّف مجبور في اختياره، ثمّ[3] خلق فينا المعنى الذي أوجب حكمه علينا أن نكون به مفيضين في ذلك الشيء المعبَّر عنه بالشأن، وما عرّفنا بهذا الشهود منه إلّا لنعلم صورة الأمر؛ حتى نكون من أمرنا على بيّنة من ربّنا؛ فإنّه ما أمر نبيّه ﷺ إلّا بطلب الزيادة من العلم؛ فإنّ العلم بالأمور سبب الحياة المزيلة لموت الجهالة، والحياةُ نعيمٌ.

فالعالِمُ والناصِحُ نفسَه مَن لا ينسى اللهَ في شئونه، ويكون مراقِبًا له -تعالى- عند شهوده. فيرى ما يصدر عنه، فيه وفي غيره؛ في[4] السماء والأرض، والملأ الأعلى والأسفل. ثمّ يرى أنّه جميع ما رأى من شئونه بهويّة الحقّ، لا بصفة الحقّ. فرأى هويّته -تعالى- عين صفته، فما رآه إلّا به. هذا أعطته هذه المراقبة، وهذا هو حكم الدهر الذي نُهينا عن سبّه «فإنّ الله هو الدهر» ليس غيره.

خُذْ مِن الدَّهْرِ ما صَفا وَدَعِ الدَّهْـرَ يَحْـكُمُ
إنّـما الدَّهْـرُ رَبُّـنـا الـعَـلِيُّ المُـقَـدِّمُ
حَـاكِمٌ بالذي يَـرَى[5] مُفْصِـحٌ لا يُجَمْجِمُ[6]
كُلَّمَـا[7] قـال: "كُنْ" لِشَــيْءٍ يَكون المُكلَّمُ
فَـتَـأَدَّبْ ولا تَـقُـلْ أَنا بالأمْـرِ أَعْـلَمُ

---

(١) [الرحمن: ٢٩]
(٢) [يونس: ٦١]
(٣) ص ٩١ب
(٤) في الهامش بقلم آخر: "من" وعليها حرف ظ (أي ظن).
(٥) فوقها كلمة "صح" ومقابلها بالهامش: "قضا" وعليها كلمة "معا" إشارة إلى صواب الكلمتين معا
(٦) جمجم الرجل ويجمجم: إذا لم يبيّن كلامه
(٧) ص ٩٢

فــإلى اللهِ أَمْــرُنا   راجِعٌ فَلْتُسَـــلِّمُوا
فَـهْـوَ بالأمــرِ أَعْـلَمُ   وَهْـوَ لـلأمْـرِ أَحْـكَمُ

فقد بان لك الأمر بارتفاع الحُجُب، وعرفتَ الحُجُب، ومسمّى الوفاق والخلاف، وعلمتَ مَن رأى؟ وبمن رأيتَ؟ ومن أنت؟ وما هو من طريق الوجود؟ فإنّه -سبحانه- لا يقال فيه: إنّ له ماهيّة، وإن سئل عنه بـ"ما" فالجواب بصفة التنزيه، أو صفة الفعل، لا غير ذلك. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾[١]

إنّ الصــلاةَ لَهـا وَقْـتٌ تُعَيِّنُـهُ[٢] — شَمْسٌ وآثارُها فالحُكْمُ للشــمسِ[٣]
فـانظرْ إليها بِعَيْنِ القلبِ إن شَرَقَتْ — أو أَشْرَقَتْ لا بِعَيْنِ الحِسِّ والنَّفْسِ
فَظُهْرُنا[٤] لزوال الشــمسِ في فَلَكِيْ — وعَصْرُنا لانضمامِ العَقْلِ والحِسِّ
ومَغْرِبٌ لِغُروبِ الحَقِّ عن نَظري — وذَلِكُمْ لارْتفـاعِ الشَّــكِّ واللَّبْسِ
إنّ الأُفُولَ دليـلٌ يُسْـتَـدَلُّ بِـهِ — لِكَيْ يُفَرِّق بين العِلْمِ والحَـدْسِ
ثمّ العِشــاءُ إذا ما حُمْرَةٌ ذَهَبَـتْ — ذِهابَ مَن أَعْدَمَ الأشــياءَ بالحِسِّ
وعنـدما انْفَجَرَتْ أنوارُها وبَـدَتْ — كأنّهـا خَرَجَـتْ مِن ظُلْمَـةِ الرَّمْسِ
وعَـادَ مَغْرِبُها شَرْقًا بِها فَزَهَـتْ — وعَـادَ مَطْلعُهـا للعَرْشِ والكُرْسِي
ناجَيْتُـهُ في شُــهودٍ لا انقطـاعَ لَهُ — مُؤَيَّد[٥] بَيْنَ حَصْرِ الجَهْرِ والهَمْسِ
فَهَـذِهِ خَمســةٌ في العَدِّ حـافِظَـةٌ — ولَيْسَ يَحْفَظُ أكواني سِــوَى الخَمْسِ

قال الله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ[٦] عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾[٧] وليست سِوَى هذه الخمس المؤقّتة المعيّنة المكتوبة. وكما أنّ الخمسة تحفظ نفسها وغيرها؛ الذي هو العشرون، وهو ثاني[٨] عقد العشر من العشرة، والعشرةُ أوّل العقود. وأقلّ ما يكون العقد بين اثنين؛ فكذلك الصلاة قسمها الحقّ نصفين: نِصفًا له، ونِصفًا لعبده، وجعلها بين تحريم وتحليل. فإذا شَرع فيها العبدُ لم يَصرف ذاته إلى غيرها

---

(١) [النساء: ١٠٣]
(٢) ق: يعينه
(٣) كتب فوق لام الشمس "با" أي "بالشمس" وكتب فوقها "معا" إشارة إلى صواب الكلمتين.
(٤) ص ٩٢ب
(٥) ولعلها "مؤيد" إذ لا نقاط موجودة في الكلمة
(٦) ص ٩٣
(٧) [البقرة: ٢٣٨]
(٨) كتب فوق "ني" حرف "ن" لتقرأ: ثان

من الأعمال، بخلاف غيرها من الأعمال المشروعة. فحفِظتْ نفسَها حتى تسمّى صلاة -فإنّ في الصلاة شغلا- وحفِظتْ غيرَها، وهو المصلّي؛ ليبقى عليه اسم المصلّي وحكمه. فلهذا شرعها الله خمسة؛ معيّن الوقت(١).

فإن قال قائل بالوتر: إنّه زائد على الخمسة؛ فتكون سِتًّا! قلنا: فما زاد إلّا من يحفظ نفسها، وهي الستّة، وهي أوّل عدد كامل؛ فما زاد إلّا بما يناسب في الحفظ. قال السائل (لرسول الله -ص-): «هل عليّ غيرها؟ -يعني الخمس-. قال (ص): لا، إلّا أن تطوّع».

وجمع له في الصلاة بين الجهر والسرّ -أعني في القراءة- وجمع له -أيضا- بين القول، والفعل، والحال، والهيئات في الحركات من قيام، وركوع، وسجود، وجلوس. وأثنى على مَن(٢) أتى بهنّ، لم يضيّع من حقهنّ شيئا؛ بالدوام عليها، والخشوع فيها. وأعطاها الليل والنهار؛ حتى تَعُمَّ الزمان بَرَكَتُها. وقد بيّنّا من أسرارها ما شاء الله في "باب الصلاة" من هذا الكتاب، وكذلك بيّنّا -أيضا- من شأنها في كتاب "التنزّلات الموصليّة" لنا.

ثمّ إنّ الله شرع طهارة لها مائيّة وترابيّة؛ فإنّ النشء الإنساني لم يكن إلّا من ترابٍ وماءٍ كآدم، وماءٍ كبني آدم، فقال: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾(٣) و﴿مِّن مَّآءٍ﴾(٤) و﴿مِّن طِينٍ﴾(٥) وهو خلط الماء بالتراب. فجعل الطهارة للصلاة بما منه خلقنا؛ فطهارتنا منّا: من ماء؛ وهو الوضوء، وتراب؛ وهو التيمّم؛ فنحن نور على نور بحمد الله.

وما كتب الله هذه الصلاة إلّا على المؤمنين، وليس المؤمن سِوَى المصدِّق بأحديّة الكثرة الإلهيّة؛ لما هي عليه من الأسماء الحسنى، والأحكام المختلفة؛ من حيث أنّ كلّ اسم إلهيّ يدلّ على الذات وعلى معنى، ما هو المعنى الآخر الذي يدلّ عليه الاسم الآخر؛ فله أحديّة العين. فهو مؤمن أيضا بأحديّة العين، كما هو مؤمن بأحديّة الكثرة. فمن لم يكن له هذا الإيمان، وإلّا فليس هو المؤمن الذي(٦) كتب الله عليه هذه الصلاة. وإنما كتبها على المؤمِن دون العالِم؛ لعموم الإيمان. فإنّ

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٢) ص ٩٣ب
(٣) [الروم: ٢٠]
(٤) [المرسلات: ٢٠]
(٥) [الأنعام: ٢]
(٦) ص ٩٤

المؤمنَ هو عينُ المقلِّد؛ لأنّه مصدِّقٌ بالخبر؛ لما تعطيه حقيقة الخبر من الاحتمال؛ فأبقى الخبر على أصله.

فالعالِمُ مَن عِلْمُهُ بالأمور على ما هي عليه؛ أن لا يزيلَ الخبرَ عن احتماله؛ بالنظر إلى ذات الخبر. فهو عالِمٌ بصدق هذا الخبر المعيَّن؛ لأنّ الخبر، وإن اقتضت ذاته الاحتمال، فإنّه لا بدّ أن يكون في نفسه موصوفا بأحد الاحتمالين: إمّا صِدْقٌ، وإمّا كِذْبٌ. ولا يُعرف ما هو عليه من هذين الوصفين إلّا بدليل؛ فهذا هو حظُّ العالِم. فقد صدَّق به العالِمُ أنّه صِدْقٌ، لا كذب -أعني هذا الخبر المعيَّن- وقلّده في هذا التصديق المؤمنُ. فالمؤمنُ العالِمُ قام له دليلُ العلمِ على أنّ المخبِرَ صادِقٌ، وأنّ هذا الخبرَ المعيَّن صِدْقٌ؛ فهو مؤمنٌ بلا شكٍّ، وأعطى العالِمُ نفسَهُ الأمانَ أن ينقلبَ العلمُ جهلا. وصدَّقَ المقلِّدُ العالِمَ فيما أخبره به مِن صِدق هذا الخبر؛ فاشترك الكلُّ في نعت الإيمان. فلو كتبها اللهُ (أي لو كتب الصلاة) على العلماء دون المؤمنين؛ لما وجبتْ على المقلِّدين، والعلماءُ لهم صفة الإيمان؛ فكتب على الوصفِ العام[1].

ولولا الحقّ -تعالى- ما نزل إلى عباده؛ ما وصفهم -تعالى- بالعلم به، ولا بالإيمان. فهم أحقّ بالعلم به من علمه به؛ فإنّ عِلْمَ الخَلْق به عِلْمُ اضطرار وافتقار ذاتي؛ لما تعطيه ذات الممكن من الاستناد إلى المرجِّح. فبنزوله إلينا[2] عرفناه؛ فهو يظهر بنا، ولا يتمكن لنا أن نظهر به. فيجمع -سبحانه- بين نعت السادات والعباد، ولا يتمكن للعباد أن يكونوا أربابا في أنفسهم؛ وإن ظهروا بنعوت سيّدهم. وإنما كلامنا في نفس الأمر، لا فيما يجدونه في أوقات. فما هو له -تعالى- فمعلوم من القسمة، وما هو للعبد فمعلوم، وما وقع فيه الاشتراك: فما هو لله فهو لله في عين الاشتراك، وما هو للعبد فهو للعبد في عين الاشتراك؛ فهو في نفس الأمر معيَّن. وإن وقع الاشتراك؛ فليس إلّا في الألفاظ الدالّة على الاشتراك، وأمّا في نفس الأمر؛ فلا اشتراك بوجهٍ من الوجوه؛ فإنّ كلَّ واحدٍ على نصيبه المعيَّن له. وإن لم يكن الأمر كذلك؛ اختلطت الحقائق؛ ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[3] وقليل أيضا ما هم.

---

(١) ص ٩٤ب

(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٣) [ص: ٢٤]

فكلُّ مُصَلٍّ أدّى صلاتَه لوقتها، ولم يَطَّلِعْ ولا أَنْتَجَ له معرفةً بِسِرِّ القَدَر -الذي[1] قد أومأنا إليه في هذا الكتاب، في مواضع كثيرة مختلفة، بطرائق عجيبة- فما صلّى الصلاة لوقتها. وذلك أنّ الله ما شرع هذه العبادات؛ لإقامة نشأة صورتها الظاهرة؛ بل لما تدلّ عليه، وتعطيه من جانب الحقّ من المعرفة به.

وإن لم تكن الصورة قد نفخ القائلُ[2] فيها روحا تحيا به، ولا ينفخ فيها روحا إلّا بإذن ربّه كما قال: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي﴾ فقد شارك كلّ مصوِّر؛ وما تعلّق به ذمّ كما تعلّق بالمصوِّرين؛ فإنّه ما صوّره عليه السلام إلّا بإذن الله، ثمّ قال: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ﴾[3] فزال من هيئة الطائر وعاد طائرا؛ فكذلك عملُ العبد إذا عمله بالإيمان؛ من حيث أنّ الحقَّ أمره بذلك العمل؛ فقد أَذن له في إنشاء تلك الصورة؛ فقد شارك المنافق، كما شارك المصوِّرين مَن خلق من الطين كهيئة الطير. فإنّ المنافقَ ما أذن اللهُ له أن ينشئ صورةَ العمل على ذلك الحدّ، وما أمر الله بإنشاء صور الأعمال إلّا المؤمنين.

فلمّا وقع الاشتراك في ظاهر الصورة بين المؤمن والمنافق؛ نفخَ المؤمنُ، بإيمانه، فيها روحا؛ فعادت حياةً لا تشاهِد سِوَى منشئها؛ وهو هذا المؤمن. فيجدها يوم القيامة حيّة تشفع له، وتأخذ بيده. والمنافق[4] يجدها ميّتة، فيقال له: «أَحْيِها» فلا يستطيع، وهي حيّة في نفس الأمر؛ ولكن بإحياء الحقّ. وقد أخذ الله ببصر هذا المنافق عن إدراك حياتها، كما أخذ الله بأبصارنا عن إدراك حياة المسمّى: جمادا، ونباتا، مع عِلمنا أنّه حيّ في نفس الأمر إيمانا؛ فإنّه مسبِّح بحمد الله، ولا يسبِّح إلّا حيٌّ ناطقٌ، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ص ٩٥
(٢) ق: "القائم" وصححت مباشرة بقلم الأصل، وربما قُرئت: العامل
(٣) [المائدة: ١١٠]
(٤) ص ٩٥ب
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾(١)

إنّ الدعاءَ حجابُ مَن لا يَشْهَدُ ... هـذا هُوَ الحَقُّ الذي لا يُجْحَدُ
وهو القريـبُ بِعِلْمِهِ وبِعَيْنِهِ ... وهو الذي في كلِّ حالٍ يُشْهَدُ
لـكـنّـهُ لمّا دعـاكَ دَعَـوْتَـهُ ... مِن قَبْل ذا أَعْطاكَ هذا المَشْهَدُ
فإذا(٢) عَلِمْتَ بأنّهُ عَيْنُ الذي ... يَدْعو فَمَنْ تَدْعُوه أو مَن تقصدُ
فـادْعُوهُ أَمْرًا لا تَكُنْ ممّنْ يَرَى ... أنّ الدعـاءَ هُوَ الحِجابُ الأَبْعَدُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله -تعالى- ما أخبر نبيّه ﷺ بقربه من السائلين من عباده، بالإجابة فيما يسألونه فيه، إلّا وقد ساوانا في العلم بالله من هذا الوجه. ولو كان هذا القُرب الإلهيُّ في الإجابة، قُرْبَه في المسافة التي ذكر عنها أنّه أَقرب إلى الإنسان من حبل الوريد؛ لاكتفى. وذلك لأنّه لا يَلزمُ من هذا القُرب؛ السماعُ، كما لا يلزم من السماع في السؤال؛ الإجابة. فحصل من الفائدة بهذا التعريف ثلاثةُ أمور: القُرب، والسماع، والإجابة. فلم يترك لعبده حجّة عليه؛ بل ﴿لِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُۖ﴾(٣).

فإذا أقيم العبد في هذا الذِّكْر، فأوّل ما ينتج له الزهد فيما سِوَى الله؛ فلا يَتوسّل إليه بغيره؛ فإنّ التوسُّلَ إنما هو طلب القُرب منه. فقد أخبرنا الله -تعالى- أنّه قريب؛ فلا فائدة لهذا الطلب، وخبرُه صدقٌ. ثمّ أخبر أنّه يجيب(٤) سؤال السائلين؛ فهو إخبارٌ بأنّ بيده ملكوت كلِّ شيء. وأخبر بالإجابة؛ ليتحفّظَ السائلُ ويراقِب ما يَسأل فيه؛ لأنّه لا بدّ من الإجابة. فقد يَسألُ العبدُ فيما لا خير له فيه؛ لجهله بالمصالح. فهو تنبيهٌ من الله وتحذير أن لا يسألَ إلّا فيما يَعلم أنّ له فيه الخيرَ الوافرَ عند الله، في الدنيا والآخرة.

---
(١) [البقرة: ١٨٦]
(٢) ص ٩٦
(٣) [الأنعام: ١٤٩]
(٤) ص ٩٦ب

فمن أخذ هذا الذِّكْر على جمة التنبيه؛ فلم يسأل الله -تعالى- في حاجة من حوائج الدنيا على التعيين، ولكن يَسأل فيما له فيه خير، مما يعلمه الله مُبْهَمًا، لا يعيِّن. فإذا عيّن، ولا بدّ، فليسأل فيه الخيرة وسلامة الدين. وأمّا تعيينه في السؤال فيما يرجع إلى أمر الدين؛ فليعيِّن ما شاء، ولا مكر فيه، ولا غائلة. وكذلك ما يَسأل فيه مما يتعلّق بالآخرة. ولكن هنا شرط أُبيّنه في هذا الذِّكْر، من أجل ما نرى في الواقع، من عدم الإجابة لأكثر الناس فيما يسألون فيه ربّهم.

فاعلم أنّ الله أخبر أنّه يجيب دعوة الداع إذا دعاه، وما دعاؤه إيّاه إلّا عين قوله حين يناديه باسم من أسمائه فيقول: يا أللّه؛ أو يا ربّ؛ أو ربّ، أو يا ذا المجد والكرم؛ وما أشبه ذلك. فالدعاءُ نداءٌ، وهو تأيّهٌ بالله. فإجابة هذا القدر -الذي هو الدعوة، وبها سمّي داعيا- أن يلبّيه الحقُّ، فيقول: لبّيك؛ فهذا[1] لا بدّ منه من الله في حقّ كلّ سائل. ثمّ ما يأتي بعد هذا النداء، فهو خارج عن الدعاء، وقد وقعت الإجابة كما قال. فيوصل بعد النداء من الحوائج ما قام في خاطره مما شاءه، فلم يضمن في هذا الذِّكْر إجابته فيما سأل فيه ودَعاه من أجله؛ فهو إن شاء قضى حاجته، وإن شاء لم يفعل.

ولهذا ما كلّ مسئول فيه يقضيه اللهُ لعبده، وذلك رحمة به؛ فإنّه قد يَسأل فيما لا خير له فيه. فلو ضمن الإجابة في ذلك؛ لوقع، ويكون فيه هلاكه في دينه وآخرته، وربما في دنياه من حيث لا يشعر. فمِن كرمِه أنّه ما ضمن الإجابة فيما يُسأل فيه، وإنما ضمن الإجابة في الدعاء خاصّة كما بيّنّاه، وهذا غاية الكرم من السيّد في حقّ عبده حيث أبقى عليهم.

ثمّ إنّ هذا الذِّكْر إذا أنتج له سماع الإجابة الإلهيّة -فإنّه لا بدّ لصاحب هذا الذِّكْر أن يسمع الإجابة، ولكن ذوقهم في السماع مختلف؛ فقد يكون إسماعُ واحدٍ غيرَ إسماع الآخر- ولكن لا بدّ من علامة يعطيها الله لهذا الذاكر، يعلم بها أنّه قد أجاب دعاءه، ومعلوم أنّه أجاب دعاءه. وإنما أريد أنّه يُعْلِمه أنّ الذي سأل فيه قد قُضي، وإن تأخّر؛ وأعطي بدله على طريق العِوَض؛ لما له في البدل من الخير. وقد[2] يكشف له عن خواصّ الأحوال، والأزمنة، والأمكنة، التي توجب قضاء حاجة الداعي فيما سأل فيه، وإن لم يكن له فيه خير ويعود وباله عليه؛ فيكون ممن جنى على نفسه.

---

(١) ص ٩٧

(٢) ص ٩٧ب

فإذا كشف الله له مثل هذا؛ يتحرّز في الدعاء، وفيما يدعو فيه، وكذلك يكشف بخاصّيّة ما يدعو به من الأسماء والكلمات. ألا ترى ابن باعورا، وكان قد آتاه الله العلم بخاصّيّة آية من آياته، فدعا بها على موسى ﷺ وقومه؛ فأجابه الله فيما دعا فيه، وشقي هو في نفسه، وسَلَب اللهُ عنه عِلْمَ ذلك وهو قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾(١) الآيات، وجعل ﴿مَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ﴾(٢) فيكشف الله لصاحب هذا الذِّكْر عِلْمَ هذا؛ عناية منه به؛ فإنّ في ذلك مكرًا إلهيًا من حيث لا يشعر، ولا سيما والنفس مجبولة على حبّ الشفوف على أبناء الجنس، وإظهار قَدْرِها عند الله.

ولهذا أكابرُ الأولياءِ؛ أخفياء، أبرياء، لا ترى عليهم من أثر المكانة والتقريب ما تحتدُّ من أجله أبصارُ الخلق إليهم، بل لا فرق بينهم وبين العامّة. والذين ملكتهم الأحوال لهم خَرْقُ العوائد والظهور، ولكن لا يفي ذلك؛ بما فيه من المكر والاستدراج؛ فإنّه في غير موطنه ظهر، ممن لا يجب عليه(٣) الظهور به؛ وهو الوليّ. وأصعب ما في الأمر؛ أن يذوق في ذلك طعم نفسه؛ فإنّ صاحِبَه لا يفلح أبدا، ولو صرّف الكونَ والعالَمَ على حكمه.

فإذا سألتم اللهَ فاسألوه التوفيق والعافية والعناية في تحصيل السعادة، ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾(٤) فإنّ العلم يأبى إلّا السعادة. فإنّ الله ما أمر نبيَّه بطلب الزيادة منه، إلّا وقد علم أنّ عينَ حصول العلم المطلوب، هو عينُ السعادة، ما فيه مكرٌ ولا استدراج أصلا؛ وما هو إلّا العلم بالله خاصة، لا العلم بالحساب، والهندسة، والنجوم. ولو عَلِمَ ذلك لكان عِلْمَ دلالة على عِلْمٍ بالله؛ فلم يعطه الله ذلك للوقوف عنده. فهذا ذِكْرٌ عظيم الفائدة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٥).

(١) [الأعراف: ١٧٥]
(٢) [الأعراف: ١٧٦]
(٣) ص ٩٨
(٤) [طه: ١١٤]
(٥) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1]

إذا هُيِّئْـتَ للخُلُقِ العَظيمِ فَذاكَ بشـــارَةُ الرَّبِّ الكريمِ
أتاكَ بِها رسـولُ الحالِ يَسْـعَى بـآياتِ العِـنـايـةِ لـلـعَـليمِ
فَقُمْتَ[2] بِها مَقامَ الحَقِّ فيها كما قام الحديثُ مِن القديمِ
فحقَّ لك الثنـاءُ بِكُلِّ وَجْـهٍ وكنتَ الوَجْهَ بالخُلُقِ العظيمِ
فـأنتَ الوارثُ الفَرْدُ الذي لَمْ نَزَلْ نَـدْعُوهُ[3] بالبَرِّ الرحيمِ
لك العِلمُ الذي ما فيه رَيْبٌ أَتَتْـكَ بِـهِ مؤاخـاةُ الكَلِيمِ
فَتُـدْعَى بالخليـلِ وبالنـديمِ وتُـدْعَى بالحميمِ وبالقَســيمِ

هذه الآية تُليت علينا تلاوة تنزّل إلهيّ من أوّل السورة إلى قوله: ﴿زَنِيمٍ﴾ عرّفنا الحقُّ في هذه التلاوة المنزلة من عند الله في المبشّرة التي أبقى الله علينا من الوحي النبويّ وراثةً نبويّة، لله الحمد، وَرِثْتُهُ فيها من قوله: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[4] وفي قوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾[5] وقوله: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[6] فشكرت الله على ما حقّقني به من حقائق الوِرْثِ النبويّ[7]، وأرجو أن أكون ممن لا ينطق عن هوى نفسه، جعلنا الله منهم؛ فإنّ ذلك هو عين العصمة الإلهيّة.

فإذا أراد الله بصاحب هذا الذِّكْر خيرًا ألهمه؛ لحديث عائشة في رسول الله ﷺ لمّا سئلتْ عن خُلُق رسول الله ﷺ فقالت: «كان خُلُقه القرآن» تريد هذه الآية.

(١) [القلم: ٤]
(٢) ص ٩٨ب
(٣) "نزل ندعوه" الحروف المعجمة مهملة
(٤) [النحل: ١٢٧]
(٥) [الحجر: ٩٧]
(٦) [النجم: ٢٩]
(٧) ص ٩٩

وكلّ شيء عظّمه الله؛ يتعيّن تعظيمُه على كلّ مؤمن. فينظر صاحبُ هذا الذِّكْر في القرآن؛ فكلُّ نعتٍ فيه قد مدحه الله، ومدح به طائفةً من عباده، كانوا ما كانوا، فيعلم أنّ ذلك صفةُ مدح إلهيّ؛ فليعمل على الاتّصاف بتلك الصفات، وإذا ذَكَر اللهُ في القرآن صفةً ذَمَّ بها طائفةً من عباده، كانوا ما كانوا، تعيّن عليه اجتنابُها. فيأخذ القرآنَ مُنَزَّلا فيه، كأنّ الحقَّ ما خاطب به غيرَه. فإذا فعل مثل هذا؛ كان خُلُقه القرآن، وعظّمه[1] الحقُّ. فعظَّم حيث تنفع العظمة. ومكارم الأخلاق معلومة عقلا وعُرفا، والتصرّف بها وفيها معلوم شرعا. فمن اتّصف بها على الوجه المشروع، وزاد تتميم مكارم الأخلاق؛ وهو إلحاق سفسافها بها؛ فتكون كلّها مكارمَ أخلاق بالتصرّف[2] المشروع والمعقول؛ فقد اتّصف بكلّ ثناء إلهيّ.

وصاحِبُ هذا الذِّكْر يُفتح له في معاني آيات السورة التي نزل فيها على أكمل الوجوه، ولا يزال محسودا، وبالعداوة مقصودا، وينكشف له أمر الآخرة عيانا. ومن هذه السورة عَلِم رسول الله ﷺ عِلْم الأوّلين والآخرين، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ق: "وعصمه" وكتب فوقها بقلم آخر: وعظمه
(٢) ص ٩٩ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله قوله جلّ ثناؤه
وتقدّست أسماؤه: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾[1]

الذاكــرونَ بِــكُلِّ حــالٍ رَبَّهُــمْ ... هُمْ أَهْـلُ كلِّ فَضــيلةٍ في العـالَمِ
لا يَشـــهدون سِـــواهُ في أَعيانِهِمْ ... فَهُمُ الملوكُ على الوُجُودِ الدائمِ
قـامـوا بِحَـقِّ اللهِ لا بِحُـقـوقِـهِـمْ ... في راقِـدٍ أو قـاعِـدٍ أو قـائمِ
حازوا[2] الكمالَ فلم يكن لِسُـــواهُمُ ... هــذا المـقـامُ مِـن الإلهِ الحـاكِمِ
لَهُمُ التفكرُ في تَعَلّقِ وَصْـــفِـهِ ... بِـوُجُـودِهِمْ ووُجُـودِ كُلِّ العـالَـمِ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الأصلَ في الخَلْق حالةُ[3] الرقاد حتى يكون الحقُّ يقيمه؛ إمّا لجلوسٍ؛ فيَنال نصيبا من الرحمة، قال تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾[4] وإمّا لقيامٍ؛ فيَنال نصيبا من آية قوله تعالى: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۢ بِمَا كَسَبَتۡۗ﴾[5] يقول الله -تعالى-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[6] وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[7].

واختلف العلماء من أصحابنا في التخلّق بالقيّوميّة؛ هل يصحّ، أو لا؟ فعندنا: أنّه يصحّ التخلّق بها مِثل جميع الأسماء.[8] ولقيت أبا عبد الله بن جنيد لَمّا جاء إلى زيارتنا بأشبيلية، فسألته في ذلك، فقال: يجوز التخلّق بها -يعني بالاسم القيّوم- ثمّ مَنَع من ذلك، وما أدري ما سبب منعه. يقول الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾. وكان هذا أعني

---

(١) [آل عمران: ١٩١]
(٢) ص ١٠٠
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) [البقرة: ٢٨]
(٥) [الرعد: ٣٣]
(٦) [طه: ٥]
(٧) [البقرة: ٢٥٥]
(٨) أضاف في الهامش بخط آخر وإشارة التصويب وحرف خ العبارة التالية مع جزء من الآية القرآنية رقم ٣٤ في سورة النساء: "وبه قال الله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾" ولم نثبتها في الأصل لأنها وردت فعلا بعد قليل.

أبا عبد الله بن جنيد القبرفيقي -(من أهل قبرفيق) ضيعة من[١] أعمال رُنْدة ببلاد الأندلس- (من أكابر الرجال، معتبَرا عند أصحابه؛ فرددت زيارته) فلم أزل به ألاطفه في أصحابه وأتباعه، بقريته، لكونه كان معتزليّ المذهب، حتى انكشف له الأمر؛ فرجع عن مذهب الاعتزال القائلين بإنفاذ الوعيد وبخلق الأفعال، وعرف محلَّ ذلك؛ فأنزله في موضعه، ولم يتعدّ به رتبتَه، وشكرني على ذلك، ورجع لرجوعه جميعُ أصحابه وأتباعه، وحينئذ فارقته.

فهذا ذِكْر الأحوال، لا يقف[٢] عند ذِكْرٍ خاصٍ؛ وإنما هو بحسب الحال. ومَن حاز هذه الأحوال الثلاثة؛ فقد حاز الوجود. فالآية التي تعمّ جميع الأحوال في الذِّكْر قولُه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[٣] هذا هو الذِّكْر العامّ الذي يعمّ جميع الأحوال، وبقي ذِكْرُ التخصيص. فذِكْرُ القائم: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ وذِكْرُ القاعد: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[٤] وذِكْرُ الجَنْب: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾[٥]. وهذا كلّه فيه خلاف، أعني في تأويله بين العلماء.

فاجمع همّك على أمر واحد حتى يزول عنك التبديد. فإن شئتَ راقبتَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٦]، وإن شئتَ راقبتَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، وكونه في السماء[٧] يقول: «هل من تائب؟ هل من داع؟» وإن شئت راقبتَ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي[٨] ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾[٩] وإن كان طعامك ثريدا فراقِبْ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ وكينونتنا تَعُمُّ حِسًّا ومعنى.

فبالحِسّ: حيث نحن من الأرض، وحيث نحن فيه من الشغل بالجوارح.

ومعنى: "حيث كنّا" بالهمم، والمقاصد، والخواطر؛ فنشهده في الشغل: فاعلا، وفي القصد: قاصدا. أيضا فنعكس الأمر؛ فنكون بحيث هو؛ فإنّا بحيث ما نحن عليه؛ وليس إلّا هو.

---

(١) ص ١٠٠ب
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) [الحديد: ٤]
(٤) [الملك: ١٦]
(٥) [الزخرف: ٨٤]
(٦) [طه: ٥]
(٧) "وكونه في السماء" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٨) ص ١٠١
(٩) [الأنعام: ٣]

فَكُنْ في أَحْسنِ الهيئاتِ تَسْعَدْ وَكُنْ في أكمَلِ الحالاتِ ترْشدْ

وكُنْ بالحالِ لا بالقَوْلِ فِيْهِ تَكُنْ في حُكْمِ مَن يَقْضِي فَيُقصدْ

وهذا القدر من الإيماء نصيحةٌ إلهيّةٌ ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[1] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) [ق: ٣٧]

(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان هِجِّيره: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ[1] حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾[2]

الحَرْثُ حَرْثانِ؛ محمودٌ ومَـذمومُ — وأَنتَ حارِثُهُ والرِّزْقُ مَقْسُـومُ
لا تَحْرُثَنَّ لِدُنْيـا أَنْـتَ تَتْرُكُهـا — فـإن حَرَثْـتَ لَها فـأنتَ مَذمومُ
لا تَحْرُثنّ لِمَا يَفْنى فَلَسْـتَ لَهُ — واحْرُثْ لِبـاقِيَـةٍ فـالأمرُ مَفهومُ
واحذَرْ مِن المكْرِ؛ لا تَرْكَنْ لِفانِيَةٍ — تَزولُ عَنْـكَ؛ فَمكْرُ اللهِ مَعْلُومُ
مِن حيثُ عِلْمِكَ يأتيكَ الإلهُ بِهِ — فَلا تَثِقْ بِوُجُودٍ أنتَ[3] مَعْدُومُ
واحْرُثْ لآخِرَةٍ إن كنتَ ذا نَظَرٍ — كَمِثْلِ مَن هُوَ بالخَيْراتِ مَوْسُـومُ

قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾[4] والحسنةُ حرثُ الآخرة في الدنيا. فـ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي[5] حَرۡثِهِۦ﴾[6] فنوفّقه للعمل الصالح؛ فلا يزال ينتقل من خير إلى خير في خير، فمن حسنة إلى حسنة. فإذا كسب الآخرة[7]؛ نال ما اقتضاه العمل، والزيادةُ «ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر» وهو ذوق. فهذه زيادة الحرث في الآخرة؛ فينال في الآخرة جميع أغراضه كلّها، وزيادة ما لم يبلغه غرضه.

سألتُ بعض الشيوخ من أهل العلم: ما الزيادة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾[8]؟ فقال لي: "الزيادة ما لم يخطر بالبال". فعلمتُ ما أراد؛ فلم أَزِدْهُ. وحرثُ الدنيا ليس

---

(١) ص ١٠١ب
(٢) [الشورى: ٢٠]
(٣) شرحها الشيخ بخطه في الهامش: "يريد: فيه، أي أنت فيه معدوم" وأثبت فوق كلمة أنت: "فَهْوَ" إشارة إلى صواب التعبيرين معا.
(٤) [الأنعام: ١٦٠]
(٥) ص ١٠٢
(٦) [الشورى: ٢٠]
(٧) ق: "العمل" مشطوبة، وفي الهامش مقابلها بقلم الأصل: "الآخرة".
(٨) [يونس: ٢٦]

كذلك؛ فإنّه منزِل لا يمكن في وضع مزاجه أن يَنال أحدٌ فيه جميعَ أغراضِه. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾(١). ولقد حرص (ص) بِعَمِّه أبي طالب أن يؤمن؛ فلم يفعل، ونفذتْ فيه سابقةُ عِلْمِ الله وحُكمُه. فهذا يقتضيه حال هذه الدار، كما أنّ الآخرة يقتضي حالُها نيلَ جميع الأغراض من غير توقُّف، وأعني بالآخرة: الجنّة ومَن دخلها، لا أريد: يوم الحشر. لأنّ الله يقول في الأشقياء: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾(٢) وأنّ القيامةَ أحكامُها مقصورةٌ عليها؛ علِمنا ذلك كشفًا وإيمانا(٣).

وأَعْلَمَ -تعالى- أنّ كلَّ شيء عنده خزائنُه، وما ينزّله إلّا بقدر معلوم. فإذا كان في الآخرة؛ عاد الحكم -فيما تحوي عليه هذه الخزائن، التي عند الله- إلى العبد العارف الذي كمّل اللهُ سعادتَه؛ فيدخل فيها متحكّما؛ فيخرج منها ما يشاء بغير حساب، ولا قَدْرٍ معلوم؛ بل بحكم ما يختاره في الوقت؛ وهو أنّ المسعود في الآخرة يعطَى التكوين، ويُكشَف له عن نفسه: أنّه عينُ الخزانة التي عند الله؛ فإنّه عند الله. فكلّ ما خطر له تكوينه كَوّنه، فلا يزال في الآخرة خلّاقا دائما، فارتفع التقدير؛ فهو يتبوّأ من الجنّة حيث يشاء، لا حيث يُمْشَى به. فإنّه في الجنّة ارتفع عنه(٤) الافتقارُ العرَضيّ إلى الأشياء، وما بقي عنده إلّا الفقر إلى الله خاصة. وإنما ارتفع عن المسعود الافتقارُ العرَضيّ؛ لما فيه من الذلّةِ، والانكسارِ، والحاجة. والجنّة ليست بِمَحَلٍّ لذلك؛ فإنّ محَلَّ ذلك عموما: في الدنيا، ومحَلُّه في الآخرة: النار.

وكذلك الذلّة؛ فإنّ الحقّ لا يتجلّى لهم قطّ في الاسم "المُذِلّ" فلا يَذِلّون أبدا. وكذلك لا يتجلّى لهم في الاسم "العزيز" من الوجه الذي لو تجلّى لهم فيه لذلّوا، وإنما يكسوهم الله(٥) حلّة العزّة به على الأمور التي يكوِّنونها(٦)؛ لا على أهليهم، ولا على مَن عندهم. فلا سلطان لهم ولا عِزَّ إلّا فيما يتكوّن عنهم، ولا يتكوّن عنهم شيء إلّا منهم؛ فيشهدون الأمر قبل تكوينه؛ فيتعلّق بهم إرادة تكوين ذلك الأمر؛ فعينُ التعلُّقِ عينُ كينونته، ما يتأخّر عنه؛ فأمرُه أسرعُ من لمح البصر.

---

(١) [القصص: ٥٦]
(٢) [المدثر: ٤٨]
(٣) ص ١٠٢ب
(٤) أضاف في هامش ق بخط آخر: "شهود" وعليها حرف خ، إشارة إلى نسخة أخرى مع إشارة التصويب
(٥) ص ١٠٣
(٦) ق: يكوّنوها

فانظر في هذا المنزل؛ ما أعطاك فيه هذا الذِّكْرُ من الفوائد الجمّة الإلهيّة! واعلم أنّ للدنيا أبناءً، وللآخرة أبناءً، وللمجموع أبناءً. وما نبّه غيرُنا على أبناء المجموع، فالسعيد مَن جمع بين البنوّتين؛ فهو الوارث المكمَّل، وهو القريب البعيد. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان هِجِّيره: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾[1] وهذه آية عجيبة

رَأَيْـتُ فِي وَاقِـعَـتِي أَنَّـنِي ... أُدَارِ أَهْلَ الأَرْضِ بِالأَرْضِ
لأنّهُمْ[2] لَيْسَــــتْ لَهُمْ هِمَّةٌ ... تَرْفَعُهُمْ عَنْ عـالَمِ الخَفْضِ
فَهُمْ حَيَارى ما لَهُمْ فاصِـــلٌ ... يَفْصِلُ بَيْنَ الأَمْرِ والعَرْضِ
لَمْ يَخْشَ خَلْقُ اللهِ إلّا الّذِي ... يُقامُ في السـُّـنَّةِ والفَرْضِ

قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ﴾[3].

اعلم أنّ الرجلَ الكاملَ واقفٌ مع ما يمسِك عليه المروءة العُرفيّة؛ حتى يأتي أمرُ اللهِ الحتم؛ فإنّه بحسب ما يؤمر. فإن كان عَرْضا؛ نظر إلى قرائن الأحوال. فإن كانت قرينةُ الحال تعطيه حكمَ الأمرِ الحتم؛ بادر إلى القبولِ مبادَرَتَهُ إلى الأمر الحتم الذي لا يسعه خلافه، وإن كانت قرينةُ الحال تحيّره[4]؛ بقي على الأمر العرفيّ الذي يشهد له بمكارم الأخلاق. ولذلك قال: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾[5] فهو واقف مع حكم الله.

وهكذا المؤمنُ الكاملُ الإيمان؛ ما[6] هو مع الناس، وإنما هو مع ما يحكم الله به عليه على لسان رسوله ﷺ الذي بالإيمان به ﷺ ثبت الإيمانُ له؛ فإنّ النبيّ ﷺ يقول في حقّ من يؤمن بالله: «ويؤمن بي وبما جئتُ به» وما بعثه الله -تعالى- إلّا ليتمّم مكارم الأخلاق. فأحواله كلّها مكارم أخلاق؛ فهو مبيّن لها بالحال. وهو أتمّ، وأعدل، وأمضى في الحكم، من القول؛ فإنّ الحقّ:

لَهُ نُـزُولٌ إلى عِـبـادِهِ ... ومَـا لَنـا نَحْوَهُ عُرُوجُ
فـإِنّـهُ لم يَـزَلْ عَـلِـيًّـا ... يَجْـهَـلُهُ الـعـالَـمُ المَرِيجُ
مَن لَيْسَ في حَيِّزٍ تَراهُ ... فَلَا وُلُـوْجٌ وَلَا خُـرُوجُ

---

(١) [الأحزاب: ٣٧]
(٢) ص ١٠٣ب
(٣) [الأحزاب: ٣٧]
(٤) ويمكن قراءتها "تخيره" إذ لا توجد سِوَى نقطة واحدة فوق الحرفين الأولين
(٥) [الأحزاب: ٤٠]
(٦) ص ١٠٤

وَنَحْنُ في حَيِّزٍ ووَقْـتٍ يَصِـحُّ فِيْهِ بِهِ الوُلُوجُ
لاحَ بِأَرْضِ الجُسُومِ عَنْهُ مِن كُلِّ شيءٍ زَوْجٌ بَهِيْجُ

فنسبةُ المؤمنِ الكامل والرسولِ إلى الخلقِ نِسبةُ ليلةِ القدر إلى الليالي، وما أراد بألف شهرٍ توقيتًا؛ بل أراد أنّها خير على الإطلاق من جميع ليالي الزمان، في أيّ وجود كان.

إذا بَـدا فِيْـكَ كُلُّ أَمْرٍ فأنتَ خَيْرٌ مِن أَلْفِ شَهْرِ
فِي[1] لَيْلَةٍ ما لَها صَـباحٌ يُـذْهِبُها مِنْكَ نُوْرُ فَجْرِ
ما الرُّوحُ في كَوْنِها سِـوائي يا لَيْلَةَ القَدْرِ فيكِ قَدْري
في لَيْلَةِ القَدْرِ مِن وُجُودي يُـنَزِّلُ الحَـقُّ كُلَّ أَمْـرِ

فكان مما نَزل: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾[2] وما جعله في ذلك إلّا قوله ﷺ: «لو كنت أنا بَدَلَ يوسف لأجبتُ الداعي» يعني: داعي المِلِك لمّا دعاه إلى الخروج من السجن، فلم يخرج يوسف حتى قال: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، يعني العزيز الذي حبسه ﴿فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ﴾[3] ليثبت عنده براءته؛ فلا تصحّ له المنّة عليه في إخراجه من السجن ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ﴾[4] إذ لو بقي الاحتمال لَقُدِحَ في عدالته، وهو رسول من الله؛ فلا بدّ من عدالته أن تثبتَ في قلوبهم؛ فلذلك كانت الخشيةُ حتى لا تُرَدَّ دعوةُ الحقِّ.

فابتلى اللهُ نبيَّه ﷺ بنكاح زوجةِ مَن تبنّاه، وكان لو فعله، عند العرب، مما يقدح في مقامه، وهو رسول الله. فأبان الله لهم عن العلّة في ذلك؛ وهو رفعُ الحرج عن المؤمنين في مثل هذا الفعل. ثمّ[5] فصل بينه وبينهم بالرسالة والختم، فكان من الله في حقّ رسول الله ﷺ ما كان من يوسف حين لم يجب الداعي. فهذا أَمْرُ[6] هدي الأنبياء الذي قال فيه لرسوله ﷺ حين ذكر الأنبياء -عليهم السلام-: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾[7].

فلو كان رسول الله ﷺ في الحال الذي كان فيه يوسف ﵇ ما أجاب الداعي، ولقال مثل

(١) ص ١٠٤ب
(٢) [الأحزاب: ٣٧]
(٣) [يوسف: ٥٠]
(٤) [الحجرات: ١٧]
(٥) ص ١٠٥
(٦) هـ، س: من
(٧) [الأنعام: ٩٠]

ما قال يوسف. فما قال: «لو كنت أنا لأجبت الداعي» إلّا تعظيما في حقّ يوسف، كما قال: «نحن أَوْلَى بالشكّ من إبراهيم» ولم يكن في شَكٍّ -لا هو، ولا إبراهيم- الشكَّ الذي يزعمونه، الذي نفاه رسول الله ﷺ فإنّه لو شكّ إبراهيم؛ لكان محمد أَوْلَى بالشكّ منه؛ فإنّه مأمور أن يهتدي بهداهم.

والأرسال والمؤمنون الكمّل ما هم واقفون مع ما يعطيهم نظرهم، وإنما يقفون مع ما يأتيهم من ربّهم، والذي يأتيهم من الله قد يكون -كما قلنا- أمرا وعرْضا[1]؛ فالأمر معمول به ولا بدّ، وفي العرْض التخيير كما قرّرنا. وأمّا حالهم في معرفتهم بالله فكما قلنا في[2] قصيدة لنا:

مَعارِفُ الحَقِّ لا تَخْفَى عَلى أَحَدٍ   إلّا على أَحَدٍ لا يَعْرِفُ الأَحَدا

وكما قلنا:

إذا[3] كان مشـــهودي هو الكَيْفُ والكَمُّ   فَمَـا ذاكَ إلّا الوَهْمُ، مـا ذلِكَ العِلْمُ
بمـا هُـوَ عَـيْنُ الأمْـرِ في عَـيْنِ ذاتِـهِ   وهَـلْ يَتَجَلّى الحَـقُّ فيما لَهُ كَمُّ؟
فَمـا هُـوَ حَـقٌّ في الحـقـيـقـةِ واضِحٌ   ولكنّـهُ حقٌّ[4] عليـه بِنـا خَتْمُ
تَنزّهْـت بي عَنْ لِمْ وكَيْفَ وكَمْ ومَـا   وهَلْ عَيْنُ لَفْظٍ قد يَكونُ لَهُ الحُكْمُ؟
هَـل اللهُ مَوْجودٌ؟ يَصِـحُّ، فـإنْ تَزِدْ   فَمـا زِدْتَ إلّا مـا يُكَوِّنُـهُ الوَهْمُ
بِـذاكَ أَتَى القـرآنُ إن كنـتَ ناظِرًا   كَمَا قَـدْ أَتَى للمؤمنينَ بِـهِ الفَهْمُ

فهذا ذِكْرٌ حكيمٌ يعطي من عوارف المعارف والآداب، ما لا يسعه كتاب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) "أمرا وعرضا": هي في ق: "أمر وعرضٌ"
(٢) ق: "من" وكتب فوقها مباشرة بقلم الأصل: "في".
(٣) ص ١٠٥ب
(٤) هناك ضم لحرف الحاء بقلم آخر لتقرأ: حُقٌّ
(٥) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: بلغ مقابلة وسماعا.

الباب الثامن والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾[1]

المســـتقيمُ[2] الذي قامتْ قيامَتُهُ	مِن غَيْرِ مَوْتٍ ولا يَدري بِهِ أَحَدُ
ولَيْسَ يَصْرِفُهُ عَن أَمْرِ خالِقِهِ	مِن الخلائقِ لا أَهْـلٌ ولا وَلَدُ
وَما لَهُ في وُجُودِ الكَوْنِ مُسْـتَنَدٌ	إلّا الإلهُ الذي إليـهِ يســتنـدُ
إليه يَرْفَعُ مَنْ في الكَوْنِ حاجَتَهُ	لأنّهُ السـيّدُ المِحْسـانُ والصَّـمَدُ
هُوَ المُهَيْمِنُ لا تُحْصَى عَوارِفُهُ	يَدْري بِذلِكَ سَـبّاقٌ ومُقْتَصِـدُ

قال رسول الله ﷺ: «شيّبتني هودٌ وأخواتُها» من كلّ سورة فيها ذِكْرُ الاستقامة. فإنّه، والمؤمنون، مأمور[3] بها، والحكمُ للعلم، لا للأمر، وما اللهُ بظلّام للعبيد؛ فإنّه ما عَلِم -تعالى- إلّا ما أعطته المعلومات. فالعلمُ يتبع المعلوم، ولا يظهر في الوجود إلّا ما هو المعلوم عليه ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ﴾[4]. ومَن لم يعرف الأمر هكذا؛ فما عنده خبر بما هو الأمر عليه.

فالإنسانُ جاهلٌ بما يكون منه قبل كونه؛ فإذا[5] وقع منه ما وقع؛ فما وقع إلّا بعلم الله فيه، وما عَلِم إلّا ما كان المعلوم عليه؛ فصحّ قوله: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾[6] والرضا إرادةٌ. فلا تناقض بين الأمر والإرادة، وإنما النقض بين الأمر وما أعطاه العلمُ التابعُ للمعلوم. فهو ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾[7] وما يريد إلّا ما هو عليه العلم، وما لنا من الأمر الإلهيّ إلّا صيغة[8] الأمر، وهي من جملة المخلوقات في لفظ الداعي إلى الله -تعالى-؛ فهي مرادة، معلومة، كائنةٌ في فم الداعي إلى الله. فتنبّه، واعتبِر،

(١) [هود: ١١٢]
(٢) ص ١٠٦
(٣) في الهامش: "مأمورون بها" وعليها حرف ظ
(٤) [الأنعام: ١٤٩]
(٥) ص ١٠٦ب
(٦) [الزمر: ٧]
(٧) [هود: ١٠٧]
(٨) ق: "صفة" وفوقها مباشرة: "صيغة"

﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمًا﴾[1]؛ فمن ازداد علما ازداد حكما.

فانظر فيما أمرت به أو نهيت عنه، من حيث أنّك محلٌّ لوجود عينِ ما أمرت به أو نهيت عنه، من حيث أنّك محلّ لوجود عين ما أمرت به. فمتعلَّقُ الأمر عند صاحب هذا النظر أن يُهيِّئَ محلَّهُ بالانتظار. فإذا جاء الأمر الإلهيّ الذي يأتي بالتكوين بلا واسطة؛ فينظر أثرَه في قلبه أوّلا. فإن وجد الإبايَةَ قد تكوّنت في قلبه؛ فيعلم أنّه مخذول، وأنّ خذلانه منه؛ لأنّه على هذه الصورة في حضرة ثبوت عينِه التي أعطت العلم لله به. وإن وجد غير ذلك، وهو القبول، فكذلك أيضا. فينظر في العضو الذي تعلّق به ذلك الأمر[2] المشروع أن يتكوّن فيه؛ من أُذنٍ، أو عين، أو يد، أو رِجل، أو لسان، أو[3] بطن، أو فرْج؛ فإنّا قد فرغنا من القلب بوجود الإباية، أو القبول؛ فلا نزال نراقب حكم العلم فينا من الحقّ؛ حتى نعلم ما كنّا فيه؛ فإنّه لا يحكم فينا إلّا بنا. كما قلنا:

أَيُّها العَذْبُ التَّجَنّي والجَنا أَيُّها البَدْرُ سَنَاءً وسَنَا[4]
نحن حَكَّمْناكَ في أَنْفُسِنا فاحْكُمِ إنْ شِئتَ علينا أَوْ لَنا
فإذا تَحْكُمُ فِينا إنَّمَا عَيْنُ ما تَحْكُمُهُ[5] فِينا بِنا

ومَن كان هذا حالُه في مراقبته، وإن وقع منه[6] خلافُ ما أُمر به، فإنّه لا يضرّه ولا ينقصه عند الله؛ إفضالا من الله، لا تحكُّما عليه ﷻ فإنّ المراد قد حصل الذي يعطي السعادة؛ وهو المراقبة لله في تكوينه. وهذا ذوقٌ لا يمكن أن يَعلم قدرَه إلّا مَن كان (هذا) حالُه.

وهذا هو عينُ سِرِّ القدَر لمن فهِمه، وكم مُنِع الناس من كشفه؛ لما يطرأ على النفوس الضعيفة

(١) [طه: ١١٤]
(٢) "وهو القبول... الأمر" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ١٠٧
(٤) كتب تحت حرف الألف الممدودة ألف مقصورة لتقرأ كذلك: وسنى. والسناء: ارتفاع القدر والمنزلة، والسنا والسنى: العطاء والغيث.
(٥) التاء مهملة في ق، فربما كانت: نحكمه
(٦) ق: "منه" مدرجة بين الكلمتين بقلم آخر، وفي الهامش: "فيه" وعليه إشارة التصويب، وحرف خ. والمثبت في س: "فيه منه".

الإيمان من ذلك. فليس سِرُّ القدَر الذي تخفى عن العالم عينه؛ إلّا إتباعُ العلمَ المعلوم. فلا شيء أَبْيَنَ منه ولا أقرب مع هذا البُعْد(١). فمَن كان هذا حالُهُ فقد(٢) فاز بدرجة الاستقامة، وبها أُمِر؛ فإنّه أُمِر بالمراقبة.

فَيتْبع(٣) الحُكْم مـا يَكُون   والصعبُ مِن ذلِكُمْ يَهُون

ولذلك لم يكن شيبُ رسول الله ﷺ بالكثير، وإنما كان شعراتٍ معدودةٍ لم تبلغ العشرين، متفرّقة. وقال: «شيّبتني» فلولا هذا الخاطر ما شاب رسول الله ﷺ. فلمّا تبيّن له الأمر -كما قرّرناه- وقف عنه الشيب، ولم يقم به همٌّ، وعَلِمَ من أين وقع ما وقع؛ فاستقام كما أُمِر. فالله يهدينا صراط من أنعم عليه من النبيّين، والصدّيقين، والشهداء، والصالحين ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٤).

---

(١) ص ١٠٧ب

(٢) ق: "وقد" والترجيح من س

(٣) ربما قرئت: "فنتبع" لعدم النقط في الحرف الثاني

(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والثلاثون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(١)]

كُلُّ مَن فَرَّ إلى اللهِ أَصــــابْ	والذي فَـرَّ مِـنَ الـرحمـنِ خـابْ
اســـتوى عَيْشُ الذي فَرَّ بِـهِ	وإِلـيــهِ، وحَـلا فِـيْـهِ وَطـابْ
لو[(٢)] ترى حالَ الذي أَشْـــهَدهُ	عَيْنَهُ حِيْن تَجَلّى في السَّرابْ
لـرأيــتَ الـرِّيَّ مِـن أَرْجـائِـهِ	خارِجًا والساقي مِن خَلْفِ الحِجابْ
كان ظـمــآنًا فَـلَـمّـا جـاءهُ	لَمْ يَزَلْ صــــاحبَ كأْسٍ وشَرابْ
لَمْ يَجِـدْهُ مـاءَ مُزْنٍ ســـائغًا	إنّـمَـا كان وُجــودٌ[(٣)] ثمّ غـابْ
مـا حيـاةُ المـاء إلّا عيْـنُـهُ	والذي خالَفَ فيه ما أَصــــابْ

موسى عليه السلام لمّا فرّ من فرعون حين خاف من الله أن يسلِّطه عليه؛ لأنّ الله ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٤)]؛ فوهبه الله حُكمًا وهي الرسالة. فجعله من المرسَلين إلى مَن خاف مِن أن يسلَّط عليه، وهو فرعون. فإذا أنتج له هذا الفرار من المخلوق خوفا على نفسه؛ فأين أنت من المحمّديّ الذي أمرك أن تفرَّ إلى الله؛ فقيّدك بحرف الغاية في القصد الأوّل؛ فربط لك البداية بالنهاية؛ فقال لنا: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾؟ فالموسويُّ يَفِرُّ[(٥)] "مِن"، والمحمديُّ يَفِرُّ "إلى" عن أمر الله -تعالى- إيّاه بذلك الفرار. فما أكملَ شرعَهُ، وما أعلى رُتْبَتَهُ. والحكم منقطع، والرسالة منقطعة، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «إنّ الرسالة والنبوّة قد انقطعتْ؛ فلا رسول بعدي ولا نبيّ» فيزول الحكم المشروع؛ بزوال الدنيا، ويرجع الحكم إلى الله الذي نَفِرُّ إليه بلا واسطة.

فالذي يُنتج الفرارُ إليه لا يُقْدَر قَدْرُه؛ فإنّه كشف محمّديّ يربى على كشف الرسل، من حيث

(١) [الذاريات: ٥٠]
(٢) ص ١٠٨
(٣) فوقها كلمة "صح" وفي الهامش بقلم الشيخ: "قوله: وجود؛ كناية"
(٤) [هود: ١٠٧]
(٥) ص ١٠٨ب

هم رسل -عليهم السلام- فيثبّتهم هذا الفارُّ في أماكنهم، ويجوز -بكشفه- فوق رتبة(١) خطاب التكليف؛ فيرى أحديّة العين؛ فيقف معها، ومنها يستشرفُ على أحديّة الكثرة. فيرى أيضا نفسَه هناك معهم في أحديّة الكثرة؛ فيأمرها -على بيّنة من ربّه وبصيرة- أن تنتظم في سلك المكلَّفين؛ فتتصرّف(٢) النفوس المحسوسة هنا -من هؤلاء الفرّارين إلى الله- عن أمرهم؛ فتراهم معصومين، محفوظين.

فالرسل منهم معصومون في خِلافهم، والأولياء محفوظون في خلافهم. فللرسل التشريع، وللأولياء الانفعال بحسب ما يشهدونه هنالك؛ فيكونون في خلافهم على بصيرة، ولا يدعون إليه؛ وإنما يدعون إلى الله كما(٣) تفعل الرسل -عليهم السلام-. قال الله -تعالى- لنبيّه (ص) أن يقول: ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾(٤) فما أفرد نفسَه؛ بل ذكر أتباعَه معه؛ فإنّهم لا يكونون أتباعه إلّا حتى يكونوا على قَدَمِهِ؛ فيشهدون ما يشهد، ويرون ما يرى.

فخذوا(٥) من العلماءِ(٦) بالله، الدعاةِ إلى الله، ما يقولون. ولا تنظروا إلى أفعالهم وأحوالهم؛ فإنّهم على ما عيّن الحقُّ لهم، غير ذلك لا يكون. قال بعض الصالحين في جلسائهم: "مَن جالسهم، وخالفهم في شيء مما يتحقّقون به؛ نَزَعَ اللهُ نورَ الإيمان مِن قلبه" فليس لجلسائهم أن يفعلوا مثل أفعالهم، وإنما عليهم أنّهم لا ينازعونهم فيما يظهر عليهم من علم الحقيقة؛ فإنّ أحوالهم تجري عليها. ولذلك قال: "نزع اللهُ نورَ الإيمان من قلبه" فلا يصدّقهم فيما يخبِرون به عن الحقّ، وهم بهذه المثابة من القُرْب من الله ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٧).

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) الحروف المعجمة كلها مهملة هنا، ولذلك يمكن قراءتها: فتنصرف
(٣) ص ١٠٩
(٤) [يوسف: ١٠٨]
(٥) ق: فخذ
(٦) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٧) [الأحزاب: ٤]

الباب الموفي أربعين وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخۡرُجَ إِلَيۡهِمۡ لَكَانَ خَيۡرًا لَّهُمۡۚ﴾[1]

ارْكَنْ[2] إِلَى اللهِ، لا تَرْكَنْ إلى السَّـــبَبِ ... واجْنَحْ إلى السَّلْمِ لا تَجْنَحْ إلى الحرَبِ
فـانْظُرْ إلى كُلِّ مـا في الكَوْنِ مِن عَجَبٍ ... يأتيكَ سَـــهْلًا بِلا كَدٍّ ولا نَصَـــبِ
إذا اعْتَمَـدْتَ على الرحمنِ فِيْـهِ فَكُنْ ... في كُلِّ حالٍ مع الرحمنِ في السَّـــبَبِ
فَكُنْ بِـهِ، لا تَكُنْ فِيْـهِ بِكُمْ؛ فَتَرَى ... ما شئتَ مِن صُوَرٍ فِيْهِ ومِن نِسَبِ
فـإن دَعـاكَ إلى مـا أَنْـتَ تَجْـهَـلُهُ ... فَلا تُجِبْهُ فـإنّ العِلْمَ في النِّسَـــبِ
ولا تُـنـازِعْ وكُنْ باللهِ مُـعْـتَصِـــمًـا ... ولا تُحـارِبْ فَخَيْـلُ اللهِ في الطَّلَـبِ

قال الله -جلَّ ثناؤه وتقدّست أسماؤه-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[3] والمَدارُ كلّه على شهود هذه المعيّة فإنّه ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾[4] فهو مع الصابرين، والمتّقين، والمحسنين.

فهذا الذِّكْرُ ينتج شهودَ المعيّة التي له مع الصابرين خاصّة. هذا، وما هو إلّا صبر على الرسول حتى يخرج إليهم، فكيف الصبر على[5] الله؟ لمّا كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كلّ أحيانه، والله جليس مَن يذكره؛ فلم يزل رسولُ الله ﷺ جليسَ الحقّ دائمًا. فمن جاء إليه ﷺ فإنما يخرج إليه من عند ربّه: إمّا مبشِّرا، وإمّا موصِيا ناصحا. ولهذا قال: ﴿لَكَانَ خَيۡرًا لَّهُمۡ﴾ فلو كان خروجُه إليهم بما يسوءُهم في آخرتهم؛ ما كان خيرا لهم. وقد شهد الله بالخيريّة؛ فلا بدّ منها، وهي على ما ذكرناه من بشارة بخير، أو وصيّة ونصيحة وإبانة عن أَمر مقرّب إلى سعادتهم، غير ذلك لا يكون.

---

(١) [الحجرات: ٥]
(٢) ص ١٠٩ب
(٣) [البقرة: ١٥٣]
(٤) [النحل: ١٢٨]
(٥) ص ١١٠

ومَن صبَّر نفسَه على ما شرع الله له على لسان رسوله ﷺ فإنّ الله لا بدّ أن يُخْرِجَ إليه رسولَهُ ﷺ في مبشِّرة يراها، أو في كشفٍ بما يكون له عند الله من الخير. وإنما يُخْرِجُ اللهُ إليه رسولَه ﷺ لأنّ رسول الله ﷺ لا يَتصوَّر على صورته غيرُه؛ فَمَن رآه رآه، لا شكّ فيه. بخلاف رؤية الحقّ؛ فإنّ الحقَّ له التجلّي في صُوَرِ الأشياء كلِّها؛ فإنّ الأشياءَ ما ظهرتْ إلّا به ﷻ. فالعارف يَعلم أنّ كلّ شيء يراه ليس إلّا الحقّ، وهو معطي السعادة والشقاء، والرسول ليس كذلك. فيَعتمد على رؤية[1] الرسول، ولا يَغترُّ برؤية الحقّ.

ولهذا الذي أشرنا إليه؛ ادَّعى مَن ادَّعى من البشر والجنّ الألوهة، وقُبِل منهم، وعُبدوا من دون الله، وما قَدر أحدٌ يدّعي بأنّه محمد بن عبد الله رسول الله ﷺ وإن تنبّأ فما يقول: إنّه محمد، وإنما يقول: إنّه رسول الله، فيطالَب بالدليل على دعواه.

فتنبَّهْ إلى عصمة هذا الاسم العَلَم أن يَتصوَّر عليه أحدٌ من خلق الله في كشفٍ ولا نومٍ كصورته في اليقظة سواء. فمن رآه رآهُ، فما تَغَيَّرَ من صورته تَغَيُّرَ حُسْنٍ؛ فذلك راجع إلى حال الرائي، أو صورة الشرع في المكان الذي رآه فيه عند ولاة أمور الناس. ولو[2] كان تغيُّرَ قُبْحٍ كذلك، فاعلم ذلك.

فيكون تغيُّرُهُ بالحُسْنِ والقُبْحِ عينَ إعلامِه وخطابِه إيّاه، بما هو الأمر عليه في حقِّه، أو في حقّ وُلاة العصر بالموضع الذي يراه فيه. ورؤية الحقِّ ليست كذلك؛ لأنّه ما ثَمَّ شيء خارج عنه. فكلُّ شيء فيه حَسَنٌ لا قُبْحَ فيه، وما قَبُحَ ما قَبُحَ من الأمور إلّا بالشرع، وفي أصحاب الأغراض: بالغرض، وفي أصحاب المزاج: بالملاءمة للطبع، وفي أصحاب النظر الفكريّ من الحكماء: بالكمال والنقص.

وصاحِبُ هذا الهِجِّير كثيرُ الصلاة على محمد ﷺ[3] وعلى هذا الذِّكْر يَحبس نفسه ويصبر حتى يخرج إليه ﷺ. وما لقيتُ أحدا على هذا القَدم غيرَ رجل كبير حدّاد بأشبيلية، كان يُعرف بـ"اللهم صَلِّ على محمد" ما كان يُعرف بغير هذا الاسم. رأيته، ودعا لي، وانتفعتُ به. لم يزل مستهتِرا

---

(١) ص ١١٠ب

(٢) في الهامش بقلم آخر: "كذلك" ليكون التعبير: وكذلك

(٣) ص ١١١

بالصلاة على محمد ﷺ لا يتفرّغ لكلام أحد إلّا قدر الحاجة. إذا جاء أحدٌ يطلبه[1] أن يعمل له شيئا من الحديد، فيشارطه على ذلك ولا يزيد. وما وقف عليه أحدٌ مِن رَجُلٍ، ولا صبيّ، ولا امرأة، إلّا ولا بدّ أن يصلّي على محمد ذلك الواقفُ، إلى أن ينصرف من عنده. وهو مشهور بالبلد بذلك، وكان من أهل الله. فكلّ[2] ما ينتج لصاحب هذا الذِّكْر فإنّه عِلْمُ حقٍّ معصومٍ، فإنّه لا يأتيه شيء من ذلك إلّا بواسطة الرسول ﷺ؛ هو المتجلّي له والمخبِر.

لقي رجلٌ بعضَ الناس في زمان أبي يزيد البسطامي فقال له: "هل رأيت أبا يزيد؟ فقال: رأيت الله، فأغناني عن أبي يزيد! فقال له الرجل: لو رأيت أبا يزيد مرّة؛ كان خيرًا لك من أن ترى الله ألف مرّة. فلمّا سمع ذلك منه؛ رحل إليه. فقعد مع الرجل على طريقه. فعبر أبو يزيد، وفروته على كتفه. فقال له الرجل: هذا أبو يزيد! فنظر إليه؛ فمات من ساعته. فأَخبر الرجلُ أبا يزيد بشأن الرجلِ. فقال[3] أبو يزيد: كان يَرى اللهَ على قدْرِه، فلمّا أبصرَنا تجلّى له الحقُّ على قدْرِنا؛ فلم يطق، فمات".

ولمّا كان الأمر هكذا؛ علِمنا أنّ رؤيتَنا اللهَ في الصورة المحمديّة، بالرؤية المحمديّة؛ هي أتمُّ رؤية تكون. فما زلنا نحرِّض الناس عليها مشافهة، وفي كتابنا هذا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) ق: "وكلّ"
(٣) ص ١١١ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾[1]

نُصْرَةُ اللهِ لِنَفْسِ الظالِمِ ... نُصْرَةٌ لَيْسَ لَها مِن خاذِلِ
فـإذا مـا ظَـلَمَ الـغـير لَهُ ... حُكْمُ ما شـاء بِحُكْمٍ فاصِـلِ
وحُـقُـوقُ اللهِ أَوْلَى وكَـذا ... حَقُّ نَفْسي بَعْدَها للعاقِلِ
ثُمَّ حَـقُّ الـغَـيْرِ في رُتْـبَـتِـهِ ... آخِرًا عِنْـدَ العليمِ الفـاضِـلِ
وعَذابُ[2] الظُّلْمِ ذَوْقٌ فاحذَروا ... مِنْهُ في العاجِلِ أَوْ فِي الآجِلِ
وعُـلُـوْمُ الذَّوْقِ مـا يَجْـهَـلُـهـا ... مَن يَرى أَحكامَها في العاجِلِ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح القدس- أنّ الظلمَ هنا هو الظلم الذي جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[3] وليس إلّا الظلم الذي قال فيه لقمان لابنه: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[4] كذا فسَّره رسول الله ﷺ.

فمن التزم هذا الذِّكْر بهذه الآية؛ أقامه الحقُّ مقامه في العالَم، وقلّده أمرَ عباده. ولو بلغ العبدُ ما عسى أن يبلغ؛ لا يزال خَلْقا. ومن حقيقة الممكن العجزُ؛ فلا بدَّ من القصور في رتبة التصريف ذوقا، فلا بدّ أن يحصل له من العذاب النفسيّ ذوقٌ كبير؛ لأنّه ليس في قوّته أن يرضي العالم؛ فإنّ الله ما أرضاهم، ولله الاتّساع الذي لا يمكن أن يكون للعبد. ولو اتّسع الخليفة ما اتّسع، فإن ضيق الطبيعة لا بدّ أن يحكم عليه، فيضيق عن السعة الإلهيّة، فيتعذّب، بقدر ما ضاق، العذاب الكبير هذا وهو والٍ من عند الله بأمر الله. قال -تعالى- في حقّ الكامل (ص): ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ[5] يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾[6] يعني في حقّ الله وتكذيبه؛ فهذا هو العذاب الكبير الذي ذاقه.

(١) [الفرقان: ١٩]
(٢) ص ١١٢
(٣) [الأنعام: ٨٢]
(٤) [لقمان: ١٣]
(٥) ص ١١٢ب
(٦) [الحجر: ٩٧]

وظُلْمُهُ المذكورُ في هذا الذِّكْرِ إنما كان لكونه قَبِل الولاية (وهي) الأمانة[1] عن العرْض الإلهيّ. فهو مع الأمر (الإلهيّ بالولاية) يضيق، ولا يسمّى ظالما، ومع العرْض (الإلهيّ بالولاية) يكون ظالما، ويذوق العذاب الكبير ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾[2] وأيُّ أمانة أعظم من النيابة عن الحقّ في عباده، فلا يصرّفهم إلّا بالحقّ؛ فلا بدّ من الحضور الدائم، ومراقبة التصريف ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ أي خِفْنَ أن لا يَقُمْنَ بحقّها، فاستبرأْنَ لأنفسهنّ ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ عرْضا أيضا لما وجد في نفسه من قوّة الصورة التي خُلق عليها ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا﴾ لنفسه وهو قوله: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾.

فإذا ظَلم نفسَه بقبول النيابة المعروضة عليه؛ أذاقه الله ما قال الله لأبي يزيد: "أخرج إلى عبادي بصورتي" يعني: خليفة، "فمن رآك رآني" فلمّا خطا عنه خطوة؛ غُشي عليه. فقال الحقّ: "رُدّوا عليَّ حبيبي فلا صبر له عنّي". فالنيابةُ مع الأمر يكون فيها الحرجُ وضيقُ الصدر؛ فكيف بالعَرْض؟ فمَن زهد في الخلافة المعروضة؛ فمِن هذا الذِّكْر زَهِد، وتَرَكها، ولم يقبلها، وأشفق منها. ومَن قَبِلَها من أصحاب هذا الذِّكْر؛ فبتأويلٍ دخل لهم في[3] أوّل الدخول في هذا الذِّكْر، وهو لفظة العذاب؛ فإنّه من العذوبة، وهي التلذّذ بالأمر، وهو قول أبي يزيد في بعض أحواله:

وكُلُّ مآربِي قَدْ نِلْتُ مِنْها　　　سِوَى مَلْذُوذ وُجْدِي بالعَذابِ

ولم يقل: "بالآلام" وإنما قال: "بالعذاب" لِمَا فيه من العذوبة؛ وهي اللذّة باللذّة، أي أنّه يلتذّ باللذّة، لا أنّه يلتذّ بالأشياء. وهذا مثل ما يقوله أهل النظر في العلم: إنّ بالعلم يُعلم العلمُ، وبالرؤية تُرى الرؤيةُ في مذهب المتكلّمين، وكذلك تُدرَكُ اللذّةُ باللذّة، فاعلم ذلك؛ فإنّه باب غريبٌ في الذِّكْر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) [الأحزاب: ٧٢]
(٣) ص ١١٣
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[1]

إنّما تَعْمَى القُلوبُ فِي الصُّـدُور	التي تَحْوِي عَلَيْهِنَّ الصُّـدُورْ
ثُمَّ هَذا الحُكْمُ فِيْمَنْ صَـدَرَتْ	عَن وُرُوْدٍ كانَ مِنْهـا لِأُمُوْرْ
لَيْسَ[2] يَعْمَى صـادِرٌ عَنْهُ بِهِ	كيفَ يَعْمَى مَنْ لَهُ عَيْنُ الظُّهُورْ

قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[3] على الوجهين: الواحدُ من الوجهين: للحصر، والثاني: للرجوع.

فاعلم أنّ العَمَى حَيْرَةٌ، وأَعظمُ الحيرة (هي) في العلم بالله، والعلم بالله على طريقين: الطريق الواحدة: النظر الفكريّ؛ فلا يزال صاحب هذا الطريق -إذا وفّى النظرَ حقَّه- في حيرة إلى الموت. فإنّه ما من دليل، إلّا وعليه عنده دَخَلٌ وشُبهة؛ لاتّساع عالَم الخيال. إذ القوّةُ المفكّرةُ ما لها تصرُّفٌ إلّا في هذه الحضرة الخياليّة؛ إمّا بما فيها مما اكتسبته من القوى الحِسّيّة، وإمّا مما تصوِّره القوّة المصوِّرة.

فإذا كان صاحبُ هذا النظر في الدنيا أعمى -أي حائرا- ويموت، والإنسان إنما يموت على ما عاش عليه، وهذا ما عاش إلّا حائرا؛ فيجيء في الآخرة بتلك الحيرة. فإذا وقع له الكشف هناك؛ زاد حيرة لاختلاف الصور عليه؛ فهو أضلُّ مِن كونه في الدنيا؛ فإنّه كان يترجّى في الدنيا، لو كُشف له، أن تزول عنه الحيرة.

وأمّا الطريق الثانية في العلم بالله؛ فهو العلم عن التجلّي، والحقُّ لا يتجلّى في صورةٍ مرّتين[4]. فيحارُ صاحبُ هذا العلم في الله لاختلاف صور التجلّي عليه، كحيرة الأوّل في الآخرة. فما كان

(١) [الإسراء: ٧٢]
(٢) ص ١١٣ب
(٣) [الحج: ٤٦]
(٤) ص ١١٤

لذلك في الآخرة؛ هو لهذا الآخَر في الدنيا.

وأمّا البصيرة التي يكون عليها الداعي والبيّنة؛ فإنما ذلك فيما يدعو إليه، وليس إلّا الطريق إلى السعادة، لا إلى العلم. فإنّه إذا دعا إلى العلم أيضا، إنما يدعو إلى الحيرة على بصيرة؛ أنّه ما ثَمَّ إلّا الحيرة في الله. لأنّ الأمر عظيم، والمدعوّ إليه لا يقبل الحصر، ولا ينضبط؛ فليس في اليد منه شيء، فما هو إلّا ما نراه في كلِّ تجلٍّ. فالكاملُ مَن يرى اختلاف الصوَر في العين الواحدة. فهو كالحرباء؛ فمن لم يعرف اللهَ معرفتَه بالحرباء؛ فإنّه لا تستقرّ له قدمٌ في إثبات العين.

فأصحابُ التجلّي عُجِّلَتْ لهم معرفةُ الآخرة؛ فهم في الدنيا ﴿أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ من أصحاب النظر؛ لأنّه ليس وراء التجلّي مطلبٌ آخر للعلم بالله، ولا يُتصوّر. وهذه الإشارة كافية لمن عقل ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(١) فإنّ الكلام في هذا الذكر واسع.

---

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[1]

عَيْنُ الرسالةِ ما تَأْتِي بِهِ الرُّسُلُ ... فَخُذْهُ لَا تَتوقّفْ أَيّها الرَّجُلُ
أنتَ[2] المَلِيكُ الذي جاءتْ رِسالتُهُ ... إليكَ فاعملْ بِها يَصْعدْ لَكَ العَمَلُ
إليهِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ في مساحَتِهِ ... فإنْ تَوَهَّمْتَهُ فَذلِكَ الزَّلَلُ
واصْعدْ إليهِ تَنَلْ عَيْنَ البَقاءِ بِهِ ... وإنْ قَعَدْتَ أَتاكَ الصَّعْقُ والجَبَلُ
إنَّ الظُّرُوْفَ لَتَحْوِيْ مَنْ يَحِلُّ بِها ... والأَمْرُ أَنْزَهُ أَنْ يُجْرَى لَهُ مَثَلُ
عليكَ بالمَنْزِلِ الأَعْلَى فَحُلَّ بِهِ ... لَا تَقْطَعَنَّكُمُ الأَغراضُ والعِلَلُ
هُوَ المُنَزَّهُ عَنْ نَعْتٍ وعَنْ صِفَةٍ ... فَلَا يَقُوْمُ بِهِ أَمْنٌ وَلَا وَجَلُ
فأنتَ أنتَ إِذَنْ إن كنتَ صاحِبَهُ ... فاعملْ لِنَفْسِكَ ما أَصحابُهُ عَمِلوا
وَلَا يَقُمْ بِكَ فيما قَد أَتَيْتَ بِهِ ... عَجْزٌ وَلَا كَسَلٌ فِيْهِ وَلَا مَلَلُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله يعطي عبادَه؛ منه[3] إليهم، وعلى أيدي الرسل. فما جاءك على يد الرسول؛ فَخُذْهُ من غير ميزان، وما جاءك من يد الله فخذه بميزان. فإنّ اللهَ عينُ كلِّ مُعْطٍ، وقد نهاك أن تأخذ كلَّ عطاء، وهو قوله: ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ فصار أَخْذُكَ مِن الرسول أَنفعَ لك، وأَحْصَلَ[4] لسعادتك. فأَخْذُكَ من الرسول: على الإطلاق، و(أَخْذُكَ) من الله: على التقييد. فالرسول مقيَّدٌ والأخذُ مُطْلَقٌ منه، والله مُطْلَقٌ عن التقييد والأخذُ منه مقيَّد. فانظر في هذا الأمر ما أعجبه! فهذا مِثْلُ ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[5] فظهَر التقييد والإطلاق في الجانبين.

---

(١) [الحشر: ٧]
(٢) ص ١١٤ب
(٣) ص ١١٥
(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) [الحديد: ٣]

وذلك أنّ الرسول ﷺ ما بعثَه الله ليمكر بنا -أعني بأُمّته- وإنما بَعثه ليبيّن لهم ما نُزِّل إليهم؛ فلهذا أطلق لنا الأخذ عن الرسول، والوقوف عند قوله من غير تقييد؛ فإنّا آمنون فيه من مكر الله. والأخذُ عن الله ليس كذلك؛ فإنّ لله مكرا في عباده لا يُشعر به. قال -تعالى-: ﴿وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾(١) وقال: ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾(٢) وقال: ﴿إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ﴾(٣) وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾(٤) ولم يجعل للرسل في هذه الصفة قدمًا؛ لأنّهم بُعثوا مبيّنين؛ فبَشَّروا وأَنذروا(٥)، وكلّه صِدْقٌ.

وأعطى الرسولُ الميزانَ الموضوع؛ فَمَن أراد السلامة من مكر الله؛ فلا يُزِل الميزان المشروع من يده الذي أخذه عن الرسول وورثه. فكلُّ ما جاءه من عند الله وَضَعَه في ذلك الميزان؛ فإن قَبِلَهُ مَلِكَهُ، وإن لم يقبله سلَّمه لله وتركه؛ فإنّ تَرْكَهُ عَمَلٌ به، ولم يجعل نفسَه محلّا لقبوله. يقول الجنيد ﷺ: "عِلْمُنا هذا مقيَّد بالكتاب والسنّة" وهما كِفّتا الميزان. ومعنى قوله: إنّه نتيجةٌ عن العمل بالكتاب والسنّة.

فإنْ عزمتَ على الأخذ عن الله -ولا بدّ- لحالٍ غَلَبَ عليك فقل: «لا خِلابة»(٦)؛ فإنّك إذا قلت: "لا خِلابة" فإنْ كان من عند الله: ثَبَتَ؛ فأخذتَه، وإن كان من مكر الله: ذهب من بين يديك؛ فلم تجده عند قولك: "لا خِلابة" فإنّ الأمرَ بيعٌ وشراء، وإنّ الله -تعالى- لا يدخل تحت الشرط، هذا يقتضيه مقام(٧) الحقِ بالذوق. فإنما يَشترطُ على الله مَن يجهل اللهَ، أو يُدِلّ عليه؛ لأنّه ظنَّ به خيرا كما أمره -سبحانه-. فإنّه لو علِم أنّ الله ما يبعثه في شغل (إلّا) حتّى يهيّئَهُ لذلك الشغل؛ فإنّه حكيم خبير. فلا تَقِس اللهَ على المخلوق؛ فإنّ المخلوق يَجهَلُ كثيرا منك ومن نفسه، والحقّ ليس كذلك؛ فلا(٨) فائدة للاشتراط.

يقول موسى ﷺ حين بعثه ربُّه: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي. وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي. وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن

---

(١) [النمل: ٥٠]
(٢) [الأعراف: ١٨٢]
(٣) [الأعراف: ١٨٣]
(٤) [آل عمران: ٥٤]
(٥) ص ١١٥ب
(٦) الخِلابة: المخادعة. وفي الحديث: إذا تبايعتم فقولوا لا خِلابة.
(٧) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٨) ص ١١٦

لِّسَانِي. يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي. وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرًا مِّنۡ أَهۡلِي. هَٰرُونَ أَخِي. ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي. وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي﴾[1] فأعطاه ذلك كلَّه. ولم يقل محمد ﷺ شيئا من هذا كلِّه؛ فالأَوْلَى أن تكون محمّديًا. فإنّه ما ذكر اللهُ من حديث موسى عليه السلام ما ذكر؛ إلّا لِيُعلم أنّ الاشتراط على المستخلِف جائز، ولا حرج عليه في ذلك لو اشترط.

ألا ترى موسى عليه السلام كيف قال لمحمد ﷺ ليلة إسرائه، حين فرض اللهُ عليه الصلاةَ: «راجع ربّك؛ فإنّ أُمّتك لا تطيق ذلك» ثُمّ علَّل وقال: «فإنّي بلوت بني إسرائيل» وما راجع محمد ﷺ في ذلك إلّا امتثالا لأمر الله؛ فإنّ الله لمّا ذكر الأنبياء -عليهم السلام- قال له: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾[2] فامتثَل أمرَه في رجوعه؛ فكان خيرا. وهذا فائدة الشيخ المتّخَذ في الطريق، فاعلم ذلك.

فَخُذْ مِنْهُ ما أعطاك إنْ كنتَ تابِعًا   وَلَا تَتوقّفْ فالتوقّفُ يَصْعُبُ
فإنْ[3] كنتَ ذا لُبٍّ وعِلْمٍ وفِطْنَةٍ   فَقَدْ جاءكَ الأَمْرُ الذي كنتَ تَطْلُبُ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) [طه: ٢٥ - ٣٢]
(٢) [الأنعام: ٩٠]
(٣) ص ١١٦ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان هِجِّيره: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[١]

إنّ الرقيبَ عَلَى اللســـانِ مُوَكَّلُ فَعَلَيْـهِ فِيما تـلـفِظـونَ تَـوَكّلـوا
انْطِقْ بِهِ إن كنتَ صاحبَ نَظْرَةٍ واعمـلْ على عَيْنِ الحقيقةِ يا فُلُ[٢]
وَكَـذا جميع قُواكَ مِنْـكَ فـإنّهـا هِيَ عَيْنُـهُ والعَيْنُ مـا لَا تجهـلُ
فإذا عَلِمْتَ نَصيحتي وشَـهِدْتَهَا عَيْنًا عَلِمْتَ مَنِ الرقيبُ المرسِـــلُ؟

قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ. كِرَامًا كَٰتِبِينَ. يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ﴾[٣] وقال[٤] رسول الله ﷺ: «إنّ الله عند لسان كلّ قائل» وما خصَّص قائلا من قائل، فأتى به نكرة. فكلُّ ذي لسانٍ قائلٍ؛ فهو عند الله ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾[٥] وما كلُّ قائل، في كلّ قولٍ يكون منه[٦]، يكون منسوبا إلى الله، مثل قوله: «إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» والمحبوب بإتيان النوافل يكون الحقُّ لسانَه؛ فتفاضلت المراتب.

فالمَلَكُ الحافظُ الكاتبُ عند الإنسان، كلّ ما لفظ كتبَه الملَك؛ فلا يكتبُ إلّا ما يلفظ به الإنسان. فإذا لفظه، ورمى به؛ فبَعد الرميُ يتلقّاه الملَك؛ فإنَّ اللهَ عند قوله في حين قوله؛ فيراه المَلَك نورا قد رمى به هذا القائلُ، الذي الحَقُّ عند لسانه؛ فيأخذه الملَك أدبا مع القول، يحفظه له عنده إلى يوم القيامة.[٧]

وإذا عَمِلَ (الإنسانُ) يَعْلَم الملَك أنّه عمِل أمرًا مّا خاصّة، ولا يكتبه حتى يتلفّظ به. فالحَفَظةُ تَعلم ما يفعل العبدُ، ولكنّها ما تَكتب له عملا حتى يتلفّظ به، فإذا تلفّظ كَتَبَتْ؛ فهم شهود إقرار.

---

(١) [ق: ١٨]
(٢) يا فل: يا فلان
(٣) [الإنفطار: ١٠ - ١٢]
(٤) ص ١١٧
(٥) [النحل: ٩٦]، والآية ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٦) ق: كتب فوقها حرف خ، وفي الهامش بقلم آخر: "قوله، وعليها حرف خ (أي نسخة أخرى)
(٧) في الهامش: "بلغ"

وسببُ ذلك عدمُ اطّلاعهم على ما نَواه العبد في ذلك الفعل. ولهذا؛ ملائكةُ العروجِ بالأعمال تصعدُ بعمل العبدِ -وهي تستقلّه- فَيُقْبَل منها، ويُكتب في علّيين. وتصعد[1] بالعمل -وهي تستكثره- فيقال لها: اضربوا بهذا العمل وجهَ صاحبِه؛ فإنّه ما أراد به وجهي ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾[2] فلو عَلِمَتِ الحفظةُ ما في نيّة العبد عند العمل؛ ما ورد مثلُ هذا الخبر. فالنيّة في الأعمال لا تكون في العبد إلّا من الوجه الخاصّ، ولهذا لا يعلمه مِن العاملِ إلّا اللهُ، والعاملُ الذي نوى فيه ما نوى.

فالمَلَك يرقب حركةَ العبد، ويكتب منه حركةَ لسانه إذا تلفَّظ، والله شهيد؛ لأنّه عند قول عبده على الحقيقة، لا عند عبده. فهذه الكينونةُ الإلهيّةُ هي التي تَحْدُثُ بحدوث القول. وسبب ذلك أنّه تكوين، والتكوين لا يكون أبدا إلّا عن القول الإلهيّ في كلّ كائن. فجميع ما يتكوّن في الوجود؛ فعَنِ القول الإلهيّ. فما بين الحقِّ والعبدِ مناسبةٌ أتمُّ، ولا أعمُّ، من مناسبة القول؛ ولهذا كان عند لسان كلِّ قائل. فإنّ القولَ كونٌ مفارِقٌ قائلَهُ. فإن لم يكن اللهُ عندَه؛ ضاع القولُ. وإنما كان اللهُ عندَه لينشئَه صورةً، قائمةً، تامّةَ الخِلقة؛ فإنّه لا بدّ أن يكون -تعالى- مذكورا بها؛ فيُتِمّ منها ما نقصه العبد، مما تستحقّه نشأتُها[3] من الكمال؛ كما يَقْبَلُ الصدقةَ ليربّيها؛ حتى تكونُ أعظمَ من الجبل العظيم. فهذا من باب الغيرة، والأوّل من باب الكمال وما ينبغي. فالغيرة على الجناب الإلهيّ من الله الذي له الكمال المطلَق، ثمّ لتعلم أنّ النقصَ (هو) من كمال الوجود، لا من كمال الصورة؛ فتنبّه، فإنّه:

لَو لَمْ يَكُنْ في الوُجُودِ نَقْصٌ	لَـزالَ عَـن رُتْبَـةِ الكَمَـالِ
لـكـنّـهُ ناقِـصٌ فـأَبْـدَى	كَمَالَهُ فـيــه ذو الجَـلالِ
فَكُلُّ صُــنْعٍ مِن كُلِّ خَلْقٍ	لَـمْ يُخْـلِهِ اللهُ مِـن جَمَـالِ
لأنّــهُ راجِــعٌ إلــيــهِ	في كُلِّ عَقْـدٍ بِكُلِّ حـالِ
فَــلا كَمَالٌ ولا جَمَــالٌ	إلّا إلى اللهِ ذي المَـعـالِي

(١) ص ١١٧ب
(٢) [البينة: ٥]
(٣) ص ١١٨

مِن كُلِّ شَخْصٍ بِكُلِّ وَجْـهٍ | في الفِعْـلِ والحـالِ والمَقـالِ
يا[1] مَن يَراني بِعَيْنِ حَقٍّ | لا تَجْعَـلِ الحُكْمَ للخَيـالِ
لأنَّــهُ عَــقْــدُ كُلِّ هــادٍ | بَلْ مُهْتَدٍ لا عَنِ الضَّـــلالِ

وإن كان كذلك؛ فاجْهَدْ أن لا تصدر منك صورةٌ إلّا مخلَّقة في غاية الكمال في قولٍ وعملٍ. ولا يغرّنّك كونُ النقص من كمال الوجود، ما هو من كمالِك؛ ذلك من كمال الوجود، ما هو من كمال ما وُجِدَ عنك. فإنّ جماعةً من الناس زلّوا في هذا الموضع، لَقِيناهم.

فيُنتج هذا الذِّكْرُ لصاحبه مشاهدةَ الحقِّ عند قوله، وقبوله لَهُ. ومَن شاهد الحفظةَ فِمن هذا المقام شَهِدَهم. ولمّا أَشهدَنيهم الحقُّ -تعالى- تعذَّبْتُ بشهودهم، ولم أتعذّب بشهود الحقِّ. فلم أَزَل أسألُ اللهَ في أن يحجبهم عنّي؛ فلا أُبصرهم ولا أُكلّمهم. ففعل الله معي ذلك، وسترهم عن عيني. وإنما لم أَتعذّب بشهود الحقِّ؛ لأنّه عند شهود العبد ربَّه -تعالى- يَشْهَدْهُ شاهدا ومشهودا، وشهوده الملَك ليس كذلك؛ فإنّه يشهده أجنبيّا عنه؛ ولو كان الحقّ بصرَه؛ فإنّه أعظم في[2] الأجنبيّة، وأشدُّ في القلق، عند صاحب هذه الصفة؛ لأنّ الملَك لا ينبغي أن يكون رقيبا على الله، وهو رقيب، فلا بدّ أن يكون الملَك في هذا الحال محجوبا عن الله -تعالى-، لا يشهده صفةَ عبدِه؛ إذ لو شَهِدَهُ؛ لم يتمكن له أن يكون رقيبا عليه. فلا بدّ لهذا العبد أن يتقلّق بشهود الملَك. فإذا غاب عن حِسِّه؛ انفرد بسرِّه بربِّه، وأملى على الملَك ما شاء أن يملي عليه، فـ﴿كَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا﴾[3].

والملائكة حافظون من أمر الله هذا الشخصَ الإنسانيّ. قال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾[4] فهم ملائكةُ تسخيرٍ تكونُ مع العبد، بحسب ما يكون العبد عليه؛ فهم تَبَعٌ له. وهذا الفارق بين توكيل السلطان على الشخص؛ فإنّه تحكم الوكلاء عليه (أن) لا يتعدّى الموضع الذي حجره السلطان. وحفَظَةُ الحقِّ يتبعون العبد حيث تصرَّف؛ فهو

(١) ص ١١٨ب
(٢) ص ١١٩
(٣) [الأحزاب: ٥٢]
(٤) [الرعد: ١١]

مطلَق التصريف في إرادته. وإن حجر عليه بعض التصرُّف؛ فإنّه يتصرَّف فيما حجر عليه.

ولا يستطيع الملَك (أن) يمنعه من ذلك لأمرين: الواحدُ لكونِ الحقِّ قد ذهب[1] الله بسمع هذا العبد عن قوله، وببصره عن شهوده. والأمر الآخر لكون الملَك[2] الحافِظ الموكّل به لا يمنعه؛ لشهوده الحقَّ معه في تصرُّفه الذي أمره بحفظه؛ فلذلك لا يَحجرُ الملَكُ عليه التصرّف. وتوكيل المخلوق ليس كذلك؛ فإنّ الحاكم الذي وَكَّل الوكلاء به، ليس هو عند الموكَّل عليه. فهذا الفارق بين حكم الوكيل الحقِّ، والوكيل المخلوق. فوكلاءُ الخلق يحفظونه من التصرُّف، ووكلاءُ الحقّ يحفظونه في التصرّف. وهذا القدر في هذا الذِّكْر من التنبيه كافٍ، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ق: "أخذ" وعليها إشارة المسح، وصححت في الهامش بقلم الأصل

(٢) ص ١١٩ب

(٣) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ مقابلة وسماعا على المنشئ، أبقاه الله".

الباب الخامس والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان هِجِّيره: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾[1]

لَا تَطْمَعِ النفْسَ الَّتِي مِن شــأنِها ... سَدْلَ الحِجابِ عليكَ واسجدْ واقترِبْ
لا تَطْمَعَنَّ بها فَلَسْـــتَ مِنَ اهْلِها ... واجْنَحْ إلى النُّوْرِ المهيمِنِ واغْتَرِبْ
فَهُوَ الَّذِي أَعْطَى الوُجُودَ بِجُوْدِهِ[2] ... فـاعمَـلْ بمـا يُعْطِي وُجُودكَ تَقْتَرِبْ

اعلم[3] -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ هذا الذِّكْر يوقِف العبدَ على حقيقته، وإذا وقف على حقيقته فقد عرف نفسه، وإذا عرف نفسَه عرف ربَّه. والعبد أبدا لا يطلب بحركته[4] إلّا ربَّه؛ حتى يَشْهَدَهُ عينَ كلّ شيء. ومنه صدر؛ فقد شَهِد صدورَهُ. وهو معه؛ فقد شَهِد معيّته في تصرّفه. فلا بدّ أن يطلب شهوده فيما ينتهي إليه تصرّفه، فهو غاية المطلب. ولَمّا كان العُلوّ لله عُرْفا وعِلما، والمعيّة عِلما وشرعا، لا عُرْفا؛ أراد (اللهُ) أن يَرى حكمَهُ في الغاية؛ فإنّ السجود في العرف بُعْدٌ عمّا يجب لله من العُلوّ.

ألا ترى إلى ابن عطاء[5] حين غاص رِجْلُ جَمَلِه، فقال: "جَلَّ الله" فقال الجمل: "جَلَّ الله" وما غاص إلّا ليطلب ربّه؛ فإنّه سجود قربة من ذلك العضو إلى الله. فلمّا رأى الجملُ جَهْلَ ابنِ عطاء بالله في طلب الرِّجْلِ رَبَّهُ بالغوص، قال الجملُ: "جلّ الله أن تحصره معرفتك؛ فلا يكون له في عقدك إلّا العُلوّ، فمن يحفظ السفل؟ وأنا رِجْلٌ، ما أنا رأس. فلا بدّ أن أَطلب ربّي بحقيقتي، وليس إلّا السجود". قال رسول الله ﷺ: «لو دلّيتم بحبل لهبط على الله» وهذا عينُ ما قال الجمل.

فَمَن سجدَ؛ اقتربَ من الله ضرورة؛ فيَشهده الساجدُ في عُلوِّه. ولهذا[6] شُرِع للعبد أن يقول في سجوده: «سبحان ربّي الأعلى» ينزّهه عن تلك الصفة. فالسجود، إذا تحقَّق به العبدُ؛ عَلِم نُزولَ

---

(١) [العلق: ١٩]
(٢) كتب عليها "صح" وأثبت في الهامش بقلم الأصل: "وجوده" وعليها "صح" يشير إلى صواب كلا اللفظين
(٣) ص ١٢٠
(٤) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٥) سبق تعريفه في السفر ٢٧
(٦) ص ١٢٠ب

الحقِّ من العرش إلى السماء الدنيا -وذلك سجود القلب- يطلبُ العبدَ في نزوله، كما يطلبه العبدُ في سجوده. ومَن لم يقف في هذا الذِّكْر على الذي نَبَّهْتُ عليه وأمثاله، فما هو صاحب هذا الهِجِّير، فاعلم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان هِجِّيرُه ومنزلُه: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا﴾[1]

مـا أَجْهَـلَ المُـتَـوَلِّي بِـمَـنْ إلـيـهِ تَـوَلَّى
فَـــلَـــوْ رآهُ رآهُ مَن كان عنـهُ تَـدَلَّى
ولَـــو رآهُ ابـتـــداءً عَن عَيْنِـهِ مـا تَوَلَّى
مـا ثَمَّ عَـيْنٌ سِـــوَاهُ فَهُوَ الَّذي قَـدْ تَوَلَّى
فَمَـنْ يَـذُوْقُ عَـذابًا مِـنْـهُ إذا مـا تَـوَلَّى
مِن أَعْجبِ القَوْلِ عِندي نُـوَلِّهِ مـا تَـوَلَّى
إذا ولِـيـتَ أُمُـورًا وَلّاكَـهـا؛ فَـتَـوَلَّى

قال[2] الله تعالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾[3].

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ التولّي عن الذِّكْرِ المضاف إلى الله؛ ما أطلق اللهُ الإعراضُ عنه على الانفراد، بل ضَمَّ إليه قوله: ﴿وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾[4] فبالمجموع أَمرَ الحقُّ -تعالى- نبيَّه ﷺ إذا وقع؛ بالإعراض عنه.

فينتج للعارف هذا الذِّكْرُ خلافَ المفهومِ منه في العُموم؛ فإنّ اللهَ له القربُ المفرط من العبد، ﷻ، كما قال: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾[5] والحياة الدنيا ليس إلّا نعيم العبد بربّه على غاية القُرب الذي يليق بجلاله. ولم يكن مراد المذكِّر بالذِّكْر إلّا أن يدعوَ الغافلَ عن الله.

فإذا جاء الذّاكر، ودعا بالذِّكْر، فسمعه هذا المدعوُّ، وكان معتنىً به؛ فشاهد المذكورَ -عند

(١) [النجم: ٢٩]
(٢) ص ١٢١
(٣) [النساء: ١١٥]
(٤) [النجم: ٢٩]
(٥) [ق: ١٦]

الذِّكْر- في حياته الدنيا؛ أَمَرَ اللهُ هذا المذكِّر أن يُعرض عن هذا المذكور؛ لئلّا يشغله بالذِّكْر عن شهود مذكوره والنعيم به، فقال الحقُّ يخاطبه: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا﴾ لأنّ الذِّكْر لا يكون إلّا مع الغيبة ﴿وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ وهي نعيم القُرْب. وهذا من باب الإشارة لمن هو في هذا المقام، لا من باب التفسير.

ثمّ تمّم وقال: ﴿ذَٰلِكَ مَبۡلَغُهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِۚ﴾[١] ذَمٌّ في التفسير، ثناءٌ من باب الإشارة، على[٢] هذا الشخص، وتنبيها على رتبته في العلم بالله. فأمّا ما فيه من الثناء عليه أنّه في حال شهودٍ للحقِّ في مقام القرب؛ فلا يَقدر -لفنائه- على القيام بما يطلبه به الذِّكْرُ من التكليف؛ فكأنّ المذكِّر ينفخ في غير ضرم؛ لأنّه لا يجد قابلا. فأُمر بالإعراض عنه؛ لما في ذلك الذِّكْر -بهذه الحالة- من سوء الأدب في الظاهر مع الذِّكْر. فلو كان هذا السامعُ عندَه من القوّة أن يشهدَ الحقَّ في كلِّ شيء؛ لَشَهِده في الذِّكْر؛ فلم يكن الحقّ يأمر المذكِّر بالإعراض عنه، ولا كان يتولّى السامع. فهذا بعض[٣] رُتبتِه في هذه الآية، وذلك مبلغه من العلم.

فإذا أنتج لهذا الذاكر هذا الذِّكْرُ ما ذكرناه؛ فهو صاحبُه. وإن فَقد هذا الذي ذكرناه، وأخذه على طريق الذمّ؛ فليس هو بصاحب هِجِّير؛ فإنّ الذَّمَّ في هذا الذِّكْر هو المفهوم الأوّل؛ فما زال مما هم عليه عامّة الناس في الفهم. ولا بدّ أن يكون لصاحب الهِجِّير خصوصُ وصفٍ يتميّز به، وهو ما ذكرناه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٤].

---

(١) [النجم: ٣٠]
(٢) ص ١٢١ب
(٣) في الهامش بخط آخر: "نقص" وعليها حرف ظ (أي ظن)
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[1]

اصْـــدَعْ[2] بِرَبِّكَ أَو بِالأمْرِ مِنْهُ تَكُنْ ... ممّـن يُـكَلِّـمُـهُ الـرحمـنُ تَـكلـيما
سَـــلِّمْ إليـهِ الذي جـاءتْ أَوامِرُهُ ... بِهِ مِنَ الحُكْمِ فِي الأَعيانِ تَســـليما
يُعطيـكَ نُورًا يُرِيْـكَ العَيْنَ فِي عَـدَمٍ ... وفِي وُجُـوْدٍ وأَحـكامًـا وتَحْـكِـيما
ويُـنْزِلَـنَّـكَ عِـنْـدَ الحَـقِّ مَـنْزِلَةً ... مَـا نالَهـا أَحَـدٌ قَـدْرًا وتَعْظِيما
ويَمْنَحَنَّـكَ عِلْمًـا لَسْـــتَ تَعْرِفُـهُ ... بِــهِ وتُــرْزَقُ آدابًا وتَــعْـلِـيما

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الحقَّ لا يقاوَم إلّا بالحقِّ؛ فيكون هو الذي يقاوِم نفسَه، وهو معنى قوله ﷺ: «وأعوذ بك منك».

فإذا اتّصفَ العبدُ بصفة الجبروت والكبرياء قصمه الحقُّ؛ فإنّه -تعالى- لا يقهرُ إلّا المنازِعَ. ولهذا، العارفُ لا يتجلَّى له الحقُّ في الاسم "القاهر" أبدا؛ لأنّه غير منازِع. فالعارف يتجلّى بالاسم "القاهر" ولا يتجلّى له الحقُّ فيه.

وهذه الصفة في[3] المخلوقين لا تكون قطٌّ عن حقيقة، بل يعلمون عجزَهم وقصورَهم. وإنما ذلك صورةٌ ظاهرةٌ كبرق الخُلّب[4]، فعلى قدر ما يظهر من هذه الصفة يتوجّهُ القهرُ الإلهيّ، والبطشُ الشديد. ولَمّا اختلف المحلّ على الصفة؛ لذلك ظهر الأقوى على الأضعف. فما وقع التفاضل إلّا في المحلّ، لا في الصفة.

فإذا صدع بأمر الله؛ فالقهرُ لأمر الله، لا له. فينفذ في المصدوع؛ لأنّه ما قال له: ﴿ٱصۡدَعۡ﴾ إلّا ولا بدّ أن يكون ذلك قابلا للنفوذ فيه، حتى يسمَّى مصدوعا. فلو كان لا يقبل النفوذ؛ لكان

---

(١) [الحجر: ٩٤]
(٢) ص ١٢٢
(٣) ص ١٢٢ب
(٤) برق الخلّب: هو الذي لا غيث معه، ومنه قيل لمن يعِد ولا ينجز: إنما أنت كبرق خلّب.

هذا الأمر عبثا.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ فإنّه لا ينفذ في المشرك؛ إذ لو نفذ لَوَحَّدَ؟ فقال له: ﴿أَعۡرِضۡ﴾ لأنّهم ليسوا بمحلٍّ. فيأمرُ الرسولُ المشركَ من غير صَدْعٍ. والذي عَلِم منه أنّه يجيب ويقبل الأمر ولو على كُرْهٍ؛ هو الذي يُصدع بالأمر.

فإذا تحقّق العبد بهذا الذِّكْر، ولم ينكشف له مَن يقبلُ أَمْرَ رَبِّهِ، ممّن لا يقبله؛ فما هو -في بعض الوجوه- ممّن دعا إلى الله على بصيرة. فإنّ الداعي على بصيرة، لا بدّ أن يكون آمِرا في حقّ طائفة، وصادعا بالأمر في حقّ طائفة؛ فيعلم مَن يتأثّر لأمره ممن لا يتأثّر. ففائدةُ هذا الذِّكْر تنويرُ البصائر، وكمالُ الدعوة إلى الله. وهي مَدْرَجةُ[1] الرُّسل -عليهم السلام- والكمَّل من الورثة في الدعاء؛ فتجد كلامَهم، كأنّه القرآن، جديدا لا يبلى، فيفتح للمؤمن به المَعاني دائما ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ١٢٣
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثامن والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزلُه وهِجِّيرُه: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾[(١)]

مَنْ يَـذْكُرِ اللهَ في أَحْوالِهِ أَبَـدًا يَـذْكُرْهُ فيهـا، فَلا تَنْفَكُّ تَـذْكُرُهُ
فإنّ ذِكْرَكَ ذِكْرُ الحَقِّ لَيْسَ سِوَى ما قُلْتُهُ وكَذا في الكَشْفِ تُبْصِرُهُ
الحَقُّ عَيْنُ وُجُوْدِ الكَوْنِ فاعْتَبِروا العَيْنُ تَشْهَدُهُ والوَهْمُ يُحْضِرُهُ
والعَقْلُ يَنْفِي -بِحُكْمِ الفِكْرِ- صُوْرَتَهُ والفِكْرُ يَسْـتُرُهُ والكَشْـفُ يُظْهِرُهُ
والعَقْـلُ بَينهما حـارَتْ خَواطِرُهُ هَـذا يُـنَزِّهُـهُ وذا يُصَـوِّرُهُ
ولَيْسَ[(٢)] يَـدْرِي الذي فِيْـهِ يُقَلِّدُهُ فاللهُ يُرْشِدُهُ واللهُ يَنْصُرُهُ
إذا رأَى العَقْلُ ما قُلناهُ فِيْهِ رأَى أَمْرًا عظِيمًـا ونُوْرًا فِيْـهِ يَبْهَرُهُ
وكُلُّ ذَلِكَ حَـدٌّ والحُـدودُ أَبَـتْ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الأشـياءِ يَحْجُرُهُ

قال الله -تعالى جَدُّه وكبرياؤه-: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ﴾[(٣)] فوصف نفسَه بالتأخُّر في الذِّكْرِ عن ذِكْرِ العبد. وهنا كان ذِكْرُ العبد يعطي في نفس الحقِّ الذِّكْرَ لِعبده، كما يعطي السائل الإجابةَ في الحقّ. ومِن هذه الحضرةِ ظهر تأثيرُ الكونِ في الوجود الحقّ.

فإذا كان الذّاكِرُ صحيحَ الذِّكْرِ، وهو أن يَسمعَ بذِكْره المذكورَ، وهو صادقٌ في أنّه يذكره إذا ذكره عبدُه؛ فلا بدّ أن يُسْمِعَهُ ذِكْرَهُ؛ لِصدقه في قوله. فَمَن لم يَسمع ذِكْرَ ربّه إيّاه عند ذِكْرِه؛ فيتّهِمْ نفسَه في ذِكْرِه، وأنّه ما وفَّى بشرط الذِّكْرِ الموجِب لِذِكْرِ ربّه إيّاه.

وهنا سِرٌّ لا يمكن كشفُه من أجل الدّعوى؛ وهو أنّ اللهَ قد أعلَمنا بما نذكره من تكبير، وتهليل، وتسبيح، وتقديس، وتحميد، وتمجيد، كلُّ ذلك معلوم[(٤)] مقرَّر، وما أعلَمنا بما يذكرنا.

---

(١) [البقرة: ١٥٢]
(٢) ص ١٢٣ب
(٣) [الأحزاب: ٤٣]
(٤) ص ١٢٤

فإذا ذكره صاحبُ هذا الذِّكْر ووفَّى الشرطَ من الإخلاص، والحضور؛ فعلامته أن يَسمعَ ما يذكره به ربُّهُ؛ فيعلم ما يذكُرُه به، كما أَعلمَهُ على لسان الرسول ما يَذكر به ربَّه. فإذا لم يعلم ذلك؛ فما هو ذلك الذاكر، ولا صاحب هِجّير. فليلزم ما قلناه؛ فإنّه لا علامة له على صحّة ذِكْره إلّا ما ذكرناه خاصّة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب التاسع والأربعون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ. فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾[1]

إذا تَجَلّتْ صِــفاتُ الحَقّ فِي أَحَدٍ ... يُعَظِّمُ الكَشْف ذَاكَ الواحِدَ الأَحَدا
ولَـو يُـعـاتِـبُـهُ فِـيْـهِ مُـنزّهُـهُ ... فـإنّـهُ يَقْبَـلُ العَتْـبَ الذي وَرَدا
فــإنّــهُ عــالِــمٌ بِـمَــا بِـهِ ورَدا ... وعـالِمٌ بالذي في عَتْبِه قَصَـــدا
إنّ[2] الأُمُوْرَ إذا انْسَـدَّتْ مَسـالِكُها ... فلَيْسَ يَفْتَحُهـا إلّا الذي وَجَـدا
لَولا الصِّــفاتُ التي في خَلْقِهِ ظَهَرَتْ ... لَمَا عَشِـقْتُ بِها مالًا وَلَا وَلدا
وَلَا اتَّخَذْتُ وُجُودَ الأهلِ لي سَــكَنًا ... وَلا المُلُوْكَ وَلا الأَسبابَ لي سَنَدا
هَـذِي المَطالِبُ قَدْ عَزَّتْ مَطالِبُها ... ولَيْسَ يَعْرِفُها إلّا الذي شَــهِدا

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الله لَمّا فرَّقَ بين ما يستحقّه الكونُ من الصفات، وبين ما تستحقّه الذاتُ من الصفات، أو الجنابُ الإلهيّ؛ عَظُمَ عند العارفين بذلك نَعْتُ الحقِ. فحيثما رأوه؛ مالوا إليه ابتداء -لِعزّته- كلّما بدا لهم. فإذا عوتب العارفُ في ذلك قَبِلَ العتب -هنالك، خاصّة- ولم يطرده. فمتى تجلَّى له نعتٌ إلهيّ مِثْل ذلك أيضا، تصدّى له وعظَّمَه. فإن عوتب؛ كان حالُه فيه مثلَ الحال الأوّل.

فإنْ طَرَدَ العتبَ في كلِّ نعتٍ من نفسه؛ فليس هو صاحب ذوق، وإنما هو صاحبُ قياس في الطريق؛ فلا يتميَّز في عَبيد الاختصاص[3] أبدا. فإنّه إذا طَرَدَ ذلك؛ عامَلَ نعتَ الحقّ بما لا يجب. وهنا زلّتْ أقدامُ طائفة من المتشرّعين، ولم يكن ينبغي لهم ذلك. فإنّ رسول الله ﷺ قد نبَّه على ما قلناه، وجعلني أن أحتجَّ به على ما قرّرناه، وهو قوله ﷺ: «إذا أتاكم كريمَة[4] قَوْمٍ فأكرموه»

---

(١) [عبس: ٥ ، ٦]
(٢) ص ١٢٤ب
(٣) ص ١٢٥
(٤) الكريمة: الرجل الحسيب

وقال ﷻ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ﴾(١).

واعلم أنّ المِلِكَ العزيز في قومه؛ ما جاء إليك، ولا نزل عليك؛ إلّا وقد ترك جبروته خلف ظهره. أو كان جبروتُك عندَه أَعظمَ من جبروته. فعلى كلِّ حال قد نزل إليك؛ فأنزِلْهُ أنت مَنزلتَه من نفسه التي يُسَرُّ بها؛ تكن حكيما. وما عاتب اللهُ نبيَّه في الأعمى والأعبُد إلّا بحضور الطائفتين، فبالمجموع وقع العتب. وبه أقول، لا مع الانفراد. فتعظيمُ الملوكِ والرؤساء (هو) من تعظيم ربّك، وتعظيمُ الفقراءِ جبرٌ -لا غير-؛ لانكسارهم في فقرهم.

فإن كان الفقراءُ من فقراءِ الطريق؛ فليس ذلك بجبر عنده؛ فإنّه لا يزول عنه فَقْرُهُ وانكسارُهُ بتعظيمك، وقبولك، وإقبالك؛ فإنّ المشهودَ له إنما هو ربُّهُ. وإنما الجبر، إنما هو للفقراء من الله.

فالذاكر بهذا الذِّكْر لا يزال معظِّمًا صِفةَ الحقِّ، ظهرتْ على أيّ محلٍّ ظهرتْ(٢). وإن عوتب؛ اقتصر على ذلك الشخص دون غيره، فتنبّه. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٣).

---

(١) [الممتحنة: ٨]
(٢) ص ١٢٥ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الموفي خمسين وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[1] الآية

إذا تَجَلَّى لِمَنْ تَجَلَّى ... أَصْعَقَهُ ذَلِكَ التَّجَلِّي
وإنْ تَوَلَّى عَمَّنْ تَوَلَّى ... أَهْلَكَهُ[2] ذَلِكَ التَّوَلِّي
وإنْ تَدَلَّى بِمَنْ تَدَلَّى ... نَوَّرَهُ ذَلِكَ التَّدَلِّي
قُلْتُ الذي قَدْ سَمِعتموه ... باللهِ يا سَيِّدي؛ فَقُلْ لي
لَمّا رأَيتُ الذي تَجَلَّى ... أَشْهَدَنِي فِيْهِ عَيْنَ ظِلِّي
مَن لي إذا لَمْ أَكُنْ سِواهُ ... ولَيْسَ عَيْنِي قُل لي: فَمَن لي؟
اللهُ لا ظاهِرٌ سِواهُ ... في كُلِّ ضِدٍّ وَكُلِّ مِثْلِ
وَكُلِّ جِنْسٍ وَكُلِّ نَوْعٍ ... وَكُلِّ وَصْلٍ وَكُلِّ فَصْلِ
وَكُلِّ حِسٍّ وَكُلِّ عَقْلٍ ... وَكُلِّ جِسْمٍ وَكُلِّ شَكْلِ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك- أنّ الأمر في التجلّي قد يكون بخلاف ترتيب الحكمة التي عُهِدَتْ. وذلك أنّا قد بيّنّا استعدادَ القوابلِ، وأنّ هناك ليس مَنْعٌ، بل فَيْضٌ دائمٌ، وعطاءٌ غيرُ محظور. فلو لم يكن[3] المتجلّى له على استعدادٍ، أَظْهَرَ له ذلك الاستعدادُ هذا المسمّى تجلّيا؛ ما صحّ أن يكون له هذا التجلّي. فكان ينبغي له أن لا يقوم به دَكٌّ ولا صعقٌ، هذا قولُ المعترِض علينا.

قلنا له: يا هذا؛ الذي قلناه من الاستعداد نحن على ذلك. الحَقُّ متجلٍّ دائما، والقابلُ لإدراك هذا التجلّي لا يكون إلّا باستعدادٍ خاصّ، وقد صحّ له ذلك الاستعداد؛ فوقع التجلّي في حقّه. فلا يخلو أن يكون له -أيضا- استعدادُ البقاء عند التجلّي، أو لا يكون له ذلك. فإن كان له ذلك؛ فلا بدّ أن يبقى. وإن لم يكن له؛ فكان له استعدادُ قبول التجلّي، ولم يكن له استعدادُ البقاء، ولا

(١) [الأعراف: ١٤٣]
(٢) في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة إلى موضع الإدخال أو الاستبدال: زحزحه
(٣) ص ١٢٦، ولفظ "يكن" ثابت بخط آخر

يصحّ أن يكون له؛ فإنّه لا بدّ من اندكاكٍ، أو صعقٍ، أو فناءٍ، أو غيبةٍ، أو غشيةٍ. فإنّه لا يبقى له، مع الشهود، غير ما شَهِدَ؛ فلا تطمع في غير مطمع. وقد قال بعضهم: شهودُ الحقِّ فناءٌ ما فيه لذّة؛ لا في الدنيا، ولا في الآخرة.

فليس التفاضلُ ولا الفضلُ في التجلّي، وإنما التفاضلُ والفضلُ فيما يعطي الله لهذا المتجلَّى له من الاستعداد. وعينُ حصول التجلّي عينُ حصول العلم، لا يُعقل بينهما بَوْن؛ كوجه الدليل في الدليل سواء، بل هذا أَتمّ وأسرع في الحكم. وأمّا التجلّي الذي يكون معه البقاء، والعقل، والالتذاذ، والخطاب، والقبول، فذلك التجلّي[1] الصوري. ومَن لم يَر غيره؛ ربما حكم على التجلّي بذلك مطلقا من غير تقييد، والذي ذاق الأمرين؛ فرَّق، ولا بدّ.

وبلغني عن الشيخ المُسنّ[2] شهاب الدين (السهروردي)، ابن أخي أبي النجيب، أنّه يقول بالجمع بين الشهود والكلام. فعلمتُ مقامه وذوقه عند ذلك. فما أدري؛ هل ارتقى بعد ذلك، أم لا؟ وعلِمنا أنّه في مرتبة التخيُّل، وهو المقام العامّ الساري في العموم. وأمّا الخواصّ فيعلمونه، ويزيدون بأمرٍ مّا هو ذوق العامّة؛ وهو ما أشار إليه السيّاري، ونحن، ومَن جرى مجرانا في التحقيق من الرجال. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ١٢٦ب
(٢) يمكن قراءتها: الحسن
(٣) [الأحزاب: ٤]

الباب الأحد والخمسون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1]

كُلُّ مَن يَعْمَل ما كُلِّفَ بِهْ فَبِهِ يَسْعَدُ حَقًّا فانْتَبِهْ
ثُمَّ للشارِعِ فِيْهِ نَظَرٌ ويَرَى الله الَّذِي قد جِئتَ بِهْ
فَيُرَى المُنْصِفُ يَسْعَى جاهِدًا وكَذَا كُلُّ لَبِيْبٍ مُنْتَبِهْ
يَسْعَ فِي تَحْصِيْلِ زادٍ مُبْلِغٍ مِن حَلالٍ لَا بِزادٍ مُشْتَبِهْ
إنّمَا يَنْظُرُ في أَعمالِنا مَنْ لَهُ الحُكْمُ الَّذِي يَحْكُمُ بِهْ

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[2] ولكلِّ راءٍ عينٌ تليق به؛ فيدرِك[3] مَن المرئيّ بحسب ما تعطيه قوّةُ ذلك العين.

فثَمَّ عينٌ تعطي الإحاطة بالمرئيّ، وليس ذلك إلّا لله، وأمّا ما يراه الرسولُ والمؤمنون، فليس إلّا رؤية خاصّة، ليس فيها إحاطة. فيراه الرسولُ بحسب ما أُرسل به، وكذلك المؤمن يراه بقدر ما عَلِم من هذا الرسول. فليست عينُ المؤمنِ تبلغُ، في الرتبة، إدراكَ عينِ الرسول. فإنّ المجتهدَ مخطئٌ ومصيبٌ، والرسولُ حقٌّ كلُّه؛ فإنّ له التشريع، وهو العين المطلوبة لطالب الدلالة.

فإذا قامت صورةُ العملِ نشأةً كاملة، كان العمل ما كان من المكلَّف، يراها اللهُ من حيث أراها الرسولَ والمؤمنين ومن حيث لا يرونها -أعني تلك الصورة العمليّة-. ويراها الرسول من حيث ما يراها المؤمنون، ومن حيث ما[4] يراها[5]. ويرى، أيضا، المؤمنون ذلك العمل من حيث يرونها، لا من حيث يراها الرسول. فالرسول مقرِّرٌ حكمَ المجتهدَين، والمجتهدان يتنازعان، ويخطِّئ كلٌّ واحد منهما صاحبَه.

---

(١) [التوبة: ١٠٥]
(٢) [العلق: ١٤]
(٣) ص ١٢٧
(٤) مدرجة بين الكلمتين
(٥) في الهامش بخط آخر: "ما يرونها" وعليها حرف ظ (أي ظن). والمعنى لا يستدعيها، فالمقصود من حيث ما يراها الرسول نفسه.

فلو ساوتْ الرؤيةُ من كلِّ ذي عين؛ لَمَا كان في العالَم نزاع. وإلى الله يُرجع الأمر كلّه في ذلك. فإذا حَكَمَ في الأمور بنفسه؛ بماذا يحكم: هل بما يراه؟ أو بما يراه الرسول؟ أو بما يراه المؤمنون؟

فصاحِب هذا الذِّكْر يرى مواطنَ في القيامة يحكم فيها اللهُ بما يَراه في العمل، ومواطنَ[1] يحكم فيها اللهُ بما يراه الرسول في العمل، لا بما يراه اللهُ، ومواطنَ يحكم فيها اللهُ بما يراه المؤمنون، لا بما يراه الرسول، ومواطنَ يحكم فيها بالمجموع. فإذا وقف هذا الذّاكر على هذه الأحكام، وشاهد هذه المواطن؛ فهو صاحب ذِكْرٍ له. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ص ١٢٧ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الباب الثاني والخمسون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ﴾[1] الآية

مَنْ كان مِثْل أَبِيْهِ في تَصَرُّفِهِ ... يأتي إلى الحَقّ مَهْمَا نَفْسَهُ ظَلَمَا
واستغفَرَ اللّهَ مما قَد عَصاهُ بِهِ ... وزادَ قَدْرًا على مِقدارِهِ وسَمَا
ثُمَّ اجتباهُ بما قَد خَصَّهُ وهَدَى ... مِن الرُّجوعِ عَلَيْهِ بالذي حَكَمَا
للشَّرْعِ فِيْهِ مَوازِيْنٌ مُعَدَّلَةٌ ... يَقضي بِها صاحِبُ الحَقّ الذي عَلِمَا
في حالةِ العَدْلِ والإحسانِ يَطْلُبُنا ... مِنْهُ، ويَخْرُجُ بالإحسانِ مَن فَهِمَا

قال[2] الله -تعالى- مخبرا عن آدم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا﴾[3]. فالظالم نفسَه، لا الظالم لنفسِه[4]؛ هو الذي يَرجع إلى ربّه. فإنّ الظالَم لنفسِه؛ ما خرج عن ربّه حتى يرجع إليه؛ فإنّه من المصطفَيْن. فالظالم نفسَه يجِيءُ للحقّ المشروع له، الذي ظهر الرسولُ في حياته بصورته؛ ولذلك كان يقال له: "رسول الله" في التعريف، ما كان يقال له: "محمد" فقط. وكذلك أَخبر اللهُ في قوله: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾[5] وقال: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾[6].

فإذا جاء الظالِمُ إلى الحقِّ المشروع الذي بأيدينا اليوم؛ فإن تجسَّد له في الصورة المحمديّة؛ فيعلم أنّه من أصحاب هذا الذِّكْر: إمّا في النوم أو في اليقظة، كيف كان. وإن لم يتجسّد له؛ فما هو ذلك الرجل.

فإذا تجسّد له؛ فلا يخلو أن يستغفرَ اللّهَ هذا الظالِمُ نفسَه، أو لا يستغفر. فإن استغفرَ اللّهَ، ولم يَرَ صورةَ الرسول تستغفرُ له؛ -فإنّه ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾[7]- فيعلم، عند ذلك، أنّه ما

---

(١) [النساء: ٦٤] والآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾
(٢) ص ١٢٨
(٣) [الأعراف: ٢٣]
(٤) "لا الظالم لنفسه" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) [الفتح: ٢٩]
(٦) [الأحزاب: ٤٠]
(٧) [التوبة: ١٢٨]

استغفر اللهَ؛ فإنّ استغفارَه اللهَ في ذلك الموطن يُذَكِّرُ[1] النبيّ ﷺ بالاستغفار لله في حقِّه؛ فيجد الله عند ذلك ﴿تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[2].

وقد ظلمتُ نفسي، وجئتُ إلى قبره ﷺ فرأيتُ الأمرَ على ما ذكرتُه، وقضى الله حاجتي، وانصرفتُ[3]. ولم يكن قصدي في ذلك المجيء إلى الرسول؛ إلّا هذا الهِجِّير. وهكذا تلوته عليه ﷺ في زيارتي إيّاه عند قبره. فكان القبول، وانصرفتُ. وذلك في سنة إحدى وستمائة. فقد أعلمتُك كيف يجيء الظالِمُ نفسَه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) حروفها المعجمة مهملة في ق، وفي س: "بذكر". والترجيح وفق هـ.
(٢) [النساء: ٦٤]
(٣) ص ١٢٨ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الثالث والخمسون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾[1]

إنّ الإحاطـةَ للرحمنِ تَحْـدِيْدُ ... مَعَ الوَراءِ، ويَقْضِي فِيْهِ تَجْرِيْدُ

فَمَنْ تَجَرَّدَ عَنْ أكنافِ نَشْـأَتِهِ ... لَمْ يَقْضِ فِي عَقْلِهِ للهِ تَحْدِيْدُ

اللهُ أَنْزَهُ أنْ يُقْضَى عَلَيْهِ بِمَا ... يَرُدُّهُ لِجَلالِ اللهِ تَحْمِيْـدُ

كَمَا لَهُ مِن وُجُوْهِ الكَوْنِ أَجمعه ... تَسْـبِيْحُ حَمْدٍ وتَهليلٌ وتَمْجِيْدُ

قال[2] الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[3]. لَمّا كان الحقُّ عينَ الوجود، لذلك اتّصف بالإحاطة بالعالَم. وإنما جعل اللهُ الإحاطةَ بالوراء للحفظ الإلهيّ؛ وذلك لمّا جعل له عينين، وجعلهما[4] في وجهه -الذي هو الأمام منه، والجنبات، وكلّ ذلك كان الواقع المسمّى عادة- ولم يكن للوراء سببٌ يقع به الحفظُ لهذا المذكور. فحَفِظه الله بذاته، ولم يجعل له سببا يحفظه به سِوَاه. فحصلتْ نشأةُ الإنسان بين أَمامه وأَمام الحقِّ. فما قابله كان شهادةً، وما كان وراءه كان غيبا له. فهو مِن أمامه محفوظ بنفسه، ومِن خلفه محفوظ بربّه، و«ليس وراء الله مرمى».

ولو لم يكن الحقُّ من ورائهم محيطا؛ لأُخِذ الإنسان من ورائه. فأَمِن مما يحذره، واعتمد على حفظه بما شاهده من أمامه. فحصل له الأمان مِن أمامه غيبا وشهادة، وحصل له الأمان مِن ورائه إيمانا. فإن أخذه الله من أيّ ناحيةٍ؛ أَخذه من مأمنه ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌ﴾[5] أخذها من ورائها.

وأمّا الإحاطة العامّة؛ فهي الأخذ الكلّيّ، وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[6] من غير

---

(١) [البروج: ٢٠]
(٢) ص ١٢٩
(٣) [الإسراء: ٤٤]
(٤) ق: "وجعلها" وصححت في الهامش بقلم آخر
(٥) [هود: ١٠٢]
(٦) [البقرة: ١٩]

تقييد بجهة خاصّة، لكن هو[1] أخذٌ بتقييدِ صفة؛ وهو الكفر، وليس سِوَى الستر. فأشبَهَ الوراءَ؛ لأنّه لا يدركه الإنسانُ. فما رأينا أَخْذَ الإحاطة يكون عن شهودٍ أينما وَرَد.

فإذا أخذ اللهُ مَن أخذ مِن أوليائه؛ لا يأخذه إلّا من ورائه؛ لئلّا يفجأه. فهو يأخذه برفقٍ حتى لا يشعر. فإذا أَحَسّ (الوليُّ) بذلك أَنِسَ لِمَا يجد فيه من اللذّة؛ لأنّه لا عَنْ مشاهدةٍ تُفنيه. ولذلك أضربَ بأداة "بل" عن الأوّل، فقال: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ﴾[2] أي جمعٌ شريف -يعني ما هو عليه من الأسماء والنعوت- ﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾[3] وهو أنتَ؛ إشارةً واعتبارًا. وأنتَ؛ لستَ منك في جهة، وإن كانت الجهات فيك، وما ثَمّ سِواك. فانتفى الوراء بهذا الإضراب، ولم ينتفِ بوجهٍ؛ فإنّه عينُك. وما بقي في الوجود سِوَى عينٍ واحدة، وهو أنتَ. فتنبّه لما أومأنا إليه في هذا الإضراب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ١٢٩ب
(٢) [البروج: ٢١]
(٣) [البروج: ٢٢]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الباب الرابع والخمسون وخمسمائة
في معرفة حال قطب كان منزله:
﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾[١]

لا[٢] تَحْسَــبَنَّ رِجالًا يَفرحونَ بما	أَتَوا ولَيْسَ لَهُمْ فيما أَتَوا قَــدَمُ
ويَفرحونَ بِحَمْدِ الخَلْقِ فِيْـهِ وما	لَهُمْ مِنَ الفِعْلِ إلّا الفَقْدُ والعَدَمُ
وذاكَ هِجِّيْرُ خَتْمِ الأوليـاءِ ومَن	يَكُنْ لَهُ مِثْلُ هذا الوَصْفِ يَنْعَدِمُ
وهُوَ الإمامُ الذي رَسَــتْ قَواعِدُهُ	الطيِّبُ الطاهِرُ المِحْســانُ والعَلَمُ
تَعْنُو لَهُ أَوْجُـهُ الأَملاكِ قـاطِبَـةً	والخَلْقُ يَعْنُو لَهُ واللَّوْحُ والقَلَمُ

اعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّي التزمت هذا الذِّكْر أيضا سنين متعدّدة حتى كنت أُسمّى به في بلدي كما كنت أُسمّى أيضا بغيره من الأذكار. ورأيت له بركات ظاهرة. فلا بقوله: ﴿أَتَواْ﴾ ولا بقوله: ﴿بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ فهو قوله: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ وقوله: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[٣].

فيجيءُ الإنسانُ بالفعل من كون الفعلِ ظهر فيه؛ فيحبّ أن يُحمَدَ بما فُعل فيه، والفعل ليس له. فله من الالتذاذ بذلك على قدر دعواه، إلّا[٤] أنّه التذاذ موجِع؛ لكونه يعلم الأمر على خلاف دعواه. كالمتكبّر الجبّار، الذي لا يمكن له أن ينتزح عن ضروراته وافتقاره إلى أدنى الأسباب المريحة له من أَلمه.

فقوله: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾[٥] يقول: لا تظنّ[٦] أنّهم يلتذّون بذلك -إشارة لا حقيقة- ويستعذبونه؛ بل لهم فيه استعذاب إن كانوا عارفين. فجمعوا -في هذا الذوق- بين العذاب

(١) [آل عمران: ١٨٨]
(٢) ص ١٣٠
(٣) [الأنفال: ١٧]
(٤) ص ١٣٠ب
(٥) [آل عمران: ١٨٨]
(٦) "لا تظن" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

والألم. فهم من وجهٍ في نعيم، ومن وجهٍ في ألَمٍ مؤلم، كما قال بعضهم:

فهَلْ سَمِعْتُمْ بِصَبٍّ سَلِيْمِ طَرْفٍ سَقِيْمِ
مُنَعَّمٍ بِعَذابٍ مُعَذَّبٍ بِنَعِيْمِ

واعلم أنّ كلّ ذِكْر ينتج خلاف المفهوم الأوّل منه؛ فإنّه يدلّ ما ينتجه على حال الذاكر كما شرطناه في "التفسير الكبير" لنا؛ إلّا الكامل من الرجال؛ فإنّه يعلم جميع ما ينتجه ذلك الذِّكْر؛ لعدم تقييده، وخروجه عن تلك الصفات والأسماء التي تحت ولاية الاسم "الله". فإنّ الكامل من الرجال بمنزلة الاسم "الله" من الأسماء، وإن كان له الإطلاق. فلا ينطق به إلّا مقيّدا بالحال أو اللفظ، لا بدّ من ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب الخامس والخمسون وخمسمائة(١)
في معرفة السبب الذي منعني أن أذكر فيه بقيّة الأقطاب من زماننا هذا إلى يوم القيامة

لِكُلِّ مَنْعٍ سَـــبَبٌ ظاهِرٌ أو باطِنٌ لَا بُدَّ مِن كَوْنِهِ
فَمَـانِعٌ يَظْـهُـرُ مِـن غَيْرِهِ ومـانِعٌ يَظْهُرُ مِن عَيْنِـهِ
وقَـد يَكونُ المَنْعُ مِن قُرْبِـهِ وقَـد يَكونُ المَنْعُ مِن بَيْنِـهِ
فمن وُجُودِ العَقْلِ عَن فِكْرِهِ تَجِدْ وُجُودَ الحَقِّ في صَوْنِهِ
فَزِيْنَةُ الإنســانِ مِن نَفْسِــهِ إدراكُهُ الزينةَ في شَــيْنِهِ

اعلم -وفّقنا الله وإيّاك- أنّ الكتبَ الموضوعةَ لا تبرح إلى أن يرث اللهُ الأرضَ ومَن عليها. وفي كلّ زمان، لا بدّ من وقوف أهلِ ذلك الزمان عليها. ولا بدّ في كلّ زمانٍ من وجود قطبٍ، عليه يكون مدارُ ذلك الزمان. فإذا سمّيناه وعيّنّاه؛ قد يكون أهلُ(٢) زمانه يعرفونه بالاسم والعين، ولا يعرفون رتبتَه؛ فإنّ الولايةَ أخفاها اللهُ في خلقه. وربما لا يكون عندهم، في نفوسهم، ذلك القطبُ، بتلك المنزلة التي هو عليها في نفس الأمر. فإذا سمعوا في كتابي هذا بِذِكْرِهِ، أدّاهم إلى الوقوع فيه؛ فينزعُ اللهُ نورَ الإيمان من قلوبهم -كما قال رويم- وأكون أنا السببُ في مقت اللهِ إيّاهم. فتركتُ ذلك؛ شفقة منّي على أمّة محمد ﷺ.

وما أنا في قلوب الناس، ولا في نفس الأمر، ولا عند نفسي، بمنزلة الرسول؛ يجب الإيمان بي عليهم وبما جئتُ به، ولا كلّفني اللهُ إظهارَ مثل هذا؛ فأكون عاصيا بتركه، ولا هذه المسألة بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾(٣)، وبَسْطُ الرحمة على الكافّة؛ أَوْلَى من اختصاصها في حقّنا.

وقد فعل مثل هذا القشيريّ في رسالته، حيث ذكر أولئكَ الرجال في أوّل الرسالة، وما ذكر فيهم الحلّاج؛ للخلاف الذي وقع فيه، حتى لا تتطرّق التهمة لمن وقع ذِكْرُه من الرجال في رسالته.

(١) ص ١٣١
(٢) ص ١٣١ب
(٣) [الكهف: ٢٩]

ثمّ إنّه ساق عقيدتَه في التوحيد في صدر الرسالة؛ ليزيل -بذلك- ما في نفس بعض الناس منه من سوء الطويّة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السادس والخمسون وخمسمائة[1]
في معرفة حال قطب كان منزله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾[2]
وهو من أشياخنا، دَرَجَ سنة تسع وثمانين وخمسمائة -رحمه الله-

تَبـارَكَ المُلْكُ للإمـامِ بالكَشْـفِ والحالِ والمَقامِ
وَهُوَ الَّذِي لا يَزال مَلْكًا في كلّ حـالٍ على الدوامِ
له الـكَمَـالُ الذي تَـراهُ في كَـوْنِـهِ أَعْـيُنَ الأنامِ
لَهُ الـكَمَـالُ الذي تَـراهُ يَزِيْـدُ قَـدْرًا على التَّمَـامِ
مُرَتّبا[3] للأُمُوْرِ كَشْـفًا في عـالَمِ النُّوْرِ والظَّلامِ
يشـهدُ في الانتباهِ عَيْنًا عينَ الذي كان في المَنـامِ
يَسـأَلُهُ في الكلامِ وَحْيًا فَجَـادَ بالوَحْي في الكَلامِ

كان[4] هذا الهِجّيرُ والمقامُ لشيخنا أبي مدين، وكان يقول أبدًا: سورتي من القرآن: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ وهي مختصّة بالإمام الواحد من الإمامين، ولها الزيادة دائمًا في الدنيا والآخرة. فإنّها مختصّة بالمُلْك، والزيادة إنما تكون من المُلْك. فإذا تكرّرت؛ تضاعف على الذاكر ما يُنْعِمُ اللهُ به على عبده.

والناس على مراتب مختلفة، وتكون زياداتهم على حسب مراتبهم؛ بما هم فيه. فَمَن كان من أهل المعاني؛ كانت الزيادة من المعاني، ومن كان من أهل الحسّ؛ كانت زيادته من المحسوسات ﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ﴾[5]. فلو أعطي في المزيد خلاف ما تعطيه مرتبته؛ لم يقم به رأسا؛ فينسب إلى سوء الأدب. وإذا وافق رتبتَه؛ وقع به الفرح منه والقبول، وزاد في الشكر؛ فتضاعف

(١) ص ١٣٢
(٢) [الملك: ١]
(٣) نقط الحروف المعجمة غير واردة
(٤) ص ١٣٢ب، ويبدو أن الصفحة الأصلية قد تلفت؛ فأعيد كتابة محتواها بخط آخر، وهي الصفحة الأخيرة في هذا السفر.
(٥) [البقرة: ٦٠]

له المزيد.

واعلم أنّ هذا الذاكر بهذا الذِّكْر الخاص، لا بدّ أن ينقدح له أنّ عينه يدُ الحقّ الذي بها المُلك. فيرى الحقَّ يعطي به مَن لا يرى أنّه يده؛ فيكون الحقُّ مشكورا عند المنعَم عليهم من جهة هذا الذاكر. فيجني (هذا الذاكر) ثمرةَ نعيم كلِّ منعَم عليه، فيشركهم في كلّ نعيم ينالونه، من أيّ نوع كان من الإنعام. وهذا لا يكون إلّا لمن كَمُل من رجال الله ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

الباب السابع والخمسون وخمسمائة
في معرفة ختم الأولياء على الإطلاق

أَلَا إنّ خَتَمَ الأَوْلِيـاءِ رَسُـــوْلُ ... ولَيْسَ لَهُ في العـالَمِيْنَ عَدِيْـلُ
هُوَ الرُّوْحُ وابْنُ الرُّوْحِ والأمُّ مَرْيَمُ ... وهَذا مقامٌ ما إليه ســبيلُ
فَينزِلُ فينـا مقســـطًا حَكَمًا بِنا ... ومـا كان من حُكْمٍ له فيَزُوْلُ
فيَقْتُـلُ خنزيرًا ويَـدْمَغُ باطلًا ... ولـيـس له إلّا الإلهُ دلـيـلُ
يُـؤَيِّـدُهُ في كُلِّ حـالٍ بـآيَـةٍ ... يَراهـا بِرأْيِ العَيْنِ فَهْوَ كَفِيـلُ
يُقِيْمُ بِـأَعلامِ الهُـدَى شَرْعَ أَحْمـدٍ ... يَكُوْنُ لَهُ مِنْـهُ لَدَيْـهِ مَقِيْـلُ
يَفِيْضُ عليـه مِن وَســـيْلَةِ مُلْكِهِ ... ولَكِنَّـهُ في حـالَتَيْـهِ[1] نَزِيْـلُ

اعلم -وفّقنا الله وإيّاك- أنّ الله -تعالى- من كرامة محمد ﷺ على ربّه، أن جعل من أمّته رُسلا. ثمّ إنّه اختصّ من الرسل مَن بَعُدَتْ نِسبته من البشر؛ فكان نصفه بشرًا، ونصفه الآخر روحا مطهّرة مَلَكا؛ لأنّ جبريلَ وَهَبَهُ لمريم ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2]. رفعه الله إليه، ثمّ ينزله وليًّا؛ خاتمَ الأولياء، في آخر الزمان. يحكم بشرع محمد ﷺ في أُمّته.

وليس يختمُ إلّا ولاية الرسل والأنبياء، وختمُ الولاية المحمدي يختمُ ولاية الأولياء؛ لتتميّز المراتب بين ولاية الوليّ، وولاية الرسل. فإذا نزل وليًّا؛ فإنّ خاتمَ الأولياء يكون ختما لولاية عيسى، من حيث ما هو من هذه الأمّة، حاكمًا بشرعِ غيره. كما أنّ محمدا خاتم النبيّين، وإن نزل بعده عيسى. كذلك حُكْم عيسى -في ولايته- يتقدّمه[3] بالزمان، خاتم ولاية الأولياء، وعيسى منهم.

ورتبته قد ذكرناها في كتابنا المسمّى "عنقاء مُغرِب" فيه ذِكْرُهُ، وذِكْرُ المهديّ الذي ذكره رسول الله ﷺ فأغنى عن ذِكْره في هذا الكتاب. ومنزلته لا خفاء بها؛ فإنّ عيسى كما قال (تعالى): ﴿رَسُولُ

(١) في الهامش بخط آخر: الحالتين وعليها إشارة التصويب
(٢) [مريم: ١٧]
(٣) ربما كانت في ق: بتقدمه، أو متقدمة

ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾[1] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

انتهى السفر الأحد والثلاثون بانتهاء هذا الباب.[3]

---

(١) [النساء: ١٧١]

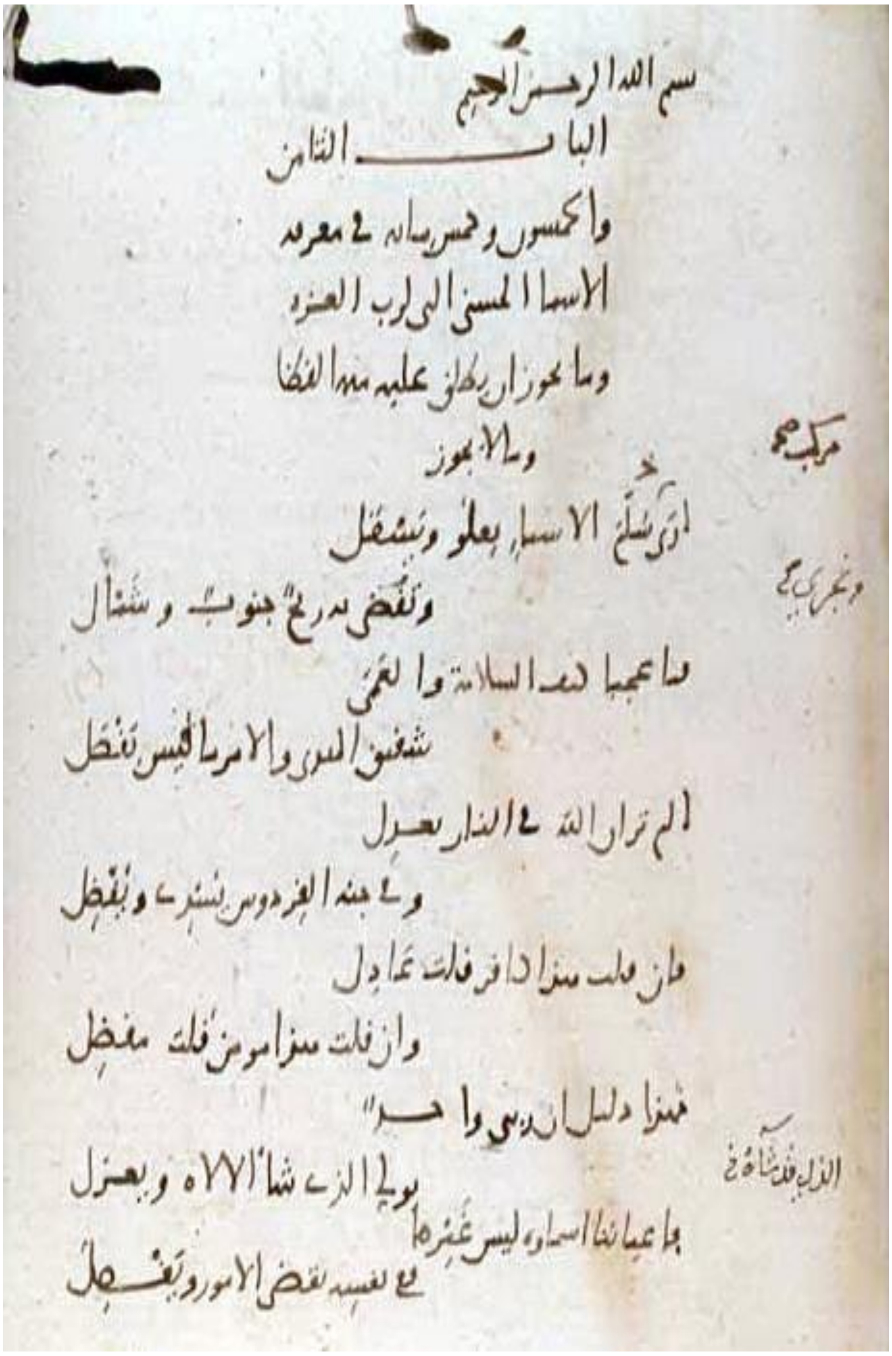
(٢) [الأحزاب: ٤]

(٣) وفي الهامش: "عورضت بالنسخة الأولى وكلتاهما بخط المصنف، وتمت هذه المعارضة بحلب سنة أربعين وستمائة. وكانت هذه المعارضة بقراءة محمد بن إسحق بن محمد خادم الشيخ. وسمع بالقراءة المذكورة مجد الدين أبو بكر بن سلمان التبريزي، أكرمه الله". ويلي ذلك خاتم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٧٠

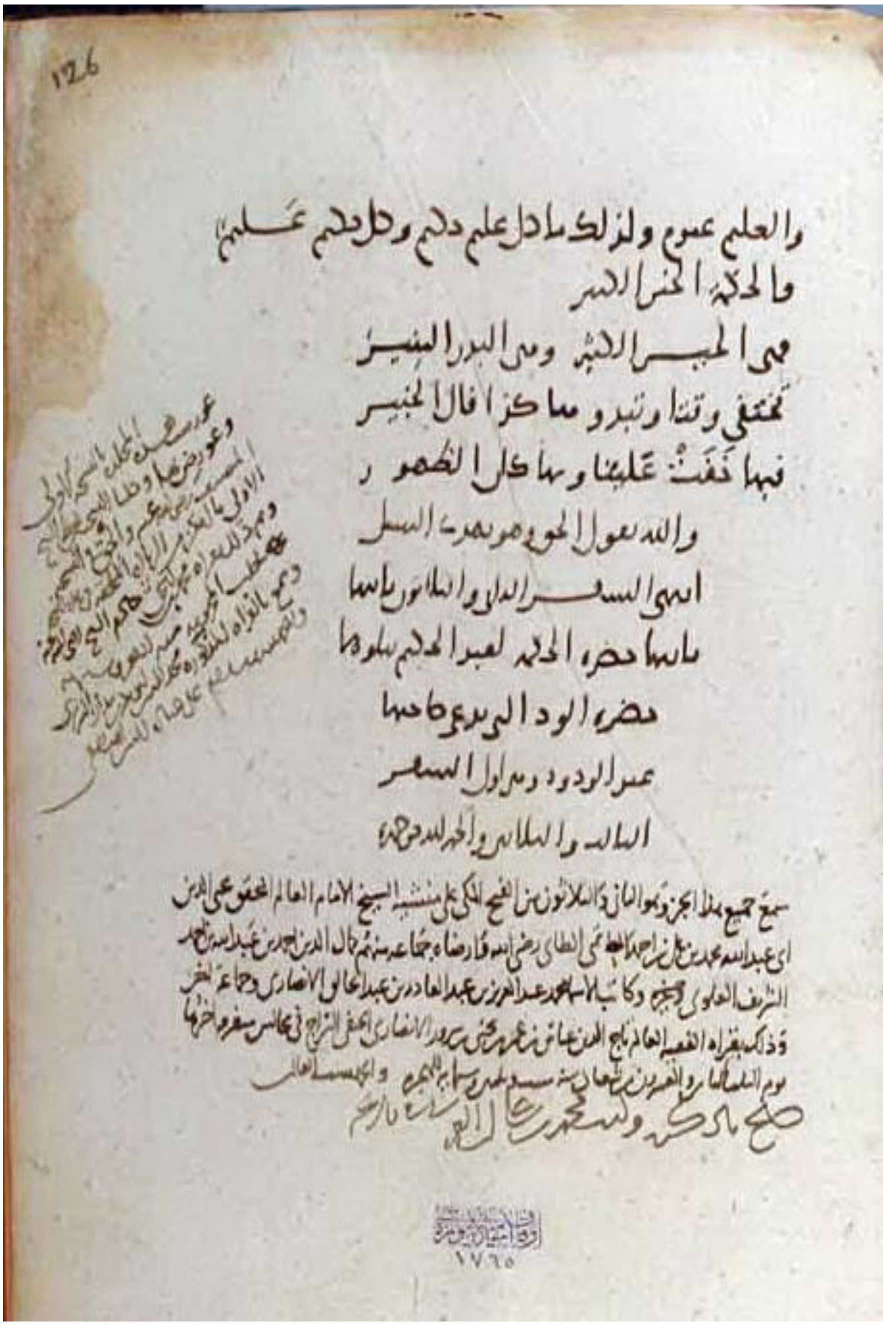
المحتويات

السفر الثاني والثلاثون من الفتوحات المكّيّة(١)

(١) العنوان ص ١ب، يلي العنوان بخط محمد بن إسحق القونوي: "إنشاء سيدنا وإمامنا الشيخ العالم العارف المحقق الإمام الأكمل الفرد سلطان المحققين شيخ الإسلام والمسلمين، محيي الملة والدين، أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي ﷺ".
يلي ذلك بخط الشيخ الأكبر: "رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحق القونوي عنه".
يلي ذلك: "وقف الشيخ المذكور أعلاه بخط المؤلف ﷺ في المكان والشرط المذكورين في أول الكتاب وآخره، تقبل الله منه وأثابه رضاه إلى يوم يلقاه، في كثيب رؤياه، آمين". يليه ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٦٥.
وسبق ذلك في الصفحة الداخلية للغلاف ما يلي: "شرح الأسماء الحسنى من الفتوحات"، يليه طابع دمغة برقم ١٨٧٦، وكذا طابع دمغة آخر أصغر منه ويحمل رقم ١٧٦٥. ثم بيان عدد الصفحات: ٢٥٠ صحيفة.


بسم الله الرحمن الرحيم
الباب الثامن
والحسنى وحسن بيانه في معرفة
الاسما الحسنى التي لرب العزة
وما يجوز ان يطلق عليه منها لفظا
وما لا يجوز
ارى شغل الاسماء يعلو ويشغل
وتنقض بدرع جنوب وشمال
فيا عجبا بعد السلامة والنعمى
شغفت النفس والامر ما ليس ينقل
الم تر ان الله في النار يعدل
وفي جنة الفردوس يشرب ويفضل
فان قلت منزا دافر قلت تعادل
وان قلت منزا من قلت مفضل
فهذا دليل ان ديني واحد
يولي الذي شاء الاله ويعدل
بما عيانا الاساوي ليس غيرها
مع نفسه نقض الامور ويفصل

الصفحة الثانية من مخطوط قونية



126

والعلم عموم ولذلك ما دل علم دلهم وكل دلهم علمها

والحكمة الحسن السر

ومن البدر البشير

١٧٦٥

الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

الباب الثامن والخمسون وخمسمائة
في معرفة الأسماء الحسنى التي لربّ العزّة
وما يجوز أن يطلق عليه منها لفظا وما لا يجوز

أَرَى سُلَّمَ(٢) الأسماءِ يعلو ويَسْفُلُ ... وتفْضِــــي(٣) بِهِ رِيْحٌ جَنُوبٌ وشَمْأَلُ
فيا عجبًا كيفَ الســـلامةُ والعَمَى ... شَقِيْقُ الهُدى والأمرُ ما لَيْسَ يُفْصَلُ
أَلم تَرَ أنّ اللهَ في النـار يَعْـدِلُ ... وفي جنّة الفردوسِ يُسْـدِي ويُفْضِـلُ
فإن قلتَ: هذا كافرٌ قُلتَ: عادِلٌ ... وإن قلتَ: هذا مؤمِنٌ قُلتَ: مفضِـلُ
فـهـذا دلـيــلٌ أنّ رَبِّيَ واحِـدٌ ... يُوَلِّي الذي شـــاء الإلهُ(٤) ويَعْزِلُ
فـأعيـانُنـا أَســـماؤه لَيْسَ غَيْرها ... ففي نَفْسِـهِ يَقضي ـ الأمورَ ويَفْصِـلُ

قال(٥) الله -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾(٦) وليست سِوَى الحضرات الإلهيّة التي تطلبها وتعيّنها أحكام الممكنات، وليست أحكامُ الممكنات سِوَى الصور الظاهرة في الوجود الحقّ.

فالحضرـة الإلهيّة اسمٌ لذات، وصفات، وأفعال. وإن شئتَ قلت: صفة فعل، وصفة تنزيه. وهذه الأفعال تكون عن الصفات والأفعال أسماء، ولا بدّ. لكنّ منها ما أطلقها على نفسه، ومنها ما لم يطلِق، لكن جاء بلفظِ فِعْلٍ مثل: ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾(٧) و﴿سَخِرَ ٱللَّهُ﴾(٨) ﴿وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾(٩)

---

(١) البسملة ص ٢
(٢) عليها حرف خ وفي الهامش بخط آخر: "مركب" مع إشارة التصويب.
(٣) تفضي به: تخرج به إلى الفضاء. والكلمة عليها خط بقلم آخر إشارة التغيير، وفي الهامش مقابلها: "وتجري" مع إشارة التصويب
(٤) "الذي شاء الإله" مكتوب مقابلها في الهامش بخط آخر ومن غير إشارة التصويب أو الإدخال: "الذي قد شاءه" ثم حرف خ
(٥) ص ٢ب
(٦) [الأعراف: ١٨٠]
(٧) [آل عمران: ٥٤]
(٨) [التوبة: ٧٩]
(٩) [الطارق: ١٦]

و﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[1] الذي إذا بَنَيْتَ من اللفظ اسم فاعل؛ لم يمتنع. وكذلك الكنايات منها، مثل ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾[2] وهو -تعالى- الواقي، والنائب هنا: السربال، وشبه ذلك. ومنها الضمائر من المتكلِّم، والغائب، والمخاطب، والعامّ، (مثل) قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[3] فقد تسمّى في هذه الآية بكلّ ما يُفتقَر إليه. فكلّ ما يُفتقر إليه، فهو اسم لله -تعالى-؛ إذ لا فقر إلّا إليه، وإن لم يطلق عليه لفظ من ذلك؛ فنحن إنما نعتبر المعاني التي تفيدنا العلوم[4].

وأمّا التحجير، ورفع التحجير، في الإطلاق عليه -سبحانه- فذلك إلى الله. فما اقتصر عليه من الألفاظ في الإطلاق؛ اقتصرنا عليه؛ فإنّا لا نسمّيه إلّا بما سمّى به نفسَه، وما منع من ذلك منعناه؛ أدبا مع الله؛ فإنما نحن به وله.

فلنذكر في هذا الباب الحضرات الإلهيّة التي كنى الله عنها بالأسماء الحسنى حضرة حضرة، ولنقتصر منها على مائة حضرة، ثمّ نتبع ذلك بفصول، مما يرجع كلّ فصل منها إلى هذا الباب. فمن ذلك:

---

(١) [البقرة: ١٥]
(٢) [النحل: ٨١]
(٣) [فاطر: ١٥]
(٤) ص ٣

الحضرة الإلهيّة: وهي الاسم الله(١)

اللهُ(٢) الله الذي حَكمَتْ آياتُهُ أنّهُ في كَوْنِهِ اللهُ
سبحانه جَلَّ أن يَحْظَى به أَحَدٌ مِنَ العِبادِ فَلا إله إلّا هُوْ
اختصَّ باسمٍ فَلَمْ يُشْرِكْهُ مِن أَحَدٍ فِيْهِ وذَلِكَ قولُ القائلِ اللهُ

وهي الحضرة الجامعةُ الحضراتِ كلّها. ولذلك ما عَبَدَ عابدٌ لله إلّا هِيَ، وبذا حكم -تعالى- في قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(٣)، وقوله: ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

فللّهِ ما يَخْفَى وللهِ ما بَدا نَعَمْ بَلْ هُوَ اللهُ الذي لَيْسَ إلّا هُوْ

واعلم أنّه لمّا كان في قوّة الاسم "الله" بالوضع الأوّل؛ كلُّ اسم إلهيّ، بل كلّ اسم له أثر في الكون يكون عن(٤) مسمّاه؛ ناب مناب كلّ اسم لله -تعالى-. فإذا قال قائل: يا ألله؛ فانظر في حالة القائل التي بعثته على هذا النداء، وانظر أيّ اسم إلهيّ يختصّ بتلك الحال؛ فذلك الاسم الخاص هو الذي يناديه هذا الداعي بقوله: يا ألله؛ لأنّ الاسم "الله" بالوضع الأوّل إنما مسمّاه: ذات الحقّ عينها التي بيدها ملكوت كلّ شيء؛ فلهذا ناب الاسم الدالّ عليها على الخصوص، منابَ كلّ اسم إلهيّ.

ثمّ إنّ لهذا المسمّى، من حيث رجوع الأمر كلّه إليه، اسم كلّ مسمّى يُفتقر إليه من معدن، ونبات، وحيوان، وإنسان، وفلَك، وملَك، وأمثال ذلك، مما ينطلق عليه اسم مخلوق، أو مبدَع. فهو -تعالى- المسمّى بكلّ اسم لمسمًّى في العالَم مما له أثر في الكون، وما ثمّ إلّا مَن له أثر في الكون.

وأمّا تضمّنه لأسماء التنزيه؛ فمَأْخَذُ ذلك قريب جدّا، وإن كان كلّ اسم إلهيّ بهذه المثابة، من حيث دلالته على ذات الحقّ -جَلَّ جَلَالُهُ-، وعزّ في سلطانه- لكن لمّا كان ما عدا الاسم "الله" من

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الله
(٢) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٣) [الإسراء: ٢٣]
(٤) ص ٣ب

الأســماء، مع دلالته على ذات الحقّ، يدلّ على معنى آخر مِن[1] سَــلْبٍ أو إثبات -بما فيه من الاشــتقاق- لم يَقْوَ، في أحديّة الدلالة على الذات، قوّةَ هذا الاسم، كالرحمن وغيره من الأســماء الإلهيّة الحســـنى -وإن كان قد ورد قوله -تعالى- آمِرًا نبيّه ﷺ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾[2] فالضمير في "له" يعود على المدعوّ به تعالى- فإنّ المسمّى الأصليّ الزائد على الاشتقاق؛ ليس إلّا عين واحدة.

ثمّ إنّ الله -تعالى- قد عصـمَ هذا الاسم العَلَمَ أن يُســمَّى به أحدٌ غير ذات الحقّ ﷻ ولهذا قال الله ﷻ في معرض الحجّة على مَن نســب الألوهة إلى غير هذا المســمّى: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْۚ﴾[3] فَبُهِتَ الذي قيل له ذلك؛ فإنّه لو سَمّاه؛ سمّاه بغير الاسم "الله".

وأمّا ما فيها من الجمعيّة؛ فإنّ مدلولات الأســماء الزائدة على مفهوم الذات مختلفة كثيرة، وما بأيدينا اسمٌ مخلَّصٌ عَلَمٌ للذات سِــوَى هذا الاسم "الله". فالاسم "الله" يدلّ على الذات بحكم المطابقة؛ كالأسماء الأعلام على مسمّياتها. وثَمّ أسماء تدلّ على تنزيه، وثَمّ أسماء تدلّ على إثبات أعيان صفات -وإن لم تقبل ذاتُ الحَقِّ[4] قيامَ الأعداد- وهي الأسماء التي تعطي أعيانَ الصفات الثبوتيّة الذاتيّة؛ كالعالِم، والقادر، والمريد، والســميع، والبصـير، والحيّ، والمجيب، والشــكور، وأمثال ذلك.

وأسماء تعطي النعوتَ؛ فلا يُفهم منها في الإطلاق إلّا النِّسب والإضافات؛ كالأوّل، والآخر، والظاهر، والباطن، وأمثال ذلك. وأسماء تعطي الأفعال؛ كالخالق، والرازق، والبارئ، والمصوِّر، وأمثال ذلك من الأسماء. وانحصر الأمر. وجميع الأسماء الإلهيّة -بَلَغَتْ ما بَلَغَتْ- لا بدّ أن ترجع إلى واحدٍ من هذه الأقسام، أو إلى أكثر من واحد، مع ثبوت دلالة كلّ اسم منها على الذات، لا بدّ من ذلك. فهي حضرةٌ تتضمّن جميع الحضرات.

---

(١) ص ٤
(٢) [الإسراء: ١١٠]
(٣) [الرعد: ٣٣]
(٤) ص ٤ب

فَمَن عرف اللهَ عرف كلَّ شيء، ولا يعرف اللهَ مَن لا يعرف شيئا واحدا، أيّ مسمّى كان من الممكنات. وحُكْمُ الواحدِ منها حُكْمُ الكلِّ في الدلالة على العِلم بالله، من حيث ما هو إلهٌ للعالَم خاصّة. ثمّ إذا وقع لك الكشف بالعمل المشروع؛ رأيتَ أنّك ما علمته إلّا به؛ فكان عينُ الدليل هو عينُ المدلول عليه بذلك الدليل والدالّ.

وهذه الحضرة، وإن[(١)] كانت جامعةً الحقائقَ كلَّها، فأخصُّ ما يختصّ بها من الأحوال: الحيرة، والعبادة، والتنزيه. فأمّا التنزيه -وهو رِفعته عن التشبيه بخلقه- فهو يؤدّي إلى الحيرة فيه، وكذلك العبادة. فأعطانا قوّةَ الفكر لننظر بها فيما يعرّفنا بأنفسنا وبه. فاقتضى حكم هذه القوّة أن لا مماثلة بيننا وبينه ﷻ من وجهٍ من الوجوه؛ إلّا استنادنا إليه في إيجاد أعياننا خاصّة. وغاية ما أعطى التنزيهُ إثبات النِّسب له -بكسر النون- بنا؛ لما نطلبه من لوازم وجود أعياننا؛ وهي المسمّى بالصفات.

فإن قلنا: إنّ تلك النِّسب أمور زائدة على ذاته، وإنّها وجوديّة، ولا كمال له إلّا بها، وإن لم تكن؛ كان ناقصا بالذات، كاملا بالزائد الوجوديّ. وإن قلنا: "ما هي هو، ولا هي غيره" كان خَلْفًا من الكلام، وقولا لا روح فيه، يدلّ على نقصِ عقلِ قائله، وقصوره في نظره أكثر من دلالته على تنزيهه. وإن قلت: "ما هي هو، ولا وجود لها، وإنما هي نِسب، والنِّسب أمور عدميّة" جعلنا العدمَ له أثر في الوجود، وتكثّرت النِّسب؛ لتكثُّر الأحكام التي أعطتها أعيان الممكنات. وإن[(٢)] لم نَقُل[(٣)] شيئا من هذا كلّه؛ عطّلنا حكم هذه القوّة النظريّة.

وإن قلنا: إنّ الأمور كلّها لا حقيقة لها، وإنما هي أوهام وسفسطة، لا تحوي على طائل، ولا ثقة لأحد بشيء منها: لا من طريق حِسّيٍّ، ولا فكريٍّ عقليٍّ. فإن كان هذا القول (الأخير) صحيحا؛ فقد عُلِم؛ فما هذا الدليل الذي أوصلَنا إليه؟ وإن لم يكن صحيحا؛ فبأيّ شيء علِمنا أنّه ليس

---

(١) ص ٥
(٢) ص ٥ب
(٣) الحروف المعجمة هنا مهملة

بصحيح؟

فإذا عجز العقلُ عن الوصول إلى العلم بشيء من هذه الفصول؛ رجعنا إلى الشرع، ولا نقبله إلّا بالعقل، والشرعُ فرعٌ عن أصل عِلمنا بالشارع. وبأيّ صفة وَصَل إلينا وجود هذا الشرع؛ وقد عجزنا عن معرفة الأصل؛ فنحن عن الفرع وثبوته أعجز.

فإن تعامينا، وقبِلنا قوله إيمانا؛ لأمر ضروريّ في نفوسنا لا نقدر على دفعه؛ سمعناه ينسب إلى الله أمورا تقدح فيها الأدلّة النظريّة، وبأيّ شيء منهما تمسّكنا؛ قابله الآخر. فإن تأوّلنا ما جاء به؛ لنردّه إلى النظر العقليّ؛ فنكون قد عَبَدنا عقولَنا، وحملنا وجوده -تعالى- على وجودنا، وهو لا يُدْرَك بالقياس. فأدّانا تنزيهُنا إلهَنا إلى الحيرة؛ فإنّ الطُّرق كلّها قد تشوّشت. فصارت الحيرة مركِزا، إليها ينتهي النظر العقليّ[1] والشرعيّ.

وأمّا العبادة؛ فمن حيث هي ذاتيّة؛ فليست سِوَى افتقار الممكن إلى المرجّح. وإنما أعني بالعبادة التكليف، والتكليف لا يكون إلّا لمن له الاقتدار على ما كلّف به من الأفعال، أو مَسْك النفس في المنهيّات عن ارتكابها. فمن وجهٍ ننفي الأفعال عن المخلوق ونردّها إلى المكلِّف، والشيء لا يكلِّف نفسَه، فلا بدّ مِن محلٍّ يَقْبل الخطابَ؛ ليصحَّ. ومِن وجهٍ نثبتُ الأفعالَ للمخلوق بما تطلبه حكمة التكليف.

والنفي يقابل الإثبات. فرمانا هذا النظر في الحَيرة كما رمانا التنزيه، والحيرة لا تعطي شيئا. فالنظر العقليّ يؤدّي إلى الحيرة، والتجلّي يؤدّي إلى الحيرة، فما ثَمّ إلّا حائر، وما ثَمّ حاكم إلّا الحَيرة، وما ثَمّ إلّا الله. كان بعضهم إذا تقابلتْ عنده هذه الأحكام في سِرّهِ يقول: يا حيرة؛ يا دهشة؛ يا حَرْفًا لا يَنْقَرِي. وما هذا الحكم لحضرة أخرى غير هذه الحضرة الإلهيّة.

(١) ص ٦

الحضرة الربّانيّة: وهي الاسم الربّ[١]

الرَّبُّ[٢] مالِكُنا والرَّبُّ مُصْلِحُنا والرَّبُّ ثَبَّتَنا[٣] لأنَّهُ الثابِتْ
لَولا وُجودي وكَوْنُ الحقّ أَوْجَدني ما كنتُ أَدْرِي بأنّي الكائنُ الفائتْ
فالحَقُّ أَوْجَدني مِنْهُ وأَيَّدَني بِهِ لِذَلِكَ أُدْعَى الناطِقُ الصامِتْ

ولها خمسة أحكام: الثبوت على التلوين، والسلطان على أهل النزاع في الحقّ، والنظر في مصالح الممكنات، والعبودة التي[٤] لا تقبل العتق، وارتباط الحياة بالأسباب المعتادة.

فأمّا الثبوت على التلوين فهو في قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[٥] وقوله: ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[٦] فما من نفَس في العالَم إلّا وفيه حكم التقليب. ألا ترى إلى الشمس التي هي علّة الليل والنهار تجري لا مستقرّ لها ليلا ولا نهارا؟ ألا ترى إلى الكواكب ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[٧] - ما قال: "يستقرّون"- في ثلاثمائة وستّين درجة، كلّ درجة، بل كلّ دقيقة، بل كلّ ثانية بل كلّ جزء لا يتجزّأ من الفلَك، إذا أنزل الله فيه أيّ كوكب كان من الكواكب؛ يُحْدِثُ اللهُ عند نزوله في كلّ جوهر فرد من عالم الأركان، ما لا يَعرف ما هو إلّا الله الذي أوجده، ويُحْدِث في الملأ الأوسط من الأرواح السماويّة التي تحت مقعَّر فلَك البروج من العلوم بما يستحقّه الحقُّ ﷻ من المحامد على ما وهبهم من المعارف الإلهيّة ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[٨]. وفي هذا الملأ هم أهل الجِنان وفي عالم الأركان، وفي بعض هذا الملأ هم أهل النار الذين هم أهلها. ويُحْدِث في الملأ الأعلى، وهو ما فوق فلَك البروج إلى معدن النفوس والعقول

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الرب
(٢) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش، عدا البيت الأول فهي بخط آخر وعليه إشارة التصويب
(٣) ق (قبل تغييرها)، س: أثبتنا
(٤) ص ٦ب
(٥) [الرحمن: ٢٩]
(٦) [النور: ٤٤]
(٧) [الأنبياء: ٣٣]
(٨) [النور: ٤١]

إلى العماء، من العلوم التي تعطيها الأسـماء الإلهيّة ما يؤدّيهم إلى الثناء على[1] الله بما ينبغي له -تعالى- من حيث هم، لا من حيث الأسـماء؛ فإنّ الأسـماء الإلهيّة أعظمُ إحاطةً مما هم عليه؛ فإنّ تعلُّقها في تنفيذ الأحكام غيرُ متناهٍ.

وأمّا السلطان الذي لهذه الحضرة على أهل النزاع في الحقّ؛ فهو أنّ المقالات اختلفتْ في الله اختلافا كثيرا، من قوّة واحدة -وهي الفكر- في أشخاص كثيرين، مختلفي الأمزجة والأمشاج والقوى، ليس لها مَن يمدّها إلّا مزاجها الطبيعيّ، وحظّ كلّ شخص من الطبيعة؛ ما تعطيه من المزاج الذي هو عليه. فإذا أفرغتْ قوّتها فيه؛ حصل له استعداد، به يقبل نفخ الروح فيه؛ فيظهر عن النفخ وتسوية الجسم الطبيعيّ صورة نوريّة روحانيّة، ممتزجة بين نور وظلمة. ظلمتها ظِلٌّ، ونورها ضوء. فظِلُّها هو الذي مدّه الربّ؛ فهو ربّانيٌّ ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[2] ونورُها ضوء؛ لأنّ استنارة الجسم الطبيعيّ إنما كان بنور الشمس، وقد ذكر اللهُ أنّه ﴿جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً﴾[3] وجعل ﴿ٱلۡقَمَرَ نُورًا﴾. فلهذا جعلنا نورَها ضوءًا؛ من أجل الوجه الخاصّ الذي لله[4] في كلّ موجود، أو من كون إفاضة الضوء على مرآة الجسم المسوَّى، فظهر في الانعكاس ضوء الشمس كظهوره من[5] القمر. (فلذا) سمّينا الروحَ الجزئيَّ نورا[6]؛ لأنّ اللهَ جعل القمر نورا. فهو نور بالجَعل، كما كانت الشمس ضياء بالجعل. وهي بالذات نور[7]، والقمر بالذات محو. فللقمر الفناء وللشمس البقاء.

فللقَمَرِ الفَنـاءُ بِكُلِّ وَجْـهٍ وللشَّـمْسِ الإضـاءةُ والبَقاءُ
وللوجْهِ الجميلِ بِكُلِّ حُسْـنٍ لَنا مِنْهُ البَشـاشـةُ واللقاءُ
حَمَيْنا حُسْـنَهُ مِن كُلِّ عَيْنٍ كَمَا يَحْمِي مِن الشَّـجَرِ اللِّحاءُ
نَزَلْنا بالسَّـماءِ على وُجُودٍ لَهُ العَرْشُ المُحِيْطُ لَهُ العَماءُ

---

(١) ص ٧
(٢) [الفرقان: ٤٥]
(٣) [يونس: ٥]
(٤) ق: "له" ومقابلها في الهامش: "لله".
(٥) ص ٧ب
(٦) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٧) ق: نورا

لَهُ الإِقبـالُ والإدبارُ فِيْنـا ... لَهُ حُكْمُ السَّـنَى ولَهُ السَّـناءُ(١)
إذا يَدْنُو فَمَجْلِسُـــهُ رَحِيْبٌ ... وإن يَعْلُو بِنـا فَلَنـا الثَّنـاءُ
لَهُ حُكْمُ الإرادةِ في وُجُودِي ... هُوَ المختارُ يَفْعَلُ ما يَشـــاءُ(٢)

ثمّ تَبِعَتْ القوى الروحانيّة والحسّيّة لِخَلْق هذا الروح الجزئيّ المنفوخ بطريق التوحيد؛ لأنّه قال: ﴿وَنَفَخْتُ﴾(٣) وأمّا روح عيسى عليه السلام(٤) فهو منفوخ بالجمع والكثرة؛ ففيه قوى جميع الأسماء والأرواح، فإنّه قال: ﴿فَنَفَخْنَا﴾(٥) -بنون الجمع- فإنّ جبريل عليه السلام وهَبَه لها ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾(٦) فتجلّى في صورة إنسان كامل؛ فنفخ -وهو نفخ الحقّ- كما «قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» فلمّا تَبِعَتْهُ هذه القوى، كان منها القوّة المفكِّرة أُعْطِيَتْ للإنسان؛ لينظر بها في الآيات: في الآفاق وفي نفسه؛ ليتبيّن له بذلك أنّه الحقّ. واختلفت الأمزجة؛ فلا بدّ أن يختلف القبول، فلا بدّ أن يكون التفاضل في التفكّر، فلا بدّ أن يعطي النظر في كلّ عقلٍ خلاف ما يعطي الآخر؛ حتى يتميّز في أمرٍ ويشترك مع غيره في أمرٍ. فهذا سبب اختلاف المقالات.

فيحكم الربُّ بين أصحاب هذه المقالات بما يجيء به الشرع المنزَّل، فتبقى العقول واقفة في أدلّتها، ويرجع اختلاف نظرها في المواد الشرعيّة، بعد ما كانت أوّلا ناظرة بالنظر العقليّ؛ وذلك ليس إلّا للمؤمنين والمؤمنات خاصّة. فالواقفون مع حكم الربّ في ذلك بين المتنازعين هم المؤمنون، ولهم عينُ الفَهم؛ فاختلفوا مع الاتّفاق. فاختلافهم في المفهوم من هذا الذي حكم به الربُّ في حقِّ الحقّ(٧)، وهذا هو الحقّ الذي نَصبه الشرع للعباد. وبما سمّى به نفسه نسمّيه، وبما وَصف به ذاتَه نَصِفُهُ، لا نزيد على ما أَوصل إلينا، ولا نخترع له اسما من عندنا.

---

(١) السنى والسنا: العطاء والغيث، يقال: سنت السحابة بالمطر إذا أمطرت. والسناء: ارتفاع القدر والمنزلة.
(٢) هذا البيت في الهامش بقلم الأصل مع إشارة التصويب. وبجانب الإرادة كتبت كلمة "المشيئة" بخط آخر وبجانبها حرف ظ
(٣) [الحجر: ٢٩]
(٤) ص ٨
(٥) [الأنبياء: ٩١]
(٦) [مريم: ١٧]
(٧) ص ٨ب

وأمّا نزاع غير المؤمنين في اختلاف عقائدهم، فيكون الشارعُ واحدا منهم، في كونه نزعَ في الحقِّ منزعا لم ينزعوه، لكونهم غير مؤمنين. فالحاكم بينهما -أعني بين الشرع، والعقلاء غير المؤمنين- إنما هو اللهُ بِصُوَر التجلّي، به يقع الفيصل بينهما، ولكن في الدار الآخرة، لا هنا. فإنّ في الدار الآخرة يظهر حكم الجبر، فلا يبقى منازِعٌ هناك أصلا، ويكون المُلك هناك ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾(١) وتذهب الدعاوى من أربابها، ويبقى المؤمنون هنالك سادات الموقف على كلِّ مَن في الموقف.

وأمّا النظر في مصالح الممكنات الذي لهذه الحضرة؛ فاعلم أنّ الممكنات إذا نظرْتها، من حيث ذاتها، لم يتعيّن لقبولها -من الأطراف- طرفٌ تكون به أَوْلَى؛ فيكون الربّ ينظر بالأولويّة، في وجودها وعدمها، وتقدُّمها في الوجود وتأخّرها، ومكانها ومكانتها، ويناسب بينها وبين أزمنتها، وأمكنتها، وأحوالها؛ فيعمد إلى الأصلح في حقّها؛ فيبرز ذلك الممكن فيه؛ لأنّه لا يبرزه إلّا ليسبِّحَه، ويعرفه(٢) بالمعرفة التي تليق به، مما في وسعه أن يقبلها، ليس غير ذلك. فلهذا ترى بعض الممكنات يتقدّم على بعضٍ ويتأخّر، ويعلو ويسفل، ويتلوّن في أحوال ومراتب مختلفة: من ولايَةٍ وعَزْلٍ، وصناعة وتجارة، وحركة وسكون، واجتماع وافتراق، وما أشبه ذلك، وهو تقليب ممكنات في ممكنات، في غير ذلك ما تتقلّب.

وأمّا العبودة التي لا تقبل العتق؛ فهي العبودة لله. فإنّ العبودة على ثلاثة أقسام: عبودة لله، وعبودة للخلق، وعبودة للحال؛ وهي العبوديّة؛ فهو منسوب إلى نفسه. ولا تقبل العتق من هذه الثلاثة إلّا عبودة الخلق، وهي على قسمين: عبوديّة في حرّيّة؛ وهي عبوديّتهم للأسباب؛ فهم عبيد الأسباب، وإن كانوا أحرارا. وعبوديّة المِلك؛ وهي العبوديّة المعروفة في العموم، التي يدخلها البيع والشراء، فيدخلها العتق، فيخرجه عن مِلك المخلوق.

وبقيت الحيرة في ملك الأسباب؛ هل يخرج من استرقاق الأسباب، أم لا؟ فَمَن يرى أنّ الأسبابَ حاكمةٌ عليه ولا بدّ، ومن المحال الخروج عنها إلّا بالوهم، لا في نفس الأمر؛ قال: "ما

---

(١) [غافر: ١٦]
(٢) ص ٩

يصحّ العتق مِن رِقّ الأسباب". ومَن قال بالوجه الخاصّ، وهو الذي[1] لا اشتراك فيه؛ قال بالعتق من رقّ الأسباب، وعِتْقُهُ مَعرفتُه بذلك الوجه الخاص؛ فإذا عرفه خرج عن رقّ الأسباب. وأمّا عبودة الله وعبودة العبوديّة -وهي عبودة الحال- فلا يصحّ العتقُ فيها جملة واحدة.

وأمّا ارتباط الحياة بالأسباب المعتادة؛ فأظهر ما تكون فيما يقع به الغذاء لكلّ متغذّ من الغذاء المعنوي والمحسوس. فالغذاء المحسوس معلوم، والغذاء المعنوي (هو) ما تتغذّى به العقولُ، وكلُّ مَن حياتُه بالعلم -كان ما كان، وعلى أيّ طريق كان-. فكم مِنْ عِلْمٍ يحصل للعالِم به من طريق الابتلاء، وذلك لإقامة الحجّة فيمن مَن شأنُه الطلب، وهو سارٍ في جميع الموجودات. وقد بيّنّا ذلك في عضو البطن من "مواقع النجوم"، ولولا التطويل بيّنّا في هذه الحضرة ما يتعلّق من الأسرار بها؛ فلا ننبّه من كلّ حضرة إلّا على طرف منها.

ولهذا الاسم "الربّ" إضافاتٌ كثيرة؛ تجتمع في الإضافة، وتفترق بحسب ما تضاف إليه. فثمّ إضافة للعالَمين (رب العالمين)، ولكاف الخطاب من مفرد: ﴿فَوَرَبِّكَ﴾[2]، ومثنّى: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[3]، ومجموع: ﴿رَبَّكُمُ﴾[4] وإلى الآباء (رَبُّ آبائكم) وإلى ضمير الغائب: ﴿رَّبِّهِۦ﴾[5] و﴿رَبِّهِمۡ﴾[6] وإلى السماء، والسماوات[7]، وإلى الأرض، وإلى المشرق والمغرب، وإلى المشارق والمغارب، وإلى الناس، وإلى الفلق، وإلى ضمير المتكلِّم. فلا تجده أبدا إلّا مضافا؛ فعِلْمُك به، من حيث مَن هو مضاف إليه، فافهم. والكلام في هذه التفاصيل يطول ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[8].

---

(١) ص ٩ب
(٢) [الحجر: ٩٢]
(٣) [طه: ٤٩]
(٤) [البقرة: ٢١]
(٥) [البقرة: ٣٧]
(٦) [البقرة: ٥]
(٧) ص ١٠
(٨) [الأحزاب: ٤]، ومثبت في الهامش حرف ب

حضرة الرموت: الاسم الرحمن الرحيم(1)

إلى(2) الرحمنِ حِلّي وارْتِحالِيْ ... لأَحْظَى بالجَلالِ وبالجَمَالِ
فإنَّ الحَقَّ كان بِنا رَحِيمًا ... رَءوفًا يَوْمَ يَدعوني(3) نَزالِ

مبالغة في الرحمة الواجبة والامتنانيّة. قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾(4) ومن أسماء الله -تعالى- ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾(5) وهو من الأسماء المركّبة: كبعل بك، ورَام هرمز. وإنما قَبِل هذا التركيب لمّا انقسمت رحمته بعباده إلى واجبة وامتنان. فبرحمة الامتنان ظهر العالَم، وبها كان مآل أهل الشقاء إلى النعيم في الدار التي يعمرونها، وابتداء الأعمال الموجِبة لتحصيل الرحمة الواجبة؛ وهي الرحمة التي قال الله فيها لنبيّه ﷺ على طريق الامتنان: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(6) ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾(7) رحمة امتنان، وبها رزق العالَم كُلُّه؛ فعمَّت.

والرحمةُ الواجِبةُ لها(8) متعلَّقٌ خاص بالنعت والصفات التي ذكرها الله في كتابه، وهي رحمةٌ داخلة في قوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾(9) فمنتهَى علمه منتهَى رحمته فيمن يَقبل الرحمة، وكلُّ ما سِوَى الله قابِلٌ لها بلا شكّ. ومِن عموم رحمته ورحموته نَفَسُ الرحمن، وإزالةُ الغضب عنه الذي لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله إن غضب، بشهادة المبلِّغين عنه الأرسال -عليهم الصلاة والسلام- في الصحيح من النقل.

وسمّيت هذه الحضرة باسم المبالغة؛ لعمومها، ودخول كلّ شيء فيها. فلمّا كان لها من التعلّق

(1) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الرحمن الرحيم
(2) النص بقلم الأصل مكتوب في الهامش
(3) يمكن قراءتها كذلك: "تدعوني" لإهمال الحرف الأول
(4) [الأعراف: ١٥٦]
(5) [الفاتحة: ١]
(6) [آل عمران: ١٥٩]
(7) [الأنبياء: ١٠٧]
(8) ص ١٠ب
(9) [غافر: ٧]

بعدد الممكنات على أفراد كلّ ممكِن، وبعدد المناسَبات الموجِبة التركيب -وهي لا تتناهى- فرحمة الله غير متناهية، ومنها صدرت الممكنات، ومنها صدر الغضب الإلهيّ. ولمّا صدر عنها؛ لم يرجع إليها؛ لأنّه صدر صدور فراق؛ لتكون الرحمة خالصةً محضة، ولذلك تسابقا. فما تسابقا إلّا عن تميُّز وانفراد، وجميع ما سِوَى الغضب الإلهيّ وُجِدَ من الرحمة في عين الرحمة، فما خرج عنها.

فـرحمـةُ اللهِ لا تُحَـدُّ ... وكُلُّ ما عِنـدها مُعَـدُّ

وكلُّ مَنْ ضَـلَّ عن هُداها ... فـإنّـهُ نَحْـوَهـا يُـرَدُّ

فالقُرْبُ[1] منها هو التداني ... وما لَدَيْها مِن بَعْدُ بُعْدُ

فَلا تَقُلْ: إنّها تَناهَتْ[2] ... فَما لَها في الوُجودِ[3] حَدُّ

بِها تَمَيَّزْتَ عَنْهُ فانْظُرْ ... فالرَّبُّ رَبٌّ والعَبْدُ عَبْدُ

ومَن عَلِمَ سببَ وجود العالَم وَوَصْفَ الحقِّ نفسَه بأنّه أَحَبَّ أن يُعرف؛ فخَلَق الخَلْق، وتعرّف إليهم فعرفوه، ولهذا سـبّح كلُّ شيء بحمده؛ عَلِمَ من ذلك أَوّلَ متعلَّقٍ تعلَّقتْ به الرحمة. فالمحبُّ مرحومٌ للوازمِ المحبّة ورسومِها.

واعلم أنّ الحكم على الله أبدًا (يكون) بحسـب الصـورة التي يتجلّى فيها. فما يصـحّ لتلك الصورة من الصفة التي تقبلها؛ فإنّ الحقّ يوصَف بها، ويَصف بها نفسَه. وهذا في العموم إذا رأى الحقَّ أَحَدٌ في المنام في صورةٍ، أيِّ صورة كانت، حمِل عليه ما تستلزمه تلك الصورة التي رآه فيها من الصفات، وهذا ما لا ينكره أحد في النوم.

فمِن رجال الله مَن يدرِك تلك الصورة في حال اليقظة، ولكن هي في الحضرة التي[4] يراها فيها النائم، لا غيرها. وهذه المرتبة يجتمع فيها الأنبياء -عليهم السلام- والأولياء ﷺ وهنا يصحّ كون الرحمة وسعتْ كلَّ شيء. وهذه الصورةُ الإلهيّة -في هذه الحضرة- من الأشياء؛ فلا بدّ أن تسعها رحمة الله إن عَقِلْتَ.

---

(١) ص ١١

(٢) ق: "تناهى" وصححها فوقها مباشرة

(٣) ق: كتب بجانبها "الحدود" بخط آخر. وهي كذلك في س

(٤) ص ١١ب

والانتقامُ من رحمة المنتقم بنفســـه في الخلق ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ عن مثل هذا ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[1]، ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[2]، ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[3].

وإذا وفّق اللهُ عبدَه للتوبة؛ فقد وفّقه لما لله به فَرَحٌ؛ «فإنّ الله يفرح بتوبة عبده» في الصحيح، فذلك من رحمة الله. والأخبار النبويّة في ذلك أكثر من أن تحصى كثرة.

---

(١) [آل عمران: ٤]
(٢) [النور: ٩]
(٣) [النساء: ٩٣]

حضرة المُلْك والملكوت: وهو الاسم المَلِك(١)

إنّ(٢) المليكَ هُوَ الشــديدُ فَكُنْ بِهِ		مَلِكًا على الأعداءِ حتى تمتلِكْ
فإذا مَلِكْتَ النفسَ عن تَصْرِيْفِها		فِيْمَا تُرِيْدُ؛ تَكُنْ بِهِ نِعْمَ الملِكْ

وأيضا:

إنّ(٣) المليكَ هُوَ الشــديدُ فَكُنْ بِهِ		ولَهُ؛ مَلِيكًا في القيامةِ تسْــعَدُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُلْكِـهِ إلّا الذي		يَوْمَ القيامةِ في السعادةِ تشهدُ

اعلم أنّ "المُلك، والملكوت" لهما الاسم: "الظاهر، والباطن" وهو: عالَم الغيب وعالَم الشهادة، وعالَم الخَلْق وعالَم الأمر. وهو المُلْك المقهور؛ فإن لم يكن مقهورا تحت سلطان المَلِك فليس بِمُلْك. ومَن كان باختيار مُلْكِهِ، لا باختيار نفسِه، في تصرّفه فيه؛ فليس ذلك بمَلِكٍ ولا مُلْكٍ، بل(٤) منزلةُ مَن هو بهذه المثابة في مُلْكه منزلةُ المتنفّل في العبادة. فهو عبد اختيار، لا عبد اضطرار؛ يَعزل مَلِكَه إذا شاء، ويولّيه إذا شاء. والملك(٥) المجبور المضطرّ ليس كذلك؛ فهو تحت سلطان الملِك.

فإذا نفذَ أمرُه في ظاهر مُلْكِهِ وفي باطنه؛ فذلك الملكوت. وإن اقتصر في النفوذ على الظاهر، وليس له على الباطن سبيل؛ فذلك المُلْك. وقد ظهرت هاتان الصفتان بوجود المؤمن والمنافق في أتباع الرسل -صلوات الله عليهم-. فمنهم مَن اتّبعه في ظاهره وباطنه، وهو المؤمِنُ المسلم. ومنهم من اتّبعه في ظاهره، لا في باطنه؛ وذلك المنافق. ومنهم من اتّبعه في باطنه، لا في ظاهره؛ فذلك المؤمنُ العاصي.

وما جعل الله للإنسان عينين؛ إلّا ليدرِك بهما هاتين الصفتين: عين حسّ وعين عقل، بصيرة

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الملك
(٢) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٣) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٤) ص ١٢
(٥) هناك ضمة وكسرة في نفس الوقت لحرف الميم فهي: المُلك، الملِك

وبصر. لأنّه لمّا خلق من كلّ زوجين اثنين؛ خلق لإدراكها عينين. ولمّا أضاف إلى نفسه الأعين بلفظ الجمع؛ ليدلّ على الكثرة. فكلّ عين حافظة مدركة لأمرٍ مّا، بأيّ وجه كان، فهي عين الحقّ الذي له الحفظ والإدراك؛ فذلك سبب(١) الجمع فيها.

فَهُوَ الحفيظُ بِنَفْسِهِ وبِخَلْقِهِ وَهُوَ العليمُ بِمَا لَهُ مِن حَقِّهِ

بل وَصَفَ نفسه -تعالى- بالمشيئة والاختيار، أَثبتَ -بذلك عندنا- شرعا لا عقلا؛ أنّ له تصرُّفا في نفسه. وهذا حكم يحيله النظر العقلي بعين البصيرة على الله، ويصحّحه الخَبَرُ الشرعي والعين البصري، في اختلاف الصور عليه التي يتجلّى فيها، وبه ثبت: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾(٢) و﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٣) و﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ﴾(٤) ففي هذا كلّه وجهٌ إلى أحديّة متعلّق(٥) الإرادة، ووجهٌ إلى التصرّف في التعلّق. والتصرّفُ في التعلُّقِ؛ تصرُّفٌ في الإرادة. والإرادة إمّا ذاته -على مذهب نُفاة الزائد- وإمّا صفته -على مذهب مثبتي الصفات زائدة-.

والصحيح (يكمن) في غير هذين القولين؛ وهو أنّ الإرادة ليست بأمر زائد على الذات، ولا هي عين الذات؛ وإنما هي تعلُّقٌ خاص للذات أثبته الممكن؛ لإمكانه في القبول لأحد الأمرين على البدل. لولا معقوليّة هذين الأمرين، ومعقوليّة القبول من(٦) الممكن؛ ما ثبت للإرادة ولا للاختيار حُكْمٌ، ولا ظهر له في العبارات اسمٌ. فمن حَضر مع الحقّ في حضرة(٧) "المُلْكِ والملكوت" ولم يَعرف العالَم ولا ما هو، ولا عَرف نِسبته من الحقّ، ولا نِسبة الحقّ منه؛ فما حضر في هذه الحضرة بوجهٍ من الوجوه، ولا كان له حظّ في الاسم الملِك.(٨)

---

(١) ص ١٢ب
(٢) [الرعد: ٣٩]
(٣) [إبراهيم: ١٩]
(٤) [الزمر: ٤]
(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٦) "القبول من" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٧) ص ١٣
(٨) في الهامش: "بلغ مقابلة وسماعا وعرضًا على المؤلّف أيّده الله".

حضرة التقديس: وهو الاسم القدّوس(١)

مَن(٢) طَهَّرَ النفْسَ التي لا تَنْجَلي   أَعْلامُها فِينا يَكُنْ قُدُّوسا
ويَـرُدُّ مُـلْكًا طـاهِـرًا ذا عِـفَّـةٍ   مَن كانَ في تَصْرِيْفِهِ إبليسا

* * *

إلى(٣) القدّوسِ أَعْمَلْتُ المَطايا   لأَحْظَى بالـزَّكاةِ وبالـطّهُورِ
وبِالعَرْشِ المُحِيْطِ وسـاكِنِيْهِ   وبالأَمْـرِ الـعَـلِيِّ مِـنَ الأُمُـورِ
فـإنّ القُـدْسَ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ   بِـهِ أَحْيـا لَهُ وبِـهِ نُشـورِي
وإنّ الحَقَّ لَيْسَ بِـهِ خَفَـاءٌ   وصَـدْر الحَقِّ مِنّا في الصُّـدُورِ

"سبّوح قدّوس": مُطَهَّر من الأسماء النواقص، والأسماء النواقص هي التي لا تتمّ إلّا بِصِلَةٍ وعائد. فإنّ من أسمائه -سبحانه-: "الذي" و"ما" في قوله: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾(٤) وفي قوله: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾(٥). وأمّا "ما" في قوله(٦) تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾(٧) في بعض وجوه "ما" في هذا الموضع. فإنّ "ما" قد تكون هنا مصدريّة، وقد تكون بمعنى "الذي" فتكون ناقصة، فتكون هنا اسما لله ﷻ.

فاعلم أنّ الله لمّا خلق الأسباب وجعلها الظاهرة لعباده، وفَعل المسبّبات عندها، وتخيّل الناظرون أنّها ما خُلِقَتْ إلّا بِها؛ وهذا هو الذي أضلَّ الخلقَ عن طريق الهدى والعلم، وحجبهم عن الوجه الخاصّ الذي لله في كلّ كائن؛ فاعلم أنّ ذلك اللفظ المسمّى اسمًا ناقصا، وهو "ما"

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: القدوس
(٢) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش من جهة اليسار
(٣) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش من جهة اليمين
(٤) [الأنعام: ١]
(٥) [الملك: ٢]
(٦) "في قوله" هي في ق: "بقوله" أو "فقوله" نظرا لإهمال الحروف المعجمة، وما أثبتناه فمن هـ، س
(٧) [الشمس: ٥]

و"من" و"الذي" وأخوات[1] هذه الأسماء؛ إنما مسمّاها السبب الذي احتجب الله به عن خَلْقِه، في خَلْقِه هذه المسبّبات. فهو القدّوس، أي المطهَّر عن نسبة الأسماء النواقص إليه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[2].

فأنت بخير النظرين: إمّا أن يكون كشفُكَ أنّ الحقَّ هو الظاهر في مظاهر الممكنات؛ فيكون التقديس للممكنات؛ بوجود الحقّ، وظهوره في أعيانها؛ فتقدّست به عمّا كان يُنسب إليها من الإمكان، والاحتمالات، والتغييرات؛ فليس إلّا أمرٌ واحد، وأعيانٌ كثيرة، كلّ عين في أحديّتها لا تتغيّر عَيْنٌ لِعَيْنٍ؛ بل يظهر بعضها لبعض، ويخفى بعضها عن بعض بحسب صورة الممكن.

وإمّا أن يكونَ "الحقُّ" عينَ المظهَر، ويكون "الظاهرُ" أحكامَ أعيانِ الممكنات الثابتة أزلا، التي لا يصحّ لها وجود. فيكون التقديس للحقّ؛ لأجل ما ظهر مِن تغيير أحكام الممكنات في عين الوجود الحقّ؛ أي الحقُّ مقدّس قدّوس عن تغيُّره في نفسه بتغيُّر هذه الأحكام. كما نقول في الزجاج المتلوِّن بألوان شتّى، إذا ضرب النور فيه، وانبسط نورُ الشعاع مختلِفَ الألوان؛ لأحكام أعيان التلوّن في الزجاج، ونحن نعلم أنّ النور ما انصبغ بشيء من تلك الألوان، مع شهود الحسّ لتلوّن النور بألوان مختلفة. فنقدّس ذلك النور في نفسه عن قبول التلوّن في ذاته؛ بل نشهد له بالبراءة[3] من ذلك، ونعلم أنّه لا يمكن أن ندركَه إلّا هكذا. فكذلك، وإن نزّهنا الحقّ عن قيام تغيير ما أعطته أحكام أعيان الممكنات فيه؛ عن أن يقوم به تغيير في ذاته؛ بل هو القدّوس السبّوح، ولكن لا يكون الأمر إلّا هكذا في شهود العين. لأنّ الأعيان الثابتة في أنفسها؛ هذه صورتها.

وكذلك روح القدُس: تارة يتجلّى في صورة دحية وغيرِه، وتجلّى وقد سَدَّ الأفق، وتجلّى في صورة الذر، وتنوّعت عليه الصوَر، أو تنوّع في الصوَر؛ ونعلم أنّه من حيث أنّه روح القدس؛ مطهَّر عن التغيير في ذاته، ولكن هكذا ندركه. كما أنّه إذا نزل بالآيات على مَن نزل من عباد

---

(١) ص ١٣ب
(٢) [آل عمران: ٦]
(٣) ص ١٤

الله، والآيات متنوّعة -فإنّ القرآن متنوّع- ينصبغ عند النازل عليه في قلبه، بصورة ما نزل به عليه؛ فتتغيّر على المنَزَّل عليه الحالُ؛ لتغيير الآيات، والكلام من حيث ما هو كلام الله؛ واحدٌ لا يقبل التغيير، والروح من حيث ما هو؛ لا يقبل التغيير.

فالكلام قدّوس، والروح قدّوس، والتغيير موجود. فتنظر في مدلول الآيات؛ فإذا كان مدلولها الممكنات؛ فالتقديس للحقّ، وإذا كان مدلولَ الآيةِ الحقُّ؛ فما هو من حيث عينه -لأنّه قدّوس- وإنما هو من حيث اسم مّا إلهيّ من الأسماء؛ وهذه فائدة الدلالة.

حضرة[1] السلام: الاسم الإلهيّ السلام[2]

لمّا[3] تَسَــمّى بالسَّــلامِ لِخَلْقِهِ		كانَ السَّلامُ لَهُ المقامُ الشامِخُ
والحُكْمُ فِيْهِمْ بالذي قد شــاءَهُ		والعِزُّ والمَجْدُ التَّلِيدُ الباذِخُ

* * *

إنّ[4] السَّــــلامَ تحيّةٌ مِن رَبّنا		فِيْنا ومِن أَســـمائِهِ نرجو السَّـــلامْ
ولَنـا التـأخّرُ عَن عُلُوِّ مَقـامِـهِ		ولَهُ التَّـقَـدُّمُ والتَّـحـكّمُ والأَمـامْ
لمّا تَسَــمّى بالسَّــلامِ لِخَلْقِهِ		حارَتْ عُقُولُ الواصِــلينَ مِن الأَنامْ

قال الله تعالى: ﴿لَهُمۡ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾[5] وهي دارٌ ﴿لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٌ﴾[6] فهم فيها سالمون.

فاعلم أنّ السلامة التي للعارف هي تنزيهُهُ من دعوى الربوبيّة على الإطلاق، إلّا أن تظهر[7] عليه نفحاتُها عندما يكون شهودُه كونَ الحقِّ جميع قواه؛ فتكون دعوى، فتكون سلامته عند ذلك من نفسه، وبها سمّي السلام سلاما. لمّا أراد الصحابة ﷺ في التشهّد أن يقولوا، أو قالوا: السلام على الله تحيّة. فقال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا السلام على الله؛ فإنّ الله هو السلام».

فإذا حضر العبدُ، وهو "عبد السلام"، مع الحقّ في هذه الحضرة، وكان الحقُّ مِرآةً له؛ فلينظر ما يَرى فيها من الصوَر. فإن رأى فيها صورةَ باطنِهِ ومعانيه مشكّلة بشكل ظاهره؛ فَعَلِم أنّه رأى نفسه، وما حصلت له درجة من يكون الحقّ جميع قواه. وإن رأى صورة غير مشكّلة بشكل جسديّ، مع تعقّله أنّ ثمّ أمرا مّا[8] هو عينه؛ فتلك صورة حقٍّ، وأنّ العبد -في ذلك الوقت- قد تحقّق بأنّ الحقّ قواه، ليس هو.

---

(١) ص ١٤ب
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: السلام
(٣) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٤) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٥) [الأنعام: ١٢٧]
(٦) [الحجر: ٤٨]
(٧) س، ه: يظهر، وحروفها المعجمة مهملة في ق
(٨) رسمها في ق: ما

وإن كان العبدُ في هذا الشهود هو عينُ المِرآة، وكان الحقّ هو المتجلِّي فيها؛ فلينظر[١] العبدُ -من كونه مرآةً- ما تَجلّى فيه. فإن تجلّى فيه ما يقيّده بشكله؛ فالحكم للمِرآة، لا للحقّ -فإنّ الرائي قد يتقيّد بحقيقة شكل المِرآة: من طول وعرض، واستدارة وانحناء، وكبر وصغر؛ فتردّ الرائي إليها، ولها الحكم فيه- فتعلم بالتقييد المناسب لشكل المرآة؛ أنّ الذي رآه قد تحوّل في شكل صورته، في أنواع ما تعطيه حقيقتُه في تلك الحال. وإن رآه خارجا عن شكل ذاته؛ فتعلم أنّه الحقّ الذي هو بكلّ شيء محيط. وبأيّ صورة ظهر؛ فقد سَلِم من تأثير الصورة الأخرى فيه؛ لأنّ حضرة السلام تعطي ذلك.

ألا ترى الرجلَ الذي رأى الحقَّ عند رؤية أبي يزيد فمات، وقد كان يرى الحقَّ قبل رؤية الحقِّ في رؤية أبي يزيد فلا يتأثّر؛ فقد رأى الحقّ في غير صورة مِرآته؟ ومثاله: رؤيةُ الشخصِ نفسَه في مرآةٍ، فيها صورةُ مرآةٍ أخرى، وما في تلك المرآة الأخرى. فيرى المرآة الأخرى في صورة مرآة نفسه، ويرى الصورة التي في تلك المرآة الأخرى، في صورة تلك المرآة الأخرى. فبين الصورة ومرآةِ الرائي؛ مرآةٌ وُسطى، بينها وبين الصورة التي فيها. وقد بيّنّا ونبّهنا على هذا، ورغّبنا في هذا المقام في رؤية الحقّ بالرؤية المحمديّة في الصورة المحمديّة؛ فإنّها أتمُّ رؤية وأصدقُها.

وهذه الحضرة لمن لم يشرك بالله شيئا ﴿وَإِذَا[٢] خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾[٣] والجاهلُ مَن أشرك بالله، خفيّا كان الشركُ أو جليّا، وذلك لأنّهم يعرفون: من أين خاطبهم الجاهلون؟ وما حضرتهم؟ فلو أجابوهم؛ لانتظموا معهم في سِلك الجهالة؛ فإنّ كلّ إنسان ما يكلّم إنسانا بأمر مّا[٤] من الأمور -ابتداء، أو مجيبا- حتى ينصبغ بصفة ذلك الأمر الذي يكلّمه به، كان ذلك ما كان. وكلّ ذلك من الحضرات الإلهيّة -عَلِمَ ذلك مَن عَلِمَهُ، وجَهِلَهُ مَن جَهِلَهُ- فلم يتمكن لهؤلاء أن يزيدوا على قولهم: ﴿سَلَٰمًا﴾ شيئا، ولو راموا ذلك ما استطاعوا.

---

(١) ص ١٥
(٢) ص ١٥ب
(٣) [الفرقان: ٦٣]
(٤) ق: "في أمر ما"، وصححت في الهامش بقلم الأصل: "بأمر ما"

وهذه الحضرة من أعظم الحضرات؛ منها تقول الملائكة لأهل الجنّة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ﴾[1]، ومنها شُرِعت التحيّة فينا بالسلام -على التعريف والتنكير- وفي الصلاة، وفي غير الصلاة.

واعلم أنّ الجاهل هو الذي يقول أو يعتقد ما يصوِّره في نفسه، وما لذلك المصوَّر -اسم مفعول- صورة في عينه زائدة على ما صوَّره هذا القائل أو المعتقِد في نفسه. فكلّ ما تطلبه في حضرة وجوديّة، فلا تجده إلّا في نفس الذي صوَّره، أو تلقّنه ممن صوَّره؛ فذلك الجهل: أعني تصويرَه، وذلك[2] الجاهل: أعني الذي صوَّره.

ومَن كان من أهل هذه الحضرة السلاميّة؛ فإنّه عالِم بالحضرات الوجوديّة، وما تحوي عليه من الصوَر. فإذا لم تجد فيها صورة ما خاطبه بها هذا القائل؛ علم أنّه جاهل، أو مقلِّد لجاهلٍ؛ فلا يزيده على قوله: ﴿سَلَٰمًا﴾ شيئا. وهذا مقام عزيز ما رأيت من أهله أحدا إلى الآن -أعني أهل الذوق الذين لهم فيه شهود- وإن كنتُ رأيتُ مَن يصمت عند خطاب الجاهل. فما كلّ مَن يصمت عند خطاب الجاهل؛ يصمت مِن هذه الحضرةِ، وإن عَلِم أنّ القائل من الجاهلين. ولكن لا يقول: ﴿سَلَٰمًا﴾ إلّا صاحبُ هذه الحضرة؛ فإنّ له اطّلاعا على وجود تلك الصورة في نفس القائل، ولا يرى لها صورة في غير محلّه أصلا، سواء كان ذلك القائل مقلِّدا، أو قائلا عن شبهة.

وكلّ ما لا صورة له إلّا في نفس قائله؛ فإنّها تذهب من الوجود بذهاب قوله، أو ذهابِ تَذَكُّرِ ما صوَّره من ذلك؛ فإنّه ما ثَمّ حضرة وجوديّة تضبط عليه وجودَه. وللحروف المنظومة الدالّة عليه من المتكلّم به، أعني، أعيانا ثابتة في حضرة الثبوت، أعني[3] في شيئيّة الثبوت في عين هذا القائل، وفي شيئيّة الوجود الخطابيّ أيضا، ولكن مدلولها العدم. فلا بدّ من ذَهاب الصورة من النفس. وإن بقيتْ لها صورةٌ في الخطاب كائنةٌ، من حيث ما تشكّلتْ في الهواء مَلَكا مسبِّحا يَعرف أُمَّهُ -وهو القائل- ولا يعرف له أَبًا في حضرةٍ من حضرات الوجود، فيبقى غريبا ما له

(١) [الرعد: ٢٤]
(٢) ص ١٦
(٣) ص ١٦ب

نَسَبٌ يعرفه سِوَى الذي تكوَّن فيه، وهو هذا الجاهل القائل.

وبهذا كان الصدقُ له الإعجاز في الكلام؛ لأنّه حَقٌّ وجوديٌّ. بخلافِ المزوِّر في نفسه ما ليس هو، فما له ما يستند إليه، فيظهر قصورُه عن غيره. ولذلك نُهينا أن نضرب لله الأمثالَ، وهو يضرب الأمثال؛ لأنّه يعلم، ونحن لا نعلم. فهو ﷻ يضرب لنا الأمثالَ بما له وجودٌ في عينه، ونحن لسنا كذلك إلّا بحكم المصادفة. فنضرب المَثَل -إذا ضربناه- بما له وجود في عينه، وبما لا وجود له إلّا في تصوُّرنا. فيطلب مستنَدا فلا يجده، فلا يبقى له عينٌ. فيزول لزواله ما ضرب له المَثل؛ لأنّه لا يشبهه، كما يزول نور السراج[1] من البيت إذا ذهب السراج منه.

وقد رأينا جماعة من[2] المنتمين إلى الله يتّسعون في ضرب المَثل -من علماء الرسوم، ومن أهل الأذواق- كما أنّهم يتكلّمون في ذات الحقّ بما يقع به التنزيه لها، من كونها لو كانت كذا؛ لزم أن تكون كذا؛ فإِذَنْ ليست بكذا. والكلام في ذات الله، عندنا، محجورٌ بقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ﴾[3] من باب الإشارة، وإن كان له مدخل في التفسير أيضا. ولا يقع في مثل هذا إلّا جاهل بالأمر. وفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[4] ما يقع به الاستغناء لو فهموه.

وما رأينا أحدا ممن يُدَّعى فيه أنّه من فحول العلماء، من أيّ صنف كان من أصناف النظّار، إلّا وقد تكلّم في ذات الحقّ. غير أهل الله، مَن تحقّق منهم بالله، فإنّهم ما تعرّضوا لشيء من ذلك؛ لأنّهم رأوه عينَ الوجود كما أَشهَدهم. فهم يتكلّمون عن شهود؛ فلا يَسلبون، ولا ينفون، ولا يشبّهون ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ق: "النور" وكتب مقابلها في الهامش بقلم الأصل: "نور السراج" وعليها إشارة التصويب
(٢) ص ١٧
(٣) [آل عمران: ٢٨]
(٤) [الشورى: ١١]
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة الأمان: وهي للاسم المؤمن(١)

مُعْطي(٢) الأَمـانَ المؤمِنُ الرَّبُّ الَّذِي ... ما زَالَ يَدْعُوهُ الوَرَى بالمؤمِنِ
فَـهُـوَ الـعَـلِـيمُ بِحَـقِّـهِ وبِحَـقِّـنـا ... وبِمَـا لَهُ مِنّـا ومـا لِلْمُمْكِنِ

ولهذا الاسم أيضا:

إذا(٣) كان الأمـانُ لِكُلِّ خـائفْ ... فَقَدْ حاز المَشــاهِدَ والمَواقِفْ
وآتاهُ المـــنَزَّهُ كلَّ شيءٍ ... عَلَى كُتْبٍ وأَشــْباهِ المَعارِفْ
فَيُصْــبِحُ عـارِفًـا لَا يَعْتَرِيْـهِ ... قُصُـوْرٌ في الهِباتِ وفِي العَوارِفْ
فـلَـوْلا غَـيْرةُ الـرحمـنِ فِـيْـنـا ... لأَثْبَـتُّ الأَمـانَ لِـكُلِّ عـارِفْ
ولَكِنِّي سَـــتَرْتُ لِكَوْنِ رَبِّي ... يُرِيدُ الســترَ في حَقِّ المكاشِـفْ

وهي لـ"عبد المؤمن". فإنّ كلَّ حضرة لها عبدٌ، كما لها اسمٌ إلهٌي. فأوّلُ حضرة تَكلّمنا فيها هي لـــــ"عبد الله" ويتلوها(٤) "عبد ربّه" لا "عبد الربّ" فإنّه ما أَتى هذا الاسم في كلام الله إلّا مضـــافا، ثمّ "عبد الرحمن" ثمّ "عبد الملك" ثمّ "عبد القدّوس" ثمّ "عبد الســـلام" ثمّ "عبد المؤمن" وله هذه الحضرة.

وتحقّقتُ بهذه العبوديّة بعد دخولي هذا الطريق بسنة أو سنتين تحقُّقا لم ينله في علمي أحد في زماني غيري، ولا ابتلي فيه أَحدٌ ما ابتليتُ فيه. فقطعتُه؛ بحيث إنّه ما فاتني منه شيء، وصفا لي الجوُّ، ولم يُحَلْ بيني وبين خبر الســماء، وعصــمني الله من التفكّر في الله؛ فلم أعرفه إلّا من قوله، وخبره، وشهوده. وبقي فكري معطّلا في هذه الحضرة، وشكرني فكري على ذلك، وقال لي الفكر: "الحمد لله الذي عصمني بك عن التصرّف والتعب فيما لا ينبغي لي أن أتصرَّف فيه"

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المؤمن
(٢) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٣) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش: الثلاث الأبيات الأولى جهة اليمين، وألحقها الشيخ بعبارة: "ارجع إلى البيتين من بقية الشعر"، وهاتان البيتان الأخيران مكتوبان جهة اليسار نظرا لعدم اتساع الحيز في اليمين
(٤) ص ١٧ب

فصرّفته في الاعتبار. وبايعني على أنّي لا أُصرِّفه إلّا في الشغل الذي خُلِق له، متى صرّفته؛ فأجبته إلى ذلك. فما قصّرت في حقِّ قواي كلّها، حيث ما تعدَّيت بها ما خُلِقَتْ له، وحصل لها الأمانُ من جهتنا في ذلك. فأرجو أنّها تشكرني عند الله. وأعني القوى الروحانيّة التي خَلق الله فينا.

واعلم أنّ هذه الحضرة ما لها في الكون سلطان إلّا في الأخبار الإلهيّة(١)، وهي على قسمين عند من دخل إلى هذه الحضرة وتحقّق بها:

- القسمُ الواحد: الخبرُ الإلهيّ الآتي من عند الله، المسمّى: صحفا، أو توراةً، أو إنجيلا، أو قرآنا، أو زبورا، وكلّ خبر أَخبر به عن الله مَلَكٌ، أو رسول بشريٌّ، أو كلّم اللهُ به بشرا: وحيًا، أو من وراء حجاب. هذا الذي عليه أهلُ الإيمان وأهلُ الله.

- والقسم الآخر: تقول به طائفة من أهل الله أكابر، في كلّ خبر في الكون من كلّ قائل. وأصحاب هذا القسم يحتاجون إلى حضور دائم، وعلمٍ بمواقع الأخبار. وأعني بالعلم: العلم بمواقع الأخبار؛ وهو أنّهم يعرفون الخطاب الوارد على لسان قائلٍ مّا ممن له نُطق في الوجود؛ أين موقعه من العالَم، أو من الحقّ؟ فيُبرزون له آذانًا منهم واعية، لا يَسمعونه إلّا بتلك(٢) الآذان، فيتلقّونه، ويطلبون به متعلَّقه؛ حتى ينزلوه عليه، ولا يتعدَّوه به.

وهذا لا يقدر عليه إلّا مَن حصر أعيان الموجودات -أعني أعيان المراتب، لا أعيان الأشخاص- فيلحقون ذلك الخبر بمرتبته. فهم في تعب ومشقّة. فإنّ المتكلّمَ مستريح في كلامه، وهذا متعوب في سماعه ذلك الكلام؛ فإنّه لا يأخذه إلّا من الله؛ فينظر مَن يُراد به، فيوصله إلى محلِّهِ، فيكون(٣) ممن أدّى الأمانة إلى أهلها. ولهذا كان بعضهم يَسدُّ أذنيه بالقطن حتى لا يسمع كلام العالَم. ولله رجال هان عليهم مثلُ هذا؛ فبنفس ما يسمعون الخطاب من الله، تقوم معهم

(١) ص ١٨
(٢) ق: "بذلك" وصححت في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ١٨ب

مرتبة هذا الخطاب؛ فينزلوه فيها من غير مشقّة.

والحمد لله الذي رزقنا الراحة في هذا المقام، فإنّه كشفٌ لطيفٌ. وذلك أنّ الخطابَ الإلهَّي العام في ألسِنَة القائلين من جميع الموجودات، مَرْتَبَةُ ذلك القول معه تصحبه[١]؛ فإنّه قولٌ إلهيّ في نفس الأمر، وإن كان لا يعلمه إلّا القليل. فعندما يسمعه الكامِلُ من رجال الله تعالى؛ يشهد مع سماعه مرتبتَهُ؛ فيجمع بين السماع وشهود الرتبة؛ فيُلحقه بها عن كشف، من غير مشقّة. ولقد رأينا جماعة من أهل الله يتعبون في هذا المقام، بطلب المناسبات بين الأخبار وبين المراتب، حتى يعثروا عليها؛ وحينئذ يُلحقوا ذلك الخبر بأهله؛ فتفوتُهم أخبارٌ إلهيّة كثيرة.

وأمّا إعطاءُ هذه الحضرة الأمانَ؛ فليس ذلك إلّا للمتحقّقين بالخوف. فلا تزال المراتب تنظر إلى الأخبار التي تَرِدُ على ألسنة القائلين، وتعلم أنّها لها، وتعلم أنّ الآخِذين بها[٢] هم السامعون، وأنّ السامعين قد يأخذونها على غير المعنى الذي قُصِد بها؛ فيُلحِقونها بغير مراتبها. فتلك المرتبة التي ألحقوها بها تُنكِرها، ولا تقبلها. ومرتبتها تعرفها، وقد حيل بينها وبينها بسوء فهم السامع.

فإذا علموا مِن السامع أنّه على صحّة السمع والصدق فيه، وأنّه لا يتعدّى بالخطاب مرتبتَه؛ كانت المرتبة في أمان، من جهة هذا السامع، فيما هو لها. فتعلم أنّ حقّها يصل إليها؛ فهي معه مستريحة، آمنة، مطمئنّة، يأتيها رِزقها رَغَدًا من كلّ سامع بهذه المثابة. فلهذا السامع أجر الأمان؛ وهو أجر عظيم في الإلهيّات. فيهزأُ الإنسان في كلامه، ويسخر، ويكفر، ويقصد به ما لم يوضَع له، وهذا السامع الكامل يأخذه من حيث عينه، لا من حيث قصد المتكلّم به. فإنّه ما كُلُّ متكلِّم من المخلوقين عالِمٌ بما تكلّم به، من حيث هو خطاب حَقٍّ. فيتكلَّم به من حيث قصده، ويأخذه السامع الكامل من حيث رتبته في الوجود.

فقد أعطى هذا السامعُ الأمانَ للجانبين: الجانبُ الواحد ألحَقَهُ برتبته، والجانب الآخر ما حصل لمن قصد به المتكلِّم به من الأمان، من حصوله عنده من جهة هذا السامع الكامل. فإنّه

(١) ق، هـ: يصحبه
(٢) ص ١٩، ورسم الكلمة: نها

في الزمن الواحد يكون له سامعان مَثلا: الواحد هذا الذي ذكرناه، والآخَر[1] على النقيض منه؛ ما يَفهم منه إلّا ما قصده المتكلِّم المخلوق، فيُلحقه بهذه الرتبة، في الوقت الذي يأخذه عنها السامع الكامل. فهي تحت وَجَلٍ من هذا السـامع الناقص التابع للمتكلِّم، وفي أمان من هذا السـامع الكامل. فلا والله ما يستوي ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ﴾ ما قلناه ﴿أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[2] الغوّاصون على درر الكلام.

---

(١) ص ١٩ب
(٢) [الزمر: ٩]

حضرة الشهادة: وهي للاسم المهيمن[1]

إنّ[2] المهيمنَ يَشْــــهَـدُ الأَسرارا ··· فِينـا وفِيْـهِ ويَسْـــتُرُ الأَنْوَارا
عَـنّـا وعَـنْـهُ بِنـا إذا مـا نُوْرُهُ ··· يُعْمِي البصـائرَ فِيْهِ والأَبصـارا
ولِذاكَ ما اتّخَذَ الحِجابَ لِنَفْسِـــهِ ··· والجُنْدَ والأَعوانَ والأَنصـــارا
جاءتْ بِهِ الأَرسالُ مِن عَرْشِ العَمَى ··· لِيُـحَيِّرَ الألبـابَ والأَفكارا
ويَفُوْز أَهْـلُ الذِّكْرِ، مَن مَلَكُوْتُـهُ ··· بالذِّكْرِ، حِيْنَ يُشاهِدُ الأَخْبارا

صاحبها "عبد المهيمن". المهيمنُ هو الشاهدُ على الشيء بما هو له وعليه. ولله حقوق على العباد، وللعباد حقوق على الله -تعالى- ذاتيّة ووضعيّة. ومِن هذه الحضرةِ يقول الله -تعالى-: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾[3]. فلا بدّ لصاحب هذه الحضرة من العلم بما لله عليه من الحقوق، لا بدّ من ذلك.

وافترق أهلُ هذا المقام، بعد تحصيل هذا، في الحقوق التي لهم عند الله. فمِن قائلٍ بها على أنّها حقوق. ومِن قائلٍ بها لا على أنّها حقوق؛ فيأخذونها منه على جهة الامتنان، وهم القائلون بأنّ الله لا يجب عليه شيء؛ لكونهم حَدُّوا الواجب بما لا يليق أن يَدْخُلَ في ذلك جنابُ الحقّ. ومَن[4] لم يَحُدّه بذلك الحدّ؛ أدخل الحقَّ في الوجوب، كما أدخل الحقُّ نفسَه فيه، فقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾[5] وقال: «حرّمت الظلم على نفسي» وقال: «وأكره مَسَاءتُهُ» ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾[6] وقال: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾[7] وقال: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن تُكۡفَرُوهُۗ﴾[8] فأَدخلَ نفسَه -بكلّ ما ذكرناه- تحت حكم الأحكام التي شرعها لعباده: من وجوبٍ، وحظر، وندب،

---

(١) العنوان الجانبي ثابت في الهامش بقلم الأصل: المهين
(٢) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٣) [البقرة: ٤٠]
(٤) ص ٢٠
(٥) [الأنعام: ٥٤]
(٦) [الزمر: ٧]
(٧) [النساء: ١٣٣]
(٨) [آل عمران: ١١٥]

وكراهة، وإباحة.

والحقُّ متى أقام نفسه في خطابه إيّانا في صورةٍ مّا من الصوَر؛ فإنّا نحمل عليه أحكامَ تلك الصورة؛ لأنّه لذلك تجلّى فيها؛ فنشهد "له" على أنفسنا، ونشهد "عليه" لأنفسنا. وهذه الشهادة؛ له وعليه، لا تكون إلّا في يوم الفصل والقضاء، أَيّ وقت كان؛ فإنّه ما يختصّ به يوم القيامة فقط؛ بل قد يقام فيه العبد هنا في حال من الأحوال، بل كلُّ حكم يكون في الدنيا في مجلس الشرع؛ هو من يوم الفصل والقضاء، ويدخل في حكم هذه الحضرة. وفي غير فصلٍ ولا قضاءٍ لا يكون لهذه الحضرة حكمٌ، وإنما ذلك في حضرة المراقبة، وسترِد -إن شاء الله تعالى- في هذا الباب.

واعلم أنّه مِن هذه الحضرةِ نزل هذا الكتابُ المسمَّى قرآنا خاصّة، دون سائر الكتب والصحف المنزّلة. وما[(١)] خلق الله من أمّة من أمم نبيّ ورسول مِن هذه الحضرةِ، إلّا هذه الأمّة المحمّديّة، وهي ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[(٢)] ولهذا أنزل الله في القرآن في حقِّ هذه الأمّة: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾[(٣)] فنأتي يوم القيامة يَقْدُمنا القرآن، ونحن نَقْدُمُ سائرَ أهل الموقف. ويَقْدُمُ القرّاءُ منّا مَن ليس له من القرآن مثله؛ فأكثرُنا قرآنا أَسبقُنا في التقدُّم والرقيّ في المعراج المُظْهِر الفضلَ بين الناس يوم القيامة.

فإنّ للقرّاء منابرَ، لكلِّ منبرٍ درجٌ على عدد آي القرآن، يصعد الناس فيه بقدر ما حفظوا منه في صدورهم. ولهم منابِرُ أُخَر، لها درجٌ على عدد آي القرآن، يرقى فيها العاملون بما حقّقوه[(٤)] من القرآن. فَمَن عمل بمقتضى كلِّ آية، بقدر ما تعطيه في أيّ شيء نزلَتْ، رقى إليها عملا. وما من آية إلّا ولها عمل في كلّ شخص لمن تدبّر القرآن.

وفي القيامة منابِرُ على عدد كلمات القرآن، ومنابِرُ على عدد حروفه؛ يرقون فيها، العلماءُ بالله، العاملون بما أعطاهم الله من العلم بذلك؛ فيظهرون على معارج حروف القرآن، وكلماته، بِسُوَرِ تلك الحروف، والكلمات، والآيات، والسوَر، والحروف الصغار منه، وبه يتميّزون على أهل

---

(١) ص ٢٠ب
(٢) [آل عمران: ١١٠]
(٣) [البقرة: ١٤٣]
(٤) ق: مكتوب مقابلها في الهامش بخط آخر: "حفظوه" وعليها حرف خ (إشارة إلى نسخة أخرى) وهي كذلك في س

الموقف في هذه الأمّة؛ لأنّ[١] أناجيلَهم في صدورهم. فيا فرحة القرآن بهؤلاء؛ فإنّهم محَلُّ تجلّيه وظهوره.

فإذا تلا الحقُّ على أهل السعادة من الخلق سورة "طه" تلاها عليهم كلاما، وتجلّى لهم فيها عند تلاوته صورةً؛ فيشهدون ويسمعون. فكلُّ شخص حفِظها من الأمّة؛ يتحلّى بها هنالك كما تحلّى بها في الدنيا -بالحاء المهملة- فإذا ظهروا بها في وقت تجلّي الحقِّ بها وتلاوته إيّاها؛ تشابهتْ الصوَر؛ فلم يَعرف المتلوُّ عليهم الحقَّ من الخَلْق، إلّا بالتلاوة؛ فإنّهم صامتون، منصِتون لتلاوته. ولا يكون في الصف الأوّل، بين يدي الحقّ، في مجلس التلاوة، إلّا هؤلاء الذين أشبهوه في الصورة القرآنيّة الطاهِيَّة[٢]، ولا يتميّزون عنه إلّا بالإنصات خاصّة. فلا تمرّ على أهل النظر ساعةٌ أعظم في اللذّة منها.

فمن استظهر القرآن هنا، بجميع رواياته: حِفظا، وعلما، وعملا؛ فقد فاز بما أنزل الله له القرآن، وصحّت له الإمامة، وكان على الصورة الإلهيّة الجامعة. فَمن استعمله القرآن هنا استعملَ القرآن هناك، ومَن تركه هنا تركه هناك. و﴿كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾[٣] وورد في الخبر فيمن حفظ آية ثمّ نسيها: «عذّبه الله يوم القيامة عذابا لا[٤] يعذّبه أحدا من العالمين» وما أحسن ما نبّه النبيّ ﷺ على منزلة القرآن بقوله: «لا يقل أحدكم: نَسيت آية كذا وكذا، بل نُسِّيَها» فلم يجعل لتارك القرآن أثرا في النِّسيان؛ احتراما لمقام القرآن.

وقالت عائشة في خُلق النبيّ ﷺ: «كان خُلُقه القرآن» وليس إلّا ما ذكرناه من الاتّصاف به، والتحلّي على حدّ ما ذكرناه. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٥].

---

(١) ص ٢١
(٢) الطاهيّة: من "طه" اسم السورة
(٣) [طه: ١٢٦]
(٤) ص ٢١ب
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة العزّة: وهي للاسم العزيز

أَلَا[1] إنّ العزيزَ هُوَ المَنِيْعُ لَهُ سِتْرُ الوَرَى فَهُوَ الرَّفِيْعُ
يَعِزُّ وُجُودُهُ فَنَعِزُّ ذاتًا ولَوْلا الخَلْقُ ما ظَهَرَ البَديعُ
فَقُلْ لِلمُنْكِرِينَ صحيحَ قَوْلِي حِمَى الرحمنِ ذَلِكُمُ المَنِيْعُ

الداخلُ فيها يدعى في الملأ الأعلى: "عبد العزيز". لم أَذُق في كلّ ما دخلته من الحضرات ذوقا أَلَذّ منه، ولا أوقعَ في القلب. لهذه الحضرة المنعُ؛ فلها الحدود، لا بل لها من الحدود ما يقع به التمييز. فيقف كلُّ محدود -لا بل كلُّ شيء- على عِزّتِهِ، فيكون كلُّ شيء عزيزا، وعبوديّته فيه؛ فهو عبدُ نفسِه. فمِن هنا ظهر كلُّ مَن غَلبت عليه نفسُه واتّبع هواها، ولولا الشرعُ ما ذمّه بالنسبة إلى طريق خاصّ، لما ذمّه أهلُ الله؛ فإنّ الحقائق لا تعطي إلّا هذا. فمن اتّبع الحقَّ فما اتّبعه[2] إلّا بهَوى نفسِه. وأعني بالهوى هنا: الإرادة، فلولا حكمها عليه في ذلك؛ ما اتّبع الحقَّ. وهكذا حُكم من اتّبع غير الحقّ، وأعني بالحقّ هنا: ما أمر الشارعُ باتّباعه، وغيرِ الحقِ: ما نهى الشرعُ عن اتّباعه، وإن كان في نفس الأمر كلُّ حقٌّ. لكنّ الشارع أمر ونهى، كما أنّا لا نشكّ أنّ الغيبةَ حَقٌّ، ولكن نهانا الشرع عنها. ولنا:

وحَقِّ الهَوَى إنّ الهَوَى سببُ الهَوَى ولَوْلا الهَوَى في القَلْبِ ما عُبِدَ الهَوَى

فبالهوى يُجْتَنبُ الهوى، وبالهوى يُعبدُ الهوى. ولكنّ الشارعَ جعل اسم الهوى خاصّا بما ذمّ وقوعه من العبد، والوقوف عند الشرع أَوْلَى[3]. ولهذا بيّنّا قصدنا بالهوى: الإرادة، لا غير.

فالأمر يقضي أن لا حاكمَ على الشيء إلّا نفسُه فيما يكون منه، لا فيما يُحْكَمُ عليه به من خارج. لكنّ ذلك الحكم من خارج، لا يحكم عليه إلّا بما تعطيه نفسُه من إمضاء الحكم فيه. فكلُّ ما في العالَم مِن حركة وسكون، فحركات نفسيّة وسكون نفسيّ.

---

(١) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٢) ص ٢٢
(٣) رسمها في ق: أولا

فإذا حصـل العبدُ بالذوق في هذه الحضرـة، فعلامته أن لا يؤثِّر فيه غيرُه بما لا يريده ولا[1] يشتهيه، فيمنع ذاته من أثر الغير فيها بما لا يريده. وإنما قلنا: "بما لا يريده" لأنّه ما في الوجود نفْس إلّا وتقبل تأثيرَ نفس أخرى فيها. يقول الحقّ تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِي إِذَا دَعَانِي﴾[2] ولا أَعزّ من نفس الحقّ، وقد قال عن نفسه: إنّه أجاب الداعي عندما دعاه. ولكن هو -تعالى- شرَع لعبده أن يدعوه فقال: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾[3] فما أجاب إلّا بإرادته لذلك. ولقد نادى بعضُ الرعايا سـلطانا كبيرا بمرسـيّة، فلم يجبه السـلطان. فقال له الداعي: كلِّمني، فإنّ الله -تعالى- كلَّم موسى. فقال له السـلطان: حتى تكون أنت موسى. فقال له الداعي: وحتى تكون أنت الله. فمسك السلطانُ فرسَهُ، حتى ذكر له حاجته فقضاها. كان هذا السلطان صاحب شرق الأندلس يقال له: محمد بن سعد بن مرذنيش[4] الذي ولدتُ أنا في زمانه، وفي دولته بمرسيّة.

وإن كانت الحقائق تعطيه، فإنّ حَمْلَ الأسـماء على ذات الحقّ، إنما أعطى ذلك الحمل حقائق المحدَثات، فلو زالت (المحدَثاتُ) لزالتِ الأسماءُ كلُّها، حتى الغنى عن العالَم. إذ لو لم يُتوهَّمُ العالَم؛ لم يصـحّ الغنى عنه. واسم الغنيّ لمن اتّصـف بالغنى عنه، فما نفاه حتى[5] أثبته. فما ثمّ عزّة مطلقة واقعة في الوجود، فـ﴿لِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ فأوقع الاشتراك فيها ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[6] أنّ العزّة للرسول وللمؤمنين. وإن كان يعلم العزّة؛ ولكن تخيّل أنّ حكمَها له ولأمثاله، هذا القائلُ.

فعزّة الحقّ لذاته إذ لا إله إلّا هو، وعزّة رسـوله بالله، وعزّة المؤمنين بالله وبرسـوله، ولهذا شرع له الشـهادتين. ولكن أولو الألباب لمّا سمعوا هذا الخطاب تنبّهوا لَمّا ذَكَر المؤمنين. فللّه العزّة في المؤمنين؛ فإنّه المؤمِن. وللرسـول العزّة في المؤمنين؛ فإنّه منهم. فعمّت عزّةُ المؤمنين عزّةَ الله

---

(١) ص ٢٢ب
(٢) [البقرة: ١٨٦]
(٣) [غافر: ٦٠]
(٤) هكذا ورد اسمه بالذال المعجمة، وكتب التاريخ التي بين أيدينا تكتبه بالدال، وجاء تعريفه بـ"تاريخ الإسلام للذهبي ٤٨٣/٨: "محمد بن سعد بن مردنيش. الأمير أبو عبد الله، صاحب الشجاعة والإقدام بمرسية ونواحيها. ولد سنة ثمان عشرة وخمسمائة، وتنقلت به الأحوال، وتملك مرسية وبلنسية، واستعان بالفرنج على حرب الموحدين، واستفحل شأنه بعد موت عبد المؤمن، فسار إليه أبو يعقوب بن عبد المؤمن، وعبر إلى الأندلس في مائة ألف، ودخل إشبيلية، وجاء إليه أخوه عمر، وكان نائبه على الأندلس، فاستشعر ابن مردنيش العجز، والقهر، ومرض مرضاً شديداً، واحتضر، فأمر بنيه أن يبادروا إلى أبي يعقوب، ويسلموا إليه البلاد التي بيده. ومات هو في التاسع والعشرين من رجب ٥٦٧هـ"
(٥) ص ٢٣
(٦) [المنافقون: ٨]

ورســـوله. فدخل الحقُّ في ضمنهم، وما دخلوا في ضمنه: لأحديّته وجَمْعِهِم، وأحديّة الرســـول وجمعِهِم؛ فلهم الحضرة الجامعة.

ولكنّ نسـبةَ العزّة لله غيرُ نِسـبتِها له -تعالى- من حيث دخوله بالاسم "المؤمِن" في المؤمنين. فإنّ الحقَّ إذا كان سَمْعَ العبد المؤمن وبصرَـــه؛ كانت العزّةُ لله بما[1] كان للعبد به في هذا المقام عزيزا. ألا تراه في هذا المقام لا يمتنع عليه رؤية كلّ مبصَر، ولا مسموع، ولا شيء مما تطلبه قوّة من قوى هذا العبد؟ لأنّ قواه هويّةُ الحقّ، ولله العزّة، ويمتنع[2] أن يدركه مَن ليســـت له هذه القوّة من المخلوقين، ولهذا ما ذكر الله العزّةَ إلّا للمؤمنين.

ثمّ إنّ عزّة الرســـول بالمؤمنين إذ كانوا هم الذين يذبّون عن حوزته، فلا عزّة إلّا عزّة المؤمِن؛ فبالعزّة يغلِب، وبالعزّة يمتنِع. فهي الحصـــن المنيع، وهي حمى اللهِ وحَرَمُهُ. ولا يعرف حمى الله ويحترمه إلّا المؤمن خاصّـة، وليس المنع إلّا في الباطن، وهنالك يظهر حكم العزّة. وأمّا في الظاهر فليس يسري حكمها عامّا في المنع، ولا في الغلبة. فالمؤمنُ؛ بالعزّة يمتنعُ أن يؤثّرَ فيه المخالِفُ الذي يدعوه إلى الكفر بما هو به مؤمن. والكافر؛ بالعزّة يمتنِعُ أن يؤثّر فيه الداعي الذي يدعوه إلى الإيمان. ولمّا كان الإيمان يعمُّ والكفر يعمُّ، تطرّق إليهما الذمُّ والحمد. فإنّ الله قد ذكر الذين آمنوا بالباطل وكفروا بالله فسـمّاهم مؤمنين؛ فهذا من حكم العزّة. وبقي الحكم لله في المؤاخذة بحسـب ما جاء به الخبر الحقُّ من عند الله.

فالحكيمُ إذا عَرف الحقائقَ، وأنّ حُكْمَ العزّة وإن عَمَّ، فلا يَعُمُّ من كلّ وجهٍ؛ تعرَّض عند ذلك لوجود الأثر فيه عن إرادة منه، بتأثيرٍ تكون فيه ســـعادته ﴿ٱئۡتِيَا[3] طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾[4] لأنها علِمتْ أنّها[5] إن لم تُجِب مختارة جُبِرَتْ على الإتيان؛ فجيء بها كما جِيء بجهنَّم. وما وصـــفها الحقُّ بالمجيء من ذاتها، وإنما قال: ﴿وَجِاْيٓءَ يَوۡمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَۚ﴾[6] يعني يوم القيامة. وإنما امتنعتْ من الإتيان حتى جيء بها؛ لِمَا علِمتْ بما هي عليه، وما فيها من أسباب الانتقام بالعصاة

(١) رسمها في ق: فما
(٢) ص ٢٣ب
(٣) ص ٢٤
(٤) [فصلت: ١١]
(٥) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصيب
(٦) [الفجر: ٢٣]

من المؤمنين، وما وقعتْ عينُها إلّا على مســـبّح لله بحمده، وفيها رحمة الله لكونها دخلتْ في الأشـــياء، قال تعالى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾(١) فمنعَتْها الرحمة القائمة بها من الإتيان، وأشهدتها تسبيحَ الخلائق وطاعتَهم لله؛ فجيء بها لِيَعلم مَن لا يدخلها ما أنعمَ اللّهُ عليه به بعصمته منها، ويَعلم مَن يدخلها أنّه بالاســـتحقاق يدخلها؛ فتجذبه بالخاصـــيّة إليها جَذْبَ المغناطيسِ الحديدَ، وهو قوله ﷺ: «إنّه آخِذٌ بِحُجُزِ طائفة من النار وهم يتقحّمون فيها تَقَحُّم الفَراش» فاعلم ذلك.

والضابطُ لهذه الحضرة (هو) الحَدُّ المقوِّمُ لذات كلِّ شيء محدود، وما ثَمَّ إلّا محدود. لكنّه من المحدود ما يُعْلَمُ حَدُّه، ومنه ما لا يُعْلَمُ حدُّه؛ فكلُّ شيء لا يكونُ عينَ الشيء الآخر، كان(٢) ما كان. فذلك المانعُ أن يكونَ عينُه هو المسمّى عِزًّا وعِزَّةً ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٣).

---

(١) [الأعراف: ١٥٦]

(٢) ص ٢٤ب

(٣) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش: "بلغ قراءة ومقابلة وعرضا على المؤلف، أيّده الله".

حضرة الجبروت: وهي للاسم الجبّار[١]

الجَبْرُ[٢] أَصـــلٌ يعمُّ الكونَ أجمعَه فمـا تَرى غير مجبورٍ لمجبورِ
العـلمُ يَجْبُرُ مَن كنّـا نُعَظِّمُـهُ وهذه نَفْثَةٌ مِن صَـدْرِ مَصْـدُورِ
لَولاه مـا وُجِدَتْ أَعيانُنا وبَدَتْ أكوانُنـا بين مَطْوِيٍّ ومَنْشُـــورِ

والمتخلّق بهذا الاسم يسمّى: "عبد الجبّار". هذه الحضرة لها الإجبار في الأعِزَّاء، ولا أثر لها إلّا فيهم. فحضرتها عظيمة في الفعل، ولكن لا أثر لها في الأعزّاء من جهة المعنى الذي وقعتْ للأشـيـاء به العزّةُ؛ لا أثر لها في ذلك. ولكن أثرُها في الأعزّاء لقبولهم لما لا عزّة لهم فيه، ومن هنالك يقبلون التأثير، فاعلم ذلك.

اعلم أنّ العزيز إذا نظر إلى ما هو به عزيز، وأنّه من المحال قبوله للتأثير فيه من ذلك الوجه، ولا يَعلم -عند شهوده ذلك- أنّ فيه ما يقبل التأثير[٣] من غير هذا الوجه؛ فيدّعي المنع، وأنّه في حِمًى لا يُنتهَك؛ فهنا يظهر حكم الجبروت في الملكوت. فإذا أحسّ العزيزُ بالجبر؛ نظر -عند ذلك- من أين أُتِيَ عليه؟ فما ظهر له إلّا من جهله بذاته، وأنّه مركّب من حقائقَ تقبل التأثير، وحقائق لا تقبل التأثير[٤]. فإن كان عاقلا؛ بادَرَ ليحصل له الثناء في تلك المبادرة، ويبقى الامتناع في باب الاحتمال عند الأجنبيّ عن مشاهدة هذه الحقائق، وإن تعاظَم حَكَمَ الجَبْرُ عليه؛ فتصرَّف فيه في اختياره، وهو أعظم الحُجب وأكثفها. فَمَن شاهد الجبرَ في الاختيار عَلِم أنّ المختارَ مجبورٌ في اختياره، فليس للجبروت حُكْمٌ أعظمُ من هذا الحكم.

ومَن دخل هذه الحضرة، وكانت حالُهُ؛ عَظُمَ إحسانُه في العالَم، حتى ينفعل له جميع العالَم،

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الجبار
(٢) أعاد الشيخ كتابة النص بخطه في الهامش وفيه تغييرين: ا- البيت الثاني: العلمُ يَجْبُرُ ما الألباب تنكره وهذه نفثة من كل مصدور - ٢- "ما وجدت" في البيت الثالث كتب بدلا عنها: "ما خرجت".
(٣) ص ٢٥
(٤) "وحقائق لا تقبل التأثير" ثابتة في هامش ق بخط آخر مع إشارة التصويب، وهي لم ترد في س

بل ينفعل له الوجودُ كلُّه، اختيارا من المنفعل، وهو عن جبر لا يَشعُر به كلُّ أَحد؛ فهو جبر الإحسان والتواضع. فإنّه يدعوه إلى الانقياد إليه أَحدُ أمرين في المخلوقين، بل في الموجودات وهو: الطمع، أو الحياء. فالطامع إذا رأى الإحسانَ ابتداءً من غير استحقاق؛ أَطْمَعَهُ في الزيادة منه إذا جاء إليه بما يمكن أن يكون معه الإحسان. وإنما تفعل النفسُ ذلك حتى يكونَ الإحسانُ جزاءً وفاقا؛ لأنّها تكره المِنَّةَ عليها، لما خُلِقَتْ وجُبِلَت[١] عليه النفوس من حُبّ النفاسة. وصاحبُ الحياءِ يمنعه الحياءُ، بما غمره من الإحسان، أن يعتاص[٢] على المحسن فيما يدعوه إليه. فهو مجبور بالإحسان في إتيانه، وقبوله لما يريده منه هذا المحسن؛ حياء ووفاء. وليجعل ذلك أيضا جزاء لإحسانه الأوّل، حتى يزول عن حكم المنّة، وهذا من دسائس النفوس. فلا جبر أعظم من جبر الإحسان لمن سلك سبيله، وقليلٌ ما هم.

وأمّا الجبر بطريق القهر والمغالبة؛ فهو وإن قبل في الظاهر، ولم يقدر على الامتناع والمقاومة المجبورُ لضعفه؛ فإنّه لا يقبلُ الجبرَ بباطنه، فلا أثر له إلّا في الظاهر. بخلاف جبر المحسن؛ فإنّ له الأثرَ الحاكمَ في الظاهر والباطن؛ بحكم الطمع، أو الحياء، أو الجزاء كما قرَّرنا.

وأمّا الجبر الذاتيّ؛ فهو عن التجلّي في العظمة الحاكمة على كلِّ نفس؛ فتذهل عن ذاتها وعزّتها، وتعلم -عند ذلك- أنّها مجبورة بالذات؛ فلا تجهل نفسَها. فالعارف هنا يَنظر مَن الحاكم عليه؟ فلا يجد إلّا قيام العظمة به؛ فيعلم أنّه ما حكم عليه إلّا ما قام به، وما قام به إلّا محدَث، فيعظم عنده الجبر؛ فيعلم عند ذلك جبروت الحقّ.

وأمّا جبروت العبد بمثل هذه الصفة؛ فممقوت عند الله؛ لأنّه لَيْسَ له ذلك[٣]، ولا يستحقّه. وإنما جبر المخلوق في المخلوق بالإحسان خاصة، وذلك هو الجبر المحمود شرعا وعقلا. وكلّ عبدٍ أظهرَ القهر في العالم بغير صفة الحقّ وأمره؛ فهو جاهل في غاية الجهل.

---

(١) ص ٢٥ب
(٢) ق: "يعترض" وعليها إشارة التغيير وصححت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب.
(٣) ص ٢٦

ولهذه الحضرة الجبروتيّة حُكمان، أو وجهان، كيف شئت قل. الوجه الواحد: العظمة، وهو قول أبي طالب المكيّ وغيره ممن يقول بقوله. والوجه الآخر: البرزخيّة. فلهذا المقامِ الجمعُ بين الطرفين، بما هو برزخ؛ فيعلم نفسَه، ويعلم بِطرفيْه ما هو به برزخ بين شيئين؛ فيكون جامعا من هذا الوجه، عالي المقام، ويُبَيِّنُ فضلُه على الطرفين؛ فإنّ كلّ طرف لا يعلم منه إلّا الوجه الذي يليه. فهو عالم -أعني الجبروت- إن شاء تجلّى في صورة برزخيّة، وإن شاء تجلّى في صورةِ إحدى طرفيها، كيف شاء تجلّى؛ فيكون شبهه بالحقّ أَتمّ.

وِنسبةُ هذا الجبروت إلى الحقِّ نِسبةٌ لطيفةٌ لا يَشعر بها كثير من الناس؛ وهو أنّ الحقّ بين الخلق، وبين ذاته الموصوفة بالغنى عن العالمين؛ فالألوهة في الجبروت البرزخي. فتقابل الخلق[١] بذاتها، وتقابل الذات بذاتها. ولهذا؛ لها التجلّي في الصور الكثيرة، والتحوّل فيها والتبدّل. فلها إلى الخلق وجهٌ به يتجلّى في[٢] صور الخلق، ولها إلى الذات وجه به تظهر للذات. فلا يعلم المخلوقُ الذاتَ إلّا من وراء هذا البرزخ، وهو الألوهة، ولا يحكم الذات في المخلوق بالخلق إلّا بهذا البرزخ، وهو الألوهة. وتحقّقناها؛ فما وجدناها سِوَى ما ندعوه به من الأسماء الحسنى. فليس للذات جبر في العالم إلّا بهذه الأسماء الإلهيّة، ولا يعرف العالَمُ من الحقّ غير هذه الأسماء الإلهيّة الحسنى، وهي أعيان هذه الحضرات التي في هذا الباب. فهذا قد أنبأناك بالجبروت الإلهيّ ما هو، على الاقتصار والاختصار، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٣].

---

(١) ق: "الحق" وصححت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب، كما هي في ه، س
(٢) ص ٢٦ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة كسب[١] الكبرياء: وهو للاسم المتكبّر[٢]

إنّ[٣] التكَبُّرَ مَن يَقومُ بِنَفْسِهِ ... كِبْرٌ فَكُنْ عَبْدًا بِهِ مُتَكَبِّرا
يَزْهو ويَخْطُرُ في العِداءِ بِنَفْسِهِ[٤] ... مُتَجَرِّدًا عِن كِبْرِهِ مُتَبَصِّرا
كأبي دجانة حين أَشْهَرَ سَيْفَهُ ... يَمْشِي بِهِ بَيْنَ العِدا مُتَبَخْتِرا

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد المتكبّر" وهو اسم غريب غير متعارَف، وإنما يَعرف الناس "عبد الكبير". وقال الله ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾[٥] لم يقل: "كبير" فإنّ التكبّر لا يكتسبه الكبير، وإنما يكتسبه الأدنى في الرتبة. فيكسب العبدُ الكبرياءَ بما هو الحقّ صفته؛ فالكبرياءُ لله، لا للعبد. فهو محمود، مشكور في كبريائه وتكبّره.

ويكسب الحقّ[٦] هذا الاسم فإنّه -تعالى- ذكر عن نفسه أنّه متكبِّرٌ، وذلك لنزوله -تعالى- إلى عباده في خَلْقِهِ آدمَ بيديه، وغَرْسِهِ شجرةَ طوبى بيده، وكَوْنه يَمِيْنُهُ الحجرُ الأسودُ، وفي يد المبايَعِ بالإمامة من الرسل في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[٧] ونزوله في قوله: «جعتُ فلم تطعمني، وظمئتُ فلم تسقني، ومرضتُ فلم تَعُدْني»، وما وصف الحقّ به نفسه مما هو عندنا من صفات المحدَثات.

فلمّا تحقّق بهذا النزول عندنا، حتى ظنّ أكثرُ المؤمنين أنّ هذا له صفة استحقاق، وتأوّلها آخرون من المؤمنين. فمن اعتقد أنّ اتّصاف الحقّ بهذا، أنّ المفهوم منه ما هو المفهوم من اتّصاف الخلق به؛ أَعْلَمَ الحقُّ هذه الطائفة خاصّة أنّه يتكبَّر عن هذا، أي عن المفهوم الذي فهمه القاصرون، من كون نِسبته إليه -تعالى- على حدِّ نِسبته إلى المخلوق. وبه يقول أهلُ الظاهر: أهلُ

---

(١) مضافة بخط آخر
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المتكبر
(٣) القصيدة بقلم الأصل ثابتة في الهامش
(٤) بجانب النص: "بيان: في العدى بنفسه" يقصد به توضيح كيفية القراءة
(٥) [غافر: ٣٥]
(٦) ص ٢٧
(٧) [الفتح: ١٠]

الجمود منهم، القاصرةُ أَفهامُهم عن اســتحقاق كلِّ مســتحقّ حقّه. فقال عن نفســه -تعالى- إنّه ﴿ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾(١) عن هذا المفهوم، وإن اتّصف بما اتّصف به. فله -تعالى- الكبرياءُ من ذاته، وله التكبُّر من هذا المفهوم، لا من الاتّصاف. لأنّه لو تكبَّر عمّا وصف به نفسه مما ذكرنا؛ لكان كذبا، والكذب في خبره محال. فالاتّصاف(٢) بما وصف به نفسه حقٌّ، يعلمه أولو الألباب.

ومِن هذه الحضرةِ يكون لبعض العباد ما يجدونه في قلوبهم من كبرياء الحقّ، مما يفقده بعضهم من ذلك من العصــاة، ومَن له اجتراء على الله، ومن الناس الذين يتوبون عن بعض المخالفات. فيتميّز عنهم مَن غَلَب على قلبه كبرياءُ الحقّ؛ فإنّه تكبُّرٌ في نفس هذا العبد اكتســبه بعد أن لم يكن موصوفا بهذه الصفة. فعَبيد المتكبِّر قليلٌ.

وأمّا الذين أجرأهم على المخالفة؛ ما وصــفَ الحقُّ به نفسَــه من العفو والمغفرة، ونهاهم عن القنوط من رحمة الله؛ فما عندهم رائحة من نعت التكبُّر الإلهيّ، الذي هو به متكبِّر في قلوب عباده. إذ لو كَبُر عندهم ما اجترءوا على شيء من ذلك، ولا حكمت عليهم هذه الأســماءُ التي أطمعتهم. فإنّ كبرياء الحقّ إذا اســتقرّ في قلب العبد، وهو التكبّر، من المحال أن تقع منه مخالفةٌ لأمر الحقّ بوجهٍ من الوجوه؛ فإنّ الحكمَ لصاحب المحلّ في وقته. فدلَّ وقوعُ المخالفة على عدم هذا الحاكم(٣). فالحقُّ المتكبِّر إنما هو في نفس هذا الموافق الطائع؛ عبد الله على الحقيقة. وهذا أعلى الوجوه لهذه الحضرة في تكسُّب الكبرياء.

حتى أنّ العبدَ المقدّر عليه وقوع المحظور، إذا اتّفق(٤) أن يقع منه بحكم القدَر المحتوم، وسَلْب العقل عنه، وظهور سلطان الغفلة، وانتزاح الإيمان منه حتى يصير عليه كالظُّلة؛ يأتي هذا الأمرَ وقلبُه وَجِلٌ مع هذا كلّه؛ لإيمانه أنّه إلى ربّه راجع -يعني هذا الفعلُ إذا نَسـبه، من كونه فعلا، إنّه راجع إلى الحقّ، والحكم فيه أنّه معصــية أو مخالفة؛ إنما هو للعبد- فيبقى العبد المقدَّر عليه في وَجَل: إن نَسبه إلى الحقّ؛ فيرى الحكم بالذمّ الإلهيّ يتبعه، فيدركه الوجل؛ كيف ينسب إلى الله

(١) [الحشر: ٢٣]
(٢) ص ٢٧ب
(٣) ق: "الحكم" وصححت في الهامش بخط آخر، مع إشارة التصويب
(٤) ص ٢٨

ما يناط به الذمّ؟ وإن نَسبه إلى نفسه -من كونه محكوما عليه بالذمّ- فإنّ كونَهُ عملا يُنسب إلى الله حقيقة، وأنّه في التكوين لمن قال له: ﴿كُن﴾ فلا حكم للعبد في وجود هذا العمل؛ فيدركه الوجَلُ إن نَسبه -مع هذا العلم في التكوين- إلى نفسه؛ فيكون ممن أشرك بالله، وقد نهي أن يشرك بالله شيئا. وسببُ هذا كلّه كبرياءُ الحقّ الذي اكتسبه بالنظر العقليّ في نفسه.

فما كَبّرَ اللهَ مَن عصاهُ، ولا عَرف اللهَ مَن لم يَعصِه. فإنّه إذا عَرف الله عَرف أنّه ما عصى إلّا صيغة الأمر، لا الأمر الإلهيّ. فإنّه جاءه على لسان واحدٍ مِن أبناء الجِنس، ورأى خطابَه إيّاه بما خاطبه به، ينقسم إلى ما تعضده الأدلّة النظريّة التي قد أمره الحقُّ، وحكَمَ العقلُ باتّباعها[1]، وإلى ما تردّه الأدلّة النظريّة -وإن حكمتْ مع الشرع باتّباع ما تردّه؛ إيمانا بذلك وتصديقا-. وقد حكم النظرُ العقليّ بدليله بصدق هذا المخبِر، وأنّه لا ينطق إلّا عن الله، وأنّ الله هو القائل على لسانه لهذا السامع ما خاطبه به. فإن عصاه؛ فمن حيث هو مِثْلٌ له، والمِثلان متقابلان. فلا بدّ مِن حكم التقابل والتضادّ، فلا بدّ من المخالفة. وإن أطاعَ ووافق؛ فمِن حيث أنّ المخاطبَ عينُ الحقّ، ما هو المِثْل؛ فيعظُمُ في نفس السامع، ويقبل الخطاب. وذلك هو عينُ كونِ الحقِّ متكبّرا، أي في نفس هذا العبد حين عصاه، من حيث نظره إلى المِثل في الخطاب.

وأمّا الواقفون مع الصورة الإلهيّة في الخلق؛ فإنّ الله إذا تسمّى لهم بالمتكبّر؛ فإنّه تنزيهٌ لما هم عليه من الصورة، ودواءٌ لما يحصل لهم في نفوسهم من عظمتهم على المخلوقين. وما له دواء في نفس الخطابِ، إلّا قوله (ص): «إنّ الله خلق آدم على صورته» فيعلم أنّه، وإن حاز الصورة، فهو مخلوق، فقد تميّز، فلا يتمكّن له أن يتكبّر في نفسه. ولكن بهذا يكبرُ الحقُّ عنده في قلبه، بعد أن لم يكن لهذا العبد هذا النعتُ. فإذا أضافه إلى ما تقدّم؛ ظهر[2] حكم اسم المتكبّر، والمجال واسع ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٢٨ب
(٢) ص ٢٩
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الخلق والأمر[1]: وهي للاسم الخالق[2]

إلى خالِقِ الأرواحِ أَعْمَلْتُ هِمَّتِي ... لِأَحْظَى بِهِ والشاهدونَ حُضُوْرُ
فيا مَن يَراني عامِلًا مُتَخَلِّقًا ... ألا إنّني ظِلٌّ لَدَيْهِ ونُوْرُ
وإنْ لَمْ يَكُنْ هذا مَقالِيْ فإنّني ... عُبَيْدٌ له بالعالَمِيْنَ خَبِيرُ
وإنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلِي وقُلْتُ نِيابَةً ... فإنّي ورَبِّ الراقصاتِ كَفُوْرُ
وإن كان قَوْلِي فالوُجودُ مُحَقَّقٌ ... وإنّي عَلِيمٌ بالمَقالِ بَصِيرُ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الخالق" والخلقُ خلقان: خلقُ تقدير؛ وهو الذي يتقدّم الأمرَ الإلهيّ كما قدَّمه الحقُّ وأَخّر الأمر عنه فقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[3]. والخلقُ الآخرُ بمعنى[4] الإيجاد، وهو الذي يساوق الأمرَ الإلهي، وإن تقدّمه الأمرُ الإلهيّ بالرتبة. فالأمرُ الإلهيّ بالتكوين بين خلقين: خلق تقدير، وخلق إيجاد. فمتعلَّقُ الأمرِ خَلْقُ الإيجاد، وستأتي حضرتُه؛ وهي حضرة الباري. ومتعلَّقُ خلقِ التقدير تعيينُ الوقت لإظهار عين الممكن، فيتوقَّف الأمر عليه. وقد ورد: «كلُّ شيء بقضاء وقدَر حتى العجز والكيْس». والوقتُ أمرٌ عدميّ لأنّه نِسبة، والنِّسب لا أعيان لها في الوجود، وإنما الأعيانُ (هي) الممكناتُ الثابتة في حال العدم؛ مرتّبةٌ كما وقعتْ وتقع في الوجود ترتيبا زمانيّا.

وكلُّ عينٍ تقبلُ[5] تغييرات الأحوال، والكيفيّات، والأعراض، وأمثال ذلك عليها، فإنّ الأمرَ الذي تتغيّر إليه (هو) إلى جانبها متلبّسة به. فلهذه العين، القابلة لهذا الاختلاف، في الثبوت أعيانٌ متعدِّدة، لكلّ أمر تتغيَّر إليه عينٌ ثبوتيّة. فهي تتميَّز في أحوالها، وتتعدّد بتعدُّد أحوالها،

---

(١) مضافة بخط آخر مع حرف خ (إشارة إلى أنها موجودة في نسخة أخرى)
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الخالق
(٣) [الأعراف: ٥٤]
(٤) ص ٢٩ب
(٥) رسمها في ق: تقيل

سواء تناهى الأمر فيها أو لا يتناهى. وهكذا تعلّقَ بها علمُ الباري أزلا، فلا يوجدها[١] إلّا بصورة ما عَلِمَهُ[٢] في ثبوتها في حال عدمها، حالا بعد حال، وحالا في أحوال، في الأحوال التي لا تتقابل. فإنّ نِسبَتَها إلى حالٍ مّا من الأحوال المتقابلة، غيرُ نسبتها إلى الحال التي تقابلها، فلا بدّ أن تَثْبُت لها عينٌ في كلّ حال. وإذا لم تتقابل الأحوال؛ يكون لها عينٌ واحدة في أحوال مختلفة، وكذا توجَد.

فالأمرُ الإلهيّ يساوقُ الخلقَ الإيجاديّ في الوجود. فعينُ قول ﴿كُن﴾ عينُ قبول الكائن للتكوين ﴿فَيَكُونُ﴾. فالفاء في قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ جوابُ أمره: ﴿كُن﴾ وهي فاء التعقيب، وليس الجواب والتعقيب إلّا في الرتبة؛ كما يُتوهّم في الحقِّ أنّه لا يقول للشيء: ﴿كُن﴾ إلّا إذا أراده، ورأيت الموجودات يتأخّرُ وجودُ بعضها عن بعض، وكلُّ موجود منها لا بدّ أن يكون مرادا بالوجود، ولا يتكوّن إلّا بالقول الإلهيّ على جهة الأمر.

فيتوهّم الإنسانُ، أو ذو القوّة الوهميّة، أوامرَ[٣] كثيرةً؛ لكلّ شيءٍ كائنٍ[٤] أمرٌ إلهيٌّ لم يقله الحقُّ إلّا عند إرادته تكوينَ ذلك الشيء. فبهذا الوهمُ عينُه يتقدّمُ الأمرُ الإيجادَ، أي الوجود؛ لأنّ الخطاب الإلهيّ على[٥] لسان الرسول اقتضى ذلك، فلا بدّ مِن تصوُّره، وإن كان الدليل العقلي لا يتصوّره، ولا يقول به، ولكنّ الوهم يحصره ويصوّره، كما يصوِّرُ المحالَ ويتوهّمُه صورةً وجوديّةً، وإن كانت لا تقع في الوجود الحسّيّ أبدا، ولكن لها وقوع في الوهم. وكذا هي مفصّلة في الثبوت الإمكانيّ؛ فإنّ قوّة الخيال ما عندها محال أصلا، ولا تعرفه، فلها إطلاق التصرُّف في الواجب الوجود والمحال، وكلّ هذا عندها قابِلٌ بالذات إمكانَ التصوُّر.

وهذه القوّة (أي قوّة الخيال)، وإن كان لها هذا الحكم فيمن خلقها، فهي مخلوقة، وهذا الحكم لها وصفٌ ذاتيٌّ نفسيٌّ، لا يكون لها وجود عينٍ فيمن خُلقت فيه، إلّا ولها هذا الحكم؛ فإنّه عينُ

---

(١) ص ٣٠
(٢) ق: "هي عليه" وعليها إشارة الشطب وصححت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ق: "أمورا" وصححت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) ص ٣٠ب

نفسِها، وما حازها إلّا هذا النشء الإنسانيّ، وبها يرتّب الإنسانُ الأعيانَ الثبوتيّة في حال عدمها؛ كأنّها موجودة. وكذلك هي؛ لأنّ لها وجودا متخيَّلا في الخيال، ولذلك الوجود الخياليّ يقول الحقّ له: ﴿كُن﴾ في الوجود العينيّ؛ ﴿فَيَكُونُ﴾ السامعُ هذا الأمرَ الإلهيّ وجودا عينيًّا يدركه الحسُّ، أي يتعلّق به في الوجود المحسوس الحسُّ، كما تعلّق به الخيالُ[١] في الوجود الخياليّ.

وهنا حارت الألباب؛ هل الموصوف بالوجود[٢] المدرَك بهذه الإدراكات الحسّيّة؛ هل العينُ الثابتةُ انتقلتْ من حال العدم إلى حال الوجود؟ أو حكمُها تعلَّق تعلُّقا ظهوريًّا تعلُّقَ صورة المرئيّ في المرآة بعين الوجود الحقّ، وهي في حال عدمها، كما هي ثابتةٌ، منعوتةٌ بتلك الصفة؛ فتدرِك أعيانُ الممكنات بعضُها بعضا في عين مرآة وجود الحقّ؟ أو الأعيان الثابتة، على ترتيبها الواقع عندنا في الإدراك، هي على[٣] ما هي عليه من العدم، ويكون الحقُّ الوجوديُّ ظاهرا في تلك الأعيان، وهي له مظاهر؛ فتدرِك بعضُها بعضا عند ظهور الحقّ فيها، فيقال: قد استفادت الوجود، وليس إلّا ظهور الحقّ؟

وهو أقرب إلى ما هو الأمر عليه من وجهٍ، والآخرُ أقربُ من وجهٍ آخر؛ وهو أن يكونَ الحقُّ محلَّ ظهور أحكام الممكنات. غير أنّها في الحُكْمَيْن؛ معدومةُ العين، ثابتةٌ في حضرة الثبوت، ويكشف المكاشف هذين الوجهين، وهو الكشف الكامل. وبعضهم لا يكشف من ذلك إلّا الوجه الواحد، كان ما كان. فَنَطق صاحبُ كلِّ كشفٍ بحسب ما كَشف، وليس هذا الحكم إلّا لأهل هذا الطريق.

وأمّا غيرهم فإنّهم على قسمين: طائفة تقول: لا عَين لممكن في حال العدم، وإنما يكون له عينٌ إذا أوجده الحقُّ، وهم الأشاعرة ومن[٤] قال بقولهم. وطائفة تقول: إنّ لها أعيانا ثبوتيّة هي التي توجد بعد أن لم تكن. وما لا يمكن وجوده كالمحال، فلا عين له ثابتة؛ وهم المعتزلة.

---

(١) ق، س: - الخيال
(٢) ص ٣١
(٣) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٤) ص ٣١ب

والمحقِّقون من أهل الله يُثبِتون ثبوت[1] الأشـيـاء أعيانا ثابتة، ولها أحكام ثبوتيّة أيضـا، بها يظهر كلّ واحد منها في الوجود على حدّ ما قلناه؛ من أن يكون مظهرا، أو يكون له الحكم في عين الوجود الحقّ. فهذا تعطيه حضرة الخلق والأمر ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[2] كما له ﴿ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) هـ، س: بثبوت
(٢) [الأعراف: ٥٤]
(٣) [الروم: ٤]
(٤) [الأحزاب: ٤]

الحضرة البارئيّة: وهي للاسم البارئ[1]

بَـرأَ اللهُ عَـلَـيْـهِ خَـلْـقَـهُ فَلِذا كان على صُوْرَتِهِ
فَهُوَ يَمْشي في وُجودي دائمًا بالّذِي يعلم مِن سِيْرَتِهِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الباري" فمِن أصحابنا مَن قَصَرها على كلّ مخلوق من الأرض العنصري خاصّة، ما لها سِوَى ذلك من الخلق، وما عدا هذا الخَلق المنسوب إلى أرض العنصر فخَلْقٌ آخر، ما هو عين هذا. ومن أصحابنا من عمّم الأمر في كلّ مخلوق من أرض الطبيعة؛ فدخل فيه كلّ صورة طبيعيّة من[2] جوهر الهيولي، إلى كلّ صورة تظهر فيه؛ فلم يدخل اللوح، والقلم، والملائكة المهيّمة في هذا الخلق، وجعل أولئك خلقا آخر. والكلّ خلق في العماء، الذي هو نفَس الرحمن، القابل لصور كلّ ما سِوَى الله. وقد ورد في خلق الحقّ نفسَه، فردّته العقولُ كلُّها؛ لعدم فهمها من ذلك، وما شعرتْ بأنّ كلّ صاحب مقالة في الله، أنّه يتصوّر في نفسه أَمْرًا مّا، يقول فيه: "هو الله" فيعبده، وهو الله لا غيره، وما خلَقه في ذلك المحلّ إلّا الله؛ فهذا معنى ذلك الخبر.

واختلفت المقالات باختلاف نظر النظّار فيه. فكلُّ صـــاحب نظرٍ ما عَبد ولا اعتقد إلّا ما أَوجدَه في محلّه، وما وُجِد في محلّه وقلبِه إلّا مخلوق، وليس هو إلّا الحقّ، وفي تلك الصــورة، أعني المقالة، يتجلّى له، وإن كانت العين من حيث ما هي واحدة، ولكن هكذا تدركه. وهذا معنى قول عُلَيم الأسـود، حين ضرب بيده الاسـطوانة، فصارت ذهبا في عين الرائي. فلمّا بُهت الرائي عند ذلك، قال له عُلَيم: "يا هذا؛ إنّ الأعيان لا تنقلب، ولكن هكذا تراها لحقيقتك بربّك" يشـير إلى ظهور الحقّ في صـورة كلّ اعتقادٍ لكلّ معتقِد. وهذا هو الحقّ المخلوق به، في نفس كلّ ذي عقد، من ملَك، وجانّ، وإنسان مقلّد[3]، أو صاحب نظر.

---
(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: البارئ
(٢) ص ٣٢
(٣) ص ٣٢ب

فجاءت الأنبياءُ في الحقِّ على مقالة واحدة، لا تتبدّل ولا تتغيّر؛ بل عين ما أثبته الأوّل أثبته كلُّ رســول بعده ونبيّ، إلى آخر مَن يخبر عن الله، وادّعَوا أنّ ذلك مما أُوحي به إليهم. ولولا ذلك؛ لاختلفوا فيه، كما اختلف أهلُ النظر. فهم أقرب إلى الحقّ، بل ما جاءوا إلّا بالحقّ في ذلك؛ ليصـدق الآخرُ الأوّلَ والأوّلُ الآخرَ. وهذه مقالة لا يقتضـيها النظر الفكري أصـلا، لكن الكشف يعطيها.

وعلى كلّ حال؛ فأنجى الطوائفِ مَن اعتقد في الله ما أخبرَ الحقُّ به عن نفســه على ألســنة رســله؛ فإنّا نعلم أنّ الحقّ صــادقُ القول. فلولا أنّ هذا الحكم عليه صحيح بوجهٍ مّا، ما وجّه به أرسالَه إلى الكافّة من عباده، ولولا أنّ له وجها في كلّ معتقَد؛ ما وصف نفسه على ألسنة رسله بالتحوّل في صور الاعتقادات. فقد برا في نفس كلّ معتقَد صورةَ حقٍّ يقول مَن يجدها: هذا هو الحقُّ الذي نســتند إليه في وجودنا. فلم يَر المخلوقُ إلّا مخلوقا؛ فإنّه لا يرى إلّا معتقَدَهُ، والحقُّ وراء ذلك كلّه، من حيث عينه القابلة، في عين الرائي والعاقل لهذه الصور، لا في نفسها ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[(١)] بالعالمين. كما تقول في صــاحب المال: إنّه غنيّ بالمال عن المال؛ فهو الموجب[(٢)] له صـفة الغنى عنه. وهي مســألة دقيقة، لطيفة الكشـف. فإنّ الشيـءَ لا يفتقرُ إلى نفسه، فهو غنيّ بنفسه عن نفسه؛ لكونه عند نفسه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾[(٣)] عنكم ﴿ٱلۡحَمِيدُ﴾ الذي ترجع إليه عواقب الثناء، وما يثنَى عليه إلّا بنا، من حيث وجودنا.

وأمّا تنزيهه عمّا يجوز علينا، فما وقع الثناء عليه إلّا بنا، فهو غنيّ عنّا بنا. لأنّه كونه غنيّا؛ إنما هو غناه عنّا؛ فلا بدّ منّا لثبوت هذا الغنى له نعتا. ومَن أراد أن يَقْرُبَ عليه تصــوُّرُ هذا الأمر؛ فلينظر إلى ما سمَّى به نفســه من كلّ اسم يطلبنا؛ فلا بدّ منّا. فلذا لم يكن الغنى عنّا إلّا بنا؛ إذ حكم الألوهة بالمألوه، والربوبيّة بالمربوب، والقادر بالمقدور.

---

(١) [آل عمران: ٩٧]
(٢) ص ٣٣
(٣) [فاطر: ١٥]

فــــ"للربوبيّة سِرٌّ لو ظهر لبطلتِ الربوبيّة"، كما أنّ "للنبوّة[1] أيضا سِرّا لو ظهر[2] لبطلت النبوّة"؛ وهو ما يقتضـــيه النظر العقليّ بأدلّته في الإله، إذا تجلّى الحقّ فيه؛ بطلت النبوّة فيما أخبرتْ به عن الله مما لا تقبله العقول من حيث أدلّتها. وقد دلّت على صـــدق المخبِر؛ فلها الردُّ والقبول؛ فتقَبل الخبرَ الواردَ، وتردّ الفهم فيه الذي تقع به المشاركة بين الله وبين خلقه. وإذا ردّت المفهوم الأوّل؛ فقد[3] بطلت النبوّة في حقّها التي ثبتت عند (الخادمة) السوداء، وأمثالها. والنبوّة لا تتبعَّض، فإذا رُدّ شيء منها رُدّت كلّها، كما قال الله -تعالى- في حقّ من قال: ﴿نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا. أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾[4] فرجَّح جانب الكفر في الحكم على جانب الإيمان. وإنما رجَّح حكم الكفر؛ لأحديّة المخبِر، وصدقِه عنده فيما أخبر به مطلَقا من غير تقييد؛ لاستحالة الكذب عليه. فلا بدّ له من وجهٍ صحيح فيما جاء به، مما يردّه العقل.

ولذلك؛ المؤمنُ يتأوّلُ إذا كان صاحبَ نظر، وإذا عجزَ عَلِمَ أنّ له تأويلا يَعجز عنه، لا يعلمه إلّا الله؛ فيسلِّمه لله، ولكن عن تأويل مجهول، ما هو على مفهوم لفظه الظاهر. وعند أهل الله؛ كلُّ الوجوه الداخلة تحت حيطة تلك الكلمة صحيحةٌ صـــادقةٌ؛ فهم المؤمنون حقّا وقد أعدّ الله للمؤمنين ﴿مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمًا﴾[5].

---

(١) ق: "للربوبيّة" وصحّحت فوقها مع حرف ظ
(٢) "لو ظهر" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) ص ٣٣ب
(٤) [النساء: ١٥٠ ، ١٥١]
(٥) [الأحزاب: ٣٥]

حضرة التصوير: وهي للاسم المصوِّر

إذا كان مَن تدري[1] مُصَــوّرُ ذاتِنا — عَلَيْـهِ، فَمَـا في العَيْنِ إلّا ممـاثِـلُ
وإن كان هـذا مِثْـلَ مـا قُلْتُـهُ لَكُمْ — وصَحَّ بِـهِ حُكْمِي فَصَــحَّ التماثُـلُ
فَمَـا[2] عِنْـدَهُ إلّا الذي هُوَ عِنـدنا — فإن صَحّ هذا القولُ أَين التفاضُلُ؟
بَلَى إنّـهُ عَيْـني ومـا أنا عَيْـنُـهُ — ولَو أَنّني كُفْؤٌ لَبـانَ التقـابُـلُ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد المصوِّر" والمصوِّرُ من الناس مَن يذهب يخلق خلقا كخلق الله، وليس بخالق. وهو خالق لأنّه (تعالى) قال: ﴿تَخْلُقُ.. كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[3] فسمّاه خالقا. وما له سِوَى هيئة الطائر، والهيئةُ صورتُه. وكلُّ صورة لها قبول ظهور الحياة الحِسّيّة؛ فإنّ الله قد ذمّ وتوعَّد المصوِّر لها؛ لأنّه لم يُكمِل نشأتها؛ إذ مِن كمال نشأتها ظهورُ الحياة فيها للحسّ، ولا قدرة له على ذلك، بخلاف تصويره لما ليس له ظهور حياة حِسّيّة؛ من نبات، ومعدن، وصورةِ فلَك، وأشكال مختلفة. وليست الصورة سِوَى عين الشكل، وليس التصوُّر سِوَى عين التشكّل في الذهن.

واعلم أنّ الله لمّا خلق آدم على صورته؛ علمنا أنّ الصورة، هنا، في الضمير العائد على الله؛ أنّها صورة الاعتقاد في الله، الذي يخلقه الإنسان في نفسه من نظره، أو توهُّمه، وتخيّله، فيقول[4]: "هذا ربّي" فيعبده؛ إذ جعل الله له قوّة التصوير. ولذلك خلقه جامعا حقائق العالَم كلّه. ففي أيّ صورة اعتقد ربّه، فعبده؛ فما خرج عن صورته التي هو عليها، من حيث هو جامعُ حقائق العالَم. فلا بدّ أن يَتصوّر فيه -أعني في الحقّ- إنسانيّته على الكمال، أو من إنسانيّته. ولو نزّه ما عسى أن ينزِّه؛ فإنّ غاية المنزِّه التحديدُ، ومَن حدَّ خالقه؛ فقد أقامه كنفسه في الحدِّ. ولذلك أطلق الله له

(١) الحروف المعجمة مهملة في ق
(٢) ص ٣٤
(٣) [المائدة: ١١٠]
(٤) ص ٣٤ب

على لسان رسوله ﷺ: «اعبد الله كأنّك تراه» فأدخل على الرؤية كافَ التشبيه والتمثيل، وقال له: «إنّ الله في قبلة المصلّي» وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾(١) ووجهُ الشيء ذاتُهُ وحقيقتُه. ففي أيِّ صورة أقامَ اللهُ عبدَهُ فهي(٢) موضع تولّيه؛ ففيها وجهُ الله إن عقلتَ. فقد أثبت الحقُّ لك ما ينفيه عقلُك بدليله، والحقُّ أَحقّ أن يُتّبع. فالإنسان ينشئ في نفسه صورةً يعبدها؛ فهو المصوِّر -وهو مخلوق منشأ، أنشأه الله عبدا- يعبد ما ينشئه.

فَلَيْسَ يُنشــئ عبدٌ غيرَ خالِقِهِ	ولَيْسَ يُنْشِـئُهُ إلّا الذي خَلَقَهْ
فَهُوَ(٣) الذي أَنشـأ الأكوانَ أَجمعَها	في مُضْـغَةٍ كان ذاكَ النشءُ أو عَلَقهْ
فَزادَ في خَلْقِهِ بِكَوْنِ خالِقِهِ	له الغِنَى ولهذا فَقْرُهُ طبَقَهْ
مع الغِنى فَلَهُ النَّعتانِ قَد جمعا	بِمِثْلِ هَذَا الَّذِي قلناهُ قد سَبَقَهْ

فللعبد المؤمن إقامةُ أو(٤) نَشءِ صُوَر الأعمال التي كلّفه الحقُّ أن يقيمَ نشأَتَها على أتمّ الوجوه، وأعطاه القوّةَ على نفخ الروح في كلّ صورة ينشئها مِن عمله؛ وهو الحضور والإخلاص فيها. وما ذمّ اللهُ عبدا يصوِّر صورةً لها روحٌ منه ينفخه فيها بإذن ربّه؛ فتقوم عنه(٥) ناطقةً مسبّحةً بحمد ربّه. وإنما ذمّ اللهُ مَن يخلق صورةً لها استعدادُ الحياة؛ فلا يحييها إذ كان خالِقُها. ولكن بما هي عليه من الاستعداد؛ يحييها الحقُّ دون هذا الذي أنشأها. فبمثل هذا المصوِّر تعلّق الذمُّ الإلهيّ.

ثمّ إنّ الحقّ ردّ كلّ صورة في العالَم، تظهر عن الأسباب المنشئة لها، إلى نفسه في الخلق -تعالى- فقال في كلّ عامل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾(٦) فهو(٧) خالِقك، وخالق ما أضاف عمله إليك؛ فأنت العامل، لا العامل. كما قال: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ﴾ فنفى عينَ ما أثبتَ لك، وأثبته لنفسه فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾(٨) وما رمى إلّا العبدُ؛ فأعطاه اسمه، وسمّاه به.

---

(١) [البقرة: ١١٥]
(٢) أضيف إليها فوق السطر بخط آخر: في
(٣) ص ٣٥
(٤) ثابتة في الهامش بخط آخر وعليها إشارة التصويب، وفقا لما ورد في س
(٥) أضاف في هامش ق بخط آخر: "حيّة" وعليها حرف ظ (أي ظن) وهو ثابت في هـ
(٦) [الصافات: ٩٦]
(٧) ص ٣٥ب
(٨) [الأنفال: ١٧]

وبقي الكلام في أنّه: هل حلّاه به كما سمّاه به، أم لا؟ فإنّا لا نشكّ أنّ العبدَ رمى، ولا نشكّ أنّ الله قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ وقد نفى الرميَ عنه أوَّلا، فنفى عنه اسم العبودة. وسمّاه باسمه؛ إذ لا بدّ من مسمّى، وليس إلّا وجود عين العبد، لا من حيث هو عبد، لكن من حيث هو عين. فإنّ العبد لا يقبل اسم السيادة، والعينُ كما تقبلُ العبودةَ تقبلُ السيادةَ. فانتقل عنها الاسمُ الذي خُلِقت له، وخُلِع عليها الاسمُ الذي يكون عنه التكوين، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾. والحقّ لا يباهِت خلقَه؛ فما يقول إلّا ما هو الأمر عليه في نفسه. فنفى ما يستحقُّ النفي لعَينِه، وأثبت ما يستحقّ الثبوت أيضا لنفسه؛ فظهرت الحقائقُ في أماكنها على منازلها، ما اختلَّ شيء منها في نفس الأمر. وإن ظهر الاختلال بالنظر إلى قوم؛ فذلك الاختلالُ لو لم يكن؛ لكان في الوجود نقصٌ لِعَدم حُكْم(١) ذلك الاختلال. فلا بدّ من كونه؛ لأنّه لا بدّ من كمال الوجود، وهو قولنا في النقص: إنّه من كمال الوجود أن يكون فيه نقصٌ وإن كان عينًا سَلبيّة، ولكنّ حكمها واضح لمن عقل الأمور على ما هي عليه.

فحضرة التصوير هي آخر حضرة الخَلْق، وليس وراءها حضرةٌ للخلق جملة واحدة. فهي المنتهى، والعلم أَوّلها، وهي المنعوتة بهذا كلّه، أعنى الهويّة. فابتدأ بقوله: ﴿هُوَ﴾ لأنّ الهويّةَ لا بدّ منها، ثمّ ختم بها في السلب والثبوت، وهو قوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٢) وابتدأ من الصفات بالعلم بالغيب والشهادة، وختم بالمصوِّر، ولم يعيّن بعد ذلك اسمًا بعينه؛ بل قال: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ثمّ ذكر أنّ له يُسَبِّحُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ(٣)، ولم يقل: "وما في الأرض" لأنّ كثيرا من الناس في الأرض لا يسبِّحون الله. وممن يسبّح اللهَ منهم ما يسبّحه في كلّ حال، والأرض تسبِّحه في كلّ حال، والسماوات وما فيها؛ وهم الملائكة، والأرواح المفارقة، وهي تسبِّحه كما قال: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾(٤) فراعى هنا مَن يدوم تسبيحه؛ وهو الأرض.

---

(١) ص ٣٦
(٢) [الحشر: ٢٢]
(٣) يشير إلى الآية: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحشر: ٢٤]
(٤) [الأنبياء: ٢٠]

كما راعى في موطنٍ آخر[1] من القرآن تسبيحَ مَن في الأرض، وإن كان البعض من العالَم، فقال عزّ من قائل: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ﴾ بجمع مَن يَعقل، ثمّ أكّد ذلك بقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ وزاد في التأكيد بقوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾[2] فأتى بلفظة "مَن" ولم يأت بـ"ما" وأتى في آية الحشر بـ"ما" ولم يأت بـ"مَن" فإنّ سيبويه يقول: إنّ اسم "ما" يقع[3] على كلّ شيء، إلّا أنّه لم يعمّ الموجودات. فوجِلَت قلوبُ مَن بقي منها، ولم يقع له ذِكْرٌ في التسبيح؛ فجبرَ اللهُ كسرَها، وأزال وَجَلَها بقوله عقيب هذا القول: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ وزاد في الثناء عليهم، بجهل الناس تسبيحَهم بقوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾. فكان هذا الجبرُ، في مقابلة ذلك الانكسار الذي نالهم؛ فتضاعف الطرب عندهم -بذلك- والفرح.

وما هو تضاعُفٌ على الحقيقة، وإنما هو تعمير الموضع الذي ظهر فيه الكسرُ؛ فإنّه أخبر أنّ كلّ شيء يسبّح بحمده، كما هو الأمر عليه في نفسه، وسدّ خلل الانكسار بقوله: ﴿لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ بحرف الاستدراك، وهو قوله: ﴿وَلَٰكِن﴾ طمعًا في أن ينفردوا دون مَن سِوَاهم بهذا التسبيح الخاص. فإنّ[4] الناس إذا عرفوه؛ سبّحوا الله أيضا به.

فالمسبِّحون أبدًا في إنشاء صورٍ، فهم المصوِّرون الذين ينفخون في صورهم أرواحا، وإنشاء الصور لا يتناهى؛ دنيا ولا آخِرة؛ فالإنشاء متّصلٌ دائم، وإن تناهت الدنيا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ص ٣٦ب
(٢) [الإسراء: ٤٤]
(٣) رسمها في ق: تقع
(٤) ص ٣٧
(٥) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وعرضا وتصحيحا على المؤلف أيّده الله".

حضرة إسبال الستور: وهي للاسم الغفّار والغافر والغفور(١)

إذا كان دِرْعي مِن وُجُودي لِباسُهُ   فـإنّ وُجُودَ الحَقِّ للرأسِ مِغْفَرُ
فحقِّقْ مَقالي إنَّـهُ فِيْـهِ بَيِّنٌ   فإن شِئْتُ أُبْدِيْهِ وإن شِئْتُ أَسْتُرُ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الغفّار" وهي حضرة الغيْرة، والوقاية، والحفظ، والعصمة، والصون.

فاعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ الأمورَ كلّها ستورٌ، بعضها على بعض، وأعلاها سترا الاسم "الظاهر" الإلهيّ؛ فإنّه سِتر على الاسم "الباطن" الإلهيّ، وما ثمّ وراء الله مرمى، فهو سِتر عليه. فإذا كنت مع الاسم "الباطن" الإلهيّ في حال شهودٍ ورؤيةٍ؛ كان هذا الاسمُ(٢) الإلهيّ "الباطن" -الذي أنت به في الوقت متَّحدٌ(٣) وله مُشاهِدٌ- سِتْرًا على الاسم الإلهيّ "الظاهر". ولا تقل: انتقل حكم الظهور للاسم الإلهيّ "الباطن" وصار البطون للاسم "الظاهر". بل "الظاهر" على ما هو عليه من الحكم، يعطي الصوَر في العالم كلّه، و"الباطن"، وإن كان مشهودا، فهو على حالِهِ باطنٌ، يعطي المعاني التي تسترها الصوَر الظاهرة. فهذا أعلى الستور وأخفاها، وأعلى مستور وأخفاه.

ودون هذا الستر كونُ القلب وَسِعَ الحقَّ؛ فهو سَتْرٌ عليه. فإنّ القلبَ محَلُّ الصوَر الإلهيّة التي أنشأتها الاعتقادات بنظرها وأَدلّتها، فهي ستور عليها. لذلك تُبْصِرُ ـ الشخصَ ولا تبصر ـ ما اعتقده، إلّا أن يرفع لك الستر بستر آخر، وهو العبارة عن معتقَده في ربّه. فالعبارةُ، وإن دلّتك عليه، فهي سِتْرٌ بالنظر إلى عين ما تدلُّ عليه. فإنّ الذي تدلُّ عليه (العبارةُ) ما ظهرَ لعينك؛ وإنما حصل في قلبك مِثْلُ ما يعتقده صاحبُ تلك العبارة. فأخبر عن مستور، وهو عندك

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الغفار
(٢) ص ٣٧ب
(٣) ق: "متحدا" ومكتوب فوقها "متحد" وعليها حرف ظ (أي ظن)

مستور أيضا؛ فما كشَفَتْهُ العبارة، ولكن نَقَلَتْ مثالَه إليك، لا عينَه. فكلُّ حرف جاء لمعنى؛ فهو سترٌ عليه، وإن جاء ليدلّ عليه. فهذا الستر من أعظم الستور، وإن كان دون الستر الأوّل، الذي هو ستر[1] الأسماء الإلهيّة. وإن دلّت على ذات المسمّى، فهي أعيان الستور عليها. فإنّ الناظرَ يحار فيها؛ لاختلاف أحكامها في هذه الذات المسمّاة؛ فكلّ اسم له حكم فيها. فهي، وإن عزّت وعَظُمت، ولها الحكم الذاتيّ في الوجود بالإيجاد؛ محكومٌ عليها بأحكام هذه الأسماء الحسنى، بل أسماءُ الموجودات كلِّها أسماؤها لمن فَهِمَ عن الله.

ثمّ المرتبة الثالثة في النزول في علم الستور؛ ستورُ أعيان الأسماء اللفظيّة الكائنة في ألسنة الناطقين، والأسماء الرقميّة في أقلام الكاتبين. فإنّها ستور على الأسماء الإلهيّة، من حيث إنّ الحقَّ متكلِّم لنفسه بأسمائه. فتكون هذه الأسماء اللفظيّة، والمرقومة، التي عندنا أسماءَ تلك الأسماء، وستورا عليها. فإنّا لا ندرك لتلك الأسماء كيفيّة، ولو أدركنا كيفيّتها شهودا؛ لارتفعتْ الستور، وهي لا ترتفع. وما لنا في أنفسنا أمثلة لها جملة واحدة؛ بل أعظم ما عندنا تخيّلها في نفوسنا، والتخيّلُ أَمْرٌ تُحدثه في النفوس المحسوساتُ؛ فتصوِّرها القوّة المصوّرة في خيال الشخص.

وليس بعد هذه الستور إلّا ستور الخَلق بعضه على بعض. فالستور، وإن كانت دلائل؛ فهي دلائل إجماليّة. فالعالَم، بل الوجود كلّه: سِترٌ، ومستورٌ، وساتِر[2]. فنحن في غيبه مستورون، وهو ستر علينا. فهو مشهود لنا؛ إذ الستر لا بدّ أن يكون مشهودا لمستوره. فإنّ الستر برزخٌ أبدا بين المستور والمستور عنه؛ فهو مشهود لهما.

ولمّا جاءت الأحكام المشروعة إلى المكلَّفين، وتعلّقت بأفعالهم، وفرّق الحكم في أفعال المكلَّفين إلى طاعة ومعصية، ولا طاعة ولا معصية، وإلى مرغَّب فيه وإلى حكم غير مرغَّب فيه. فالطاعة والمعصية: حَظْرٌ ووجوبٌ؛ فعلا أو تركا. والمرغَّب فيه وغير المرغَّب فيه: نَدْبٌ وكراهةٌ؛ فعلا أو

---

(١) ص ٣٨
(٢) ص ٣٨ب

تركا. ولا طاعة ولا معصية، ولا مرغَّب فيه ولا غير مرغّب فيه: إباحةٌ، وهو حكم مرتبة النفس بما هي لذاتها وعينها، وباقي الأحكام ليس لعينها، وإنما تقبله بالداعي من خارج؛ من لَمّة ملَك، ولَمّة شيطان؛ فهي لمن حكمتْ عليه لَمّتُهُ منهما، لا لِذاتها.

فالسعيد من النفوس المكلَّفة على نوعين في السعادة: النوعُ الواحد مستورٌ عن قيام المعصية به، وغير المرغّب فيه، ولا لا طاعة ولا لا معصية، ولا مرغَّبا ولا غير مرغَّب فيه؛ فهو أسعد السعداء. والنوع الآخر هو المستور، بعد حكم المعصية فيه، عن العقوبة على ذلك؛ وهو المغفور له. وهذه الأحكام تتعلّق[1] من المكلّف في ظاهره وباطنه. فالسعيد (هو) التامّ، الكامل، المعصوم. ودونه (هو) المحفوظ ظاهرا، غير المحفوظ باطنا. فأقلُّ مستورٍ من اسمه: "عبد الغافر"، وأكثرُ مستورٍ من اسمه: "عبد الغفور"، والمتوسّط بينهما (من اسمه): "عبد الغفّار". فالناس -أعني المكلَّفين- على ثلاثة أحوال: غافر، وغفّار، وغفور.

ثمّ إنّ للمكلَّفين، بعضهم مع بعض، حُكْمُ هذه الأسماء فيمن جنى عليهم، أو من حموْه عن وقوع الجناية منهم. ولهم أحكامُ أسماءِ الله. فمن تجاوز عمّن جنى عليه؛ تجاوز اللهُ عنه. ومَن أَنْظَر معسِرا؛ جنى ثمرة[2] ذلك في الآخرة من عند الله. فما يَرى المكلَّفُ في الآخرة إلّا أعمالَه، ثمّ إنّ الله يعفو عن كثير.

واعلم أنّ من الستور وإرخائها، ما هو معلول بالبشريّة، وهو قوله (تعالى): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[3] وهو الستر ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ وهو ستر أيضا. وليس الستر هنا سِوَى عين الصورة التي يتجلّى فيها للعبد، عند إسماعه كلامَ الحقِّ، في أيّ صورة تجلّى. فإنّ الله يقول لنبيّه ﷺ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[4] والمتكلِّمُ رسولُ الله ﷺ و«إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده[5]» وقوله تعالى: «كنت سمعَه وبصرَه»

(١) ص ٣٩
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) [الشورى: ٥١]
(٤) [التوبة: ٦]
(٥) ص ٣٩ب

الحديث. فهذه كلّها صورٌ حجابيّةٌ أعطتها البشريّة، وما ثمّ إلّا بشر. وروحُ هذه المسألةِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾(١) فنفى الوسائط عن خلق آدم. ومن هنا، إلى ما دون ذلك، حُكم اسم البشر. فحيث ارتفعت الوسائط؛ ظهر حُكم البشريّة لمن عقل ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾(٢).

فهذا حصر الستور، وإرخاؤها على البدور. والكسوفات ستور؛ فمنها ظلاليّة، ومنها أعيان ذوات. مثل كسوف القمر، والشمس، وسائر الكواكب الخمسة. وأعظمُها سترا الشمسُ؛ فإنّها تطمسُ أنوارَ الكواكبِ كلّها؛ فلا يبقى نورٌ إلّا نورها في عين الرائي، وإن كانت أنوارُ الكواكب مندرجةٌ فيها، ولكن لا ظهور لها. كما قال النابغة الجعدي في ممدَّحه:

أَلَمْ تَر أنّ اللهَ أعطاك سُوْرَةً ... تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُوْنَهَا يتذبذبُ
بأنّك شمسٌ والملوكَ كواكِبٌ ... إذا طَلَعَتْ لم يَبْدُ مِنهنَّ كوكبُ

ونعلم بالقطع أنّ الكواكبَ باديةٌ وطالعةٌ في أعيانها ومجاريها، غير أنّ إدراك الرائي يقصر عنها؛ لقوّة نور الشمس على نورِ(٣) البصر فَيُبْهِره. قيل لرسول الله ﷺ: أرأيت ربّك؟ فقال: «نور أَنَّى أراه» فكيف أن يُرَى بِه؟ فهو حجاب عليه، ولم يكن ذلك إلّا لضعف الإدراك. فإنّه -تعالى- قد يتجلّى فيما دون النور؛ فَيُرى -كما ورد- أينما شاء، وهو القائل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾(٤) فرؤيته لا رؤيته. فهو المستور المرئيّ، من غير ظهورٍ ولا إحاطة؛ فالستر لا بدّ منه. وهذا القدر كافٍ من الإيماء؛ فإنّ ميدان الغفران واسع؛ لأنّه الغيب والشهادة. ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾(٥)؛ فأسبَلَ السترَ بالوراء على أعين السامعين؛ فوقفوا مع ما سمعوا.

---

(١) [ص: ٧٥]
(٢) [النحل: ٦٧]
(٣) ص ٤٠
(٤) [الأعراف: ١٤٣]
(٥) [البروج: ٢٠]

فأَسْبَلَ السترَ بالوَراءِ　　　إسبالَهُ السترَ بالمَراءِ
بِلَا نِزاعٍ ولا خِصامٍ　　　ولا جِدالٍ ولا مِراءِ
فَكُلُّ مَجْلَى لَهُ حجابٌ　　　يحجُبْهُ عِنْدَ كُلِّ راءِ
مِن عَن يمينٍ وعن شِمالٍ　　　وعن أَمامٍ وعن وَراءِ
يَعْرِفْهُ[1] كُلُّ مَنْ رآهُ　　　مِن مُخْلِصٍ كانَ أو مُرائي

(١) ص ٤٠ب

حضرة القهر

إذا كانَ قَهْري عَيْنَ أَمْرِي فإنّني　　إِذَا ما أَمَرْتُ الأمرَ كان لِيَ القَهْرُ
عَلَيْهِ فَيَبْدُو لِلوجودِ بِصُــوْرَتِي　　فَمَـا نَهْيُنـا نَهْيٌ وَلا أَمرُنا الأَمْرُ

يُدعى صـاحِبُها: "عبد القاهر" و"عبد القهّار" فأكبرُ العلماء مَن لا يكون له هذا الاسم أعني "عبد القهّار" ولا "عبد القاهر". وهو العارف المكمَّل المعتنَى به، بل هو المعصــوم. وما تجلّى لي الحقُّ -بحمد الله- من نفسي- في هذا الاسم، وإنما رأيته من مِرآة غيري؛ لأنّ الله عصمني منه في حال الاختيار والاضــطرار؛ فلم أنازِع قطّ. وكلّ مخالفة تبدو منّي لمنازِع؛ فهي تعليم، لا نزاع. فإنّي ما ذقتُ في نفسي القهرَ الإلهيّ قطّ، ولا كان له مِن هذه الحضرةِ فِيَّ حُكْمٌ.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾(١) أي: قَهَر عبادَه لِمَا صدر منهم من النزاع ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ وهو التوكيل، أعني: هذا الأرسال في حقّ قوم، وحِفظا وعصمة في حقّ آخرين، وهو قوله (تعالى): ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ(٢) مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾(٣) أي من حيث أنّ الله أمرهم بحفظه؛ فهم المعصومون المحفوظون.

وقد يحفظونه من أمر الله النازل به؛ فيدفعونه، كما فعل بالزاني في حين زِناه؛ أخرج عنه الإيمان حتى صـــار عليه كالظّلة؛ يحفظه من أمرِ الله النازل به؛ حيث تعرَّض، بالمخالفة، لنزول البلاء عليه. فيحفظه الإيمانُ من هذا الأمر النازل؛ بأن يتلقّاه؛ فيردّه عنه؛ لعلّه يســـتغفر أو يتوب. فإذا كان غيرُ المعصـــوم يُحْفَظ مثل هذا الحفظ؛ فما ظنّك بالمعتنَى به؟ فإنّه محفوظ في الأصـل. وأَدَقّ ما يكون من الخلاف: النزاعُ الإلهيّ بأَنَايَةِ(٤) العبد. فإذا زال العبد عن أَنايَتِهِ(٥)؛

(١) [الأنعام: ٦١]
(٢) ص ٤١
(٣) [الرعد: ١١]
(٤) مكتوب عليها بقلم الأصل "صح"
(٥) مكتوب عليها بقلم الأصل: "صح"

لم يجد القهّارُ من يقفُ له فيقهره، والسهم لا يمشي إلّا إلى مرماه.

واعلم أنّ الدعاء لا يقتضي المنازعة، كما ذهب إليه سهل (التستري) والفضيل بن عياض، "حيث أرادا ما أراد الله" كما جاء عنهما. فإنّ الدعاءَ ذِلّةٌ وافتقارٌ، والنزاع رئاسةٌ وسلطنةٌ. ولولا النزاع القائم بنفوس الرعيّة، الذين لو مُكِّنوا من إرساله لوقع منهم؛ ما أضيفَ إلى الرعيّة أنّهم مقهورون تحت سلطان مليكهم. ومَن لم يخطر له شيء من ذلك، ولم ينازِع؛ فما هو مقهور، ولا الملِك له بقاهر؛ بل هو به رءوف[1] رحيم. فَمَن قَهر تَخَلُّقًا من عباد الله؛ فإنما قَهر بالله مَن نازع أمرَ الله، لا بنفسه. وما ثمّ إلّا نزاع الشيطان بلمّته فيما يلقيه إلى هذا العبد في قلبه منازعةً لأمر الله ونهيه، هذا قصده بالإلقاء. وإن لم يخطر للعبد ذلك؛ فإنّه لا يخطر له مثل هذا؛ لكون الإيمان يردّه، ولكن يستدرجه بالمخالفة شيئا بعد شيء إلى أن يكفر؛ فإنّ المعاصيَ بَرِيْدُ الكفر، ولا تأتي (المعاصي)، إذا كثرتْ وترادفتْ، إلّا بالكفر. فلهذا يسارِع بها، وينوّعها الشيطانُ؛ فلا يزال المؤمنُ يقهرُهُ بلَمّة الملَك مساعدة للملَك على نفسه لينجوَ. فإنّ المؤمن يقول: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله".

ومن النزاع الخفيّ الصبرُ على البلاء إذا لم يَرفع إزالته إلى الله، كما فعل أيّوب عليه السلام. وقد أثنى اللهُ عليه بالصبر، فقال مع ثبوت شكواه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[2] فذَكره بكَثْرة الرجوع إليه في كلّ أمر ينزل به. فمن حبَس نفسه، عند الضرّ النازل به، عن الشكوى إلى الله، في رفع ما نزل به، وصبر مثل هذا الصبر؛ فقد قاوم القهر الإلهيّ؛ فإنّ الله قاهرٌ هذا العبدَ، وإن كان محمودا في[3] الطريق، ولكنّ الشكوى إلى الله أعلى منه وأتمّ. ولهذا قلنا: إنّ الدعاء لا يقدح، ولا يقتضي المنازَعة؛ بل هو أعلى وأثبتُ في العبودة مِن تَرْكِه.

وأمّا الرضا والتسليم فهما نزاع خفيٌّ لا يَشعر به إلّا أهلُ الله. فإن كان متعلَّقُ الرضا: المقضيّ به؛ فيحتاج إلى ميزان شرعيّ. وإن كان متعلّق الرضا: القضاء؛ فإن كان القضاءُ يطلبُ القهرَ،

---

(١) ص ٤١ب
(٢) [ص: ٤٤]
(٣) ص ٤٢

ويجد الراضي ذلك من نفســـه؛ فيعلم أنّ فيه نزاعا خفيّا، فيبحث عنه حتى يزيله. وإن لم ير أنّ ذلك القضاءَ يطلب القهرَ؛ فيعلم أنّه الرضا الخالص الجِبلّي. لأنّ الرضا مِن راض يروض، ومنه الرياضة، ورُضْتُ الدابّة وهو الإذلال، ولا يوصف به إلّا الجَموح، والجُموح نزاع، إنما يُراض المهرُ الصغير؛ لجموحه وجهله بما خُلِق له؛ فإنّه خُلق للتسخير، والركوب، والحمل عليه. والمُهْرُ يأبى ذلك؛ فإنّه ما يَعلمه. فَيُراض حتى ينقاد في أَعنّة الحكم الإلهيّ.

وكذلك رياضة النفوس؛ لولا ما فيها من الجموح؛ لما راضها صاحبُها. فإذا خُلِقت مرتاضة بالأصالة؛ فكان ينبغي أن لا يُطلق عليها اسم: راضية، بل هي: مرضيّة. وإنما[١] النفوس الإنسانيّة لَمّا خلقها الله على الصـــورة الإلهيّة؛ شمختْ[٢] على جميع العالم ممن ليســـت له هذه الحقيقة، وانحجبتْ عن الحقائق الإلهيّة التي تستند إليها حقائقُ العالَم حقيقةً حقيقة؛ فاكتسبتِ الرياضةَ لأجل هذا الشموخ؛ فذلّتْ تحت سلطانه، وحُمِدَتْ على ذلك.

وكذلك التسليم لم يصحّ إلّا مع التمكن من الجموح. وكذلك التوكيل لم يصحّ إلّا بعد المِلْك؛ فهو نزاع خفيّ.

والقهرُ الإلهيّ يخفى بخفاء النزاع، ويَظهرُ بظهور النزاع. والعارف لا يغفل عن نفســـه طرفة عين؛ فإنّه إذا غفل عن نفسه؛ غفل عن ربّه، ومَن غفل عن ربّه؛ نازع بباطنه ما يجده من الأثر فيه مما يخالف غرضَه. فيجيء القهر الإلهيّ فيقهره؛ فيكونُ إذا كَثُرَ منه مثل هذا يسمّى: "عبد القهّار" وإذا قلّ منه يسمّى: "عبد القاهر". والضابط لهذه الحضرة أن ينظر الإنسان في خفايا موافَقاته ومخالَفاته؛ فيعلم مِن ذلك؛ هل لهذه الحضرة حكم فيه، أم لا؟ فهذا أمر كلّيٌّ، قد وكّلناك فيه إلى نفسك، وأنت أعلم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٣].

---

(١) مكتوب بعدها بقلم الأصل: "من شأن" وعليها إشارة المسح
(٢) ص ٤٢ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الوهب: وهي للاسم الوهّاب[١]

جميعُ[٢] العطايا مِنْهُ وَهْبٌ إلِهيٌّ ... وإن كان لا يَدْرِي الوُجودُ الكيانيُّ
فَذَلِكَ لا يَخْفَى على كُلِّ عاقِلٍ ... عَن اللهِ إن كان العَيانُ الإلهيُّ
فإن لَمْ يَكُنْ فالجَهْلُ نَعْتٌ لِخَلْقِهِ ... بِهِ وبِذا جاءَ الوُجُودُ العَيانيُّ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الوهّاب" والوهبُ: العطاءُ من الواهب، على جهة الإنعام، لا يخطر له خاطر الجزاء عليه مِن شُكرٍ، ولا غيره. فإن اقترن به[٣] طلبُ شكرٍ جزاءً، فليس بوهبٍ؛ وإنما هو عطاءُ تجارةٍ، يطلب الربح والخسران. فإنّ العطاء الإلهيّ على أنواع متعدِّدة، سيأتي ذِكْرها في هذا الباب -إن شاء الله-.

فمِن هذه الحضرةِ يتجرّدُ العبدُ عن جميع أغراضه كلّها، في إحسانه بهباته البدنيّة والماليّة. ومعنى البدنيّة أن يَصرف بَدَنَهُ بسفرٍ، أو أيّ نوع كان من أنواع الحركات البدنيّة، في حقّ مَن كان مِن عباد الله؛ من إنسان، أو حيوان، لا يبتغي بذلك أجرا، ولا يطلب عليه شكرا، إلّا لمجرّد الإنعام على هذا الذي يتحرّك من أجله، مما له فيه منفعة أو دفع مضرّة[٤]. وكون الله ﷻ يأجُرُه على ذلك؛ ذلك إلى الله -تعالى- لا إليه، بل يفعل ذلك لمجرَّد قيام هذه الصفة به، وحُكم هذا الاسم الإلهيّ عليه.

فإذا تحرّك في العبادات التي لا حظَّ للخَلق فيها كالصلاة، والصيام، والحجّ، وأمثال ذلك، بل كلّ عبادة مشروعة؛ وهو مستمِدّ مِن هذه الحضرةِ؛ فينوي في عبادته تلك ما كان منها لا حظَّ للمخلوق فيها؛ أن ينشئها، ويظهِر عينَها بحركاته، أو مَسْكِهِ عنها إذا كانت العبادة من التروك، لا من الأفعال؛ فينشئها صورة حسنة على غاية التمام في خَلْقها والكمال، لتقوم صورةً لها روحٌ؛ بما

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الوهاب
(٢) ص ٤٣
(٣) أثبت فوقها بقلم الأصل: معه
(٤) ص ٤٣ب

فيها من الحضور مع الله؛ بالنيّة الصالحة المشروعة في تلك العبادة يفعلها، فرضا كانت أو نفلا، من حيث ما هي مشروعة له، على الحدّ المشروع، لا يتجاوزه؛ لتسبّح اللهَ تلك الصورةُ التي أنشأها، المسمّاة: عبادة، وتذكر الله بحسب ما يقتضيه أمرُه فيها -تعالى-. ويزيد هذا العبدُ الإنعامَ على تلك الصورة العمليّة(١) المشروعة بالظهور؛ لتتّصفَ بالوجود؛ فتكونَ من المسبّحين بحمد الله؛ إنعاما عليها وعلى حضرة التسبيح. فيخلق في عباداته ألسنةً مسبِّحةً لله بحمده، لم يكن لها عينٌ في الوجود.

جاءت امرأةٌ إلى مجلس شيخنا عبد الرزّاق(٢)، فقالت له: يا سيّدي؛ رأيت البارحة في النوم رجلا من أصحابه (أي من أصحاب الشيخ) قد صلّى صلاة، فانتشأتْ تلك الصلاةُ صورةً، فصعدتْ -وأنا انظر إليها- حتى انتهت إلى العرش؛ فكانت من الحافّين به! فقال الشيخ: صلاة بروح! -متعجّبا من ذلك- ثمّ قال: ما تكون هذه الصلاة لأحد من أصحابي إلّا لعبد الرزّاق -يقول ذلك في نفسه- فقال لها(٣): وعرفتِ ذلك الشخص من أصحابي؟ قالت: نعم، هو هذا. وأشارت إلى عبد الرزّاق الذي خطر للشيخ فيه. فقال لها الشيخ: صدقتِ، وأخذها مبشَّرة من الله. أخبرني بهذه الحكاية: عبد الله ابن الأستاذ المoروري، بمورور من بلاد الأندلس، وكان ثقة صدوقا.

كما خَلق عيسى عليه السلام كهيئة الطير من الطين، فنفخ فيه؛ فكان طائرا بإذن الله. ولم يكن لهذه الصورة وجود إلّا على يديه، ثمّ(٤) نفخ فيها فكانت طائرا بإذن الله، أي أنّ الله أمره بذلك، وأذن له فيه، كما أمر اللهُ -أيضا- المؤمنَ في الشرع، وأذِن له في إنشاء صوَر عباداته التي كلّفه الله عز وجل بها. فإن كان عيسى عليه السلام قد نوى في خَلقِه ذلك الطائرَ، الإنعامَ على تلك الصورة؛ لتلحق بالموجودات، ويُنْعِم على حضرة التسبيح بزيادة المسبِّحين فيها؛ كان من أهل هذه الحضرة، والتحق بهم. وإن كان نوى غير ذلك؛ فهو لما نوى.

(١) ص ٤٤
(٢) مكتوب مقابلها بخط آخر في الهامش: "لعل ثم عبد الرزاقين" ويبدو أنّ ذلك لكون المقصود بالرؤيا اسمه عبد الرزاق وكذلك الشيخ
(٣) ق: "له" ومقابلها في الهامش: "لها"
(٤) ص ٤٤ب

وما بين صاحب هذا المقام وغيره، إلّا مجرّد النيّة، ومشاهدة صدور الأعمال منه صوَرا. فإنّ الأمر في نفسه من إنشاء صوَر العبادات من المكلَّفين، لا بدّ منه في كلّ مكلَّف؛ قبيحةً كانت أو حسنة. ويفترقون في النيّات والمقاصد، وما ثَمّ إلّا مكلَّف. فأعظمها منزلةً من يقصدُ بعبادته ما ذكرناه. فإن عَمِلَ هذا العبدُ هذه العبادةَ لكونها أعظمَ صفة ومنزلة في العبادات؛ فما هو ذلك الذي ذكرناه مِن هذه الحضرةِ؛ فإنّ الأمر لا يقبل الاشتراك. فمثل هذا؛ ما أقامه في نشء صُوَر هذه العبادات إلّا كونها[1] من أعظم الصفات وأجلّها؛ فتميّز بذلك عمّن لم يُقِمه اللهُ في مثل هذا طلبا للأجر والمثوبة.

وإنما يقصدُ صاحبُ هذه الحضرة مجرّدَ الإنعام على ظهور تلك العبادة، وزيادةَ المسبِّحين لله؛ لا يبتغي بذلك حمدا، ولا ثناء، ولا جزاء، إلّا عين ما قصده الحقّ في إيجاد العالَم. فكما قصدَ اللهُ بالخلق أن يعبدوه، في مثل ما نصّ عليه من ذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2] وقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[3] فنوى هذا العبدُ في إنشاء صور العبادات؛ أن تعبدَ اللهَ كما أراده الحقُّ، وهذا لا يبطل نِيَّة الإنعام من هذا العبد على هذه الصور بالإنشاء والإيجاد.

فإن كان مشهدُ هذا العبدَ أنّ اللهَ هو المنشئُ هذه الصور بالعبد، لا هو؛ فليس مِن هذه الحضرةِ الوهبيّة الكيانيّة؛ بل ذلك من الوهب الإلهيّ على هذه الصورة المنشأة. وليس غرضي فيما ذكرناه؛ ما هو الأعلى والأعظم في المنزلة؛ وإنما غرضي تمييز المقامات، بعضها من بعض، حتى لا تلتبس على القائمين بها. فإنّها تتداخل الأحكام فيها، ولا يشعر لِحَدِّ الفصل بين الأحوال والمقامات إلّا الراسخون في العلم الإلهيّ.

فإذا جازاهم الله على ما أنشئوه إنعاما من الله -تعالى- عليهم؛ كان جزاء من أُشْهِد أنّ[4] إنشاءَ

(١) ص ٤٥
(٢) [الذاريات: ٥٦]
(٣) [الإسراء: ٤٤]
(٤) ص ٤٥ب

تلك الصور لله، لا للعبد المكلَّف، وأنّ الإنعامَ لله في ذلك عليها، لا إلى المكلَّف. فإنّه أعظم جزاء إلهيًّا، من الذي لم يُشهده اللهُ ذلك عند إنشائها. فقد تميّز الشخصان بما وقع لهما به الشهود عند العمل المشروع. وهذا عمل لم يُنْسَج على منواله، انفردنا بالتنبيه عليه على غاية الكمال من العبد، وحرّرناه تحريرا تامّا. فإنّ أحدا من العلماء بالله وبالأشياء، ما يجهلون العطاء على جهة الإنعام. ولكن مثل ما ذكرناه؛ لا يَتصوّره، ولا يخطر ببال كلّ عامل، إلّا مَن تحقّق بهذه الحضرة الواهبة خاصّة، وهو المسمّى: "عبد الوهّاب" و"الوهّاب" أوجده، لا غيره من الأسماء، مثل قوله في عيسى عليه السلام لمريم: ﴿لِيَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾[1].

والصور التي أوجدها الاسم "الوهّاب" قليلة جدّا. تَعلم ذلك إذا عَلِمتَ مراتب العلماء بالأسماء الإلهيّة بالعلم بالأسماء الإلهيّة. فاعلم ذلك. وهذا القدر من الإيماء إلى علم هذه الحضرة كافٍ -إن شاء الله تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2] وهو الهادي إلى طريق مستقيم.

---

(١) [مريم: ١٩]، ليهب: وفق قراءة ورش
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة[1] الأرزاق: وهي للاسم الرزّاق[2]

الرزقُ رِزقان: محســـوسٌ ومعقولُ ‏ ‏ ‏ يَـدري بِـذَلِك معقولٌ ومنقولُ[3]

فِمِنْـهُ يقبـل مـا يُعْطِيْـهِ مِن مِنَحٍ ‏ ‏ ‏ وذَلِكَ الرِّزْقُ في التحقيقِ مقبولُ

جَلَّ الإلهُ فَمَا تُحْصَـــــــى عَوارِفُهُ ‏ ‏ ‏ وفي مَعارِفِها هَـدْيٌ وتَضـــليـلُ

مِثْل النكاحِ الذي يَحْوِي عَلَى عَجَبٍ ‏ ‏ ‏ مِن التلذُّذِ؛ تَلْسِـــيْنٌ وتَقْبِيْـلُ

قال الله -تعالى- في قصّة مريم: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ﴾[4] وقال: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا. وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾[5].

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الرزّاق". قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ. مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾[6] هذا[7] في حقِّ مَن أَطْعَم من أجله حين سمعه يقول -سبحانه- في الخبر الصحيح: «جعتُ فلم تطعمني وظمئتُ فلم تسقني. فيقول العبد: كيف تطعَم وتشرَب وأنت ربّ العالمين؟ فيقول الحقّ: إنّ عبدي فلانا جاع، وفلانا ظمئ. فلو أطعمتَه حين استطعمك، أو سقيته حين استسقاك» فذلك معنى قوله تعالى: «جعتُ فلم تطعمني وظمئتُ فلم تسقني» فأنزل نفسه -تعالى- منزلة الجائع، والعاطش الظمآن من عباده. فربما أدّى العامل على هذا الحديث الإلهّي أن يجهد في تحصيل ما يطعِمُ به مثلَ هذا حتى يكون ممن أطعم اللهَ -تعالى-.

فقال له الله: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾ انتقالٌ من مقام إلى مقام؛ لأنّه يعلِّم عبادَه العلمَ

---

(١) ص ٤٦

(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الرزاق

(٣) "معقول ومنقول" مكتوب فوقها بخط آخر في ق: "محسوس ومعقول" وعلى كل منهما حرف خ (إشارة إلى نسخة أخرى) وهو ما جاء في س

(٤) [آل عمران: ٣٧]

(٥) [الطلاق: ٢ ، ٣]

(٦) [الذاريات: ٥٦ ، ٥٧]

(٧) ص ٤٦ب

بالمقامات، والأحوال، والمنازل، في دار التكليف حتى يتنقّلون فيها، ثمّ قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾(١) والمتانة في المعاني، كالكثافة في الأجسام. فجاء بالاسم المناسب للرزق؛ لأنّ الرزقَ المحسوسَ به تتغذّى الأجسام، وتَعْبلُ(٢)، وكلّما عَبلت؛ زادت أجزاؤها وكثُفت. وأين السِّمَن من الهزال؟ فما أحسن تعليمَ اللهِ، وتأديبَه، وتبيانَه، لمن عقل عن الله!.

واعلم أنّ الرزقَ معنويٌّ وحسِّيٌّ، أي محسوس ومعقول، وهو كلّ ما بقي به(٣) وجودُ عينِ المرزوق؛ فهو غذاؤه ورزقُه. وقوله: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾(٤) وقال في الأرض: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾(٥) وهي الأرزاق. وتقديرها بوجهين: الوجه الواحد كمّيّاتها، والثاني أوقاتها. فالرزق الذي في الأرض: ما تقوم به الأجسام. والذي في السماء: ما تقوم به الأرواح. وكلُّ ذلك رِزقٌ؛ ليصحّ الافتقار من كلّ مخلوق، وينفرد الحقُّ بالغنى. وأرفعُ المنازل في الأرزاق وشهودُها رِزْقُ ما يظهرُ به عينُ الوجود الحقّ من صوَر أحكام الممكنات، ومن صوَر التجلّي. فينظرُ صاحبُ هذه المشاهدة إلى الصورة في التجلّي، أو لِصُوَر أحكام الممكنات في عين الوجود الحقّ؛ فينظرُ ما تستحقّه تلك الصورة من مسمّى الرزق، وما تطلبه لبقائها؛ فيكون هذا العبدُ يرزقها ذلك إذا كان مشهده هذه الحضرة، أعني حضرة الأرزاق.

ثمّ ينزل الأمر في الكائنات الخَلْقيّة والأمريّة بحسب حقائقها؛ فيطلب عينُ الكون رِزْقَهُ. وأكثفُهُ ما تطلبه المولّدات من الأركان؛ كالمعادن، والنبات، والحيوان. وقد جعل اللهُ من الماء كلَّ شيء حيٍّ. وكلُّ شيء حيٌّ؛ فإنّ كلَّ شيء مسبِّحٌ لله بحمده، ولا يكون التسبيح إلّا(٦) من حيٍّ. فكلُّ شيء من الماء عينُه ومن الهواء، حتى حيوان البحر الذي يموت إذا فارق الماء؛ ما حياته إلّا بالهواء الذي في الماء لأنّه مركّب؛ فيقبل الهواء بنسبة خاصّة، وهو أن يمتزج بالماء امتزاجا لا يسمّى به هواء، كما أنّ الهواء المركّب فيه الماء، وبه يكون مُرَكّبا؛ لكن امتزج الماءُ به امتزاجا خاصّا، لا

---

(١) [الذاريات: ٥٨]
(٢) العَبْل: الضخم، الغليظ. عَبُل: غَلُظ.
(٣) ص ٤٧
(٤) [الذاريات: ٢٢]
(٥) [فصلت: ١٠]
(٦) ص ٤٧ب

يسمّى به ماء.

فإذا كانت حياة الحيوان بهواء الماء؛ مات عند فَقْدِه ذلك الهواء الخاصّ. وكذلك حيوانُ البَرِّ إذا غرق في الماء مات؛ لأنّ حياته بالهواء الذي مازجَه الماء، لا بالماء الذي مازجَه الهواء. وثمّ حيوان برّيٌّ بحريٌّ، وهو حيوان شامل برزخيٌّ؛ له نسبة إلى قبول الهوائين. فيَحْيا بالهواء كما يحيا البرّيُّ، ويحيا في الماء كما يحيا البحريُّ، وبالهواء تكون حياته في الموضعين، والماء أصله في كونه حَيًّا. فالرزقُ في عالم الأركان الهواءُ، فَبِمَا في كلّ مطعوم ومشروب من ركن الهواء، به تكون الحياة لمن يتغذّى به من كلّ شيء حيّ؛ من نبات، ومعدن، وحيوان، وإنسان، وجانّ.

وأمّا الملائكة المخلوقة من أنفاس العالَم عند تنفُّسهم؛ فلهم غذاءٌ -أيضا- من الأركان، لا بدّ من ذلك. ويخرج الملَك مِن المتنفِّس بحسب ما يكون في قلب ذلك المتنفِّس من الخواطر. فإن تلفّظَ المتنفِّسُ[1] خرج النفَس بحسب ما تلفَّظ به، مفصَّلا في الصورةِ تفصيلَه حروفًا في الكلمة. وبهذا القدر تكون كيفيّة الانفعال عن خواصِّ الحروف لمن شهِد ذلك. وإن لم يتلفّظ، وخرج النفَسُ من غير لفظ؛ فإنّه يخرج هيولائيّا، لا صورة له معيَّنة؛ فيتولّى اللهُ تصويرَه بحسب ما كان عليه العبدُ في باطنه عند التنفّس، فيركِّبه اللهُ في تلك الصورة. فإن تعرَّى المحلُّ المتنفّس عن كلّ شيء؛ كتنفُّس النائم الذي لا رؤيا له في منام، ولا هو في الحسّ؛ فإنّ الله يصوِّر ذلك النفَس بصورة ما نام عليه عند فراقه الإحساسَ، كان الذِّكْرُ ما كان، أو الخاطر في القلب ما كان.

فإذا أقيم العبد في هذه الحضرة التي نحن بصددها، ونظر إلى ما تكوَّن عنه؛ أَمدَّه من الرزق ما به بقاؤه؛ فإنّه خالِقه، والرزق تابِع للخلق؛ فخالقُ الشيءَ هو رازقه. ولا تكون في مقام خَلْق الأشياء، إلّا إذا أَشهدك الحقُّ ما ينفعل عنك؛ فعند ذلك تشاهد طلبة ما تكوَّن عنك بما يحتاج إليه من الرزق؛ فترزقها، كما تسعى هنا في اقتناء الرزق الذي تطلبه منك عائلتُك سواء. وهذا

---

(١) ص ٤٨

لا يقدح في أنّ الله هو الرزّاق، وإنما كلامُنا[١] في تقرير الأسباب وإثباتها، كما قرّرها الحقُّ ﷻ وأَثْبَتها. وقد بيّنّا لك في غير موضع أنّ الإنسان إذا تجلّى له الحقُّ في منام، أو غيره، في أيّ صورة تجلّى؛ فلينظر فيما يلزم تلك الصورة المتجلَّى فيها من الأحكام؛ فيحكم على الحقِّ بها في ذلك الموطن؛ فإنّ مرادَ الله فيها ذلك الحكمُ ولا بدّ، ولهذا تجلّى فيها على الخصوص، دون غيرها، ويتحوّل الحكم بتحوُّل الصور، فاعلم ذلك.

فكذلك أيضا رِزْقُ الصور؛ يتنوّعُ بتنوّع الصور. فما به غذاءُ صورةٍ، قد لا يكون به غذاءُ صورة أخرى، وليس غذاءُ الصوَر سِوَى رزقها. فإذا تصوّرتِ المعاني؛ كالعلم في صورة اللَّبَن، والثبات في الدين في صورة القيد؛ فرزقُ تلك الصورة ما أُريدتْ له. فإن كانت رؤيا؛ فأصاب عابِرها ما أرادَ اللهُ بها[٢] بتلك الصورة؛ فذلك رزقها، فدامت حياتها وبقاؤها. وصورةُ ذلك؛ ما ينالُه الرائي والمكاشف من ذلك. كما «رأى النبيُّ ﷺ يشربُ اللبن، حتى خرج الريُّ من أظافره مما تضلّع منه. فقيل له: ما أوّلتَه يا رسول الله؟ فقال: العلم» يعني أنّ العلم ظهر في صورة اللبن. ولَمّا كان العلمُ لَبنًا، وصف[٣] نفسَه بالشرب منه، والتضلّع، إلى أن خرج الريُّ من أظافره، فنال كما قال: «علمَ الأوّلين والآخرين»

وما خرج منه من الريّ؛ هو ما خرج إلى الناس من العلم الذي أعطاه اللهُ، لا غير.

ثمّ أعطى ما فضِل في الإناء عُمَرَ؛ فكان ذلك الفضلُ القَدْرَ الذي وافق عُمَرُ الحقَّ فيه من الحكم؛ كحكمه في أسارى بدر، وفي الحجاب، وغير ذلك؛ ففاز به دون غيره من عند الله. وهكذا كلّ من حصل له مثل هذا من عند الله. كالمتّقي، إذا اتّقى اللهَ، جعل اللهُ[٤] له فرقانا؛ وهو عِلْمٌ يفرّق به بين الحقّ والباطل في غوامض الأمور ومُبْهَمَاتها عند تفصيل المجمَل، وإلحاق المتشابه بالمحكم في حقّه؛ فإنّ الله أنزله متشابها ومجملا. ثمّ أعطى التفصيلَ مَن شاء من عباده،

(١) ص ٤٨ب
(٢) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ٤٩
(٤) س، هـ: - الله

وهو ما فَضُل من اللَّبَن في القدَح، وحصل لعمر. لأنّه مَن شرب من ذلك الفضل؛ فقد عَمَر به محلَّ شُرْبِه؛ فلذلك كان عُمر، دون غيره من الأسـماء. هذا تعبير رؤياه على التمام ﷺ. ولعمر بن الخطاب في ذلك خصوصُ وَصْفٍ؛ لاختصاصه بالاسم والصورة في[1] النوم، دون غيره من العمريّين، ومن الصحابة ممن ليس له هذا الاسم.

فكلُّ رازق مرزوقٌ؛ إمّا الرزق المعنويّ أو الحسّيّ، على انقسام الأرزاق المعنويّة والمحسوسة. ومِن هذه الحضرةِ قولُه -تعالى-: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[2] فـ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ رزقُ الابتلاء، أي كونه الله من الابتلاء. فهو عِلْمُ إقامة الحجّة؛ لتكون الحجّةُ البالغة لله، كما أخبر عن نفسه فقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾[3] التي لا دَخَل عليها، ولا تأويل فيها. وإذا وصف الحقُّ نفسَه بـ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ فعمَّ حكمُ الرزق جميعَ الصور؛ فـ"كلُّ الصيد في جوف الفَرا"[4] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

(١) ص ٤٩ب
(٢) [محمد: ٣١]
(٣) [الأنعام: ١٤٩]
(٤) كل الصيد في جوف الفرا: قال ابن السكيت: الفرا الحمار الوحشي، وجمعه فراء. قالوا: وأصل المثل، أن ثلاثة نفر خرجوا متصيدين، فاصطاد أحدهم أرنبًا، والآخر ظبيًا، والثالث حمارًا، فاستبشر صاحب الأرنب وصاحب الظبي بما نالاه وتطاولا عليه، فقال الثالث: كل الصيد في جوف الفرا. أي هذا الذي رزقت وظفرت به يشتمل على ما عندكما. وذلك أنه ليس مما يصيده الناس أعظم من الحمار الوحشي. وتألف النبي ﷺ أبا سفيان بهذا القول حين استأذن على النبي ﷺ فحجب قليلًا ثم أذن له فلما دخل قال: ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين؛ قال أبو عبيدة: الصواب الجلهتين، وهما جانبا الوادي، فقال ﷺ: يا أبا سفيان أنت كما قيل: كل الصيد في جوف الفَرا، يتألفه على الإسلام. وقال أبو علابس: معناه، إذا حجبتك قنع كل محجوب. يضرب لمن يفضل على أقرانه.
(٥) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش: "بلغ قراءة وعرضا وسماعا على الشيخ المؤلف، أيّده الله".

حضرة الفتح: وهي للاسم الفتّاح[1]

حَضْــــــرَةُ الفتّاحِ للفَتْحِ ومَا يَعْلَمُ الشــخصُ بما يُفْتَحُ لَهْ
إنّ ربَّ الخَلْقِ في الخَيْرِ وفي كُلِّ شَرٍّ واقِعٍ قَـدْ أَجْمَـلَهْ
رُبَّمَا[2] يَعْرِفُهُ الشـــخصُ ومَا يَعْرِفُ الأَمْرَ الذي قد أَنْزَلَهْ
ثُمَّ قَدْ يَعْلَمُهُ الشـــخصُ ومَا يَعْلَمُ الشيــءَ الذي كُوِّنَ لَهْ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الفتّاح" ولها صورة، ومعنى، وبرزخ[3]. وما حازها على الكمال إلّا آدم عليه السلام بعلم الأسماء، ومحمد ﷺ بجوامع الكلِم. وما عدا هذين الشخصين فما ذُكِر لنا. ومِن هذه الحضرةِ نزلتْ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[4] و﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا﴾[5].

ولقد كنت بمدينة فاس، سنة إحدى وتسعين وخمسمائة، وعساكر الموحِّدين قد عبرت إلى الأندلس لقتال العدوّ حين استفحلَ أمرُهُ على الإسلام. فلقيتُ رجلا من رجال الله، ولا أزكّي على الله أحدا، وكان من أخصّ أَوِدّائي[6] فسألني: ما تقول في هذا الجيش: هل يُفتحُ له، ويُنصر في هذه السنة، أم لا؟ فقلت له: ما عندك في ذلك؟ فقال: إنّ الله قد ذكر ووعد نبيَّه ﷺ بهذا الفتح في هذه السنة، وبشّر نبيّه ﷺ بذلك في كتابه الذي أنزله عليه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا﴾. فموضع البشرى: ﴿فَتۡحًا مُّبِينًا﴾ من غير تكرار الألف؛ فإنّها لإطلاق الوقوف في تمام الآية؛ فانظر أعدادها بحساب الجُمَّل.

فنظرت، فوجدت الفتح يكون في سنة إحدى وتسعين وخمسمائة، ثمّ جزتُ إلى الأندلس

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الفتاح
(٢) هذا البيت والذي يليه ثابتان في الهامش بقلم الأصل
(٣) ص ٥٠
(٤) [النصر: ١]
(٥) [الفتح: ١]
(٦) أَوِدّاء: الوِدّ: الوديد. والجمع أَوُدّ، وهما: يتوادّان، وهم: أَوِدّاء

إلى أن نصر اللهُ جيشَ المسلمين(١)، وفتح الله به قلعة رباح، والاركو، وكركوي، وما انضاف إلى(٢) هذه القلاع من الولايات. هذا عاينتُه من الفتح ممن هذه صفته. فأخذنا للفاء ثمانين، وللتاء أربعمائة، وللحاء المهملة ثمانية، وللألف واحدا، وللميم أربعين، وللباء اثنين، ولللياء عشرة، وللنون خمسين، والألف قد أخذنا عددها؛ فكان المجموع: إحدى وتسعين وخمسمائة، كلّها سنون من الهجرة إلى هذه السنة. فهذا من الفتوح الإلهيّ لهذا الشخص.

وكذلك ما ذكرناه من فتح البيت المقدس، فيما اجتمع بالضرب في: ﴿الٓمٓ. غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾(٣) مع البِضع من السنين المذكور فيه بالحسابين: الجمّل الصغير والكبير؛ فظهر من ذلك فتح البيت المقدس، وقد ذكرناه فيما تقدَّم من هذا الكتاب في باب الحروف منه. وهو أنّ البِضع جعلناه ثمانية؛ لكون فتح مكة كان سنة ثمان، ثمّ أخذنا بالجمّل الصغير ﴿الٓمٓ﴾ ثمانية، فأسقطنا الواحدَ لكون الأُسِّ يطلب طرحه لصحّة العدد في أصل الضرب في الحساب الروميّ، والفتح إنما كان في الروم الذين كانوا بالبيت المقدس. فأضفنا ثمانية البضع إلى ما اجتمع من حروف ﴿الٓمٓ﴾ بعد طرح الواحد للأسّ؛ فكان خمسة عشر. ثمّ رجعنا إلى الجُمَّل الكبير؛ فضربنا واحدا وسبعين، في ثمانية، والكلّ سنون؛ لأنّه(٤) قال: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾(٥) فكان المجموع: ثمانية وستّين وخمسمائة. فجمعناها إلى الخمسة عشر التي في الجمّل الصغير، فكان المجموع: ثلاثا وثمانين وخمسمائة، وفيها كان فتح البيت المقدس. وهذا العلم مِن هذه الحضرةِ.

ولكنّ عبد السلام أبو الحكم بن برّجان، ما أخذه من هذا؛ فوقع له غلطٌ، وما شعر به الناس. وقد بيّنّاه لبعض أصحابنا حين جاءنا بكتابه؛ فتبيّن له أنّه غلِط في ذلك، ولكن قارب الأمرَ. وسبب ذلك أنّه أَدخلَ عليه علما آخر فأفسده. وهذا كلّه من صورة الفتح، لا من معناه، ولا من وسطه الذي هو الجامع للطرفين. فكان لآدم إحصاءُ جميع اللغات الواقعة من أصحابها

(١) دارت المعركة، وقعة الأرك، التي قادها الأمير الموحدي أبو يوسف، يعقوب بن يوسف ضد الأدفنش يوم الأربعاء الثالث من شعبان عام ٥٩١هـ [المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٨٢/١]
(٢) ص ٥٠ب
(٣) [الروم: ١، ٢]
(٤) ص ٥١
(٥) [الروم: ٤]

المتكلّمين بها إلى يوم القيامة، وكان لمحمد ﷺ إرساله إلى الناس كافّة، باللسان العربيّ؛ فعمّ جميع كلّ لسان. فنُقل شرعه بالترجمة؛ فعمَّ اللغات.

وأمّا الفتح الوسط؛ فهو فتح الأذواق، وهو العلم الذي يحصل للعالِم به بالتعمُّل في تحصيله. كعلم الفُرقان للمتّقي؛ فإنّه حصّله بتقوى الله، مع ما انضاف إليه من تكفير السيّئات، وغفر الذنوب. وهذا علمٌ مخصوص بأهل الطريق، وهم أهل الله وخاصّته. وهو علم الأحوال، وإن كانت مواهب؛ فإنّها لا توهب إلّا[1] لمن هو على صفة خاصّة، وإن كانت تلك الصفة لا تنتجها في الدنيا لكلّ أحد؛ ولكن لا بدّ أن تنتج في الآخرة. فلمّا لم يكن من شرطها الإنتاج في الدنيا؛ قيل في علم الأحوال: "إنّها مواهب" وهو حصولها عن الذوق. ومعنى "عن الذوق": أوّل التجلّي.

فإنّ التوكّل مثلا -الذي هو الاعتماد على الله، فيما يجريه أو وَعد به- فالذوقُ فيه الزائد على العلم بذلك (هو) عدمُ الاضطراب عند الفقد لما تَرْكَنُ النفس إليه؛ فيكون ركونُها في ذلك إلى الله، لا إلى السبب المعيّن. فيجد في نفسه من الثقة بالله في ذلك، أعظم مما يجده مَنْ عنده السببُ الموصل إلى ذلك. كالجائع ليس له سبب يصل به إلى نَيْلِ ما يزيل جوعَه من الغذاء، وجائعٌ آخَر عنده ما يصل به إلى نَيْلِ ما يزيل ما عنده، فيكون صاحبُ السبب قويّا لوجود المزيل عنده، وهذا الآخر الذي ما عنده إلّا الله، يساويه في السكون وعدم الاضطراب؛ لِعلمه بأنّ رِزقه -إن كان بقي له رزق- فلا بدّ من وصوله إليه. فسمّي عدمُ هذا الاضطراب، ممن هذه صفته مِن فَقد الأسباب، ذوقا.

وكلُّ عاقلٍ يجدُ الفرق بين هذين الشخصين؛ فإنّ العالِم الذي ليس له هذا الذوق يضطربُ عند فَقْدِ المزيل، مع علمه بأنّ رزقَه -إن كان بقي له رزق- لا بدّ أن يصل إليه، ومع هذا العلم لا يجد سكونا نفسيّا مع الله. وصاحبُ الذوق هو الذي يجد[2] السكون، كما يجده صاحبُ

---

(١) ص ٥١ب
(٢) ص ٥٢

السبب المزيل، لا فرق؛ بل ربما هو أوثق. وهو قول بعض العلماء: "إنّ الإنسانَ لا ينالُ(١) هذه الدرجة، حتى يكون بربّه أوثق منه بما في يده" لأنّ الوعد الإلهيّ صادقٌ لا تتطرّقُ إليه الآفات، والذي بيده من الأسـباب يمكن أن تتطرّق إليه الآفات؛ فيحال بينه وبين مَن هو عنده، بأيّ وجه كان. فلذلك قلنا: إنّ المتوكّل ذوقا أتمّ في السكون من صاحب السبب الحاصل المزيل لهذا الألم. فاعلم ذلك، فهذا هو الوسط من علم الفتح، وصاحبه ملتذٌ في باطنه غاية الالتذاذ.

وأمّا المعنى مِن هذه الحضرةِ؛ فهو ما يطالَع به العبدُ من العلم بالله، إذا كان الحقُّ -أعني هويّةَ الحقّ- صفاتُ هذا العبد. فما يحصل له من العلم، إذا كان بهذه الصفة، هو المعنى الحاصل مِن هذه الحضرةِ. وما كلُّ أحد ينال هذا المقام مِن هذه الحضرةِ، وإن كان فيها؛ فإنّ الناس يتفاضلون في ذلك. ومِن هذه الحضرةِ قال رسول الله ﷺ حين ضُرب بين كتفيه: «علمتُ علم الأوّلين والآخرين» بذلك الوضع. وتلك الضربةُ أعطاه اللهُ فيها ما ذكره من العلم، ويعني بذلك: العلم بالله. فإنّ العلم بغير الله تضييع الوقت. فإنّ الله ما خلق العالَم إلّا له، ولا سيما هذا المسمّى بالإنس والجنّ؛ فإنّه نصّ عليه أنّه خلقه لعبادته(٢)، وذكر عن كلّ شيء أنّه يسبّح بحمده.

فَمَن عَلِم اللهَ بمثل هذا العلم؛ عَلِم أنّ كلَّ نُطق في العالَم، كان ذلك النطق ما كان، مما يُحمد أو يُذمّ، أنّه تسبيحٌ بوجهٍ لله بحمده، أي فيه ثناءٌ على الله، لا شكّ في ذلك. ومثل هذا العلم -بحمد الله- حصل لنا من هذه الحضرة، ولكن ما يَعرف صورة تنزيله علما، بحمد الله والثناء عليه، إلّا مَن اختصّه اللهُ بوهب هذه الحضرة على الكمال. فيَسُبُّ إنسانٌ إنسانا، وهو عند هذا السامع صاحبِ هذا المقام؛ تسبيحٌ بحمد الله. فيؤجَرُ السامعُ، ويأثمُ القائل، والقولُ عينُه.

وهذا من العلم اللطيف الذي يخفى على أكثر الناس. وهو في العلوم بمنزلة أسماء الأشياء كلِّها؛ أنّها أسماء الله، في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٣) خبرا صِدقا، مع عِلمنا بما نفتقر

(١) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٢) ص ٥٢ب
(٣) [فاطر: ١٥]

إليه من الأشياء. فهذا وذلك سواء ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ﴾[1] فسمع بالله ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ فأبصر بالله. وهذا القدر من الإيماء كافٍ في هذه الحضرة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) [ق: ٣٧]
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة العلم: وهي للاسم العليم، والعالِم، والعلّام[1]

إنّ العلومَ هي المطلوبُ بالنَّظَرِ | فانْظُرْ وفَكِّرْ فإنّ الفِكْرَ مُعْتَبَرُ
لَولا[2] العلومُ التي في الكَوْنِ ما ظَهَرَتْ | أَفْكارُ مَن هُوَ في الأشياء مُعْتَبَرُ
هُوَ الإمامُ الذي يَدْرِيْهِ خالِقُهُ | والنجمُ يَعْرِفُهُ والشمسُ والقَمَرُ
كيوسُفَ حِيْنَ خَرُّوا سُجَّدًا ومَضَتْ | أَحكامُهُ فِيْهُمُ باللهِ فاعْتَبِروا
فَلَو تَرى الشمسَ والأفلاكُ دائرةٌ | في مارِّها[3] ونُجومُ الليلِ تَنْتَثِرُ
مِن بَعْدِ ما طُمِسَتْ أَنوارُها ومَضَتْ | أَحكامُها وبَدَتْ في العَيْنِ تَنْكَدِرُ
ماتُوا ورَاحَ الَّذي قَدْ كان يَجْمَعُهُمْ | في دارِ دُنْياهُمُ فالكُلُّ قد قُبِروا

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد العليم" والعلماء في هذه الحضرة على ثلاث مراتب: عالِمٌ عِلْمُهُ ذاتُه، وعالِمٌ عِلْمُهُ موهوبٌ، وعالِمٌ عِلْمُه مكتَسَب. وله حكم في الإلهيّات، وله حكم في الكون. ففي الله عِلمه بكلّ شيء لذاته، وعموم تعلُّقها بكلّ معلوم. وقد بيّنّا من أين تعلّق علمه بالعالَم. والمكتَسب في الله قولُه: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[4]. والموهوب[5] في الله: ما أعطاه العبد من تَصرُّفه في المباح؛ فإنّه لا يتعيّن تقييده تعيُّنَ الواجبِ، والمحظورِ، والمندوبِ، والمكروهِ. فحصولُ العلم بالتصريف في المباح عِلْمُ وهبٍ يَعلمه الحقّ من العبد بطريق الهبة؛ لأنّه لا يجب عليه الإتيان به، كما يجب عليه اعتقاده فيه أنّه مباح، والإيمان به واجب.

وأمّا مراتب هذه العلوم في الكون فهيّنة الخطب، فإنّ الكونَ قابلٌ للعلم بالذات. فالعلم الذاتيّ له؛ هو ما يدركه من العلم بعين وجوده خاصّة، لا يفتقر في تحصيله إلى أمر آخر إلّا بمجرّد كونه. فإذا ورد عليه ما لا يقبله إلّا بكونه موجودا على مزاج خاصّ؛ هو علمه الذاتيّ له. والمكتَسبُ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: العليم
(٢) ص ٥٣
(٣) مارّها: تحرُّكها. مار الشيء يمور مورا: تحرك وجاء وذهب
(٤) [محمد: ٣١]
(٥) ص ٥٣ب

(هو) ما له في تحصيله تعمُّل، من أيّ نوع كان، من العلوم المكتسبة. والموهوبُ هو ما لم يخطر بالبال، ولا له فيه اكتساب؛ كعلم الأفراد، وهو علم الخضر، فعلَّمه (الحقّ) من لدنه عِلمًا، رحمة من عند الله به؛ حتى كان مِثْلُ موسى عليه السلام الذي كلّمه ربُّه، يستفيد منه ما لم يكن عنده، ولا أحاط به خُبرا، يقول: لم نذق له طعما فيما علّمه الله من العلم بالله.

واعلم أنّه ما من موجود في العالَم، إلّا وله وجه خاصّ إلى موجِده؛ إذا كان من عالم الخلق. وإن كان من عالم الأمر؛ فما له سِوَى ذلك الوجه الخاصّ. وأنّ الله يتجلّى لكلّ موجودٍ من[1] ذلك الوجه الخاصّ؛ فيعطيه من العلم به ما لا يعلمه منه إلّا ذلك الموجود. وسواء عَلِم ذلك، ذلك[2] الموجود أو لم يعلمه -أعني: أنّ له وجها خاصا، وأنّ له من الله علما من حيث ذلك الوجه-. وما فضُل أهلُ الله إلّا بعلمهم بذلك الوجه.

ثمّ يتفاضل أهلُ الله في ذلك؛ فمنهم من يعلم أنّ لله تجلّيا لذلك الموجود من هذا الوجه الخاص، ومنهم من لا يعلم ذلك. والذين يعلمون ذلك؛ منهم من يعلم العلم الذي يحصل له من ذلك التجلّي، ومنهم مَن لا يعلمه -أعني على التعيين- وما أعني بالعلم إلّا متعلَّق العلم؛ هل هو كونٌ؟ أو هو اللهُ من حيث أمر مّا؟

والعلم المتعلّق بالله؛ إمّا علمٌ بالذات؛ وهو سَلْبٌ وتنزيه، أو إثباتٌ وتشبيه، وإمّا علمٌ بِاسْمٍ مّا من الأسماء الإلهيّة، من حيث ما سمّى الحقُّ به نفسَه من كونه منعوتا بالقول والكلام، وإمّا علمٌ باسمٍ مّا من أسماء الأسماء من حيث ما تقتضيها عبارات المحدَثات، وإمّا علمُ نِسَبٍ إلهيّة، وإمّا علمُ صفاتٍ معنويّة، وإمّا علمُ نعوتٍ ثبوتيّة إضافيّة تطلب أحكاما متقابلة، وإمّا علمُ ما ينبغي أن يطلق منه عليه، وما ينبغي أن لا يطلق. ولكلّ عِلْمٍ أهلٌ.

وأمّا ما يتعلّق بالكون من العلم الإلهيّ الذي يعطيه اللهُ مَن شاء من عباده من هذه الحضرة،

---

(١) ص ٥٤

(٢) لا تكرار هنا لكلمة "ذلك" وفق الشيخ، فقد كتب "صح" فوق كل منهما

فهو: إمّا علمٌ يكون متعلَّقه نسبةُ العالَم إلى الله، وإمّا علمٌ يكون متعلَّقه نسبة الله إلى[1] العالم، وإمّا علمٌ بارتفاع النسبة بين العالَم والذات، وإثباتها بين العالَم والأسماء. وإمّا علمٌ بإثبات النسبة بين العالَم والذات، وهو علم القائلين بالعلّة والمعلول، وإمّا علمُ إثبات النسبة شرطا لا علّة، وإمّا علمٌ يتعلّق بالصورة التي خلق اللهُ العالَم عليها كلّه، وإمّا علمٌ بالصورة التي خلق الإنسان عليها، وإمّا علمٌ بالبسائط، وإمّا علمٌ بالمركّبات، وإمّا علمٌ بالتركيب، وإمّا علمٌ بالتحليل، وإمّا علمٌ بالأعيان الحاملة؛ مركّبة كانت أو بسائط، وإمّا (علمٌ) بالأعيان المحمولة، وإمّا علمٌ بالهيئات، وإمّا علمٌ بالأوضاع، وإمّا علمٌ بالمقادير، وإمّا علمٌ بالأوقات، وإمّا علمٌ بالاستقرارات، وإمّا علمٌ بالانفعالات، وإمّا علمٌ بالعين المؤثِّرة -اسم فاعل- المؤثَّرة فيها -اسم مفعول- وأنواع الآثار؛ بالتوجّهات والقصد، أو بالمباشرة. هذا كلّه مما يكون للعالم به، أو ببعضه، مِن هذه الحضرةِ العِلْميّة. فمن دخل هذه الحضرة ذوقا؛ فقد حاز كلَّ علم. ومن دخلها بالفكر؛ فإنّه ينال منها على قدر ما هو فيه.

ومِن هذه الحضرةِ يحيط بعضُ الخلق بعلم ما لا يتناهى من أعيان أشخاص نوعٍ نوعٍ من الممكنات، على حدّ ما يُعْلَم في[2] العامّة تضاعف العدد إلى ما لا يتناهى، ولا يقدر أحد على إنكاره من نفسه أنّه يعلم ذلك، ولا يخطئ فيه.

ثمّ لتعلم أنّ مسمَّى العلم ليس سِوَى تعلُّقٍ خاصٍ من عينٍ تسمّى: "عالِمًا" لهذا التعلّق.[3] وهو نِسبة تحدث لهذه الذات من المعلوم. فالعلم متأخِّر عن المعلوم؛ لأنّه تابع له، هذا تحقيقه. فحضرة العلم، على التحقيق، هي المعلومات، وهو بين العالِم والمعلوم. وليس للعلم، عند المحقِّق، أثرٌ في المعلوم أصلا؛ لأنّه متأخِّر عنه. فإنّك تعلمُ المحالَ محالا، ولا أثر لك فيه من حيث عِلمك به[4]، ولا لعلمك فيه أثر. والمحال لنفسِه أعطاك العلمَ به أنّه محال. فمن هنا تعلم أنّ العلمَ لا أثر له في المعلوم، بخلاف ما يتوهّمه علماء أصحاب النظر.

---

(١) ص ٥٤ب
(٢) ص ٥٥
(٣) "مقابلها في الهامش: "بلغ"
(٤) "من حيث علمك به" مضافة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

فإيجادُ أعيان الممكنات: عن القول الإلهيّ؛ شرعًا وكشفًا، وعن القدرة الإلهيّة: عقلا وشرعا، لا عن العلم. فيَظهرُ الممكن في عينه؛ فيتعلّق به علم الذات العالِمة بأنّه ظاهر، كما تعلَّق به أنّه غير ظاهر بذلك العلم. فظهور المعلوم وعدم ظهوره -أعني وجوده- أعطى العلمَ. فهو حضرة المعلوم ينوّعُ العلمَ من العالِم بما هو[1] عليه في ذاته -أعني المعلوم- هذا في كلّ موصوف بالعلم. فالصفاتُ المعنويّة كلُّها -على الحقيقة- نِسب، غير أنّه ثَمّ نسبة تتقدَّم؛ كالقول بالإيجاد على الموجود، ونسبة تتأخّر كالعلم والمعلوم. فإذا فهمتَ ما ذكرته لك في هذه الحضرة علمتَ الأمر العِلميّ على ما هو عليه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٥٥ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة القبض: وهي للاسم القابض[1]

لا شكّ أنّ القبضَ مَعْلُومُ في ذاتِـهِ فـالأَمـرُ مَـفْـهُـومُ
ولَيْسَ مَعلومًـا لَنـا سِرُّهُ لَـكِـنَّـهُ للهِ مَـعْـلُـومُ
يَعْلَمُهُ الخائفُ مِنْ خَوْفِهِ لِذاكَ يُمْسي وَهْوَ مَغْمُومُ
بُسْـتانُهُ تَبْكِيْهِ أَطيارُهُ يَـعْـمُـرُهُ الـغِـرْبانُ والـبُـوْمُ
مُنْقَبِضٌ عَنْـهُ وعَن مِثْلِهِ فَسِـــرُّهُ في الكَوْنِ[2] مَكْتُومُ

لها[3] أثر في المحدَث والقديم، يُدعى صـــاحِبُها: "عبد القابض" بما يعطيه الممكن من أفعاله، فيقبضها الحقُّ منه، كما ورد: «إنّ الله يأخذ الصدقات من عباده فيربّيها لهم» ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[4] فيقبضه بحيث أنّه لا يبقى لغير الله فيه تَصرُّف بعد القبض الإلهيّ، إلّا أن يعطيه الحقّ ذلك؛ فيقبضه العبد من ربّه.

وأوّلُ قبضٍ قَبِضَهُ الممكنُ من ربّه وجودُه. فقبِض الحقُّ من الممكن علمَهُ به، وقبِض الممكنُ من الحقّ وجودَهُ، وجميعُ ما يتصرّف فيه، ويضاف إليه من الأفعال. فإذا وقعتْ يقبضُها الحقُّ من العامل. فحضرةُ القبض بين القابض، والمقبوض، والمقبوض منه. وقد يكون لهذه الحضرة في القابض قبضٌ مجهول، وهو خطر جدّا، كما يكون لها قبضٌ معلوم. فإذا وَجد العبدُ مِن هذه الحضرةِ قبضا في نفسه، لا يعرف سببه، ولا يعرف منه سِوَى علمه بأنّه قابض لأمر مجهول؛ فهو مقبوض الباطن للحقّ بذلك الأمر الذي لا يعلمه. فإذا وقع له مثل هذا القبض مِن هذه الحضرةِ فليسكن على ما هو عليه، وليتحرّك على الميزان المشروع، والميزان العقليّ، ولا يتزلزل؛ فإنّه لا بدّ أن ينقدح له سببُ وجود ذلك القبض: إمّا بما يسوءه، أو بما يسرّه. ولله عباد يَسُرُّهم[5] كلُّ شيء يقامون فيه،

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: القابض
(٢) "في الكون" مكتوب فوقها بقلم الأصل: "المعلوم" من غير إشارة الاستبدال، ليدل على صواب كلا التعبيرين
(٣) ص ٥٦
(٤) [هود: ١٢٣]
(٥) ص ٥٦ب

من بسطٍ وقبضٍ، مجهولٍ ومعلوم.

واعلم أنّ الأدبَ مصاحِبٌ لهذه الحضرة، ولحضرة البسط. فإذا قبض من الحقّ ما يعطيه الله؛ فيقبضه من يده في أمور معيّنة، ومن يد الغير في أمور معيّنة؛ يعيّن ذلك مسمّى الخير والشرّ. فالخير كلّه بيد الله؛ فيقبضه منه، ولكن بأدب يليق بذلك الخير المعيّن. وابذل جهدك في أن لا تقبض الشرَّ جملة واحدة. فإن أعماك الحقُّ، وأَصَمَّك، واستعملك في قبض الشرّ؛ فمن الأدب أن لا تقبضه من يد الله، واقبضه من يد المسمَّى: "شيطانا" فإنّ على يده يأتيك الشرّ؛ فلو زال هذا البريد؛ لم يقع في الوجود حكم شرّ. وما أظهر عينَ الشرّ من هذا الشيطان، إلّا التكليفُ. فإذا ارتفع؛ ارتفع هذا الحكم، ولم يبق إلّا الغرض والملاءمة. فنَيْلُ الغرض والملائم: خيرٌ، وفَقْدُ ما تعلّق به الغرض وما لا يلائم: شَرٌّ.

فَخُذِ الخيرَ كُلَّهُ مِن يَدِ الحَقِّ تسْعَدِ
ودَعِ الشَّرَّ كُلَّهُ في يَدِ الغَيْرِ تَرْشُـدِ

سواء نَسبتهما إلى الشرع، أو إلى الغرض، أو الملاءمة. فمِن القبضِ ما يكون عن وَهْبٍ، ومنه ما يكون عن جودٍ، وكرمٍ، وعن سخاءٍ، وعن[1] إيثارٍ وليس إلّا قبض الشرّ، هو يكون عن إيثارٍ لجناب الحقّ حيث أَضفتَه إلى نفسك، ولم تُضِفْهُ إلى الله؛ أدبا مع الله؛ حيث لم ينسبه إلى نفسه. فإنّ رسول الله ﷺ المترجم عن الله -تعالى- يقول: «والشرُّ ليس إليك». وقال (تعالى): ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾[2] فكلّ ما يسوءُك؛ فهو شرٌّ في حقّك. فلو لم يُطلَق عليه اسم شرّ؛ لم تُضِفْهُ إليك، ولا أضافه الحقّ إليك.

ألا تراه إذا نظرتَه فِعْلا[3]، من غير حكم عليه، كيف يقول: ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾[4] ظهر. فقف مع الحكم الإلهيّ في الأشـياء وعلى الأشـياء؛ تكن أديبا معصـوما، فإنّه لا يحفظ اللهُ هذا

(١) ص ٥٧
(٢) [النساء: ٧٩]
(٣) ق: "فيه" وعليها إشارة المسح، وصححت في الهامش
(٤) [النساء: ٧٨]

المقام إلّا على مَن عصم اللهُ، واعتنى به.

ومِن هذه الحضرةِ تُقرض اللهَ ما طلب منك من القرض، وتعلم أنّه ما طلبه منك إلّا ليعود به وبأضعافه عليك، مِن جمة مَن تعطيه إيّاه من المخلوقين. فمَن أقرض أحدا من خلق الله؛ فإنما أقرض الله. وليس الحُسْن في القرض إلّا أن ترى يد الله هي القابضة لذلك القرض، لا غير. فتعلم عند ذلك في يد مَن جعلتَ ذلك، وهو الحفيظ الكريم.

وأمّا قبضه، ما يقبضه للدلالة عليه، كقبض الظلّ إليه؛ ليعرِّفك بك وبِنَفْسِهِ. لأنّه[1] ما خرج الظلُّ إلّا منك، ولولا أنت لم يكن ظلٌّ، ولولا الشمس أو النور لم يكن ظلٌّ. وكلّما كثفَ الشخصُ؛ تحقّقتْ أعيان الظلال. فالأمر بينك وبينه -كما قرّرنا- في الوجود؛ بين الاقتدار الإلهيّ، وبين القبول من الممكن: مهما ارتفع واحد منهما، ارتفع الوجود الحادث. كذلك إذا ارتفع العين المشرق، والجسم الكثيف الحائل عن نفوذ هذا الإشراق فيه؛ حدث الظلّ. فالظلُّ من أثر نور وظلمة، ولهذا لا يثبُت الظلّ عند مشاهدة النور كما لا تثبت الظلمة؛ لأنّه ابنها؛ فإنّ للظلمة ولادةً على الظلّ؛ بنكاح النور. فما قابل النورَ من الجسم الكثيفِ أشرقَ؛ فذلك الإشراقُ هو نكاحُ النور له. وبنفس ما يقع النكاح؛ تكون ولادته للظلّ.

فنفسُ النكاح، نفسُ الحمل، نفسُ الولادة، في زمان واحد. كما قلنا: في زمان وجود البرق، انصباغ الهواء، وظهور المحسوسات، وإدراك الأبصار لها. والزمانُ واحد، والتقدُّم والتأخّر معقول، وهكذا الظلّ، فافهم.

ومِن هذه الحضرةِ سماع ما يقبضك، ورؤية ما يقبضك. فلو لم يُقْبَض المسموع الذي قبضك؛ ما كنت مقبوضا، وكذلك الرؤية. فأنت القابض المقبوضُ، فما[2] أُتِيَ عليك إلّا منك. فلو أَزلتَ الغرض عند السماع أو الرؤية؛ لكنتَ قابضا، ولم تكن مقبوضا. غير أنّ هذه الحقيقة لا ترتفع من

---

(١) ص ٥٧ب
(٢) ص ٥٨

العالَم؛ لأنّ الاستنادَ قويٌّ، بقوله: ﴿ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾[1] وليس إلّا القبض. فإذا أَخبر الحقُّ بوجود الأثر في ذلك الجناب؛ فأين يخرج العبد مِن حكمه؟ لذلك قال في نعيم الجنان: ﴿لَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ﴾[2] وليس إلّا نَيْل الأغراض. فتحقَّقْ حكم هذه الحضرة، وما تعطيه في الإنسان. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) [محمد: ٢٨]
(٢) [فصلت: ٣١]
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة البَسْط: وهي للاسم الباسط

لَا يَفْرَح العاقلُ في بَسْطِهِ إلّا إذا بَشَّرَهُ اللهُ
عَلى لِسانٍ صادِقٍ مُنْجِدٍ وَمُتْهِمٍ يَعْلَمُهُ اللهُ
فإنّهُ الصادِقُ فِي قَوْلِهِ لَهُ إذا يَحْشُرُهُ الجاهُ
لا[1] تَمْتَرِي في صِدْقِ أَرْسالِهِ لِكَوْنِها أَعْلَمَها اللهُ
فَلا تَقولوا مِثْلَ مَا قال مَن يَقول إذ قِيْلَ لَهُ: ما هُوْ
ماهِيَّةُ مَا ثَمَّ مجهولةٌ فافرَحْ فإنّ الواحِدَ اللهُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الباسط"، ولها حكمٌ وأثرٌ، قديما وحديثا. فَمَن أرضى اللهَ؛ فقد مَنع غضبَه وبَسطَ رحمتَه ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾[2]

فَلَهُ الحُكْمُ كُلُّهُ وَلِيَ الحُكْمِ جُلَّهُ[3]
فَهُوَ الحَقُّ أَصْلُنا وأَنا العبدُ ظِلَّهُ
فإذا دام غَبْثُهُ[4] فأَنا مِنْهُ ظِلَّهُ
ما لِي أَمْرٌ يَخُصُّنِي بَلْ لِيَ الأَمْرُ كُلُّهُ
إنْ أَسأنا فَعَدْلُهُ إن يَشَأْ ذاكَ فَضْلُهُ
كُلُّ جِنْسٍ يَعُمُّنا وأَنا مِنْهُ فَصْلُهُ
أَيُّ فَصْلٍ مُقَوِّمٍ أَنا مِنْهُ فَشَكْلُهُ
شَكْلُ ذاتي، وفَيْضُهُ عَيْنُ فَيْضي أو مِثْلُهُ

---

(١) ص ٥٨ب
(٢) [البقرة: ٢٤٥]
(٣) في الهامش بقلم الأصل: "مثله" من غير إشارة موضع الإدخال أو التصويب
(٤) غبث الشيء: خلطه

فله[1] الحكم في عباده من هاتين الحضرتين. غير أنّ المَحَالَّ تختلفُ؛ فيختلف البَسْط لاختلافها، والأحوالُ تختلف؛ فيختلف البَسْط لاختلافها. فأمّا في محلّ الدنيا فـ﴿لَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[2] فأنزل (في الأرض) بقَدَرٍ ما يشاء، وأطلق له في الجنّة البَسطَ؛ لكونها ليست بمحلِّ تَعَنٍّ ولا تَعَدٍّ، فإنّ الله قد نزع الغِلَّ من صدورهم. فالعبدُ باتّباع الرسول -وأعني به الشرع الإلهيّ- والوقوف عند حدوده ومراسمه، بالأدب الذي ينبغي له أن يستعمله في ذلك الاتّباع؛ يؤثِّر في الجناب الأقدسِ المحبّةَ في هذا المتّبع؛ فيحبّه الله، وإذا أحبّه انبسط له. فحال العبد في الدنيا، عند انبساط الحقّ إليه، أن يقف مع الأدب في الانبساط. وهو قبضٌ يسير أثّره بسطُ الحقّ. فالعبد ينقبض؛ لقبض الحقّ ولِبَسطه، وإن اختلف حكم القبض فيه -أعني في الدنيا- لأجْل التكليف. فمن المحال كمالُ البسط في الدنيا: للأدب، ومحالٌ كمالُ القبض في الدنيا: للقنوط.

غير أنّ حكمَ القبض أعمُّ في الدنيا من البَسط؛ فمن الناس مَن وفّقهم الله لوجود أفراح العباد على أيديهم. أوّلُ درجةٍ من ذلك مَن يُضْحِك الناس بما يرضي الله، أو بما لا رضاء فيه ولا سخط، وهو المباح. فإنّ ذلك نعتٌ إلهيّ[3] لا يُشعر به، بل الجاهل يَهزأ به، ولا يقوم عنده هذا الذي يُضْحِك الناسَ وَزْنٌ، وهو المسمّى في العرف: مسخرة. وأين هو هذا الجاهل بقدر هذا الشخص من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾[4] ولا سيما وقد قيّدناه بما يرضي الله، أو بما لا رضاء فيه ولا سخط؟ فعبدُ اللهِ؛ المراقِب أحوالَه وآثارَ الحقّ في الوجود؛ يَعْظُمُ في عينه هذا المسمّى: "مسخرة". وكان لرسول الله ﷺ نُعَيْمَان يُضحكه؛ ليشاهد هذا الوصف الإلهيّ في مادّة، فكان أعلم بما يرى. ولم يكن رسول الله ﷺ ممّن يَسخر به، ولا يُعتقَد فيه السخريّة، وحاشاه من ذلك ﷺ بل كان يشهده مجلىً إلهيّا، يعلم ذلك منه العلماءُ بالله.

ومِن هذه الحضرةِ كان رسول الله ﷺ يمازح العجوز والصغير، يباسطهم بذلك ويفرحهم. ألا

---

(١) ص ٥٩
(٢) [الشورى: ٢٧]
(٣) ص ٥٩ب
(٤) [النجم: ٤٣]

ترى إلى أكابر الملوك؛ كيف يضاحكون أولادَهم بما ينزلون إليهم في حركاتهم حتى يضحك الصغير؟ ولم أَرَ من الملوك من تحقّق بهذا المقام في دَسْتِه، بحضور أمرائه، والرسل عنده، مثل الملك العادل أبي بكر بن أيّوب، مع صغار أولاده، وأنا حاضر عنده بميافارقين، بحضور هذه الجماعة. فلقد رأيت ملوكا[١] كثيرين، ولم أر منهم مثل ما رأيته من الملك العادل في هذا الباب. وكنت أرى ذلك من جملة فضائله، ويعظم به في عيني، وشكرته على ذلك. ورأيت مِن رفقه بالحريم، وتفقُّد أحوالهنّ، وسؤاله إيّاهنّ، ما لم أر لغيره من الملوك، وأرجو أنّ الله ينفعه بذلك.

واعلم أنّ الفرق بين الحضرتين؛ أنّ القبض لا يكون أبدا إلّا عن بسط، والبسط قد يكون عن قبض، وقد يكون ابتداء. فالابتداءُ سَبْقُ الرحمة الإلهيّة الغضبَ الإلهيّ، والرحمة بسط، والغضب قبض. والبسط الذي يكون بعد قبض، كالرحمة التي يرحم الله بها عبادَه بعد وقوع العذاب بهم؛ فهذا بسطٌ بعد قبضٍ. وهذا البسط الثاني محالٌ أن يكون بعده ما يوجب قبضا يؤلم العبدَ.

فالبســـطُ عامُّ المنفعة، وقد يكون فيه في الدنيا مكرٌ خفيّ، وهو إرداف النعم على المخالِف، فيطيل لهم ليزدادوا إثما وهو قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[٢] والإملاءُ بَسْطٌ في العمر والدنيا، فيتصرّفون فيهما بما يكون فيه شقاؤهم.

ومن البسط ما يكون أيضا مجهولا ومعلوما -أعني مجهول السبب[٣]- فيجد الإنسان في نفسه بسطا وفرحا، ولا يعرف سببه. فالعاقل من لا يتصرّف في بسطه المجهول بما يحكم عليه البسط؛ فإنّه لا يعرف بما يُسفر له في عاقبته؛ هل بما يقبضه ويندم فيه؟ أو بما يزيده فرحا وبسطا؟ فالمكر الخفيّ فيه إنما هو لكونه مجهول السبب، وقوّة سلطانه فيمن قام به. والدار الدنيا؛ تحكم على العاقل بالوقوف، عند الجهل بالأسباب الموجبة لبعض الأحوال. فيتوقّف عندها حتى ينقدح له أمرُها؛

(١) ص ٦٠
(٢) [آل عمران: ١٧٨]
(٣) ص ٦٠ب

فإذا عَلِم تصرَّف في ذلك على علم؛ فإمّا له، وإمّا عليه، بحسب ما يوقفه الله وينصره، أو يخذله. فمن الله نسأل العصمة من الزلل في القول والعمل.

ومِن هذه الحضرةِ يدعو إلى الله، مَن يدعو، على بصيرة. فيدعو من باب البسط مَن يَعلمُ أنّ البسط يعين على الإجابة من المدعوّ. ويدعو من باب القبض مَن يعلم أنّ القبض يعين على إجابة المدعوّ. فهذا الداعي، وإن كان في مقام مباسطة الحقّ، فإنّه يدعو بالقبض والبسط؛ فإنّه يراعي المصلحة، ويدفع بالتي هي أحسن في حقّ المدفوع عنه وفي حقّ نفسه. والأدب أعظم ما ينبغي أن يُستعمل في هذه الحضرة؛ فإنّ البسطَ مطلب النفوس، فليحذر غوائلها[١] ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ[٢] الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾[٣].

(١) في الهامش: "بلغ قراءة وسماعا وعرضا على الشيخ المؤلف أيده الله تعالى".
(٢) ص ٦١
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الخفض(١)

إنّ التواضُـــعَ حُكْمٌ لَيْسُ يَعْرِفُـهُ	إلّا العَـلِيّ الّذِي لله يَخْـفِضُــــهُ
تَــنَزَّلَ الحَــقُّ إكـرامًـا إلَى دَرَجٍ	بِــهِ يُجَــزِّئُــهُ بِــهِ يُـبَـعِّضُـــــهُ
تَقَسَّـــمَ(٢) الخَلْقُ في تَعيينِ رُتْبَتِـهِ	قِسْــــمٌ يُحَبِّبُهُ قِسْــمٌ يُبَغِّضُـــهُ
إنّ الذي خَفَضَ الأكوانَ أَجمعَهـا	عَنِ المَقامِ الذي بنا(٣) نُخَفِّضُـــهُ
رَفَعْتُ همّتَهُ نَحْوَ العَلِيّ عســــــى	يومًـا على غَلَطٍ يكون تنهضُـــهُ
أَبْرَمْـتُ أَمْرًا وفي الإبرامِ حـاجَتُـهُ	فَجَاءَ في الحالِ للحِرمانِ يَنْقُضُـــهُ
إنّي جَعَلْتُ لَهُ في قَلْبِ ذِي أَدَبٍ	حُبًّا وجاء ســـفيرُ الحال يُبْغِضُـــهُ
صِـــفْرِ اليدين أَتاكَ اليومَ يَســـأَلُكُمْ	قَرْضًـا يُضـاعِفُهُ مَنْ أَنْتَ تُقْرِضُـهُ
وقُلْتُ(٤): يا منتهى الآمـالِ أَجْمَعِها	عَسـاكَ يومًا على خَيْرٍ تُحَرِّضُـهُ(٥)
عَرَّفْتُـهُ بالّذي يـأتيـهِ مِن كتـب	عَســـاهُ يومًا يَراهُ الحَقُّ يَرْفُضُــــهُ

فيُدعى صاحِبُها في الملأ الأعلى: "عبد الخافض".

فاعلم أنّ الوجود قد انقسم في ذاته إلى ما له أوّل وهو الحادث، وإلى ما لا أوّل له وهو القديم. فالقديم منه هو الذي له التقدّم، ومَن له التقدّم له الرفعة، والحدوث له التأخُّر، ومَن تأخّر فله الانخفاض عن الرفعة التي يستحقّها القديم لِتقدُّمه. فإنّ المتقدِّم له التصرّف في الحضرات كلّها؛ لأنّه لا منازِع له يقابله، ولا يزاحمه، ويرى المراتب فيأخذ الرفيع منها. والحادث ليس(٦) له ذلك

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الخافض
(٢) الحروف المعجمة مهملة هنا
(٣) بنا: مهملة الحروف المعجمة
(٤) ص ٦١ب
(٥) كررت الأبيات الثلاثة من هنا، وأشيرَ إليها بقوس حصرها وكتب بجانبه: "تكررت هذه الثلاثة" والملاحظ تغير بعض الكلمات فيها كما يلي: في البيت الأول جاء لفظ "تكون" بدلا من "يكون" وفي الثانية "حاجتنا" بدلا من "حاجته" وكذا "ذاك الأمر" بدلا من "للحرمان"، وفي البيت الثالث "الوقت" بدلا من "الحال"
(٦) ص ٦٢

التصرّف في المراتب؛ فإنّه يرى القديم قد تقدّمه في الوجود، وتصرّف، وحاز مقام الرفعة. وما[1] نزل عنه؛ فهو خفض؛ فلم يكن له تصرّفٌ إلّا في حضرة الخفض. فإذا أراد الحقّ أن يتصرّف فيها تصرُّفَ المحدَث؛ ينزِلُ إليها، فإذا نزل إليها حُكِمَ عليه بأحكامها، فإذا ارتفع عنها بعد هذا النزول، هو المسمّى -بهذا الارتفاع الخاص- متكبّرا. فقوله: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ﴾[2] بالرفعة الأُولَى، ﴿ٱلۡمُتَكَبِّرُ﴾ بالرفعة بعد النزول. فحضرة الخفض سلطانها في المحدَث، كان المحدَث ما كان. وإنما قلنا: "كان المحدَث ما كان" من أجل صور التجلّي؛ فإنّها محدَثة، ومن أجل "إتيان الذِّكْر" الذي هو القرآن كلام الله فإنّه محدَث الإتيان. قال تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾[3] وليس إلّا القرآن، وقد حدث عندهم بإتيانه. فلذلك قلنا: "كان الحادث ما كان" فمِن هذه الحضرةِ يكون حكم الخافض والمخفوض.

ألا ترى إلى حروف الخفض، هي الخافضة؟ والحرف في أدنى الدرجات، ومع ذلك فلها أثر الخفض في الأسماء مع علوِّ درجة الأسماء؛ فتقول: "أعوذ بالله" فالباء خافضة، ومعمولها الهاء من كلمة "الله"؛ فهي التي خفضت[4] الهاء من الكلمة، فأثّرت في الكلمة بحقيقتها، وإن كانت الأسماء أعلى في الرتبة منها. فالعالَم وإن كان في مقام الخفض، ورتبتُه رتبةُ الخفض؛ فإنّه -بعضه لبعضه- كأداة الخفض في اللسان، لا يخفضُ المتكلِّمُ الكلمةَ إلّا بها.

كذلك ما لا يفعله الحقّ من الأشياء إلّا بوساطة الأشياء، ولا يمكن غير ذلك؛ فلا بدّ مَن حقيقته هذا أن ينزل إلى رتبة الخفض؛ ليتصرّف في أدوات الخفض بحسب ما هي عليه تلك الأدوات من الأحكام، وهي كثيرة -كأداة الباء على اختلاف مراتبها- وهي في كلّ ذلك لا تعطي إلّا الخفض. فلها رتبة القَسَم، ورتبة الاستعانة، ورتبة التبعيض، والتأكيد، والنيابة مناب الغير، وكذلك "مِن" و"إلى" و"في" وجميع أدوات الخفض لها صور في التجلّي، فتظهر بحكمٍ واحد وعين واحدة في مراتب كثيرة. فـ"مِن" على كلّ حال حكمُها الخفضُ وذاتها معلومة، فهي لا تتغيّر في

(١) وما: هنا بمعنى والذي
(٢) [الحشر: ٢٣]
(٣) [الأنبياء: ٢]
(٤) ص ٦٢ب

الحكم ولا في العين، وهي لابتداء الغاية: "خرجت من الدار" وتكون للتبعيض: "أكلت من الرغيف" وتكون للتبيين: "شربت من الماء" فما تغيّر لها عين ولا حُكْمٌ في الخفض. ثمّ إنّه إذا دخل بعضها على بعض صَيَّر المدخولَ عليه فيها اسمًا، وزال[1] عنه حكم الحَرْفِيَّةِ، فيرجع خفضه بالإضافة كسائر الأسماء المضافة، وأبقى عليه بناءه حتى لا يتغيّر عن صورته. قال الشاعر:

مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

أراد جهة اليمين. فدخلت "مِن" على "عن" فصيّرتها بمعنى: الجهة، وأخرجتها عن الحَرْفِيّة. فمعقولُ "مِن" عينُ "عن"، والـ"يمين" -كما قلنا- مضافة إلى "عن" ولم يظهر في "عن" عمل الخفض في الظاهر؛ لأنّها بالأصالة خافضة، والخافض لا يكون مخفوضا. فهي هنا مخفوضة المعنى، غير مخفوضة الصورة؛ لما هي عليه من البناء، مِثل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[2] وكذلك قول الشاعر، وهو[3] كثير في اللسان.

وهذا العمل في هذا الطريق إذا أَثَّر المحدَث في المحدَث لم يُزِلْهُ أثرُه فيه عن أن يكون محدَثا، والحدوث له بمنزلة البناء للحرف، والأثر فيه للمؤثِّر، ولا مؤثِّر إلّا الله. فهذا خلْقٌ ظهر بصورة حقٍّ؛ فانفعل المنفعِل لصورة الحقّ، لا للخلق. فقد تَلبّس في الفعل[4] الخلقُ بالحقّ في الإيجاد، وتلبّس الحقُّ بالخلق في الصورة التي ظهر عنها الأثر في الشاهد، كما ظهر عقلا عن الحقّ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[5] والإشارة إلى الأسماء الإلهيّة[6] هنا، وإن كان المراد الزوجات تفسيرا.

فإن قُلْتَ: هَذا الحَقُّ؛ أظهرتَ غائبًا — وإن قُلْتَ: هَذا الخَلْقُ؛ أَخْفَيْتَهُ فِيْهِ
فَلَوْلا وُجُوْدُ الحَقِّ ما بان كائنٌ — ولَوْلا وُجُوْدُ الخَلْقِ ما كُنْتَ تُخْفِيْهِ

(١) ص ٦٣
(٢) [الروم: ٤]
(٣) ثابتة في الهامش
(٤) "في الفعل" ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٥) [البقرة: ١٨٧]
(٦) ص ٦٣ب

فمِن حضرة الخفض ظهر الحقُّ في صورة الخلق(١)، فقال: «كنتُ سمعَه وبصرَه» الحديث، وقال تعالى: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾(٢) وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾(٣) كما قال فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ. إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾(٤)، ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾(٥) فلولا حكم النِّسب وتحقيق النَّسَب ما كان للأسباب عينٌ، ولا ظهر عندها أثر. وأنت تعلم أنّ استنادَ أكثرِ العالَمِ إلى الأسباب؛ فلولا أنّ اللهَ عندها؛ ما استند مخلوق إليها. فإنّا لم نشاهد أثرا إلّا منها، ولا عقلناه إلّا عندها.

فمن الناس مَن قال: "بها" ولا بدّ، ومن الناس مَن قال: "عندها" ولا بدّ. ونحن، ومَن شاهد ما شاهدنا، نقول بالأمرين معًا: "عندها عقلا، وبها شهودا وحسّا" كما قدّمنا في الاقتدار والقبول. فذلك هو الأصل الذي يرجع إليه الأمر كلّه ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ(٦) عَلَيۡهِ﴾. فهل طلب منك ما ليس لك فيه تعمّل ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾(٧) فلا بدّ من حقيقة هنا تعطي الإضافة في العمل إليك، مع كونه خَلْقًا لله -تعالى- كما قال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾(٨) أي وخلق ما تعملون.

وأهل الإشارة جعلوا هنا "ما" نافيةً؛ فالعمل لك، والخلق لله. فما أضاف إليه -تعالى- عينَ ما أضافه إليك إلّا لتعلم أنّ الأمرَ الواحدَ له وجوه؛ فمن حيث ما هو عملٌ: أضافه إليك ويجازيك عليه. ومن حيث ما هو خلق: هو لله -تعالى-. وبين الخلق والعمل فُرقان في المعنى واللفظ؛ فلا تُحجبْ عن معرفة هذا؛ فإنّه لطيف خفيّ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٩).

---

(١) "في صورة الخلق" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٢) [التوبة: ٦]
(٣) [النساء: ٨٠]
(٤) [النجم: ٣ ، ٤]
(٥) [المائدة: ٩٩]
(٦) ص ٦٤
(٧) [هود: ١٢٣]
(٨) [الصافات: ٩٦]
(٩) [الأحزاب: ٤]

حضرة الرفعة[1]

يَرْفَع المؤمِنُ[2] المُهَيْمِنُ قَوْمًا آمَنُوا[3] فَوْقَ غَيْرِهِمْ دَرَجاتِ
فَتَرَاهُمْ بِهِمْ نُفُوسًا سُكارَى داخلاتٍ في حُكْمِهِ خارِجاتِ
ورأَينا لَدَيْهِ فِتْيانَ صِدْقٍ عامَلوهُ بالصِّدْقِ في فَتَياتِ
طاهراتٍ[4] مِنَ الخَنا مُعْلناتٍ بِشهاداتِ حَقِّهِ مُؤمِناتِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الرفيع" قال الله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[5] فالرفعة له -سبحانه- بالذات، وهي للعبد بالعرَض، وإنّها على النقيض من حضرة الخفض في الحكم؛ فإنّ الخفضَ للعبد بالأصالة، والرفعة للحقّ.

واعلم -أيّدنا الله وإيّاك بروح منه- أنّ هذه الحضرة من حضرات السواء التي لها موقف السواء في المواقف التي بين كلّ مقامين، يوقف في كلّ موقف منها العبدُ لِيُعَرَّف بآداب المقام الذي ينتقل إليه، ويُشكر على ما كان منه من الآداب في المقام الذي انتقل عنه. وإنما سُمّي موقف السواء، أو حضرة السواء لقوله -تعالى- عن نفسه إنّه ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ فجعل له درجات ظهر فيها لعباده، وقال في عباده العلماء به: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[6] يظهر فيها العلماء بالله ليراهم المؤمنون.

ثمّ إنّه مِن حكم هذه الحضرة السوائيّة في رفع الدرجات؛ التسخير بحسب الدرجة التي يكون فيها العبدُ أو الكائن فيها، كان مَن كان، فيقتضي له -أي[7] للكائن فيها- أن يسخَّر له مَن هو في

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الرفيع
(٢) عليها كلمة "صح" وفي الهامش بقلم آخر "العالم" وعليها حرف خ
(٣) عليها كلمة "صح" وفي الهامش بقلم آخر "علموا"
(٤) ص ٦٤ب
(٥) [غافر: ١٥]
(٦) [المجادلة: ١١]
(٧) ص ٦٥

غيرها، ويسخِّره أيضا مَن هو في درجة أخرى. وقد تكون درجة المسخَّر -اسم مفعول- أعلى من درجة المسخِّر -اسم فاعل- ولكن في حال تسخير الأرفع بما سخّره فيه شفاعة المحسن في المسيء إذا سأل المسيء الشفاعة فيه. وفي حديث النزول في الثلث الباقي من الليل غُنيةٌ وكفايةٌ وشفاءٌ لما في الصدور لمن عَقَل.

ولمّا كانت الدرجات حاكمة؛ اقتضى أن يكون الأرفعُ مسخَّرا -اسم مفعول- وتكون أبدا تلك الدرجةُ أنزلُ من درجة المسخِّر -اسم فاعل- والحكم للأحوال. كدرجة الملِك في ذَبِّهِ عن رعيّته، وقتالِه عنهم، وقيامِه بمصالحهم؛ والدرجة تقتضي له ذلك، والتسخير يعطيه النزول في الدرجة، عن درجة المسخَّر له -اسم مفعول- قال الله ﷻ: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّاۗ﴾(١) فافهم.

ثمّ إنّه أَمرَ عبادَه ونهاهم، كما أَمر عباده أيضـا أن يأمروه وينهوه، فقال لهم: قولوا: ﴿ٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ﴾ في مثل الأمر، ويسـمّى دعاءً ورغبة. وفي مثل النهي: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، ﴿لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾، ﴿لَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾(٢). وأمر الله أن نقول: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ﴾(٣)، ﴿أَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ (٤)﴾(٥) والنهي: ﴿لَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ ﴿لَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾(٦) وأمثال ذلك.

فنظرنا في السـبب الذي أوجب هذا من الله؛ أن يكون مأمورا منهيّا على عزّته وجبروته، ومن العبد على ذلّه وافتقاره؛ فوجدناه حكمُ الدرجات بما تقتضيه، والدرجة أيضا هي التي جعلت هذا الأمر والنهي في حقّ الله يسـمّى: أمرا ونهيا، وفي حقّ العبد يسـمّى: دعاءً ورغبة؛ فأقام الحقُّ نفسَه بصورة ما أقام فيه عباده، بعضهم مع بعض. وقولُه: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾(٧) إنما ذلك

---

(١) [الزخرف: ٣٢]
(٢) [البقرة: ٢٨٦]
(٣) [المائدة: ١]
(٤) ص ٦٥ب
(٥) [النحل: ٩١]
(٦) [الرحمن: ٩]
(٧) [غافر: ١٥]

على خَلْقه، ثمّ أنزل نفسه معهم في القيام بمصالحهم وبما كسبوا. قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾(١) كما قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٢) لأنهنّ عائلته، وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنّ «الخَلْقَ عيالُ الله» فيقوم بهم؛ لأنّ الخلق إلى الله يميلون، ولهذا كانوا عائلة له. فلمّا أنزل نفسه في هذه المنزلة فضلا منه وحقيقة؛ فإنّه لا يكون الأمر إلّا هكذا؛ نبّه أنّه منّا وفينا، كنحن منّا وفينا:

إنّـهُ مِنّـا وفِيْنـا   مِثْلنا مِنّا وفِيْنا

وبِنا عَرَفْتُ رَبِّي   هَكَذَا جَاءَ يَقِينا

قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾(٣) وعلّل بقوله: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم(٤) بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ ومَن سألته فقد اتّخذتَه موضعا لسؤالك فيما سألته فيه. وقد أخبر (الحقُّ) عن نفسه بالإجابة فيما سأله لمن سأله، على الشرط الذي قرّره. كما نجيبه نحن فيما سألَنا أيضا، على الشرط الذي تقضي به مراتبنا.

ثمّ إنّه ﷻ لَمّا كان عينَ أسمائه في مرتبة كون الاسم هو عينُ المسمّى، ومن يقول في صفات الحقّ إنّها: "لا هي هو، ولا هي غيره" وقد علمنا رفعة الدرجات في الأسماء، بعضها فوق بعض، كانت ما كانت؛ ليتّخذ بعضهم بعضا بحسب مرتبته(٥)؛ فنعلمُ أنّ درجةَ "الحيّ" أعظمُ الدرجات في الأسماء؛ لأنّه الشرط المصحّح لوجود الأسماء، وأنّ "العلمَ" من العالِم أعَمُّ تعلّقا، وأعظمُ إحاطة من "القادر" و"المريد"؛ لأنّ لمثل هؤلاء خصوصَ تعلُّقٍ من متعلّقات "العالِم"؛ فهم للعالِم كالسَّدَنة. ولمّا كان العِلم يتبع المعلومَ؛ علمنا أنّ "العالِم" تحت تسخير المعلوم يتقلّبُ بتقليبه، ولا يظهر له عينٌ في التعلّق به إلّا ما يعطيه المعلوم. فرتبة المعلوم إذا حقّقتها؛ علمتَ علوّ درجتها على سائر الدرجات، أعني المعلومات.

---

(١) [الرعد: ٣٣]
(٢) [النساء: ٣٤]
(٣) [الزخرف: ٣٢]
(٤) ص ٦٦
(٥) "ليتخذ بعضهم...مرتبته" ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

ومن المعلومات للحقّ نفسُ الحقّ وعينُه، وما يجب له ويستحيل عليه، وما يجب لكلّ معلوم سِوَى الحقّ، وما يستحيل على ذلك المعلوم، وما يجوز عليه؛ فلا يقوم فيه الحقُّ إلّا بما يعطيه المعلومُ من ذاته. وكذلك درجة(١) السميع، والبصير، والشكور، وسائر الأسماء في التعلّق الخاص، والرءوف، والرحيم، وسائر الأسماء كلّها تنزل عن الاسم "العليم" في الدرجة، إلّا "المحيط" فإنّه ينزل عن "العليم" بدرجة واحدة؛ فإنّه لا يحيط إلّا بمسمّى الشيء، والمحال معلومٌ وليس بشيءٍ إلّا في وجود الخيال، فهنالك له شيئيّةٌ اقتضتها تلك الحضرة. فهو محيط بالمحال إذا تخيّله الوهم شيئا ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾(٢) ولكن في المرتبة الخارجة عن الخيال، لا إحاطة له بالمحال، مع كون المحال معلوما للعالِم، غير موصوف بالإحاطة.

وكذلك "الحيُّ" لَمّا كانت له درجة الشرطيّة؛ كان له السببيّة في ظهورِ أعيانِ(٣) الأسماء الإلهيّة وآثارِها. وكذلك كلُّ عِلَّةٍ؛ لا بدّ أن يكون لها حكمُ الحياة، وحينئذ يكون عنها الأثر الوجودي. ولا يشعر بذلك كلُّ أحدٍ من نظّار العلماء من أُولِي الألباب، إلّا أرباب الكشف الذين يعاينون سريان الحياة في جميع الموجودات كلِّها: جوهرها وعَرَضها، ويرون قيام المعنى بالمعنى؛ حتى يقال فيه: سوادٌ مُشرق، وسواد كدر. ومن لا عِلْمَ له يجعل الإشراق للمحلّ، لا للسواد، وما عنده خبر.

فكذلك قيامُ الحياة بجميع الأعراض قيامَها بأعيان الجواهر. فما من شيء من عَرَض وجوهر، وحامل ومحمول(٤)؛ إلّا وهو يسبّح بحمد الله. ولا يسبّحُ اللهَ إلّا حيٌّ عالِمٌ بمن يسبّح، وبما يسبّح. فيفصل بعلمه بين من ينبغي له التسبيح، وبين من ينبغي له التشبيه في العين الواحدة من وجوه مختلفة. وهو -سبحانه- يُثني على نفسه، ويسبّح نفسَه بنفسِه، كما قال إنّه ﴿غَنِيٌّ عَنِ

(١) ص ٦٦ب
(٢) [النور: ٣٩]
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) ص ٦٧

ﱫﭐﱡﭐ ﲃ ﲄ ﱠ[1] وقال: ﱫﭐﱡﭐ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍﱠ[2] وكلّ ذلك في معرض الثناء على نفسه ﱫﭐﱡﭐ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﱠ[3].

ومَن لم يعرف الله -تعالى- والعالَم بمثل هذه المعرفة؛ فما عنده عِلْم بالله، ولا بالعالَم. ولولا ما هو الأمر كما قرّرناه؛ ما قال رسولُ الله ﷺ: «مَن عرف نفسه عرف ربّه» وأتى بالعامل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد، ولم يقل: "عَلِمَ" وذلك ليرفع الإشكال في الأحديّة. فقد بان لك -يا وليّي- بما فصّلناه وأومأنا إليه، ما تقتضيه هذه الحضرة؛ حضرة الرفع، والتي قبلها حضرة الميزان؛ الذي به يخفض الله ويرفع.

ولَمّا كانت للحقّ الدرجةُ العليا قال: ﱫﭐﱡﭐ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ ﱠ[4] فإنّ الكلمة إذا خرجت؛ تجسّدت في صورة ما هي عليه من طيّب وخبيث. فالخبيث يبقى فيما تجسّد فيه، ما له من صعود. والطيّب من الكَلِم، إذا ظهرت صورته وتشكّلت؛ فإن كانت الكلمةُ الطيّبةُ تقتضي عملا، وعمل صاحبُها ذلك العمل؛ أنشأ[5] اللهُ من عمله بُراقا -أي مركوبا لهذه الكلمة- فيصعد به هذا العملُ إلى الله صعودَ رفعةٍ يتميّز بها عن الكلِمِ الخبيث، كلّ ذلك يَشهده أهلُ الله عيانا أو إيمانا. فالخلق في كلّ نفَس في تكوين، فهم كلّ يوم في شأن؛ لأنّهم في نفَس، وهو هيولى صور التكوين.

فالحقُّ، في وجود الأنفاس، شئونُه. والتصويرُ؛ لِمَا هو العبدُ عليه من الحال في وقت تنفُّسه. فيعطيه الحقُّ النفَسَ الداخِلَ هيولانيَّ الذات. فإذا استقرّ في القلب، وأعطى أمانتَه من التبريد الذي جاء له؛ تشكّل، وانفتحت في ذلك النفَس صورةُ ما في القلب من الخواطر؛ فيزعجه السَّحْرُ بعد فتح الصورة فيه، فيخرج[6] على مدرجته خروجَ انزعاج لدخول غيره؛ لأنّ السَّحْر

(١) [آل عمران: ٩٧]
(٢) [المزمل: ٢٠]
(٣) [ق: ٣٧]
(٤) [فاطر: ١٠]
(٥) ص ٦٧ب
(٦) ثابتة في هامش ق بقلم آخر، وبجانبها: "كذا أظنه"، ولم ترد في ه، س

-وهو الرئة-[1] له حفظ هذه النشـــأة. فهو كالربّان[2]، بل هو كالحاجب الذي بيده الباب. فإذا خرج فلا يخلو: إمّا أن يتلفّظ صـــاحبُ ذلك النفَس بكلام، أو لا يتلفّظ. فإن تلفّظَ؛ تشـــكّلَ ذلك الهواءُ بصـــورة ما تلفّظ به من الحروف؛ فيزيد في صـــورة ما اكتســـبه من القلب. وإن لم يتلفّظ؛ خرج بالصورة التي قَبِلها في القلب من الخاطر. هكذا الأمر دائمًا؛ دنيا وآخرة.

ففي الدنيا يتصوّر في خبيث وطيّب، وفي الآخرة لا يتصوّر إلّا طيّبا؛ لأنّ حضرة الآخرة تقتضي له الطيّب. فلا يزال يوجد طيّبا[3] بعد طيّب؛ حتى يكثر الطيّبون؛ فيغلبون على الخبيثين الذين أوردوا صاحبهم الشقاء. فإذا كثروا عليهم؛ غلبوهم؛ فأزالوا حكمهم فيه؛ فهو المعبَّر عنه بمآلهم إلى الرحمة في جهنّم. وإن كانوا من أهلها؛ فمن حيث أنّهم عمّار، لا غير. فإنّ رحمةَ الله سبقتْ غضبَهُ، والحكم لله، وما سِوَى الله فمجعول. وإله العقائد مجعول. فما عُبِد اللهُ قطّ من حيث ما هو عليه، وإنما عُبِدَ من حيث ما هو مجعول في نفس العابد. فتفطّن لهذا السرّ؛ فإنّه لطيف جدّا، به أقام اللهُ عذرَ عبادِه في حقّ مَن قال فيهم: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾[4] فاشترك الكلّ: المنزِّه، وغير المنزّه، في الجَعل. فكلُّ صاحب عقد في الله؛ فهو صاحب جَعل. فمن هنا تَعرف مَن عُبِدَ ومَن عَبَدَ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

(١) أكد في هامش ق بقلم آخر معنى السَّحْر: الرئة
(٢) ق: "الروبان" وأثبتناها "الربان" وفقا لـ س
(٣) ص ٦٨
(٤) [الأنعام: ٩١]
(٥) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا وعرضا على الشيخ المؤلف، أيّده الله".

حضرة الإعزاز[1]

إنّ المُعِزَّ الذي أَعَزَّ جـانِبَـهُ   كَمَا أَعَزَّ الذي في اللهِ صـــاحَبَهُ
إذا أَتى مســـــتجـيرٌ نَحْـوَ   في الحِيْنِ أَكْرَمَهُ، في الوقتِ عاتَبَهُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد المعزّ" وهذه الحضرةُ تجعلُ العبدَ منيعَ الحِمَى[2]، وتعطيه الغلبةَ والقهرَ على مَن ناوأه في مقامه بالدعوى الكاذبة، التي لا صورة لها في الحقّ، وهو الذي يعتزّ بإعزاز المخلوق. فهو كالقياس في الأحكام المشروعة؛ يَضْعُفُ الحكم فيه عن حكم المنصوص عليه؛ ولهذا أثبتته طائفة، ونفته أخرى -أعني القياس في الأحكام المشروعة-. وإنما جعله مَن جعله أصلا في الحكم لما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3] فما تفطّنوا لِذِكْرِ اللهِ بالعزّةَ لهؤلاء الموصوفين بالرسالةِ المضافةِ إليه -تعالى- والإيمان، فما قال: "للناس"، فهؤلاء المذكورون لهم الإعزاز الإلهيّ، وقد قلنا به[4].

والذين أثبتوا القياسَ نظروا إلى أنّ الله ما أعزّ دينَه إلّا بهؤلاء، فما عَزُّوا إلّا بالدين، ولا أعزّ اللهُ الدينَ إلّا بهم. فقد حصل للدين إعزازٌ بإعزاز مخلوق، وهو الرسول والمؤمنون الذين لهم العزّة بإعزاز الله. فثبت للفرع ما ثبت للأصل؛ فثبت القياس في الحكم. فمِن هذه الحضرةِ كان القياسُ أصلا رابعا، ولَمّا كان مثبوتا بالكتاب والسنّة. فبقيت الأصول في الأصل ثلاثة. فصحّ التربيع في الأصـــول بِوَجْهٍ، والتثليث بِوَجْهٍ. كالمقدّمتين اللتين رُكّبت كلّ مقدّمة منهما من مفردين، وهذه المفردات ثلاثة في التحقيق؛ فصـــحّ التربيع والتثليث[5] على الوجه الخاص وشرطه؛ فكان الإنتاج؛ وليس إلّا ظهور الحكم وثبوته في العين. فهذا أعطاه الاجتهاد، ولو كان خطأ. فإنّ الله قد أقرّ حكمه على لسان رسوله، وما كلّف اللهُ نفسا إلّا ما آتاها، وما آتاها إلّا إثبات القياس -

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المعز. وعلى يسارها في الهامش: "إنّ المُعِزّ هو المُذِلّ بعينه" وهو صدر البيت الأول الوارد في الحضرة التالية مع تغير في موقع الاسمين
(٢) ص ٦٨ب
(٣) [المنافقون: ٨]
(٤) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب
(٥) ص ٦٩

أعني في بعض النفوس- والإعزاز من السلطان لحاشيته مقيسٌ على إعزازِ الله مَن أعزّه من عباده.

وأمّا صورة الاعتزاز بالله؛ فهو أن يظهرَ العبدُ بصورة الحقّ، بأيّ وجه كان، مما يعطي سعادة أو شقاوة. لأنّ العزّة إنما هي لله؛ ففي أيّ صورة ظهرتْ كان لها المنع. فظهورها في الشقيّ مثل قوله: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾[1] أي المنيع الحمى في وقتك، الكريم على أهلك وفي قومك، فما هي سخريّة به؛ فإنّه كذلك كان. وهي سخريّة به؛ لأنّه خاطبه بذلك في حال ذُلِّهِ، وإباحة حماه، وانتهاك حرمته. فما ظهر معتزٌّ في العالَم إلّا بصورة الحقّ، أي بصفته. إلّا أنّ الله ذمّها في موطن، وحمدها في موطن. وذلك الموطنُ المحمودُ أن يكونَ هو الذي يعطي ذلك على عِلْم من العبد؛ فهو صاحب اعتزاز في ذلّ.

ومن ليس له هذا المقام؛ فهو ذو اعتزاز في غير ذلّ، وإن أحسّ بالذلّ في نفسه؛ لأنّه مجبول على الذلّة، والافتقار، والحاجة بالأصالة، لا يقدر أن[2] ينكر هذا من نفسه؛ ولذلك قال اللهُ بأنّه "يطبعُ على كلّ قلب متكبّر جبّار"؛ فلا يدخله الكبرياء والجبروت. وإن ظهر بهما؛ فإنّه يعرف في قلبه أنّه لا فرق بالأصالة بينه وبين من تكبّر عليهم وتجبّر. وأعظم الاعتزاز مَن حمى نفسه من أن يقوم به وصفٌ ربّاني، وليس إلّا العبد المحض. فإن ظهر بأمر الله؛ فأمرُ الله أظهره. فإعزازُ اللهِ عبدَهُ أن لا يقوم به من نعوت الحقّ في العموم نعتٌ أصلا؛ فهو منيع الحمى من صفات ربّه.

وإنما قلنا: "في العموم" لأنّ صفات الحقّ في العموم ليست إلّا ما يقتضي التنزيه خاصة المعبّر عنها بالأسماء الحسنى. والتي في الخصوص أنّ جميع الصفات كلّها لله التي يقال: إنّها في العبد بحكم الأصالة، وإن اتّصف الحقُّ بها. والأسماء الحسنى في الحقّ بحكم الأصالة، وإن اتّصف العبد بها. وعند الخصوص كلُّها لله، وإن اتّصف العبد بها. ومتى لم يعتزّ العبد في حماه عن قيام الصفات الربّانيّة به في العموم؛ فما اعتزّ قطّ؛ لأنّه ما امتنع عنها. وذلك إذا حكمت فيه عن غير أمر الله؛ كفرعون، وكلّ جبّار، ومَن له هذه الصفة الحجابيّة، وإن أخذها عن أمر الله. ولكن

(١) [الدخان: ٤٩]
(٢) ص ٦٩ب

لمّا قام بها في الخلق، وظهر بها؛ اعتزّ في نفســه على[1] أمثاله؛ فلحق بالأخسريــن أعمالا، وهم: ملوك الإسلام، وسلاطينهم، وأمراؤهم؛ فيفتخرون بالرئاسة على المرءوسين جهلا منهم؛ ولذلك لا يكون أحد أذلّ منهم في نفوســهم وعند الناس إذا عُزلوا عن هذه الرتبة. ومَن كان في ولايته حالُه مع الخلق حالَه دون هذه الولاية، ثمّ عُزل؛ لم يجد في نفسه أمرا لم يكن عليه؛ فبقي مشكورا عند الله، وعند نفسه، وعند المرءوسين الذين كانوا تحت حكم رئاسته. وهذا هو المعتزّ بالله، بل العزيز، الذي منع حماه أن يتّصف بما ليس له إلّا بحكم الجعل.

ثمّ إنّ الله قد جعل في الوجود موطنا، يكون فيه العبدُ المحقّق، القائم به صــفة الحقّ في الخلافة؛ معِزّا ربَّه، إذا رأى اهتضامَ جانبِ الحقّ من القوم الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾[2] فيعزّه العبد بحسـن التعليم، والتنزّل باللفظ المحرّر الرافع للشُّـبَهِ في قلوبهم؛ حتى يعزّ الحقّ عندهم. فيكون هذا العبدُ معِزّا للحقّ الذي في قلوب هؤلاء الذين ما قدروا الله حقّ قدره قبل ذلك؛ فانتزحوا عن ذلك، وعبدوا إلها له العزّةُ، والكبرياءُ، والتنزيهُ عمّا كانوا يصفونه به قبل هذا. فهذا نصـيبه، وحظّه، من الاسم المعِزّ؛ فإنّه حمى قلوب هؤلاء عن أن يتحكّم فيهم[3] ما لا يليق بالحقّ من سـوء الاعتقاد، والقول. وقد ورد في القرآن من ذلك: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ﴾[4] وقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾[5] وأمثال هذه الصفات.

هُوَ المُعِزُّ ولكنْ لَيْسَ يَدْرِيْهِ ... إلّا الذي جَلَّ عن كَيْفٍ وتَشْبِيْهِ
إنّ المُعِزَّ الذي دَلّتْ دلائلُهُ ... عَلَى تَـنَزُّهِـهِ عَـن كُلِّ تَـنْزِيْـهِ
مِن العِبادِ فإنّ الحَقَّ يُكْذِبُهُ ... بِمَـا يَقولُ بِـهِ في كُلِّ تَنْبِيْـهِ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---

(١) ص ٧٠
(٢) [الأنعام: ٩١]
(٣) ص ٧٠ب
(٤) [آل عمران: ١٨١]
(٥) [المائدة: ٦٤]
(٦) [الأحزاب: ٤]

حضرة الإذلال[1]

إنّ المُذِلَّ هُوَ المُعِزُّ بِعَيْنِهِ عِنْدَ الدخولِ بِهِ وعِنْدَ خُرُوْجِهِ
فإذا أَذَلَّ حَبِيْبَهُ أَدناهُ مِنْ أَكْوانِـهِ عَيْنًـا بُعَيْـدَ عُرُوْجِـهِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد المذلّ" وهو الذليل. ومِن هذه الحضرةِ خلق الله الخلق، إلّا إنّه -تعالى- لمّا خلق الإنسان من جملة خَلْقِهِ خَلَقَه[2] إمامًا، وأعطاه الأسماء، وأسجد له الملائكة، وجعل له تعليمَ الملائكة ما جهلوه. ولم يزل في شهود خالقه، فلم تقم به عزّةٌ، بل بقي على أصله من الذلّة والافتقار. ولَمّا حمل الأمانة عَرْضا، وجرى ما جرى، قال هو وزوجه؛ إذ كانت جزءا منه: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[3] بما حملاه من الأمانة.

ثمّ إنّ بَنِيْهِ اعتزّوا لمكانة أبيهم من الله لمّا اجتباه ربُّه، وهدى به مَن هدى، ورجع عليه بالصفة التي كان يعامله بها ابتداء، من التقريب والاعتناء الذي جعله خليفة عنه في خلقه، وكمُل به وفيه وجودُ العالَم، وحصّل الصورتين؛ ففاز بالسورتين، أعني المنزلتين: منزلة العزّة بالسجود له، ومنزلة الذلّة بعلمه بنفسه، وجَهِلَ مَن جهل مِن بَنِيه ما كان عليه أبوه من تحصيل المنزلتين، والظهور بالصفتين. فراضهم الاسمُ المذلّ من حضرة الإذلال، فأخرجهم عن الإدلال -بالدال اليابسة- وذلك لمن اعتنى الله به من بنيه، فأشهدهم عبوديّتهم؛ فتقرّبوا إليه بها، ولا يصحّ أن يُتقرّبَ إلى الله إلّا بها؛ فإنّها لهم ليس لله منها شيء، كأبي يزيد وغيره، إذ قال له ربّه: تقرّب إليّ بما ليس لي: الذلّة والافتقار. وقال في طرح العزّة عنه، وقد قال له: يا ربّ؛ كيف أتقرّب إليك أو منك؟ فقال له ربّه: يا أبا يزيد[4]؛ أترك نفسك وتعال.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المذل
(٢) ص ٧١
(٣) [الأعراف: ٢٣]
(٤) "وقد قال له... يزيد" ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

والنفسُ هنا؛ ما هو عليه من العزّة التي حصلت له من رتبة أبيه(١): مِن خَلْقِهِ على الصورة. ولو عَلِم من يجهل هذا أنّه ما من شيء في العالم، إلّا وله حظّ من الصـــورة الإلهيّة، والعالَم كلّه على الصــورة الإلهيّة، وما فاز الإنســانُ الكامل إلّا بالمجموع، لا بكونه جزءا من العالَم، ومنفعلا عن السماوات والأرض من حيث نشأته. ومع هذا فهو على الصورة الإلهيّة كما أخبر رسول الله ﷺ: «إنّ اللهَ خلقَ آدمَ على صورته» واختُلف في ضمير الهاء من "صورته" على من يعود. وفي رواية -وإن ضَـعُفَتْ-: «على صـورة الرحمن» وما كَمُلت الصـورةُ من العالَم إلّا بوجود الإنسـان. فامتاز الإنسـانُ الكامل عن العالَم -مع كونه من كمال الصـورة للعالَم الكبير، بكونه على الصـورة- بانفراده من غير حاجة إلى العالَم.

فلمّا امتاز سَرَى العزُّ في أبنائه -أي في بعض بنيه- فراضهم الله بما شرع لهم، فقال لهم: إن كنتم اعتززتم بسجود الملائكة لأبيكم، فقد أمرتكم بالسجود للكعبة، فالكعبة أعزّ منكم إن كان عزّكم للسجود، فإنّكم في أنفسكم أشرف من الملائكة التي سجدتْ لكم، أي لأبيكم. وأنتم مع(٢) دعواكم في هذا الشرف تسجدون للكعبة الجماديّة، ومَن عصى منكم عن السجود لها؛ التحق بإبليس الذي عصى بترك سجوده لأبيكم؛ فلم يثبت لكم العزّ بالسجود مع سجودكم للكعبة(٣) وتقبيلكم الحجر الأسود على أنّه يمينُ الله محلُّ البيعة الإلهيّة كما أخبرتكم. وإن كنتم اعتززتم بالعلم؛ لكون أبيكم علّم الملائكةَ الأسماءَ كلّها؛ فإنّ جبريل عليه السلام من الملائكة، وهو معلّم أكابركم؛ وهم الرسل -صلوات الله عليهم وسلامه-. والنبيّ محمد ﷺ يقول حين تدلّى إليه ليلة إسرائه رفرف الدرّ والياقوت، فسجد جبريل عليه السلام عند ذلك، ولم يسجد النبيّ ﷺ وقال: «فعلمتُ فضل جبريل عليّ في العلم عند ذلك» ثمّ إنّكم عن لَمّة الملَك تتصرّفون في مرضات الله؛ فهم الذين يدلّونكم على طرق سعادتكم والتقرّب؛ فبأيّ شيء تعتزّون على الملائكة؟ فكونوا مثل أبيكم تسعدوا، وما ثمّ فضل إلّا بالسجود والعلم، وقد خرج من أيديكم. والذين لهم العزّة من النبيّين، ليس إلّا الرسل والمؤمنون. فمن ارتاض برياضة

(١) ص ٧١ب
(٢) "وأنتم مع" في ق: "ومع" وأضيفت أنتم في الهامش بقلم الأصل
(٣) ص ٧٢

الله؛ فقد أفلح وسعد.

واعلم أنّا قد ذكرنا في غير موضع من هذا الكتاب؛ أنّه ما من حكم في العالم، إلّا وله مستنَد إلهيّ ونعتٌ ربّاني. فمنه ما يُطلق ويقال، ومنه ما لا يجوز أن يقال ولا يُطلَق[1] وإن تُحُقِّقَ. وقد خلقَ الافتقارَ والذلّة في خلقه؛ فمن أيّ حقيقة إلهيّة صدر، وقد قال لأبي يزيد: إنّه ليس له الذلّة والافتقار؟ وقد نبّهتك على المستند الإلهيّ في ذلك؛ بكون العلم تابعا للمعلوم، والعلم صفةُ كمال، ولا[2] يحصل إلّا من المعلوم. فلو لم يكن إلّا هذا القدر -كما أنّه ما ثمّ إلّا هذا القدر- لكفى.

ثمّ إنّي أزيدك بيانا مما تعطيه حقائق الأسماء الإلهيّة، التي بها تعدّدت وكانت الكثرة. فلو رفعتَ العالَم من الذهن لارتفعتْ أسماء الإضافة التي تقتضي التنزيه وغيره بارتفاع العالم، فما ثبت لها حُكم إلّا بالعالَم. فهي متوقِّفة عليه، ومَن توقَّف عليه ظهور حكم من أحكامه؛ فلا بدّ له أن يطلبه، ولا يُطلب إلّا ما ليس بحاصل.

ثمّ إنّ التنزيه إذا غلب على العارف في هذه المسألة؛ رأى أنّه ما من جزء من العالَم إلّا وهو مرتبط باسم إلهيّ، مع تقدُّم بعضه على بعض؛ فما تَوَقَّفَ اسمٌ مّا من الأسماء الإلهيّة في حكمه، إلّا على اسم مّا إلهيّ من الأسماء، يظهرُ في ذلك حكمه بالإيجاد أو بالزوال؛ فما توقّفت الأسماء الإلهيّة إلّا على الأسماء الإلهيّة. وليست الأسماء إلّا عين المسمّى. فمنه إليه كان الأمر. هذا عقد المنزِّه. وأمّا العامّ؛ فالذي ذكرناه من ارتفاع حكم الأسماء بارتفاع العالَم ذِهنا أو وجودا.

فقد علمتَ مستند الذلّة والافتقار والإذلال؛ فإنّه لا يوجِدُ الموجِدُ إلّا ما هو عليه. ألا ترى إلى الحكماء، قد قالوا: "لا يوجَد عن الواحد إلّا واحد" والعالَم كثير، فلا يوجَد إلّا عن كثير، وليست الكثرة إلّا الأسماء[3] الإلهيّة؛ فهو واحدُ أحديّة الكثرة الأحديّة التي يطلبها العالَم بذاته. ثمّ إنّ الحكماء مع قولهم في الواحد الصادر عن الواحد، لَمّا رأوا منه صدور الكثرة عنه، وقد قالوا

(١) "ولا يطلق" هي في ق: "ويطلق" وصححت في الهامش مع إشارة التصويب
(٢) ص ٧٢ب
(٣) ص ٧٣

فيه: "إنّه واحد في صدوره" اضطرّهم إلى أن يَعتبروا في هذا الواحد وجوها متعدّدة عنه؛ بهذه الوجوه صدرت الكثرة. فنسبةُ الوجوه لهذا الواحد الصادر نسبةُ الأسماء الإلهيّة إلى الله؛ فلتصدر عنه -تعالى- الكثرة، كما صدر في نفس الأمر. فكما أنّه للكثرة أحديّة تسمّى: أحديّة الكثرة، كذلك للواحد كثرةٌ تسمّى: كثرة الواحد، وهي ما ذكرناه. فهو الواحد الكثير، والكثير الواحد. وهذا أوضح ما يُذكر في هذه المسألة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

حضرة السمع

أَسْمِعِ الحَقَّ -يا أُخَيَّ- نِـداكا   إنّـهُ ســـامِعٌ عَليمٌ بِـذاكا
لَو جَفَوْتَ الجنابَ يَوْمًا بأَمْرٍ   لَمْ تَجِدْهُ يَوْمًا لَهُ قَدْ جَفاكا

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد السميع" لأنّه مسموع. فيتضمّن الكلام -لأنّه مسموع- والأصوات. فهذه الحضرة تتعلّق بحضرة النفَس[1] وهو العماء. وقد تقدّم له باب يخصّه كبيرٌ مبسوط. إلّا أنّي أُومئ إلى نُبَذٍ من هذه الحضرة، مما لم نذكره في باب النفَس يطلبُه السمعَ في حضرته، وليس إلّا تلاوة الكتب الإلهيّة -تلاها مَن تلاها- على جهة التوصيل. فلا بدّ لحكم هذه الحضرة فيها، وليس إلّا السمع ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[2] وقال: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[3] وقال: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[4] وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾[5] ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[6] مِن هذه الحضرةِ سَمِعَ كلّ سامع.

غير أنّ الموصوفين بأنّهم يسمعون؛ مختلِفون في القبول: فمنهم سامعٌ يكون على استعدادٍ يكون معه الفهم عند سماعه، بما أريد له ذلك المسموع، ولا يكون ذلك إلّا لمن كان الحقُّ سمعَهُ خاصّة، وهو الذي أوتي جميع الأسماء، وجوامع الكلم. وكلُّ مَن ادّعى هذا المقام من العطاء -أعني الأسماء والكلِم- وسَمِع، ولم يكن عينُ سَمْعِهِ عينَ فَهْمِهِ؛ فدعواه لا تصحّ. وهو الذي له نصيب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾. والسماع المطلَق الذي لكلِّ سامع، إنما هو الذي لا يسمع إلّا دعاء ونداء، وقد لا يعلم مَن نودي؛ فذلك هو الأصمّ؛ لأنّ لكلّ صورة روحا، وروحُ

(١) ص ٧٣ب
(٢) [آل عمران: ١٨١]
(٣) [الأنعام: ٣٦]
(٤) [البقرة: ١٧١]
(٥) [الأنفال: ٢١]
(٦) [الأنفال: ٢٣]

السماع (هو) الفهمُ الذي[1] جاء له المسموع. قال تعالى: ﴿صُمٌّ﴾ وإن كانوا يسمعون، ﴿بُكۡمٌ﴾ وإن كانوا يتكلّمون، ﴿عُمۡيٌ﴾ وإن كانوا يبصرون ﴿فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[2] لما سمعوا، ولا يرجعون في الاعتبار إلى ما أبصروا، ولا في الكلام إلى الميزان الذي به خوطبوا، مثل قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[3] و﴿أَن تَقُولُواْ﴾ أيضا ﴿مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾[4] و﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾[5].

وأصحاب هذه الصفات، أيضا، كما لا يرجعون؛ فإنّ الحقَّ قد أخبر عنهم في منزلة واحدة أنّهم لا يعقلون[6] -من العِقال- أي لا يتقيّدون بما أريد له ذلك المسموع ولا المُبْصَر ولا المتكلَّم به مِن الذي تكلَّم؛ فـ«إنّ الله عند لسان كلّ قائل» يعني سميعا يقيّده بما سمع منه. فلا يتخيّل قائل أنّ الله أهمله وإن أَمهله ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[7] يحصي عليه ألفاظَه التي يرمي بها، لا يترك منها شيئا حتى يوقفه عليها: إمّا في الدنيا إن كان من أهل طريقنا، وإمّا في الآخرة في الموقف العام الذي لا بدّ منه.

وكلّ صوتٍ وكلامٍ، من كلّ متكلّم وصامت، إذا أسمعه الحقُّ -تعالى- مَن أسمعه؛ فإنما أسمعه لِيُفْهِمَه؛ فيكون بحيث ما قيل له، ونودي به. وأقلّه النداء، وأقلّ ما يتعلّق بالنداء الإجابةُ؛ وهو أن يقول: لبّيك. فيهيّئ محلَّه لِفهم ما يقال له، أو يُدعى إليه بعد النداء، كان ما كان. فإذا كان الحقُّ السميعَ نداءَ العبدِ، نادى العبدُ مَن نادى، إمّا الحقَّ[8] وإمّا كونًا من الأكوان، فإنّ الله يسمع ذلك كلَّه؛ لأنّه ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ﴾[9] يسمعُ ما يتناجون به. ولذلك قال لهم: ﴿لَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ...

(١) ص ٧٤
(٢) [البقرة: ١٨]
(٣) [البقرة: ١٦٩]
(٤) [الصف: ٣]
(٥) [البقرة: ٤٤]
(٦) إشارة إلى الآية: ﴿صُمٌّ بُكۡمٌ عُمۡيٌ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]
(٧) [ق: ١٨]
(٨) ص ٧٤ب
(٩) [المجادلة: ٧]

وَتَنَـٰجَوْاْ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾[1] فإنّه ﴿مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْۚ﴾[2] فيما تتناجون به، فإنّكم إليه تحشرون، وإن كان معهم. فكنّى بالحشر إذا فتحَ اللهُ بإزالة الغطاء عن أعينهم؛ فيرون عند ذلك مَن هو معهم فيما يتناجون به فيما بينهم. فعبَّر عنه بالحشر للسؤال عمّا كانوا فيه.

وأمّا ذِكْرُه -تعالى- بأنّه يشفع فرديّتهم، ويُثنّي أحديّتهم، في قوله: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ﴾[3] فهل يريد به أيضا إفراد شفعيّتهم، كما شفع وِتريّتهم؟ أو لا يكون أبدا إلّا مشفِّعا فرديّتهم خاصّة، كما نصّ عليه؟ فاعلم وفّقك الله أنّ الله ما خلق شيئا إلّا في مقام أحديّته، التي بها يتميّز عن غيره. فبالشفعيّة التي في كلّ شيء يقع الاشتراك بين الأشياء، وبأحديّة كلّ شيء يتميّز كلُّ شيء عن شيئيّة غيره. وليس المعتبَر في كلّ شيء إلّا ما يتميّز به، وحينئذ يسمّى شيئا. فلو أراد الشفعيّة لما كان شيئا، وإنما يكون شيئين، وهو إنما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾[4] ولم يقل: "لشيئين".

فإذا كان الأمر على ما قرّرناه، ثمّ جاء الحقّ لكلّ شيء بصورته التي خلقه الله عليها؛ فقد[5] شفع ذلك الشيء، كما يشفع الرائي صورتَه برؤيته في المرآة نفسَه؛ فيحكم بالصورتين: صورته، وصورة ما شفعها. فلذلك ما أتى الحقّ في الإخبار عن كينونته معنا إلّا مشفِّعا لفرديّتنا؛ فجعل نفسه رابعا، وسادسا، وأدنى من ذلك؛ وهو أن يكون ثانيا، وأكثر؛ وهو ما فوق الستة من العدد الزوج، إعلاما منه -تعالى- أنّه على صورة العالَم، أو العالَمُ على صورته. وما ذكر في هذه الكينونة إلّا كونه سميعا، من كون مَن هو معهم يتناجون، لا من كونهم غير متناجين.

فإذا سمعتَ الحقَّ يقولُ أمرا مّا؛ فما يريد الأعيان، وإنما يريد ما هم فيه من الأحوال: إمّا قولا، وإمّا غير قول من بقيّة الأعمال؛ إذ لا فائدة في قصد الأعيان لِعَيْنِهِم، وإنما الفائدةُ إحصاءُ ما يكون من هذه الأعيان من الأحوال؛ فعنها يُسألون، وبها يُطلَبون، فيقال له: ما أردتَ بهذه الكلمة؟

(١) [المجادلة: ٩]
(٢) [الحديد: ٤]
(٣) [المجادلة: ٧]
(٤) [النحل: ٤٠]
(٥) ص ٧٥

ولذلك ورد في الخبر الصحيح: «إنّ العبد ليتكلّم بالكلمة من رضوان الله ما لا يظنّ أن تبلغ ما بلغتْ؛ فَيُكتبُ بها في علّيّين. وإنّ الرجل ليتكلّم بالكلمة من سخط الله ما لا يظنّ أن تبلغ ما بلغتْ؛ فَيُكتبُ بها في سجّين» فأَعْلَمَ عبادَه أنّ للمتكلّمِ مراتبَ يعلمها الســـامعُ، إذا رمى بها العبدُ مِن فمه لم تقع إلّا في مرتبتها، وأنّ المتلفِّظ بها يتبعها في عاقبة الأمر؛ ليقرأ كتابه، حيث كان ذلك الكتاب. فـــ"عبد السميع" هو الذي يتحفّظ في نطقه؛ لِعلمه بمن يَسمعه، وعلمه بمراتب القول؛ فإنّ[1] من القول ما هو هجرٌ، ومنه ما هو حسنٌ.

وإذا كان هو الســـامع؛ فينظر في خطاب الحقّ إيّاه؛ إمّا في الخطاب العام؛ وهو كلّ كلام يدركه سمعُه من كلِّ متكلِّم في العالَم؛ فيجعل نفســـه المخاطَب بذلك الكلام، ويُبرز له سمعا من ذاته، يَسمعه به؛ فيعمل بمقتضاه، وهذا من صفات الكمَّل من الرجال. ودون هذه المرتبة مَن لا يســمع كلام الحقّ إلّا من خبر إلهيّ؛ على لســان الرســول، أو من كتاب منزّل وصحيفة، أو من رؤيا يَرى الحقَّ فيها يخاطبه. فأيُّ الرجلين كان؛ فلا بدّ أن يهيّئَ ذاتَه للعمل بمقتضى ـــ ما سمع من الحقِّ، كما فعل الحقُّ معه فيما يتكلّم به العبد في نجواه نفسَه، أو غيرَه.

فإنّ الإنسانَ قد يحدِّث نفسَه، كما قال: «أو ما حَدّثتْ به أنفسَها»، وهو تنبيه أنّ المتكلِّم إذا لم يكن ثَمَّ من يسمعه؛ لا يلزم من ذلك أنّه لا يتكلّم. فأخبر أنّ نفسَه تسمعُ وهو متكلِّم، فيحدِّثُ نفسَـــه: فبما هو متكلِّم: يقول، وبما هو ذو سمع: يســـمع ما يقول. فعلِمنا أنّ الحقَّ ولا عالَم يكلِّمُ نفسَه، وكلُّ مَن كلَّم غيره؛ فقد كلَّم نفسَه.

وليس في كلام الشيء نفسَه صممٌ أصلا؛ فإنّه لا يكلّم نفسَه إلّا بما يفهمه منها، بخلاف كلام الغير إيّاه. فلا يقال فيمن يكلِّم نفسَــه: إنّه ما يَفهم كلامه؛ كيف لا يفهمه، وهو مقصــودٌ له، دون قول آخر؟ فما عيّنه حتى علِمه، وما له تعيينُ كلامِ غيرِه. وكذلك قد[2] يكون ذا صممٍ عنه إذا لم يفهمه؛ لأنّه لا فرق بين الصمم[3] الذي لا يَسمع كلام المخاطِب، وبين من يسمع ولا يفهم، أو لا

(١) ص ٧٥ب
(٢) ص ٧٦
(٣) يقصد بها: الأصم

يجيب إذا اقتضى الإجابة. ولهذا قال الله فيهم إنّهم[1] صمّ فلا يعقلون. ومَن عقل؛ والمطلوب منه فيما أسمعه أن يرجع؛ فلا يرجع.

فمن تحقّق بهذه الحضرة، وعلم أنّ كلامَه مِن عمله، وأنّ الله عند لسانه في قوله؛ قَلَّ كلامُه حتى في نفسه. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة البصر[1]

إنّ البصـيرَ الّذِي يَراكا عِلْمًـا وعَيْنًـا إذا تَراهُ
فَكُنْ بِهِ لا تَكُنْ بِكَوْنٍ وَلا تُشاهِدْ فِيْهِ سِواهُ
فـإنّـهُ قَوْلُهُ مُجِيْبًـا كَمَا يَرانا كَـذَا[2] نَراهُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد البصير". ومِن هذه الحضرةِ الرؤيةُ والمشاهدةُ، فلا بدّ من مبصَرٍ، ومشهودٍ، ومرئيٍّ. قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[3] وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[4] وقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[5] وقال ﷺ: «ترون ربّكم[6] كما ترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس بالظهيرة ليس دونها سحاب» يريد بذلك ارتفاعَ الشكّ في أنّه هو المرئيّ -تعالى- لا غيره. فيلزمُ عبد البصير الحياءَ من الله في جميع حركاته.

وإنما لزمه الحياءُ لوجود التكليف؛ فعبد البصير لا يبرح ميزان الشرع من يده، يَزِنُ به الحركات قبل وقوعها. فإن كانت مرضيّة عند الله، ودخلت في ميزان الرضا، اتّصف بها هذا الشخص. وإن لم تدخل له في ميزان الرضا، وحكم عليها الميزان بأنّها حركةُ بُعْدٍ عن محلّ السعادة، وأنّها سوءُ أدب مع الله؛ حمى نفسَه، عبدُ البصير، أن تظهر منه هذه الحركة. فعبدُ البصير يخفض الميزان ويرفعه، صفة حقّ؛ فإنّ الله ما وضع الميزان؛ إلّا ليوزَن به، وهو مما بين السماء والأرض. فما خلقه باطلا، ولا عبثا، ولا يستعمله إلّا "عبد السميع" و"عبد البصير"؛ بل له دخولٌ في كلّ اسم إلهيّ لكلّ عبد مضاف إلى ذلك الاسم، مثل "عبد الرءوف" فإنّه يرأف بعباد الله.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: البصير
(٢) أثبت بقلم الأصل: "بنا" فوق كلمة "كما" و"به" فوق كلمة "كذا" ليصير "بنا يرانا به يراه" ولكن من غير إشارة الاستبدال والتصويب مشيرا بذلك إلى صواب القراءتين معا
(٣) [الأنعام: ١٠٣]
(٤) [العلق: ١٤]
(٥) [القيامة: ٢٢ ، ٢٣]
(٦) ص ٧٦ب

وجاء الميزان في إقامة الحدود، فأزال حكم الرأفة من المؤمن. فإن رأف في إقامة الحدّ؛ فليس بمؤمن، ولا استعمل الميزان، وكان من الذين يُخسرون الميزان. فيتوجّه عليه بهذه الرأفة اللومُ؛ حيث عدل بها عن ميزانها، فإنّ الله يقول: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾(١) وهو الرءوف -تعالى-. ومع علمنا بأنّه الرءوف؛ شَرَع الحدودَ(٢)، وأمَر بإقامتها، وعذَّب قوما بأنواع العذاب الأدنى والأكبر؛ فعلِمنا أنّ للرأفة موطنا لا تتعدّاه، وأنّ الله يحكم بها حيث يكون وزنُها؛ فإنّ الله يُنزل كلَّ شيء منزلته، ولا يتعدّى به حقيقته كما هو في نفسه. فإنّ الذي يتعدّى حدود الله، هو المتعدِّي، لا الحدود؛ فإنّ الحدود لا تتعدّى محدودَها. فيتجاوزها هذا المخذول، ويقف عندها العبدُ المعتنى به، المنصور على عدوّه.

فعبد البصير إمّا أن يعبد اللهَ كأنّه يراه -وهذه عبادة المشبِّهة-، وإمّا أن يعبد الله؛ لعلمه بأنّ الله يراه -فهذه عبادة المنزِّهة-، وإمّا أن يعبد الله بالله؛ فهذه عبادة العلماء بالله: فيقولون بالتنزيه، ويشهدون التشبيه، لا يؤمنون به؛ فإنّه ليس عندهم ذلك خبرا؛ وإنما هو عيان، والإيمان بابُهُ الخبر. فالمحجوب يؤمن بقول المخبِر، وصاحب الشهود يرى صِدق المخبِر، فكثيرٌ ما بين يَرى ويؤمِن! فإنّ صاحبَ الرؤية لا يرجع بالنسخ إلّا رجوع الناسخ، وصاحب الإيمان يرجع بالنسخ، ويعتقد في المرجوع عنه أنّه كُفْرٌ بعد الرجوع عنه. وإن كان مؤمنا به؛ ولكن يؤمن به أنّه كان لا يؤمن به أنّه كائن؛ لأنّه منسوخٌ.

فإذا علِم اللهُ من العبد أنّه يَعلم أنّه يراه؛ يمْهِله فيما تجب بفعله المؤاخذة؛ لأنّه علِم أنّه يَعلم أنّه يراه؛ فيتربّص به لِيَرجع؛ لأنّه تحت سلطان(٣) علمه، وإن انحجب عن استعماله في الوقت؛ لجريان القدر عليه بالمقدور الذي لا كينونة له إلّا فيه. وإنّ الله يستحيي من عبده فيما لا يستحيي العبدُ فيه، وذلك إذا علم من العبد أنّه يعلم من الله أنّ بيده ملكوت كلّ شيء، فيقول الحقُّ ما أعلمته بذلك، ورزقته الإيمان به -إن كان من المؤمنين- أو أشهدته ذلك -إن كان من

(١) [النور: ٢]
(٢) ص ٧٧
(٣) ص ٧٧ب

أهل الشهود- إلّا ليكون له ذلك مستنَدا يَستند إليه في إقامة الحجّة. فكون العبد قد أُشْهِد ذلك، أو آمن به، ولم يحتجّ به؛ فما منعه من ذلك إلّا الحياءَ فيما لم يستحي فيه؛ فإنّ الله يستحي منه أن يؤاخذه بعلمه، الذي ما استحيا منه فيه.

واعلمْ أنّ هذه الحضرة أعطتْ أن يكون للعبد عينان، وللحقِ أعين. فقيل في المخلوق: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ عَيۡنَيۡنِ﴾[1] وقال -تعالى- عن نفسه: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾[2] فمِن عينيه كان ذا بصر وبصيرة، ومِن أَعيُنِه كانت أَعينُ الخلق عينَهُ. فهم لا يبصرون إلّا به، وإن لم يعلموا ذلك. والعالمون الذين يعلمون ذلك يعطيهم الأدبُ أن يغضُّوا أبصارَهم؛ فيتّصفوا بالنقص؛ فإنّ الغضَّ نقصٌ من الإدراك. وقولُه: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[3] إرسالٌ مطلَق في الرؤية، لا غضّ فيه. فإن لم يغضّوا مع عِلْمِهم؛ فيعلم عند ذلك أنّهم مع شهود[4] المقدور الذي لا بدّ من كونه؛ فهم يرونه كما يراه الله من حيث وقوعه، لا من حيث الحكم عليه بأنّه كذا.

هكذا يراه العلماء بالله. فيأتون به على بصيرة وبيّنة في وقته وعلى صورته، ويرتفع عنهم الحكم فيه؛ فإنّه من الشهود الأخراويّ الذي فوق الميزان. ولذلك لا يقدح فيهم؛ لأنّه خارج عن الوزن في هذا الموطن، وهو قوله في حقّ رسول الله ﷺ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾[5] و﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[6] فهو سؤال عن العلّة، لا سؤال توبيخ؛ لأنّ العفو تقدَّمه. وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمۡ﴾ إنما هو استفهام، مثل قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾[7] كأنّه يقول: أفعلت ذلك ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾[8]؟ فهو عند ذلك: إمّا أن يقول: نعم، أو لا.

فإنّ العفوَ -ولا سيما إذا تقدّم- والتوبيخَ لا يجتمعان؛ لأنّه مَن وَبَّخ؛ فما عفا مطلقا؛ فإنّ التوبيخَ

---

(١) [البلد: ٨]
(٢) [القمر: ١٤]
(٣) [العلق: ١٤]
(٤) ص ٧٨
(٥) [التوبة: ٤٣]
(٦) [الفتح: ٢]
(٧) [المائدة: ١١٦]
(٨) [التوبة: ٤٣]

مؤاخذةٌ، وهو قد عفا. ولمّا كان هذا اللفظ قد يُفهم منه في اللســـان التوبيخ، لهذا جاء بالعفو ابتداء؛ ليتنبّه العالِم بالله أنّه ما أراد التوبيخ الذي يظنّه مَن لا عِلم له بالحقائق. وقال في هذه المرتبة في حقّ المؤمن العالِم: «اعمل ما شئتَ فقد غفرتُ لك» أي أزلتُ عنك خطاب التحجير -يا محمد- فاسترسل مطلَقا. فإنّ الله لا يبيح الفحشاء، وهي محكوم عليها فحشاء[1] تلك الأعمالُ، فزال الحكم، وبقي عينُ العمل؛ فما هو ذنبٌ يُســتر عن عقوبته، وإنما الســتر الواقع؛ إنما هو بين هذا العمل وبين الحكم عليه بأنّه محجور خاصّــة. هذا معنى: «قد غفرت لك» لا ما يفهمه مَن لا علم له. فيمشي هذا الشخص في الدنيا ولا خطيئة عليه، بل قد عجّل الله له جنّته في الدنيا. فهو في حياته الدنيا كالمقتول في سبيل الله؛ نسَمَتُه تَعْلُقُ من ثمر الجنّة.

كذلك هذا الشـــخص، وإن أقيمتْ عليه الحدود، فلِجهل الحاكِم بهذا المقامَ الذي هو فيه. فإقامة الحدود على مَن هذا مقامه، ما هي حدود، وإنما هي من جملة الابتلاءات التي يبتلي اللهُ بها عبدَه في هذه الدار الدنيا؛ كالأمراض، وما لا يشتهي أن يصيبه في عِرضـه، وماله، وبدنه. فيصيبه، وهو مأجور في ذلك؛ لأنّه ما ثَمّ ذنب فيكفَّر، وإنما هو تضعيف أجور؛ فما هي حدود في نفس الأمر، وإن كانت عند الحاكم حدودا. وتظهر رائحةٌ مِن هذا في علماء الرسوم المجتهدين.

فإنّ الحاكمَ إذا كان شـــافعيّا، وجيء إليه بحنفيّ قد شرب النبيذ الذي يقول بأنّه حلال؛ فإنّ الحاكم من حيث ما هو حاكم، وحَكم بالتحريم في النبيذ؛ يقيم عليه الحدّ. ومن حيث إنّ ذلك الشــارب حنفيّ، وقد شرب ما هو حلال له شُربه في عِلمه، لا تسـقط عدالته، فلم يؤثّر في[2] عدالته. وأمّا أنا لو كنت حاكما ما حددت حنفيّا على شرب النبيذ، ما لم يســكر. فإن سَـــكِر حددته؛ لكونه ســكران من النبيذ. فالحنفيّ مأجور[3]، ما عليه إثمٌ في شربه النبيذ. وفي ضرب الحاكم له. وما هو في حقّه إقامة حدٍّ عليه؛ وإنما هو أمرٌ ابتلاه الله به على يد هذا الحاكم الذي هو الشـافعيّ؛ كالذي غُصِب ماله. غير أنّ الحاكمَ هنا أيضا غيرُ مأثوم؛ لأنّه فعل ما أوجبه عليه دليله

(١) ص ٧٨ب

(٢) ص ٧٩

(٣) ثابتة في الهامش مع إشارة التصويب، وهي ثابتة في س

أن يفعله. فكلاهما غير مأثومين عند الله. وهذا عين ما ذكرناه في إقامة الحدود على الذين أُبيح لهم فعلُ ما أقيم عليه فيه الحدُّ، وهو حَدٌّ في نفس الأمر بالنظر إلى مَن أقامه، فاعلم ذلك.

وهذه الحضرة واسعة الميدان، يتّسع فيها المجال؛ فاكتفينا بهذا القدر من التنبيه ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1]، وهو حسبي ﷻ ونعم الوكيل.[2]

---

(١) [الأحزاب: ٤]

(٢) في الهامش: "بلغ قراءة وسماعا وعرضا على الشيخ المؤلف أيده الله".

حضرة الحُكْم[1]

إذا تُنـازِعُـكُمْ نَـفْـسٌ لِـتَـقْـهَـرَكُمْ فاجْعَلْ إلَهكَ فيما بَيْنَكُمْ حَكَمًا[2]
واحْذَرْ مِنَ العَدْلِ مِنْهُ أن يُعادِلَهُ[3] فـإنّـهُ لَكُمُـا بِمَـا بِـهِ حَكَمًـا[4]

يُدعى[5] صـاحِبُها: "عبد الحَكَم". قال تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾[6] وقال ﷺ في عيسى عليه السلام: إنّه «ينزل فينا حَكَمًا مقسطا» الحديث كما ورد.

فالحَكَم هو القاضي في الأمور: إمّا بحسب أوضاعها، وإمّا بحسب أعيانها؛ فيحكم على الأشياء بحدودها. فهي الحَكَم على نفسها؛ لأنّه ما حكم عليها إلّا بها. ولو حكم بغير ما هي عليه؛ لكان حكم جَوْرٍ، وكان قاسطا، لا مقسطا. والحُكْم هو القضاء المحكوم به على المحكوم عليه، بما هو المحكوم فيه.

وأَعجبُ ما في هذه الحضرة نَصْبُ الحَكَمين في النازلة الواحدة، وهما من وجهٍ كالكتاب والسنّة؛ فقد يتّفقان في الحكم، وقد يختلفان. فإن علِم التاريخ كان نسخا، وإن جهِل التاريخ؛ إمّا أن يسقطا معًا، وإمّا أن يعمل بهما على التخيير؛ فأيُّ شيء عمل من ذلك؛ كان. كالمسح في الضوء للرِّجلين وكالغُسل؛ فأيُّ الأمرين وقع؛ فقد أدّى المكلَّف واجبا. على أنّ في المسألة الخلافُ المشهور، ولكن عدلنا إلى مذهبنا فيه خاصّة، فذكرناه.

ومرتبة الحكم أن يُحكَمَ للشيء وعلى الشيء. وهذه حضرة القضاء، مَن وقف على حقيقتها شهودا؛ عَلِم سِرَّ القدر: وهو أنّه ما حكم على الأشياء إلّا بالأشياء؛ فما جاءها شيء من خارج،

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحَكَم
(٢) كتب بجانبها بقلم الأصل: اسم (ليميز بينها وبين التي في البيت التالي)
(٣) الياء هنا مهملة في ق
(٤) كتب بجانبها بقلم الأصل: فعل
(٥) ص ٧٩ب
(٦) [النساء: ٣٥]

وقد ورد: «أعمالكم تُرَدُّ عليكم» وفي الحدود الذاتيّة برهانُ ما نبّهنا عليه في هذه الحضرة الحَكَميّة.

اعلم(١) أنّ حقيقة هذه الحضرة من أعجب ما يكون من المعلومات؛ فإنّها مماثلة لحضرة العِلم. وذلك أنّها عين المحكوم به، الذي هو ما هو المحكوم عليه، أو له. فالحَكَم ما أعطى أمرا من عنده، لمن حكم له أو عليه، إذا كان عدلا مقسِطا. وأمّا إذا كان جائرا قاسطا، وإن كان حَكَمًا؛ فما هو من هذه الحضرة، وهو منها بالاشتراك اللفظيّ، وإمضاء ما حكم به.

وأمّا قول الله مخبِرا وآمرا: ﴿قَـٰلَ﴾ و﴿قُل﴾ كلاهما ﴿رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾(٢) هو الحكم الذي لا يكون حقّا إلّا بك. ومتى لم يكن الحكم بالمحكوم له أو عليه، فليس حقّا. فالمخلوق أو المحكوم عليه جعلَ الحاكِمَ حَكَمًا، كما أنّ المعلومَ جعل العالِم عالِمًا، أو ذا عِلم؛ لأنّه تَبَعٌ له. وليس "القادر" كذلك ولا "المريد" فإنّ الأثر للقادر في المقدور، ولا أثر للعلم في المعلوم، ولا للحكم في المحكوم عليه.

والحَكَم أخو العليم؛ فإنّه حاكِم على كلّ معلوم بما هو ذلك المعلوم عليه في ذاته. وقوله (تعالى) في جزاء الصيد: ﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٍ مِّنكُمۡ﴾(٣) فيه رائحةٌ أنّ الجائرَ في الحكم يسمّى: حَكَما شرعا. إلّا أنّ الحاكِم لَمّا شُرِع له أن يحكم بغلبة ظنّه، وليس عِلما؛ فقد يصادف الحقَّ في الحكم، وقد لا يصادِف، وليس بمذموم شرعا. ويسمّى حَكَما، وإن لم يصادف الحقَّ، ويمضي حكمه عند الله، وفي المحكوم عليه وله. فهنا ينفصل من العليم، ويتميّز؛ لأنّه ليس هنا تابعٌ للمحكوم عليه، مع(٤) كونه حَكَما. ولا هو جائر؛ فإنّه حَكَم بما شُرع له من إقامة الشهود، أو الإقرار الذي ليس بحقّ. فكان اللفظ من الشاهد، أو اللفظ بالإقرار مِن المقِرِّ؛ أوجب له الحكم، وإن كان قولَ زور، أو شهادة زور.

وإنما قلنا فيه: "إنّه أخو العليم" لكونه في نفس الأمر ما يكون حكما حقيقة إلّا بجعل المحكوم

(١) ص ٨٠
(٢) [الأنبياء: ١١٢]
(٣) [المائدة: ٩٥]
(٤) ص ٨٠ب

له أو عليه، هذا هو التحقيق. والأخوّة هنا قد تكون أخوّة الشقائق، وقد تكون أخوّة الصفة. كأخوّة الإيمان، وغير الإيمان. وقد تكون أُخوّة من الأب الواحد، دون الآخر، وقد تكون من الرضاعة. فلذلك قلنا: "إنّه أخو العليم" وما بيّنّا مراتب الأخوّة. فأحقّها أخوّة الإيمان؛ فإنّ بها يقع التوارث، وهي أخوّة الصفة. كذلك الحكمُ؛ ما حَكَم الحاكمُ على المحكوم عليه إلّا لصفته، لا لعينه.

ومن شرط الحَكَم أن يكون عالما بالحُكْم، لا بالمحكوم عليه وله. وإنما شرطُه العلمُ بصفةٍ مّا، يظهر من حال المحكوم عليه وله، بما ذكرناه، من شهودٍ صَدَقوا أو كَذَبوا، ومن إقرار صدقٍ أو كذب؛ فهو تابع أبدا. فيكون عالما بالحكم -لا بدّ من ذلك- الذي يوجبه ويعيّنه ما قرّرناه. والحقُّ فيه مصادَفة، وهو موضع الإجماع -مع كونه بهذه المثابة والخلاف- في حكم الحاكم بعلمه، دون إقرار ولا شهادةٍ، هل يجوز، أو لا يجوز؟ وقد بيّنّا مذهبنا في هذه المسألة، في هذا الكتاب، في حُكم الحاكم بعلمه؛ أين ينبغي أن[1] يحكم؟ وأين ينبغي أن لا يحكم بعلمه؟ فإنّها من أشكل المسائل.

وعلى كلّ حال فهي حضرة مبهَمة، حُكمها حُكم الأشاعرة في الصفات الإلهيّة بقولهم: "لا هي هو ولا هي غيره" مع قولهم: بأنّها زائدة بالعين على الذات، وجوديّة لا نسبيّة. وغير الأشعريّ لا يقول بهذا، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ص ٨١
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة العدل[1]

العَدْلُ لا يَصْلُحُ إلّا لِمَنْ ... يَفْصِلُ في الخَلْقِ إذا يَعْدِلُ

فـإن أَبَى أكوانُـهُ عَـدْلَهُ ... فـإنّـهُ بِحَقِّـهِ يُفْضِـــلُ

يُنْعِمُ بالفَضْلِ عَلَى خَلْقِهِ ... ويَسْـتُرُ السـترَ إذا يُسْـبِلُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد العدل" وهو مَيْلٌ إلى أحد الجانبين الذي يطلبه الحُكْمُ الصحيح التابع[2] للمحكوم عليه، وله. أو للإقرار، أو الشـــهود. وغير ذلك لا يكون عدلا في الحكم. ومِن هذه الحضرةِ العجيبة خَلَقَ الله العالَم على صورته، ومن هنا كان عدلا؛ لأنّه -تعالى- عَدَل من حضرة الوجوب الذاتيّ، إلى الوجوب بالغير، أو إلى حضرة الإمكان؛ كيف شئت[3] فقل. وعَدَل أيضا بالممكنات من حضرـــة ثبوتها، إلى وجودها؛ فأوجدَهم بعد أن لم يكونوا؛ بكونه جعلهم مظاهرَ، وبكونه كان مجلى لظهور أحكامهم.

ومِن هذه الحضرةِ عُدُولُهُ مِن شأنٍ يجوّزهُ العقلُ في حقّ الممكن، إلى شأنٍ آخر يجوّزه أيضا العقل. والعدول لا بدّ منه. فلا يُعْقَل في الوجود إلّا العدل؛ فإنّه ما ظهر الوجود إلّا بالمَيْل؛ وهو العدل. فما في الكون إلّا عدلٌ حيث فرضـــتَه. وبالعدل ظهرت الأمثال، وسمّي المِثْلُ عدلا. قال اللهُ -تعالى[4]-: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[5] و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[6] وهنا له وجوهٌ في العدل؛ منها عُدولهم إلى القول بأنّ له أمثالا و﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[7]، ومنها أنّهم بربّهم عدلوا؛ لأنّه "لا حول ولا قوّة إلّا بالله"، ومنها أنّ "الباء" هنا (مِن: بربّهم) بمعنى اللام؛ فلربّهم عدلوا؛ لِكَونِ مَن عدلوا إليه؛ إنما عدلوا إليه لكونه عندهم إلها؛ فما عدلوا إلّا لله كقوله: ﴿مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: العدل
(٢) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ٨١ب
(٤) "قال الله تعالى" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) [المائدة: ٩٥]
(٦) [الأنعام: ١]
(٧) [الشورى: ١١]

بِٱلۡحَقِّ﴾[1] أي للحقّ، كذلك ﴿بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾.

ولمّا قال الله ﷻ في هذه الآية: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[2] جعلوا له أمثالا. فخاطب "المانيّةَ" الذين يقولون: "إنّ الإله الذي خلق الظلمة، ما هو الإله الذي خلق النور" فعدلوا بالواحدِ آخَرَ. وكذلك الذين يقولون بخلق السماوات والأرض: "إنها معلولة لِعلّة، ليست عِلَّتُهُ الإله" أي لَيْسَتِ العلّةُ الأُولَى[3]. لأنّ تلك العلّة عندهم، إنما صدرَ عنها أمرٌ واحد؛ لحقيقة أحديّتها؛ وليس إلّا العقل الأوّل. فهؤلاء أيضا ممن قيل فيهم: إنّهم ﴿بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ وسمّاهم: "كفّارا" لأنّهم إمّا ستروا، أو منهم مَن ستر عقله عن التصرّف فيما ينبغي له بالنظر الصحيح في إثبات الحقّ، والأمر في نفسه على ما هو عليه. فاقتصرـ على ما بدا له، ولم يوفّ الأمرَ حقّه في النظر. وإمّا أن علِمٍ وجحد؛ فستر عن الغير ما هو الأمر عليه في نفسه؛ لمنفعة تحصل له من رئاسة أو مال؛ فلهذا قيل فيهم: إنّهم كفروا، أي ستروا. فإنّ الله حكيم يضع الخطاب موضعه.

والعدل هو الربّ -تعالى-، والربّ على ﴿صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ. صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[4] والعدل: الميلُ؛ فالميلُ عينُ الاستقامة، فيما لا تكون استقامته إلّا عين الميل. فإنّ الحَكَم العدلَ لا يحكم إلّا بين اثنين؛ فلا بدّ أن يميل بالحُكم مع صاحب الحقّ، وإذا مال إلى واحد؛ مال عن الآخر ضرورة. فليست الاستقامة ما يتوهّمه الناس. فأغصانُ الأشجار وإن تداخل بعضها على بعض؛ فهي كلّها مستقيمة في عين ذلك العدول والميل؛ لأنّها مشت بحكم المادّة على مجراها الطبيعي. وكذلك[5] الأسماءُ الإلهيّة؛ يدخل بعضها على بعض بالمنع والعطاء، والإعزاز والإذلال، والإضلال والهداية.

فهو المانع المعطي، المعِزّ المذِلّ، المضِلّ الهادي، فمن يهدي اللهُ فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا

(١) [الدخان: ٣٩]
(٢) [الأنعام: ١]
(٣) ص ٨٢
(٤) [الشورى: ٥٢ ، ٥٣]
(٥) ص ٨٢ب

هادي له، وكلّها نِسب حقيقيّة ما ترى فيها عِوَجًا ولا أَمتا.

إنّ الإلهَ بِجُـــودِهِ ... يُعْطِي العُبَيْدَ إذا افْتَقَرْ
مـا شــاءه مِمّـا لَهُ ... مـا ثَمَّ إلّا مـا ذَكِـرْ
لَـمّـا وَقَـفْـتُ تَحَـقُّـقًا ... مِـنْـهُ عَـلَى سِرِّ الـقَـدَرْ
وشَــهِـدْتُـهُ فَـرأَيْـتُـهُ ... سَمْعَ الحبيبِ مَعِ البَصَرْ[1]
فِـيْـهِ[2] بَـدَتْ أَحـكامُـهُ ... ولَهُ نَهَـى ولَهُ أَمَـرْ
ويُـقـالُ: هـذا مـؤمِـنٌ ... ويُـقـالُ: هـذا قَـدْ كَـفَـرْ
فَـلَـنـا الحـقـائـقُ كُلُّـهـا ... ولَـنـا الـتَّـحَـكُّمُ والأَثَـرْ
مـا الأَمْـرُ إلّا هـكـذا ... مـا الأَمْرُ مـا يُعْطِي النَّظَرْ
الحُـكْمُ لَـيْـسَ لِـغَـيْرِنا ... في كُلِّ مـا تُعْطِي الصُّـوَرْ
والأَمْـرُ فِـيْـهِ فـيصـلٌ ... في الكَوْنِ[3] مِن خَيْرٍ وشَرْ
لم نسـْتَفِدْ مِنْهُ سِـوَى ... أكْـوانِـنـا وكَـذا ظَـهَـرْ
وانْـظُـرْ بِـرَبِّـكَ لا ... بِعَقْلِكَ في شُـئونِكَ واعْتَبِرْ
هذا هُوَ الحَقُّ الصّراحُ ... لِـمَـنْ تَحَـقَّـقَ وادَّكَـرْ
الحُـكْمُ[4] حُـكْمُ ذَواتِـنـا ... لا حُـكْـمُهُ فـاعْـدِلْ وسِرْ
عَـنْـهُ إلـيـهِ بِـمَـا لَـنـا ... تَـعْـثُرْ عَلَى الأَمْـرِ الخَطِرْ
لا تَـأتَـلِي لا تـأتـني[5] ... فـإلِيـكَ مِنْـكَ المُسـْتَقَرْ
إنّ الـغِـنَى صِـفَـةٌ لَهُ ... عَنّـا فَنَسْـتُرُ مـا سَـتَرْ
لَـوْلا افـتـقـارُ المحـدَثاتِ ... إلـيـهِ مـا جـاء الخَـبَرْ
هـذا هُـوَ المَـيْـتُ الذي ... يَوْمَ القيامَةِ قَدْ نَشَرْ

---

(١) هذا البيت ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

(٢) الحروف المعجمة مهملة، ولذلك يمكن قراءتها: فيه

(٣) "في الكون" مكتوب بقلم الأصل فوقها: "صح" ومقابلها في الهامش: "بالذات" وفوقها كذلك "صح" يشير بذلك إلى صواب التعبيرين معا.

(٤) ص ٨٣

(٥) ق: "لا تسكني" (ولعلها لا تسكُنِ) وصححت في الهامش بخط آخر وعليها "خ، صح"

إنّ هذا هو السرُّ الذي أخفاه الله عمّن شاء من عباده، قد ظهر في حكم افتقارنا في غناه؛ فأظهره الله لمن شاء أيضا. فتأمّل هذا الغنى وهذا الفقر، وانظر بنور بصيرتك في هذا الوجود والفقد، وقل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[١].

فَحَضْرَةُ العَدْلِ ما تَنْفَكُّ في نَصَبِ ... وحَضْرَةُ الجورِ في بَلْوى[٢] وفي تَعَبِ[٣]
لَوْ كان ثَمَّ مُرِيْحٌ كان يَحْكُمُ لِيْ ... بالاستراحةِ في لَهْوِي وفي لَعِبِيْ
أَنا جَنَيْتُ على نَفْسِي فَبِي حَكَمَتْ ... عَلَيَّ أسماؤهُ الحُسْنَى مَعَ النِّسَبِ
فإنّ لي نَسَبًا فِيْهِ الهَلاكُ، كَمَا ... لِرَبّنا نَسَبٌ يُنْجِي مِن العَطَبِ
هُوَ[٤] التُّقَى فاتَّقِ الرحمنَ إنّ لَهُ ... مَكْرًا خَفِيًّا بأَهْلِ الوَعْدِ والنَّسَبِ
واحْذَرْ غوائلَه فِي كلّ مَكْرُمَةٍ ... واضممْ إليك جناحيكَ من الرَّهَبِ

يقول رسول الله ﷺ: «يقول الله -تبارك وتعالى-: «اليوم» يعني يوم القيامة «أضع نَسبكم وأرفع نَسبي؛ أين المتّقون» قال الله -تعالى- مخبرا عباده: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[٥] ويقول الله -تعالى-: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾[٦] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٧].

---

(١) [الروم: ٤]
(٢) ق: "كد" وعليها إشارة المسح وفوقها "بلوى"
(٣) فيها تصرف بحيث تقرأ "شغب" وفوقها كتبت "تعب".
(٤) ص ٨٣ب
(٥) [الحجرات: ١٣]
(٦) [المؤمنون: ١٠١]
(٧) [الأحزاب: ٤]

حضرة اللطف[1]

إنّما اللَّطْفُ خَفـاءٌ لَيْسَ في اللَّطْفِ ظُهُورْ
وبِـهِ أَبـرز كـوني وبِـهِ تَجْـرِي الأُمُـورْ
كُنْ عُبَيْـدًا لِلَطِيْفٍ هُـوَ بالأمْـرِ خَـبِـيرْ
إنّ دِيْنَ اللهِ يُسْــرٌ وَهُوَ بالهَوى عَسِـــيرْ
لَا تُخالِفْ لَا تُواقِفْ إنّـهُ الخَـيْرُ الـكـثـيرْ
والّذي يَفْهَمُ قَوْلِي هُـوَ بالأَمْـرِ بَصِـــيرْ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد اللطيف" وما لطّفه وأخفاه[2] عن الإدراك إلّا شدّة ظهوره. فلمّا لم تقع عينٌ إلّا عليه، ولا نظرتْ إلّا به؛ فإنّه البصرُ لكلّ عين تبصِر. فما الفائدة إلّا لمن يشهد ذلك، ويعرفه ذوقا ومشاهدة؛ فإنّ التقليد في ذلك ما يقع موقع الشهود؛ فإنّه ما ثَمّ إلّا هو، لم يتميّز عن غيرٍ؛ لأنّه لم يكن غيرٌ؛ فيمتاز عنه. فعمّن خَفِي وما[3] ثَمّ غير[4]؟

فَلَيْسَ لِلَّطْفِ حُكْمٌ إلّا إذا كُنْـتَ ثَمّـهْ
ولَسْتَ ثَمّ، فَقُلْ لِي مَن ذا يُعَيِّنُ حُكْمَـهْ
وإنّ في القَلْبِ مِنْهُ إذا تَـفَكّـرَتَ غُمّـهْ
تَجِيْءُ مِنْـهَ سحـابٌ عَلى القُلُوْبِ وظُلْمَهْ

* * *

جـاءتِ الحَيْرَةُ تَجْرِي يا عُبَيْدِي ضاع قَدْرِي
أَين أَسـمائي وحُكْمِي أَيْـنَ نَهْيِيْ أَيْـنَ أَمْرِي
أرْقُبونِيْ[5] تَجِـدوني في خَفايا الكَوْنِ أَسْرِي

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: اللطيف
(٢) ص ٨٤
(٣) ق: "وما هو" وهناك إشارة مسح للفظة "هو" لزوم إدخال "غير" التالية
(٤) ثابتة بخط آخر مع إشارة التصويب
(٥) ق: مكتوب فوقها بخط آخر "أثبتوني" وعليها حرف خ (إشارة إلى نسخة أخرى)

إنّــهُ لا بُــدَّ مِــنّي   فَــلِذا أَمْــرُكَ أَمْــرِي

﴿مَّن[١] يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[٢]. فانظر إلى سريان هذا اللطف الإلهيّ؛ ما أعجبه! وحكمه الظاهر في هذه الكثافة؛ كيف أبان أنّ طاعةَ رسوله ﷺ طاعتُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[٣] و«الحجرُ الأسود يمينُ الله للبيعة» وجعله في الحَجَر؛ حتى لا تقع في ذلك دعوى؛ فهي بيعة خالصة مخلَّصة؛ فمَن بايعه بايع الله. فانظر إلى ما يشهده البصر، وانظر إلى ما يشهده الإيمان. فمَن نظر بعين الإيمان؛ رأى قوّة نفوذه في الكثيف، حتى سَرَى إلى اللطيف الخبير؛ فتحصل له المعرفةُ بالأمر على ما هو عليه. فإذا عينُ اللطيف الذي سار إليه (هو) عينُ الكثيف الذي سار منه، يبيّن ذلك في الحدود. مثاله: الجوهرُ قائم بنفسه، ظاهرٌ شخصُه من أعيانٍ غير ظاهرة، هي مجموعه، وليستْ سِوَى عينه، وما لها وجودٌ إلّا عينه. فَمَن الجوهر؟ ومَن الصفات النفسيّة له؟ فالأمر هكذا في هذه الحضرة. فهو حقٌّ، وعينُ ما هو حقٌّ إذا ظهرَ كان خَلقًا. ولا يصحّ حكمٌ لحضرة اللطف إلّا بوجود الخلق. البخار يصعد، لا يدركه البصر لِلطفه ورقّته، فينضمّ بعضه إلى بعضه، ويتراكم؛ فيظهر غماما أنشأه الحقُّ؛ فظهر، وهو[٤] مِن شيء لا يظهر، فأعطاه هذا المزاج الخاصّ حُكما لم يكن له قبل ذلك، وأعطاه اسما، وظهر عنه أثرٌ في الجوّ، لم يكن له شيء من هذا كلّه قبل ذلك. فأمطرَ، وأحيا، وأضحك الأرض بالنبات، وأروى. وهو ما عمل شيئا إلّا بذلك السرّ اللطيف، الذي نشأتْ منه صورته. وفي قَبْضِ الظلّ ومَدِّه، من اللطفِ ما إذا فكّرَ فيه الإنسانُ رأى عظيمَ أمرٍ؛ ولهذا نصبَه الله دليلا على معرفته، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٥] فلا يدرك البصرُ عينَ امتداده (أي امتداد الظلّ) حالا بعد حال؛ فإنّه لا يشهد له حركة، مع شهود انتقاله. فهو عنده متحرّك، لا متحرّك. وكذلك في فَيْئه، وهو قوله: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَـٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾[٦] فمنه خرج؛ فإنّه لا ينقبض إلّا إلى ما مِنه خرج، كذلك تشهده العين. وقد قال -تعالى- وهو الصادق إنّه قبضه إليه؛ فعلِمنا أنّ عينَ ما خرج منه هو الحقُّ ظهرَ بصورة

---

(١) ص ٨٤ب
(٢) [النساء: ٨٠]
(٣) [الفتح: ١٠]
(٤) ص ٨٥
(٥) [الفرقان: ٤٥]
(٦) [الفرقان: ٤٦]

خَلْقٍ، فيه ظِلٌّ يبرزه إذا شاء، ويقبضه إذا شاء. لكن جعل الشمس عليه دليلا، ولم يتعرّض لتمام الدلالة؛ وهو كثافة الجسم الخارج الممتدّ عنه الظلّ. فبالمجموع؛ كان امتداد الظلّ: فهذا شمس، وهذا جدار، وهذا ظلٌّ، وهذا حكم امتدادٍ، وقبض بفيء، ورجوع إلى ما منه بدأ؛ فإليه عاد، والعين واحدة. فهل يكون شيء[1] ألطف من هذا؟ فالأبصار، وإن لم تدركه، فما أدركتْ إلّا هو؛ فإنّه ما أحالنا إلّا على مشهودٍ بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ وما مَدَّه إلّا بشمس، وذاتٍ كثيفة تحجب وصولَ نور الشمس إلى ما امتدّ عليه ظلٌّ هذه الذات، وجمة خاصّة. ثمّ قبضُه كذلك. فهذه كيفيّة ما خاطبنا بها أن ننظر "إليها"، وما قال: "فيها" فكنّا (=بحيث) نصرف النظر بالفاء إلى الفكر، ولكن بأداة "إلى" أراد شهود البصر، وإن كانت الأدوات تدخل بعضها في مكان بعض، ولكن لا يُعرف ذلك إلّا بقرائن الأحوال، وهي إذا استحال أن يكون حكم هذه الأداة بالوضع في هذا الموضع، علِمنا أنّها بدلٌ وعِوض من أداة ما يستحقّه ذلك الموضع، وهذا معلوم في اللسان، وبهذا اللسان أُنزل القرآن، كما قال ﷺ: «إنما أُنزل القرآن بلساني» لسان عربيّ مبين، وقال تعالى[2]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[3] فلا بدّ أن يجري به على ما تواطئوا عليه في لحنهم، فاعلم ذلك. فتأمّل فيما أوردناه في نظمِنا هذا الذي أذكره:

فَلَا يَدْري اللطيفُ سِوى لَطِيْفٍ ... وعَيْنُ اللَّطْفِ في عَيْنِ الكثافهْ
فهـذا[4] عَيْنُ هـذا يا خليلي ... فَقِفْ بَيْنَ الكثافـةِ واللَّطافـهْ
تَحُزْ قصـبَ السـباقِ بِكُلِّ وَجْهٍ ... كَمَا قَـدْ حـازَهُ أَهْـلُ العِيـافهْ[5]
وكُنْ عبـدَ اللطيفِ بِكُلِّ وَجْـهٍ ... تنَـلْ مـا ناله أَهْـلُ القِيافـهْ[6]
مِنِ ادْخالِ السرورِ عَلَى رَسُـوْلٍ ... نَقِيِّ الثَّوْبِ مِن أَهْلِ النظافهْ

---

(١) ص ٨٥ب
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) [إبراهيم: ٤]
(٤) ص ٨٦
(٥) العيافة: زجر الطير، وهو أن يرى طائرا أو غرابا فيتطيّر، وإن لم ير شيئا فقال بالحدس كان عيافة أيضا.
(٦) القيافة: اقتفاء الأثر

وهذه حضرةٌ نِلْتُ منها في خُلُقي الحظَّ الوافرَ، بحيث أنّي لم أجد أحدا فيمن رأيت، وَضَعَ قدمه فيها حيث وَضعتُ، إلّا إن كان وما رأيتُهُ. لكنّي أقول، أو أكاد أقول: إنّه، إن كان ثَمَّ؛ فغايته أن يكون معي في درجتي فيها، وأمّا أن يكون أتمّ؛ فما أظنّ، ولا أقطع على الله -تعالى-؛ فأسراره[1] لا تُحَدُّ، وعطاياه لا تُعَدُّ. وقد بيّنّا في الأحوال من هذا الكتاب في باب اللطيفة، ما يقتضيه هذا الاسم الإلهيّ في أهل الله، وما يطلبه بالوضع في اللسان، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصحيح
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة[1] الخبرة والاختبار[2]
وهي حضرة الابتلاء بالنِّعم والنِّقَم

إنّ الخَبِيرَ هُوَ المُبْلِي إذا نَظَرَتْ عَيْناكَ[3] نِعْمَةَ مَن يُبلي بها البَشَرا
وإن يَكُنْ نِقْمَةٌ مِنْهُ حَباكَ بِها أَنتَ السـعيدُ إذا ما كنتَ مُفْتَقِرا[4]

يُدعى صاحِبُها: "عبد الخبير" قال تعالى: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[5] وهو كلّ عِلْم حصل بعد الابتلاء. قال تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[6] وقال: ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ وقال: ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾[7] بخلْقِه الموتَ والحياةَ. وهذا لإقامة الحجّة. فإنّه يعلم ما يكون قبل كونه؛ لأنّه عَلِمَه في ثبوته أزلا، وأنّه لا يقع في الكون إلّا كما ثبت في العين. وما كلّ أحد في العلم الإلهيّ له هذا الذوق، فتعلُّقُ عِلم الخبْرة تَعلُّقٌ خاص.

وأصلُ الابتلاء الدّعوى، كانت ممن كانت. فمن لا دعوى له لا يُبْتَلى، وما ثَمّ إلّا مَن له دعوى، والتكليفُ ابتلاء؛ فأصله عن دعوى. وقد عمّ من يدّعي ومن لا يدّعي -أي من لا دعوى له عامّة- فلا يبالي مَن لا دعوى له؛ فإنّه يحشر مع مَن لا دعوى له؛ وما هو ثَمّ -أعني في الوجود- ولا تكليف عليه؛ كالمغصوب على نفسه؛ يجازى بِنيَّتِه، لا بما ظهر منه. كالجيش[8] الذي يُخسَف به بين مكة والمدينة، وفيه من غُصب على نفسه في المجيء. فقالت عائشة في ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «يحشرون على نيّاتهم» وإن عمّهم الخسف. كما قال: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ

---

(١) ص ٨٦ب
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الخبير
(٣) مقابلها في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة استبدال: "ظهرت" مقابل "نظرت" و"عليك" مقابل "عيناك" لتصير البيت:
إن الخبير هو المبلي إذا ظهرت عليك نعمةُ من يبلي بها البشر
(٤) كتب بجانبها بقلم الأصل: إنّ السعيدَ الذي ما زال مُفْتَقِرا
(٥) [الفرقان: ٥٩]
(٦) [محمد: ٣١]
(٧) [الملك: ٢]
(٨) ص ٨٧

مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾[١] بل تعمّ المحِقَّ والظالِم، وتختلف أحوالهم في القيامة؛ فيُحشَرُ المحِقُّ سعيدا، والظالم شقيّا. فحيث كانت الدّعوى؛ كان الاختبار.

ومَن وصف نفسه بأمر؛ توجّه عليه الاختبار، وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٢] والإيمان يقطع بصدق هذا القول، ولكن لا يظهر حكمه مشاهدة عينٍ إلّا في المسرفين، وهم المذنبون. فكأنّه قال لهم: اعصوا؛ حتى تعرفوا ذوقا[٣] صِدْقَ قولي في مغفرتي. إذا كان أميرُ المؤمنين المأمون يقول: "لو علم الناس حبّي في العفو؛ لتقرّبوا إليّ بالجرائم" وهو مخلوق؛ فما ظنّك بالكريم، المطلق الكرَم؟ فلا يختبر إلّا بإتيان الذنوب، وقد قال: «لو لم تذنبوا لجاء الله بقوم يذنبون ويتوبون فيغفر الله لهم» وهذا القول من النبيّ ﷺ في الحقيقة، فيه تقديم وتأخير؛ إلّا أنّه ستره؛ ليبيّن فضل العالِم بأصول الأمور على غير العالِم فهو يقول: «لو لم تذنبوا لجاء[٤] الله بقوم يذنبون فيغفر لهم» كما جاء في نصّ القرآن، ثمّ يقول بعد قوله: «فيغفر لهم»: «فيتوبون» أي يرجعون إلى الله في قوله: إنّه ﴿يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ لأنّه لا غافر إلّا هو.

وأما إذا تاب قبل المغفرة، فالحكم للتوبة، لا للكرم الإلهيّ. وإنما يكون الكرم عند ذلك كونه أعطاه التوبة، والتوبةُ مَحّاءةٌ، والقرآن ما ذكر توبة، والرسول ﷺ لا يخالف القرآن. ولكن ثَمّ قومٌ يُغفر لهم من غير توبة، وثَمّ قومٌ يعطيهم اللهُ التوبةَ. فالتوبةُ قد جعلها الله تتضمّن المغفرةَ؛ فكأنّها للتائب بُشرى معجّلةٌ في هذه الدار. فأدخل الحقُّ نفسَه في الدّعوى؛ ليمشي حكمها في الخَلْق. ثُمّ طلب بالابتلاء صِدْقَ الدّعوى؛ ليبيّن للعباد صِدق دعواه. فإذا ادّعيتَ فلتكن دعواك بحقّ، وانتظر البلاء. وإن لم تدّع؛ فهو أَوْلَى بك، ولكن كن محلّا لجريان الأقدار عليك، وكن على علم أنّه لا يجري عليك إلّا ما كنت عليه؛ حتى تعلم أنّ الحجّةَ البالغةَ لله؛ فإنّه يقول: كذا عَلِمْتك، وما عَلِمْتك إلّا منك.

---

(١) [الأنفال: ٢٥]
(٢) [الزمر: ٥٣]
(٣) ق: "وفاء" وعليها كلمة "صح" وفي الهامش: "ذوقا" وعليها كلمة "صح" كذلك.
(٤) ص ٨٧ب

ولو كان كما يتخيّله الناس، ومَن لا علم له بسرّ القدر، يقول: لو مكّنني الله من الاحتجاج، لقلت: "أنت فعلت" كما قال أبو يزيد، ولكن قال: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[1] فَسَدَّ البابَ. وهذا القولُ ما يقع إلّا من جاهلٍ بالأمر[2]، بل ﴿لِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ﴾ في قوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ فإنّه ما فَعل من نفسه ابتداء، وإنما فعل بك في وجودِكَ ما كنت عليه في ثبوتك، ولهذا قال: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ وقد أَطلعهم الله عند ذلك على ما كانوا عليه، وإنّ عِلْمَه ما تعلَّق بهم إلّا بحسب ما هم عليه؛ فيعرِفون إذا سئلوا أنّه -تعالى- ما حكمَ فيهم إلّا بما كانوا عليه، وإذا سئلوا وهم يشهدون؛ اعترفوا. فيصدق قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ﴾[3] ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4] فيأخذها الناس إيمانا. ونحن وأمثالنا نأخذها عيانا؛ فنعلم موقِعَها، ومِن أين جاء بها الحقُّ، لا إله إلّا هو اللطيف الخبير،

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) [الأنبياء: ٢٣]
(٢) ص ٨٨
(٣) [الأنعام: ١٤٩]
(٤) [الأعراف: ١٨٧]
(٥) [الأحزاب: ٤]. وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا وعرضا على الشيخ المؤلف ﷺ".

حضرة الحلم[1]

لَيْسَ الحليمُ الَّذِي[2] تَجْنِي فَيُمْلِكُمْ	إنّ الحليمَ الذي تَجْنِي فَيُمْهِلَكُمْ
فَضْـلًا عَلَيْكُمْ وإحسانًا لَعَلَّكُمْ	في ثانِ حالٍ يُرَى مِنْكُمْ تمْلُكُمْ
فـإِنْ رآهُ عَـلَى قَـوْلٍ فـإنّ لَهُ	شكرًا على حالٍ أَعطاهُ تَفَضُّلَكُمْ
عَلَيْكُمُ لَا عَلَيْـهِ حِيْنَ يَشْـكُرُكُمْ	لَدَيْهِ في حَقِّهِ[3] مِنْكُمْ يُبَدِّلَكُمْ

يُدعى[4] صاحِبُها: "عبد الحليم". وهي حضرة الإمهال من القادر على الأخذ؛ فيؤخِّرُ الأمر، ويمهلُ العبد، ولا يهمله؛ وإنما يؤخّرُهُ لأجَلٍ معدود. ولا يمحوه؛ لأنّه يبدّله بالحسنى؛ فيكسوه حُلَّةَ الحسن، وهو هو بعينه؛ ليظهر فضل الله وكرمه على عبيده. ولهذا وصف الذنوب بالمغفرة، وهي الستر، وما وصفها بذهاب العين، وإنما يسترها بثوب الحُسن الذي يكسوها به لأنّه -تعالى- لا يُرِدُّ ما أَوجدَه إلى عدم؛ بل هو يوجِد على الدوام، ولا يُعْدِم؛ فالقدرة فعّالة دائمًا. ولهذا يكسو الأعراض التي لا تقوم بنفسها صُورَ القائمين بأنفسهم، ويجعل ذلك خِلَعًا عليها. وقد جاء وَزْنُ الأعمال، وشبَّهها بمثاقيل الذَّرِّ. «ويؤتى بالموت» وهو نِسبة -والنِّسب أخفى من الأعراض- «في صورة كبش أملح». فقد خلع على هذه النسبة صورة كبش أبيض. فما أَعدم النِّسبة بعد تحقّقها بنعت من نعوت الوجود، بما لها من الحكم في الموجودات؛ فلم يردَّها إلى حكم العدم، فأحرى ما هو موصوف بالوجود العينيّ.

فلهذا وصف نفسَه بالغفّار والحليم، وهو الإمهال. فما أهمل حين أمهل، ولا أَعدَم حين حَكَم؛ فإنّه ما شأنه إلّا الإيجاد، ولهذا قال: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[5] والذهابُ انتقالُكُم من[6] الحال التي أنتم فيها، إلى حالٍ تكونون فيها، ويكسو الخلقَ الجديد عينَ هذه الأحوال التي كانت لكم لو شاء؛ لكنّه ما شاء، فليس الأمر إلّا كما هو؛ فإنّه لا يشاء إلّا ما هي الأمور عليه. لأنّ الإرادة لا تخالِف

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحليم
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) ق: "حقكم" وأثبت بجانبها بقلم الأصل: "حقه".
(٤) ص ٨٨ب
(٥) [فاطر: ١٦]
(٦) ص ٨٩

العلم، والعِلم لا يخالف المعلوم، والمعلوم ما ظهر ووقع. فـ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾[1] فإنّها على ما هو عليه.

ومن شـأن هذه الحضرة إثبات الاقتدار؛ فإنّ صاحب العجز عن إنفاذ اقتداره لا يكون حليما، ولا يكون ذلك حِلْمًا؛ فلا حليم إلّا أن يكون ذا اقتدار. ولمّا كانت المخالفة تقتضي المؤاخذة؛ فأفسد الحليم حكمها في بعض المذاهب، ولذلك يقال: "حَلَمَ الأديم" إذا فسد وتشقَّق، وكذلك: حلم النوم أفسد المعنى عن صورته؛ لأنّه ألحقه بالحسّ، وليس بمحسوس حتى يراه من لا عِلم له بأصله؛ فيحكم عليه بما رآه من الصورة التي رآه عليها. ويجيء العارف بذلك؛ فيعبُرُ تلك الصورة إلى المعنى الذي جاءت له، وظهر بها؛ فيردّها إلى أصلها. كما أفسد الحُلم العلمَ؛ فأظهره في صورة اللَّبَن؛ وليس بِلَبَنٍ. فردّه رسول الله ﷺ بتأويل رؤياه إلى أصله، وهو العلم. فجرّد عنه تلك الصورة، وفي تلك الصورة يكون حكم الحِلم. فلذلك نقول: "إنّه أفسد صورة العلم" فردّه رسول[2] الله ﷺ. والعابرُ المصيبُ -كان مَن كان- إلى أصله، وأزال عنه ما أفسده الحلم. ومن هنا تعرف ما للحقّ من رتبة الأحلام.

جاء رجل إلى ابن سيرين، وكان (ابن سيرين) إماما في التعبير للرؤيا، فقال له: إنّي رأيت أَرُدُّ الزيت في الزيتون. فقال: أُمُّك تحتَك. فبحث الرجل عن ذلك؛ فإذا به قد تزّوج أُمَّه، وما عنده ولا عندها خبر بذلك. وأين صورة نكاح الرجل أُمَّهُ مِن صَبِّ الزيت في الزيتون؟!.

وإذا رأى صاحِبُ الرؤيا الأمرَ كما هو عليه في نفسه؛ فليس بحُلم، وإنما ذلك كشفٌ، لا حُلم، سواء كان في نوم أو يقظة. كما أنّ الحُلم قد يكون في اليقظة، كما هو في النوم؛ كصورة دحية التي ظهر بها جبريل عليه السلام في اليقظة، فدخلها التأويل، ولا يدخل التأويل النصوص. وأمّا قول إبراهيم لابنه، وقد رأى أنّه يَذبح ابنَه، فأخذ بالظاهر على أنّ الأمر كما رآه، وما كان إلّا الكبش، وهو "الذِّبح العظيم" ظهر في صورة ابنه؛ فرأى أنّه يذبح ابنه؛ فذبح الكبش؛ فهو تأويل رؤياه على غير علم منه ﴿وَفَدَيۡنَٰهُ﴾ يعني تلك الصورة، وهي ابنه التي رآها إبراهيم عليه السلام: ﴿بِذِبۡحٍ عَظِيمٍ﴾[3] وهو الكبش؛ فما ذبح إلّا كبشا في صورة ولده؛ فأفسد الحُلم صورة الكبش في المنام.

(١) [يونس: ٦٤]
(٢) ص ٨٩ب
(٣) [الصافات: ١٠٧]

فانظر ماذا ترى؟ وكيف ترى؟ وأين[1] ترى؟ وكن على علم في أحوالك كلّها، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٩٠
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة العظمة[١]

إنّ العظيمَ الذي تُعَظِّمُهُ أَفعـالُهُ، لَيْسَ مَن يَقُولُ: أَنَا
ومَنْ يَقُلْ: إنّمَا تُعَظِّمُهُ أَحســـابُهُ؛ لا أَرى لَهُ ثَمَنا
فَلا تُعَظِّمْـهُ إنّـهُ رَجُـلٌ يُحْشَرُ يَوْمَ الحِسابِ في الجُبَنا

يُدعى صاحِبُها: "عبد العظيم" وحال هذا العبد الاحتقار التامّ، مع كونه محلّا للعظمة، فيفنيه عند نفسه. وما رأيت أحدا يحكم[٢] هذا المقام إلّا شخصا واحدا من حديثة المَوْصل. وأخبرني شيخي أبو العبّاس العُرَيبي، من أهل العُلْيا من غرب الأندلس، أنّه رأى واحدا أيضا من أهل هذه الحضرة، وقد تلبّسه كالحلّاج؛ فيعظم جسمه في أعين الناظرين بالأبصار.

وأمّا حكمها في النفوس؛ فكثير الوقوع. فإنّه (تقع) أمور كثيرة يَعْظُم في النفوس قدرُها، بحيث لا تتّسع النفس لغيرها، ولا سِيَّمَا في[٣] الأمور الهائلة التي تؤثّر الخوف في النفوس ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾[٤] ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَـٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾[٥] و﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[٦] ولكن في نفس الموحّد يشاهد عظمتَه في نفس المشرك، لا في نفسه. فيشاهده ظلمةً عظيمةً ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ﴾ فيها ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[٧].

واعلم أنّ العظمة حالُ المعظِّم -اسم فاعل- لا حال المعظَّم -اسم مفعول- إلّا أن يكون الشيء يعظم عنده ذاته، فعند ذلك تكون العظمة حال المعظَّم؛ لأنّ المعظِّم -اسم فاعل- ما عظمت عنده إلّا نفسه، فهو من كونه معظِّما نفسَه؛ كانت الحالُ صفتَه، وما عظَّم سِوَى نفسه؛ فالعظمةُ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: العظيم
(٢) الحرف الأول مهمل في ق
(٣) ص ٩٠ب
(٤) [الحج: ٣٢]
(٥) [الحج: ٣٠]
(٦) [لقمان: ١٣]
(٧) [النور: ٤٠]

حالُ نفسِه. وهذه الحالة توجب الهيبة، والإجلال، والخوف، فيمن قامت بنفسه، قال بعضهم:

كأنما الطيرُ مِنْهُمْ فَوق أَرْؤُسِهِمْ لا خَوْفَ ظُلْمٍ ولكنْ خَوْفَ إجلالِ

لما في قلوبهم من هيبته وعظمته. وقال الآخر:

أَشــتاقُهُ فإذا بَدا أَطْرَقْتُ مِن إجلالِهِ
لا خِيْفَةً بَلْ هَيْبَةً وصِـــيانَةً لِجَمَالِهِ

وهذه الأسباب كلّها موجِباتٌ لحصول العظمة في نفس هذا المعظِّم. إلّا أنَّ عظمة الحقّ في القلوب، لا توجبها إلّا المعرفة في[1] قلوب المؤمنين، وهي من آثار الأسماء الإلهيّة. فإنّ الأمر يَعظُم بقدر ما ينسب إلى هذه الذات المعظَّمة من نفوذ الاقتدار، وكونها تفعل ما تريد، ولا رادّ لحكمها، ولا يقف شيء لأمرها؛ فبالضرورة يعظُم في قلب العارف بهذه الأمور؛ وهي العظمة الأُولَى الحاصلة لمن حصلتْ عنده من الإيمان.

والمرتبة الثانية من العظمة؛ هي ما يعطيه التجلّي في قلوب أهل الشـــهود والوجود، من غير أن يخطر لهم شيء من تأثير الأسـماء، ولا من الأحكام الإلهيّة؛ بل بمجرّد التجلّي تحصـل العظمة في نفس مَن يشاهده؛ وهذه العظمة الذاتيّة. ولا تحصل إلّا لمن شاهده به، لا بنفسه؛ وهو الذي يكون الحقُّ بصرَه. ولا أعظم من الحقِ عند نفسه، فلا أعظم من الحقّ عند مَن يشهده في تجلّيه ببصرِ الحقّ، لا ببصرِه. فإنّ بصرَ كلِّ إنسانٍ وكلَّ مشاهِدٍ؛ بحسب عقدِه، وما أعطاه دليله في الله. وهذا الصــنفُ من أهل العظمة خارجٌ عمّا ارتبطتْ عليه أفئدةُ العارفين من العقائد؛ فيرونه من غير تقييد؛ فذلك هو الحقّ المشهود؛ فلا تَلحق عظمتَهم عظمةُ معظِّمٍ أصلا.

وما أحسن ما جاء هذا الاسمُ، حيث جاء في كلام الله ببنية فَعيل، فقال: ﴿عَظِيمٌ﴾، وهي بِنية لها وجهٌ إلى[2] الفاعل، ووجهٌ إلى المفعول. ولمّا كان الحقُّ عظيما عند نفســه؛ كان هو المعظِّم

(١) ص ٩١
(٢) ص ٩١ب

والمعظَّم؛ فأتى بلفظٍ يجمع الوجهين؛ كالعليم سواء. وقد يَرِدُ هذا البناء، ويراد به الوجهَ الواحد من الوجهين؛ كالاسم "الحليم". هذا لسانُ الظاهر وعلم الرسم.

وأمّا علم الحقيقة المعتمَد عليه عند العارفين؛ فكلّ "فعيل" في أسماء الحقّ، وصفاته، ونعوته: كالحليم، والعليم، والكريم، فلا فرق بين هذه الأسماء، وبين العظيم في دلالتها على الوجهين؛ وذلك لكونه هو الظاهر في مظاهر أعيان الممكنات. فما حَلُمَ إلّا عنه، ولا تكرَّم إلّا عليه. ألا ترى حُكْمَ إيجاد المرجّح لا يكون إيجاده عند المتكلّمين إلّا بالقدرة، أو القادريّة عند بعضهم، أو بكونه قادرا عند طائفة؛ فهو القادر، ولا يترجَّح الممكن إلّا بالإرادة -كما قلنا في القدرة- على ذلك الترتيب والمساق؛ فهو المريد. فالمريد إذا أراد ترجيح الوجود على العدم في المخلوق؛ إن لم يكن هو القادر على ذلك، وإلّا فَعَدَم الإرادة أو وجودها على السواء. فيحتاج المريد إلى القادر بلا شكّ، والعين واحدة، ما ثَمّ عين زائدة، مع اختلافِ الحكم.

فلهذا[1] قلنا في هذا البناء في حقِ الحقّ يطلب الوجهين. ولا يقدر أحد من الطوائف من العلماء بالله على مثل هذا العلم الإلهيّ، إلّا العلماءُ الراسخون من أهل الله؛ الذين هويّة الحقّ عِلْمُهم، كما هي سمعُهم، وبصرُهم، فاعلم ذلك.

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---

(١) ص ٩٢
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة الشكر(١)

شَكورٌ مَن أَتَى الكرَمَ المسمَّى ... كَمَا قَدْ جاء في نَصِّ الكِتابِ
لِيُطْعِمَ مِنْ قُدُوْرٍ راسِياتٍ ... جِياعًا في جِفانٍ كالجَوابِ(٢)
وَلَا يَبْغِيْ عَلَى ما كان مِنْهُ ... مِنِ اطْعَامٍ إلى يَوْمِ الحِسابِ
ثَنَاءً، لَا ولا حَمْدًا وذِكْرًا ... ولا نَوْعًا مِنَ انْواعِ الثَّوابِ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الشكور" و"عبد الشاكر" وهي لِصفة الكلام المنسوب إلى الحقّ. قال تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾(٣) يعني المبالغة في(٤) الشكر؛ وهو أن تشكر الله حقَّ الشكر، وذلك بأن ترى النعمة منه.

ذكر ابن ماجة في سُننه حديثا، وهو أنّ الله -تعالى- أوحى إلى موسى: «اشكرني حقّ الشكر. فقال موسى عليه السلام: ومن يقدر على ذلك يا ربّ؟! فقال له: إذا رأيت النعمة منّي فقد شكرتني» فمن لا يرى النعمة إلّا منه، فقد شكره حقّ الشكر، لا تراها من الأسباب التي سَدَلها بينك وبينه عند إرداف النِّعم. فإنّ النِّعم أشياء لا تتكوّن إلّا عنه، من الوجه الخاصّ الذي لكلّ كائن.

وقال من هذه الحضرة: ﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ﴾(٥) ووصف نفسه بشكره(٦) عبادَه، طلبا للزيادة منهم مما شكَرَهم عليه، مقابلة نسخة بنسخة؛ لأنّه على صورته، وهو يريد أن يوقفك على صحّة هذه النسخة؛ فإنّه ما كلُّ نسخة تكون صحيحة ولا بدّ، قد تختلّ منها أمور؛ فلذلك شُرِعت المعارضة(٧) بين النسختين؛ فما أَخَّرَ الناسخُ منها أُثبت بالمعارضة؛ لتصحَّ النسخة. ومن الأمر الواقع في المنتسَخ منه أنّه شاكِرٌ عبادَهُ. ثمّ طالبهم بالشكر؛ ليظهروا بصفته من كونهم على

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الشكور والشاكر
(٢) رسمها في ق: كالجوابي
(٣) [سبأ: ١٣]
(٤) ص ٩٢ب
(٥) [إبراهيم: ٧]
(٦) ق: "بشكر" والترجيح من هـ، س
(٧) المعارضة: المقابلة

صورته، ثمّ عرَّفهم أنّ الشكر يقتضي لذاته[1] الزيادة من المشكور، مما شُكِر من[2] أجله، وهو المعروف الذي سَدَله وأسْداه إلى عباده.

فإذا عُلِم ذلك عُلم أنّ الحقّ -تعالى- يطلب الزيادة من عباده في دار التكليف، مما كلّفهم فيها من الأعمال، وجعل استيفاء حقّه أن يَرى العبدُ النعمةَ منه ﷻ. فكان تنبيها من الله لعبده في تفسير حقّ الشكر؛ أنّ الحقَّ يرى النعمة من العبد، حيث أعطاه العلم به، كما قلنا: إنّ العلم يتبع المعلوم. فهو يجعل التعلُّق به في نفس العالِم؛ فيتّصف العالِم بالعلم؛ فيشكره الحقّ على ذلك؛ فيزيده[3] العبد بتنوُّعِ أحواله تعلّقاتٍ لم يكن عليها، تسمّى: "علوما" وهذا الذي أشرنا إليه، من أصعب العلوم علينا؛ لشدّة غموضها، وهي سريعة التفلّت.

ومَن علِم هذا عَلِم قولَه تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾[4] فما قال: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾ حتى كلَّف وابتلى؛ ليعلم ما يكون منه فيما أتاه به، وقد علِم منه ما يكون في حال ثبوته. إلّا أنّ الممكن إذا تغيّرتْ عليه الأحوال، يعلم أنّه كان في عينه في حال ثبوته، بهذه الصفة، ولا عِلْم له بنفسه. فإنّ الإنسان قد يغفل عن أشياء كان عَلِمَها مِن نفسه، ثمّ يذكرها، وهو قوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[5] وقوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[6] ولُبُّ الشيءِ سِرُّهُ وقلبُه، وما حجبه إلّا صورته[7] الظاهرة؛ فإنّها له كالقشر على اللبِّ، صورة حجابيّة عليه لِعَيْنِه الظاهرة؛ فهو ناسٍ لِمَا هو به عالِم. وأخفى منه في التشبيه: الزهرةُ مع الثمرة[8]، هي الدليل عليها والحجاب.

والحالُ الإلهيُّ كالحال الكونيّ؛ لأنّه عينُه، ليس غيره. فما شكر إلّا نفسَه؛ لأنّه ما أنعم إلّا هو، ولا قَبِل الإنعام، ولا أخذه إلّا هو؛ فالله المعطي والآخذ. كما قال (ص): «إنّ الصـــدقة تقع بيد الرحمن» فإنّه يأخذ الصدقات، ويدُ السائل صورة حجابيّة على يد الرحمن. «فتقع الصدقة في يد

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) ص ٩٣
(٣) الهاء مضافة
(٤) [محمد: ٣١]
(٥) [البقرة: ٢٦٩]
(٦) [ص: ٢٩]
(٧) ص ٩٣ب
(٨) ق: التمرة. والترجيح من س، ه

الرحمن، قبل وقوعها في يد السائل». وإن شئتَ قلت: إنّ يدَ السائل هي يدُ المعطي. فيشكر الحقُّ عبدَهُ على ذلك الإنعام؛ ليزيده منه. يقول ﷻ: «جعتُ فلم تطعمني» فطالبه الحال بالتفسير، فقال له: «وكيف تُطعَم وأنت ربّ العالمين؟» قال تعالى: «أما إنّ فلانا جاع فاستطعمك فلم تطعمه، أما إنّك لو أطعمتَه لوجدتَ ذلك عندي» وكذا جاء في المرض والسقيا. أي: أنا كنتُ أَقْبَلُهُ، لا هو. والحديث في صحيح مسلم.

وعند هذا القول كان الحقُّ صورةً حجابيّة على العبد. وعند الأخذ والعطاء؛ كان العبد صورة حجابيّة عن الحقّ. فإذا شهِدتَ؛ فاعلم[1] كيف تَشْهَدْ؟ ولمن تشهد؟ وبمن تشهد؟ وعلى مَن تشهد؟ فلتشكر على حدِّ شهودك، ولتقبل الزيادة، ولْتُعْطِ أيضا الزيادة على شهود، وتحقيق وجود.

وموجِبُ الشكر الإنعامُ والنِّعَمُ، وأعظمُ نعمة تكونُ (هي) النكاحُ؛ لما فيه من إيجاد أعيان الأمثال؛ فإنّ في ذلك إيجاد النِّعم الموجدة للشكر. ولذلك حبّب الله النساءَ، وقوّاه على النكاح - أعني لرسول الله ﷺ وأثنى على التبعُّل، وذَمَّ التبتُّل. فحبّب النساءَ إليه؛ لأنهنّ محلّ الانفعال لتكوين أَتمّ الصور؛ وهي الصورة الإنسانيّة التي لا صورة أكمل منها. فما كلُّ محلٍّ انفعال له هذا الكمال الخاصّ. فلذلك كان حبّ النساء مما امتنّ اللهُ به على رسوله ﷺ حيث حبّبهنّ إليه، مع قلّة أولاده ﷺ. فلم يكن المراد إلّا عين النكاح؛ مثل نكاح أهل الجنّة لمجرّد اللذّة، لا للإنتاج[2]. فإنّ ذلك راجع إلى إبراز[3] ما حوى عليه ﷺ من ذلك. وهذا أمرٌ خارج عن مقتضى حبّ المحلّ المنفعل فيه التكوين.

ألا ترى الحقّ -إن فهمتَ معاني القرآن- كيف جعل الأرض فراشا؟ وكيف خلق آدم منها، وجعله محلّ[4] الانفعال؟ ونطّق رسوله ﷺ بقوله: «الولد للفراش» يريد المرأة، أي لصاحب الفراش، كما كان آدم ﵇ حيث جعله خليفة فيمن خلق فيها؛ ليكون أيضا صاحب فراش؛ لأنّه على صورةِ مَن أوجدَه؛ فأعطاه قوّة الفعل، كما أعطاه قوّة الانفعال؛ فكان وِطاءً وغطاءً. فالحقّ

(١) ص ٩٤
(٢) أثبت في الهامش مقابلها بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: للنتاج
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) ص ٩٤ب

هو الشاكر المشكور.

وفي الشكر أَسرارٌ يَراها ذَوُو الحِجا يَفُوْزُ بِها عَبْدُ الشكورِ إذا شَكَرْ
ومِنْ أَجْلِ ذا سَمَّى الإلهُ لِعَبْدِهِ[1] عَلَى لُغَةِ الأَعرابِ الفَرْجَ بالشَّكَرْ

لما فيه من الزيادة على الالتذاذ بالنكاح؛ وهي ما يتولّد فيه عن النكاح من الولد الروحاني والجسماني: دنيا جِسْمًا، وآخرةً روحا. وقد ذكرنا ذلك في توالد الأرواح من هذا الكتاب، وبيّنّا ذلك أيضا في القصيدة الطويلة الرائيّة التي أَوّلها:

اعْتَرَضَتْ عَقَبَةٌ وَسطَ الطريقِ في السَّفَرْ

وهذا القدر من الإيماء كافٍ في معرفة هذه الحضرة الإلهيّة، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ[2] يَهْدِي السَّبِيلَ﴾[3].

(١) أثبت في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: بعبده
(٢) ص ٩٥
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة العلوّ[1]

تَواضَــــعْ فـالإلهُ هُـوَ الـعَـلِيُّ	لَهُ الـتـنزيْـهُ مِنّـا والـعُـلُـوُّ
فَقُلْ إن شِـــئْتَ: فَرْدٌ لا يُدانَى	وقُلْ ما شِـــئْتَهُ؛ فالأمرُ تَوُّ
فَلَيْسَ سِوَى الَّذِي قَد قام عِنْدِي	إلهٌ[2] مـا لَهُ إلّا السُّـــمُوُّ
ولَيْسَ سِوَى الذي قَد قام عِنْدِي	عُـبَـيْـدٌ مـا لَهُ إلّا الدُّنُـوُّ
فَلَا تَغْلُو[3] بِـدِيْنِـكَ يا خَلِيلِي	فإنّ الدِّينَ يُفْسِـــدُهُ[4] الغُلُوُّ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد العليّ". قال الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[5] وكان شيخنا العريبي يقف في هذه الآية على: ﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾ ويبتدئ: ﴿ٱسۡتَوَىٰ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾[6] أي ثبت لَهُ. فكلُّ ما سِوَى الله عرشٌ له عُلُوُّ قدرٍ ومكانةٍ في قلوب العارفين به[7]، من علماء النظر وغيرهم من العلماء. فعُلُوُّهُ -تعالى- بهذا التفسير مطلَقٌ، وبقي علوُّ المكان الذي أثبته الإيمانُ بالخبر الصدق، ودلّ عليه عند العلماء بالله من طريق الشهود صُوَرُ التجلّي. فهو بكلّ شيء محيط؛ لاستوائه. ولمّا كان أعلى الموجودات وأَعظمُها مَن وجب له الوجود لنفسه استقلالا، وكان له الغنى صفة ذاتيّة، لم يفتقر إلى غيره؛ كان بالاسم العليّ أَوْلَى وأَحَقُّ، وكان مَن كان وجوده بغيره مستوى لهذا العليّ، وليس إلّا الله.

فمِن هذه الحضرةِ ظهر العلوّ فيمن علا في الأرض؛ كفرعون الذي قال الله -تعالى- فيه: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[8] وجعل العلوّ في الإرادة في بعض الناس، وذمَّهم بذلك، فقال: ﴿تِلۡكَ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: العليّ
(٢) كتب بقلم الأصل فوقها "صح" ومقابلها "وجود" يشير إلى صواب اللفظين
(٣) ق: "لا تغل" وأثبتنا الواو للوزن
(٤) فوقها بقلم الأصل كلمة "صح" وأثبت في الهامش مقابلها: "ليس به" يشير إلى صواب كل منهما
(٥) [طه: ٥]
(٦) [طه: ٥ ، ٦]
(٧) ص ٩٥ب
(٨) [القصص: ٤]

ﭐلدَّارُ ﭐلْأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ﭐلْأَرۡضِ﴾[1] ونعني بالدار الآخرة هنا: الجنّة خاصّة، دون النار ﴿نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ﭐلْأَرۡضِ﴾. وسواء حصل لهم ذلك المراد، أو لم يحصل؛ فقد أرادوه، وحصل في نفوسهم، وما بقي إلّا أن يحصل في نفوس الغير الذي كنّى عنها بالأرض.

والعلماء بالله لا يريدون علوًّا في الأرض؛ لأنّه علوٌّ مكتسَبٌ، ولا يريدون ما يقع عليه اسم[2] الكسب؛ وإنما يريدون ما تقتضيه ذواتُهم من حيث ما يَشهدون مَن افتقروا إليه في وجودهم خاصة؛ فما لهم نظر إلّا إليه، لا فيه؛ لأنّه ممنوع لنفسه -أعني النظر فيه- الذي هو الفكر في ذاته. فالذي يعطي العلوّ هذه الحضرة إنما هو السعادة، لا التكبّر. فالعلوّ الذي تعطي هذه الحضرة لأجل السعادة؛ إنما هو عِلمهم بذواتهم؛ ليعلموا أنّ الحادث في مقام الانحطاط عمّا يجب لله من العلوّ، ويكفيهم من العناية الإلهيّة أن حصلوا مع الحقّ في باب الإضافة.

أَيْ بِهِـمْ كانَ عَـلِـيًّـا ... وبِـهِ كانـوا سِــــفـالا
لَـمْ أَجِـدْ للهِ فِـيْـنـا ... غَيْرَ[3] مـا قُلْنـا مِثـالا
فَـهُـوَ الـتـاجُ عَلَيْنـا ... عِـنـدمـا كُنّـا نِعـالا
وَهُوَ البَـدْرُ المُسَـــمَّى ... عِـنـدمـا كان هِـلالا
صَـــــيَّرَ الإلٰهُ ذاتِي ... لِرَحَى الكَوْنِ ثِفـالا[4]
فَلَهُ[5] التَّـعْـظِيْمُ مِنّـا ... جَـلَّ قَـدْرًا وتَـعَـالَى
جَـعَـلَ الإلٰهُ فِـيْـنـا ... لِشُـيُـوخِـنـا محـالا
فـإذا لم يَسْـتَـقِـلّوا ... كان جَـعْـلُـهُمُ مُـحـالا
وإذا هُمُ اســـتـقَـلّوا ... لَمْ أَجِـدْ عَنْهُمْ زَوالا
فَــبِــذاتي وبِـــرَبّي ... كنـتُ حِزْمًـا وحَلالا

(١) [القصص: ٨٣]
(٢) ص ٩٦
(٣) رسمها أقرب إلى: غند، وهي "غير" في هـ، س
(٤) الثفال: نطع أو غيره يبسط تحت الرحى عند الطحن
(٥) ص ٩٦ب

وبِـــرَبِّي لا بِــكَــوْنِي		صَــيَّرَ الضَّــعْفَ مِحالا
وسَـــقاني كأسَ حَظِّي		طَـيِّـبًـا عَـذْبًا زُلالا
فَلِصَـــحْوِي عِنْدَ شُرْبِي		لَمْ أَجِـدْ مِنْـهُ خَبـالا
ولِسُـــكْرِيْ مِنْهُ أَيْضًـــا		كُنْتُ في نَفْسي خَيالا
لَمْ[1] يَكُنْ فِيْهِ ســـوائي		فَــلِذا كُــوِّنْــتُ آلا
مَـنْ يَـراني مـا يَـراني		فالهُدَى صـار ضَـلالا
وانْتَقَلْنـا عَنْـهُ سِرًّا		للذي شَـــاءَ انْتِقـالا
لَمْ أَجِـدْ عِنْـدَ انتقـالي		عَنْهُ في نَفْسِي كَلالا
فـ"نَعَمْ" لَمْ أر فِيْهِ		عِنْدَ ما قُلْتُ، ولا "لا"
ثمّ لَمْ يَكُنْ ســـكوتٌ		عِنْدَ قَوْلي واســـتحالا
فَلِذا قَـدْ حِرْتُ فِيْـهِ		وَلِذا ذُقْـــتُ وَبالا
جُبْـتُ غَرْبًا ثُمَّ شَرْقًـا		وجَـــنُـــوْبًا وشَمَـــالا
ثُمَّ أَنْشَـــأْنا سحـــابًا		مِـنْ عَـطـاياهُ ثِـقـالا
ثُمَّ نادانا[2]: وجـــدْتُمْ		في وُجُــوْدِكُمْ مَــنــالا

وما حصل التشريف للممكنات إلّا بإضافتها إلى الله. وهذا التشريف في حقّنا هو أعظم تشريف إمكاني. فعُلُوُّ الإنسان عبودتُهُ؛ لأنّ فيها عينُه وعينُ سيّده، والمتلبّس بصفة سيّده لابِسٌ ثوبَ زور، ليس عليه منه شيء، ولا تقبله ذاتُه، وهو يعلم ذلك من نفسه. وإن جهِله غيرُه، واعترفَ له بالعلوّ عليه؛ فمن وجهٍ مّا، لا من جميع الوجوه؛ فإنّه يعلمه أنّه هو؛ فهويّة ما سِوَى الحقّ معلومة لا تُجهل. ولولا معقوليّةُ المكانة[3] ما اعترف مخلوقٌ بعلوّ مخلوق. ولهذا لا يعظُم أحد في عين أحد لذاته، إلّا المحبوب خاصة؛ فإنّه يعظم في عين محبّه لذاته. فكلّ شيء يكون منه؛ يتلقّاه

(١) ص ٩٧
(٢) مكتوب بقلم الأصل فوقها: "صح" ومقابلها "نودينا" وعليها أيضا "صح"
(٣) ص ٩٧ب

المحبُّ الصادقُ الحُبِّ بالقبول والرضا. وما كلِّ محبٍّ محبٌّ؛ لأنّ طلب الغرض من المحِبِّ لا يصحّ في الحُبِّ الصادق، الذي استفرغ قواه؛ وإنما ذلك لمن بقيت فيه فُضْلَة، يَعقل بها أنّه محِبٌّ، وأنّ محبوبَه غَيْرٌ له.

ولَمّا:

وصف الحقُّ نفسَه بالنزول كان هـذا النزول عينَ الدليـل[١]

على نسبة العلوّ له؛ لأنّه لو وقف مع قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٢] واكتفى، ولم يذكر النزول، وكلُّ جزء من الكون عرشٌ له؛ لأنّه مُلْكه؛ فما تحقّق له العلوّ إلّا باتّصافه بالنزول إلى السماء الدنيا. فأثبت له علوّ المكان، وأثبت الاستواءُ على العرشِ المكانةَ والقَدْر. فبالاستواء هو ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[٣]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٤] وبالنزول؛ ظهر الحدّ والمقدار. فعلِمنا بالنزول؛ في أيّ صورة تجلّى، ولمن نزل وتدلّى. و﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾[٥] أي عاقبة الثناء ترجع إليه؛ في ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾ وهو النزول و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ وهو الاستواء. فعمَّ علوّه، وتُحُقِّقَ دُنُوُّهُ. فطوبى للتائبين، والداعين، والسائلين، والمستغفرين[٦].

فيا ليت شعري؛ هل يسمعون قوله -تعالى- ذلك؟ نعم؛ العارفون يسمعونه، وأهل الحضور مع إيمانهم بهذا الخبر يسمعونه، وما عدا هذين الصنفين فلا يسمعه. وما عرّفنا الله -تعالى- بأنّه كلّم موسى تكليما، إلّا لنتعرّض إلى هذه النفحة الإلهيّة والجود؛ لعلّ نسيما يهبّ علينا منها. فيأخذ الناسُ هذا التعريف -بأنّ الله كلّم موسى- ثناء على موسى عليه السلام خاصة. نعم هو ثناءٌ، ولكن ما أثنى الله بشيء على أحد من المخلوقين، إلّا وفيه تنبيهٌ لمن لم يحصل له ذلك الأمر؛ أن يتعرّض لتحصيله جهد الاستطاعة؛ فإنَّ البابَ مفتوحٌ، والجود ما فيه بُخْلٌ، وما بقي العجز إلّا من جهة الطالب. ولهذا يقول: «مَن يَدْعُني فأستجيب له»، و"مَن" نكرة؛ فما وقع العجز إلّا منّا.

(١) هكذا وردت هذه العبارة بقلم الأصل على هيئة بيت شعر
(٢) [طه: ٥]
(٣) [الزخرف: ٨٤]
(٤) [الحديد: ٤]
(٥) [القصص: ٧٠]
(٦) ص ٩٨

وهنا الحيرة؛ لأنّا ما ندعوه إلّا بتوفيقه، وتوفيقُه إيّانا لذلك (هو) مِن عطائه وجوده، واستعدادٍ كنّا عليه، به قبلناه؛ فتأهّلنا لدعائه. وإجابتُه إيّانا فيما دعوناه به، على ما يرى الإجابة فيه؛ فهو أعلم بالمصالح منّا؛ فإنّه -تعالى- لا ينظر لجهل الجاهل؛ فيعامله بجهله، وإنما الشخص يدعو، والحقُّ يجيب. فإن اقتضت المصلحة البُطءُ؛ أبطأ عنه الجواب -فإنّ المؤمن لا يتّهم جانبَ الحقّ- وإن اقتضت المصلحةُ السرعةَ؛ أسرعَ في الجواب، وإن اقتضت المصلحةُ الإجابةَ فيما[1] عيّنه في دعائه؛ أعطاه ذلك[2]، سَواء أسرع به أم أبطأ. وإن اقتضت المصلحةُ أن يَعْدِل مما عيّنه الداعي إلى أمر آخر؛ أعطاه أمرا آخر، لا ما عيّنه. فما خار[3] الله لمؤمن في شيء إلّا كان له فيه خير. فإيّاك أن تتّهم جانبَ الحقّ؛ فتكون من الجاهلين. وأنت من الجاهلين، ولو أُعطِيتَ عِلْمَ اللوح المحفوظ، والقلم الأعلى، والملائكة العلى.

وأمّا العالون من عباد الله، الذين قال اللهُ في توبيخه لإبليس حين أبى عن السجود لآدم: ﴿أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾[4] فهم الأرواح المهيّمة في جلال الله. فأعلاهم الحقُّ أن يكونَ شيءٌ من الخَلْقِ لهم مشهودا، ولا نفوسهم. وهم عَبيدٌ اختصّهم لذاته. فالتجلّي لهم دائم، وهم فيه هائمون؛ لا يَعلمون ما هم فيه. فعُلُوُّهم بين الاسم العليّ وبيننا؛ فهم لا يشهدون علوَّ الحقّ؛ لأنّه لا يشهد علوَّ الحقِّ إلّا من شَهد نفسَه، وهم في أنفسهم غائبون[5]؛ فهم عن علوِّ الحقِّ ومكانته أشدُّ غيبة. والعلوّ نِسبة، فـ"الأعلى" مِن ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[6] إنما هو نعتُ أحديّةِ مَن ادّعى العلوّ، أو أراد العلوّ؛ فإذا زال كان عليّا لا أعلى، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

---

(١) ص ٩٨ب
(٢) ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) خار: اختار. س، هـ: جاز
(٤) [ص: ٧٥]
(٥) ق: غائبين
(٦) [الأعلى: ١]
(٧) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا ومقابلة على الشيخ أيده الله".

حضرة الكبرياء الإلهيّ[١]

كَبِيرُ[٢] القَـدْرِ لَيْسَ لَهُ نَظِيرُ   كبيرٌ في النُّفُوسِ وفي العُقُولِ
لَهُ في أَنْفُسٍ عِنْـدِي قُبولٌ   ولَيْسَ لِذاتِـهِ بِي مِن قبولِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الكبير" وهو عين العبد؛ لأنّ الكبرياءَ رداءُ الحقّ، وليس سِواك. فإنّ الحقّ تَرَدَّاً بك؛ إذ كنت صورته. فإنّ الرداءَ (يكون) بصورة المرتدي، ولهذا ما يتجلّى لك إلّا بك، وقال (ص): «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» فمن عرف الرداءَ عرف المرتدي، ما تتوقّف معرفة الرداء على معرفة المرتدي. وفي هذا غلطٌ عظيم عند العلماء، وما تفطّنوا لمراد الحقّ في التعريف بنفسه. فما وصف نفسه إلّا بما نعرفه ونتحقّقه، على حدّ ما نعرفه ونتحقّقه؛ فإنّه بلساني خاطبني لِنعقل عنه. فلو أحالنا عليه ابتداء؛ لما عرفناه. فلمّا أنزل كبرياءه منزلةَ الرداء المعروف عندنا؛ علِمنا ما الكبرياء.

ثمّ زاد رسول الله ﷺ في تجلّيه يوم القيامة، في الزَّور الأعظم على كثيب المشاهدة في جنّة عَدْن، وذلك: اليوم الكبير، أنّه -تعالى- يتجلّى لعباده، ورداء الكبرياء على وجهه، ووجهُ الشيء ذاتُهُ؛ فحالَ الحجابُ بينَك وبينه؛ فلم تصِل إليه الرؤية؛ فَصَدق: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[٣] وصدقت[٤] المعتزلة. فما وصلت الأعينُ إلّا إلى الرداء؛ وهو الكبرياء. وما تجلّى لك إلّا بنا؛ فما وصلت الرؤيةُ إلّا إلينا، ولا تعلّقتْ إلّا بنا؛ فنحن عينُ الكبرياء على ذاته. قال: «وسعني قلب عبدي» فإذا قلبْتَ الإنسانَ الكامل؛ رأيتَ الحقَّ. والإنسان لا ينقلب. فلا يرجع الرداءُ مرتديا لمن هو له رداء. فهذا معنى الكبير. فإنّه كبير لذاته. والكبرياء نحن.

فمن نازعه منّا فينا؛ قسَمه الحقُّ؛ لأنّه جَهْلٌ؛ فإنّه له. ما رأيناه قطّ، ولا نراه من حيث هو.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الكبير
(٢) ص ٩٩
(٣) [الأعراف: ١٤٣]
(٤) ص ٩٩ب

ونحن لنا؛ فما نرى قطّ سِوانا. فلا تزال الكبرياء على وجهه في الدنيا والآخرة؛ لأنّا ما نزال؛ وهذا عينُ افتقارِنا، واحتقارنا، ووقارنا.

لِلّهِ يَوْمٌ كبيرٌ لَا يَمْتَرِي فِيْهِ مُؤْمِنْ
لَهُ التحكُّمُ فِيْنا بِالاسْمِ مِنْـهُ المُهَيْمِنْ

قال الله -تعالى- لمحمد ﷺ ولكلّ رسول أن يقول لنا: ﴿فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ كَبِيرٍ﴾[١] ولا خوف علينا إلّا مِنّا؛ فإنّ أعمالنا تُرَدُّ علينا؛ فنحن اليوم الكبير. ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا﴾[٢] يعني اليوم، ونعتَه بالكبرياء، والشيء لا ينازع في نفسه، ولا فيما هو له. فمن نازع الحقَّ في كبريائه؛ فما نازع إلّا نفسه. فعذابُه عينُ جهلِه به. ومن هنا تعرف أنّ الإحاطة لنا، وليس سِوَى[٣] ما حُزناه من صورته؛ فإنّ الرداءَ يحيط بالمرتدي.

فَظاهِرُ الحَقِّ خَلْقٌ وباطِنُ الخَلْقِ حَقُّ

ومن ذلك:

إذا حُزْنا مَقامَ الكبرياءِ فَنَحْنُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الوِعاءِ
فَلَمْ يُرَ غَيْرُنا لَمّا شهِدْنا فَكُنّا مِنْهُ عَيْنَ الكبرياءِ

ولَمّا كنّا عينَ كبرياء الحقّ على وجهه، والحجاب يشهد المحجوب؛ فأثبتَ أنّا نراه، كما وسِعناه. فصدق الأشعريّ، وصدق قوله (ص): «ترونَ ربَّكم»، كما صدق (قوله تعالى): ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ وللرداء ظاهر وباطن. فيراه الرداء بباطنه؛ فيصدق: «ترون ربّكم» ويصدق مثبتُ الرؤية. ولا يراه ظاهرُ الرداء؛ فيصدق المعتزليّ، ويصدق: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ والرداء عين واحدة.

وكان الفضل لهذه النشأة الإنسانيّة على جميع العالَم؛ فإنّ العالَمَ كلَّه دون الإنسان منحازٌ عن الإنسان، متميّز عنه. فلا يشهد العالَمَ سِوَى الإنسانِ، الذي هو الرداء. والرداء، من حيث ظاهره، يشهد مَن يشهده، وهو العالَم. فيرى الحقَّ ظاهرُ الرداء، بما هو الحقُّ العالِم، وهي

(١) [هود: ٣]
(٢) [المائدة: ٤٨]
(٣) ص ١٠٠

رؤيةٌ[1] دون رؤيةِ باطن الرداء. فالعالم له الإحاطة؛ لأنّه لا يتقيّد بجهة خاصّــة. فالحقُّ وجهٌ كلُّه، والرداءُ وجهٌ كلّه. فهو الظاهر -تعالى- للعبد من حيث العالَم، وهو الباطن لنفســـه عن العالَم، من حيث ما له صورة في العالَم، ومن حيث أنّ الرداءَ (واقعٌ) بينه وبين العالَم. فإنّ الصورة التي للحقّ في عين العالم؛ الحقُّ لها باطنٌ، من حيث أنّ الرداءَ حائلٌ بينه وبين الحقِ الذي العالَم به؛ فهو باطن لنفسه، وللعالم. ولا يصحّ أن يكون باطنا لباطن الرداء، لكن لظاهره.

فالإنسان الكامل يشهده -تعالى- في الظاهر بما هو في العالَم، وفي الباطن بما هو مُرْتَدٍ؛ فتختلف الرؤية على الإنسان الكامل، والعين واحدة. ولهذا ينكره بعضُ الناس في القيامة إذا تجلّى، والكامل لا ينكره؛ فإنّه ما كلُّ إنسان له الكمال. فما ينكره إلّا الإنسان الحيوان؛ لأنّه جزء من العالَم. فإذا تجلّى له في العلامة، وتحوَّل فيها؛ عَرَفه؛ لأنّه ما يعرفه إلّا مقيَّدا. فالإمام تابع للمأموم في الأحوال، والمأموم يتبع الإمام في الأفعال، وفي بعض الأقوال. فلولا الكبرياء ما عُرِفَ الكبير.

فَقَدْ بانَ عَيْنُ الحَقِّ في عَيْنِ نَفْسِــهِ ... وَبانَ لِذِيْ عينينِ مَن كِبرياؤهُ

وهـذا[2] وُجُوْدُ الجُوْدِ مـا ثَمَّ غَيْرُهُ ... وهذا صَـباحٌ قَدْ تَلاهُ مَســاؤهُ

فـإن كان وَسْمِيٌّ[3] فَـذاكَ ابْتِـداؤهُ ... ومَـا وَلِيَ الوَسْمِيَّ فَهْوَ انْتِهـاؤهُ

فَتَبْدُو ثُغُوْرُ الرَّوْضِ ضـــاحكةً بِهِ ... بما جادَ مِن جُوْدٍ عَلَيْهِ عَطاؤهُ

فَمـا كان مِن رَوْضٍ فَـذاكَ وِطـاؤهُ ... ومَا كان مِن غَيْمٍ فَذاكَ غِطاؤهُ

ومَـا كان مِن مُزْنٍ فَعَيْنُ نِكاحِـهِ ... ومَا كان مِن شُرْبٍ فَذاكَ وِعاؤهُ

فَلاحَ لَنا في[4] قابِلٍ عِنْدَ صَــيِّبٍ ... بِحَيْـثُ يُرَى أَبنـاؤهُ وابتِنـاؤهُ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5] وحسبنا الله في كلّ موطن ونعم الوكيل.

(١) ص ١٠٠ب
(٢) ص ١٠١
(٣) الوسمي: أوّل مطر السنة
(٤) ق: "من" وفوقها "في" وبجانبها بقلم الأصل: "معًا"
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة الحفظ[1]

إنّ الحفيظَ عليمٌ بالذي حَفِظَـهْ   وَمَا سِـــواهُ فإنّ العَقْلَ قَدْ لَفِظَهْ
فَمَنْ[2] يَقولُ بِـهِ يُلْقِيْـهِ في خَلَدِي   مَعَ الّذِي عَيَّنَ الكتَّابَ والحَفَظهْ
إذا تَـلَـفَّـظَ شَخْـصٌ باسْمِـهِ تَـرَهُ   في نَفْسِـــهِ طالِبًا بِمَا بِهِ[3] لَفَظَهْ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الحفيظ". قال تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾[4] وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾[5] يخاطب موسى وهارون -عليهما السلام-. وقال في سفينة نوح عليه السلام: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾[6] يشير إلى أنّه يحفظها؛ لأنّ المحفوظ لا يختفي عنه. ومن الناس مَن يحفظه الحفظُ؛ لأنّه يريد أن يخلو بهواه، والحفظ الإلهيّ[7] يمنع من ذلك، ويحول بينه وبين هواه ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[8].

فَمَن عصى اللهَ واتّبع هواه؛ فما عصى إلّا مجاهرةً، ولكن بعد عمى القلب؛ حتى لا تجتمع النظرتان؛ إذ لو اجتمعتا لاحترق الكون؛ فإنّ بصرَ الحقّ إذا اجتمع به بصرُ العبد؛ احترق العبدُ من فوره. ومعلوم أنّ اللهَ يدركه ببصره الآن في حقّ العبد؛ فإنّ الحقّ ليس في الآن؛ لكن ما اجتمع بصر العبد معه. فيعلم بالمقدِّمتين؛ ما ينتج بينهما[9]؛ فإنّ باجتماع البصرين وقع الحَرْق. فما انحفظ العالَمُ؛ إلّا بكون البصرين ما اجتمعا على رؤية الكون. ولذلك وصف نفسه إذا تجلّى أنّ رداءُ الكبرياء على وجهه؛ فلا يرتفع أبدا.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحفيظ
(٢) ص ١٠١ب
(٣) س، وهامش ق بقلم آخر مع حرف خ: غير الذي
(٤) [البقرة: ٢٥٥]
(٥) [طه: ٤٦]
(٦) [القمر: ١٤]
(٧) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٨) [العلق: ١٤]
(٩) ق: "ما ينتج بينهما" مكتوب مقابلها في الهامش بخط آخر: "يكون الإنتاج" وبجانبها حرف خ، وهي كذلك في س

فإذا[1] رأينا الحقّ، متى رأيناه، بأبصارنا؛ نراه من حيث لا يرانا، كما يرانا من حيث لا نراه. فإنّه يرانا عبيدا ونراه إلها، ونراه به ويرانا بنا. ومهما رآنا به؛ فلا نراه به؛ -وهي الرؤية العامّة، ورؤية الخواصّ- أن يروه به، ويراهم بهم. فهو الذي يحفظ عليهم وجودَهم؛ ليفيدهم، ويستفيد مَن يستفيد منهم مِن ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[2] إلى مَن هو دونه؛ فهو الحفيظ المحفِظ.

ولمّا سرى الحفظ في العالَم، فقال: ﴿إِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ﴾[3] وقال: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ﴾[4]، وعَمّ فقال: ﴿وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾[5] فحدودُهم كان كلُّ عينٍ في العالَم -من حيث ما هي حافظةٌ أمرا[6] مّا- عينَ الحقّ؛ ولهذا وصف نفسه بالأعين، فقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[7] فإنّ مدبِّر السفينة يحفظها، والمقدَّم يحفظها، وصاحبُ الرِّجل يحفظها، وكلّ من له تدبير في السفينة يحفظها، بل يحفظ ما يخصّه من التدبير، فقال -تعالى- فيها: إنّها تجري بأعين الحقّ. وما ثَمّ إلّا هؤلاء، وهم الذين وكّلهم الله بحفظها. فالحقُّ مجموع الخلق في الحفظ، وفي كلّ ما يطلب الجمع.

ولهذا المقام في صنعة العربيّة بدلُ الاشتمال، تقول: "أعجبني الجاريةُ؛ حُسْنُها" للاشتمال الذي هنا. و"أعجبني زيدٌ؛ عِلْمُه" فالعِلم بدلٌ من زيدٍ، والحسنُ بدلٌ من الجارية، ولكن بدلُ اشتمال. كما يكون في موضع آخر بدلَ الشيء من الشيء، وهما لِعين واحدة. كقولهم: "رأيت أخاك زيدا" فزيدٌ[8] أخوك، وأخوك زيد. فهكذا قوله: «كنت سمعَه وبصرَه» وقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[9] إذ رميت. فهذا بدلُ الشيء من الشيء. وإن كان في هذا البدل رائحةٌ من

---

(١) ص ١٠٢
(٢) [محمد: ٣١]
(٣) [الإنفطار: ١٠]
(٤) [الأحزاب: ٣٥]
(٥) [التوبة: ١١٢]
(٦) ق: أمر
(٧) [القمر: ١٤]
(٨) ص ١٠٢ب
(٩) [الأنفال: ١٧]

بدلِ البعض من الكلّ، فقال: "أكلت الرغيف؛ ثلثيه"(١).

وليس في أنواع البدل بدلٌ أحقُّ بالحضرة الإلهيّة من بدل الغلط، وهو الذي فيه الناس كلّهم يظنّون "أنّهم هم، وما هم هم" ويظنّون "أنّ ما هُمْ هُمْ، وهُمْ هُمْ" ولهذا لا يوجد بدل الغلط في كلام فصيح. مثاله: "رأيتُ رجلا، أسدا" أردتَ أن تقول: "رأيتُ أسدا(٢)" فغلطتَ فقلت: "رأيتُ رجلا" ثمّ تذكّرت أنّك غلطتَ فقلت: "أسدا" فأبدلتَ الأسدَ منه.

فالعارف يلزمه الأدب أن يضيف إلى الله كلَّ محمود عُرْفًا وشرعًا، ولا يضيف إليه ما هو مذموم عرفا وشرعا، إلّا إن جمع مثل قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾(٣) و"كلٌّ" تقتضي العموم والإحاطة. وقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾(٤) فالكشف والدليل يضيف إليه كلَّ محمود ومذموم. فإنّ الذمّ لا يتعلّق إلّا بالفعل، ولا فِعل إلّا لله، لا لغيره. فالعارف في بدل الغلط؛ فإنَّ عقلَه يخالفُ قولَه. فقوله في المذموم: "ما هو(٥) له" ويقول في عقده وقلبه: "هو له" عند قوله بلسانه: "ما هو له" ومَن لا يعلم أنّه غلطٌ يصمّم على ما قاله، أو على ما اعتقده. فالله الحفيظُ؛ وهو بدلٌ من الحفَظة، والحافظين، وأعيننا. فالحفظ يطلب الرؤية ولا بدّ، والرؤية لا تطلب الحفظ ولا بدّ، ولكن قد تجيء للحفظ.

لِكُلِّ حَفيظٍ في الوُجُوْدِ حَفِيظُ ... وفي كُلِّ بابٍ زَحْمَةٌ وكَظِيْظُ
فَكُنْ(٦) عَبْدَ لِيْنٍ في دعائكَ عَبْدَهُ ... إلى اللهِ، لا فَظٌّ عَلَيْهِ غَلِيظُ
فَكَمْ بَيْنَ محفوظٍ عَلَيْـهِ وُجُوْدُهُ ... وبَيْنَ حَفيظٍ ما عَلَيْهِ حَفِيظُ؟

فكما أنّ ﴿رَبَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾(٧) فهو بكلّ شيء محفوظ؛ لأنّه بالأشياء معلوم. فالأشياء تحفظُ العلم به عند العلماء به، والعلم صفتُهُ، والعلمُ (هو) المعلومُ، والمعلوم أعطاه العلمَ

(١) "ولكن الله رمى... ثلثيه" ثابتة في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٢) ق: أسد
(٣) [النساء: ٧٨]
(٤) [الشمس: ٨]
(٥) "ما هو" ثابتة بين السطرين بخط آخر مع إشارة التصويب
(٦) ص ١٠٣
(٧) [سبأ: ٢١]

بنفســـه. فالمعلوم يحفظ عليه العِلم، ويزيل عنه العِلم؛ فهو يتقلّب لتقلُّبه؛ فحفظ الله عِلْمَه من حيث ما هو معلوم له.

فِحِفْظُ الحَقِّ مَوْسُوْمُ وحِفْظُ الخَلْقِ مَعْلُوْمُ
وما أَرْبَى عَلى هذا فَمَـدْخُوْلٌ ومَوْهُوْمُ

لأنّ المعلومات تحفظُ على العالِم بها عِلْمَهُ بها، ولا عالِم إلّا الله على الحقيقة، والحقُّ يحفظ على العالَم نِســـبة الوجود إليه؛ فهو يحفظ عليه وجودَه. وإنما قلنا: "المعلومات" لأنّ الحقَّ معلوم لنفســـه، والخلق معلومون لله، والحقّ ليس بمعلوم للخلق. فقد علِمنا ما يحفظ الحقّ، وما يحفظ الخلق. فإن زدتَ وقلتَ: "إنّ العالِم يحفظ المعلوم" فمدخولٌ هذا القول، وهو وَهْمٌ من[1] قائله؛ لأنّ التابعَ (يكون) بأمر المتبوع، والعلمُ يتبع المعلوم. فتفطَّن لهذا الأمر؛ فإنّه حَسَـنٌ، يجعلك تُنزل الأشـــياء منازلَها، وتحفظ عليها حدودَها؛ فتكون حفيظا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

وإنما ألحقنا الحفيظة بالحفظ، لمّا وصف الحقّ بها نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله. فلمّا كان لها حكمٌ في الوجود الحقّ، وسـعى الانتقامُ والعفوُ في إزالتها؛ خِفنا أن يُعتقد إزالة عينها، وما زالت إلّا إضافتها؛ فجعل محلّها جهنّم. فهي غضب الله الدائم، فهي تنتقم دائمًا في زعمها، ولا تَشعر بما يجد السـاكن فيها. وكذلك حيّاتُها وعقاربها في لدغِها ونهشِـها؛ تلدغ انتقاما، وتنهش غضبا لله. وما عندها عِلْمٌ بما يجده الملدوغ، إذا عمّته الرحمةُ، من الالتذاذ بذلك اللدغ؛ فإنّه بمنزلة الجَرب بالحكِّ: أنت تدميه، وهو يجد اللذّة بذلك الإدماء. وكلّما قوي الحكُّ عليه؛ تضاعفت اللذّة، حتى أنّه يبادر إلى حكِّ نفسه بيده؛ لما يجد في ذلك من الالتذاذ به مع سيلان دمه في ذلك الحكِّ.

فجهنّم دارُ الغضـــب الإلهيّ، وحامِلَته، والمتّصـــفة به. وكذلك مَن فيها من وَزَعة الغضـــب، والمغضـــوب عليه بما يجده، لا بما في نفوس هؤلاء. ولكن لا يحصـــل لهم هذا إلّا بعد اســـتيفاء

(١) ص ١٠٣ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

الحدود، والإحساس[1] بالآلام عند نضج الجلود. فتُبدّل لِذوق العذاب، كما تبدّلت الأحوال عليهم في الدنيا بأنواع المخالفات. فلكلّ نوعٍ عذابٌ، ولهم جِلد خاصّ يُحِسُّ بالألم، كما كان هنا دائما في تجديد خلق، والناس في هذا التجديد في لَبْسٍ.

فإذا انتهى زمانُ المخالفة المعيَّنة؛ انتهى نضج الجلد. فإن شَرع عند انتهاء المخالفة في مخالفة أخرى؛ أَعقبَ النضجَ تبديلا[2] بجلد آخر؛ ليذوق العذاب، كما ذاق اللذّة بالمخالفة. وإن تصرّف بين المخالفتين بمكارم خُلُقٍ؛ استراح بين النضج والتبديل، بقدر ذلك. فهم على طبقات في العذاب في جهنّم. ومَن أَوْصل المخالَفات ومذامّ الأخلاق بعضها ببعض؛ فَهُم الذين لا يُفَتّر عنهم العذاب.

فلمّا انتهى بهم العمر إلى الأجل المسمَّى؛ انتهت المخالفة؛ فتنتهي العقوبة فيهم إلى ذلك الحدّ، وتكتنفهم الرحمة التي وسعت كلّ شيء. ولا تشعر بذلك جهنّم، ولا وَزَعَتُها -أعني ما فيها من الحيوانات المضِرَّة، لا ملائكة العذاب- فتبقى أحوالُ جهنّم على ما هي عليه، والرحمةُ قد أوجدت لهم نعيما لهم في تلك الصورة بحكمِها؛ فإنّ الرحمة هي السلطانةُ الماضيةُ الحكم على الدوام. فافهم ما أومأنا إليه؛ فإنّه مِن لُبابِ الحفظ الإلهيّ؛ حِفْظُ المراتب[3]، ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾[4] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

(١) ص ١٠٤
(٢) ق: تبديل
(٣) ص ١٠٤ب
(٤) [سبأ: ٢١]
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة المقيت(١)

إنّ الذي قَدَّرَ الأقواتَ أَجْمَعَها | هُوَ المُقِيْتُ الذي لِعَبْدِهِ شَرَعَهْ
وَهْوَ الذي قَدَّرَ الأوقاتَ جُمْلَتها | رِزْقًا وخَلْقًا ومصنوعًا كَمَا صَنَعَهْ

"عبد المقيت" هو أخٌ شقيقٌ لعبد الرزّاق؛ فإنّ الرزقَ قوتُ المرزوق، وهو على مقدارٍ خاص، لا يزيد ولا ينقص، في كلّ شهوةٍ في الجنان، وفي كلِّ دَفْعِ أَلَمٍ وشهوةٍ في الدنيا؛ لأنّها دارُ امتزاج، ونشأةُ أمشاج.

فمِن هذه الحضرةِ يكونُ القوتُ لكلّ مَن لا يقوم له بقاءُ صورةٍ في الوجود إلّا به. ومِن هذه الحضرةِ يكون تعيينُ أوقات الأقوات وموازينها، كما قال -تعالى- في خلق الأرض: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا﴾(٢) أي أعطى مقادير أوقات الأقوات وموازينَها، وهذه الأقواتُ عينُ الوحي الذي في السماء.

فالقوتُ في الأرض كالأمرِ في السماء، وتقديرُ القوتِ في الأرض كالوحي في السماء، وهو عينُه لا غيره. فأوحى في السماء أمرَها، وهو تقديرُ أقواتها، وقدّر في الأرض أقواتَها.

بُرُوْجُ(٣) السماءِ لَها قُوَّةٌ | بها يَبْعَثُ اللهُ أَمْواتَها
وحِكْمَتُها في الثَّرَى سَيْرُها | لِيَجْمَعَ بالسَّيْرِ أَشتاتَها
فإنّ الإلهَ بَناها لَنا | وعَيَّنَ بالسَّيْرِ أوقاتَها
فكَانَ غِذاءً لَها وَقْتُها(٤) | وقَدَّرَ في الأَرضِ أَقْواتَها

وهو وَحْيُ أمرِها. واختلفت الأسماء لاختلاف المحالّ والصوَر، وعمّ بالسماء والأرض ما علا من العالم وما سفُل، وما في الوجود إلّا عالٍ وسافل. ومن أسمائه العليُّ ورفيعُ الدرجات. فأمْرُ

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المقيت
(٢) [فصلت: ١٠]
(٣) ص ١٠٥
(٤) ق: مكتوب مقابلها بخط آخر في الهامش: "سيرها" وبجانبه حرف خ (أي نسخة أخرى)

الأسماء وأقواتُها (هو) أعيانُ آثارها في الممكنات. فبالآثار تُعقل أعيانُها، فلها البقاء بآثارها. فَقُوتُ الاسمِ أثرُه، وتقديرُه مدّةُ حكمه في الممكن، أيّ ممكن كان.

ومن هذه الحضرة: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ﴾[1] والخزائنُ عند الله تعلو وتسفل. فأعلاها كرسيُّه؛ وهو عِلمه، وعِلمُه ذاتُه. وأدنى الخزائن ما خَزَنَتْهُ الأفكارُ في البشر. وما بين هذين خزائنُ محسوسةٌ[2] ومعقولةٌ، وكلُّها عند الله؛ فإنّه عينُ الوجود. فهي حضرةٌ جامعةٌ للأعيانِ والنِّسَبِ، والحدوثِ والقِدَمِ. فالخلقُ والخالق، والمقدور والقادر، والمُلك والمالك، كُلٌّ واحد لصاحبه أَمْرٌ وقُوْتٌ. فأَمْرُه في سمائه وهو عُلُوُّهُ، وقوتُهُ في أرضه وهو دُنُوُّهُ. فإنّا من أهل الأرض، ونحن المخاطَبين بهذا الخطاب، ليس غيرنا. ولهذا كان القرآن مُنَزَّلا، والنزول لا يكون إلّا من عُلُوّ، كما العروجُ لا يكون إلّا إلى علوّ.

فَمِنْ سُفْلٍ إلى عُلْوٍ عُرُوْجُ ومِن عُلْوٍ إلى سُفْلٍ نُزُوْلُ
وكُلٌّ جاءَ في التنزيلِ فِيْنا فَمَهْمَا قُلْتَ فانْظُرْ ما تَقُوْلُ

ولَمّا لم يكن في الكون إلّا علّةٌ ومعلول؛ علِمنا أنّ الأقواتَ العُلويّةَ والسفليّةَ أدويةٌ لإزالة أمراض، ولا مرض إلّا الافتقار، فكلُّ مَن في السماوات ومَن في الأرض آتي الرحمن عبدا، والسماء والأرض أَتَيَا إلى الرحمن طائِعَيْن، وكلُّ عبدٍ فقيرٌ لسيّدٍ، وخادمُ القوم سيّدُهم لقيامه بمصالحهم، والعبدُ هو من يقوم في خدمة سيّده لبقاء حقيقة العبودة عليه، والسيّد يقوم[3] بمصالح عبيده لبقاء اسم السيادة عليه. فلو فني المُلْك فني اسم المالِك، من حيث ما هو مالِك[4]. وإن بقيتِ العينُ فتبقى مسلوبةَ الحكم؛ لأنّه لا فائدة للأشياء إلّا بأحكامها لا بأعيانها، ولا تكون أحكامُها إلّا بأعيانها. فأعيانها مفتقرةٌ إلى أحكامها، وأحكامُها مفتقرةٌ إلى أعيانِها، وأعيانِ من تحكم فيهم. فما ثَمّ إلّا حُكْمٌ وعينٌ، فما ثَمّ إلّا مفتقِر ومفتقَر إليه، و﴿لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ﴾[5] ﴿يَعۡلَمُ

(١) [الحجر: ٢١]
(٢) ص ١٠٥ب
(٣) ص ١٠٦
(٤) "من حيث ما هو مالك" مضافة في الهامش بخط آخر، مع إشارة التصويب
(٥) [الرعد: ٣١]

مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍۗ﴾(١) فأَتى بـــ"كلّ" وهي حرف شمول، فشملت كلَّ نفس، فما تركتْ شيئا في هذا الوضع. وسيعلم الكافر الذي ستر عنه(٢) هذا العلم في الحياة الدنيا لمن عقبى الدار؛ في الدار الآخرة؛ حيث ينكشف الغطاءُ عن الأعين؛ فيعلم مَن كان يَجهل. ويفضُل عليه مَن عَلِمَهُ هنا في الحياة الدنيا؛ وهم أهل البُشرى. وكلّ من تحقّق أمرا؛ كان بحسب ما تحقّقه.

مَن قَدَّرَ القُوْتَ فَقَدْ قَدَّرا والقُوْتُ ما اخْتُصَّ بِحالِ الوَرَى
بَلْ حُكْمُهُ سارٍ فَقَدْ عَمَّنا ونَفْسَـــهُ فانْظُرْ تَرى ما تَرى
كُلٌّ تَغَذَّى؛ فَبِهِ قام في وُجُـوْدِهِ حَـقًّـا بِـغَـيْرِ افْـتِرا

فقوتُ(٣) القوتِ الذي يُتَقَوَّتُ به هو استعماله؛ فالمستعمِلُ له قوتٌ له؛ لأنّه ما يصحّ أن يكون قُوْتًا إلّا إذا تُقُوِّتَ به. فاعلم مَن قُوْتُكَ؟ ومَن أنت قُوْتُهُ؟.

روينا عن عالِمِ هذا الشأن، وهو سهل بن عبد الله التستري أنّه ﷺ سئل عن القوت، فقال: "أللهْ". فقيل له: عن الغذاء نسألك. فقال: "أللهْ" -لغلبة الحال عليه- فإنّ الأحوال هي ألسنة الطائفة، وهي الأذواق. فنبّه السائل على قدر ما أعطاه حاله في ذلك الوقت، فقال: يا سهل؛ إنما أسألك عن قوت الأجسام أو الأشباح.

فَعَلِمَ سهلُ أنّ السائلَ جَهِلَ ما أراده سهل؛ فنزل إليه في الجواب بنفَس آخر غير النفَس الأوّل. وعَلِمَ أنّه ﷺ جَهِلَ حالَ السائلَ كما جَهِل السائلُ جوابَه، فقال له سهل: "مالك ولها" يعني الأشباح "دع الديار إلى بانيها: إن شاء خرَبها، وإن شاء عمرَها" فما زال سهل عن جوابه الأوّل، لكن في صورة أخرى.

وعمارةُ الدار بساكنِها. فالقوت: "اللهْ" كما قال أوّل مرّة. إلّا أنّ السائل قنع بالجواب الثاني؛

(١) [الرعد: ٤٢]
(٢) ق: "عند" والترجيح من هـ، س
(٣) ص ١٠٦ب

لنزوله من النصّ إلى الظاهر. وهكذا أكثر أجوبة العارفين؛ إذا كانوا في الحال أجابوا بالنصوص، وإذا كانوا في المقام أجابوا بالظواهر فهم بحسب أوقاتهم. وهذا القدر[1] من التنبيه على شرف هذه الحضرة كافٍ -إن شاء الله- ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ١٠٧
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة الاكتفاء[1]

إنّ الحَسِيبَ هُوَ العليمُ بِمَا لَنا   وبِمَا لَهُ فالكُلُّ في الحسبانِ
لَوْ تَعلَمونَ بِمَا أَقولُ وصِدْقَنا   فِيْهِ وفي الأكوانِ والإنسانِ
إنّي نَطَقْتُ بِهِ وعَنْهُ ولَيْسَ لي   عَيْنٌ تُنَطِّقُني سِوَى المحسانِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الحسيب". وأدخلها القائلون بحصر الأسماء؛ في الصفات السبعة، في صفة العلم. وقد جاء في مدلول هذه الحضرة الأمران: الواحدُ مثاله: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظًا﴾[2] وأمثاله، والثاني: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾[3] أي به تقع له الكفاية؛ فلا يفتقر إلى أحدٍ سِوَاه. وعند الكشف يعلم المحجوبُ أنّ أحدا ما افتقر إلّا إلى الله، لكن لم يعرفه؛ لِتجلّيه في صور الأسباب التي حجبت الخلائقَ عن الله -تعالى-، مع كونهم ما شاهدوا إلّا الله. ولهذا نَبَّههم، لو تنبّهوا، بقوله -تعالى-[4] وهو الصادق: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[5] لِعِلْمِهِ بفقرهم إليه. فلم يتنبّه لهذا القول إلّا مَن فتح اللهُ عينَ فهمِه في القرآن، وعلِم أنّه الصدقُ، والحقُّ الذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[6] فكلام الحقّ لا يعلمه إلّا مَن سمعَه بالحقِّ؛ فإنّه:

كَلامٌ لا يُكَيِّفُهُ سَمَاعُ   كَلامٌ ما لَهُ فِيْنا انْطِباعُ
فَنَسْمَعُهُ ونَتْلُوْهُ حُرُوفًا   بِنَظْمٍ لا يُداخِلُهُ انْصِداعُ

فقولُ الله (هو) هذا القول الساري، القديم الطارئ. مَن سمعَه تكلّم به، ومن لم يسمعْه ما

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحسيب
(٢) [الكهف: ١٨]
(٣) [الطلاق: ٣]
(٤) ص ١٠٧ب
(٥) [فاطر: ١٥]
(٦) [فصلت: ٤٢]

سمع إلّا هو، ولم يتكلّم به، وما تكلّم إلّا به. فصاحبُ الحجاب لا يعلم ذلك إلّا بالخبر، مثل قول الله: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1]، ومثل المصلّي إذا قال: "سمع الله لمن حمده" وكلُّ مُصَلٍّ إذا كان فَذًّا أو إماما يقول: "سمع الله لمن حمده" هذا محلُّ الإجماع. وما كلُّ قائل هذا يعلم أنّ اللهَ هو القائلُ إلّا إذا[2] سمع هذا الخبر؛ فهذا هو المحجوب. وأمّا أهل الكشف والوجود فما يحتاجون إلى خبرٍ؛ بل يعلمون مَن هو السامع، والقائل. فهم غرقى في بحره، لا يرجون موتا، ولا حياة، ولا نشورا.

إنّي[3] أُكابِدُ اللَّجَجْ[4] — حتى أَفُوز بالثَّبَجْ[5]
وإنَّمَا العِلْمُ بِهِ — في مَوْجِ هذه اللّجَجْ
والسِّيْفُ[6] لا أَرَى لَهُ — عَيْنًا فَدَعْ عَنْكَ الحُجَجْ
يا حَضْرَةً قَدْ تَلِفَتْ — فيها النُّفُوسُ والمُهَجْ
إنّ الفَتَى كُلَّ الفَتَى الأ — بْيَضِ في عَيْنِ السَّبَجْ[7]
وَمَا عَلَيْهِ في الّذِي — يَلقاهُ فِيْهِ مِن حَرَجْ
مِن كُلِّ ما يَكْرَهُهُ — مَن قَدْ نَجا وما خَرَجْ
وما نَجا مِنْهُ سِوَى — مَن ماتَ فِيْهِ فَدَرَجْ
وكُلُّ ما تَحْذَرُهُ — مِن ذاتِ دُلٍّ ودَعَجْ
فَلا تَخَفْ فإنّها — نَفْسُكَ في ثاني دَرَجْ

وقد كثّر الله في خطابه من قوله: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ﴾[8] ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ﴾[9] وعدّد أمورا كثيرة

(١) [التوبة: ٦]
(٢) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ١٠٨
(٤) لُجُّ البحر: الماء الكثير الذي لا يُرى طرفاه
(٥) ثبج كل شيء: معظمه ووسطه وأعلاه
(٦) سِيْف البحر: ساحله
(٧) السبج: كساء أسود
(٨) [آل عمران: ١٦٩]
(٩) [إبراهيم: ٤٢]

هي مذكورة[1] في القرآن يطول إيرادها، وما منها آية فيها: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ﴾ أو ﴿تَحۡسَبُ﴾[2] إلّا وفيها قوّة الاكتفاء لمن فَهِمَ، وما يعقلها إلّا العالمون.

من هذه الحضرة؛ تُحْسَبُ على المتنفّس أنفاسُه؛ لأنّها أنفاس معدودة، محصاة عليه إلى أجل مسمّى، فلا بدّ أن يكون كما قلنا، ولكن لا بما هي أنفاس؛ وإنما بما تجري فيه إلى أمد معيّن، وتلك حضرةٌ بين العلم والجهل[3]. فهي حضرة التخمين، والحدْس، والظنّ الذي لم يبلغ مبلغ العلم. ولهذا جاء: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[4] وكانت الفتنة؛ فما كان ما حسبوا. وقال في طائفة: ﴿وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾[5] وما أحسنوا صُنعا؛ فهي شبهات في صوَر أدلّةٍ تظهر، وليست أدلّة في نفس الأمر. فالكيِّس مَن يقف عندها، ولا يحكم فيها بشيء؛ فإنّ لها شبَها بالطرفين.

ومِن هذه الحضرةِ نزلت الآيات المتشابهات التي نُهينا عن الخوض فيها، ونُسِبْنا إلى الزيغ في اتّباعِها؛ فإنّ الزيغ ميلٌ إلى أحد الشبَهين. وإذا أوّلتَ[6] إلى أحد الشبهين؛ فقد صيّرتها محكَمة، وهي متشابهات؛ فعدَلتَ بها عن حقيقتها. وكلّ مَن عدل بشيء عن حقيقته؛ فما أعطاه حقّه، كما أعطاه الله خلقه. والإنسان مأمور بأن يوفّي كلّ ذي حقّ حقّه.

ومِن هذه الحضرةِ ظهرت الأعداد في أعيان المعدودات؛ فلمّا تركّب العددُ في المعدود تُخُيِّلَ منه ما ليس له حكم في وجودٍ عينيّ. فهذه الحضرة أعطتْ كثرةُ الأسماء لله، وهي كلّها أسماءٌ حسنى، تتضمّن المجد والشرف؛ بل هي نصٌّ في المجد والشرف. فلهذا قيل فيه إنّه -تعالى- "حسيبٌ"، والحسيب[7] (هو) ذو الحسب الكريم، والنَّسب الشريف. ولا نَسب أتمّ، ولا أكمل في الشرف، مِن شرف الشيء بذاته لذاته.

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٢) [الفرقان: ٤٤]
(٣) ص ١٠٨ب
(٤) [المائدة: ٧١]
(٥) [الكهف: ١٠٤]
(٦) ق: أثبت في الهامش بقلم آخر: "ملت" وعليها حرف خ (إشارة إلى نسخة أخرى)
(٧) ص ١٠٩

ولهذا لَمّا قيل لمحمد ﷺ: «انسب لنا ربَّك» ما نسبَ الحقُّ نفسَه، فيما أوحى إليه به، إلّا لنفسه، وتبرّأ أن يكون له نسبٌ من غيره، فأنزل عليه سورة الإخلاص: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ. ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ. لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ. وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾(١) فعدَّد ومجَّد؛ فكانت له عواقب الثناء بما له من التحميد، ثمّ أبان أنّ له الأسماءَ الحسنى، وعيّن لنا منها ما شاء، وأمرنا أن ندعوه بها، مع أنّ له أسماءَ كلّ شيء في العالَم. فكلُّ اسم في العالَم فهو حسنٌ بهذه النِّسبة. ومن هنا قالوا: أفعالُ الله كلُّها حسنة. ولا فاعل إلّا الله. هكذا حُكمُ الأسماء التي تسمّى بها العالَم كلّه(٢)، ولا سيما إن قلنا بقول مَن يقول: "إنّ الاسم هو المسمّى" وقد بيّنّا أنّه ما ثمّ وجود إلّا الله. وكذلك لو قلنا: "إنّ الاسم ليس المسمَّى" لكان مدلولُ الاسم وجودَ الحقّ أيضا. فعلى كلّ وجهٍ ليس إلّا الحقّ. فما ثمّ وضِيْعٌ؛ فالكلّ ذو حسب صميم، ومجد، وشرف عميم.

وأما الحسبان الذي رمى اللهُ به روضةَ أحدِ الرَّجُلَين من السماء(٣) فأصبحتْ ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾(٤)، وأصبح ﴿مَآؤُهَا غَوۡرًا﴾(٥). فكونها(٦) أصبحت صعيدا زلقا: أورثها الشرفَ، وبما نَعتها به من الزلَقِ: أورثها التنزيه والرفعة في الدرجة بما جعلها صعيدا، وأزال عنها أنواع المخالفة بما أزال عنها من الشجر. فإنّ الحسبان كان من السماء؛ فأعطى مرتبةَ السموّ لمن كان موصوفا بالأرض. وهي الساتِرَةُ مَن فيها؛ ولهذا سمّيت جَنَّة. فما أبرز ما برز منها إلّا جَوْدُ السماء؛ وهو المطر، وجَوْدُها بحرارة الشمس. فمن السماء ظهرتْ زينتُها، فالسماء كسَتْها بِحُسْبانها، والسماء جرّدتها من(٧) زينتها بِحُسْبانها.

فمِن زينتها كثُرَتْ أسماؤها بما فيها من صنوف الثمر، والأشجار، والأزاهر. ومِن تجريدها

---

(١) [الإخلاص: ١ - ٤]
(٢) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٣) "من السماء" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٤) [الكهف: ٤٠]
(٥) [الكهف: ٤١]
(٦) ص ١٠٩ب
(٧) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

وتنزيهها؛ توحَّد اسمها، وذهبتْ أسماؤها لذهاب زينتها ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا مَا عَلَى ٱلۡأَرۡضِ زِينَةً لَّهَا﴾[١].

وليس الأرض في الاعتبار سِوَى المسمّى: خَلْقًا. وليس زينتها سِوَى المسمّى: حقّا. فبالحقّ تزيّنتْ، وبالحقّ تنزّهتْ، وتجرّدتْ عن ملابس العَددِ، وظهرتْ بصفة الأحد. وهذا كلّه من هذه الحضرة، حضرة الاكتفاء، وهو الاسم الإلهيّ الحسيب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٢] وهو قوله: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[٣].

---

(١) [الكهف: ٧]
(٢) [الأحزاب: ٤]
(٣) [يونس: ٢٥] وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا ومقابلة على الشيخ المؤلف أيده الله".

حضرة[1] الجلال

إنّ الجَليـلَ له الجَلالُ الأَعْظَمُ والجُوْدُ والكَرَمُ العَميمُ الأَفْخَمُ
فـإذا تَخَـلَّـقَ عَـبْـدُهُ بِجَـلالِهِ تَعْنُو الوُجُوهُ لَهُ ومِنْـهُ يُعَظَّمُ
وَهُوَ الذي سَـبقَ الجَمَالَ نَفاسَـةً فَلَهُ التـقـدُّمُ والمَقـامُ الأَقْـدَمُ
ولَهُ التـنزّه في المَعـارج كلِّهـا ولَهُ التكرُّمُ والصــــراطُ الأَقْوَمُ
يَبْـدو فَيُظْهِرُهُ جَمَـالُ وُجُوْدِهِ يَعْلُوْ فَيَحْجُبُـهُ الجَلالُ المُعْلِمُ
بِحَقِيقـةٍ حَوَتِ الحقـائقَ كُلَّهـا مـا قَـدْ عَلِمْـتَ بِـهِ وَمَـا لَا يُعْلَمُ
فانْهَضْ بِها إن كنتَ تَعْرِفُ قَدْرَها ذَوْقًا ولا تَـكُ في القيامةِ تَنْدَمُ
لا تَفْزَعَنّ لَهـا فـأنـتَ مِن اهْلِها وارحَلْ إلى طَلَبِ المَعالي تُعْصَـمُ
إنّ[2] الذيـن يُبـايعونـكَ إنَّهُمْ لَيُبـايِعونَ الحَقَّ حَقًّـا فـاعْلَموا
وافْشُــوا الذي جِئْنا بِهِ في حَقِّهِ لا تَـكـتِموهُ فـإنّـهُ لا يُكْتَمُ[3]
وانْظُرْ إلَيْـهِ مِن وَراءِ حِجـابِـهِ تحْظَى بِـهِ إن كنـتَ ممّنْ يَفْهَمُ
إن كنـتَ مِن أَصحابِهِ في غَيْبِهِ فـانْعَمْ بِـهِ إن كنـتَ ممّنْ ينعمُ
مَهْمَا بَنَيْتَ الصَّــــرْحَ أنتَ خليفَةٌ فـاحْـذَرْ إذا قـام البِنـا يتَهَـدَّمُ
إنّ البِـنـاءَ إذا يَـقُـوْمُ بِـأَمْـرِهِ لا يَـعْـتَرِيْـهِ تَـقَـوُّضٌ وتَهَـدُّمُ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الجليل" قال تعالى وجلّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[4]، ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[5].

جَعَـلَ الرزقَ والبنـاءَ جميعًـا في سَمَـاءٍ ومـا لَهـا مِن فُرُوْجِ

(١) ص ١١٠، والعنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الجليل
(٢) ص ١١٠ب
(٣) أثبت في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: لا تكتموا فالأمر ما لا يُكتم
(٤) [الزخرف: ٨٤]
(٥) [الذاريات: ٢٢]

ثُمّ(١) لا بُـدّ للعَبِيْـدِ إليهـا حِيْنَ يُدْعَوْنَ نَحْوَها مِن عُرُوْجِ

إنّمَـا الخَلْقَ إن نَظَرْتُمْ إليْهِمْ تَجِـدُوْهُمْ في كُلِّ أَمْـرٍ مَـرِيْـجِ

دُوْنَ عِلْمٍ فَهُمْ حَيارى سُكارى فِي خُرُوْجٍ إن كان أَو في وُلُوْجِ

فمن نسبة الجلال إليه له الاسم الجليل، ومن حضرة الجلال ظهرت الألوهة، وعجز الخلق عن المعرفة بها. ومن هذا الاسم ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ﴾(٢) في الأرض لما فيكم مِن نِسبة الباطن ﴿وَجَهۡرَكُمۡ﴾ لما فيكم مِن نِسبة الظاهر؛ لارتفاعكم عن تأثير الأركان. فكلّ عظيم فهو جليلٌ، وكلّ حقير فهو جليلٌ؛ فهو من الأضداد. قيل لأبي سعيد الخرّاز: " بِمَ(٣) عرفت الله؟ فقال: بجمعه بين الضدّين. ثمّ تلا: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾(٤)" يعني من عين واحدة، وفي عين واحدة.

ثمّ نرجع ونقول: ولا أحقرَ ممن يَسأل أن يُطْعَمَ لإقامة نشأته، وإبقاء الحياة الحيوانيّة عليه. وعلى قدر الاحتقار يكون الافتقار، وأيّ افتقار أعظم ممن لا يكون له ما يريد إلّا بغيره، لا بنفسه. ولولا القوابلُ؛ ما ظهر مجدُ القادر. لولا جوعُ العبد؛ ما ادّعى فيه(٥) السيّد، ولولا عينُ العبد؛ ما كان للجوع حكمٌ. ولمّا أراد السيّد أن يظهر بحكمٍ لا يقوم إلّا بعبدِه، فلا بدّ أن يتعيّن وجودُ العبد، وهو الذليلُ. فالمفتقَر إليه أشدُّ في الحكم، وأَوْلَى بالاسم. فما كُمل الوجودُ إلّا بهذا الاسم. فما من شيء إلّا وله وعليه حكمٌ. فثبت الافتقارُ للحكم، سواء حكمتَ له أو عليه. وما حَكم على شيء، ولا لشيء؛ إلّا عينُه؛ فما جاءه شيء من خارج؛ فما ثَمّ إلّا هو. فهو الحاكمُ، والحُكْمُ، والمحكوم عليه، أو له. فتوحَّدت العين، واختلفت النِّسب. كبدل الشيء من الشيء، وهما لِعَينٍ واحدة.

وأمّا عظمةُ الجليل؛ فمن تأثيره. كما أنّ حقارته؛ من كونه مؤثَّرا فيه -اسم مفعول-. وما من شيء إلّا مؤثِّر ومؤثَّر فيه، لا بدّ من ذلك؛ فاسمُ الجليل له حقيقة. فيقول العظيمُ الذي له التأثيرُ للمؤثَّر فيه؛ الحقير: "يا جليل" ويقول الحقيرُ الذي تأثَّر وظهر الأثرُ فيه للذي له الأثر والتأثير:

(١) ص ١١١
(٢) [الأنعام: ٣]
(٣) ق: بما
(٤) [الحديد: ٣]
(٥) ص ١١١ب

"يا جليل" بالوجهين من كلِّ قائلٍ، ومُسَمٍّ، وواصِفٍ، وناعِتٍ. فما رأينا أشبه شيء منه بالصدى؛ فإنّه ما يَرُدُّ عليك إلّا ما تكلّمتَ به. فوضعه الحقُّ لهذا المقام وأمثاله مثالا مضروبا. فإنّ الله ما خلق الخلقَ لِعَيْنِ الخلق؛ وإنما خلَقَه ضَرْبَ مِثال له -سبحانه وتعالى عُلوّا كبيرا- ولهذا أوجده على صورته. فهو عظيمٌ بهذا(١) القصد، وحقيرٌ بكونه موضوعا.

ولا بدّ من عارف ومعروف، فلا بدّ من خَلق وحقّ؛ وليس كمال الوجود إلّا بهما؛ فظهر كمال الوجود في الدنيا. ثمّ ينتقل الأمر إلى الأخرى على أتمّ الوجوه وأكملها عموما في الظاهر؛ كما عمّت في الدنيا في الباطن. فهي في الآخرة في الظاهر والباطن؛ فلا بدّ أن تكون الآخرةُ تطلب حشرَ الأجساد وظهورَها. ولا بدّ من إمضاء حكم التكوين فيها؛ فهي في الدنيا في العموم تقول للشيء: "كن"؛ فيكون في تصوّرها وتخيّلها؛ لأنّ موطن الدنيا ينقص في بعض الأمزجة عن إمضاء عين التكوين في العين، في الظاهر، وفي الآخرة تقول ذلك بعينه لما يريد أن يكون: "كن"؛ فيكون في عينه من خارج؛ كوجود الأكوان هنا عن "كُنْ" الإلهيّة عند أسبابها. فكانت الآخرةُ أعظمَ كمالا من هذا الوجه؛ لتعميم الكلمة الحضرتين: الخيال والحسّ.

فَلِلأُولَى هُوَ السِّرُّ وَلِلآخِرَةِ الجَهْرُ
فَمَنْ آمَنَ بِالكُلِّ فَقَدْ بانَ لَهُ الأَمْرُ

وما ثمّ حضرة في الحضرات الإلهيّة مَن يكون عنها النقيضان في العين الواحدة إلّا هذه الحضرة. فهي العامّة الجامعة التي تضمّنت الأسماء كلّها؛ حَسِنَها وسَيِّئَها.

والجلال(٢) من صفات الوجه؛ فله البقاء دائما. وهو من أدلّ دليل على أنّ كلّ ما في الدنيا (هو) في الآخرة بلا شكّ. ومما في الدنيا ما لا خفاء به، وهي الأجسام الطبيعيّة التي من شأنها أن تأكل وتشرب، وتستحيل مآكلها ومشروبها بحسب أمزجتها؛ ففي الجنّة يستحيلُ ما يأكله أهلُها عَرَقا يخرج من أعراضها أطيبَ من ريح المسك. قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ

(١) ص ١١٢
(٢) ص ١١٢ب

﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾[1] فقال قائل: بأيّ نسبة يكون له هذا البقاء؟ فقال: ﴿ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ فرفَع بنعت الوجه؛ فلو خفض نَعَتَ الربّ. وكان النعتُ بالجلال؛ وله النقيضان (أي الجلال)؛ فيبقى الوجه الذي له النقيضان، ولا يفنى، وإنما يفنى ما كان على هذه الأرض فناءَ انتقالٍ في الجوهر، وفناءَ عدمٍ في الصورة؛ فيظهر مثل الصورة، لا عينها في الجوهر الباقي؛ الذي هو عَجْب الذنَب، الذي تقوم عليه نشأة الآخرة. فيبقى حكم الوجه المنعوت بالجلال، ويتبعه اسمه حيث كان؛ فللاسم البقاء، كما كان البقاء للمسمّى به ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) [الرحمن: ٢٧]
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة الكَرَم[1]

إنّ[2] الكريمَ الذي يُعْطِي إذا سُئِلا	ولَوْ تَراهُ فَقِيرًا لِلَّذِي سَأَلا
ولَيْسَ يَبْرَحُ مِن إذلالِ نَشْأَتِهِ	بما يعِزُّ ولو محبُوبُهُ وَصَلا
وَلَا أُحاشي مِن الأَعيانِ مِن أَحَدٍ	إلّا الغنيَّ[3] الذي يُعْطِي إذا سُئلا
وَذاكَ للأدبِ المعتادِ أَنْسُبُهُ	فإنّهُ مانِعٌ ولا تَقُلْ: بَخِلا
سبحانَهُ وتعَالَى أَنْ يُحِيْطَ بِهِ	عِلْمُ الخلائقِ عَيْنًا؛ حَلَّ أو رَحَلا
فإنْ يَحُلَّ فَفِي قَلْبِي مَنازِلُهُ	وإنْ أَقامَ أَراهُ فِيْهِ مُرْتَحِلا
ولَيْسَ يَنْقُصُهُ مِمَّا يُحِيْطُ بِهِ	إلّا إذَا قِيْلَ: شَهْرُ اللهِ قَدْ كَمُلا
إنّ القُرانَ لَفِيْ آياتِهِ عَجَبٌ	آبادُهُ تَقْتَضِي الأَزمانَ والأَزَلا

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الكريم"، وهو يتبع الجليل ويلازمه[4]. قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[5] وقال تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِي ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[6] وإنما تبعه من حيث ما يعطيه وضعُ الجلال. ولمّا كان يعطي النقيضين؛ جاء بالإكرام على الوجهين.

فإنّ السامع إذا أخذ الجلال على العظَمة؛ أدركه القنوطُ؛ لعدم الوصول إلى مَن له العظمة؛ لما يرى نفسه عليه من الاحتقار والبُعد عن التفاتِ ما يعطيه مقامُ العظمة إليه. فأزال الله عن وَهْمِه ذلك الذي تخيّله بقوله: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ أي، وإن كانت له العظمة، فإنّه يُكْرِم خلقَهُ، وينظر إليهم بجودِه وكرمِه؛ نزولا منه من هذه العظمة. فلمّا سمع القانطُ ذلكَ عَظُمَ في نفسه أكثر مما كان عنده أوّلا من عظمتِه. وذلك لأنّ عظمتَه الأُولَى، التي كان يُعَظِّم بها الحقَّ، كانت لِعَينِ الحقِّ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الكريم
(٢) ص ١١٣
(٣) النون مهمل وتحته علامة هي بين النقطة والكسرة
(٤) ص ١١٣ب
(٥) [الرحمن: ٢٧]
(٦) [الرحمن: ٧٨]

عن انكسارٍ من العبدِ وذلّة[1]. فلمّا وصف الحقُّ نفسَه بأنّه يكرمُ عبادَه بنزوله إليهم؛ حصل في نفس المخلوق أنّ الله ما اعتنى به هذه العناية، إلّا وللمخلوق في نفس هذا العظيم ذي الجلال تعظيمٌ؛ فرأى نفسه معظَّما. فلذلك زاد في تعظيم الحقِّ في نفسه؛ إيثارا لجنابه؛ لاعتناء الحقّ به على عظمته. فزاد الحقُّ بالكرم تعظيما في نَفْسِ هذا العبد[2] أعظم من العظمة الأُولَى. هذا إذا أخذ الجلال، وحمله على العظمة.

فإن أخذه السامع، وحملَه على نقيض العظمة؛ فإنّه يحصل أيضا في نفسه القنوط؛ لأنّه حقيرٌ، وقد استند إلى مثله، فمن أين يأتيه مَن تكون له منه رفعة، والذي استند إليه جليل؟ فيقول له لسانُ الصفة: "ومع هذا، فإنّه ذو إكرام. والدليل على أنّه ذو إكرام: امتنانه عليك بوجودك ولم تكن شيئا موجودا ولا مذكورا. فلولا كرمُه لبقيتَ في العدم. فكرامته بك في إعطائه الوجودَ إيّاك، أعزُّ من كرامته بك بعد وجودك بما يمنحك به من نيل أغراضك". فيتنبّه هذا الناظرُ في هذا الاسم، وحمله على نقيض العظمة، ويقول: "صحيحٌ ما قال؛ مَن أكرمني بالوجود الخير، وحال بيني وبين الشرّ المحض؛ وهو العدم؛ لا بدّ أن يكون قادرا على إيجاد ما يسرّني، ودَعْهُ يكون في نفسه ما كان، إنما الغرض أن يكون له الاقتدار على تكوين ما أريده منه" وما جعل عنده هذا إلّا قوله: ﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾.

وانظر إلى قول النبيّ ﷺ ما أعجبه في نهيه[3] أن يقال عن العِنَب: "الكَرْم" وغيرته ﷺ على هذا الاسم. ثمّ قال: «فإنّ الكَرَمَ قلبُ المؤمن» فإن قلبتَ المؤمنَ؛ وجدتَ الحقَّ في قَلْبِكَ إيّاه، فإنّ[4] الله يقول: «وسعني قلب عبدي المؤمن» والحقُّ باطنُ المؤمنَ، وهو قلبُ الظاهر. والحقُّ هنا هو "الكريم" لأنّ القلبَ هو الكَرْمُ؛ فهو محلُّ الكرَم.

وجاء بالاسم "الكريم" على هذه البِنية؛ لكونها تقتضي الفاعل والمفعول. فهو -تعالى- كريمٌ؛ بما

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٢) ص ١١٤
(٣) "في نهيه" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٤) ص ١١٤ب

وهب، وأعطى، وجاد، وامتنّ به من جزيل الهبات والمِنح. وهو مكرَمٌ ومتكرَّمٌ عليه؛ بما طلب من القرض. فأقرض العبدُ ربَّه عن أمرِه، وبما عبدَهُ خلقُهُ؛ لأنّه ما خلقهم إلّا ليعبدوه، وجعل لهم الاختيار. فلمّا جعل لهم الاختيار؛ ربما أدّاهم ذلك إلى البُعد عمّا خُلقوا له من العبادة. ولَمّا علم الحقُّ ذلك؛ ظهر في صورة كلّ شيء، وأخبر عباده بذلك، فقال: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾[1] ولا بدّ لكلّ مخلوق من التولّي إلى أمرٍ مّا. وقال الحقّ -تعالى- في ذلك الذي تولّيتَ إليه: "وجهي"، وما أَعلَمهم بذلك إلّا ليتّصفوا بصفة الكرم على الله؛ بتولّيهم.

لأنّهم لو لم يعلموا ذلك بإعلامه، مع وجود الاختيار الذي يعطي التفرُّق في الأشياء، لَتخيّلوا أنّهم قد خرجوا عن حكم ما خُلِقوا له من التكرّم على ربّهم؛ بعبادتهم إيّاه. فربما كانوا يجدون في نفوسهم من ذلك حَرَجا، حيث خالفوا ما خُلِقوا له مع كرمه بهم بإيجادهم. فأزال الله عنهم ذلك الحرجَ؛ كرمًا[2] منه، واعتناء بهم، بقوله: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ فانطلقوا في اختيارهم إذ علموا أنّهم حيث تولّوا ما ثَمّ إلّا وجهُ الله؛ فوقفوا على عِلْم ما[3] خُلقوا له، وقد كان قبل هذا يتخيّلون أنّهم يتّبعون أهواءهم، والآن قد علِموا أنّ أهواءهم فيها وجهُ الحقِّ. ولهذا جاء بالاسم "الله" لأنّه الجامع لكلّ اسم، فقال: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ وذَلِك الأين يعيّن بحقيقته اسما خاصًّا من أسماء الله. فللّه الإحاطة بالأينيّات؛ بأحكام مختلفة لأسماء إلهيّة مختلفة، تجمعها عين واحدة.

فمِن كرمِه قبولُ كرمِ عباده؛ فقَبِل عطاياهم؛ قرضا وصدقة. فوصف نفسه بالجوع، والظمأ، والمرض، لِيُتَكَرَّم عليه في صورة ذلك الكون الذي الحقُّ وجهُهُ بالعيادة، والإطعام، والسقي. والكرمُ على الحاجة أعظمُ وقوعا في نفس المتكرَّم عليه، من الكرمِ على غير حاجة. لأنّه مع الحاجة ينظره إحسانا مجرَّدا، يثمرُ له الشكر، ولا بدّ. والشكر يثمر الزيادة من العطاء. والكرمُ على غير الحاجة من المتكرَّم عليه يظهرُ له الحال الذي هو عليه وجوهًا من التأويل قد تخرجه من نظره؛ أنّه أحسنَ

---

(١) [البقرة: ١١٥]
(٢) ص ١١٥
(٣) ق: "بما" وصححت مباشرة

إليه، فربما يتخيّل فيه أمرًا يرديه. فلهذا نزل الحقّ إلى عباده، في طلب الكرم منهم[1]، إلى الظهور بصفة الحاجة؛ لِيُعلمهم أنّه ما ينظر في أعطياتهم إلّا الإحسان مجرَّدا. فهي بشرى من الله جاءت منه إلى عباده، من قوله: ﴿لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[2] وهذه منها. فهذا اسمُ الكريم مِن حضرة الكرم، فبكرَمِه تكرّمتَ عليه كما قرّرنا، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ١١٥ب

(٢) [يونس: ٦٤]

(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة المراقبة(١)

إنَّ الرقيبَ لَزِيْمٌ حَيْثُ مَا كانا — لِذاكَ يَحْفَظُ أَعيانًا وأَكْوانا
وَقْتًا يَكُوْنُ على ذاتٍ مُصَرَّفَةٍ — عَن أَمْرِهِ كان ذاكَ الأَمْرُ ما كانا
ولَيْسَ يخفى عليه مِن مُراقِبِهِ — شَيْءٌ وإن جَلَّ ذاكَ الأَمْرُ أو هانا

يُدعى صاحِبُها: "عبد الرقيب". وليس في الحضرات مَن يعطي التنبيه على أنّ الحقّ معنا بذاته في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٢) إلّا هذا الاسم "الرقيب"، وهذه الحضرة. لأنّه على الحقيقة من الرُّقْبَى، والرُّقْبَى(٣): أن تملِك رقبةَ الشيء، بخلاف العُمْرَى(٤). فإذا ملكتَ رقَبَةَ الشيء؛ تَبِعَتْهُ صفاتُه كلُّها، وما(٥) ينسب إليه. بخلاف الصفة؛ لأنّك إذا ملكت صفةً مّا؛ لا يلزم أن تملك جميع الصفات. وإذا ملكت الموصوف؛ فبالضرورة تملك جميع الصفات؛ لأنّها لا تقوم بأنفسها، وإنما تطلب الموصوف، ولا تجده إلّا عندك؛ فتملكها عند ذلك؛ فهي كالحبالة للصائد.

فأمّا مِلْكُهُ إيّاك فمعلومٌ بما تعطيه حقيقتك، وأمّا مِلْكُكَ إيّاه فبقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾(٦) ووجهُ الشيء ذاتُهُ وحقيقتُه، والرقيبُ اسمُ فاعل على كلّ شيء. وهو المرقَب عليه؛ فإنّه المشهود لكلّ شيء. فيرقبُ العبدَ في جميع حركاته وسكناته، ويرقبه العبدُ في جميع آثاره في قلبه، وخواطره، وحركاته، وحركات ما خرج عنه من العالَم. فلا يزال صاحب هذه الحضرة في مزيد علمٍ إلهيّ أبدا؛ عِلْم ذاتٍ، يَنجرُّ معه عِلْمُ صفاتٍ، ونعوت، وأسماء، ونِسب، وأحكام.

ولا بدّ لهذا الاسم من حكم الإحاطة؛ حتى يصحّ شمول المراقبة. ولمّا كانت المراقبة تقتضي الاستفادة والحفظ؛ حذرا من الوقائع. فالعلم قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾(٧) فإذا ابتلاه راقبَهُ حتى يرى ما

(١) العنوان الجانبي في الهامش: الرقيب
(٢) [الحديد: ٤]
(٣) الرقبى: من المراقبة؛ وهي أن يقول الرجل للرجل، وقد وهب له دارا: إن مُتَّ قبلي رجعَتْ إليَّ، وإن متُّ قبلك فهي لك.
(٤) العمرَى: يقال له: أعمَرْتُه الدار عمرَى، أي جعلتها له يسكنها مدة عمره، فإذا مات عادت إليّ.
(٥) ص ١١٦
(٦) [البقرة: ١١٥]
(٧) [محمد: ٣١]

يفعل فيما ابتلاه به. لأنّه ما ابتلاه ابتداءً، وإنما ابتلاه لدعواه؛ لأنّه قال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ﴾[1] فـ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ فادَّعَوا؛ فابتلاهم ليرى صدق دعواهم. ولقد رحم الله عبادَه[2] حين أشهدَهم على أنفسهم[3]؛ وبما قَبِضَهم وقرّرهم عليه من كونه رَبَّهم، وما أشهدهم على توحيده. ويَصْدُقُ المُقِرُّ بالمِلك لمن له فيه شقصٌ.

فجعل لهم الانفساحَ من أجل ما عَلِم مَن يشركُ من عباده الشِّرْكَ المحمود والمذموم. فغيرُ المذموم شِرْكُ الأسباب؛ فإنّ القائلين بها أكثرُ العباد، مع كونهم لا يعتقدون فيها إلّا أنّها موضوعة من عند الله. والمذموم من الشرك؛ أن يجعل المشركُ مع الله إلها آخر؛ من واحد فما زاد. ولذلك قال مَن قال من المشركين: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَٰلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[4]. فقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ عندنا، هو قولُ الله. وقوله: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَٰلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ حكايةُ الله لنا عن المشرك أنّه قال هكذا: إمّا لفظا وإمّا معنى. فقال اللهُ عند قولهم ذلك: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ حيث جعلوا الإلهَ الواحدَ آلهةً. وخصوصُ وَصْفِهِ أنّه إلهٌ، وبه يتميّز؛ فلا يتكثّر بما به يتميّز. ويشهد لهذا النظر قولُهم فيما حكى الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[5] فعصمَ اللهُ هذا الاسم "اللهْ" أن يقع فيه اشتراك. فهم يعلمون أنّهم نصبوهم آلهة، ولهذا وقع الذمّ عليهم بقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾[6] والإلهُ مَن له الخلقُ والأمرُ[7] مِن[8] قَبْلُ ومِن بَعْدُ.

وأمّا لُطفُه بهم في هذا الإشهاد؛ فهو القبض. والقبضُ يقتضي القهرَ؛ فما أقرّوا به إلّا مع القهر. فالمشركُ منهم أقرَّ على كُرْهٍ. فلمّا تخيّلوا أنّهم قد خرجوا من القبضة -لجهلهم بما هو الأمر عليه- قالوا بالشركة. فإذا قيل لهم في ذلك احتجّوا بما كانوا عليه من القبض. فيُعذَرون في دعواهم أنّهم ما ادَّعوا ذلك إلّا جبرا، لا اختيارا.

---

(١) [الأعراف: ١٧٢]
(٢) ص ١١٦ب
(٣) "على أنفسهم" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٤) [ص: ٥]
(٥) [الزمر: ٣]
(٦) [الصافات: ٩٥]
(٧) "من له الخلق والأمر" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٨) ص ١١٧

والحكم في الأشـياء للأحوال. فمَن راقب أحوالَه عَلِمَ من أين صـدر؟. فلا يخلو هذا المراقِبُ إمّا أن يكون ميزان الشريعة بيده؛ فإنّه يرى بعين إيمانه -إن كان من أهل الإيمان- أو بعين شهوده -إن كان من أهل الشهود-. ومن لم يكن له إحدى هذين العينين؛ فهو أعمى. فيرى الحقَّ والميزان بيده يخفض ويرفع؛ فيقتدي بربّه ويتأسّى، وما عنده إلّا ميزان ما شرع له. لا يلتفت مع الإيمان إلى ميزان عقله؛ فيزِنُ ما يَرِد عليه من الأحوال من جانب ربّه؛ فيخفض ويرفع، ويزيد في الناقص، وينقص من الزائد؛ فيأخذ من عباده بالعدل، ويعطي بالفضـــل. فلا يزال -ما دام هذا الميزان بيده- معصـــوما في مراقبته، ويصـــحّ عنده أنّه عند الاسم "الرقيب" لأنّه قد تحقّق بنعته بسـيّده. فأسـعدُ[1] العبيد مَن يراقب سـيّده مراقبةَ سـيّدِهِ إيّاه؛ فيراقِبُ الحقَّ مراقبةَ عبدِه لمن يراقب، فيكون معه بحيث يرى منه. ومَن مَلِكَ المراقبةَ كان له التصريف كيف شاء في المراقِب؛ فإنّ الله مع عبده حيث كان.

هكذا الأَمْرُ فاعْتَبِرْ   واحْفَظِ السِّرَّ- وازْدَجِرْ
إنّمَا الأَمْرُ مِثْلُ ما   قُلْتُـهُ فِيْـهِ فـافْتَكِرْ

فالعبدُ وإن كان مقيَّدا بالشرع؛ فإنّ الشرع قد جعله مُسْرَح العين في تصرُّفه، ويحمده الميزان ويذمّه. والمراقِب معه أينما كان من محمود ومذموم. فإذا كان العبدُ هو المراقِب، ولا يرى الحقَّ مجرَّدا عن الخلق تجريدَ تنزيهٍ وتقديسٍ أبدا -لأنّه لا تصحّ هناك مراقبة- فلا بدّ أن يراه في الخلقِ في حضرة الأفعال؛ فيكون المراقِب -وهو العبد- حيث كان الحقُّ مِن خَلقه؛ لأنّه في الخلق يشهده؛ فينظر ما يقتضيه ذلك الأثرُ في ذلك الخَلق المعيّن؛ فيزنه بالميزان الموضوع، ويكون معه بحسب ما يعطيه ميزانُ الحقِّ؛ فينظر أيّ اسم إلهيّ يكون له الحكم في ذلك الأمر الموزون؛ فيتوجّه إليه باسمٍ إلهيّ يكون عليه هذا المراقِب -الذي هو العبد[2]- كان ما كان من الأسماء الإلهيّة. فإن كان يقتضي ما لا يوافق غرضَه، ولا يلائم مزاجَه، ولا يحمده شرعه؛ سأل رفع ذلك الحكم منه؛ إن كان نظره شرعا بالتوبة والمغفرة. وإن كان ذا غرض؛ سأل الموافقة. وإن كان ممن يقول بالملاءمة؛ سأل

(١) ص ١١٧ب
(٢) ص ١١٨

الأصلح والأَوْلَى طبعا، فهو بحسب ما يكون عليه في حاله.

فَمَنْ مَلِك الرُّقْبَى فَقَـدْ مَـلِكَ الـكُلّا ومَن مَلِكَ الكلَّ يَصِـــحُّ لَهُ الجُزْءُ
فَـلَا تَـعْـمَ عَـن إدراكِ كُلِّ مُـراقِـبٍ فَقَدْ بانَتِ الأَسْرارُ إذ أُخْرِجَ الخَبْءُ
فـإنّ الـرقـيـبَ الحَـقَّ فِي كُلِّ حـالةٍ لَدَيْهِ قَبُولُ الحالِ إن شـــاءَ والدَّرْءُ
فَمَنْ راقَـبَ الحَقَّ الرقيـبَ بِعَيْنِـهِ فَذاكَ الرقيبُ الحَقُّ والمِثْلُ والكُفْءُ
فَلِلْخَلْقِ أَحْكامٌ إذا هي حُـقِّـقَـتْ يَـكـونُ لَهُ مِنهـا الإعـادةُ والبـدْءُ
ويظهرُ[1] في الحَقَّ الذي قُلْتُ مِثْل ما يُضـــافُ إلى المخلوقِ في كَوْنِهِ النشْءُ
دَلِيلي حُـدُوْثُ الصُّـــوْرِ في كُلِّ ناظِرٍ إلَيْـهِ ومـا في كُلِّ مـا قُلْتُـهُ هُزْءُ

(١) ص ١١٨ب

حضرة الإجابة[1]

كُنْ مُجِيْبًـا إذا الإلهُ دَعـاكا | وسَمِيْعًا لِمَا دَعاكَ مُطِيعا
واحْفَظِ السِّرَّ لا تَكُنْ يا وَلِيّي | لِلَّذِي خَصَّـكُمْ بِذاكَ مُذِيْعا
فإذا ما دَعاكَ في حَقِّ شَخْصٍ | كُنْ مُجِيْبًا لِمَا دَعاكَ سَمِيْعا
لا تَكُنْ كالذي أَتاهُ حَرِيْصًـا | فإذا ما استفادَ كان مُضِيْعا
كُلُّ مَن ضـاعَتِ الأُمُوْرُ لَدَيْهِ | إنّهُ قَدْ أَتَى حَدِيْثًا شَـنِيْعا

يُدعى صاحِبُها: "عبد المجيب" وتسمّى حضرة الانفعال؛ فإنّ صاحبَ هذه الحضرة أبدا لا يزال منفعلا، وهو قولهم في المقولات: "أن[2] ينفعل" وهذا حكمٌ ما يثبتُ عقلا، وإنما يثبت شرعا. فلا يُقبل إلّا بصفة الإيمان، وبنوره يظهر، وبعينه يُدْرَك. قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ﴾[3] يعني[4] منكم. ولا أقرب من نسـبة الانفعال؛ فإنّ الخلقَ منفعلٌ بالذات، والحقّ منفعل هنا عن منفعِل؛ فإنّه مجيب عن سؤالٍ ودعاء ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ وهو الموجِب للإجابة ﴿إِذَا دَعَانِۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي﴾ إذا دعوتهم. وما دعاهم إليه إلّا بلسان الشرع؛ فما دعاهم إلّا بهم؛ فإنّه تلبّس بالرسول، فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[5] فقرَّرَ أنّه ما جاء منه إلّا به؛ فما فارقه، ولا شاهد الخلقُ المبعوثَ إليهم إلّا الرسول. فظاهره خَلْقٌ، وباطنه حَقٌّ، كما قال في البيعة: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[6]. وما في الكون إلّا فاعلٌ ومنفعل.

فالفاعل: "حقٌّ" وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[7]، والفاعل: "خَلْقٌ" وهو قوله:

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المجيب
(٢) ص ١١٩
(٣) [البقرة: ١٨٦]
(٤) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) [النساء: ٨٠]
(٦) [الفتح: ١٠]
(٧) [الصافات: ٩٦]

﴿فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾[1] و﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[2]، والمنفعل: "خَلْقٌ" وهو معلوم، و"خلقٌ في حقٍّ" وهو الإجابة، و"حقٌّ في خلقٍ" وهو ما انطوتْ عليه العقائد في الله من أنّه كذا وكذا، و"خَلقٌ في خَلقٍ" وهو ما تفعله الهمم في المخلوقات من حركات وسكون، واجتماع وافتراق.

ثمّ اعلم أنّ الإجابة على نوعين: إجابة امتثال؛ وهي[3] إجابة الخلق لما دعاه إليه الحقُّ. وإجابة امتنان؛ وهي إجابة الحقِ لما دعاه إليه الخلقُ. فإجابةُ الخلق معقولةٌ، وإجابةُ الحقّ منقولةٌ؛ لكونه -تعالى- أَخبر بها عن نفسه. وأمّا اتّصافه بالقرب في الإجابة؛ فهو اتّصافه بأنّه أقرب إلى الإنسان من حبل الوريد. فشبّه قُرْبَهُ مِن عبدِه قُرْبَ الإنسانِ من نفسه؛ إذا دعا نفسَه لأمر مّا تفعله؛ فتفعله. فما بين الدعاء والإجابة -الذي هو السماع- زمانٌ؛ بل زمانُ الدعاء زمانُ الإجابة. فَقُرْبُ الحقّ من إجابة عبده، قُرْبُ العبد من إجابة نفسه إذا دعاها.

ثمّ ما يدعوها إليه؛ يُشبهُ في الحال ما يدعو العبدُ ربَّه إليه في حاجة مخصوصة؛ فقد يفعل له ذلك، وقد لا يفعل. كذلكَ دعاءُ العبدِ نفسَه إلى أمرٍ مّا؛ قد تفعل (النفسُ) ذاكَ الأمرَ الذي دعاها إليه، وقد لا تفعل؛ لأمرٍ عارض يعرِض لها. وإنما وقع هذا الشَّبَه لكونه مخلوقا على الصورة؛ وهو أنّه وَصَف نفسَه في أشياءَ بالتردُّد، وهذا معنى التوقُّف في الإجابة فيما دعا الحقُّ نفسَه إليه فيما يفعله في هذا العبد. وقد ثبت هذا في قبضِهِ نسمةَ المؤمن؛ فإنّ المؤمن يكرهُ الموتَ، واللهُ يكره مساءةَ المؤمن؛ فقال عن نفسه -سبحانه-: «ما تردَّدتُ في شيء أنا فاعله تردُّدي..» فأثبت لنفسه التردّد في أشياء. ثمّ جعل المفاضلة[4] في التردّد الإلهيّ، فقال تعالى: «تردّدي في قبض نسمة المؤمن» الحديث. فهذا مِثْلُ من يدعو نفسَه لأمرٍ مّا، ثمّ يتردّد فيه؛ حتى يكون منه أحدُ ما يتردّد فيه.

---

(١) [الزمر: ٧٤]
(٢) [فصلت: ٤٠]
(٣) ص ١١٩ب
(٤) ص ١٢٠

والدعاء على نوعين: دعاءٌ بلســـانِ نطقٍ وقولٍ، ودعاءٌ بلســـانِ حالٍ. فدعاءُ القول يكون من الحقّ ومن الخلق. ودعاءُ الحال يكون من الخلق، ولا يكون من الحقّ إلّا بوجه بَعِيد.

والإجابةُ للدعاء بلســـان الحال على نوعين: إجابةُ امتنانٍ على الداعي، وإجابةُ امتنان على المدعوّ. فأمّا امتنانه على الداعي: فقضـــاءُ حاجتِه التي دعاه فيها. وامتنانُه على المدعوّ؛ فإنّه بها يظهر سلطانه بقضاء حاجته فيما دعاه إليه[١]. وللمخلوق: في قبوله ما يُظْهِر فيه الاقتدارُ الإلهيّ رائحةَ امتنان. ولهذه القوّة الموجودة مَنَّ مَن مَنَّ على رســـول الله ﷺ بالإســـلام، فقال -تعالى- تأنيســـا له: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْـلَمُواْۖ﴾ ثمّ أمره أن يقول لهم، فقال: يا محمد؛ ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[٢] فتلك المِنّة الواقعة منهم؛ إنما هي على الله، لا على رسـوله ﷺ فإنّهم ما انقادوا إلّا إلى الله؛ لأنّ الرسـول ما دعاهم إلى نفسـه، وإنما دعاهم إلى الله. فقوله لهم: ﴿إِن كُنتُمْ صَـــٰدِقِينَ﴾ يعني في إيمانكم بما جئتُ به. فإنّه مما جئتُ به: أنّ[٣] الهداية بيد الله؛ يهدي بها من يشاء من عباده، لا بيد المخلوق.

ثمّ إنّ النبيّ ﷺ أبان عمّا ذكرناه، من أنّ لهم رائحةً في الامتنان: «أما والله لو شئتم أن تقولوا لقلتم..»، وذكر نُصرةَ الأنصار، وكونهم آووه حين طرده قومُه، وأطاعوه حين عصوه قومُه، فأشبهوا -فيما كان منهم- بما قرّره رسول الله ﷺ من ذلك قوله -تعالى- لنبيّه: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ. وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ. وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[٤].

ولَمّا كانت النِّعَمُ محبوبةً لذاتها، وكان الغالبُ حبَّ المنعِم، حتى قالت طائفة: "إنّ شكرَ المنعِم واجبٌ عقلا" جعل اللهُ التحدّثَ بالنعم شـــكرا. فإذا سمع المحتاجُ ذِكْرَ المنعِم؛ مالَ إليه بالطبع وأَحبّه؛ فأمره أن يتحدّث بِنِعم الله عليه، فقال: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٥] حتى يبلغ القاصي

(١) ثابتة بين السطرين
(٢) [الحجرات: ١٧]
(٣) ص ١٢٠ب
(٤) [الضحى: ٦ - ٨]
(٥) [الضحى: ١١]

والداني. وقال في الإنسان[1]: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ. وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ﴾[2] يعني في العلم ﴿فَلَا تَنۡهَرۡ﴾.

ومن هذا الأمر ذِكْرُ أهلِ الله ما أنعم اللهُ به عليهم من المعارف، والعلم به، والكرامات. فإنّ النِّعمَ ظاهرةٌ وباطنةٌ، وقد أَسبغها على عباده، كما قال: ﴿وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[3]. فهذا بعضُ ما تعطيه هذه الحضرة من الانفعال، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ثابت في الهامش بخط آخر: "الآيتين" وبجانبها حرف خ
(٢) [الضحى: ٩ ، ١٠]
(٣) [لقمان: ٢٠]
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة السَّعَة[1]

إنَّمَا[2] الواسِــعُ الَّذِي   وَسِــعَ الكُلَّ خُلْقُـهُ
فـإذا مـا خَلا بِنـا   نازَعَ الحَـقّ خَـلْـقـهُ
وزَهــا بالَّذِي بَــدا   مَن سَنَى الشمسِ أُفْقُهُ
فَهْيَ فِيْنـا بِنُوْرِهـا   وأَنا فِــيْــهِ حَــقُّـهُ

يُدعى صــاحِبُها: "عبد الواســع". قالت الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِـعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[3] فقدَّمت الرحمةَ على العلمِ؛ لأنّه أَحبَّ أن يُعرف، والمحبُّ يطلب الرحمة به؛ فكان مقامُ الحبّ الإلهيّ أوّلَ مرحوم. فخلق الخلق، وهو نفَس الرحمن، وقال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِــعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[4] فَعَمَّ بـ"كُلِّ" كلَّ مرحوم، وما ثمّ إلّا مرحوم.

ومَن كان علمه بالشيء ذوقا، وكان حاله؛ فإنّه يعلم ما فيه، وما يقتضيه من الحكم. وقد قال الترجمان ﷺ: «إنّ المؤمنَ لا يكملُ حتى يُحِبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه» وقد علمنا أنّ له الكمال، وأنّه المؤمن، وأنّ العالَم على صورته. فقد ثبتت الأُخوّة بالصورة والإيمان؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا قائل به، مؤمِن، مصدِّقٌ بوجوده. فإنّه ما من شيء إلّا يسبِّح بحمده، وما من شيء إلّا وَسِعَتْه رحمته، كما وسعه تسبيحه وحمده- فهو الواسع لكلِّ شيء.

ولهذا الاتّسـاع؛ هو لا يكرِّر شيئا في الوجود؛ فإنّ الممكنات لا نهاية لها؛ فأمثالٌ توجَد دنيا وآخرة على الدوام، وأحوالٌ[5] تظهر. وقد ﴿وَسِــعَ كُرْسِــيُّهُ﴾[6] وهو[7] عِلْمُه ﴿ٱلسَّــمَٰوَٰتِ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الواسع
(٢) ص ١٢١
(٣) [غافر: ٧]
(٤) [الأعراف: ١٥٦]
(٥) ص ١٢١ب
(٦) [البقرة: ٢٥٥]
(٧) ثابتة فوق السطر

﴿وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ ووسِعَتْ رحمتُه عِلْمَهُ والسماوات والأرض. وما ثَمّ إلّا سماءٌ وأرض، فإنّه ما ثمّ إلّا أعلى وأسفل؛ ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[1] فلا أعلى بعده «ولو دلّيتم بحبل لهبط على الله» فلا أَنْزَلَ منه. وما بينهما؛ فينزل إلى العلوّ الأدنى -وهو السماء الأُولَى من جهتنا، فإنّها السماء الدنيا، أي القريبة إلينا- وما نزل ليعذِّب ويُشْقي، بل يقول: «هل من داعٍ فأستجيب له؟ هل من سائل فأعطيه؟» وما يخلو شيء من سؤالٍ بخير في حقّ نفسه. «هل من تائب فأتوب عليه؟» وما من شيء إلّا ويرجع في ضرورته، إذا انقطعت به الأسباب، إليه. «هل من مستغفر فأغفر له؟» وما من شيء إلّا وهو مستغفرٌ في أكثر أوقاته لمن هو إله. ولم يقل إنّه ينزل ليعذِّب عبادَه، الذين نزل في حقّهم. ومَن كان هذا نَعْتُه، وعذَّب؛ فعذابه رحمةٌ بالمعذَّب، وتطهيرٌ. كعذاب الدواء للعليل؛ فيعذّبه الطبيبُ رحمةً به، لا للتشفّي.

ثمّ اتّساع العطاء؛ فإنّه أعطى الوجودَ أوّلا، وهو الخير الخالص. ثمّ لم يزل يعطي ما يستحقّه الموجود، مما به قوامه وصلاحه، كان ما كان؛ فهو صلاح في حقِّه. ولهذا أضاف العارفُ به، المترجمُ عنه، كلمةُ الحضرة، ولسانُ المقام الإلهيّ، رسولُه ﷺ الخيرَ[2] إليه، فقال: «والخيرُ كلّه في يديك» ونفى الشرَّ أن يضافَ إليه، فقال: «والشرُّ ليس إليك». وقد بيّنّا أنّه ما ثَمّ مُعْطٍ إلّا الله، فما ثَمّ إلّا الخير، سواءٌ سَرَّ أم ساء؛ فالسرور هو المطلوب.

وقد لا يجيء (السرور) إلّا بعد إساءة؛ لما يقتضيه مزاج التركيب وقبول المحلّ، لعوارض تعرض في الوجود. وكلّ عارض زائل. ولهذا يسمّى: بالمعطي والمانع، والضارّ والنافع. فعطاؤه كلّه نَفْعٌ. غير أنّ المحلّ في وقتٍ يجد الأَلَمَ لبعض الأُعطيات؛ فلا يدرِك لذّة العطاء؛ فيتضرّر بذلك العطاء، ولا يعلم ما فيه من النفع الإلهيّ؛ فيسمّيه: "ضارًّا" من أجل ذلك العطاء، وما علم أنّ ذلك مِن مزاج القابِل، لا من العطاء.

ألا ترى الأشياءَ النافعة لأمزجةٍ مّا؛ كيف تضرّ بأمزجةٍ غيرها؟ قال الله في العسل: إنّه ﴿شِفَآءٌ

(١) [الأعلى: ١]
(٢) ص ١٢٢

لِّلنَّاسِۚ﴾[1] فجاء رجلٌ لرسول الله ﷺ فقال له: إنّ أخي استطلق بطنُه. فقال: «اسقه عسلا» فسقاه عسلا، فزاد استطلاقُه. فرجع فأخبره. فقال: «اسقه عسلا» فزاد استطلاقُه. وما علم هذا الرجل ما عَلِمه رسول الله ﷺ من ذلك؛ فإنّه كان في المحلِّ فضلات مضرّة، لا يمكن إخراجها إلّا بشرب العسل؛ فإذا زالت عنه أَعقبته العافية والشفاء. فلمّا رجع إليه قال له: يا رسول الله؛ سقيته عسلا فزاد[2] استطلاقه! فقال: «صدق اللهُ وكذب بطنُ أخيك؛ اسقه عسلا» في الثالثة. فسقاه؛ فبرئ؛ فإنّه استوفى خروج الفضلات المضرّة.

وكالذي يغلب على العضو الحامل للطعم المِرّة الصفراء، فيجد العسلَ مُرًّا، فيقول: "العسل مُرّ" فكذب المحلُّ في إضافة المرارة إلى العسل؛ لأنّه جهِل أنّ المِرّة الصفراء هي المباشرة لعضو الطعم؛ فأدرك المرارة. فهو صادقٌ في الذوق والوِجدان، كاذب في الإضافة؛ فالقوابل أبدا هي التي لها الحكم، فما مِن الله إلّا الخير المحض كلّه. فمن اتّساع رحمتِه أنّها وسعتْ الضرر؛ فلا بدّ من حكمه في المضرور. فالضررُ في الرحمة؛ ما هو ضرر، وإنما هُوَ أمرُ خيرٍ، بدليل أنّه بعينه إذا قام بالمزاج الموافق له؛ التَذّ به وتنعّم، وهو هو ليس غيره. فالأشياء إلى الله؛ إنما تضاف إليه من حيث أنّها أعيان موجودة عنه، ثمّ حُكْم الالتذاذ بها، أو غير الالتذاذ؛ إنما هو راجع إلى القابل.

ولو علم الناس نسبة الغضب إلى الله؛ لعلموا أنّ الرحمة تسع الكلّ؛ فإنّ القادر على إزالة الألَم عن نفسه؛ لا يتركه.

فقامت الأحوال من الخلق، والمواطن للحقّ؛ مقام المزاج للحيوان؛ فيقال في الحقّ: «إنّه يغضب» إذا أغضبه العبدُ، و«يرضى» إذا أرضاه العبد. فحالُ العبدِ والموطن[3] يرضي الحقّ ويُغضبه. كالمِزاج للحيوان؛ يلتذّ بالأمر الذي كان بالمزاج الآخر يتألّم به. فهو بحسب المزاج، كما هو الحقّ بحسب الحال والمواطن. ألا ترى في نزوله إلى السماء الدنيا ما يقول؟ فإنّه نزول رحمة يقتضيها الموطن.

(١) [النحل: ٦٩]
(٢) ص ١٢٢ب
(٣) ص ١٢٣

وإذا جاء يوم القيامة يقتضي الموطن؛ أنّه يجيء للفصل والقضاء بين العباد؛ لأنّه موطنٌ يجمع الظالم والمظلوم، وموطن الحكم والخصومات. فالحكم للمواطن والأحوال في الحقّ، والحكم في التألّم والتلذّذ[1] للمزاج ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِۚ﴾[2] أي واسع الستر. فما من شيء إلّا وهو مستور بوجوده؛ وهو الستر العام. فإنّه لو لم يكن ستر؛ لم يُقَل عن الله: "هو" ولا قال: "أنت" فإنّه ما ثَمّ إلّا عينٌ واحدة. فأين المخاطَب، أو الغائب؟ فلهذا قلنا في الوجود: "إنّه الستر العام".

ثمّ الستر الآخر بالملائم وعدم الملائم؛ فهو واسع المغفرة، وهي حضرة إسبال الستور. وقد تقدّم الكلام عليها في هذا الباب. ثمّ قال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾[3] والسترُ وقايةٌ، والغفران هو الستر. فالعبد يتّقي بالستر أَلَمَ البرد والحرّ؛ إذا عَلِم من مزاجه[4] قبولَ أَلَم الحرّ والبرد. فإنّ الحرّ والبرد ما جاءا إلّا لمصالح العالَم؛ ليغذّي النباتَ الذي هو رزق العالم، فيبرزه لِيُنتفع به؛ فيكون جسم الحيوان على استعداد يتضرّر به، فيقول: "إنّي تأذّيت بالحرّ والبرد" وإذا رجع مع نفسه - لِمَا[5] قُصِدَ بهما بحسب ما تعطيه الفصول- عَلِم أنّه ما جاء إلّا لِنَفْعِه؛ فتضرّر بما به ينتفع. والغفلةُ أو الجهل سببُ هذا كلّه.

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[6].

---

(١) ثابت في الهامش بقلم آخر: "والالتذاذ" وعليها إشارة التصويب، مبينا أن موضعها قبل هذه الكلمة
(٢) [النجم: ٣٢]
(٣) [النجم: ٣٢]
(٤) ق: "مزاجهم" وهناك شطب على الجزء الأخير من الكلمة، وفوقه كتب "جه" لتصبح "مزاجه"
(٥) ص ١٢٣ب
(٦) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا ومقابلة على الشيخ المؤلف ﷺ".

حضرة الحكمة(1)

إنّ الحكيمَ الذي مِيْزانُـهُ أَبَـدًا ... بالرَّفْعِ والخَفْضِ مَنْعُوْتٌ ومَوصوفُ
يُرَتِّـبُ الأَمْرَ تَرْتِيْبًا يُرِيْكَ بِـهِ ... عِلْمًـا، وفِيْـهِ إذا فَكَّرْتَ تَعْرِيْفُ
بـأنّـهُ اللهُ فَرْدٌ لا شريـكَ لَهُ ... في مُلْكِهِ ولَهُ في الخَلْقِ تَصْـرِيْفُ
مِيْزانُهُ الحَقُّ لا خُسْرانَ يَلْحَقُهُ ... ولا يَقُوْمُ بِـهِ في الوَزْنِ تَطْفِيْفُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الحكيم". قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾(2) وما كثّره اللهُ لا تدخله قِلّةٌ، كما أنّ ما عظَّمَ اللهُ ما يدخله احتقارٌ. وامتنّ على داود بأن آتاه ﴿ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ(3)﴾(4) وهو من الحكمة. فإنّه لِفصل الخطاب موطنٌ يعطي الحكمةَ لصاحبها أن لا يظهرَ منه في ذلك الموطن إلّا فصل الخطاب؛ وهو: الإيجازُ في البيان في موطنه لسامعٍ خاصّ لذي حالٍ خاصّ، والإسهابُ في البيان في موطنه، لسامعٍ خاصّ ذي حالٍ خاصّ(5).

ومراعاةُ الأدنى أَوْلَى من مراعاةِ الأعلى؛ فإنّ ذلك من الحكمة؛ فإنّ الخطاب للإفهام. فإذا كَرّر المتكلّمُ الكلامَ ثلاث مرّات، حتى يُفْهَمَ عنه، كما كان كلام(6) رسول الله ﷺ فيما يبلّغه عن الله للناس: يراعي الأدنى، ما يراعي مَن فَهِمَ من أوّل مرّة. فيزيد صاحبَ الفهم -في التكرار- أمورا لم تكن عنده، أفادها إيّاه التكرار. والأدنى الذي لم يَفْهَمْ فَهْمَ الأوّل، فَهِمَ -بالتكرار- ما فَهِمَهُ الأوّلُ بالقول الأوّلِ. ألا ترى العالِمَ الفَهِم المراقِب أحوالَه يتلو المحفوظ عنده من القرآن، فيجد في كلّ تلاوةٍ معنًى لم يجده في التلاوة الأُولَى، والحروف المتلوّة هي بعينها، ما زاد فيها شيء ولا نقص،

(1) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحكيم
(2) [البقرة: 269]
(3) ص 124
(4) [ص: 20]
(5) "والإسهاب... خاص" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(6) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

وإنما الموطنُ والحالُ تجدَّدَ، ولا بدّ مِن تجدُّده؛ فإنّ زمان التلاوة الأُولَى ما هو زمان التلاوة الثانية. فافهم.

فتعطي هذه الحضرةُ علمَ الترتيب، وإعطاءَ كلّ شيء حقَّهُ، وإنزالَه منزلتَه. فيعلم العبدُ المراقِبُ أنّ اللهَ هو واضِعُ الأشياء، وهو الحكيم. فما وضع شيئا إلّا في موضعه، ولا أنزله إلّا منزلته. فلا يعترض[1] على الله فيما رتّبه من[2] الكائنات في العالَم في كلِّ وقت، ولا يرجّحُ نظرَه وفكرَه على حكمة ربّه؛ فيقول: "لو كان كذا في هذا الوقت لكان أحسن في النظم من الترتيب" فما أخطأَ إلّا في قوله: "في هذا الوقت" لا في قوله: "لو كان كذا لكان أحسن". فلمّا غابتْ عنه حكمةُ الوقت؛ تخيّل أنّ ذلك الذي هو أحسن؛ أنّ هذا الوقت يقتضيه. وهذا نظرٌ عقليٌّ؛ فإنّ الأزمنةَ لكلّ ممكن، على نِسبةٍ واحدة؛ فليس زمانٌ لشيءٍ بأَوْلَى من زمانٍ آخر. ولكن أين فائدة المرجِّح إلّا علمه بالزمان وما يقتضيه؛ لأنّه خالقُ الزمان -وما هذا الناظرُ خالقُ الزمان- فهو يعلم ما خلق. فما رتّب فيه إلّا ما استحقّه بخلقه، فإنّه ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾[3].

فالحكيمُ مَن حَكَمَتْهُ الحِكمة؛ فصرَّفته، لا مَن حَكَمَ الحكمةَ. فإنّه مَن حَكَم الحكمةَ؛ له المشيئةُ فيها، ومَن حَكَمَتْهُ الحكمةُ؛ فهي المصرِّفةُ له، وإذا قامت الصفة بالموصوف أعطته حُكْمَها عطاء واجبًا. قال -تعالى-: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾[4] فالحكم للقول. وذلك ليس إلّا لله، أو لِرَجُل متحقِّق بالله، قد طالع القولَ الإلهيّ.

ومن هنا تعلم ما هو النسخ؟ فإنّ مفهوم النسخ في القائلين به (هو) رفعُ الحكم بحكم آخر، كان ما كان، من أحكام الشرع. فإنّ السكوتَ من الشارع في أمرٍ مّا حُكْمٌ على[5] ذلك المسكوت عنه؛ فما ثَمّ إلّا حُكْمٌ؛ فهو تبديل، وقد قال -تعالى-: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ فما ثَمّ نسخٌ على هذا القول. ولو كان ثَمّ نسخٌ؛ لكان من الحكمة، وصورته: أنّ الزمانَ إذا اختلف؛ اختلف الحكمُ بلا

---

(١) رسمها في ق: تعترض
(٢) ص ١٢٤ب
(٣) [طه: ٥٠]
(٤) [ق: ٢٩]
(٥) ص ١٢٥

شكٌّ. فالنسخ ثابت أبدا؛ لأنّ الاختلاف واقع أبدا. فالحكمة تثبت النسخَ، والحكمة ترفع النسخَ؛ ولكن في مواطن معيّنة تطلبها لذاتها؛ فيوفّيها الحكيم ما تستحقّه من ذلك. فالحكيم مَن قامت به الحكمة؛ فكان الحكم[1] لها به. كما كان الحكم[2] له بها؛ فهو عينُها، وهي عينُه. فالحكمة عينُ الحاكم، عينُ المحكوم به، عينُ المحكوم عليه. فالحكمة علمٌ خاص، وإن عمّتْ.

والفَرق بينها وبين العلم؛ أنّ الحكمة لها الجَعل، والعلمُ ليس كذلك؛ لأنّ العلم يتبع المعلوم، والحكمة تحكم في الأمر أن يكون هكذا؛ فيَثبت الترتيب في أعيان الممكنات -في حال ثبوتها- بحكمة الحكيم. لأنّه ما من ممكن يضاف إلى ممكن، إلّا ويُمْكِنُ إضافته إلى ممكن آخر لنفسه. لكنّ الحكمة اقتضت بحكمها؛ أن ترتّبه كما هو بزمانه وحاله في حال ثبوته. وهذا هو العلمُ الذي انفرد به الحقُّ -تعالى-، وجُهِل منه، وظهر به الحكمُ في ترتيب أعيان الممكنات -في حال ثبوتها- قبل وجودها؛ فتعلّق بها العِلم الإلهيّ بحسب ما رتّبها الحكيم عليه. فالحكمةُ أفادت الممكنَ[3] ما هو عليه من الترتيب الذي يجوز خلافه، والترتيبُ أعطى العالِمَ العِلمَ بأنّ الأمر كذا هو؛ فلا يوجد إلّا بحسب ما هو عليه في الثبوت، الذي هو ترتيب الحكيمِ عن حُكْمِ الحكمة. فقد بان لك الفُرقان بين العلم والحكمة. فما يبدّل القول لديه؛ فإنّه ما يقول إلّا ما رتّبته الحكمة، كما أنّه ما علم إلّا ما رتّبته الحكمة؛ فيقول للشيء: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[4] بالحال الذي هو عليه، كان ما كان.

فمن هذه القوّة يقول الناظر في الأمر: "لو كان كذا"؛ لِجوازِه عنده. فإذا عَلِم حكمةَ الله، يقول: بأنّه يجهل حكمةَ الله في هذا الوضع، الذي يقضي- في نظري لو كان خلافه لكان أحسن؛ لكن لله فيه علمٌ لا أعرفه، وصدَق. ومن الناس من يُفتح له في سرِّ ذلك الترتيب، ومن الناس من لا يعلم ذلك إلّا بعد ما يقع حكمُه في الوجود؛ فيعلم -عند ذلك- حكمةَ ذلك الأمر، ويعلم جهلَه بالمصالح. وهذا كثير اتّفاقه في العالَم؛ يكون الشخصُ يتسخّط بالأمر الذي لا يوافق غرضَه ولا نظره، ويَنسب مثلا الحاكِمَ به إلى الجور؛ فإذا ظهرت منفعة ذلك الحكم الذي تسخّط

(١) رسمها في ق أقرب إلى "الحكيم" مع إهمال الحروف المعجمة.
(٢) رسمها في ق أقرب إلى "الحكيم" مع إهمال الحروف المعجمة.
(٣) ص ١٢٥ب
(٤) [يس: ٨٢]

به؛ عاد المتسخّط يحمد الله، ويشكر ذلك الحكم والحاكم على ما فعل؛ حيث دفع اللهُ به ذلك الشرَّ(١) العظيمَ، الذي لو لم يكن هذا الحكمُ؛ لوقع بالمحكوم(٢) عليه ذلك الشرُّ. وهذا يجري كثيرا.

فغاية العارفين أنّهم يعلمون بالجملة؛ أنّ الظاهرَ في الوجود والواقع إنما هو في قبضه الحكمة الإلهيّة؛ فيزول عنه التسخّط والضجر، ويقوم به التسليم والتفويض إلى الله في جميع الأمور، كما جاء: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾(٣) هذا هو حكم الحكمة لمن عقل عن الله. ومثلُ هذا الشخص قد استعجل النعيمَ؛ فإنّه ينفرج. وإذا كان هذا حاله؛ فإنّ الله في أغلب الأحوال يُطلعه في سِرّه على حكمه الواقع في الحال الذي لا يرضى به العباد. فإنّه كلّ ما وقع به الرضا؛ فقد عُلِمت حكمتُه؛ فإنّه يراها الراضي موافقةً لغرضه. وإنما يقع النزاع والجهل فيما لا يوافق الغرض، ولا الترتيب الوهمي. فإنّ العقل لا يعطي صاحبه في الواقع، إلّا الوقوف؛ فإنّه يدري ممن صدر؟ وإنما الوهم، الذي هو على صورة العقل، له ذلك النظر المرجّح. وحاشا العقل أن يرجّح على الله بما لم يرجّحه اللهُ، وما رجّح اللهُ إلّا الواقعَ؛ فأوقع ما أوقعَ حكمةً منه، وأمسكَ ما أمسكَ حكمةً منه، ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾(٤).

فالعارف عنده: الحكيمُ يتقدّمُ العليمَ، والعاميُّ يقدِّمُ العليمَ ثمّ الحكيمَ. وقد ورد الأمران معًا. فالحكيمُ خصوصٌ، والعليمُ(٥) عمومٌ. ولذلك ما كلُّ عليمٍ حكيمٌ، وكلُّ حكيمٍ عليمٌ. فالحكمةُ (هي) الخير الكثير.

فَهِيَ الخَيْرُ الكثيرُ   وهِيَ البَدْرُ المُنِيْرُ
تَخْتَفِي وَقْتًا وتَبْدُو   هكذا قال الخبيرُ
فَبِها خَفَتْ عَلَيْنا   وبِها كان الظُّهُوْرُ

(١) رسمها في ق أقرب إلى الشي، والترجيح من ه، س
(٢) ص ١٢٦
(٣) [غافر: ٤٤]
(٤) [الزخرف: ٨٤]
(٥) ص ١٢٦ب

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(١).

انتهى السفر الثاني والثلاثون بانتهاء حضرة الحكمة لعبد الحكيم، تتلوها حضرة الودّ التي يدعى صاحبها عبد الودود، وهي أوّل السفر الثالث والثلاثين، والحمد لله حقّ حمده.(٢)

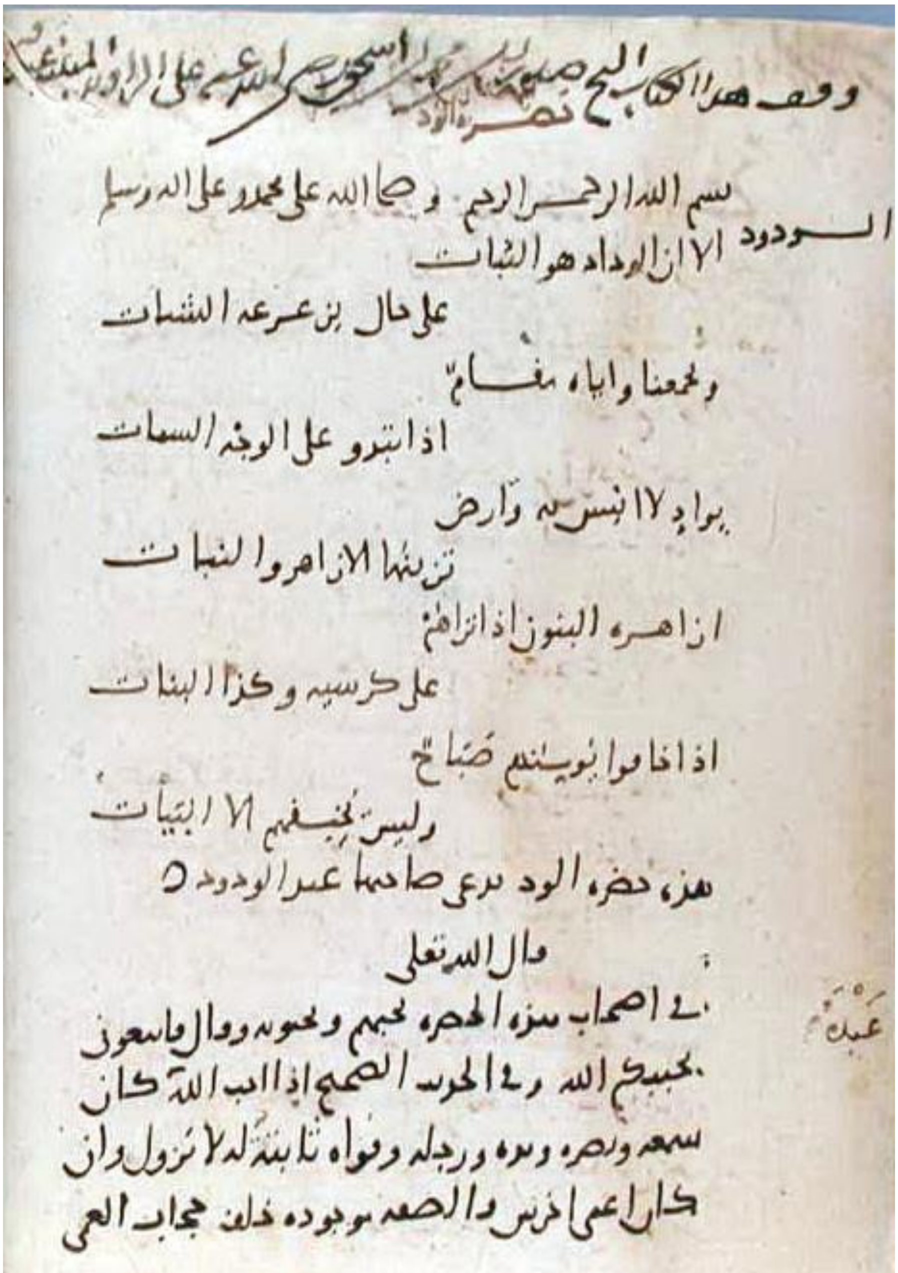
(١) [الأحزاب: ٤]

(٢) أسفل المتن أثبت هذا السماع: "سمع جميع هذا الجزء وهو الثاني والثلاثون من الفتح المكي على منشئه الشيخ الإمام العالم المحقق محيي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد الحاتمي الطائي رضي الله عنه وأرضاه جماعة؛ منهم كمال الدين أحمد بن عبد الله بن أحمد الشريف العلوي، وكاتب الأسماء محمد بن عبد العزيز بن عبد القادر بن عبد الخالق الأنصاري، وجماعة أخر، وذلك بقراءة الفقيه العالم تاج الدين عباس بن عمر بن يحيى بن سرور الأنصاري الحنفي السرّاج، في مجالس متفرقة آخرها يوم الثلاثاء الثامن والعشرون من شعبان سنة ست وثلاثين وستمائة للهجرة. والحمد لله رب العالمين.
تلى ذلك بقلم الشيخ الأكبر: "صح ما ذكره، وكتب محمد بن علي العربي في تاريخه".
تلى ذلك ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٦٥
وفي الهامش بقلم محمد بن إسحق القونوي ما يلي: "عورضت هذه المجلدة بالنسخة الأولى وعورض بها، وكلتا النسختين بخط الشيخ المصنف رضي الله عنه. وألحق في النسخة الأولى ما أمكن من الزيادة الملحقة في هذه النسخة. وتم ذلك بقراءة محمد بن إسحق خادم الشيخ رضي الله عنه بحلب المحروسة سنة أربعين وستمائة. وسمع بالقراءة المذكورة مجد الدين أبو بكر بن بندار التبريزي. والحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى".

المحتويات

السفر الثالث والثلاثون من الفتوحات المكّيّة(١)

(١) العنوان ص ١ب، يلي العنوان بخط محمد بن إسحق القونوي: "إنشاء مولانا وسيدنا الشيخ الإمام العالم العارف المحقق الفرد الأكمل الوارث الأعظم، محيي الملة والدين، أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي رضي الله عنه وأرضاه به منه".
يلي ذلك بخط الشيخ الأكبر: "رواية مالك هذه المجلدة محمد بن إسحق القونوي عنه". يليه ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٣٦.
يلي ذلك في رأس الصفحة الثانية على جانبيها: "وقف هذا الكتاب الشيخ صدر الدين محمد بن إسحق رضي الله عنه على الزاوية المبنية عند قبره وشرط أن لا يخرج منها لا برهن ولا بغيره. فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه".
وسبق ذلك في الصفحة الداخلية للغلاف ما يلي: طابع دمغة برقم ١٨٧٧، وكذا طابع دمغة آخر أصغر منه ويحمل رقم ١٧٣٦. ثم بيان عدد الصفحات: ٢٥٢ صحيفة.



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

الـــودود الا ان الوداد هو الثبات

على حال وان عرضه الشتات

وجمعنا واياه مقام

اذا ابتدو على الوجه السمات

يراد لا لنفس به وارض

تزينها الازاهر والنبات

ازاهره البنون اذا تراهم

على كرسيه وكذا البنات

اذا قاموا بنويلتهم صباح

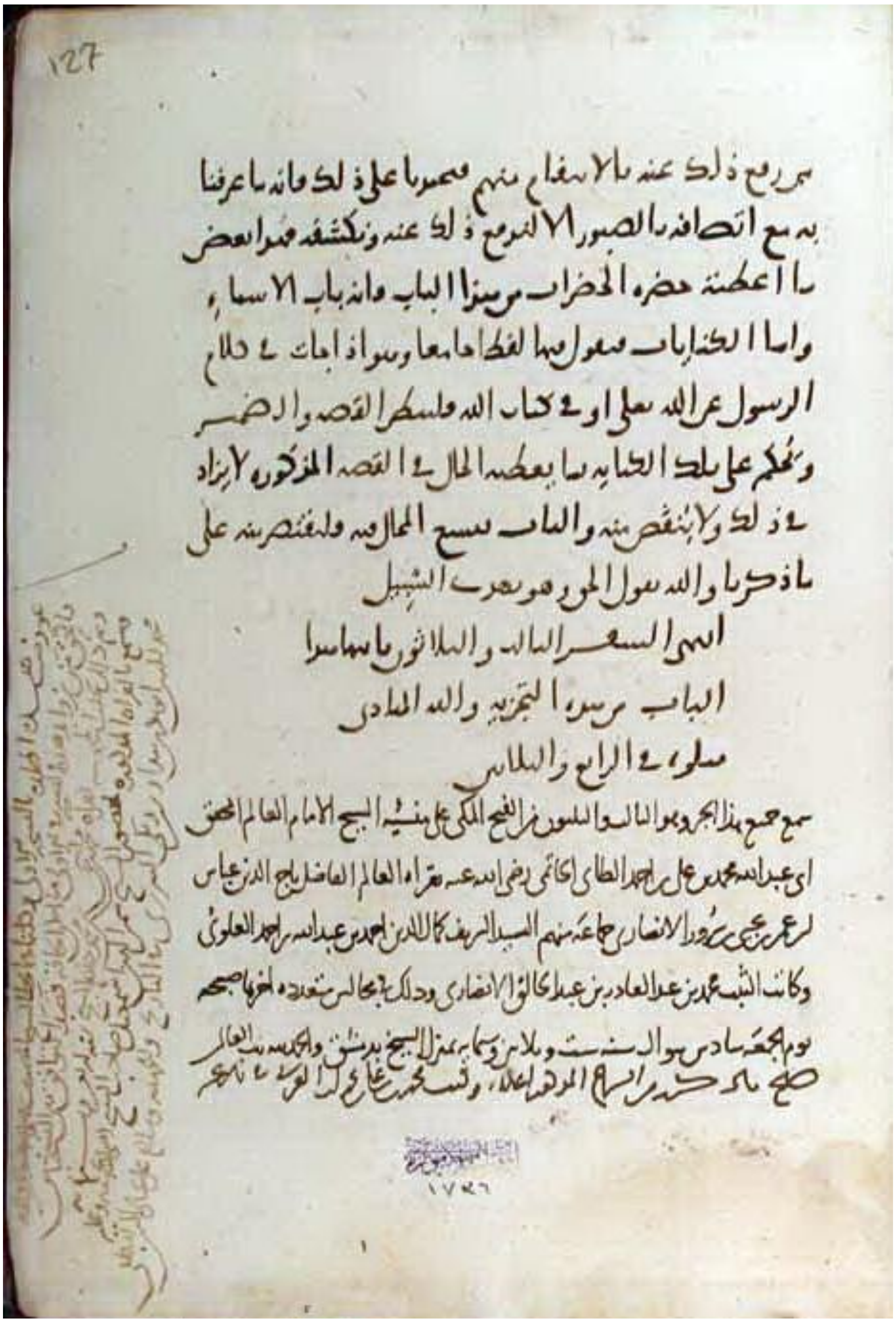
وليس يخيفهم الا البيات

هذه حضرة الود يدعى صاحبها عبد الودود

قال الله تعالى

[illegible]

الصفحة الثانية من مخطوط قونية


من رفع ذلك عنه بالاشتغال منهم فصيروا على ذلك فانه ما عرفنا
به مع اتصافه بالصبر لا لترفع ذلك عنه ونكشفه عن العض
ما اعطته حضرة الحضرات من هذا الباب فانه باب الاسماء
واما الكنايات فمعول فيها لفظا ومعنا وسواء اتيت في كلام
الرسول صلى الله عليه وسلم او في كتاب الله فلسطر القصد والضمير
ويحكم على تلك الكناية بما يعطيه الحال في القصد المذكور لا يزاد
في ذلك ولا ينقص منه والباب يسع المجلدات ولنقتصر منه على
ما ذكرنا والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
انتهى السفر الثالث والثلاثون بانتهائه
الباب من هذه التجزئة والله الهادي
يتلوه في الرابع والثلاثين

الصفحة الأخيرة من مخطوط قونية

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

وصلّى الله على محمد وعلى آله وسلّم

حضرة الودّ[٢]

ألا إنّ الوِدادَ هُوَ الثَّباتُ | على حالٍ يُزَعْزِعُهُ الشتاتُ
ويَجْمَعُنا وإيّاهُ مَقامٌ | إذا تَبْدو على الوَجْهِ السِّمَاتُ
بِوَادٍ لا أَنِيْسَ بِهِ وأَرْضٍ | تُزَيِّنُهَا الأزاهرُ والنباتُ
أَزاهرُهُ البَنُونَ إذا تَراهُمْ | عَلَى كُرْسِيِّهِ وكَذا البَناتُ
إذا خافوا يُؤَمِّنُهُمْ صَباحٌ | ولَيْسَ يُخِيْفُهُمْ إلّا البَياتُ

هذه حضرة الودّ، يُدعى صاحِبُها: "عبد الودود". قال الله -تعالى- في أصحاب هذه الحضرة: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٣] وقال: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٤] وفي الحديث الصحيح: «إذا أحبّ الله عبدَه[٥] كان سمعه وبصره ويده ورجله» وقواه ثابتة له، لا تزول. وإن كان أعمى أخرس، فالصفة موجودة خلف حجاب العَمَى، والخرس[٦]، والطرش؛ فهو ثابتُ المحبّة من كونها وُدًّا.

فإنّ هذه الصفة لها أربعة أحوال، لكلّ حالٍ اسمٌ تُعرف به، وهي الهوى، والودّ، والحبّ، والعشق. فأوّل سقوطه في القلب وحصوله يسمّى: "هوى" من هوى النجم، إذا سقط. ثمّ الودّ؛ وهو ثباته. ثمّ الحبّ، وهو صفاؤه وخلاصه من إرادته، فهو مع إرادة محبوبه. ثمّ العشق؛ وهو[٧] التفافه بالقلب، مأخوذ من العَشَقة وهي اللبلابة المشوكة التي تلتفّ على شجرة العنبة وأمثالها.

---

(١) البسملة ص ٢، وجاءت مكتوبة بعد اسم الحضرة
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الودود
(٣) [المائدة: ٥٤]
(٤) [آل عمران: ٣١]
(٥) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٦) ص ٢ب
(٧) ثابت في الهامش بقلم الأصل

فهو يلتفُّ بقلب المحبّ حتى يعميه عن النظر إلى غير محبوبه[١].

تنبيه:

وكيف لا يحبّ الصانع صنعته؟ ونحن مصنوعاته بلا شكّ؛ فإنّه خالقنا، وخالق أرزاقنا ومصالحنا. أوحى الله إلى بعض أنبيائه: «يا ابن آدم؛ خلقتُ الأشياء من أجلك، وخلقتك من أجلي. فلا تهتك ما خلقت من أجلي، فيما خلقت من أجلك. يا ابن آدم؛ إنّي وحقّي لك محبّ، فبحقّي عليك كن لي محبّا»

والصنعةُ مُظهرةٌ علمَ الصانع لها بالذات، واقتدارَه، وجمالَه، وعظمتَه، وكبرياءه. فإن لم يكن؛ فعلى من؟ وفيمن؟ وبمن؟ فلا بدّ منّا، ولا بدّ من حبّه فينا. فهو بنا، ونحن به كما قال ﷺ[٢] في ثنائه على ربّه: «فإنما نحن به، وله». وهذه حضرة العطف والديمومة.

فَلَولا الحُبُّ ما عُرِفَ الوِدادُ ولَوْلا الفَقْرُ ما عُبِدَ الجَوادُ
فَنَحْنُ بِهِ ونَحْنُ لَهُ جَميعًا فَمِنْ وُدّي عَلَيْهِ الاعتمادُ
إذا شاء الإلهُ وُجُودَ عَيْنٍ بِها قَدْ شاءها فَمَضَى العِنادُ
فَكُنَّا عِنْدَ "كن" مِن غَيْرِ بُطءٍ ونَعْتُ الكَوْنِ ذاكَ المُستفادُ
فَعَيْنُ الحُبِّ عَيْنُ الكَوْنِ مِنْهُ وعَيَّنَهُ وأَظْهَرَهُ الوِدادُ

فلم يزل يحبُّ، فلم يزل ودودا، فهو يوجِد دائمًا في حقّنا، فهو كلّ يوم في الشأن، ولا معنى للوداد[٣] إلّا هذا. فنحن بلسان الحال والمقال لا نزال نقول له: "افعل كذا، افعل كذا" ولا يزال هو -تعالى- يفعل. ومِن فِعله فينا نقول له: "افعل"! أترى هذا فِعْلُ مُكْرِهٍ؟ ولا مُكْرِهَ له، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا. بل[٤] هذا حكم الاسم "الودود" منه.

(١) "غير محبوبه" ثابتة بالجوار مباشرة بخط آخر
(٢) ص ٣
(٣) ق: "الودود" ثم أضيفت الألف بعد الدال الأولى وشطبت الواو بعدها
(٤) ص ٣ب

فإنّه ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ. ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[١] الذي استوى عليه بالاسم "الرحمن" فإنّه ما رَحِمَ إلّا صبابةَ المحبّ؛ وهي رقّة الشوق إلى لقاء المحبوب، ولا يلقاه إلّا بصفتِه، وصفتُه الوجود؛ فأعطاه الوجودَ. ولو كان عنده أكملُ من ذلك ما بخل به عليه، كما قال الإمام أبو حامد (الغزالي) في هذا المقام: ولو كان ادّخره لكان بُخْلًا ينافي الجود، وعجزا يناقض القدرة. فأخبر -تعالى- أنّه ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ أي: الثابتُ المحبّة في غيبه. فإنّه ﷻ يرانا؛ فيرى محبوبه؛ فله الابتهاج به.

والعالَمُ كلُّهُ إنسانٌ واحدٌ، هو المحبوب، وأشخاصُ العالَمِ أعضاءُ ذلك الإنسان. وما وصفَ المحبوب بمحبّةِ مُحِبّهِ، وإنما جعله محبوبا، لا غير. ثمّ إنّه مَن رَزَقَهُ أن يحبَّهُ كحبِّه إيّاه؛ أعطاه الشهودَ، ونعَّمَه بشهوده[٢] في صور الأشياء. فالمحبّون له من العالَمِ، بمنزلة إنسان العين من العين. فالإنسانُ[٣]، وإن كان ذا أعضاء كثيرة، فما يَشهد ويَرى منه إلّا العينان خاصّة؛ فالعينُ بمنزلة المحبّين من العالَم. فأعطى الشهودَ لمحبّيه لمّا علم حبَّهم فيه، وهو عنده علم ذوق. ففعل مع محبّيه فِعْلَهُ مع نفسه، وليس إلّا الشهود في حال الوجود، الذي هو محبوبٌ للمحبوب. فما خلق الجنَّ والإنسَ إلّا ليعبدوه، فما خلقهم من بين الخلق[٤] إلّا لمحبّته؛ فإنّه ما[٥] يعبده ويتذلّل إليه إلّا محبّ. وما عدا الإنسان فهو مسبّح بحمده؛ لأنّه ما شَهِدَهُ فيحبّه. فما تجلّى لأحد من خلقه في اسمه "الجميل" إلّا للإنسان، وفي الإنسان في علمي.

فلذا ما فني (الإنسانُ) وهام في حبّه بكلّيته إلّا في ربّه، أو فيمن كان مجلى ربّه. فأَعْيُنُ العالَمِ (هم) المحبّون منه، كان المحبوب ما كان. فإنّ جميعَ المخلوقين مِنصّاتُ مجلى الحقّ. فودادهم ثابت؛ فهم الأودّاء، وهو الودود. والأمر مستورٌ بين الحقّ والخلق؛ بالخلق والحقّ. ولهذا أتى مع "الودود"

(١) [البروج: ١٤، ١٥]
(٢) ق: ثابت في الهامش بقلم آخر: "برؤيته" وعليها حرف خ
(٣) لم ترد في ق، ووردت في ه، س
(٤) "من بين الخلق" ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب
(٥) ص ٤

الاسم "الغفور" لأجل الستر. فقيل: قيس[١] أحبّ ليلى؛ فليلى عين[٢] المجلى، وكذلك بِشْرٌ أَحَبَّ هِندا[٣]، وكُثَيِّر أَحَبَّ عَزَّةَ[٤]، وابن الذريح أحبّ لُبْنَى[٥]، وتوبة أحبّ الأخيليّة[٦]، وجميلٌ أحبّ بُثَيْنَةَ[٧]. وهؤلاء كلّهم منصّات تجلّي الحقّ لهم عليها، وإن جهلوا مَن أحبّوه بالأسماء. فإنّ الإنسانَ قد يرى شخصا فيحبّه، ولا يعرف مَن هو، ولا يعرف اسمه، ولا إلى مَن ينتسب، ولا منزله. ويعطيه الحبُّ بذاته أن يبحثَ عن اسمه، ومنزله، حتى يلازمه ويعرفه في حال غيبته باسمه ونَسَبِه فيسأل عنه إذا فَقَدَ مشاهدتَهُ.

وهكذا حُبُّنا اللهَ -تعالى-؛ نحبُّه في مجاليه، وفي هذا الاسم الخاصّ الذي هو: ليلى، أو لبنى،

---

(١) أنظر ترجمته في السفر الأول ص ١٤٦مخطوط

(٢) رسمها في ق قريب من "غير".

(٣) بِشْرٌ رجلٌ من أسد ذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة، وهند جهنية. قيل: ذكرت في حديث ساقط، وكانت بالمدينة في ممر بشر إلى رسول الله ﷺ فعلقته وتعرضت إليه بمراسلات.. فلما رأى بشر إلحاحها هجر الممر وصار يأتي من غيره. فلزمت الوساد، وهم زوجها أن يدعو لها الأطباء. فنهته، وقالت: أنا أعرف علّتي. فلما علمت الطريق التي يمر منها بشر أخبرت زوجها أنها رأت في نومها أنها متى سكنت في موضع كذا شفيت. فنقلها من وقتها، فكانت تنظر إليه، فبرئت، وأطلعت عجوزاً على أمرها. فوعدتها أن تجمعها به. ثم وقفت له، فسألته أن يقرأ لها كتاباً أو يكتبه ففعل وهند تسمع، ثم قالت له العجوز: أراك مسحوراً، وما قلت لك إلا عن يقين. ثم وعدته أن يأتيها يوماً لتنظر له فيما يصلح له. وقالت لهند: قد سمعت؛ فتَهَيّء. فلما خرج زوجها إلى بعض القرى، وقد وعدت العجوز بشراً، فجاء. وحين جلس أدخلت هنداً عليه، وأغلقت الباب. فجاء زوجها، فحين رآه، طلّقها، ثم مضى به إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله؛ سل هذا لِم دخل بيتي؟ فقال بشر: والذي بعثك بالحق؛ ما كفرت منذ أسلمت، ولا زنيت مذ عرفتك، ولكن القصة كذا وكذا. فأدّب العجوز، وقال: أنت أصل البلية. وانصرفوا. فلم يمكث بشر حتى ابتلي بحب هند، وراسلها، فامتنعت، فلم يزل حتى مات. فجاءت؛ فحين رأته سقطتْ ميتة، ودفنا معًا. فجاءت العجوز إلى النبي ﷺ معتذرة فأخلصت توبتها. [تزيين الأشواق في أخبار العشاق، داود الأنطاكي، ص ٧٧١- الموسوعة الشعرية]

(٤) كثيّر عزة (٤٠ - ١٠٥ هـ / ٦٦٠ – ٧٢٣): كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح من خزاعة وأمه جمعة بنت الأشيم الخزاعية. شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر ولد في آخر خلافة يزيد بن عبد الملك، وتوفي والده وهو صغير السن وكان منذ صغره سليط اللسان وكفله عمه بعد موت أبيه وكلفه رعي قطيع له من الإبل حتى يحميه من طيشه وملازمته سفهاء المدينة. واشتهر بحبه لعزة فعرف بها وعرفت به وهي: عزة بنت حُميل بن حفص من بني حاجب بن غفار كنانية النسب كناها كثير في شعره بأم عمرو ويسميها تارة الضميريّة وابنة الضمري نسبة إلى بني ضمرة. وسافر إلى مصر حيث دار عزة بعد زواجها وفيها صديقه عبد العزيز بن مروان الذي وجد عنده المكانة ويسر العيش. وتوفي في الحجاز هو وعكرمة مولى ابن عباس في نفس اليوم فقيل: مات اليوم أفقه الناس وأشعر الناس. [الموسوعة الشعرية]

(٥) قَيس بن ذُرَيح بن سنة بن حذافة الكناني (? - ٦٨ هـ / ? - ٦٨٧ م): شاعر من العشاق المتيمين، اشتهر بحب لبنى بنت الحباب الكعبية، وهو من شعراء العصر الأموي، ومن سكان المدينة. كان رضيعاً للحسين بن علي بن أبي طالب، أرضعته أم قيس، وأخباره مع لبنى كثيرة جداً، وشعره عالي الطبقة في التشبيب ووصف الشوق والحنين. [الموسوعة الشعرية]

(٦) توبة بن الحمير الخفاجي (? - ٨٥ هـ / ? - ٧٠٤ م): شاعر من عشاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلى الأخيليّة وخطبها، فرده أبوها وزوجها غيره، فانطلق يقول الشعر مشببا بها. واشتهر أمره، وسار شعره، وكثرت أخباره، قتله بنو عوف بن عقيل. وفي كتاب التعازي للمبرد: كان سبب قتل توبة أنهم كانوا يطلبونه، فأحسوه وقد قدم من سفر، ومعه عبيد الله بن توبة وقابض، مولاه، وبينه وبين الحي ليلة، فأتوه طروقاً فهرب صاحباه وأسلماه فقتل. لعل هذه الرواية أصح من أنه قتل في غزوة أغار بها. [الموسوعة الشعرية]

(٧) جَميل بُثَينَة (? - ٨٢ هـ / ? - ٧٠١ م) جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمرو: شاعر من عشاق العرب، افتتن ببثينة من فتيات قومه، فتناقل الناس أخبارهما. شعره يذوب رقة، أقل ما فيه المدح، وأكثره في النسيب والغزل والفخر. كانت منازل بني عذرة في وادي القرى من أعمال المدينة ورحلوا إلى أطراف الشام الجنوبية. فقصد جميل مصر وافداً على عبد العزيز بن مروان، فأكرمه وأمر له بمنزل فأقام قليلاً ومات فيه.

أو مَن كان، ولا نعرف أنّه عينُ الحقّ. فهنا نحبُّ الاسمَ، ولا نعرف أنّه عينُ الحقّ. فهنا نحبُّ الاسمَ ولا نعرف العينَ، وفي[1] المخلوق تُعْرَفُ العينُ وتُحَبُّ وقد لا يُعرفُ الاسمُ، ويأبى الحبُّ إلّا التعريف به، أي بالمحبوب.

فمنّا من يعرفه في الدنيا، ومنّا من لا يعرفه حتى يموت محِبًّا في أمر مّا؛ فينقدح له عند كشف الغطاء أنّه ما أحبّ إلّا اللهَ، وحجَبَهُ اسمُ المخلوق. كما عَبَد المخلوق هنا مَن عَبَدَهُ، وما عَبد إلّا اللهَ من حيث لا يدري، ويسمّي معبوده بمناةَ، والعُزّى، واللات. فإذا مات، وانكشف الغطاءُ عَلِمَ أنّه ما عبدَ إلّا اللهَ. فاللهُ يقول: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ أي حَكَمَ ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2]. وكذلك كان عابِدُ الوثن، لولا ما اعتقد فيه الألوهةَ بوجهٍ مّا؛ ما عَبَدَهُ، إلّا أنّه بالسترِ المسدلِ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ﴾ لم يَعرفه، وليس إلّا الأسماء. ولذلك قال المعبودُ الحقيقيُّ في نفس الأمر لَمّا أضافوا عبادتهم إلى المجالي والمِنصّات: ﴿قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ﴾[3] فإذا سمّوهم عرفوهم، وإذا عرفوهم عرفوا الفَرْقَ بين الله وبين مَن سمَّوه، كما تُعرف المِنصّةُ من المتجلّي فيها، فيقول: هذه مجلى هذا؛ فيفرّق.

فَهكذا الأَمْرُ إن عَقِلْتا ... فإنْ تَكُنْ فِيْهِ كُنْتَ أَنْتا
مِنَصَّةُ الحَقِّ أَنْتَ حَقًّا ... فأَنْتَ ما أَنْتَ حِيْنَ أَنْتا
فَقَدْ[4] مَلكْتَ الذي أَرَدْتا ... وقَدْ عَلِمْتَ الّذِي عَبَدْتا
فَلَيْسَ لَيلى ولَيْسَ لُبْنَى ... سِوَى الذي أَنْتَ قَدْ عَلِمْتا
إن كنتَ في حُبِّهِ بَصِيرًا ... تَشْهَدْهُ مِنْكَ أَنْتَ أَنْتا
فَما أَحَبَّ المُحِبُّ غَيْرًا ... سِوَاهُ فالكُلّ أَنْتَ أَنْتا

فما أعجبَ القرآن في مناسبة الأسماء بالأحوال. فـ﴿هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ. ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ.

(١) ص ٤ب
(٢) [الإسراء: ٢٣]
(٣) [الرعد: ٣٣]
(٤) ص ٥

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1] فهو المحِبُّ، وهو ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ فهو المحبوب. لأنّ المحبوب فعّالٌ لما يريد بمحبوبه، والمحِبُّ ســـامعٌ، مطيعٌ، مهيّأ، لما يريد به محبوبُه؛ لأنّه المحِبّ، الودود. أي الثابت على لوازم المحبّة وشروطها. والعين واحدة؛ فإنّ الودود هنا هو الفعّال لما يريد. فانظر في هذا التنبيه الإلهيّ ما أعجبه! ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمًا﴾[2]، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) [البروج: ١٤ - ١٦]
(٢) [طه: ١١٤]
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة(١) المجد(٢)

يُدعى صاحِبُها: "عبد المجيد" والقرآن (هو) المجيد، وهو كلامه -تعالى- فهو عينه.

حَضْرةُ المَجْدِ والشَّرَفْ   حَضْرَةُ الزَّهْوِ والصَّلَفْ
فَـذَوُوا مَجْـدِنا فَمِنْ   بَحْـرِهـا الـكُلِّ يَـغْـتَرِفْ
فَـإِذَا مَـا تَـمَـجَّـدَتْ   عَيْنُهُ قام يَنْصَرِفْ
لِـقُصُــورٍ لَهُ بِهـا   خـادِمُ العَجْزِ قَـدْ وَقَفْ
فَـتَـحَـلَّى بِجِـلْـيَـةٍ   وَهَبَتْـهُ حُكْمَ النَّصَـفْ
وَهَبَتْـهُ نَصِـيفَهـا   وبِـهِ قـام فـالْـتَـحَـفْ
نَحْـنُ لِلْـجَـوهَـرِ المكـونِ في عَـيْـنِـنـا صَـدَفْ

«إذا قال المصلّي: ﴿مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾(٣) يقول الحقّ: مجّدني عبدي» أي جعل لي الشرف عليه، كما هو الأمر في نفسه. فانظر إلى هذا الاعتراف، وهو الحقّ الذي له المجد بالأصالة، والكلام كلامه بلا خلاف؛ فإنّه القرآن! وقال عن نفسه إنّه يقول عند ﴿مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾: «مجّدني عبدي» وهو تنبيهٌ إلهيٌّ من الله على أنّ الأمر إضافيٌّ. فإنّه إذا لم يكن هناك مَن يشرف عليه -كونًا ثابتا، أو عينا كائنة- فعلى مَن يشرف ويتمجّد؛ فما أعطاه المجدَ إلّا(٤) وجودُ العبد. فما قال الحقّ في قوله: «مجّدني عبدي» إلّا حقًّا.

فَلَوْ زُلْنـا لَزالَ المَجْـدُ عَنْـهُ   فَتَمْجِيـدي لَهُ المَجْدُ التَّلِيدُ
تَوَلَّدَ عَن وُجُوْدِ القَوْلِ مِنِّي   كَـذَا قَـالَ الإلهُ لِيَ المَجِيـدُ
وقُـلْـنـاهُ بِـعِـلْمٍ واعـتـقـادٍ   فَجاءَ لِشُـكْرِنا مِنْهُ المَزِيدُ
فَكانَ هُوَ المُرادُ بِعَيْنِ قَوْلِي   كَمَا قَدْ كان فِي الأَصْلِ المُرِيدُ
لَهُ حُكْمُ التحكّمِ فِي وُجُوْدِي   هُوَ الفَعّـالُ فِيْنـا مـا يُرِيـدُ

---

(١) ص ٥ب
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المجيد
(٣) [الفاتحة: ٤]
(٤) ص ٦

وَلَيْسَ يُرِيْـدُ إلّا كُلّ مَـا لَا ... وُجُودَ لَهُ فَحَقّقْ مـا أُريـدُ
فَلَيْسَ يُرِيْدُ عَيْنِي حَال كَوْنِي ... فَكَوْنُ الكائناتِ هُوَ الوُجُودُ
فَقَدْ شَــــهِدَتْ إرادتُهُ عَلَيْهِ ... بِـأنّ مُـرادَهُ أَبَـدًا فَـقِيـدُ

فلمّا[١] قال: «مجّدني عبدي» عند قول المصلّي: ﴿مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ علِمنا أنّه قال: أعطاني عبدي المجدَ والشرفَ على العالَم في الدنيا والآخرة؛ لأنّي جازيتُ العالَم على أعمالهم في الدنيا والآخرة؛ فيومُ الدين هو يوم الجزاء. فإنّ الحدودَ ما شُرِعَتْ في الشرائع إلّا جزاء، وما أصابتِ المصائبُ مَن أصابَتْهُ إلّا جزاء بما كسبت يَدُه، مع كونه (تعالى) يعفو عن كثير. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾[٢] وكذلك ما ظهر من الفتن، والخراب، والحروب، والطاعون، فهو كلّه جزاءٌ بأعمال عملوها، استحقّوا بذلك ما ظهر من الفساد في البرّ: مِن خَسْفٍ وغير ذلك، وقحطٍ، ووباءٍ، وقَتْلٍ، وأَسْرٍ. وكذلك في البحر مثل هذا؛ مع غَرَقٍ، وتجرُّعِ غَصَصٍ لزعزعِ ريحٍ مُثْلِفة. قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ﴾ وهو ما ذكرناه ومن جنس ما قرّرناه ﴿فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ﴾ أي بما عمِلوا ﴿لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ﴾[٣] وهذا عينُ الجزاء، وهو في الدنيا. فيومُ[٤] الدنيا هو يومُ الجزاء، ويومُ الآخرة هو يومُ الجزاء. غير أنّه في الآخرة أشدُّ وأعظمُ لأنّه لا ينتج أجرا لمن أُصيب، وقد يُنتج في الدنيا أجرا لمن أُصيب، وقد لا يُنتج. فهذا هو الفُرقان بين يوم الدنيا ويوم الآخرة.

وقد تَعقبُ المصيبة لمن قامت[٥] به توبة مقبولة، وقد يكون في الدنيا حكمُ يوم الآخرة في عدم قبول التوبة، وهو قوله في طلوع الشمس من مغربها إنّه ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ﴾[٦] فلا ينفع عملُ العامل مع كونه في الدنيا؛ فأشبَهَ الآخرةَ. وكذلك، أيضا، المصابُ في الدنيا تكفِّرُ عنه مصيبتُه من الخطايا ما يعلم الله، ومصيبةُ الآخرة لا تكفِّر. وقد

(١) ص ٦ب
(٢) [الشورى: ٣٠]
(٣) [الروم: ٤١]
(٤) ق: "فيوم" والترجيح من هـ، س
(٥) ص ٧
(٦) [الأنعام: ١٥٨]

يكون هذا الحكمُ في يوم الدنيا؛ فأشبَهَ الآخرةَ أيضا، وهو قوله في حقّ المحاربين، الذين يحاربون الله ورسوله: مِن قَتْلِهم، وصَلْبِهم، وقَطْع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ونَفْيِهم من مواطنهم و ﴿ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1] على تلك المحاربة والفساد جزاء لهم، فما كفَّر عنهم ما أصابهم في الدنيا من البلاء. فانظر ما أحكم القرآنَ، وما فيه من العلوم؛ لمن رُزِق الفهم فيه. فكلّ ما هم فيه العلماءُ بالله؛ ما هو إلّا فَهْمُهم في القرآن خاصّة؛ فإنّه الوحي المعصوم، المقطوع بصدقه، الذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ﴾ فتصدّقه الكتب المنزّلة قبله ﴿وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ ولا ينزل بعده ما يكذّبه ويبطله؛ فهو حقّ ثابتٌ.

وكلّ تنزّل سِوَاه، في هذه الأمّة، وقبلها في الأمم، فيمكن أن يأتيه الباطل من بين يديه. فيعثر صاحبُه على آية، أو خبر صحيح، يُبْطِل له ما كان يعتمد[2] عليه من تنزيله -وهو قول الجنيد: "عِلْمُنا هذا مقيّدٌ بالكتاب والسنّة" أن يَشهدا له بذلك بأنّه حقٌّ من عند الله- ويأتيه مِن خلفه؛ أي لا يعلم في الوقت بُطلانه، لكن قد يعلمه فيما بعد. فهو نظير قوله في القرآن: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[3]. فأيّ مجد أعظم من هذا المجد الذي اعترف به العبدُ لربّه؛ بأن شهِد له بأنّه الملِك في يوم الدين، والخَلق مُلْكَه الذي تظهر فيه أحكامه.

ثمّ إنّه قد علمنا بالخبر الصدق أنّ أعمال العباد ترجع عليهم، فلا بدّ أن[4] يرجِع عليهم هذا المجد الذي مجَّدوا الحقّ به؛ فيكون لهم في الآخرة المجد الطريف والتليد. فرجوع أعمالهم عليهم اقتضتْه حقيقة قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[5] بعد ما كانت الدعاوى الكِيانيّة قد أخذته، وأضافته إلى الخلق. فمن رجوعِ الأمرِ كلِّه إليه رجعتْ أعمالُ العباد عليهم؛ فالعبد بحسب ما عمل. فهو المقدَّس إن كان عمله تقديس الحقِ، وهو المنزَّه بتنزيهه، والمعظَّم بتعظيمه.

---

(١) [المائدة: ٣٣]
(٢) ص ٧ب
(٣) [فصلت: ٤٢]
(٤) "بدّ أن" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) [هود: ١٢٣]

ولمّا لَحِظَ مَن لَحِظ من أهل الكشف هذه الرجعة عليه، قال: "سبحاني" فأعاد التنزيه عليه لفظًا، كما عاد عليه حكمًا. وكما قال الآخر في مثل هذا: "أنا الله" فإنّه ما عبد إلّا ما اعتقده، وما اعتقد إلّا ما أوجده في[1] نفسه؛ فما عبد إلّا مجعولا مثله. فقال عندما رأى هذه الحقيقة من الاشتراك في الخلق قال: "أنا الله" فأعذَرَهُ الحقُّ، ولم يؤاخذه؛ فإنّه ما قال: ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ كما قال مَن أخذه الله تعالى: ﴿نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ﴾[2] وأمّا[3] مَن قالها بحقّ، أي مَن قال ذلك، والحقُّ لسانُه، وسمعُه، وبصرُه، فذلك دون صاحب هذا المقام. فمقام الذي قال: "أنا الله" من حيثُ اعتقاده، أتَمُّ ممن قالها بحقّ؛ فإنّه ما قالها إلّا بعد استشرافه على ذلك؛ فَعَلِمَ مَن عَبَدَ، والفضلُ في العلم يكون. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) ص ٨
(٢) [النازعات: ٢٥]
(٣) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة الحياء[1]

إنّ الحيـاءَ لِبـابِ اللهِ مِفتـاحُ وإنَّ سِرِّي لِذَاكَ الفَتْح فَتّاحُ[2]
فإن فَتَحْتَ تَرَى نُورًا يُضِيءُ بِهِ وَجْهٌ جميلٌ عَلَاهُ النورُ وَضَّـاحُ
كأنّه في ظَلامِ الليلِ -إن نَظَرَتْ عَيْنَاكَ صُوْرَتَهُ- صُبْحٌ ومِصباحُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الحييّ" أو "عبد المستحيي".

ورد في الخبر: «أنّ اللهَ حيِيٌّ». لكن للحياء موطنٌ خاصٌّ، فإنّ الله قد قال في الموطن الذي[3] لا حكمَ للحياء فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾[4] أي لا يترك ضَرْب المثل بالأدنى والأحقر عند الجاهل؛ فإنّه ما هو حقيرٌ عند الله. وكيف يكون حقيرا مَن هو عينُ الدلالة على الله؟ فيعظم الدليل بعظمة مدلوله.

ثمّ إنّ رسول الله ﷺ نَطَق مِن هذه الحضرةِ بقوله: «الحياءُ من الإيمان» والإيمانُ نِصْفٌ صَبرٌ، ونِصْفٌ شُكْرٌ، والله هو الصبور الشكور. ومِن هذه الحضرةِ مِن اسمِهِ "المؤمن" شَكَرَ عبادَهُ على ما أَنعموا به على الأسماء الإلهيّة بقبولهم لآثارها فيهم، وصَبرَ على أذى مَن جَهِلَهُ مِن عباده؛ فنسب إليه ما لا يليق به، ونسبوا إليه عَدْوًا بغير علم، كما أخبرنا عنهم، فصَبَر على ذلك. و«لا شخصٌ أصبر على أذى من الله»؛ لاقتداره على الأخذ. فهو المؤمنُ الكاملُ في إيمانه؛ بكمال صبره وشكره. ومِن أعجبِ شُكْرِهِ أنّه شَكَرَ عبادَهُ على ما هو منه!

ثمّ إنّه -تعالى- مِن حيائه؛ أنّه يؤتَى بشيخ يوم القيامة، فيسأله، ويقرّره على هنّاته وزلّاته، فينكرها كلّها. فيصدِّقه، ويأمر به إلى الجنّة. فإذا قيل له -سبحانه- في ذلك، يقول: «إنّي استحييت أن أُكذِّب شيبتَه». فأمّا تصديقُهُ (فـ)من كون الحياء من الإيمان، وهو المؤمن، فإنّه صَدَق من

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحييّ
(٢) ق: "مفتاح" وصححت بقلم الأصل "فتاح"
(٣) ص ٨ب
(٤) [البقرة: ٢٦]

قبوله لِمَا خلق الله فيه من المعاصي والذنوب[1]، وكلّ ما خلق الله فيه، لولا قبوله ما نفذ الاقتدار فيه. وأمّا قوله ﷺ وهو: «الحياء لا يأتي إلّا بخير» والله حييٌّ، فأتاه من حيائه بخير. وأيُّ خير أعظمُ من أن يسترَ عليه، ولم يفضحْه، وغفَر له، وتجاوزَ عنه؟!

وإنّ العبد إذا قامت به هذه الصفات الإلهيّة؛ فمِن هذه الحضرةِ تأتيه، ومنها يَقبلها. فإنّه -لكونه على الصورة الإلهيّة- يقبل من كلّ حضرة إلهيّة ما تعطيه؛ لأنّ لها وجها إلى الحقّ، ووجها إلى العبد. وكذلك كلّ حضرة تضاف إلى العبد، مما يقول العلماء فيها، تضاف إلى العبد بطريق الاستحقاق والأصالة، وإن كنّا لا نقول بذلك. فإنّ لكلّ حضرة منها -أيضا- وجهين: وجهًا إلى الحقّ، ووجهًا إلى العبد؛ فانتظم الأمرُ بين الله وبين خلقه، واشتبه. فظهر الحقُّ بصفة الخلقِ، وظهر الخلقُ بصفة الحقِّ، ووافَقَ شَنٌّ طَبَقَةً، فضمّه واعتنقه -واللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ. فظهر في ذلك التعانقِ والتوافُقِ لامُ الألف؛ "لآ"[2]، فكان ذلك: العقدُ، والرباطُ، وأخذُ العهود والعقود، بين الله وبين عباده، فقال تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾[3] ﴿وَاللَّهُ[4] يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ص ٩
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) [البقرة: ٤٠]
(٤) ص ٩ب
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة السخاء[1]

إنّ[2] السَّـخيَّ هُوَ الذي يُعْطِي عَلَى قَدْرِ الَّذِي يَحتاجُهُ المَخلُوقُ
لَا زائـدٌ فِـيْـهِ ولا نَـقْـصٌ لِذا قَدْ عيّنتْ فِيْهِ عَلَيْهِ حُقُوقُ

* * *

لَيْسَ السخيُّ الذي يُعْطِي مجازَفَةً إنّ السخيَّ الّذِي يُعْطي عَلَى قَدَرِ
ولَيْسَ نَعْت الذي كان الوُجُوْدُ بِهِ لكنّهُ مِن نُعُوْتِ الخَلْقِ والبَشَرِ
وإنّمَا سُـقْتُهُ للهِ حِيْنَ أَتَـتْ بِهِ النُّصُوصُ التي جاءَتْكَ في الخَبَرِ
فَكُنْ بِـهِ عـالِمًـا فِمِنْ حَقِيْقَتِـهِ أَنْ لَا يَقُومَ بِـهِ شَيْءٌ مِنَ الغِيَرِ
فإنّ صُـورَتَهُ في طَيِّ صُـورَتِنا وإنَّ سُـورَتَهُ تُرْبِي عَلَى السُّـوَرِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد السخيّ" وهي من حضرات العطاء. والسخاءُ (هو) العطاءُ بقدر ما يحتاج إليه المعطَى إيّاه؛ فلا يكون إلّا عن سؤال: إمّا بلسانِ حالٍ، أو بلسان مقال. وإذا كان بلسان المقال[3]؛ فلا بدّ من لسان الحال، وإلّا فليس بمحتاج.

وحضراتُ العطاء كثيرةٌ، منها: الوهبُ، والجودُ، والكرمُ، والسخاءُ، والإيثارُ، وهو[4] عطاء الفتوّة، وقد بيّنّاه في هذا الكتاب في باب الفتوّة، وفي كتاب "مواقع النجوم" في عضو اليد -الذي ألّفناه بالمريّة من بلاد الأندلس سنة خمس وتسعين وخمسمائة، عن أمر إلهيّ، وهو كتابٌ شريفٌ، يغني عن الشيخ في تربية المريد.

ثمّ نرجع فنقول: الوهبُ في العطاءِ هو لمجرّد الإنعام، وهو الذي لا يقترن به طلبُ معاوضة ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا﴾[5] فهو مُوَصِّلُ أمانةٍ كانت بيده.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: السخي
(٢) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ثابتة في هامش ق بقلم آخر مع إشارة التصويب، وكانت في الأصل: الحال وعليها إشارة المسح
(٤) ص ١٠
(٥) [الإنسان: ٩]

والكرمُ: عطاءٌ بعد سؤال.

والجودُ: عطاءٌ قبل السؤال.

والسخاءُ: عطاءٌ بقدر الحاجة.

والإيثارُ: عطاؤك ما أنت محتاج إليه في الحال -وهو الأفضل- وفي الاستقبال -وهو دون المعطِي في الحال-. ولكلّ عطاءٍ اسمٌ إلهيّ، إلّا الإيثار. فاللهُ -تعالى- وهّابٌ، كريمٌ، جوادٌ، سخيٌّ. ولا يقال فيه ﷻ: مُؤْثِرٌ.

وقد قرّرنا أنّه عالِم بكلّ شيء؛ فكيف يكون السخاءُ عطاءً عن سؤال بلسان الحال، وهو القائل ﷻ: ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾[1] فما ترك لمخلوق ما يَحتاج إليه من حيث ما هو مخلوق تامّ، فاعلم أنّ ثَمّ تمامًا وكمالًا. فالتمامُ: إعطاءُ كلّ شيء خَلقَه، وهذا لا سؤال فيه. ولا يلزمُ إعطاءَ الكمال، ويُتصوَّر السؤالُ والطلبُ في[2] حصول الكمال؛ فإنّها مرتبة، والمرتبة إذا أوجدها الحقّ في العبد؛ أعطاها خلقَها، وما هي من تمام المعطى إيّاه، ولكنّها من كماله. وكلُّ إنسانٍ وطالبٍ محتاجٌ إلى كمال، أي إلى مرتبة. ولكن لا تتعيّن؛ فإنّه مؤهَّل بالذات لمراتب مختلفة. ولا بدّ أن يكون على مرتبة مّا من المراتب؛ فيقوم في نفسه أن يسأل اللهَ في أن يعطيَهُ غير تلك المرتبة؛ لما هو عليه من الأهليّة لها. فَيُتصوّر السؤال في الكمال؛ وهو مما يحتاج إليه السائلُ في نَيْل غرضه. فإنّه من تمام خلق الغرَض أن يوجد له متعلّقه الذي يكون به كماله؛ فإنّ تمامَه تعلُّقه بمتعلّق مّا، وقد وُجِد. فإن أعطاه اللهُ ما سأله بالغرَض؛ فقد أعطاه ما يحتاج إليه الغرَض. وذلك هو السخاء؛ فإنّ السخاءَ عطاءٌ على قدر الحاجة.

وقد يعطيه اللهُ ابتداءً من غير سؤالِ نُطْقٍ؛ لكن وجودَ الأهليّة في المعطَى إيّاه سؤالٌ بالحال. كما تقول: إنّ كلَّ إنسانٍ مستعدٌّ لقبول استعدادٍ مّا؛ يكون به نبيّا، ورسولا، وخليفة[3]، ووليّا، ومؤمنا. لكنّه سوقةٌ، وعدوٌّ، وكافرٌ. وهذه كلّها مراتبُ يكون فيها كمالُ العبد ونقصُهُ. قال ﷺ:

---

(١) [طه: ٥٠]

(٢) ص ١٠ب

(٣) ثابتة في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب

«كَمُلَ من الرجال كثيرون، ولم يكمل من النساء إلّا[1] مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون» وكلّ شخص -ما عدا هؤلاء[2]- مستعدٌّ بإنسانيّته لقبول ما يكون له به هذا الكمال. فبالأهليّة هو محتاج إليه، وللحرمان وُجِدَ السؤالُ بالحال. فحضرةُ السخاءِ فيها روائحُ من حضرةِ الحكمة؛ فإنّ الله ﷻ ما منع إلّا لحكمة، ولا أعطى إلّا لحكمة، وهو الحكيم العليم في المنع والعطاء ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ص ١١
(٢) "ما عدا هؤلاء" ملحقة بالجوار بقلم الأصل
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الطيّب(١)

طابَتْ(٢) بِطيْبِ الطيّبِ الأشـياءُ   ولِذا لَهُ الأوصافُ والأسماءُ
أســماؤه الحســنى التي قد عيّنَتْ   ما عِنْدها سُوءٌ ولا أَسواءُ

⋆ ⋆ ⋆

ما طَيَّبَ الطِّيْبَ إلّا كَوْنُ خالِقنا   سَمَّيْتـهُ طَيِّبًـا وفِيْـهِ إجمالُ
مَن ذاقَهُ ذاقَ طَعْمَ الشّهْدِ فِيْهِ كَمَا   مَن لَمْ يَذُقْ ما لَهُ عِلْمٌ ولا حالُ
إن قال: ما هُوَ هذا العِلْمُ قُلْتُ لَهُ   إنّ الشيوخَ بِهذا القَوْلِ قَدْ قالوا
ولا يُـرَدُّ الذي قـالـوه إنّ لَهُ   وَجْهًا صَحِيحًا إِلَيْهِ القَوْمُ قَدْ مَالوا
ما طيَّبَ الذِّكْرَ إلّا طِيْبُ نَشْـأَتِنا   في صُوْرَةِ الحَقِّ والأعمالُ أَموالُ

يُدعى(٣) صاحِبُها: "عبد الطيّب" فالطيّب مَن يميّز الخبيث من الطيّب؛ فيجعل الطيّبين للطيّبات، والطيّبات للطيّبين؛ مِن كونه طيّبا. ويجعل الخبيثين للخبيثات والخبيثات للخبيثين؛ من كونه حكيما. فإنّه هو الجاعل للأشياء، والمميّز بين الأشياء والأحكام؛ فـ﴿يَجۡعَلَ ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٍ فَيَرۡكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجۡعَلَهُۥ فِي جَهَنَّمَۚ﴾(٤) فلا تزال "أُمّه هاوية" دائما. و"عِلّيّون" للطيّبين؛ فلا يزال يعلو دائما. وكلٌّ عالٍ وكلٌّ هاوٍ إنما يطلب ربّه.

فالهاوي عارفٌ بربّه في جهة خاصّة تلقّاها من الرسول لمّا سمعه يقول: «لو دلّيتم بحبل لهبط على الله» وهنا سِرٌّ لو بحثتَ عليه ظفرتَ به. فاقتضى مزاجُ الخبيث واستعدادُه أنّه لا يطلب ربَّه إلّا من هذه الجهة، وهو الخبيث، وجهنّم: البعيدة القعر. فهو يهوِي فيها يطلبُ ما ذكرناه. والطيّبُ الصاعد عارفٌ بربّه في جهة خاصّة تلقّاها من الرسول لَمّا سمعه يقول عن الله: ﴿سَبِّحِ

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الطيب
(٢) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ١١ب
(٤) [الأنفال: ٣٧]

ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[1] فاقتضى مزاجُ الطيّبِ واستعداده أنّه لا يطلب ربّه إلّا من هذه الجهة، وهو الطيّب. والعُلوّ لا نهاية له إلّا الله، كما الهُوِيّ لا نهاية له إلّا الله.

والذي لا يتقيّد بصفة -كأبي يزيد- يطلبه في الإحاطة بجميع الجهات الستّ؛ لأنّه ﴿بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ﴾[2] فيطلبه في العلوّ، والهويّ، واليمين، والشمال، والخلف، والأمام[3]، وكلّ هذه الجهات. فهي عينُ الإنسان ما ظهرت إلّا به وفيه؛ فهو الذي حَدَّ رَبَّهُ بالإحاطة. فأكملُ الأناسيّ مَن لم تحكم عليه جهة دون جهة، ودونه مَن حكمت عليه جهة خاصّة. فالكاملُ له الظهور في كلّ صورة، وغيرُ الكامل هو بما تقيّد به.

فقوله (أي قول أبي يزيد): "لا صفة له" يعني: لا تقييد له بأمرٍ خاصّ؛ بل له العموم بالظهور. فإنّه ما يمكن أن يخلوَ معلوم عن حدٍّ في نفسه، وأَعلى الحدود الإطلاقُ. وهو تقييدٌ؛ فإنّه قد تميّز بإطلاقه عن المقيّد، كما تميّز مقيَّدٌ عن مقيّد. فالخلقُ، وإن كان له السريان في الحقّ، فهو محدود بالسريان. والحقُّ، وإن كان له السريان في الخلق، فهو محدود بالسريان.

وهذا كان مذهب أبي مدين -رحمه الله- وكان ينبّه على هذا المقام بقوله الأمّيّ العامّيّ: "سِرُّ الحياة سرى في الموجودات كلّها؛ فتجمّدت به الجمادات، ونبتت به النباتات، وحييت به الحيوانات. فكلٌّ نَطَقَ في تسبيحه بحمده؛ لِسِرِّ سريان الحياة فيه" فهو وإن كان -رحمه الله- ناقص العبارة -لكونه لم يُعْطَ فتوح العبارة- فإنّه قارب الأمر؛ فَفُهِمَ عنه مقصوده، وإن كان ما وفّاه ما يستحقّه المقام من الترجمة عنه.

فهذا معنى الطيّب، وأنّه من أسماء التقييد ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [الأعلى: ١]
(٢) [فصلت: ٥٤]
(٣) ص ١٢
(٤) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا ومقابلة على الشيخ المؤلف أيده الله".

حضرة الإحسان[١]

حضرةُ[٢] المحسانِ إحسانُ   وهو في التحقيقِ إنسانُ
ولِذا مِنَ الشهورِ لَهُ   ما يُقالُ فِيْهِ نَيسانُ

* * *

إذا رأيتَ الذي بالفعل تَعْبُدهُ   فأنتَ صاحِبُ إحسانٍ وإيمانِ
وإن جَهِلْتَ ولَمْ تَعْلَمْ بِرُؤْيَتِكُمْ   إيّاهُ فاعْمَلْ عَلَى إحسانِهِ الثاني
وإنَّمَا جَمَعَ الرحمنُ بَيْنَهُما   لِكَيْ يُقابِلَ إحسانًا بإحسانِ
والكُلُّ مِن عِنْدِهِ إن كُنْتَ تَعْرِفُهُ   ولَسْتُ أَعْرِفُهُ إلّا إن اغْناني
طالَ انتظاري لِمَا يأتيهِ مِن قِبَلي   قَوْلًا وفِعْلًا وهَذَا الأَمْرُ أَعياني

يُدعى صاحِبُها: "عبد المحسن" وإن شئت: "عبد المحسان". قال جبريل ﵇ لرسول الله ﷺ: «ما الإحسان؟ فقال رسول الله ﷺ: الإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه؛ فإنّك إن لا تراه فإنّه يراك» وفي رواية: «فإن لم تكن تراه..» فأمره أن يخيّله، ويحضِره في خياله، على قدر علمه به؛ فيكون محصورا له. وقال تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[٣].

فمن عَلِمَ قوله (ص): «إنّ اللهَ خلق آدم على صورته» وعَلِمَ قوله -عليه الصلاة والسلام-: «مَن عَرَف نفسَه عَرَف[٤] ربّه» وعَلِمَ قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾[٥] وقوله: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[٦] عَلِمَ بالضرورة أنّه إذا رأى نفسَه هذه الرؤية؛ فقد رأى ربّه بجزاء[٧] الإحسان، وهو «أن تعبد الله كأنّك تراه» إلّا الإحسان؛ وهو أنّك تراه حقيقة، كما أريته

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المحسان
(٢) ص ١٢ب، والبيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) [الرحمن: ٦٠]
(٤) ص ١٣
(٥) [الذاريات: ٢١]
(٦) [فصلت: ٥٣]
(٧) أثبت في الهامش بقلم آخر: "فجزاء" وعليها حرف خ

نفسَك.

فالصورة الأُولَى الإلهيّة في العبادة مجعولة للعبد مِن جَعْلِهِ؛ فهو الذي أقامها نشأة يعبدها عن أمره ﷻ له بذلك الإنشاء؛ فجزاؤه أن يراه حقيقةً "جزاء وفاقا" في الصورة التي يقتضيها موطن ذلك الشهود، كما اقتضى تجلّيه في الصورة الإلهيّة المجعولة من العبد في موطن العبادة والتكليف؛ فإنّ الصور تتنوّع بتنوُّع المواطن والأحوال. والاعتقادات من المواطن. فلكلّ عبدٍ حالٌ، ولكلّ حالٍ موطنٌ. فبحاله يقول في ربِّه ما يجده في عقده، وبموطن ذلك الحال يتجلَّى له الحقّ في صورة اعتقاده. والحقُّ كلُّ ذلك، والحقُّ وراء ذلك. فَيُنْكَر ويُعْرَف، ويُنَزَّه ويوصَف، وعن كلِّ ما يُنسب إليه يتوقّف. فحضرةُ الإحسان رؤيةٌ وشهودٌ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]

حضرة الدهر[1]

الدهْرُ[2] عَيْنُ الزمـانْ	وَمـا لديـهِ أَمـان
فـإن يَكُنْ عَيْنَ قلبي	فَلَيْسَ إلّا العَيان

* * *

إذا كان دَهْرِي عَيْنَ رَبِّي فـإنّـهُ	قَـدِيْمٌ ومـا دَهْرِي يُحَـدُّ بـأَزمـانِ
وَمَا[3] سـَـبَّهُ إلّا جَهُوْلٌ بِقَدْرِهِ	ذَلِيـلٌ فَقِيرٌ ذو جَفاءٍ ونُقْصـــانِ
ولَـوْ كان عَلّامًـا بِـهِ وبِفِعْلِهِ	لَجُوزِي بِمَا جُوْزِي بِهِ نَجْلُ عَدْنانِ
وكانَ لِذاكَ العِلْمِ صاحِبَ مَشْهَدٍ	يَـراهُ عَيـانًا ذا بَيـانٍ وتِبْيـانِ
فســبحان مَن أَحياهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ	ونَـعَّـمَـهُ مِـنْـهُ لَـهِيـبٌ بِـبُرْكَانِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الدهر" وقال رسول الله ﷺ: «لا تسبّوا الدهر فإنّ الله هو الدهر» فجعلَ الدهرَ هويّةَ الله. فصدق القائلون في قولهم: ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾[4] فإنّه ما يهلكهم إلّا الله. فإنّهم جهلوا في قولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا﴾ أي نحيا فيها ثمّ نموت، وصدقوا في قولهم بعد ذلك: ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾ فصدقوا؛ فإنّ الدهرَ هو اللهُ. وجهلوا في اعتقادهم؛ فإنّهم ما أرادوا إلّا الزمانَ بقولهم: "الدَّهرَ". فأصابوا في إطلاق الاسم، وأخطؤوا في المعنى، وهم ما أرادوا إلّا المُهْلِك. فأصابوا في المعنى، ووافقوا الاسم المشروع توفيقا من الله. ولم يقولوا: الزمان. أو ربما لو قالوا: "الزمان"[5] لسمّى اللهُ نفسَه بالزمان، كما سمّى نفسَه بالدهر.

والدهرُ عبارةٌ عمّا لا يتناهى وجودُه عند مطلِقِي هذا الاسم؛ أطلقوه على ما أطلقوه. فالدهرُ حقيقةٌ معقولةٌ لكلّ داهر، وهو المعبَّر عنه بحضرة الدهر؛ وهو قولهم: "لا أفعل ذلك دهر الداهرين" وهو عينُ "أبد الآبدين". فللدهر الأزلُ والأبدُ، أي له هذان الحُكمان. لكن معقوليّة حكمه عند

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الدهر
(٢) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ١٣ب
(٤) [الجاثية: ٢٤]
(٥) ص ١٤

الأكثر في الأبد؛ فإنّهم أَتْبَعوه الأَبد. فلذلك يقول القائل منهم: "دهر الداهرين" وقد يقول بدله: "أبد الآبدين" فلا يعرفونه إلّا بظرف الأبد، لا بظرف الأزل. ومَن جعله: "اللهْ"؛ فله حُكم الأزل والأبد، فاعلم ذلك.

ومِن هذه الحضرةِ ثبت حُكم الأزل والأبد لمن وُصِف به، وأنّ عينَ العالَم لم يزل في الأزل -الذي هو الدهر الأوّل بالنسبة إلى ما نذكره- ثابت العين. ولَمّا أفاده الحقُّ الوجودَ ما طرأ عليه إلّا حالة الوجود، لا أمر آخر؛ فظهر في الوجود بالحقيقة التي كان عليها في حال العدم. فتعيّن بحال وجود العالَم الظرفُ الأوّل، المعبَّر عنه بالأزل؛ وليس إلّا الدهر. وتعيَّن حالُ وجود العالَم بنفسه، وهو زمانُ الحال، وهو الدهر عينُه. ثمّ استمرَّ له الوجود إلى غير نهاية. فتعيّنَ الظرفُ الآخرُ، وهو الأبد؛ وليس إلّا الدهر.

فَمَن راعى هذه النِّسب؛ جعله دهورا، وهو دهر واحدٌ؛ وليس[1] إلّا عين الوجود الحقّ بأحكام أعيان الممكنات، أو ظهور الحقّ في صور الممكنات. فتعيّن أنّ الدهرَ هو اللهُ -تعالى- كما أخبر عن نفسه، على ما أَوصله إلينا رسوله ﷺ فقال لنا -لَمّا سمع مَن يَسُبُّ الدهرَ لكونه لم يعطه أغراضَه- فقال: «لا تَسُبّوا الدهر فإنّ الله هو الدهر»؛ لأنّه المانعُ وجودَ ما لكم في وجودِه غرَضٌ؛ ولهذا تَسمّى بـ"المانع"، وله حضرة في هذا الباب، في هذا الكتاب مذكورة.

فتوليدُ العالَم إنما هو للزمان، وهو الدهر ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ﴾[2] فيتناكحان؛ فيلدُ النهارُ جميعَ ما يظهر فيه من الأعيان القائمة بأنفسها، وغير القائمة بأنفسها؛ من الأجسام والجسمانيّات، والأرواح والروحانيّات، والأحوال. فيظهر كلُّ روحانيّ وجسمانيّ من كلّ اسم ربّانيّ، ويظهر كلّ جسم وروح من الاسم الربِّ، لا من الاسم الربّانيّ. ﴿وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾ فيتناكحان؛ فيلد الليلُ مثل ما وَلِدَ النهارُ سواء على حَدِّ ما مضى. وهذا المعبَّرُ عنه بالليل والنهار سَدَنَةُ الدهرِ.

والإيلاجُ، والتكويرُ، والغشيانُ؛ وهو قوله[3]: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى

(١) ص ١٤ب
(٢) [الحج: ٦١]
(٣) لم ترد في ق، ووردت في هـ، س

ٱلَّيۡلِۖ﴾(1) مِن كور العمامة و﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾(2) فهذه مقاليدُ الدهر الذي ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(3) وهو الناكحُ ﴿وَٱلۡأَرۡضِ﴾ وهو المنكوح. فمَن علا من هذين الزوجين فله الذكوريّة؛ وهو(4) السماء، ومَن سَفل من هذين الزوجين فله الأنوثة؛ وهو الأرض. ونكاحهما: المقلاد، والإقليد (هو) الذي به يكون الفتح؛ فيُظهِر ما في خزائن الجود، وهو الدهر. فهكذا وُجِدَ العالَمُ عن نكاحٍ دهريّ زمانيّ؛ ليليّ ونهاريّ. فإن علا ماءُ الناكح ماءَ المنكوح؛ أَذْكَرَ؛ فظهرت الأرواح الفاعلة. وإن علا ماءُ المنكوح ماءَ الناكح، أَنْثَى؛ فظهرت الجثث الطبيعيّة، القابلة للانفعال، المنفعلة.

فَهَكَـذَا كانَـتِ الأُمُورُ ... وأَظْهَرَتْ حُكْمَهـا الدُّهُورُ
فكُلُّ أَمْرٍ يَخُصُّـــهُ اسْمٌ ... كَانَ له الكَوْنُ والصُّــدُورُ
ثُمَّ إِلَى اللهِ بَعْـدَ هَـذا ... تَصِـيْرُ في سَـيْرِها الأُمُورُ
فَكُلُّ جِسْـــمٍ لَهُ ظَلامٌ ... وكُلُّ رُوْحٍ لَدَيْـهِ نُـوْرُ
إذا انْطَوى ظِلُّهُ ويَخْفَى ... فِي ذاتِـهِ ذَلِكَ النُّـفـورُ
لَمْ يُعْدِمِ اللهُ عَيْنَ شيءٍ ... أَبْـداهُ لَـكِـنَّـهُ يَـبُـورُ
فَخَلْقُـهُ لَمْ يَزَلْ جديـدًا ... فِي كُلِّ أَوقـاتِـهِ يَـثُـورُ
لَوْلَا وُجُودُ النِّكاحِ فِيْهِ ... مَـا كانَ للعـالَمِ الظُّهُورُ
وَلَا لأسـمائـه احتكامٌ ... ولا لأعيـانِهـا نُشـــورُ
فـأَنْجُمٌ مِنْـهُ طـالِعـاتٌ ... وأَنْجُـمٌ عِـنْـدهُ تَـغُـورُ
كأنّها(5) طـالِبـاتُ ثَـأْرٍ ... وطـالِـبُ الثأْرِ ما يَجُورُ
فالكَوْنُ في لَيْلٍ أَو نَهارٍ ... عَلَى الَّذِي قُلْتُـهُ يَـدُورُ

---

(1) [الزمر: 5]
(2) [الأعراف: 54]
(3) [الزمر: 63]
(4) ص 15
(5) ص 15ب

حضرة الصحبة[1]
وهي حضرة المعيّة

الصـاحِبُ[2] الحَقُّ لَيْسَ الصـاحِبُ الداعي وَلَـو تَحَكَّمَ في بُـرْزِئِي وَأَوْجَـاعِـي
وإنَّ صَـــاحِبَهَـا يَبْغِي مُصـــاحَبَتي ويَـدَّعـي أنّـهُ مِـنّي كأَسْمَـاعِـي

⋆ ⋆ ⋆

صُحْبَـةُ الـرحمـنِ فِـيهـا أَدَبٌ فاصْحَبِ الرحمنَ لَا تَصْحَبْ سِـواهْ
يَـتَـمـنّـاهُ الذي يَصْـــحَـبُـهُ أن يَـراهُ فَـيَرى فِـيْـهِ مُـنَـاهْ
عَجَـبًـا فِـيْـهِ وفي رُؤيَـتِـهِ مَـا لِـعَـبْـدٍ مِـنْـهُ إلّا مَـا نَـوَاهْ
بَذَلَ المجهودَ كي يُبْصِرَهُ وأَبَى ذَلِكَ في الحَــقِّ عَمَــاهْ
لَوْ دَرَى الإنســانُ مِن غيْرَتهِ[3] أنّـهُ حَـقًّـا[4] عـلى هـذا بَـنـاهْ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الصاحب". قال رسول الله ﷺ في دعائه ربَّه: «أنت الصاحبُ في السفر» وقال -تعالى- مصدِّقا له فيما سمّاه به من الصاحب: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[5] فهو[6] الصاحب على كلّ حال مع العبد في أينيّته:

فَهُوَ اللهُ فِي السماءِ وفِي الأرضِ يَحْــكُمُ
وإذا كان هَـكَـذَا فـاحْـذَرُوا[7] مِنْـهُ واعلَمُوا
أنّـهُ عـالِـمٌ بِـكُمْ عـادِلٌ لَـيْـسَ يَـظْـلِمُ

وذلك أنّ الله -تعالى- حَدَّ حدودا لعباده؛ عقليّة وشرعيّة، معلَّلة وغير معلّلة. فما عُقِلت علّته منها سمّيناها: عقليّة، وما لم تُعقل علّته سمّيناها: تعبُّدا وعبادة شرعيّة. فهو مع عباده المكلَّفين يحفظ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الصاحب
(٢) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) يمكن قراءتها كذلك في ق: "غبرته" والغبرة: لون التراب، وربما هي إشارة إلى السفر لارتباط غبرة التراب به.
(٤) "أنه حقا" تقديرها هنا: "أنّ حقا"
(٥) [الحديد: ٤]
(٦) ص ١٦
(٧) حرف الراء أثبت في ق في الهامش مع إشارة التصويب

عليهم أنفاسَهم في حدوده، وهو مَع مَن ليس بمكلَّف ينظر ما يفعل معه المكلَّفون؛ بأن لا يتعدَّوا حدودَه. فهو مع كلّ شيء بهذه المثابة في الدنيا.

وأمّا في الآخرة فما هو معهم إلّا لحفظ أنفاسهم، ولما يوجده فيهم؛ فإنّهم محلُّ الانفعال لما يريد إيجاده؛ فلا يزال يوجِد له -تعالى- ولهم: فَلَهُ من حيث ما يسبِّحه الموجود بحمده في شيئيّة وجوده -فإنّها النعمة الكبرى- فتسبيحه: «الحمد لله المنعِم المفضِل». وأمّا كونه يوجِد لهم؛ فلِما يحصل لهم من المنفعة بسبب ذلك الموجود، وما يليق به. فيعود نفعه عليهم، ويعود تسبيحه عليه -تعالى-، هكذا دائما.

ثمّ[١] إنّ العالَم لا يزال مسافرا أبدا، فالله صاحبه أبدًا. فهو بعينه يسافر من حال إلى حال، ومن مقام إلى مقام، والحقُّ معه صاحِبُه. وللحقِّ الشئون كما قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[٢] فالحقُّ أيضا له[٣] من شأن إلى شأن. فشئون الحقّ هي أحوال المسافرين؛ يجدِّد خَلْقَها لهم في كلِّ زمان فرد؛ فلا يتمكّن للعالَم استقرارٌ على حالٍ واحدة وشأن واحد؛ لأنّها أعراضٌ، والأعراض لا تبقى زمانين مطلَقا؛ فلا وجود لها إلّا زمان وجودها خاصّة، ثُمّ يعقبها في الزمان الذي يلي زمان وجودها الأمثالُ أو الأضداد.

فأعيانُ الجواهر -على هذا- لا تخلو عن أحوال، ولا خالِق لها إلّا الله. فالحقّ في شئون أبدا؛ فإنّه لكلّ عينٍ حالٌ. فللحقِّ شئون، ولنا أحوال. فالصحبة دائمة غير منقطعة، وشئون حاكمة إلى غير نهاية ولا بلوغ غاية، وذلك من المرتبة التي صحّ لنا فيها أوّليّة الظهور.

ثمّ استمرّ السيرُ، وتمادى السفرُ والانتقالُ[٤] من مكان إلى مكان، ومن مكانة إلى مكانة، لكلّ موجود من العالَم. فلنُعَيِّن من ذلك ما يختصّ بهذا النوع الإنسانيّ. فأوجده بكلّه -ظاهر صورته

---

(١) ص ١٦ب
(٢) [الرحمن: ٢٩]
(٣) مضاف في الهامش بقلم آخر: "كأنه سفر" وعليها ظ (أي ظن)
(٤) أثبت في الهامش بقلم آخر: "من بلد إلى بلد، و"

وباطنها- آخِرَ العالَم. فظهر بعينه[1] في كونِه بعد أن كان يدور في أطوار العالَم -من عالَم الأفلاك والأركان- ولكن مختلِفَ الأحوال، مفترِقَ الأجزاء، غير معيّن بهذا الشيء الخاصّ؛ فالتأمَتْ أجزاؤه. والحقُّ صاحبه في كلّ حال من أحوال تنقّلاته. وكيف لا يصحبه؛ وهو خالقُ تلك الأحوال التي ينقله فيها والأطوار ؟! فأظهر عينَه مجموعا، لم يُبْقِ منه شيئا في غير ذاتِه.

ثمّ جعل ما جعل فيه يستحيلُ من صورة إلى صورة؛ وهو أيضا سَفَر. ويُمِدُّه بمثل ما زال عنه وسافر، أو بضدّه؛ لتبقى عينُ جمعيَّته. فصار الإنسانُ منزلا من منازل الوجود؛ يسافَر منه ويسافَر إليه. وليس لكلّ مسافِر إليه -إذا وصل ونزل به- سِوَى جائزته؛ ليلة واحدة، وهي الزمن الفرد، ويرحل.

ولا يَرِدُ عليه حالٌ من الأحوال إلّا والحقُّ صاحبٌ لذلك الوارد. فيتعيّن على هذا المحلّ -الذي هو الإنسان- في كلِّ نفَس، عند ورود كلِّ حالٍ كرامتان: كرامة وضيافة لذلك الوارد؛ بحسب مكانته من ربّه، وما تعطيه حقيقته. والإنسان قادر على إجازته، والقيام بحرمته، وكرامته، وضيافته. ولسرعة ارتحاله؛ تكون المسارعة إلى أداء جائزته. والكرامةُ الأخرى المتعيّنةُ عليه كرامةُ صاحبِه الواصِلِ معه[2]؛ وهو «الله الصاحب في السفر» فينظر بأيّ اسم إلهيّ وَصَلَ؛ فذلك الاسمُ الإلهيُّ هو صاحبه. فينظر ما يستحقّه ذلك الاسم الإلهيّ من الجلال، والتعظيم، والتمجيد، والتحميد؛ فيُكرمه، ويَضيفه بها؛ فتلك كرامته.

ويبادر إلى ذلك في الزمان الواحد؛ لأنّ الإنسانَ مجموعٌ، والرحلة سريعة. فيعيّن لكلّ واحد - أعني للحال الوارد، وللصاحب معه؛ وهو الاسم الإلهيّ الذي يحفظه- من نفسِه ما يستحقّ أن يقوم بما يتعيَّن للحقّ عليه من الكرامة، ويعيِّن من نفسِه -أيضا- حقيقةً أخرى مناسِبةً للوارد تقوم بخدمته إلى أن يرحل عنه؛ فالإنسان منزلٌ ومناخٌ للمسافرين من الأحوال.

وهو -في نفسه- مسافرٌ أيضا. فله مع الله صحبة دائمة لسفره، وله تلقّي كلّ وارد عليه من الله

(١) ص ١٧
(٢) ص ١٧ب

مع صاحبه من الأسماء الإلهيّة. فيتعيّن عليه في كلّ نفَس خمسةُ حقوق يطالَب بالقيام بها: حقُّ الوارد عليه، وحقُّ صاحبه، وحقُّ المسافر عنه في تسفيره، وحقُّ صاحبه، والحقُّ الخامس حقّ الله -تعالى- وهو صاحبه الملازم له في سفره؛ فإنّه «الصاحب في السفر، كما هو الخليفة في الأهل». فما خَلَق اللهُ أتعبَ خاطرٍ ولا قلبٍ مِن أهل الكشف والحضور، العارفين بالله(١)، من أهل الله؛ أهل الشهود لهذه الأمور.

فيتخيّلُ مَن لا معرفة له بالأمور أنّ العارفَ في راحة. لا والله؛ بل هو أشدّ عذابا من كلّ أحد؛ فإنّه لا يزال في كلّ نفَس يطلب نفسَه(٢) بأداء هذه الخمسة الحقوق. ولولا أنّ الله يعفو عن كثيرٍ، برحمته التي وسعت كلّ شيء؛ وأنّ من رحمة الله أعطى اللهُ هذا العبد من الاتّساع، وكثرة الوَزَعة والخدّام، ما يستعين بهم على أداء هذه الحقوق؛ ما قدَرَ الإنسانُ على أداء شيء منها. ولا يطالَبُ بهذه الحقوق كلّها، إلّا مَن أشهده الله عينَ ما ذكرناه، كما قال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾(٣).

كما يعيّن في الإنسان الواحِد في إنزال القرآن؛ أنّه بلاغٌ من وجهٍ، وإنذارٌ من وجهٍ، وإعلامٌ بتوحيدٍ من وجهٍ، وتذكرةٌ لما نَسِيَهُ من وجهٍ، والمخاطَب بهذا كلّه واحِدُ العين، وهو الإنسان. قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ فهو بلاغ له مِن كونه من الناس ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ من كونه على قَدم غرورٍ وخطر؛ فيَحذَر، ﴿وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ أي يفعل ما يريد، ما ثَمّ آخرُ يردُّه عن إرادته فيك ويصدُّه، ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(٤) بما أَشهَدَهم به على نفسه(٥) أنّه ربُّه؛ ليقوم بما يجب على المملوك من حقّ سيّده الذي أَقرّ له بالمِلك.

ولهذا؛ العبدُ إذا اشتراه الإنسانُ من غيره؛ فمِن شَرْطِه أن يُقِرَّ العبدُ لبائعه بالمِلك، ولا يسمع مجرّد دعواه في أنّه مالك له، ولا يقوم على العبد حجّةٌ بقول سيّده ما لم يعترف هو بالمِلك له.

---

(١) ص ١٨
(٢) أضاف في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب: مطلوبا من أجل ما أشهده الله ما أشهده
(٣) [ق: ٣٧]
(٤) [إبراهيم: ٥٢]
(٥) ص ١٨ب

ويغفل عن هذا القدر كثير من الناس؛ فإنّ الأصلَ الحرّيّةُ، واستصحابُ الأصل مَرْعِيٌّ. وبعد الاعتراف بالمِلك صار الاسترقاقُ في هذه الرقبة أصلا يُستصحَب؛ حتى يُثبت الحرّيّة إنِ ادّعاها، هكذا هو الأمر. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(١) فثبت الاسترقاق لله عليهم. فطولبوا بالوفاء بحقّ العبوديّة لهذا الإقرار، فهو قوله: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فإنّ التذكّر لا يكون إلّا عن علم متقدِّم مَنْسيٍّ؛ فيذكره من يَعلم ذلك.

فاللهُ مع الخلق هو الصاحِبُ المجهول؛ لغيبتهم عن شهود هذه الصحبة. فلا يطالَبون بحقِّ ما يختصّ به، والذي يشهده إيمانا أو عيانا يطالَبُ بذلك. فالعالِم المحجوب؛ للغيبة يَخاف من المعاصي. والعارفُ؛ للشهود يَخاف من الكفر، وهو الستر؛ يقول: سَدَلَ الحجاب بعد الكشف. نسأل الله عصمةً واقيةً؛ وهي الشهود الدائم؛ فإنّه مباحٌ له جميع ما يَتصرّف فيه مَن(٢) هذا حالُه. فإنّه إذا كان العبدُ المذنِبُ، في عقبِ ذنْبه، يعلم أنّ له ربّا يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب؛ عِلْمَ إيمان؛ وقد أُبيح له، ورُفِع الحجرُ عنه في تصرُّفه؛ فما ظنّك بصاحب الشهود الذي يَرى مَن يَفعلُ به، وفيه؟ وما ينفعل؟ وصدور الأعيان من حضرة مَن تصدر؟

فافهم، وتأمّل ترشد ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾(٣) فإنّي ما تَرْجَمْتُ لك إلّا عن شرع مستقرّ، ودِين كالصباح الأبلج ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾(٤) ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٥).

---

(١) [الأعراف: ١٧٢]
(٢) ص ١٩
(٣) [طه: ١١٤]
(٤) [البقرة: ٢]
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة الخلافة(١)

إنّ(٢) الخلافَةَ سِرُّ اللهِ في البَشَرِ ... لِذا تَحَمَّلْتُ ما فِيها مِن الضَّرَرِ
أنا الخليفةُ ما عندي سِوَى نَفَسِي ... فَلَا أَخافُ وَلَا أَخْشَى مِن الغيَرِ

* * *

خَلِيفةُ الحَقّ في الأكْوانِ مَن ظَهَرا ... بِصُورَةِ الحَقّ مَلَكًا كان أو بَشَرا
فكانَ مَن قَدْ أَتَى نَصُّ الكتابِ بِهِ ... إبْنًا وجَدًّا وهذا كُلُّهُ ذَكِرا
وكانَ يَجْهَلُ في الأعيانِ رُتْبَتَهُ ... وكان حَقًّا ولَمْ يُلْحِقْ بِهِ غِيَرا
فَلَوْ تَراهُ وقَدْ خَرَّتْ ملائكةٌ ... لِذَاتِهِ سُجَّدًا لَقُلْتَ ذا سَحَرا
ومَنْ أَبَى نَزَلَتْ في الحالِ رُتْبَتُهُ ... ولَمْ يَزَلْ خاسئًا مِثْل الَّذِي كَفَرا

يُدعى(٣) صاحِبُها: "عبد الخليفة". قال رسول الله ﷺ في دعائه ربَّه في سفره: «أنت الصاحب في السفر» وقد مضى فيه القول «والخليفة في الأهل» فسمّاه خليفة لمّا استخلفه، أي بَيَّنَ أنّه الخليفة، أي الذي يخلف المسافرَ في أهله. فهو خليفةٌ بالنظر إلى المفارِق أهلَهُ بسفره، وهو صاحبٌ للمقيمين: أهلِ هذا المسافر. فنحن نتكلّم فيه من حيث أنّه خليفة؛ فهو القائم على كلّ نفس؛ فإنّ ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾(٤) فسافروا عن أهليهم؛ فاستخلفوا الحقَّ فيهم؛ ليقومَ عليهم بما كان يقوم به عليهم صاحبُهم وأَوْفَى.

فمِن هذه الحضرةِ، أيضا، جعل اللهُ الخلفاءَ في الأرض واحدا بعد واحد، لا يصحّ ولاية اثنين في زمان واحد. قال ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما».

ولا نشكّ أنّ النبيّ ﷺ أخبرنا أنّ اللهَ هو خليفةُ المسافر في أهله بجَعْلِهِ، لا بجَعْلِ المسافر، بخلاف الوكالة. وستَرِد حضرة الوكالة -إن شاء الله-. فما جعل الحقُّ نفسَه خليفةً في أهل المسافر

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الخليفة
(٢) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ص ١٩ب
(٤) [النساء: ٣٤]

إلّا وله حكمٌ، ما هو عينُ الحكم الذي له فيهم مِن كونه إلها لهم، وخالقا، وربًّا، ورازقا، وكونهم مألوهين له، ومخلوقين، ومرزوقين، ومربوبين. فما عيَّن اللهُ للرَّجُلِ أو القائم في أهله، من الحقوق التي لهم عليه؛ فإنّ(1) اللهَ يتكفّل لهم بذلك ما دام مسافرا، غائبا عن أهله. وما يفعله معهم من الإنعام، وغير ذلك مما لا يجب على الرَّجُل لأهله عليه؛ فهو من حضرة أخرى، لا من حضرة الخلافة؛ بل من حضرة الوهب، أو الكرم، أو الجود، أو غير ذلك.

ومما يجب للأهل على القائم بهم، مما هو خارج عن مئونتهم: حفظُ الأهل، وصيانته، والغيرة عليه. فمَن خلف غائبا بسوءٍ في أهله؛ فقد أتى بابا من أبواب الكبائر؛ فإنّه انتهكَ حرمةَ الخليفةَ في الأهل، وغَرَّهُ حِلْمُهُ وإمهالُه، وما علِم سِرَّ الله في ذلك من خيرٍ يعود على الغائب؛ فإنّه مؤمِن، وما يقضي الله لمؤمن بقضاءٍ إلّا وله فيه خير. وكذلك هذا المنتهِكِ، من حيث أنّه انتهك حرمة الغائب، فله فيه خيرُ التبديل لكونه مؤمنا، ومن حيث أنّه منتهِكٌ حرمة الخليفة؛ فأَمْرُه إلى الله، لا أَحكم عليه بشيء؛ إلّا أنّه في محلّ الرجاء والخوف من غير ترجيح.

ألا ترى إلى موسى عليه السلام كيف قال: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ﴾(2) وهذا خطابٌ خارجٌ عمّن استخلفه في قومه، وهو هارون، فسمّاهم: "خلفاء" وما استخلفهم؛ لكنّه لَمّا تركهم خلفَه، وسار إلى ربّه؛ سمّاهم بهذا الاسم. فاجعل بالَك لما تقتضيه هذه الحضرة بما نبّهتُك عليه، والله الموفّق لا ربّ غيره.

---

(1) ص ٢٠
(2) [الأعراف: ١٥٠]

حضرة[1] الجمال[2]

إنّ الجميلَ الَّذِي الإحسانُ شِيْمَتُهُ هُوَ الَّذِي تَعْرِفُ الأَكوانُ قِيْمَتَهُ
إِذَا يَـرَاهُ الَّذِي فِيْنـا يُحَبِّبُـهُ يَرَى الوجودَ فَيُبْدِي فِيْهِ حِكْمَتَهُ

يُدعى صاحِبُ هذه الحضرةِ: "عبد الجميل". قال رسول الله ﷺ للرَّجُل الذي قال له: «يا رسول الله؛ إنّي أُحِبّ أن يكون نعلي حسنا، وثوبي حسنا. فقال له ﷺ: إنّ الله جميل يحبّ الجمال» خرّجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان. وفي حديث عنه ﷺ: «اللهُ أَوْلَى مَن تُجُمِّلَ له». ومِن هذه الحضرةِ أضاف اللهُ الزينةَ إلى الله، وأمرَنا أن نتزيّن له فقال: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ﴾ وهي زينة الله ﴿عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾[3] يريد وقت مناجاته، وهي قرّة عين محمد ﷺ وكلِّ مؤمن؛ لِمَا فيها من الشهود؛ فـ«إنّ الله في قبلة المصلّي»، وقد قال: «اعبد الله كأنّك تراه».

ولا شكّ أنّ الجمالَ محبوبٌ لذاته، فإذا انضاف إليه جمالُ الزينة؛ فهو جمالٌ على جمالٍ؛ كنورٍ على نور؛ فتكون محبّةً على محبّة. فمن أحبّ اللهَ (أحَبّه) لجماله، وليس جمالُه إلّا ما يشهده من[4] جمال العالَم؛ فإنّه أوجده على صورته. فمَن أحبّ العالَم لجماله؛ فإنما أحبّ اللهَ. وليس للحقّ مَنْزَه، ولا مجلى؛ إلّا العالَم. وهنا سِرٌّ نبويّ، إلهيّ، خُصِصْتُ به من حضرة النبوّة، مع كوني لست بنبيّ؛ وإنّي لوارث.

إنّي خُصِصْتُ بِسِرٍّ لَيْسَ يَعْلَمُهُ إلّا أنا والذي في الشَّرْعِ نَتْبَعُهُ
ذاكَ النبيُّ رَسُولُ اللهِ خَيْرُ فَتًى للهِ نَتْبَعُهُ فِيْمَا يُشَرِّعُهُ

فأوجد اللهُ العالَمَ في غاية الجمال والكمال خَلْقا وإبداعا؛ فإنّه -تعالى- يحبّ الجمال. وما ثمّ جميل إلّا هو؛ فأحبّ نفسَه. ثمّ أحبّ أن يَرى نفسَه في غيره؛ فخلق العالَم على صورة جماله. ونظر إليه؛

(١) ص ٢٠ب
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الجميل
(٣) [الأعراف: ٣١]
(٤) ص ٢١

فأحبَّه حُبّ مَن قيّده النظر. ثمّ جعل ﷻ في الجمال المطلق الساري في العالَم جمالا عرَضيّا مقيَّدا، يفضُلُ أحادُ العالَم فيه بعضه على بعضٍ بين جميلٍ وأجمل، وراعى الحقُّ ذلك على ما أخبر نبيُّه ﷺ فقال "المؤمنُ" لرسول الله ﷺ الحديث الذي ذكرناه في هذا الباب، الذي خرّجه مسلم في صحيحه: «إنّ اللهَ جميلٌ» فهو أَوْلَى أن تحبَّه؛ إذ وقد أَخبرتَ عن نفسك أنّك تحبّ الجمال، وأنّ الله يحبّ الجمال. فإذا تجمّلتَ لربّك أحبّكَ، وما تتجمّل له إلّا باتّباعي؛ فاتّباعي[1] زينتُكَ. هذا قوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾[2] أي تزيّنوا بزينتي يحببكم الله؛ فإنّ اللهَ يحبّ الجمال. فأعذر اللهُ المحبّين بهذا الخبر؛ لأنّ المحبَّ لا يرى محبوبه إلّا أجمل العالَم في عينه. فما أَحَبَّ إلّا ما هو جمال عنده، لا بدّ من حكم ذلك.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ﴾[3] فما رأى سوءَ العمل حَسنا، وإنما رأى الزينة التي زيّن له بها؟ فإذا كان يوم القيامة، ورأى قُبْحَ العمل؛ فَرَّ منه؛ فيقال له: "هذا الذي كنت تحبّه، وتتعشّقُ به، وتهواه" فيقول المؤمن: "لم يكن حين أحببته بهذه الصورة، ولا بهذه الحِلْية. أين الزينة التي كانت عليه، وحَبَّبَتْهُ إليّ تُردُّ عليه؟ فإنّي ما تعلّقتُ إلّا بالزينة، لا به، لكن لمّا كان محلّها؛ كان حبّي له بحكم التبع" فيقول الله لهم: "صدق عبدي، لولا الزينةُ ما استحسنه؛ فرُدّوا عليه زينتَه" فيبدّل الله سوءه حُسنا؛ فيرجع حبّه فيه إليه، ويتعلّق به. فما قال الحقّ هذا القول، أعني: ﴿زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ إلّا ليلقّن عبدَه الحجّةَ إذا كان فطِنا.

فلا ينبغي للمؤمن الكيّس[4] أن يهمِل شيئا من كلام الله، ولا كلام المبلّغ عن الله؛ فإنّ الله -تعالى- يقول فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾[5] وقد ذمّ قوما ﴿ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا[6]﴾[7] وهم في هذا الزمان أصحابُ السَّماع، أهلُ الدفِّ والمزمار. نعوذ بالله من الخذلان.

---

(١) ص ٢١ب
(٢) [آل عمران: ٣١]
(٣) [فاطر: ٨]
(٤) الكيس: مجتمع الرأي والعقل
(٥) [النجم: ٣]
(٦) ص ٢٢
(٧) [الأعراف: ٥١]

ما الدِّيْنُ بالدُّفِّ والمِزْمارِ واللَّعِبِ ... لَكِنَّمَا الدِّيْنُ بالقُرآنِ والأَدَبِ
لَمّا سَمِعْتُ كتابَ اللهِ حَرَّكَني ... ذاكَ السَّماعُ وأدناني مِنَ الحُجُبِ
حَتَّى شَهِدْتُ الذي لا عَيْنَ تُبْصِرُهُ ... إلّا الّذِي شاهَدَ الأنوارَ في الكُتُبِ
هُوَ الذي أَنْزَلَ القُرآنَ في خَلَدِي ... يَوْمَ الخميسِ بِلا كَدٍّ ولا نَصَبِ
إلّا عِنايَةَ رَبِّي حِيْنَ أَرْسَلَها ... إلى فُؤادي فَنادَتْني عَلَى كَثَبِ
أَنْتَ الإمامُ الذي تُرْجَى شَفاعَتُهُ ... في المذنِبِين، وأَنْتَ السِّرُّ في النَّصَبِ
لَوْلاكَ ما عَبَدوا نَجْمًا وَلا شَجَرًا ... وَلا أَتَوا ما أَتَوا به مِنَ القُرَبِ

فإنّ كلامَ المبلِّغ عن الله؛ ما جاء به إلّا رحمةً بالسامع. وهو إن كان فطنا[1]؛ كان له، وإن كان حمارا؛ كان عليه. ولمّا كان الجمال يُهاب لذاته، والحقُّ لا يهاب شيئا؛ وقد وصفه العالِم ﷺ بأنّه جميل، والهيبة تجعل صاحبَها أن يترك أمورا كان في نفسه في وقت حديث النفس أن يفعلها مع محبوبه عند الاجتماع به واللقاء، فتمنعه هيبة الجمال مما حدّثته به نفسُه، وقد وصف اللهُ نفسَه بالحياء من عبده إذا لقيه؛ فقام الحياءُ لله مقامَ الهيبة في المخلوق. فما اقتضى من حال العبد أن يؤاخذه به الله، لَمّا لقيه استحيا منه؛ فترك مؤاخذته. ولذلك قال فيمن أُخذ منهم: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[2] فأرسل الحجاب بينهم وبينه؛ فلم يروه. فلو كانت الرؤية؛ لكان الحياءُ القائمُ بالحقّ مقامَ الجمال في الخلق. فالحكم واحد، والعلّة تختلف.

فحقّق هذه الحضرة، وتزيّن، وتجمّل: تارة بِنَعْتِك مِن ذلّة وافتقار، وخشوع وخضوع، وسجود وركوع، وتارة بِنَعْتِه ﷻ من كرمٍ، ولطف، ورأفة، وتجاوز، وعفو، وصفح، ومغفرة، وغير ذلك مما هو لله، ومِن زينة الله التي ما حرّمها الله على عباده. فإذا كنتَ بهذه المثابة أحبّك اللهُ لِمَا جمّلك به من هذه النعوت، وهو الحبّ الذي ما فيه مِنّة؛ لأنّ الجمال استدعاه. كالمغفرة للتائب، والمغفرة لغير التائب.

(١) ص ٢٢ب
(٢) [المطففين: ١٥]

فالمغفرة[1] للتائب ما فيها منّة؛ فإنّ التوبة من العبد استدعت المغفرة من الله. والمغفرة لغير التائب مِنّة محضة. قال -تعالى- في مغفرته الواجبة: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2] وغير المتّقي والتائب يطلب رحمة الله ومغفرتَه من عين المنّة. فتجمّلْ إن أردت أن ترتفع عنك مِنّةُ الله مِن هذا الوجه الخاصّ، ويكفيك حكم الامتنان بما وُفّقت إليه من التجمّل بزينة الله؛ فإنّ ذلك إنما كان برحمة الله كما قال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ٢٣
(٢) [الأعراف: ١٥٦]
(٣) [آل عمران: ١٥٩]
(٤) [الأحزاب: ٤]، وبالهامش: "بلغ قراءة وسماعا ومقابلة على الشيخ المؤلف ﷺ".

حضرة التسعير[1]

إنّ المُسَـــعِّـرَ رتَّـبَ الأَقْـوَاتا ... لِيُبَيِّنَ الأزمانَ[2] والأوقاتا
فَيُمِيْتُ أحياءً، بِشــاهِدِ[3] فِعْلِهِ ... فِـيـنـا، ويُحْـيِي جُـوْدُهُ أَمـواتا
ويردُّنا بَعْـدَ اجتماعِ نُفُوسِـنـا ... عند الصــدورِ لِمَا نَرى أَشـتاتا
واللهُ أَنْبَـتـنـا بـأَرضِ وُجُـودِهِ ... مِن جُودِهِ في كونِنا إنباتا

يُدعى[4] صاحِبُها: "عبد المسعِّر" وهي تحكم على حضرة الأرزاق التي تُتَملّك، ويدخلها البيع والشراء. فتُعيِّنُ هذه الحضرةُ مقاديرَ أثمانها التي هي عِوَضٌ منها، ولا يَعلم قَدْرَ ذلك إلّا الله؛ فإنّها من باب حضرة ضَرْبِ الأمثال لله، وقد نُهينا عن ذلك فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ﴾ وهو يضرب الأمثال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[5].

قيل لرسول الله ﷺ: «سَعِّر لنا. فقال ﷺ: إنّ اللهَ هو المسعِّرُ، وأرجو أن ألقى الله وليس لأحد منكم عليّ طلبة» فإنّ الوزن بين الشيئين بالقيمة مجهول، لا يتحقَّق. فما بقي إلّا المراضاة بين البائع والمشتري ما لم يجهل أمر السوق بالوقت، والزمان، وأحوال الناس في ذلك. فإنّ الأحكام والأسعار تختلف باختلاف الأوقات، لما يختلف من الأحوال بسلطان الأوقات.

فَكُلُّ وَقْتٍ لَهُ حَالٌ يُعَيِّنُهُ ... وكُلُّ حَـالٍ لَهُ حُكْمٌ وتَرْتِيـبُ
ولَيْسَ يَعْرِفُـهُ إلّا مُوَقِّتُـهُ ... ولَيْسَ يَنْفَعُ في التسعيرِ تَهذيبُ

ولَمّا قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله هو المسعِّر[6]» علِمنا أنّه:

فَهُوَ المُسَعِّرُ؛ حُكْمُهُ ما يُقَرِّرُ ... يُغْلِي ويُرْخِصُ سُــوقَه[7] مُتَبَذِّلٌ

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المسعّر
(٢) أثبت فوقها بقلم الأصل: "الأحوال" مشيرا بذلك إلى صواب كلا التعبيرين
(٣) الحروف المعجمة مهملة في ق
(٤) ص ٢٣ب
(٥) [النحل: ٧٤]
(٦) ص ٢٤
(٧) ق: سوقةٌ

وهو الكبير فكونُهُ متكبِّرًا   مِن مِثْل هذا فالمقامُ يُحَيِّرُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ هذا لَكان بِحُكْمِنا   وبِحُكْمِنا هذا ألا تَتَبَصَّروا؟!
ما حكمة تَعْنو الوُجُوهُ لِعَيْنِها   هَذَا الَّذِي جِئنا بِهِ فتَفَكَّروا

فأخبر أنّه ألسِنَةُ العالَم في أثمان الأشياء التي تدخل في حكم البيع والشراء. فَمَن سام[١] فليعرف مَن يَسُم، ولا تَسُمْ على سَوْمِ أخيك، ولا تَبِع على بيعه. كما نُهيتَ أن تخطب على خِطبته؛ لأنّ الخِطبة من باب الشراء والبيع؛ لأنّها شراء استمتاع بِعضو وبَيْعِه. فلهذا لا بدّ مِن الصِّداق؛ وهو القيمة، والثمن، والعِوض. فالبيعُ والشراءُ معاوضة.

فَلَهُ البَيْعُ والشراءُ جميعًا   وبِهِ يَنْطِقانِ لَوْ عَقَلُوْهُ
حَكَمَ[٢] الكَشْفُ والدليلُ بِهَذَا   وإلينا عَن رُسْلِهِ نَقَلُوهُ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم﴾[٣] فوقع البيع بين الله وبين المؤمن، من كونه ذا نفس حيوانيّة؛ وهي البائعة. فباعت النفسَ الناطقة من الله، وما كان لها مما لها به نعيم من ما لها بِعِوَضٍ؛ وهو الجَنّة. والسُّوقُ: المعترَكُ؛ فاستشهدتْ؛ فأخذها المشتري إلى منزله، وأبقى عليها حياتها حتى يقبض ثمنها الذي هو الجَنّة. فلهذا قال في الشهداء: إنّهم ﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ. فَرِحِينَ﴾[٤] ببيعهم لِمَا رأوا فيه من الربح؛ حيث انتقلوا إلى الآخرة من غير موت.

وقبَضَ الحقُّ النفسَ الناطقةَ إليه، وشغَلها بشهوده وما يُصَرِّفها فيه من أحكام وجوده. فالإنسانُ المؤمنُ يتنعَّم من حيث نفسه الحيوانيّة بما تعطي الجنّة من النعيم، ويتنعَّم بما يرى مما صارت إليه من النعيم نفسُهُ الناطقة التي باعها؛ بمشاهدة سيّدها؛ فحصل للمؤمن النَّعيمان. فإنّ الذي باع كان محبوبا له، وما باعه إلّا ليصل إلى هذا الخير الذي وصل إليه، وكانت له الحُظوة عند الله حيث باعه هذا النفس الناطقة العاقلة.

---
(١) سام البائع السلعة إذا عرضها للبيع وذكر ثمنها، ومن السوم المساومة [حضرة التسعير]
(٢) ص ٢٤ب
(٣) [التوبة: ١١١]
(٤) [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠]

وسبب شرائه إيّاها؛ أنّها كانت له بحكم الأصل بقوله: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾(١) فطرأت(٢) الفتن والبلايا، وادّعى المؤمن فيها؛ فتكرّم الحقّ وتقدّس، ولم يجعل نفسَه خصما لهذا المؤمن؛ فإنّ المؤمنين إخوة(٣). فتلطّفَ له في أن يبيعها منه، وأراه العِوَض، ولا عِلْمَ له بلذّة المشاهدة؛ لأنّها ليست له. فأجاب إلى البيع؛ فاشتراها الله -تعالى- منه. فلمّا حصلتْ بيد المشتري، وحصل الثمن، تَصدَّق الحقُّ بها عليه امتنانا؛ لكونه حصل في منزلٍ لا يقتضي له الدّعوى فيما لا يملِك، وهو الآخرة؛ للكشف الذي يصحبها.

وقد مَثَّل هذا الذي قلناه رسولُ الله ﷺ حين اشترى من جابر بن عبد الله بَعِيْرَهُ في السفر بثمنٍ معلوم، واشترط عليه البائع: جابِرُ بن عبد الله، ظَهْرَهُ إلى المدينة؛ فقَبِلَ الشرطَ المشتري (ص). فلمّا وصل إلى المدينة وَزَنَ (ص) له الثَّمن. فلمّا قبضه، وحصل عنده، وأراد الانصراف؛ أعطاه بَعِيْرَهُ والثمنَ جميعا. فهذا بَيْعٌ وشَرْطٌ. وهكذا فِعْلُ الله سَواء: اشترى من المؤمنِ نفسَه بثمن معلوم وهو الجنّة، واشترط (المؤمنُ) عليه ظهرَه إلى المدينة؛ وهو خروجه إلى الجهاد. فلمّا حصل هناك، واستشهد؛ قَبَّضَهُ الثمنَ، وَرَدَّ عليه نفسَه؛ ليكون المؤمنُ بجميعه متنعِّما بما تقبله النفسُ الناطقة من نعيم العلوم والمعارف، وبما تعمله الحيوانيّة(٤) من المأكل، والمشرب، والملبس، والمنكح، والمركب، وكلّ نعيم محسوس؛ ففرحتْ بالمكانة والمكان، والمنزلة والمنزل.

فهذا هو المال الرابح، والتجارة المنجية التي لا تبور. جعلنا الله وإيّاكم ممن حصل له رتبة الشهداء في عافية وسلامة، ومات موت السعداء؛ ففاز بالأجر والنور، والالتذاذ بالنعيمين في دار المقامة والسرور؛ فإنّها تجارة لن تبور(٥) ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٦).

(١) [الحجر: ٢٩]
(٢) ص ٢٥
(٣) "فإن المؤمنين إخوة" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٤) ص ٢٥ب
(٥) "فإنها تجارة لن تبور" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٦) [الأحزاب: ٤]

حضرة القُرْبَةِ والقُرْب والقُرَب[1]

حَضْرَةُ[2] الأَقْرَبِ أَعْلَى الحَضَراتِ وَهِيَ بالذاتِ لأَهْـلِ الـفَـتَراتِ
فَـهْـيَ قُـرْبٌ فِـيْـهِ بُـعْـدٌ لـلذي قِـيْـلَ فِـيْـهِ إنّـهُ ذو عَـثَراتِ

* * *

أَقْـرَبُ الخَـلْـقِ إِلَـيْـهِ عَـبْـدُهُ إن كُـنْـتَ تَـدْرِي
إنّــهُ يَــعْــلَمُ سِرِّي مِـثْـل مـا يَـعْـلَمُ جَهْـري
لَا تَــقُــلْ إنّــكَ إنّي ولْـتُـقِـمْ في الله عُـذْرِي
إنّــني عَــبْـدٌ قَــرِيْــبٌ مِن وُجُودِي مِثْـل سَحْرِي[3]
إنّــه نَــفَّــسَ عَــنّي كُرْبَةً مِنْ ضِــيْقِ صَـــدْرِي

يُدعى[4] صاحِبُها: "عبد الأقرب" و"عَبْد القريب" فإنّه ﷻ أقرب إلينا من حبل الوريد. وقال تعالى: ﴿إِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِي﴾[5] وقال: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾[6] فهو قريب: بنزوله من العرش إلى السماء الدنيا كما أخبر ﷺ. وهو أقرب: فإنّه معنا أينما كنّا. فهو المسمّى بالقريب الأقرب. فهو أقرب إلينا منّا؛ لأنّ حبل الوريد منّا. والحبلُ: الوصلُ؛ فهو أَوصل. فإنّه ما كان الوصلُ إلّا به: فبه نسمع ونبصر، ونقوم ونقعد، ونشاء ونحكم. وهذه الأحكام ليست لحبل الوريد؛ فهو أقرب إلينا من حبل الوريد. فإنّ غاية حبل الوريد منّا -الذي جاء له- ما للعروق من الحُكم في أنّها مجرى الحياة وسكك الدماء.

ثمّ إنّه -تعالى- شرع القرب فينا؛ لكوننا مخلوقين على صورته. فأنزلنا منزلة الأمثال، والمِثلان ضِدّان. والضدّ في غاية البُعد ممن يضادّه مع كونه في غاية القُرب؛ للاشتراك في الصفات الذاتيّة

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: القريب الأقرب

(٢) ق: هذان البيتان مكتوبان بخط آخر في الهامش مسبوقتان بعبارة: "وقال أيضا ﷺ" ومعها إشارة التصويب، ورجحنا ترتيب النصين وفقا لوروده في س.

(٣) السحْر: الرئة

(٤) ص ٢٦

(٥) [البقرة: ١٨٦]

(٦) [سبأ: ٥٠]

النفسيّة. فلمّا تحقّق العبد بالتعريف الإلهيّ هذا البُعد عن الله؛ شرع له -تعالى- طُرق القُربة إليه، إلى إن كان -مع هذا البعد- سمعَه، وبصرَه، وجميعَ قواه؛ بِفعله ما شرع له أن يفعل. فهو لِذلّه وافتقاره ضِدٌّ(١)، وهو بالصورة لكونه مِثلا ضِدٌّ.

فصحّ بالذلّة والافتقار إضافةُ الفعل إليه فيما شرع له؛ فتقرَّب إليه بما نسب إليه من الفعل. فَقُرب القُرب الذي أخبر الحقُّ أنّه جميع قواه وأعضائه بهويّته؛ وأَقربُ من هذا فلا يكون. فإنّه أثبت عينَ العبد بإعادة الضمير عليه من قوله: سمعه، وبصره، ولسانه، ويده، ورجله. وأثبت أنّه ما هو هو؛ فإنّه ليس هو هو إلّا بقواه؛ فإنّها مِن حدّه الذاتيّ كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾(٢) فالصورة والمعنى معًا له -تعالى-. فَمِلكُ الكلّ إذ كان عينَ الكلّ؛ فما في الكون إلّا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عنه في منازل أسمائه الحسنى؛ لأنّه ما ثَمّ عمّن نسبّحه وننزّهه إلّا عنه.

فَلَهُ القُرْبـةُ والقُرْبُ   وَلَهُ الجُثَّـةُ والقَلْـبُ
وَلَهُ مـا نَحْـنُ فِيْـهِ   فَلَهُ الظاهرُ والقُلْبُ
يقلـبُ الأمر(٣) إِلَيْـهِ   حالةُ الراحَةِ والكَرْبُ

* * *

غَضَـــبُ الحَقِّ كُرُوبِي   وَبِهَا السُّرُورُ فاعْجَبْ
فـاجْتَهِـدْ إن كُنْـتَ تَبْغِي   سُـــوْرَةَ الـعَـبْـدِ المُـقَـرَّبْ
فـإذا فَرَغْـتَ فـانْصَـــبْ   وإلى ربِّـــكَ فـــارْغَـــبْ
هـذِهِ(٤) آيـةُ مَـن في   حُـكْمِـهِ بي يَـتَـقَـلَّـبْ
فـإذا زِلْـنـا فـأَمْـرٌ   واحِـدٌ مـا فِـيْـهِ مَـذْهَـبْ
فَـبِـهِ يَحْيـا وُجُـودِي   وبِـهِ نَـلْـهُـو ونَـلْـعَـبْ
وبِـــهِ نـأْكُلُ خُـــبْزِي   وبِهِ -واللهِ- نَشْرَبْ
فَـرِحًـا بِـكَـوْنِ عَـيْـني   عَـيْـنَـهُ، فَمَـنْ تَـقَـرَّبْ؟

---

(١) ص ٢٦ب
(٢) [الأنفال: ١٧]
(٣) كتب فوقها "صح" ومقابلها في الهامش بقلم الأصل: "العين"
(٤) ص ٢٧

وإلى مَــن كان قُــرْبِي؟ وَهُــوَ عَــيْنُ كُلِّ مَــطْـلَــبْ
فــإذا مــا جـئـتُ مِـنْـهُ فــإلــيــهِ لا تشــــغّــبْ
فَـهُـوَ الـطـالـبُ حَـقًّـا وأنا فَــلَسْــــتُ أكْــذِبْ
إنّــني أَطْــمَـعُ فــاعْــلَمْ في الذي عِنْدِي مِنَ اشْــعَبْ[1]

ولَمّا شرع اللهُ القُرَبَ ما شرعها إلّا مِن هذه الحضرةِ، وسببُ وجود الشرع الدّعوى؛ فعمّت الشريعةُ المدّعي وغير المدّعي. وكلُّ واحد يُحشر يوم القيامة على نيّته، ويختصّ بنحلته وملّته. والقرَب كلّها عند العاقِل العالِم تَعَبٌ، لا راحة فيها تَعُمُّ إلّا مَن رزقه اللهُ شهودَ العامِل، ولا بدّ من تعب القابل الحامل. فهو وإن كانت الأمور ترجع إلى الله -تعالى- فإنّ العبدَ -ولا بدّ- مَحَلُّ ظهورها، وهو الذي ترجع إليه آلامُها؛ فهو المُحِسُّ لها.

حَضْرَة[2] القُرْبِ والقُرَبْ حَضْرَةٌ كُلُّها نَصَبْ
فــأُمُــورُ الــوَرَى بِهــا إن تــأمّـلْـتَهـا نَشَــــبْ
كُلَّمَــا قُلْـتُ: قَـدْ كَفَى قــال: لا تَفْعَلِ انْتَصِــــبْ
أَنْــتَ أَخطــأْتَ في الذي قُلْتَــهُ فِيْـهِ لَمْ تُصِـــبْ
هــكـــذا الأَمْــرُ دائمًــا يَقْتَضِي حُكْمُهُ النِّسَبْ[3]
فــاهْجُرِ إن شِــــئْـتَ أَوْ فَصِــــلْهُ فَلا بُـدَّ مِن سَــــبَـبْ
فَـعَـنِ الـكَـدِّ لا تَـنِي إذ عَنِ الشَّـــوقِ لَمْ تَغِبْ
هــكــذا جــاء في الذي قَــدْ قَرأْنا مِنَ الكُتُـبْ

(١) أشعب بن جبير (ت: ١٥٤ هـ)، يضرب به المثل بالطمع، ويقال له ابن أم حميدة، ظريف، من أهل المدينة.
(٢) ص ٢٧ب
(٣) ق: "يقتضيه حكم النسب" والترجيح من س

حضرة العطاء والإعطاء

عَيْنُ العَطاءِ كَشْــفُ الغِطاءِ ... وفي الغِطاءِ عَيْنُ الهِباتِ
فـإنّها تـعـالَـتْ وَجَلَّـتْ ... عَن أن تَجِيء بالمحدَثاتِ
فَمَـا حَـدِيْثِي غَيْرُ حُـدُوْثِي ... وَما صِـــفاتي غَيْرُ سِمَاتي
فـإن تَكُنْ تُرِيْـدُ[1] انْتِقـالي ... عَنّي فَذاكَ عَيْنُ سُـباتي
وفي مُقامي عَيْنُ قُصُــورِي ... وفي مَسِـيْرِي عَيْنُ الْتِفاتي
فـالحمـدُ[2] للإلهِ الذي لَمْ ... يَـزَلْ يَـمُـدُّني بِـثَـبـاتِي
حَتَّى يَكُوْنُ فَرْدًا وَحِيـدًا ... فِي ذاتِـهِ وفِي الكَلِمَـاتِ
فـإنّـهُ إلَـيْـهِ رُجُـوعِـي ... مِنْ بَعْدِ فُرْقَتِي وشَـتَاتِي
فَمَـنْ يَـرد كَـوْنِي إلـيـه ... فَـذاكَ مِن أَجْـلِ ثُقـاتِي
ومَـن يَـرد كَـوْنِي إلـيـنـا ... فَـذاكَ مِن أَجْـلِ عُـدَاتِي
وإن تَشَــأْ عَكَسْــتَ مَقَالِي ... فـالعيشُ كُلُّـهُ في مَمَـاتِي
وإنّــه مُــرادِي وقَــوْلِي ... وفِيْـه رَغْبَـتِي وحَـيـاتِي
فَمَنْ يَكونُ مِن أصــــدقائي ... فـإنّـمَـا يُـرِيـدُ وَفَـاتِي
فـإنّ فِـيْـهِ جَمْـعِي بِـرَبِّي ... وبالذي لَهُ مِــن عِـدَاتِ
وَهُوَ[3] المُحِـبُّ سِرًّا وجَهْرًا ... وَهُوَ الصَّدِيقُ لِي والْمُواتِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد المعطي". والعبدُ آخِذٌ، والعبدُ معطي الصدقة. وهي تقع بيد الرحمن في حال العطاء؛ فاللهُ آخِذٌ. فهو الآخِذُ، كما هو المعطي و﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ﴾[4] لأنّها أعطتْهُ بحقيقتها وقبولها التمكن من الأخذ بناصيتها إذلالًا؛ لأنّه عبدٌ. وكلّ مَن أُخِذ بناصيته

(١) "تكن تريد" حروفها المعجمة مهملة
(٢) ص ٢٨
(٣) ص٢٨ب
(٤) [هود: ٥٦]

فإنّه ذليل، والكلُّ عبيد الله -تعالى-، فالكلّ أذلّاء بالذات ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[1]

فَـلَهُ الجُـوْدُ والـكَـرَمْ	والســـخاءُ الَّذِي يَعُمْ
ولَهُ الـوَهْـبُ مُـنْـعِمًـا	لِلذي تَطْلُـبُ الهِمَمْ
لَيْسَ يدرى مَا حُكْمُ "لا"	إنَّمَـا حُكْمُـهُ "نَعَمْ"
فـالـوُجُـودُ الَّذِي لَهُ	عِـنـدَنا كُلَّـهُ نِـعَـمْ
إنّ بِــلْـعــامَ عِــبْرَةٌ	فِي الَّذِي قـالَهُ فَـتَمْ
فـانظروا في الذي بَـدا	وانظروا في الذي حَكَمْ
هُوَ قَوْلِي في حُكْمِ "لا"	لَيْسَ يـدرى لِمَن فَهِمْ
فَـخُـذُوْهُ مـبـيَّـنًـا	وأنا لَـوْ رأيـتَ ثَمْ
لَا تَقُـلْ عِنـد مـا تَرَى	إنّـهُ جـارَ أو ظَـلَمْ
جَـلَّ عِن مِثْـلِ ذا وذا	فـاكْتُمِ الأَمْرَ يَنْكَتِمْ

والعطاءُ[2]: منه واجبٌ، ومنه امتنانٌ. فإعطاءُ الحقِّ العالَمَ الوجودَ امتنانٌ، وإعطاءُ كلِّ موجود من العالَمِ[3] خَلْقَهُ واجِبٌ، وهو قوله: ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾[4] يعني في نفس الأمر ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (أي) بيَّن بالتعريف أنّه ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾. والجود، والإنعام، والكرم الذاتيُّ؛ أوجبَ هذا العطاء عليه لمّا قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾[5] فأوجبها للعالَمِ على نفسه؛ ولكن لا كلّ[6] العالَم؛ بل لعالَم مخصوص، وهو المنعوت في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾ وفي قوله: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ. ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ﴾[7].

(١) [إبراهيم: ٤]
(٢) ص ٢٩
(٣) "من العالم" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٤) [طه: ٥٠]
(٥) [الأنعام: ٥٤]
(٦) ق:" لا لأجل" وشطبت بخط آخر ووضع مقابلها في الهامش "ولكن لا كل"، مع إشارة التصويب
(٧) [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧]

وما عدا هؤلاء المنعوتين فإنّ الله يرحمهم برحمة الامتنان، من غير وجود نعت. وهي الرحمة التي وَسِعَتْ كلَّ شيء، وفيها يطمع إبليس؛ مع كونه يعلم أنّه من أهل النار، الذين هم أهلها، فلا يخرج منها. بل الله يرحمها، ويرحم مَن فيها؛ بوجهٍ دقيق لا تَشعر به إلّا جهنّم ومَن فيها؛ بإنعام يليق بذلك الموطن، ومزاجٍ يكون أهله عليه؛ بحيث أنّهم لو عُرِضت عليهم الجنّة؛ تألّموا بالنظر إليها تألُّمَ أهلِ الجنّة لو عرض عليهم دخول النار، وتحقّقوا ذلك. أعوذ بالله من النار، ومما يقرّب إليها.

فَكُلٌّ[1] مَكانٍ فِيْهِ أَهْلٌ يَخُصُّهُ ... لهم رَحمةٌ فِيْها نَعِيمٌ ولَذّاتُ
وإن كان مَكروها يَعُوْدُ مُحَبَّبًا ... لِمَزْجٍ لَهُمْ فِيْهِ سُرُورٌ وجَنّاتُ
فجنّةُ أَهْلِ النارِ بالنارِ عَيْنُها ... وبالقرّ إعطاءٌ قَدْ اعْطَتْهُمُ الذاتُ
فإنّ اسْمَهُ الرحمنُ في عَرْشِهِ اسْتَوى ... فَرَحْمَتُهُ عَمَّتْ وبالخَلْقِ تَقْتاتُ

فمِن هذه الحضرةِ أَوجدَ العالَمَ، وأَنزل الشرائعَ؛ لما تتضمّنه من المصالح. فهي الخير المحض؛ بما فيها من الأمور المؤلمة المنازعة لما تتعلّق به الأغراض النفسيّة؛ التي خلقها الله بالرحمة خَلْقَ الأدوية الكريهة الطعم[2] لِلعلل البغيضة للمزاج الخاصّ. فالرحمة التي "بالقوّة": في زمان استعمال الدواء، و"بالفعل": في زمان وجود العافية مما كان يألَمُ منه فاقِدُها. وهذا كلّه عطاء إلهيّ ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أصحاب الجنّة ﴿وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ أصحاب النار ﴿مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ﴾ فعمَّ الجميع مع اختلاف الذوق ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[3] أي ممنوعا؛ فعمّ العطاءُ الكلَّ.

فعلِمنا أنّ عطاءَه عينُ الرحمة التي[4] سبقت، فوسعتْ كلّ شيء: من مكروه وغيره، وغضب وغيره. فما في العالم عينٌ قائمة، ولا حال؛ إلّا ورحمة الله تشمله، وتحيط به، وهي محلٌّ له، ولا ظهور له إلّا فيها. فبالرحمن استوى على عرشه، وما انقسمت الكلمة إلّا من دون العرش؛ من

(١) ص ٢٩ب
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) [الإسراء: ٢٠]
(٤) ص ٣٠

الكرسيّ فما تحته؛ فإنّه موضِع القدمين، وليس سِوَى انقسام الكلمة. فظهر الأمر والخلق، والنهي والأمر، والطاعة والمعصية، والجنّة والنار؛ كلُّ ذلك عن أصل واحد، وهو الرحمة؛ التي هي صفة الرحمن.

فَمَا اسْـتَوَى عَلينا إلّا بِرَحْمَتِهِ ... ومـا لَـنـا نَـعِـيْمٌ إلّا بِـنِـعْـمَـتِـهِ
مَيدانُنا عَرِيضٌ في حَصْرِ قَبْضَتِهِ ... نَجُولُ فِيْـهِ حتى نَحْظى بِرؤيَتِـهِ[١]

ولَمّا كانت اليد لها العطاء ولها القبض؛ فباليد قبض علينا؛ فنحن في قبضته، واليدُ محلُّ العطاء والجود؛ فنحن في محلّ العطاء لأنّا في قبضته.

فَلَولَا الحَصْرُ ما وُجِدَ النعيمُ ... وَلَا كان الجِنانُ وَلَا الجَحِيمُ
وفي الدارَيـنِ إنـعـامٌ لِـرُحْمَـى ... بِـأهْلِها يَقومُ بِهِمْ مُقِيمُ
وقَوْلُ[٢] اللهِ أَصـدَقُ كُلِّ قِيْلٍ ... يُعَرِّفُ أنّـهُ البَرُّ الرحيمُ

فالتكوينُ دائم، فالعطاءُ دائم. فهي حضرة لا يحصرها عدد، ولا أمد يقطعها. تجري إلى غير أجل من حيث ذاتها، وإن كان فيها آجال معيّنة؛ فما تخرج منها؛ فآجالها فيها ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٣].

---

(١) أثبت في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: بحظوته
(٢) ص ٣٠ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الشفاء[1]

إنّ[2] الشـــفاءَ إزالةُ الآلامِ تَعْنُو لَهُ الأَرْوَاحُ والأجسـامُ
هذا هُوَ الحَقُّ الذي قُلنا بِهِ دَلَّتْ عليه الســادةُ الأَعْلَامُ
والشرعُ يَعْضُدُهُ لِذا جِئنا بِهِ وكَـذَلِكَ الألبـابُ والأحلامُ

* * *

إنِّي عَلِيـلٌ وَلَا شَخْصٌ يُخَبِّرُنِي عَنْـهُ تَعـالى بِنَـا بـأَنَّـهُ الشــافي
إنِّي سَــعَيْتُ وعَيْنُ الحَقِّ تَحْفَظُني ولَسْـتُ أَدْري بِها في عَيْنِ إتلافي
إنِّي وَفَـيْـتُ لَهُ بِـعَـهْـدِهِ زَمَـنًـا وَمَـا يُـعَـرِّفُـني بـأَنَّـه الـوَافِي
الحَقُّ يُثْبِتُنِي فِي كُلِّ طَـائِفَـةٍ حُبًّا ويَظْهَرُ لِي فِي صُــورَةِ النَّـافِي
لِكُلِّ شَخْصٍ مِنَ القرآن سُـوْرَتُـهُ وسُــورَتي عِندما أَتْلو: "الإيلاف"[3]

يُدعى[4] صاحِبُها: "عبد الشافي". يقول الله عن خليله إبراهيم عليه السلام إنّه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي﴾[5] فالشافي مزيلُ الأمراض، ومعطي الأغراض. فإنّ الأمراض إنما تظهر أعيانها لعدم ما تطلبه الأغراض، فلو زال الغرض لزال الطلب؛ فكان يزول المرض.

فحضرةُ الشفاء هي التي تُنيلُ أصحاب الأغراض أغراضَهم، ولا بدّ من الغرض. فإن حيل بين مَن قام به الغرض، وما تعلَّق به؛ كان المرض. فإن نال ما تعلّق به؛ فهو الشفاء له من ذلك المرض، والمُنيل هو الشافي. وكثيرا رأينا ممن يطلب آلاما -أي أمورا مؤلمة- ليزيل بها آلاما هي عنده أكبر منها وأشدّ؛ فتُهَوِّن عليه ما هو دونها. وتلك الآلام المطلوبة له؛ هي في حقّه شفاء وعافية لإزالة هذه الآلام الشديدة. فما طلب هذه الآلام لكونها آلاما -فإنّ الألم غير مطلوب لنفسه- وإنما طلبه لإزالة ما هو أشدّ منه في توهُّمِه. ومهما وُجِد الألم المؤلم، ولو كان قرصة برغوث؛ لكان الحكمُ له في وقت وجوده، ويريد المبتلَى به إزالتَه بلا شكّ. فما طلبه -(أي الألم) إذ طلبه- إلّا بالتوهّم

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الشافي
(٢) الأبيات الثلاثة ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) إشارة إلى سورة "لإيلاف قريش"
(٤) ص ٣١
(٥) [الشعراء: ٨٠]، و"يشفيني" هنا وفقا لقراءة يعقوب الحضرمي

المتعلّق بإزالة هذا الأشدّ. فإذا حصل وذهب الأشدّ؛ كان ذلك الألم المطلوب شديدا في حقّه، يطلب زوالَه بعافيةٍ أو مُزيلٍ لا ألم فيه.

وورد في الخبر: «أَذْهِبِ البأسَ ربّ الناس، أَشْفِ أنت[١] الشافي، لا شفاءَ إلّا شفاؤك» وما ثَمّ شفاءٌ إلّا شفاؤه؛ فإنّ الكلَّ خَلْقُه. ولهذا قال الخليل: ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ فأمرنا اللهُ أن نصلّيَ على محمد ﷺ كما نصلّي على إبراهيم؛ لأنّه (ص) جاء بأمر محتمل، أزال هذا الاحتمالَ إبراهيمُ -عليهما السلام-. وقد أُمِر (ص) أن يبيّن للناس ما نُزِّل إليهم؛ لأنّ الله ما أنزل ما أنزله إلّا هُدًى، أي بيانا ورحمة؛ بما يحصل لهم من العلم من ذلك البيان. فقال الخليل: ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ فنَصَّ على الشافي، وما ذَكَر شفاءً لغيره. وقال النبيّ ﷺ في دعائه: «لا شفاءَ إلّا شفاؤك» فدخل الاحتمال لما جعل اللهُ في الأدوية من الشفاء وإزالة الأمراض.

فيحتمل أن يريدَ محمدٌ ﷺ أنّ كلَّ مزيلٍ لمرض إنما هو شفاءُ الله الذي أَوْدَعه في ذلك المزيل؛ فأثبتَ الأسبابَ، ورَدَّها كلَّها إلى الله. وهذا كان غرضُ رسول الله ﷺ مع تقرير الأسباب؛ لأنّ العالَم ما يعرفون شفاءَ الله من غير سبب، مع اعتقادهم أنّ الشافي هو اللهُ. ويحتملُ لفظُ النبيّ ﷺ إثبات أَشْفية، لكن لا تقوم في الفعل قيامَ شفاء الله، فقال: «لا شفاءَ إلّا شفاؤك». والأوّل في التأويل أَوْلَى بمنصب رسول الله ﷺ.

فلمّا دخل الاحتمال؛ كان البيان من[٢] هذا الوجه في خبر إبراهيم الخليل عليه السلام فقيل لنا: قولوا في الصلاة على محمد: كما صلّيت على إبراهيم. والصلاةُ من الله: الرحمةُ، والشفاء (هو) من الرحمة. وقد[٣] اقتضى مقامُ النبيّ ﷺ أن يبيّن أنّ إثبات[٤] الأشفية التي تكون عند استعمال أسبابها أنّها شفاءُ الله؛ إذ لا يُتمكّن رفع الأسباب من العالَم عادة. وقد ورد: «أنّ الله ما خلق داءً إلّا وخلق له دواء» فأراد اللهُ أن يعطيَ محمدا ﷺ ما أعطاه إبراهيمَ خليلَه مع ما عنده مما ليس عند غيره.

---

(١) ص ٣١ب
(٢) ص ٣٢
(٣) ثابتة في الهامش بخط آخر، مع إشارة التصويب
(٤) ثابتة في الهامش بخط آخر، مع إشارة التصويب

هذا أبو بكر ﵁ وهو حسنة من حسنات رسول الله ﷺ يقول: "الطبيب أمرضني" والخليل يقول: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ فانظر ما بين القولين؛ تجد قولَ أبي بكر أحقّ، وانظر ما بين الأدبين؛ تجد الخليلَ ﵇ أكثرَ أدبا. فإنّ آداب النبوّة لا يبلغها أدبٌ، كما قال معلّم موسى ﵇: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾(١) و﴿أَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾(٢) فهذا لسان إبراهيم -عليه السلام والصلاة-

وكُلُّ وَقْتٍ له حالٌ يُنَطِّقُهُ ... وكُلُّ حالٍ لَهُ مَعْنًى يُحَقِّقُهُ

فقول إبراهيم الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ نهاية، وقوله: ﴿يَشْفِينِ﴾ بداية. وقول(٣) النبيّ ﷺ: «لا شفاء إلّا شفاؤك» نهايةُ النهاية. فهي أتمّ، والإتيان بالأمرين أَوْلَى وأعمّ. فجمع الله الأمرين لمحمد ﷺ في الصلاة عليه "كما صلّيت على إبراهيم" الذي أمرنا الله أن نتّبع ملّته؛ لِتقدُّمه فيها، لا لأنّه أحقّ بها من محمد ﷺ. فللزمان حكم في التقدّم، لا في المرتبة.

كالخلافة بعد رسول الله ﷺ الذي كان مِن حكمة الله -تعالى- أنّه أعطاها أبا بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّا بحسب أعمارهم؛ وكلٌّ لها أهلٌ في وقت أهليّة الذي قَبْلَهُ. ولا بدّ من ولاية كلّ واحد منهم. وخَلْعُ المتأخِّر لو تقدّمَ لا بدّ منه؛ حتى يلي من لا بدّ له عند الله في سابق علمه من الولاية. فرتّب اللهُ الخلافةَ ترتيبَ الزمان للأعمار؛ حتى لا يقع خَلْعٌ مع الاستحقاق في كلّ واحد من متقدِّم ومتأخّر، وما عَلِم الصحابةُ ذلك إلّا بالموت. ومع هذا البيان الإلهيّ؛ فبقي أهلُ الأهواء في خوضهم يلعبون، مع إبانة الصبح لذي عينين بلسانٍ وشفتين. نسأل اللهَ العصمة من الأهواء. وهذه كلُّها أشفيةٌ إلهيّة تُزيل من المستعمِل لها أمراضَ التعصّب وحميّة الجاهليّة ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٤).

---

(١) [الكهف: ٧٩]
(٢) [الكهف: ٨٢]
(٣) ص ٣٢ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة[1] الأفراد[2]

تَفَرَّدْتُ بالفَرْدِ في نَشــأَتي وإنّي بِتَثْلِيثِها مفردُ
وما لي سَــبِيلٌ إلى غايَتي وإنّي إلى غايتي أَوْجَدُ
وَرِثْتُ مِن اشياخِنا كُلَّ ما يُوَرِّثُني المَجْدُ والسُّؤْددُ
وإنّي إذا كُنْتُهُ لَمْ أَكُنْ وإنّي أَنا ذَلِكَ الأَوْحَدُ
وهَـذَا الذي قُلْتُهُ إنّهُ عَنِ اللهِ سبحانَهُ أُسْنِدُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الفرد" و"عبد الوِتر" و"عبد الأحد" وأمثال ذلك. قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله وِترٌ يحبّ الوتر» وأوتر رسول الله ﷺ بواحدة، وبثلاث، وبالخمس، وبالسبع، وبالتسع، وبإحدى عشرة.

وكلُّ فَردٍ وِترٌ، بالِغًا ما بلغ. وكلُّ مُشْفِعٍ وِترًا: أَحَدٌ. وكلُّ مُوْتِرٍ شفعًا: وِترٌ، وفردٌ، وأحدٌ. ويسمّى وِترًا لأنّه طالِبُ ثأر من الأحد الذي شفع فَرْدِيّته. فإنّ[3] الحكم للأحد في شفع الفرد، ليس للفرد ولا للوتر. فلمّا انفرد به الأحدُ طلب الفردُ ثأرَه من الأحد بالوتر. فإنّ الوتر -في اللسان بِلَحْنِهِمْ- هو الذَّحْل، وهو طلب الثأر، وهو قوله ﷺ في الذي تفوته صلاة العصر في الجماعة: «كأنما وَتِرَ أهلَه ومالَه» كأنّ صلاة الجماعة في العصر طلبت ثأرها من المصلّي فَذًّا مع تمكّنه من الجماعة.

وإذا أوتر بواحدة سمّيت البُتيراء؛ لأنّ من شأن الوتر -على حكم الأصل- أن يتقدّمه الشفع. فإذا أوتر بواحدة لم يتقدّمها شفع؛ فكانت بتيراء -على التصغير- والأبتر هو الذي لا عقِب له، وهذه البتيراء؛ ما هي بُتيراء لكونها لا عقب لها، وإنما هي بتيراء لكونها ليست منتجة، ولا نُتِجَتْ، فلها منزلة: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾[4]. فإذا تقدّمها الشفع لم تكن بتيراء؛ لأنّها ما ظهرتْ إلّا عن شفع. ولهذا

(١) ص ٣٣
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الفرد، الوتر، الأحد
(٣) ص ٣٣ب
(٤) [الإخلاص: ٣]

كان رسول الله ﷺ لا يسلّم مِن شفعه إلّا في وتر ذلك الشفع. فَيَصِلُهُ بالشفع ليعلم أنّه منه، هذا كلّه ليتميّز من الأحد؛ فإنّ الأحد لا يدخله اشتراك، ولا يكون نتيجة عن شفع أصلا. وإن كان عن شفع فليس بواحد، وإنما هو ثلاثة، أو خمسة فما فوق ذلك. ونقول في سادس الخمسة إنّه: واحد، لأنّه ليس بسادس ستّة. فقد تميّز[1] عن الشفع بما هو منفصل، وليس إلّا الأحد، بخلاف الفرد والوتر.

وقال رسول الله ﷺ: «إنّ لله تسعة وتسعين اسما؛ مائة إلّا واحد، مَن أحصاها دخل الجنّة» فـ«إنّ الله وتر يحبّ الوتر». فأوتر التسعين بالتسعة، واستثنى الواحد من المائة، ولم يقل: "مائة إلّا وترا، أو فردا" لأنّ الاشتراك في الفرديّة والوِتريّة، وليس في الأحديّة اشتراك. ولو قالها هنا لَعُلِمَ بذِكْر المائة، وذكر التسعة والتسعين، أنّه أراد الواحد. فلولا قرائنُ الأحوال ما كان يُعرف أنّه أراد الواحدَ للاشتراك الذي في الأفراد والأوتار؛ فأبان بالواحد بعين اسمه. فقوّةُ الأحد ليست لسِوَاه، وأحديّةُ الكثرة أبدا[2] إنما هي فرد أو وتر؛ لا يصحّ أن يكون واحدا، وسواء كانت الكثرة شفعا أو وترا.

وإنما أحبّ اللهُ الوتر؛ لأنّه طلب الثأر، والله يقول: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾[3] والحقُّ -سبحانه- قد نوزع في أحديّته بالألوهيّة. فلمّا نوزع في ألوهيّته؛ جاء بالوتر -أي بطالب الثأر- ليفني المنازِع، وينفرد الحقّ بالأحديّة؛ أحديّة الذات، لا أحديّة الكثرة التي هي أحديّة الأسماء. فإنّ أحديّة الأسماء شفع الواحد؛ لأنّ الله كان من حيث ذاته[4] ولا شيء معه. فما شفع أحديّته إلّا أحديّةُ الخَلق؛ فظهر الشفع.

فَمَا[5] في الكَوْنِ إلّا الشـــفْع فانْظُرْ ... فــإنّ الــرَّبَّ بالمــربــوبِ كانا
فَمَنْ فَهِمَ الذي قَـدْ قُلْـتُ فِيْـهِ ... أَهانَ شريكَهُ والشرك هانا

(١) ص ٣٤
(٢) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) [محمد: ٧]
(٤) "من حيث ذاته" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٥) ص ٣٤ب

لِهـذا؛ الحَقُّ بَعْـدَ الأَخْـذِ فِيْـهِ ... يُـوَرِّثُـهُ بِـرَحْمَـتِـهِ جِـنـانا
بِـدَارِ النـارِ لَمْ يُخْرِجْـهُ مِنهـا ... وأَعطـاهُ بِهـا النُّعْمى امْتِنـانا
فَكُـنْ فَـرْدًا وَكُـنْ وِتْـرًا تَـكُـنْـهُ ... وَلا تَـكُ واحِـدًا فِيْـهِ عَيَـانا
تَحُـزْ بالـوِتْـرِ إن فَـكَّـرْتَ فِـيْـهِ ... وبالـفَـرْدِ المَـكانَـةَ والمَـكانا
وَلا تَـنْـظُـرْ إِلَى الأَحَـدِ المُـعَـلَّى ... فَمَا فِي الكَوْنِ مِن عَيْنٍ سِـوانا
إذا قَـالَ الإلهُ لِـكُلِّ شيءٍ ... يُرِيْـدُ وُجُوْدَهُ أَنْ "كُنْ" فَكَانا
ومـا كان الذي قَـدْ كان مِـنْـهُ ... سِـواهُ فَمَنْ رآهُ فَقَـدْ رآنا[١]

(١) مكتوب في الهامش: "بلغ سماعا وقراءة ومقابلة على الشيخ المؤلف ﷺ".

حضرة[1] الرفق والمرافقة[2]

إنّ[3] الرفيقَ هُوَ الذي يَسْــتَرْفِقُ   وهُوَ الإمـامُ العـالِمُ المتحقِّقُ
فـإذا نَطَقْـتُ عَنِ الإلهِ مُتَرْجِمًـا   ألقي على الأســماء[4] ما يُتَحَقّقُ

* * *

إذا كان الرفيقُ هُوَ الرفيقُ   فَلا تَجْنَحْ إلى غَيْرِ الرفيقِ
تَفُزْ بالسـَّبْقِ والتحقيقُ فِيْهِ   يُبَيِّنُهُ لَهُ مَعنى الطريقِ
لَقَدْ دَقَّتْ إشــاراتُ المَعاني   إلَى قَلْبِي بِمَعناها الدَّقِيقِ
وجَلّتْ أن تُنالَ بِكُلِّ فِكْرٍ   لأنّ مَجِيئَها لَمْعُ البُروقِ
وقُلْتُ لِصــاحبي مَهْلًا فإنِّي   سأَشْهَدُ حالَها عِنْدَ[5] الشُّرُوقِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الرفيق" وهو أخو "الصاحب" في الدلالة. ولمّا خُيِّر ﷺ عند الموت ما قال ولا سُمِعَ منه إلّا: «الرفيق الأعلى» فإنّه -تعالى- كان مرافِقَهُ في الدنيا، وعلم منه -تعالى- أنّه يريد بطلوعِ الفجر الرجوعَ إلى عرشه من السماء الدنيا التي نزل إليها في ليل نشأته الطبيعيّة. فلم يُرِدْ ﷺ مفارقةَ رفيقه؛ فانتقل لانتقاله، ورحل لرحلته. ولذلك قال ﷺ[6]: «الرفيق» ولم يقل غير ذلك. لأنّ الإنسان خُلِق في محلِّ[7] الحاجة والعجز؛ فهو يطلب مَن يرتفق به. فلمّا وَجد الحقَّ؛ نِعم الرفيق، وعلم أنّ الارتفاق به على الحقيقة؛ هو الارتفاق الموجود في العالَم. وإن أضيف إلى غيره؛ فلجهل الذي أضافه. فطلب الرفيقَ الذي بيده جميع الأرفاق؛ فلم يطلب أثرا بعد عين. وهكذا حالُ كلِّ من أحبّ لقاءَ الله إذا لم تكن له درجة مشاهدة الرفيق، وهو في قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[8] فهو رفيقنا -تعالى- في كلّ وجهةٍ نكون فيها؛ غير أنّا حُجِبْنا، فسمّي انفصالنا

(١) ص ٣٥
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الرفيق
(٣) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٤) س: الأسماع
(٥) متصرف فيها وربما كانت: عقب
(٦) ص ٣٥ب
(٧) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٨) [الحديد: ٤]

عن هذا الوجود الحسّي بالموت: لقاءُ الله. وما هو لقاءٌ، وإنما هو شهودُ الرفيق الذي أَخذ الله بأبصارنا عنه، فقال: «مَن أحبَّ لقاءَ اللهِ أحبَّ اللهُ لقاءه».

فَتَلقّاهُ بالكرامَةِ والبِشْـرِ والرِّضا
وبأَهْلٍ ومَرْحَبٍ ضاقَ عَنْ وُسْعِهِ الفَضا

فلم يعرفه المحجوب رفيقا حتى لَقِيَه؛ فإذا لقيه عرفه، وهو قوله: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ﴾[1]. فاستحيوا منه، المؤمنون، لما عاملوه به من المخالفة لأوامره -تعالى-، وخاف منه المجرمون، فلقوه على كره؛ فكره الله لقاءهم. ومع هذه الكراهة؛ فلا بدّ من اللقاء للجزاء، كان الجزاء ما كان. ولَمّا كان الأنس[2] والرحمة وأخواتهما في الرفيق والمرافقة؛ لذلك اختُصّت "البنويّة" باسم الرفيق؛ فتقول: فلانٌ رفيقُ فلانٍ؛ لأنّه يغضب[3] لرفيقه، وينصره ولا يخذله، وينصر الحقّ ولا يخذله. فإنّه من شرط البنوّة أنّه لا يكذب؛ فيعتضد بالبنويّ الحقّ في إظهار الصدق، وليس ذلك لغير هذه الطائفة. وإذا لم يكن على مكارم هذه الأخلاق؛ خُلِع عنه قميص البنوّة؛ وهو قميصٌ نقيٌّ سابغ. فَمن دنَّسه أو قلَصه؛ عاد ذلك عليه، وخلع عنه قميصها. فلا يلبسه إلّا أهلُها.

(١) [الزمر: ٤٧]
(٢) ص ٣٦
(٣) في الهامش بقلم آخر: "يتعصب" وعليها حرف خ

حضرة البعث[1]

حَضْرَةُ[2] البَعْثِ حَضْرَةُ الأَرْسالِ فَلَها الصـــدقُ وَهُوَ مِن أَحوالي
كُلَّمَـا قُلْـتُ قَـد أَتاني رَسُــوْلٌ مِنْـهُ يَبْغِي دُوْنَ الأَنامِ سُـــؤالي
تِهْتُ عَجْبًا بِهِ وقُلْتُ: أَنِيْسي أَنْـتَ واللهِ أن خَطَرْتَ بِبـالي

* * *

إنّي بَعَثْتُ إِلَى المحبوبِ في السَّحَرِ بمـا أَتَيْـتُ بِـهِ مِن صــــادِقِ الخَبَرِ
وقُلْتُ: إن كنتَ تَدري ما أَفُوهُ بِهِ مِن شاهِدِ الحُبِّ فَلْتَنْهَضْ عَلَى أَثَري
لَمّا شَـــهِدْتُكَ يا مَن لَا شَــبِيْهَ لَهُ لَا فَرْقَ عِنْدِيَ بَيْنَ الســـتْرِ والنَّظَرِ
فالكَشْفُ يُنْبِئُ عَن أَسْرارِ مُوْجِدِهِ بما يُشـــاهِدُهُ في الشـــمسِ والقمرِ
إنّ البصـــائرَ أَغْنَتْني حَقـائقُها عَمَّا يُشاهِدُ رَبُّ الكَشْفِ بالبَصَرِ

يُدعى[3] صاحِبُها: "عبد الباعث". قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنۡهُمۡ﴾[4] وقال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[5] وقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولًا﴾[6] وقال: ﴿يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾[7].

فمِن هذه الحضرةِ بَعَثَ الرسلَ، وأَنزل الكتب، وحَشَر الناسَ بعد أن أَنْشَرَهم. ثمّ بعث بهم مِن هذه الحضرةِ إلى منازلهم يعمرونها[8] من جنّة ونار؛ كُلٌّ بشاكلة عمله. فَيَبْعَثُهُمْ، ويَبعث إليهم. فالبعث لا ينقطع في الدنيا، والبرزخ، والآخرة. غير أنّ الرسلَ عُرَفاءُ، لا تمشي إلّا بين الملوك، لا بين الرعايا، وإنما تخاطَب الرؤساءُ والعرفاءُ. فالأرسال من الله إنما أرسلهم من كونه مَلِكا، إلى النفوس الناطقة من عباده؛ لكونهم مدبِّرين مدائنَ هياكلهم، ورعاياهم: جوارحُهم الظاهرة، وقواهم

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الباعث
(٢) الأبيات الثلاثة ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) ص ٣٦ب
(٤) [الجمعة: ٢]
(٥) [الحج: ٧]
(٦) [الإسراء: ١٥]
(٧) [المجادلة: ٦]
(٨) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

الباطنة. فما تجيء رسالة من الملِك إلّا بلسان مَن أُرسل إليهم. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾[1] فيبعثُ اللهُ رُسُلَه إلى هذه النفوس الناطقة، وهي التي تنفّذ في الجوارح ما تنفّذ من طاعة ومخالفة، ولها قبول الرسالة، والإقبال على الرسول، والتحقّي به أو الإهانة. وقد يكون الردُّ بحسب ما أعطاها الله من الاستعداد؛ من توفيق أو خذلان.

فجعل النفوسَ[2] ملوكا على أبدانها، وآتاها ما لم يؤتِ أحدا من العالَمين؛ وهو طاعة رعاياها لها. فالجوارح والقوى لا تعصي لها أمرا بوجهٍ من الوجوه. وسائر الملوك، الذين رعاياهم غير متّصلين بهم؛ قد يعصون أوامر ملوكهم. كما أنّ من هؤلاء الملوك قد يعصي ما أمره به الملِكُ الحقُّ ﷻ على لسان رسوله إليهم، وقد يطيع. فتوجيهُ الرسلِ، وبَعْثُ الله إليهم؛ أَثْبت لهم كونَهم ملوكا.

فلمّا أنزلهم منزلته في المُلْك؛ علِمنا أنّه لولا ما ثَمّ مناسَبة تقتضيه؛ ما كان هذا. فإذا المناسبة في أصل الخِلقة، وهي قوله -تعالى-: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[3] فهو ولّاه، ومَلَّكَه، وجعله خليفة عنه. فمنهم مَن خرج عليه؛ كفرعون وأمثاله، ومنهم مَن لم يخرج عليه؛ فما كانت الرسل إلّا إلى وُلاتِهِ.

ثمّ إنّ هؤلاء الملوك النوّاب وجّهوا أيضا منهم إليه -تعالى- أرسالَهم، يطلبون منه ما يؤيّدهم به في تدبير ما ولّاهم عليه. فصار الملِك مُلْك المُلْك لهذا السبب؛ فمنه إليهم، ومنهم إليه. فما وجّه ولا بَعث أرساله إلّا إليه، وما قَبِل الأرسال إلّا منه. فإنّهم مِن روحه وُجِدوا، ومِن عين كونه كانوا.

وهنا أمور وأسرار -أعني في خروجهم عليه- كما[4] يخرج الولد على والده، والعبد على سيّده إذا ملّكه؛ يسعى في هلاكه مع إحسانه إليه، وبايع على قتله لينفرد هو بالملك. وهذا واقع في رَدِّ الأفعال إليهم، وليست إلّا إلى الله -تعالى- وغاية الموفَّق منهم الاشتراك في الأمر؛ وهو الشرك الخفيّ. فشرع لهم -سبحانه- قول: "لا حول ولا قوّة إلّا بالله" رحمة بهم وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[5]

---

(١) [إبراهيم: ٤]
(٢) ص ٣٧
(٣) [الحجر: ٢٩]
(٤) ص ٣٧ب
(٥) [الفاتحة: ٥]

وقنِع منه بذلك من كونه حكيما.

لمّا علم أنّ مثل هذا الشرك يقع منهم والدّعوى؛ أَمَرهم بالاستعانة بالله تقريرا لدعواهم؛ حتى يكون ذلك عن أمره. فأمثالُنا يقول مثل هذا كلّه تعبُّدا، ويثابر عليه، بخلاف مَن لا يعلم. وما قرّر الحقُّ لعباده هذا إلّا غيرة؛ فيتّخذون ذلك عبادة، ويقولون إذا رجعوا إليه، وكان المُلْك لله الواحد القهّار في موطن الجمع، وسئلوا عن مثل هذا الشرك الخفيّ؛ يقولون: "أنت أمرتنا بالاستعانة بك، فأنت قرّرت لنا أنّ لنا قوّة ننفرد بها، وإن كان أصلها منك، ولكن ما لها النفوذُ إلّا بمعونتك. فطلبنا القوّة منك؛ فإنّك ذو القوّة المتين".

فيصدقهم الله في كونهم جعلوا القوّة منه التي فيهم، وأنّهم رأوا[1] فيها القصور لخاصيّة المحَلِّ، فما لها نفوذ الاقتدار الإلهيّ[2] إلّا بمساعدة الاقتدار الإلهيّ. فإنّ العجز، والجبن، والبخل، في الخَلْق ذاتيٌّ لازمٌ في جِبِلّته وأصل خلقه ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا. إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا. وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[3] فإذا تكرّم وتشجّع فنصرته من المكانة[4] والاكتساب، والتخلّق بأخلاق الله حيث كان في ذاته روحا منه. فأثّرت البقعة؛ كما تؤثّر البقعة في الماء بما يوجَد من الملوحة والمرارة وغير ذلك من المطاعم. والماء من حيث هويّته على صفة واحدة من الطيب والطعم. فانظر إلى ما أثّرت فيه البقعة؟ كذلك هي الأرواح المنفوخة في الأجسام من أصل مقدَّس نقيٍّ. فإن كان المحلُّ طيّبَ المزاج زاد الروح طِيبا، وإن كان غير طيّب خبَّثه، وصيّره بحكم مزاجه.

فرسل الله الذين هم خلفاؤه أطهرُ الناس محلّا؛ فهم المعصومون؛ فما زادوا الطيب إلّا طيبا. وما عداهم من الخلفاء: منهم مَن يلحق بهم؛ وهم الورثة في الحال، والفعل، والقول. ومنهم مَن يختلّ بعض اختلال؛ وهم العصاة. ومنهم مَن يكثر منه ذلك الاختلال؛ وهم المنافقون. ومنهم المنازِع والمحارِب؛ وهم الكفّار والمشركون. فيبعث اللهُ إليهم الرسلَ ليعذروا من[5] نفوسهم إذا عاقبهم؛

(١) ق: في الهامش بخط آخر: "أثروا" وعليها حرف خ (أي نسخة أخرى) وهي كذلك في س
(٢) ص ٣٨
(٣) [المعارج: ١٩ - ٢١]
(٤) ق: "فنصرته من المكانة" جاء مقابلها في الهامش بخط آخر: "فبضرب من التكلف" وعليه حرف خ. وهو كذلك في س
(٥) ص ٣٨ب

بخروجهم عليه، واستنادهم إلى غيره الذي أقاموه إلها فيهم من أنفسهم، وكذبوا عليهم في جعلهم إيّاهم آلهة؛ والإله لا يكون بالجَعْل. ولكن ما حملهم على ذلك إلّا أصلٌ صحيح؛ وهو أنّهم رأوا اختلاف المقالات في الله، مع الاجتماع على أحديّته، وأنّه واحد لا إله إلّا هو.

ثمّ اختلفوا فيما هو هذا الإله، فقال كلُّ صاحب نظر بما أدّاه إليه نظرُهُ؛ فتقرّر عنده: أنّ الإلهَ هو الذي له هذا الحكم، وما عَلِم أنّ ذلك عينُ جَعْلِهِ، فما عَبَد إلّا إلها خلَقَهُ في نفسه، واعتقَده؛ سمّاه: اعتقادا. واختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا[1]، والشيء الواحد لا يختلف في نفسه؛ فلا بدّ أن يكون هو في نفسه على إحدى هذه المقالات، أو خارجا[2] عنها كلّها. ولمّا كان الأمر بهذه المثابة؛ أثّر، وهان عليهم اتّخاذ الأحجار، والأشجار، والكواكب، والحيوانات، وأمثال ذلك من المخلوقات؛ آلهةً؛ كلُّ طائفة بما غلب عليها، كما فعل أهل المقالات في الله سَواء.

فمن هذا الأصل كان المددُ لهم، وهم لا يشعرون. فما تَرى أحدا يعبد إلها غير مجعول؛ فيخلق الإنسانُ في نفسه ما يعبده وما يحكم عليه. واللهُ هو الحاكمُ؛ لا ينضبط للعقل ولا ينحكم له، بل له الأمر في[3] خلقه من قَبْلُ ومن بَعْد، لا إله إلّا هو، إله كلّ شيء ومليكه.

وهذا كلّه من الاسم الباعث؛ فهو الذي بعث إلى بواطنهم رُسُلَ الأفكار بما نطقوا به واعتقدوه في الله. كما أنّه بعث إلى ظاهرهم الرسلَ المعروفين بالأنبياء، والنبوّة، والرسالة. فالعاقلُ مَن ترك ما عنده في الله -تعالى- لِمَا جاءوا به من عند الله في الله. فإن وافقوا ما جاءت به رسل الأفكار إلى بواطنهم؛ كان، وشكروا الله على الموافقة. وإن ظهر الخلاف؛ فعليك باتّباع رسول الظاهر، وإيّاك وغائلة رسل الباطن؛ تسعد -إن شاء الله-. وهذا نصيحة منّي إلى كلّ قابل، ذي عقل سليم ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾[4] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) الحروف المعجمة مهملة
(٢) ق: خارج
(٣) ص ٣٩
(٤) [طه: ١١٤]
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة الاسم الحقّ(١)

الحَـقُّ بالحَـقِّ أُفْـنِـيْـهِ وأُثْـبِـتُـهُ	فـالحَـقُّ مـا بَـيْنَ إِعْـدامٍ وإثـبـاتِ
لَـولا الـوجـودُ ولَـولا سِرُّ حِكْمَتِـهِ	ما كان يُقْصَـدُ(٢) في العُزَّى وفي اللّاتِ
إنّ الأمـورَ الـتي بِهـا يُـقَـيِّـدُني	بها يُسَرِّحُنِي في الحال والآتي
إنّ الذي قَدْ مَضَى إِلَيَّ مَرْجِعُهُ	لِـمَـا لَدَيْـهِ مِـن امْـراضٍ وآفـاتِ
واللهِ لَو عَلِمَتْ نَفْسِي بِمَن كَلِفَتْ	مـا كـنـتُ أَفْرَحُ بالـفـاني إذا يـأتي

يُدعى(٣) صاحِبُها: "عبد الحقّ" قال -تعالى-: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ﴾(٤) وليس إلّا الخَلْق. والضلالُ: الحَيْرة، وبالخلق ظهر حكمُ الضلال.

فَعَيْنُ وُجُودِ الحَقِّ نُوْرٌ(٥) مُحَقَّقٌ وعَيْنُ وُجودِ الخَلْقِ ظِلٌّ له تَبَعْ

فالحقُّ عينُ الوجود، والخلق قيَّده بالإطلاق. فالخلق قيَّد مقيّد؛ فلا حكم إلّا له وبه. والحقُّ الحاكمُ، ولا يحكم إلّا بالحقِّ. فحقُّ الحقِّ عينُ الخَلْق ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾. والأمر كما قلناه، وما سمّي خلقًا إلّا بما يَخْلَقُ منه. فالخَلق جديد، وفيه حقيقة اختلاق؛ لأنّك تنظر إليه من وجهٍ؛ فتقول: "هو حقّ" وتنظر إليه من وجهٍ؛ فتقول: "هو خَلْق" وهو في نفسه لا حَقٌّ، ولا غير حَقٍّ. فإطلاقُ الحقِّ عليه والخلق كأنّه اختلاق. فغلب عليه هذا الحكم فسُمّي خَلْقًا، وانفرد الحَقُّ باسم الحَقِّ؛ إذ كان له وجوب الوجود بنفسه، وكان للخلق وجوب الوجود به، لا أقول بغيره؛ فإنّ الغيرَ ما له عينٌ، وإن كان له حكمٌ كالنِّسَبِ؛ لا عين لها، ولها الحكم.

فبالحقّ خلقَ السماءَ والأرضَ، وبالحقَّ أنزل القرآن، وبالحقِّ نزل، وللحقِّ نزل. ففي الخَلْقِ تاه الخلقُ؛ لأنّه لَيْلٌ سُـلِخَ منه النهار فإذا هم مظلمون، حيارى، تائهون، ما لهم نور يهتدون. لأنّه كما

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحقّ
(٢) أثبت فوقها بقلم الأصل: "يعبد" من غير إشارة الاستبدال، ونستفيد من ذلك صواب كلا التعبيرين
(٣) ص ٣٩ب
(٤) [يونس: ٣٢]
(٥) فوقها كلمة "صح" ومقابلها في الهامش "كون" وفوقها حرف خ (أي نسخة أخرى) وهو كذلك في س

جعل اللهُ النجوم لمن يهتدي بها في ظلمات البرّ والبحر؛ وهو[١] نظر العامّة. والخواصّ ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[٢] ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾[٣]؛ تارة يقولون: "نحن نحن، وهو هو" وتارة يقولون: "هو نحن، ونحن هو" وتارة يقولون: "لا نحن نحن مُخَلَّصون، ولا هو هو مخلَّص" ثمّ صدق اللهُ هؤلاء الخواصّ في حيرتهم، بقوله لِأَخَصِّ خلقه علما ومعرفة: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[٤] فنفى عينَ ما أثبتَ، فما أثبت وما نفى! فأين العامّة من هذا الخطاب؟

فالعلم بالله حَيرة، والعلم بالخلق حَيرة. وقد حجر النظر في ذاته، وأطلقه في خلقه. فالمهداة في النظر في الخلق؛ لأنّه الهادي، وقد هدى. والعما في النظر في الحقّ؛ فإنّه قد حجر، وجعله سبيل الردى. وهذا خطابٌ خاطب به العقلاءَ، ما خاطب به أهلَ الجمع والوجود. فما نظر -قطّ- أهلُ الخصوص في اكتساب عِلم به ولا بمعلوم؛ وإنما جعل لهم أن يُهيّئوا مَحالَّهم، ويطهّروا قلوبَهم حتى يأتي الله ﴿بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٍ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ بالفتح ﴿فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ﴾[٥] لأنّهم عاينوا ما وصلوا إليه بالفتح الإلهيّ، والأمرُ عينُ ما انفصلوا عنه فـ﴿مَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنًا﴾[٦] بالحَيرة ﴿وَتَسۡلِيمًا﴾ لحكمها.

ومِن هذه الحضرةِ أثبت أنّ الباطل شيء قُذِفَ بالحقّ عليه فدمغه؛ فإذا الباطل زاهق. ولا يزهق إلّا ما له عينٌ أو[٧] ما تخيّل أنّ له عينا، فلا بدّ له من رتبة وجوديّة، خيالا كانت أو غير خيال، قد اعتنى بها على كلّ حال. ثمّ إنّه من أعظم الحيرة في الحقّ؛ أنّ الحقّ له الوجود الصرف، فله الثبوت[٨]، وصور التجلّي حقٌّ بلا شكّ.

---

(١) ص ٤٠

(٢) [البقرة: ١٧]

(٣) [البقرة: ١٧١]

(٤) [الأنفال: ١٧]

(٥) [المائدة: ٥٢]

(٦) [الأحزاب: ٢٢]

(٧) ص ٤٠ب

(٨) "فله الثبوت" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

وما لَها ثُبُوْتٌ وما لَها بَقاءٌ لَكِنْ لَها اللقاء بما لَها شـــقاءُ[1]

ما من صورة يتجلّى فيها إلّا إذا ذهبتْ ما لها رجوع، ولا تكرار. وليس الزهوق سِوَى عين الذاهب؛ فأين تذهبون؟ فهل في الحقّ باطل؟ أو ما هو الباطل؟ وما أذهبَ الصورةَ إلّا قَذْفُ الصورة الأخرى، وهي تَذهبُ ذَهابَ أختها. فهي من حيث ورودها حقٌّ، ومن حيث زهوقها باطلٌ. فهي الدامغة المدموغة. فصدَق مَن نفى رؤية الحقّ. فإنّ الحقّ لا يذهب. فإنّه إن كانت الصُّوَرُ صُوَرَنا؛ فما رأينا إلّا أنفسَنا. ونحن ليس بباطل، وقد زهقنا بنا. فنحن الحقّ؛ لأنّ الله بنا قذف علينا؛ فما أُتِيَ علينا إلّا منّا. فالله بالحقّ قاذفٌ، والعبد للحكم الإلهيّ واقف.

فـالـعَـيْنُ مِـنّي ومِـنْـهُ لَـهَـا الـبَـقـا والـثـبـوتْ
مَن ذا الذي مِنْهُ يُحْيِي أَوْ مَن هُوْ مِنْـهُ يُمِيـتْ
ومَنْ هُوْ[2] مِنّيَ يَحْيـا أَو مَنْ هُوْ[3] مِنّي يَموتْ
قَدْ[4] حِرْتُ فِيْهِ وفِيْنا فَـنَـحْـنُ خُـرْسٌ صُمُـوتْ
لا نَـدَّعِي فِيْـهِ دَعْوَى فــإِنّــهُ مــا يَــفُــوتْ
أَصْـــبَحْـتُ للهِ قُوْتًا كَمَا بِــهِ[5] لِيَ قُــوْتْ
فــالأمــرُ دَوْرٌ فَـهَـذَا عِـلْـمِي بِـهِ مـا بَـقِيـتْ

فلا تعتمد على مَن له الزهوق؛ فإنّه ما يحصل بيدك منه شيءٌ. ولا تعتمد إلّا عليك؛ فإنّ مرجِعَك إليك. وإلى الله ترجعون، كما ترجع الأمور. فمن هنا قال مَن قال من رجال الله: "أنا الله" فاعذُروه؛ فإنّ الإنسان بحكم ما تجلّى له، ما هو بحكم عينِه، وما تجلّى له غير عينِه؛ فسلِّمِ واستسلِمِ، فالأمر كما شرحته ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ... وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[6].

---

(١) ق: مكتوب مقابلها في الهامش بخط آخر: "بيت غير مقصود". والحرف الثاني مهمل، والترجيح من هـ، وفي س: "فما لها شفاء"
(٢) رسمها في ق: "هُ"
(٣) رسمها في ق: "هُ"
(٤) ص ٤١
(٥) "كما به" مكتوب فوقها "صح" وفي الهامش بقلم الأصل: "وأنّه".
(٦) [النحل: ٩]

حضرة الوكالة[1]

وَكِيْلِي مَن يَقولُ أَنا الوَكِيلُ ويَـدْري أَنَّني عنـه أَقُولُ
ولَو أنّي أُشـــاهِدُهُ بِقَلْبِي لَمَا كانَ الطلوعُ وَلا الأُفُولُ
ولَكِنّي أُشـــاهِدُهُ بِعَيْنِي لِذا وَقَعَ التَّحَيُّرُ والذُّهُولُ

يُدعى[2] صاحِبُها: "عبد الوكيل". بهذا الاسم الإلهيّ ثبت المِلْك والمُلك للخلق. فإنّا ما وكّلناه إلّا في التصرّف في أمورنا فيما هو لنا؛ لِعلمنا بكمال علمه فينا. فإنّه يعلم منّا ما لا نعلمه من نفوسنا، وما أعطاه العلم بنا سِوانا في حال ثبوتنا. فنحن العلماء الجاهلون، وهو العليم الذي لا يجهل. ولهذا هو الحليم الذي لا يَعجل؛ فيمهِل، ولا يُهْمِل. ونحن نعجل؛ وهو يعلم منّا أنّا نعجل. وما نعجل؛ وإنما هو انتهاءُ مدّة الأجل. فالأجلُ: منه قصير المدّة، ومنه طويلها. فكلٌّ يجري إلى أجل مسمّى إلى ما لا يتناهى، جريانا دائما لا ينقضي. فالحقّ كلّ يوم في شأن، ونحن في خلق جديد بين وجود وانقضاء. فأحوالٌ تتجدَّد، على عينٍ لا تبعَد، بأحكام لا تنفد، وهي كلمات الله وخلقه. و﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾[3] و﴿لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ﴾[4] وإنما التبديل لله. فنحن كلماته وخلقه.

فهذا الوكيلُ الحقُّ قد أَعلَمنا، بتصرُّفه فينا، أنّه ما زاد شيئا على ما أعطيناه منّا. لأنّ الوكيلَ بحكم موكِّله؛ فلا يتصرّف إلّا فيما أذن له. فللوكيل الحجّة البالغة؛ فإنّه لا يزيد على الحدِّ المفوّض إليه، وما ثَمّ ما يقبل الزيادة. فإن قلت للوكيل: "لِمَ فعلت كذا؟" كشف لك عنك؛ فرأيت أنّك جعلته أن يفعل ما أنكرتَ عليه فِعله، وكشف لك عن إنكارك. فلا بدّ لك من الإنكار عليه؛ فعَذَرَك، وعَذَرْتَه[5].

فَلَا تَلُمْ وَكِيلًا ولُـمْ مُـوَكِّلَـهْ

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الوكيل
(٢) ص ٤١ب
(٣) [يونس: ٦٤]
(٤) [الروم: ٣٠]
(٥) ص ٤٢

فإنّما وُجُودِي بِـهِ وَنَحْنُ لَهْ
وَلَا تَلُمْهُ أَيْضًـا فالعَيْنُ مُجْمَلَهْ
وكُلُّ ما بَدا لِي فالكَوْنُ فَصَّلَهْ
بِعِلْمِ ذا؛ إِلَهِي عَلَيَّ فَضَّـــلَهْ

﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[1] لأنّ اللهَ وكّلهُ على عباده؛ فأمَر ونهى، وتصرّف بما أراه الله الذي وكّله. ونحن وكّلناه -تعالى- عن أمره وتحضيضه. فأمْرُهُ قولُه: ﴿فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾[2]، وتحضيضه: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلٗا﴾[3]. فالرسول وكيل الوكيل، وهو مِن جملة مَن وكَّلَ الحقَّ عن أمره -تعالى-. فهو مِنّا، وهو الوكيل من الوكيل علينا. فوجب على الموكِّل طاعة الوكيل؛ فإنّه ما أطاع إلّا نفسَه؛ لأنّه ما تصرّف فيه إلّا به كما قرّرناه.

فرتبةُ الوكالة رتبةٌ إلهيّةٌ سَرَتْ في الكون سريانَ الحياة. فكما أنّه ما في الكون إلّا حَيٌّ؛ فما في الكون إلّا وكيل موكِّل. فمن لم يوكِّل الحقَّ بلفظه؛ وَكَّلَهُ الحالُ منه، وتقوم الحجّة عليه. وإن وكَّلَهُ بلفظه؛ فالحجّة أيضا عليه؛ لأنّ الوكيل ما تصرَّف في غير ما فَوَّض إليه موكِّله، وجعل له أن[4] يوكّل مَن شاء. فوكَّل الرسلَ في التبليغ عنه إلى الموكّلين أنّه من المصالح التي رأينا لكم: أن تفعلوا كذا، وتنتهوا عن كذا؛ فإنّ ذلكم لكم فيه السعادة، والفوز من العطب. فمَن تصرَّف من الموكّلين عن أمر وكيل الوكيل؛ فقد سعِد ونجا، وحاز الخيرَ بكلتا يديه، وملأهما خيرا ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾[5] فلا تتّهموا وكيلا، ولا تتّخذوا إلى تجريحه سبيلا، وقِفوا عند حدِّه، وأوفوا له بعهده.

وهذه حضرة التسليم والتفويض، وأنت الجناحُ المَهيض. فإنّه خلَقك على صورته؛ ثُمّ كَسَرك بما شرع لك؛ فَصِرْتَ مأمورا منهيّا، ثمّ جَبَرك من هذا الكسر بما سَلَبَ عنك بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ

(١) [النساء: ٨٠]
(٢) [المزمل: ٩]
(٣) [الإسراء: ٢]
(٤) ص ٤٢ب
(٥) [الأنفال: ٢٤]

﴿وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[1] ثمّ كسَرَك بالجزاء؛ لأنّه ما عمل معك إلّا ما عَلِم، وما عَلِم إلّا منك. وليس المَهِيض سِوَى هذا؛ فإنّه المكسور بعد جَبْرٍ، والجبر لا يَرِدُ إلّا على كسر. فالأصلُ عدمُ الكسر، وهو الصحّة؛ وليست إلّا الصورة. فاعلم ما نبّهتُك عليه، واسأل به خبيرا؛ فلا عِلْم إلّا عن ذوق.

لَا يَعْرِفُ الشوقَ إلّا مَن يُكابِدُهُ وَلَا الصَّبابةَ إلّا مَن يُعانِيْها

وهذا القدر مِن هذه الحضرةِ كافٍ لمن استعمله ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ[2] وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) [الصافات: ٩٦]
(٢) ص ٤٣
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة القوّة(١)

إذا كان القويُّ يَشُـــدُّ رُكْنِي فَلَسْتُ أُبالي مِن ضَعْفٍ يَكُونُ
إذا عَسُرَتْ عليَّ أُمُورُ كَوْنِي فَمِـنْ تَـيْسِـــيْرِهِ أَبَـدًا تَهُـوْنُ
أنا العَبْدُ المُطاعُ بِكُلِّ وَجْهٍ إذا مـا شِـــئْتُـهُ وأَنا المَكِيْنُ
وإنّي واحِـدٌ فَـرْدٌ نَـزِيْـهٌ وإنّي عِـنْـدَهُ الـروحُ الأَمِـينُ
أَبانَتْ لِيْ مَشِـيئَتُهُ تَعالى مُشـــائي، والتي لي مـا تُبِيْنُ

هذه الحضرة ممتزِجة، يُدعى صاحِبُها: "عبد القوي". وصف نفسه -تعالى- بأنّه: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾(٢) وهذا فيه إجمالٌ؛ فإنّه اسمٌ حِمْيَرِيّ؛ أي صاحب القوّة، أي قوّة القوّة التي فينا، ونجدها من نفوسنا كما نجد الضعف. وهي قوّة مجعولة لأنّه قال: ﴿خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ وما(٣) خلقنا إلّا عليه، كما سخّر لنا ﴿مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾(٤) فما أنشأ العالَم إلّا منه وعليه إن فهمت. ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ لَمّا نقلنا من حال الطفولة إلى حال الشباب ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾(٥) رجوعا إلى الأصل. فسمّي هرما، والشيب للشيخوخة.

فهل هو الضعف الأوّل الذي خلقنا منه؟ وأين القوّة هناك؟! فالمدبِّر الأوّل هو المدبِّر الآخر، وهو الأوّل والآخر. والوسط محلّ الدّعوى الواقعة منه في الظاهر والباطن، إلّا مَن وفّقه الله للنظر في أوّل نشأته ورجوعه إليها. وما وجدنا للقوّة ذِكْرًا في الأوّل ولا في الآخر؛ فرأينا أن ننظر في معنى(٦) هذا الضعف الذي خلقنا منه؛ فوجدناه عدمُ الاستقلال بالإيجاد؛ إن لم تكن منّا الإعانة بالقبول لأجل الإمكان؛ فإنّ المُحال غير قابل للتكوين. ولمّا كانت الإعانة بالقبول

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: القوي
(٢) [الذاريات: ٥٨]
(٣) ص ٤٣ب
(٤) [الجاثية: ١٣]
(٥) [الروم: ٥٤]
(٦) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

والاستعداد؛ علمنا أنّ الاقتدار غير مستبدّ؛ وليس الضعف هنا سِوَى هذا، (أي) عدم الاستبداد؛ فشَرَعَ لنا ما هو شَرْعٌ له أن نستعين به في الاقتدار، كما استعان بنا في القبول منّا؛ لنعلم أنّ الضعف ليس إلّا هذا.

ثمّ جعل لنا قوّة غير مستقلّة. فالقوّةُ على الحقيقة ما يظهر لها عينٌ إلّا بالمجموع. فهو ذو القوّة؛ لأنّه[1] الواجب الوجود لنفسه. ونحن الواجبين به، لا بأنفسنا. فهو، وإن خلقنا من ضعف، فإنّه جعل فينا قوّة، لولاها ما كلّفنا بالعمل والترك؛ لأنّ التركَ مَنْعُ النفس من التصرّف في هواها. وبهذا عمّتِ القوّةُ العملَ والتركَ.

فَنَحْنُ فِيها على السَّــواءِ　　بِـلا افْـتِراءٍ ولا مِـراءِ
لَكِنَّهُ الأَصْلُ في وُجُودِي　　ومـا لَهُ فِيْـهِ مِن بَقـاءِ
لأنّـهُ بالشــئونِ يُفْنِي　　فَهُوْ عَلَى مَنْهَجِ الفَنـاءِ

ولَمّا جعل اللهُ الشيبَ نورا "بالقوّة" هنا، و"بالفعل" في الآخرة، وقرن الشيبة بالضعف الذي رجعنا إليه؛ ليريَنا بذلك النور الشيبي؛ أنّ ذلك الضعفَ ما هو ضعفٌ ثان، من أجل ما نَكَّرَهُ، كما قال: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾[2] ثُمّ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾[3] يعني يسرا آخر. فرجعنا إلى الضعف الأوّل على عين الطريق الذي منه خرجنا.

ألا تراه -سبحانه- يقول: ﴿أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[4] وقال: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ﴾ فوصفَنا بأنّا نُرَدُّ -وهو الرجوع إلى الضعف الأوّل- ﴿إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾ وأرذلُ العمر (هو) ما لا يحصل لنا فيه عِلْمٌ، فقال: ﴿لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ﴾[5] فإمّا أن يكون منع الزيادة، وإمّا[6] أن يكون اتّصفَ بعدم العلم في حال الهَرَم؛ لشغله بما هو عليه من الضعف المفرط.

(١) ص ٤٤
(٢) [الشرح: ٥]
(٣) [الشرح: ٦]
(٤) [النحل: ٧٨]
(٥) [الحج: ٥]
(٦) ص ٤٤ب

فإنّ الدنيا بالإنسان حامِلٌ، والهَرَمُ شَهْرُ ولادتِها، فتقذفه مِن بَطنها إلى البرزخ، وهو المنزل الأوّل من منازل الآخرة، فيتربّى[1] فيه كما يتربّى المولود إلى يوم البعث -وهو حدّ الأربعين؛ حدّ الزمان الذي تُبعثُ فيه الرسل الذين هم أكملُ العالَم عِلما بالأمور الإلهيّة- فيحوزون القوّة في دار الكرامة التي لا ضعف يَعقبها؛ فيتكوّنُ عنهم حِسًّا، ما يتكوّنُ هنا في خيالهم معنى، وقد يكون في متعلَّقٍ خاصٍّ حِسًّا (قدرة عليه). كمن يريد أن يقوم؛ فيقوم، ويريد أن يكتب؛ فيكتب.

وأمّا ما لا قدرة له، ولا قوّة له عليه أن يكون في الحسّ عليه؛ فإنّه يقوى على إيجاده خيالا في نفسه؛ فذلك عينُهُ يكون له في الآخرة حِسًّا محسوسا، وإن كان في قضيّة العقل مُحالا. فما استحال وجوده في الخيال، كذلك لا يستحيل وقوعه حِسًّا. لأنّ الخيال -على الحقيقة- إنما هو حضرةٌ من حضرات الحسّ. ولهذا يُلْحِقُ المعاني بالمحسوسات في الصورة؛ فيَتخيّلُ المُحال محسوسا؛ فيكون في الآخرة، أو حيث أراد اللهُ محسوسا؛ ولهذا كان في الآخرة، لا في الأُولَى. فإنّ الخيال في الدرجة الأخيرة من الحسّ؛ فإنّه عن الحسّ يأخذ ما يكسوه من الصور للمُحال، وغيره. فلهذا[2]؛ حيث كان، لا يكون إلّا في الآخرة؛ فتنبّه.

وأيُّ قويٍّ أعظمُ قوّة ممن يُلْحِقُ المُحالَ الوجودَ بالوجودِ المحسوس حتى تراه الأبصار؟ كوجود الجسم في مكانين. فكما نتخيّله هنا؛ كذلك يقع في الآخرة حِسًّا سواء. وما عندنا في العلم أَهونُ من إلحاق المحال بالممكن في الوجود، ولا أصعب من إلحاق الممكن بالمحال؛ وهو عدمُ وقوعِ خلافَ المعلوم، مع إمكانه في نفسه. فهذا إلحاق الممكن بالمحال. فنقول في الذي كنّا نقول فيه ممكنٌ عقلًا: "محالٌ عقلا" فتداخلت الرتب. فلحِق المحال بالممكن؛ أي برتبته، ولحِق الممكن برتبة المحال. وسببُ ذلك تداخُل الخلق في الحقّ، والحقّ في الخلق؛ بالتجلّي، والأسماء الإلهيّة والكونيّة. فالأمر حقٌّ بوجهٍ، خلقٌ بوجهٍ؛ كلّ كونٍ كونٍ منه. فالحضرة الإلهيّة جامعةٌ لحكم الحقِّ في الخلق، والخلق في الحقّ. ولولا ذلك ما اتّصف الحقُّ بأنّ العبدَ يُغْضِبُهُ ويُسْخِطُهُ؛ فيَغضب الحقُّ ويَسخط، ويُرْضِيْهِ؛ فيرضى. وأمّا كون الحقّ يُسخط العبدَ ويُغضِبه ويُرضيه؛ فالعامّة تعرف هذا. وهذا من علم التوالج

---

(١) رسمها في ق: فتتربى
(٢) ص ٤٥

والتداخل.

فلولا وجودُ حكم القوّة؛ ما كان هذا. فإنّ الضعفَ مانِعٌ قويٌّ. فانظر حكم القوّة كيف سرى في الضَّعْف، حتى[1] تقول في الضعيف: "إذَنْ قَوِيَ عليه الضعفُ بحيث لا يستطيع الحركة" فتنسب القوّة للضعف؛ فوصفْتَه بضدِّه. فمن هنا تعرف قول أبي سعيد الخرّاز لَمّا قيل له: "بماذا عرفت الله؟ قال: بجمعه بين الضدّين"، ثمّ تلا: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[2] فبالقوّة تقوَّى الضعف، وبالأقوى ضعفت القوّة. وهذا الفرق بين الأقوى والقويّ، كالأقرب والقريب. فكلُّ أقربٍ قريبٌ، وما كلُّ قريبٍ أقربُ. وكلُّ أقوى قويٌّ، وما كلُّ قويّ أقوى. وقد ذكرنا في هذه الحضرة ما فيه غنية وكفاية ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٤٥ب
(٢) [الحديد: ٣]
(٣) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا ومقابلة على الشيخ المؤلف ﷺ"

حضرة المتانة[١]

إنْ[٢] قُلْت قَوْلًا صَحِيحًا ‏ ‏ ‏ أَنَا الـقَـوِيُّ المَـتِـينُ
أَو كانَ غَـيْرَ صَحِـيـحٍ ‏ ‏ ‏ أَنا الضـــعيفُ المَهِينُ

* * *

إنّ المَتانةَ حالٌ لَيْسَ يَدْرِيها ‏ ‏ ‏ إلّا الذي هام وُجْدًا في مَعانِيها
وقُوَّةُ اللهِ أَبْـدَتْـهـا لِنـاظِرِنا ‏ ‏ ‏ وحُكْمُها أَبَـدًا في مَنْ يُعـانِيْهـا
إذا أَشُـدُّ بِها ركني تكونُ لنا ‏ ‏ ‏ أُولَى، وإن كانَ عَيْنِي فَهُوَ ثانيها
إنّ المَطالِعَ قَدْ لاحَتْ أَهِلَّتُها ‏ ‏ ‏ للنـاظِرِينَ إليهـا في مَبـانِيهـا

يُدعى[٣] صاحِبُها: "عبد المتين". قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[٤] فَرُفِعَ على الصفة لقوله: ﴿ذُو﴾ و﴿هُوَ﴾.

والمتينُ هو الذي لا يتزلزل عمّا يجب له الثبوت فيه لتمكّنه وثِقَلِه. فنبّه على العين أنّها بهذه الصفة من المتانة؛ لئلّا يَتخيَّل متخيِّلٌ، أو يقولَ قائلٌ: إنّ الصوَرَ لَمّا تبدّلت في التجلّي واختلفت، والأسماء الإلهيّة لَمّا كثرت وتنوّعتْ، ودلّ كلُّ اسمٍ على معنى لا يكون لغيره، وأعطتْ كلُّ صورة أمرا لم تعطه الصورةُ الأخرى؛ (فينتج لذلك) أنّ العينَ والمسمّى تُبَدّلَ لهذا التبدُّل. فأخبر (الحقُّ) أنّه من المتانة بحيث أنّ الأمر على ما قرّر وشوهد من التحوّل والتبدّل، والعينُ ثابتة في مكانتها لا تقبل التغيير.

وأعظم ما يظهر حكمُ هذا في العقائد في الله؛ لأنّ الإله الذي اعْتُقِدَ بالدليل النظريّ، إذا جاءت الشبهة لصاحب هذا الاعتقاد النظريّ؛ أزالته. فلو كانت المتانةُ من صفات الإله الذي

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المتين
(٢) البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر، مع إشارة التصويب
(٣) ص ٤٦
(٤) [الذاريات: ٥٨]

جعله المعتقِد في نفسه؛ ما أَثَّرتْ فيه الشبهة الواردة؛ فأخْلَتِ المحلَّ عنه، وعاد يبحث على إله آخر يجعله فيه. فليست المتانة إلّا للإله القويّ الحقّ؛ الذي يجد في نفسه هذا الطالبُ الاستنادَ إليه، ولا يدري ما هو؟ ولِمَتانته لا يقوى الناظرُ أن ينقله إلى محلِّ اعتقاده. فمتانتُه حجابُه؛ فلا يُعرف. والحقُّ الذي وَسِعَهُ قلبُ العبد هو الذي يقبل[1] آثار الشُّبَهِ فيه.

فقد علمتَ لماذا تَسمّى بالمتين، وهو علم غريب. فبالمتانة كان الاستناد، فاستَنَدَ إليه كلُّ ممكن يطلب الترجيح. والعلمُ بهذا المستند عينُ نفي العلم به، على علم بأنّه لا يُعلم، لا بدّ من ذلك. كما قال الصدّيق: "العجز عن درك الإدراك إدراك" وهذا أعلى ما يوصَل إليه في العلم بالله المتين؛ فإنّ للمتانة درجات، فقصدنا أتمّها وأعلاها ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ص ٤٦ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة النصر[1]

حَضْرَةُ[2] النَّصرِ حَضْرَةٌ ... لِلَّذِي قَـدْ بُغِي عَلَيـهْ
فَـهُـوَ للهِ وَحْـدَهُ ... مَـا لَهُ غَيْرُ مـا لَدَيـهْ

* * *

إنّ الـوَلِيَّ الَّذِي إذا تَـوَلّاهُ ... عَبْـدٌ تَوَلّاهُ رَبٌّ حِيْنَ وَلّاهُ
إنّ الوَلِيَّ اسْمُ مَفعولٍ يَكُوْنُ لَهُ ... مِن لَفْظِـهِ فـاعِـلٌ إذا تَوَلّاهُ
لَولاهُ مـا ثَبَتَـتْ فِيْنـا قَواعِـدُهُ ... وَلا رَسَـتْ رَغْبَةً لَولاهُ لَولاهُ
أَمْلَى عَلَيَّ الذي يَتْلُوهُ مِن سُوَرٍ ... عَلَى مَسـامِعِ كَوْنِي حِيْنَ أَمْلاهُ
بالقَلْبِ سَـطَّرَهُ رَبِّي لِنَحْفَظَهُ ... بِـهِ بَلَانِي إِلَهِي حِيْنَ أَبْلاهُ[3]

يُدعى[4] صاحِبُها: "عبد الوليّ". والوليُّ: الناصرُ، وإن شئت قلت: "عبد الناصر". قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ وهو نور العيان، وهو عين اليقين. وأقام -تعالى- عذر "المانيّة" بقوله في تمام الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم﴾ وما أفرد الطاغوتَ؛ لأنّ الأهواء مختلفة، وأفرد نفسَه؛ لأنّه واحدٌ ﴿يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾[5] فَنَصْرُ هؤلاء الأولياء لهم حيث لا يتركونهم يدخلون الجنّة لِمَا لهم فيها من الضرر؛ لأنّهم على مزاج يتضرّر بالاعتدال كما تضرّ رياح الورد بالجُعَل. فهم ينصرون أصحابهم؛ وليس إلّا أهل النار الذين هم أهلها.

أخبر ﷺ فقال: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[6] لأنّ فيه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وهو من المؤمنين ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ولهذا القطع؛ كان الصلاح مطلوبا لكلّ نبيّ مكمّل. وشهد الله به لمن شاء من عباده على التعيين تشريفا له بذلك؛ كعيسى ويحيى -عليهما السلام-.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الولي
(٢) هذان البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) بجانب بعض كلمات هذا العجز هناك كلمات بديلة من غير إشارة الاستبدال ليقرأ عندها: "به بلاني كما بنا قَدَ ابلاه".
(٤) ص ٤٧
(٥) [البقرة: ٢٥٧]
(٦) [الأعراف: ١٩٦]

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] وليس المؤمن إلّا مَن لم يدخل إيمانه بأمر مّا خَلَلٌ يقدح في إيمانه.

والمؤمنون في كلام الله نوعان، وهم الكافرون؛ فنوعٌ آمن بالله، وكفر بالطاغوت -وهو الباطل- فهم أهل الجنّة المعبَّر عنهم بالسعداء. والنوع الآخر آمن بالباطل، وكفر[2] بالله -وهو الحقّ-[3] فهم أهل النار المعبَّر عنهم بالأشقياء. فقال ﷻ في حقّ السعداء: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾[4] وهؤلاء هم الذين حقٌّ على الله نصرُهم، والألف واللام للعهد والتعريف. وقال -تعالى- في حقّ الأشقياء: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[5]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾[6].

فإذا جعلتَ الألف واللام في "نصر المؤمنين" للجنس؛ فَمَن اتّصف بالإيمان؛ فهو منصور. ومن هنا يظهر المؤمنون بالباطل في أوقاتٍ على الكافرين بالطاغوت؛ فيجعلون ذلك الظهور نصرا؛ لأنّ النصرَ عبارةٌ عمّن ظهر على خصمه. فَمَن جعل الألف واللام للجنس؛ جعل إيمانَ أهلِ الباطل بالباطل أقوى من إيمانِ أهلِ الحقّ بالحقّ.

فالمؤمنُ مَن لا يولّي الدُّبُرَ، ويتقدَّم، ويثبت، حتى يَظفر، أو يُقتل. ولهذا ما انهزم نبيّ قطّ؛ لقوّة إيمانه بالحقّ. وقد توعَّد اللهُ المؤمِنَ إذا ولّى دُبُرَهُ في القتال؛ لغير قتال، أو انحياز إلى فئةٍ تعضده، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ. وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[7] فخاطبَ[8] أهلَ الإيمان. وبقرائن الأحوال علِمنا أنّه -تعالى- أراد المؤمنين بالحقّ، وأرسل الآية في اللفظ دون تقييد بمن وقع الإيمان، لكن قرائنَ الأحوال تخصّصُ وتعطي العلمَ بالمقصود من ذلك.

---

(١) [الروم: ٤٧]
(٢) ص ٤٧ب
(٣) "وهو الحق" ثابتان فوق السطر بخط آخر مع إشارة التصويب
(٤) [البقرة: ٢٥٦]
(٥) [العنكبوت: ٥٢]
(٦) [البقرة: ١٦]
(٧) [الأنفال: ١٥ ، ١٦]
(٨) ص ٤٨

غير أنّ الحقَّ ما أرسلها مطلَقة إلّا ليقيم الحجّة على الذين آمنوا بالباطل، إذا هزمهم الكافرون بالطاغوت لما دخلهم من الخلل في إيمانهم بالباطل. فهو عندنا ليس بنصرٍ ذلك الظهورُ الذي للمؤمنين بالباطل، على الكافرين بالطاغوت. وإنما المؤمنون بالحقّ؛ لَمّا تراءى الجمعان كان في إيمانهم خلل، فأثّر فيه الجبنَ الطبيعيَّ؛ فزلزلَ أقدامَهم؛ فانهزموا في حالِ حجاب عن إيمانهم بالحقّ. ولا شكّ أنّ الخصمَ إذا رأى خصمَهُ انهزم أمامَه، وفرّ، وأخلى له مكانَه؛ لا بدّ أن يظهر عليه، ويتبعه. فإن شئتَ سمّيت ذلك نصرا من الله لهم.

فما انتصروا على المؤمنين بالحقّ؛ وإنما انتصروا على وجه الخلل الذي دخل في إيمانهم، واستتر عنهم؛ بالخوف الطبيعي. فكانوا كفّارا من ذلك الوجه، فكان نصرُهم نصرَ الكفّار، بعضهم على بعض؛ وهم المؤمنون بالباطل. لأنّ هؤلاء المؤمنين بالحقّ آمنوا بما خَوَّفهم به الطبعُ من القتل؛ وهو باطل. فآمنوا بالباطل؛ لخوفهم من الموت. والشهيدُ[1] ليس بميّت؛ فإنّه حيّ يُرزق. فلمّا آمنوا به أنّه موت؛ آمنوا بالباطل. فهَزم أهلُ الباطل أهلَ الباطل. وهذا يسمّى ظهورا، لا نصرا. إلّا إذا جعلتَ الألِفَ واللام للجنس؛ فشمل كلّ مؤمن بأمر مّا من غير تعيين. فهذه حكمةُ تسميةِ الله أهلَ الباطل مؤمنين[2]، وأهلَ الحقّ كافرين[3].

فلا تغفل -يا وليّ- عن هذه الدقيقة؛ فإنّها حقيقة. وهي المؤثّرة في أهل النار الذين هم أهلها في المآل إلى الرحمة؛ لأنّ المشركَ آمنَ بوجود الحقّ، لا بتوحيده. ووجودُ الحقِّ حقٌّ؛ فهو بوجهٍ ممن آمن بالحقّ. فما تخلّص له الإيمانُ بالباطل إذ آمن بالشريك. فتقسّم إيمانه؛ فلم يَقْوَ قوّة إيمان المؤمن بالحقّ، من حيث أحديّته في ألوهته. قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ﴾ ولم يقل: "بتوحيد الله" ﴿إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾[4] لكنّه جليّ وخفيّ.

فالمؤمن بتوحيد الله مؤمنٌ بوجود الله، وما كلّ مؤمن بوجود الله يكون مؤمنا بتوحيد الله؛ فينقص عن درجته في قوّة الإيمان. فإنّ استنادَ الإيمان، من المؤمن بالباطل، (استنادٌ) إلى عدم؛

(١) ص ٤٨ب
(٢) ق: مؤمنون
(٣) ق: كافرون
(٤) [يوسف: ١٠٦]

ولهذا يرجع عنه عند الكشف. والمؤمنُ بتوحيد الحقّ يرجعُ إلى أمرٍ وجوديّ يستند إليه؛ فيعضده؛ فلا يرجع عنه. فالمؤمنُ بالباطل أعان على نفسه المؤمنَ بالحقّ من حيث الأحديّة، وهو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا﴾[1] وهو[2] قوله: ﴿لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ﴾[3] فقد تبرّءوا في موطنٍ ما فيه تكليف بالبراءة أنّها نافعةٌ صاحبَها. والكافر لا مولى له؛ ولهذا انهزم أمام خصمه. فإنّه استترتْ عنه حياةُ الشهيد في سبيل الله؛ فآمَنَ بالموت -وهو الباطل- وكفَر بالحياة -وهي الحقّ-. وفي هذا تذكرة لأُولِي الألباب ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) [الإسراء: ١٤]
(٢) ص ٤٩
(٣) [البقرة: ١٦٧]
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة الحمد[1]

أَنْتَ الحميدُ اسْمُ مفعولٍ لِحامِدِنا وفـاعِـل ولِهَـذَا أَنْـتَ محمودُ
وحـامِـدٌ، فـإذا جِئنـا لِنَحْمـدَهُ هو الشهيدُ لَنا والقَلْبُ مَشْهُودُ
مِن غَيْرِ كَيْفٍ ولا كَمٍّ وَلَا شَـبَهٍ ولَيْسَ يأخُذُهُ حَصْرٌ وتَحْدِيدُ
إنّي لأَعْبُـدهُ بِيْ لا بِـهِ فَـأنا باللهِ أَعْبُـدُهُ واللهُ مَـعْـبُـودُ
إنّي لَأَعْـرِفُـهُ إذا أُشَـبِّـهُـهُ شَرْعًا وعَقْلًا فإطلاقٌ وتَقْيِيدُ

يُدعى[2] صاحِبُها: "عبد الحميد" وهو "فعيل" فعَمّ اسم الفاعل بالدلالة الوضعيّة، واسم المفعول. فهو الحامدُ والمحمود، وإليه ترجع عواقب الثناء كلُّها. ومحمد ﷺ بيده لواء الحمد. فلآدم عليه السلام[3] عِلْمُ الأسماء، ولمحمد ﷺ عِلْمُ الثناء بها، والتلفّظ بالمقام المحمود. فأُعطي في القيامة، لأجل المقام المحمود، العملَ بالعلمِ، ولم يُعْطَ لِغيره في ذلك الموطن. فصحّتْ له السيادة، فقال: «آدم فمَن دونَه تحت لوائي» وما له لواءٌ إلّا الحمد؛ وهو رجوعُ عواقب الثناء إلى الله، وهو قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4] لا لغيره.

وما في العالَم لفظٌ لا يدلّ على ثناءٍ أَلْبَتَّةَ، أعني ثناءً جميلا، وإنّ مرجعه إلى الله. فإنّه لا يخلو أن يثني المثني على الله، أو على غير الله. فإذا حمِد اللّهَ؛ فحمد مَن هو أهلُ الحمد. وإذا حمِد غيرَ اللهِ؛ فما يحمده إلّا بما يكون فيه من نعوت المحامد. وتلك النعوت (هي) مما منحه اللهُ إيّاها، وأوجده عليها: إمّا في جِبلّته، وإمّا في تخلُّقه؛ فتكون مكتسَبة له. وعلى كلّ وجهٍ فهي من الله؛ فكان الحقُّ معدِنَ كلِّ خير وجميل. فرجع عاقبةُ الثناء على المخلوق بتلك المحامد على مَن أوجدَها وهو الله؛ فلا محمود إلّا الله.

وما مِن لفظٍ يكون له وجهٌ إلى مذموم، إلّا وفيه وجهٌ إلى محمود. فهو من حيث أنّه محمود؛

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحميد
(٢) ص ٤٩ب
(٣) "عليه السلام" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) [الفاتحة: ٢]

يرجع إلى الله، ومن حيث ما هو مذموم[1]؛ لا حكم له؛ لأنّ مستنَدَ الذمّ عدمٌ؛ فلا يجد متعلّقا. فيذهب، ويبقى الحمد لمن هو له. فلا يبقى لهذا اللفظ المعيَّن إلّا وجهُ الحمد عند الكشف، ويذهب عنه وجه الذمّ؛ أي ينكشف له أن لا وجه للذمّ.

ولقد أخبرني في هذا اليوم، الذي قيّدتُ فيه هذه الحضرة في هذا الكتاب، صاحبُنا سيف الدين بن الأمير عزيز -رحمه الله- أنّه رأى والِيَ البلدِ يضرب إنسانا ضربًا مبرّحا. فوقف في جملة الناس، وهو يمقت الوالي في نفسه؛ لضربه ذلك الشخص. فأُخِذ عن نفسه؛ فشاهَد الوالِيَ مثلَه، واحدا من الجماعة، ينظر إلى المضروب مثل ما تنظر إليه الجماعة، والآمِرُ بالضرب ليس الوالي. فعذَرَه، وسرّي عنه، وانصرف. وكان سببُ هذه الحكاية أنّ الوالي جار عليه في حكومة، فقلت له: ارفعه إلى السلطان. فقال لي: ما بيد الوالي شيء. ثُمّ ذكر لي ما رأى.

وهكذا الأمر في نفسه. فهذا شخص قد كان، مع الحجاب، يَنسبُ الجورَ إلى الوالي؛ فلمّا كشف اللهُ عن بصره الغطاءَ زال كونُ ذلك جورا عنده، وقام عذر الجائر عنده؛ فصار حمدا وثناءَ خير، وبَرِئت ساحةُ من أضيف الذمُّ إليه؛ فعادت عواقب الثناء إلى الله ﷻ. ألا تراه يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2] وقد افْتُقِرَ[3] إلى مذمومٍ ومحمودٍ، ودخل تحت مسمّى "الله" ثُمّ قال: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ يقول الذي لا يَفتقِر ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ أي[4] الذي ترجع إليه عواقب الثناءِ من الحامدِ والمحمودِ. وإن كان (المفتَقَرُ إليه) مذموما بنسبة مّا، فهو محمودٌ بنسبةٍ أقوى، لها الحكم فيه. «فالحمدُ لله تملأ الميزان» لأنّه كلّ ما في الميزان. فهو ثناء على الله، وحمدٌ لله؛ فما ملأَ الميزانَ إلّا الحمدُ. فالتسبيحُ حمدٌ، وكذلك التهليلُ والتكبيرُ، والتمجيدُ والتعظيمُ، والتوقيرُ والتعزير، وأمثال ذلك كلّه حمدٌ. فالحمدُ لله هو العامُّ الذي لا أَعَمَّ منه، وكلُّ ذِكْرٍ فهو جزء منه؛ كالأعضاء للإنسان، والحمدُ كالإنسان بجملته.

فَقَدْ بان لَكَ الحمدُ فَلَا يَحْجُبُكَ الذَّمُّ

---

(١) ص ٥٠

(٢) [فاطر: ١٥]

(٣) ص ٥٠ب

(٤) ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

وقَدْ لَاحَ لَكَ السِّرُّ فَمَا غَيَّبَهُ الكَتْمُ

وحُكم هذه الحضرة على ثلاثة أنحاء في التمام والكمال. وأَتمّها واحدٌ منها؛ وذلك حمدُ الحامد نفسَه، يتطرّق إليه الاحتمال؛ فلا يكون له ذلك الكمال. فيحتاج إلى قرينةِ حالٍ وعِلْم بصدق الحامد فيما حمد به نفسه؛ فإنّه قد يصفُ واصفٌ نفسَه بما ليس هو عليه.

وكذلك حكمُهُ إذا حمِدَهُ غيرُه؛ يتطرّق أيضا إليه الاحتمال حتى يستكشف عن ذلك؛ فينقص عن درجة الإبانة والتحقيق.

والحمد[1] الثالث: حمدُ الحمدِ. وما في المحامد أصدق منه؛ فإنّه عين قيام الصفة به، فلا محمود إلّا مَن حمده الحمد، لا مَن حمد نفسه، ولا مَن حمده غيرُه. فإذا كان عينُ الصفة عينَ الموصوف عينَ الواصف؛ كان الحمدُ عينَ الحامد والمحمود؛ وليس إلّا الله؛ فهو عينُ حَمْدِهِ، سواء أُضيف ذلك الحمد إليه، أو إلى غيره.

فَمَا ثَمّ إلّا الله فاحمد تَقُلْ حَقّا وَلا تَعْتَبِرْ في الحمدِ كَوْنًا وَلا خلقا
وراقِبْ ثَناءَ الحَقِّ في كُلِّ لَفْظَةٍ فإنّ لَهُ في كُلِّ مَحْمَدَةٍ مَرْقَى
فَمَنْ نالَ هذا العِلْمَ نالَ مَكانةً تُنَزِّلُهُ مِن رَبّهِ المَنْزِلَ الصِّدْقا
وسابِقْ إِلَى هَذَا المَقامِ بِعَزْمَةٍ مَعَ السابقاتِ الغُرِّ في حَمْدِهِ سَبْقا
وَلَا بُدَّ مِن تَقْسِيمِ رَبّكَ خَلْقَهُ فَلا بُدَّ مِن أَتْقَى، ولا بُدَّ مِن أَشْقَى
وقَدْ جاء في نَصِّ الكتابِ مُسَطّرًا بِلَيْلٍ وأَعْلَى[2] فاعْتَبِرْ ذَلِكَ النُّطْقا
فإنّ[3] كتابَ اللهِ يَنْطِقُ بالّذِي قَدَ اوْدَعَهُ الرحمنُ في خَلْقِهِ حَقًّا
وقَدْ وَضَحَ العِلْمُ الجَلِيُّ لِذِي حِجَى فإنْ شِئْتَ أَن تَرْدَى وإن شِئتَ أن تَرْقى

و«الحمد لله المنعِم المفضِل»، و«الحمد لله على كلّ حال» فعَمَّ وخَصَّ. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) ص ٥١
(٢) "بليل وأعلى" يقصد بهما ما ورد في سورتي الليل والأعلى
(٣) ص ٥١ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة الإحصاء[1]

إذا أَحْصَيْتَ أَمْرَكَ في كِتابٍ فَكُنْ أَنْتَ الذي تُحْصَى وتُحْصِيْ
وقُلْت لأُمِّنا مَهْلًا عَلَينا وقُلْت لأُخْتِنا باللهِ قُصِّيْ[2]
إذا ما جئت يا نَفْسي إِلَيْهِ فَقُوْلِي ما تَشاءِ لَهُ وقُصّيْ[3]
مَضَى عَنّي ولَمْ أَشْهَدْ سِواهُ فَقُلْتُ لِهِمّتي باللهِ قُصِّي[4]
وخُصِّيْ مَن تَعَبّدَهُ هَواهُ وَلا تَكْتُمُهُ ما تَدْرِيْهِ، خُصّيْ

يُدعى[5] صاحِبُها: "عبد المحصي". وهي حضرةُ الإحاطة، أو أختها؛ لا بل هي أختها، لا عينها. قال تعالى: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدًۢا﴾[6] وقال في الكتاب: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾[7] وهذا مقامُ كاتبِ صاحب الديوان؛ كاتب الحضرة الإلهيّة، وهذا الكتاب هو الإمامُ المبين. قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾[8].

فالديوانُ الإلهيُّ الوجوديُّ رأسُه العقلُ الأوّل؛ وهو القلم. وأمّا الإمامُ فهو الكتاب، وهو اللوح المحفوظ. ثمّ تنزل الكتبة مراتبها في الديوان بأقلامها، لكلّ كاتبٍ قلمٌ، وهو قوله ﷺ لَمّا ذكر حديث الإسراء فقال: «حتى ظهرتُ لمستوى أسمعُ فيه صريفَ الأقلام» فالقلم الأعلى الذي بيد رأس الديوان لا محو فيه، كلُّ أمر فيه ثابتٌ، وهو الذي يُرفع إلى الحقّ.

والذي بأيدي الكتبة؛ فيه ما يمحو اللهُ، وفيه ما يُثْبِتُ، على قدر ما تأتي به إليهم رُسُلُ الله من عند الله من رأس الديوان؛ من إثبات ما شاء ومحو ما شاء. ثمّ ينقل إلى الدفتر الأعلى؛

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المحصي
(٢) تفسيرها بجانبها بقلم الأصل: "من القصص"
(٣) تفسيرها بجانبها بقلم الأصل: "نُصّي"
(٤) تفسيرها بجانبها بقلم الأصل: "من اتّباع الأثر"
(٥) ص ٥٢
(٦) [الجن: ٢٨]
(٧) [الكهف: ٤٩]
(٨) [يس: ١٢]

فيقابَل باللوح المحفوظ؛ فلا يغادر حرفًا؛ فيعلمون عند ذلك ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾(١).

إلّا أنّ الفَرق بين الإحصاء والإحاطة؛ أنّ الإحاطة عامّة الحكم(٢) في الموجود والمعدوم وفي كلّ معلوم. والإحصاء لا يكون إلّا في الموجود؛ فما هو(٣) شيئيَّةُ ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ شيئيّةُ(٤) ﴿أَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾(٥). فشيئيّةُ الإحصاء تدخل في شيئيّةِ الإحاطة. فكلُّ موجود محصًى. وهو موجود؛ فهو محصًى «إنّ لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلّا واحدا، مَن أحصاها دخل الجنّة» لأنّها داخلة في الوجود؛ لدلالتها على موجود. وهي أمّهات؛ كالدرَج للفلَك.

ثمّ إنّه لكلّ عين من أعيان الممكنات اسمٌ إلهيٌّ خاصٌّ ينظر إليه، هو يعطيه وجهَه الخاصّ الذي يمتاز به عن غيره. والممكنات غير متناهية؛ فالأسماء غير متناهية؛ لأنّها تحدث النِّسب بحدوث الممكن. فهي، (أي) هذه الأسماء، من الأسماء المحصاة كالذي يحوي عليه درجُ الفلَك، من الدقائق والثواني والثوالث إلى ما لا يتناهى؛ فلا يدخل ذلك الإحصاء، وتحكم عليه الإحاطة بأنّه لا يدخله الإحصاء. فكلُّ مُحْصًى محاطٌ به، وما كلُّ محاطٍ به مُحْصى. وكلُّ ما يدخله الأجلُ يدخله الإحصاءُ، مثل قوله: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾(٦) فالشُّغل الإلهيّ لا ينتهي. فإنّه عند فراغه بانتهاء حكم الدنيا؛ شرع في الشغل بنا في الآخرة، وحكم الآخرة لانهاية له؛ لأنّها إلى غير أجل؛ فشغله بنا لا يقبل الفراغ، وإن كان شأنه في الدنيا الذي يَفرغ منه إنما هو بنا؛ لكونه خلق الأشياء من أجلنا؛ وهو ما لا بدّ لنا منه، ومن أجله؛ لأنّ كلّ شيء يسبّح بحمده، لا(٧) بل من أجله، لا بل من أجلنا؛ لما نحن عليه من الجمعيّة والصورة؛ فالتسبيحة منّا تسبيحُ العالَمِ كلِّه.

فما أوجدَ الأشياءَ إلّا من أجلنا؛ فبنا وقع الاكتفاء. والواحد منّا يكفي في ذلك؛ وإنما كثرت

(١) [الطلاق: ١٢]
(٢) ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) ثابت في الهامش بقلم الأصل
(٤) ص ٥٢ب
(٥) [الجن: ٢٨]
(٦) [الرحمن: ٣١]
(٧) ص ٥٣

أشخاصُ هذا النوع الإنسانيّ. وإن كانت محصاة؛ فإنّها متناهية لكون الأسماء الإلهيّة كثيرة[1]؛ فإنّ النبيّ ﷺ يقول في دعائه: «اللهم إنّي أسألك بكلّ اسم سمّيتَ به نفسَك» الحديث. فكانت الكثرةُ فينا لكثرتها؛ وهو قوله مما يزيد على ما ذكر في سؤاله ﷺ فكثُرَتْ لكثرة الأسماء؛ أشخاصُ هذا النوع المقصود. فإنّ الأشياءَ المخلوقةَ من أجله إن لم يستعملها فيما خُلقت له وإلّا تبقى مهملة، وما في قوّة واحد من هذا النوع استعمالَ الكلّ. فكثّر أشخاصَه ليعمَّ الاستعمال للأشياء التي خلقها له، ولا بدّ من خلقها؛ فالممكن لا ينتفع إلّا بالممكن؛ والحقُّ واسطةٌ بين الممكنَين.

فَمَا لَنا شُـــغْلُ إلّا بِهِ　　　وما لَهُ شَـــأنُ إلّا بِنا
فَكُلُّ مَـا قُلْنـا فَهْوَ لَهُ　　　وكُلُّ ما يَقْضِي فَهُوَ لَنا

وقد نبّهنا على ما لا بدّ منه مما يختصّ بهذه الحضرة، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

---
(١) كتب في الهامش بقلم آخر مع إشارة التصويب: "فكانت الكثرة فينا لكثرتها"
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة البَدْءِ[1]

لَمّا[2] بَدأتُ بِأَمْرٍ لَسْتُ أُبْدِيْهِ ... عَلِمْتُ أَنِّيَ عَيْنُ البَدْءِ مِن فِيْهِ
فكنتُ أَشْهَدُهُ في كُلِّ نازِلَةٍ ... وكان يَشْهَدُني إذ كُنْتُ أُخْفِيْهِ
سألتُ مَن هُوَ عَيْنِي أنْ يَمُنَّ عَلى ... قَلْبِي بِهِ وعَسَى الرحمنُ يُشْفِيْهِ
مِمّا بِهِ، فَلَهُ نَفْسٌ تُنازِعُني ... فِيْهِ، وقُلْتُ لَعَلَّ اللهَ يَكْفِيْهِ
هَمِّيْ، وإنّ لَهُ دَيْنًا وأَسْأَلُهُ ... يَقْضِيْهِ عَنِّي فإنِّي لَا أُوَفِّيْهِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد المبدئ". وما للأبد أوّليّةٌ تُعقل إلّا بالرتبة والوجود فإنّ له الرتبة الثانية، ما له في الأُولَى قدم؛ فإنّها رتبة الواجب الوجود لنفسه. والرتبة الثانية رتبةُ الواجب الوجود بغيره؛ وهو الممكن. فالمتقدِّمُ من المخلوقين والمتأخِّرُ سواءٌ في الرتبة؛ فإنّهم في الرتبة الثانية. فإذا نسبتَ الثانية إلى الأُولَى عَقلتَ الابتداء. والحضرة الأُولَى هي التي أظهرَتْها؛ فهو المبدئ لها بلا شكٍّ.

ولا يزال حكم البَدْءِ في كلِّ عين عين من[3] أعين الممكنات؛ فلا يزال المبدئ مبدئا دائمًا؛ لأنّه يحفظ الوجود علينا بما يوجده فينا لبقاء وجودنا مما لا يصحّ لنا بقاء إلّا به. فهو -تعالى- في حقّ كلّ ما يوجِده دائمًا؛ مبدي له، وذلك الموجود يدعوه بالمبدي. فكلّ اسم إلهيّ يسمّى بالمبدي؛ لما له من الحكم فيما أوجده المبدي الأوّل. وسيأتي حكم الحضرة الأوّليّة في اسمه الأوّل -إن شاء الله- ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---
(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المبدي
(٢) ص ٥٣ب
(٣) ص ٥٤
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة الإعادة[1]

إنّ الإعادةَ مِثْلُ البدءِ في الصُّـــوَرِ وَلَيْسَ يَلْحَقُهـا شيءٌ مِنَ الغِيَرِ
بِـذا تَزِيْـدُ عَلَى الأُولَى فـإنّ لَهـا وِقايَةً تَتَّقِي المذكورَ بالضَّرَرِ
لَولا الإعادةُ ما كُنَّا عَلَى قَلَتٍ[2] عِنْدَ القِيامِ مِنَ الأَجداثِ والحُفَرِ
لأنّ أَســـماءَهُ الحســـنى تُطالِبُنا بِمَا أَتَيْنا بِهِ في صـــادِقِ الخَبَرِ
ومـا أَنا مَلِكٌ تَعْنُو الوجوهُ لَنـا عِنْدَ الظُّهورِ مِن الأَملاكِ والبَشَرِ

يُدعى[3] صاحِبُها: "عبد المعيد" فإنّه -تعالى- ﴿يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[4] فالبدْءُ والإعادةُ حُكمان له؛ فإنّه ما أعاد شيئا بعد ذهابه. إلّا أنّه في إيجاده الأمثالَ؛ عاد إلى الإيجاد هو -تعالى- فهو معيد؛ لا أنّه يعيد عينَ ما ذهب. فإنّه لا يكون؛ لأنّه أوسع من ذلك؛ فهو المعيد للحال الذي كان يوصَف به.

فما من موجود يوجِده الحقّ؛ إلّا وقد فرغ من إيجاده. ثمّ ينظر ذلك الموجود إلى الله -تعالى- قد عاد إلى إيجاد عينٍ أخرى، هكذا دائما أبدا؛ فهو المبدئ المعيد. المبدئ لكلّ شيء، والمعيد لشأنه. كالوالي الحُكْمَ في أمرٍ مّا؛ إذا انتهى عينُ ذلك الحُكم في المحكوم عليه؛ فقد فرغ منه بالنظر إليه، وعاد هو إلى الحكم في أمر آخر. فحُكم الإعادة (هو) فيه؛ فافهم.

بخلاف حكم المبدي؛ فهو يبدئ كلّ شيء خلقا، ثمّ يعيده؛ أي يرجع الحكم إليه بأنّه يخلق. وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[5] أي يعيد الخلقَ؛ أي يفعل[6] في العين التي يريد إيجادها ما فعل فيمن أوجدها؛ وليس إلّا الإيجاد.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المعيد
(٢) قَلَتٍ: هلاك
(٣) ص ٥٤ب
(٤) [البروج: ١٣]
(٥) [الروم: ٢٧]
(٦) "أي يفعل" ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

فإنّ (لفظَ) "الخلق": يريد به: "المخلوق" في موضعٍ مثل قوله: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[1]، ويريد به "الفعلَ" في موضعٍ مثل قوله: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[2] وهنا يريد به الفعل بلا شكّ؛ لأنّه ليس لمخلوقٍ فعلٌ أصلا. فما فيه حقيقةٌ[3] من ذاته يَشهد بها فِعْلَ الله؛ لأنّ المخلوقَ لا فِعل له، ولا يَشهد من الله إلّا ما هو عليه في نفسه. وقد يَرِدُ "الخلق" ويراد به المخلوق كما قرّرنا، لا الفعل. فلهذا جعلنا قولَه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ أنّه يريد به هنا: الفعل، لا المخلوق.

فإنّ عينَ المخلوق ما زالت من الوجود -وأعني به الذات القائمة بنفسها- وإنما انتقلتْ من الدنيا إلى البرزخ، كما تنتقل من البرزخ إلى الحشر؛ إلى الجنّة أو إلى النار. وهي هي من حيث جوهرها؛ لا أنّها عُدِمتْ ثمّ وُجِدتْ؛ فتكون الإعادة في حقّها. فهو انتقال من وجود إلى وجود، من مقام إلى مقام، من دار إلى دار. لأنّ النشأةَ التي تُخلق عليها في الآخرة ما تشبه نشأةَ الدنيا إلّا في اسم النشء؛ فنشأةُ الآخرة ابتداءً، فلو عادت هذه النشأة؛ لعاد حكمُها معها. لأنّ حكم كلِّ نشأة لِعَيْنِها، وحكمها لا يعود؛ فلا تعود. والجوهرُ -عينُه، لا غيره- موجودٌ من حين خلقه الله، لم ينعدم. فإنّ الله يحفظ عليه وجودَه بما يخلق فيه مما به بقاؤه.

فالإعادة إنما هي في كون الحقّ يعود إلى الإيجاد، بالنظر إلى حكم ما فرغ من إيجاده من هذا المخلوق: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾[4] فما ذَكَرَ اللهُ إعادةً. إلّا أنّه لو شاء لفعل كما قال: ﴿ثُمَّ[5] إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[6] لكنّه لم يشأ. فكلّما فرغ ابتدأ؛ فعاد إلى حكم الابتداء. هذا حكمٌ إلهيٌّ لا يزول؛ فحكم الإعادة ما خرج حكمها عن الحقِّ. فحكمُها فيه؛ لا في الخلق الذي هو المخلوق. فالعالَم بعد وجوده ينتقل في أحوال جديدة يخلقها الله له. فلا يزال الحقُّ يخلق، ويعود إلى الخلق؛ فيخلق. لا إله إلّا هو على كلّ شيء قدير؛ بالإيجاد.

(١) [لقمان: ١١]
(٢) [الكهف: ٥١]
(٣) ص ٥٥
(٤) [المؤمنون: ١٤]
(٥) ص ٥٥ب
(٦) [عبس: ٢٢]

حضرة الإحياء[1]

إِنّمَـا المُحْيِي الّذِي يُحْيِي	مِثْل نَشْرِ الثوبِ مِن طَيِّ
فـإذا ما قِيْـلَ لي: تُحْيِي	قُلْـتُ: رَبِّي الذي يُحْيِي
وَهُوَ مَولايَ ومُسْتَنَدِي	ومُزِيْـلُ الرُّشْــــدِ بالغَيِّ
وإذا ما جئتُ أَسْـــأَلُهُ	زادني لَـــيًّـا إلَى لَيِّ
لَسْتُ في خَيْرٍ وفي دَعَةٍ	كُلَّمَا دُعِيْتُ بالشيءِ

يُدعى[2] صاحِبُها: "عبد المحيي" وهو الذي يعطي الحياة لكلّ شيء. فما ثَمّ إلّا حيّ؛ لأنّه ما ثَمّ إلّا مَن يسبّح الله بحمده، ولا يسبّحه إلّا حيٌّ، سواء كان ميّتا أو غير ميّت؛ فإنّه حيّ[3]؛ لأنّ الحياة للأشياء فيضٌ من حياة الحقّ عليها؛ فهي حيّة في حال ثبوتها؛ ولولا حياتُها ما سَمِعت قولَه: ﴿كُن﴾ بالكلام الذي يليق بجلاله؛ فكانت. وإنما كان محييا؛ لكون حياة الأشياء من فيض اسم الحيّ، كنور الشمس من الشمس المنبسط على الأماكن. ولم تَغِبْ الأشياء عنه لا في حال ثبوتها، ولا في حال وجودها؛ فالحياة لها في الحالتين مستصحَبة. ولذلك قال إبراهيم عليه السلام: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾[4] فإنّ الإلهَ لا يكون من الآفلين.

والحيُّ من أسمائه -تعالى- وليس الموت[5] من أسمائه؛ فهو[6] يحيي ويميت. وليس الموتُ بإزالة الحياة منه في نفس الأمر وعند أهل الكشف؛ ولكنّ الموتَ عَزْلُ الوالي وتوليةُ والٍ؛ لأنّه لا يمكن أن يبقى العالَم بلا والٍ يحفظ عليه مصالحه لئلّا يفسد.

فاستنادُ الموتِ إذا كان عبارة عن الانتقال والعزل يستندُ إلى حقيقة إلهيّة؛ وليس إلّا فراغ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المحيي
(٢) ص ٥٦
(٣) "فإنّه حيّ" ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٤) [الأنعام: ٧٦]
(٥) ق: "الميت" وصححت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٦) ق: "فهي" ومقابلها في الهامش: "فهو" وعليها حرف ظ، وفي س: "فهو"

الحقّ من شيء إلى شيء آخر. فما له فيما فرغ منه مِن حكمٍ في ذلك الوجه المفروغ[1] منه؛ وليس إلّا إيجاد عينِهِ خاصّة. وما بقي الشغل[2] وعدم الفراغ إلّا في إيجاد ما به بقاؤه في الوجود، فإلى هذه الحقيقة الإلهيّة مستنَد الموت في العالم.

ألا ترى إلى الميّت يُسألُ ويجيب إيمانا وكشفا، وأنت -يا محجوب- تحكم عليه في هذه الحال عينا أنّه ميّتٌ؟ وكذا جاء أنّ الميّت يُسأل في قبره، وما أزال عنه اسمُ الموت السؤالَ؛ فإنّ الانتقالَ موجود. فلولا أنّه حيٌّ في حال موته؛ ما سُئل. فليس الموتُ بضدٍّ للحياة إن عقلتَ.

(١) ص ٥٦ب
(٢) ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب

حضرة الموت[١]

يُمِيْـتُ بالجَهْـلِ أقوامًـا وإنّهُمُ ... بالمالِ والجاهِ عِنْدَ الخَلْقِ أَحْياءُ

أَصْبَحْتُ ذا عِلّةٍ كُبْرَى أَمُوْتُ بِها ... كَيْفَ الشِّفاءُ وقَدْ اسْتَحْكَمَ الدّاءُ

لَو كان لِيْ غَرَضٌ في غَيْرِ سَيِّدِنا ... مَـا كانَ لِيْ مَرَضٌ تَبْغِيْـهِ أَدْواءُ

اللهُ رَبِّيّ لَا أَبْـغِـي بِـهِ بَـدَلًا ... وَلَا يُـنَـهْـنِهُـنِي جُـوْدٌ وإلْـقـاءُ

يُدعى[٢] صاحِبُها: "عبد المميت"، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾[٤] وقال: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[٥] وقال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾[٦] وقال ﷺ في الطائفة التي تدخل النار من أُمَّتِه: «فيميتهم الله فيها إماتةً» والموتُ عبارة عن الانتقال من منزل الدنيا إلى منزل الآخرة، ما هو عبارة عن إزالة الحياة منه في نفس الأمر. وإنما اللهُ أخذ بأبصارنا؛ فلا ندرك حياته. وقد ورد النصُّ في الشهداء في سبيل الله أنّهم ﴿أَحْيَآءٌ... يُرْزَقُونَ﴾[٧] ونُهينا أن نقول فيهم: ﴿أَمْوَٰتٌ﴾.

فالميّت عندنا ينتقل، وحياته باقية عليه، لا تزول. وإنما يزول الوالي -وهو الروح- عن هذا المُلك الذي وكّله الله بتدبيره أيّامَ ولايته عليه. والميّت عندنا يَعلم من نفسه أنّه حيٌّ. وإنما تحكم عليه بأنّه ليس بحيٍّ؛ جهلا منك، ووقوفَك مع بَصرك، ومع حكمك في حاله قبل اتّصافه بالموت من حركةٍ، ونطقٍ، وتصرُّف، وقد أصبح متصرَّفا فيه لا متصرِّفا. وهو تنبيه من الله لنا أنّ الأمر كذا هو: التصرُّف فيه للحقّ لا لك، في حال دعواك التصرّف.

ثمّ إنّه على الحقيقة متصرِّفٌ هذا الميّتُ بالحال، لا بالقول. فلولا تصرّفه فيك ما غسلتَه، ولا كفّنتَه؛ وإن كان الشارع هو[٨] الذي أمرك، وشرع لك. فهذا أعظم مِن تصرُّفه فيك؛ وهو تصرّفه فيمن شرع لك هذا. فهذا قد تصرَّف في الأحياء وهم لا يشعرون، وتصرَّف فيك وأنت لا تشعر، وتخيّلتَ أنّه ما بقي له فيك حكم، وحكمُهُ بموته أعظمُ من حكمه فيك بحياته، أعني بعدم موته.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المميت
(٢) ص ٥٧
(٣) [النساء: ١٨]
(٤) [البقرة: ٢٨]
(٥) [النجم: ٤٤]
(٦) [السجدة: ١١]
(٧) [آل عمران: ١٦٩]
(٨) ص ٥٧ب

فالموتُ انتقالٌ خاصٌّ، على وجه مخصوص. فمن كونه انتقالا (هو) يستند إلى حقيقة إلهيّة خاصّة.

ولا نشكّ أنّ له حكما في الآخرة في جهنّم. فإنّ الله -تعالى- يميت قوما في جهنّم؛ أصابتهم النار بذنوبهم؛ إماتة، ثمّ يحييهم الله. وهذا قبل ذبح الموت. فإنّ الموتَ لا بدّ أن يؤتى به إذا بقي أهل النار في النار الذين هم أهلُها، وأهل الجنّة في الجنّة، وتُغلق الأبوابُ، «يؤتى بالموت في صورة كبش أملح» -وهذا مما يقوّي الدلالة على أنّ المآل إلى الرحمة في العباد، وذلك الوقت هو انتهاء مدّة الآلام- «فَيُضْجَعُ بين الجنّة والنار، ويراه أهل الجنّة وأهل النار؛ فيعرفونه».

فأمّا أهل الجنّة فيتنعّمون برؤيته؛ حيث كان السبب في بقاء سعادتهم التي لا زوال لها عنهم. وأمّا أهل النار فينعمون برؤيته؛ رجاء تخليصهم بوجوده مما هم فيه، ويخرجهم كما أخرجهم من الدنيا، ولا علم لهم[1] بأنّ مدّة الشقاء قد قَرُب انقضاؤها. «ثمّ يأتي يحيى عليه السلام وبيده الشفرة فيذبحه بمرأى من الفريقين». فأهل الجنّات يَحيون، وأهل النار[2] لا يموتون فيها ولا يحيون. كما يقال في النائم: ما هو بميّت ولا حيّ. فنعيمهم نعيم النائم في النار، والله قد جعل النوم سباتا. والراحةُ من الرحمة، ما هي من الغضب. فهو أشقى؛ ما دام ﴿يَصۡلَى ٱلنَّارَ ٱلۡكُبۡرَىٰ. ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ﴾[3] فجاء بـ"ثُمّ" بعد حكم كونه يصلى النار كالشاة المَصْلِيّة. فبين كونه يَصْلَى، وبين كونه لا يموت ولا يحيى، قدرُ ما تعطيه حقيقة "ثُمّ" في اللسان التي للعطف، فينتقل الحكم عليه بذبح الموت. فراحته راحةُ النائم؛ فلا يموت ولا يحيى؛ أي لا تزول، هذه الراحة له مستصحَبة، فاعلم ذلك. فالموتُ في الدنيا تحفةُ المؤمن، وحسرة الكافر. وذبْحُهُ في الآخرة تحفةُ الفريقين. يقول بعض الأعراب من بني ضبّة[4]:

نَحْنُ بَنِي ضَـبَّةَ إذ جَدَّ الوَهَلْ　　　الموتُ أَحْلَى عِنْدَنا مِنَ العَسَلْ

نَحْنُ بَنو المَوْتِ إذا المَوْتُ نَزَلْ　　　لا عار بِالمَوْتِ إذا حُمَّ الأَجَلْ

يقول: يلتذّ بالموت تلذّذَ آكلِ العسل. وهذه الإشارة فيها غُنية لمن نظر واستبصر ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[5].

---

(١) ق: ثابت في الهامش بخط آخر مع حرف ظ، وهي ثابتة في س

(٢) ص ٥٨

(٣) [الأعلى: ١٢، ١٣]

(٤) القائل هو: الأعرج المعني؛ عدي بن عمرو بن سويد بن ريان. من المخضرمين، وهو من شعراء الحماسة.

(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة[1] الحياة[2]

إنّ الحياةَ حَياةُ القَلْبِ لا الجَسَدِ ... كَذا قَدَ أَنْزَلَهُ الرحمنُ في خَلَدِي
والناسُ لَيْسَ لَهُمْ سِوَى جُسومِهُمُ ... فإنّها عِنْدَهُمُ عَلِيَّةُ السَّنَدِ
فَيَهْلكونَ وَلا عَقْلٌ يَصُدُّهُمُ ... عَنْها وَلَو أَنَّهُمْ في الواضِحِ الجَدَدِ
ولَيْسَ فِيْهِمْ رَشِيْدٌ في تَصَرُّفِهِ ... وَما هُمُ مَن يَبِيْعُ الغَيَّ بالرَّشَدِ
إنّ الغِوايةَ أَصْلٌ عِنْدَهُمْ ولِذا ... تَراهُمُ عن وُجُوْدِ الحَقِّ في حَيَدِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الحيّ" وهو نَعْتٌ إلهيّ. يقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[3] وقال ﷻ: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ﴾[4] ولمّا كانت القيّوميّة من لوازم الحيّ؛ استصحبَها في الذِّكْر مع الحيّ؛ فكلُّ معلومٍ حيٌّ. فإنّ المعلومَ هو الذي أعطى العِلم به للعالِم به، ولو كان العدم؛ فإنّه لا يعطي إلّا مَن الحياة صِفَتُه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[5] لأنّهم لا يبصرون. فالحياة[6] للحيّ كنور الشمس للشمس.

فَكُلُّ مَن تَشْهُدُهُ تُنَوِّرُهْ ... تَنْوِيْرُها إيّاهُ ما تُصَوِّرُهْ
فِيْهِ وحُكْمُ الأَمْرِ ما تُقَرِّرُهْ ... تُعْطِي الذي تُعْطِي وما تُكَرِّرُهْ
وإنّها مِن لُطْفِها ما تُشْعِرُهْ ... بأنّها هي التي تُبَصِّرُهْ

كذلك الحيُّ؛ بذاته[7] يحيا به كلُّ مَن يراه، وما يغيب عنه شيء؛ فكلّ شيء به حيّ.[8]

---

(١) ص ٥٨ب
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الحيّ
(٣) [البقرة: ٢٥٥]
(٤) [طه: ١١١]
(٥) [الأعراف: ١٨٧]
(٦) ص ٥٩
(٧) ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٨) في الهامش: "بلغ سماعا وقراءة ومقابلة على الشيخ المؤلف ﷺ".

حضرة القيّوميّة[1]

إلَى القَيُّومِ لا أَبْغِي سِـــوَاهُ | قَطَعْتُ مَفَاوِزًا فِيْهِ وآلا
عَسَى أَحْظَى بِجُوْدٍ ما أَرَاهُ | يَزُولُ بِنا فَيَنْتَقِلُ انْتِقالا
إذا مـا أَمَّـتِ الأفكارُ ذاتِي | يُوَرِّثُهـا تَفَكُّرُهـا خَبـالا
ويُعْقِبُها إذا تَمْشِي إِلَيْهِ | بِلا فِكْرٍ وِصالًا واتِّصالا

يُدعى[2] صاحِبُها: "عبد القيّوم". ولمّا كانت القيّوميّة من نعوت الحيّ؛ استصحبَتْهُ؛ فما يُذْكَر إلّا وهي معه؛ فهي القيّوم على كلّ نفس بما كسبتْ؛ فكلُّ معلوم حيٌّ. فكلّ معلوم قيّوم؛ أي له قيّوميّة، وكذلك هو. فإنّه لولا أنّه قيّومٌ ما أعطى العالم علمه، وبعلمه أعطى العالَم خَلقه؛ لأنّه لا يعطيه إلّا علمه فيه، وعِلمه فيه إنما كان منه؛ فلا بدّ أن يظهر في وجوده بخلقه من غير زيادة ولا نقصان، ولا يكون إلّا كذا. ولذا قال موسى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾[3] فأخبر بإحاطة علمه، ولم يكن ذلك لفرعون مع دعواه الربوبيّة. فعلم فرعون ما قالاه، وسكت، وتبيّن له أنّه الحقّ، لكن حبّ الرئاسة منعه من الاعتراف.

الذي قـامَ بِنـا في كَوْنِنـا | يا خَلِيلِي إنَّمَـا قـامَ بِنـا
فإذا حَقَّقْتَ ما فُهْتُ بِهِ | فاحْكُمْ إن شِئْتَ عَلْينا أَوْ لَنا
ما ثَنَى الجُوْدَ عَلْينا جُوْدُهُ | بِسِـــوانا فَقُـلِ: الجُوْدُ أَنا
ما نَعِمْنا بِسِـوانا فانْظُروا | في كَلامي تَجِـدُوهُ بَـيِّـنـا

فَسَرَتْ القيّوميّة بذاتها في كلّ شيء، ولهذا قال لنا: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[4] فلولا سريان القيّوميّة فينا؛ ما أُمَرنا. وكذلك فعَلْنا: قمنا له، وبه. فمنّا شاهدتُ ذلك عيانا، كما شهدتُه إيمانا. وإنما

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: القيوم
(٢) ص ٥٩ب
(٣) [طه: ٥٠]
(٤) [البقرة: ٢٣٨]

تعجّبتُ ممن يقول بأنّ القيّوميّة لا يُتَخلّقُ بها، وإنّها من خصائص الحقّ. والقيّوميّة بالكون[١] أَحَقُّ؛ لأنّها ساريةٌ فيه، وبها ظهرتْ الأسماءُ الإلهيّة. فبها أقام الكون الحقّ أن يقيمه؛ ولولا ذلك ما ظهر للخلق عينٌ ولا حُكْمٌ.

الألِفُ قيّوم الحروف، وليس بحرف. فهو[٢] مظهرها، وهو لا يشبهها. فامتداده لِذاته لا يتناهى، وامتداد حكمه بإيجاد الحرف غير متناهٍ؛ لأنّ في طريقه منازلُ الحروف بالقوّة والاستعداد. فإذا انتهى إلى منزلٍ مّا من منازلها؛ وقف عنده ليرى أيّ حرف هو؟ فبرز الحرفُ؛ فسمّي ذلك المكان مخرج ذلك الحرف؛ فيعلَمه، وهو الذي أحدثه. فهو مثل قوله -تعالى-: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾[٣] فلولا القيّوميّة السارية في النفَس؛ ما ظهرت الحروف. ولولا القيّوميّة الظاهرة في الحروف بحكمها؛ ما ظهرت الكلمات بتأليفها. وإنما جئنا بهذا ضَرْبَ مثالٍ محقَّقٍ واقعٍ لوجود الكائنات عن نفَس الحقِ، فاعلم ذلك. وقد تقدَّم ذِكْره في باب النفَس من هذا الكتاب.

واعلم أنّه في ليلة تقييدي هذا الوجه أُرِيْتُ في النوم ورقةً زنجاريّة[٤] اللون جاءت إليّ من الحقّ، مكتوبةً ظهرا وبطنا، بخطٍّ خفيٍّ لا يظهر لكلّ أحد. فقرأته في النوم لضوء القمر، فكان فيه نظما ونثرا، واستيقظتُ قبل أن أُتِمَّ قراءته. فما رأيت أعجب منه، ولا أغمض من معانيه؛ لا تكاد تُفهم. فكان مما عقلتُ مِن نظمه ما[٥] أذكره، وكان في حقّ غيري. كذا قُرِّر لي في النوم، وذُكِرَ لي الشخصُ الذي كان في حقّه؛ فعرفته، وكأنّي في أرض الحجاز في برّيّة ينبوع (=ينبع) بين مكة والمدينة:

إذا دَلَّ أَمْـرُ اللهِ في كُلِّ حـالةٍ	على العِزَّةِ العُظْمَى فَمَا يَنْفَعُ الجَدُّ
وجـاءَ كِـتـابُ اللهِ يُخْـبِرُ أَنَّـهُ	مِنَ اللهِ تَحْقِيْقًا فَـذَلِكُمُ القَصْـدُ
فَلِلّهِ عَيْنُ الأَمْرِ مِن قَبْـلُ إذ أَتَى	إِلَيَّ بِمَـا يُجْرِيـهِ فِيْـهِ ومِن بَعْـدُ
فَسُـبْحانَ مَن أَحْيَا الفؤادَ بذِكْرِهِ	فَكانَ لَهُ الشُّـكْرُ المُنَزَّهُ والحَمْـدُ

(١) ص ٦٠
(٢) ثابت بين السطرين
(٣) [محمد: ٣١]
(٤) الزنجير: البياض
(٥) ص ٦٠ب

إذا كان عَبْدِي هكذا كُنْتُ عَيْنَهُ وإن لَمْ يَكُنْ فالعَبْدُ عَبْدُكَ يا عَبْدُ

وأمّا النثرُ فأُنْسِيْتُهُ لَمّا استيقظتُ، إلّا أنّي أعرف أنّه كان توقيعٌ من الحقّ لي بأمور أَنتفِعُ بها. هذا جُلُّ الأمر. وهي في خاطري مصوَّرة من أسباب الدنيا يتّسعُ فيها رزقُ الله، ويَشكر الله -تعالى- مَن كان ذلك على يده ويثيبه. والله على ما نقول وكيل.

حضرة[1] الوجْدَان وهي: حضرة "كُنْ"

إنّ الوُجودَ بجُودِ الحَقِّ مُرْتَبِطُ	وكلُّنا فِيْهِ مَسْرُورٌ ومُغْتَبِطُ
إنّ الذي تُوْجِدُ الأَعيانَ هِمَّتُهُ	هُوَ الوُجودُ الذي بالجُوْدِ يَرْتَبِطُ
لَو أَنّ ما عِنْدَهُ عِنْدِي لَقُلْتُ بِهِ	لَكِنَّنِي مُفْلِسٌ؛ لِذاكَ نَشْتَرِطُ
كَشَرْطِ مُوسَى عَلَيهِ حِيْنَ أَرْسَلَهُ	إِلَى جَبابِرَةٍ مِنْ رَبِّهِمْ قَنطوا
فَجاءَ مِنْ عِنْدِهِمْ صِفْرَ اليَدَيْنِ وَما	خابَتْ مَقاصِدُهُ لَكِنَّهُمْ قَسَطوا

يُدعى صاحِبُها: "عبد الواجد" -بالجيم- وهو الذي لا يعتاص عليه شيء، وهو الغنيّ بالأشياء. فإذا طَلب أمرا مّا، ولم يكن ذلك المطلوب -أي[2] لم يحصل- فيكون تعويقه مِن قِبَلِه؛ فإنّه لا يعتاص عليه شيء. مثالُه: طَلب (ص) من أبي جهل أن يؤمن بأحديّة[3] الله وبرسوله وبما جاء من عنده؛ فلم يجبه إلى ما طلب منه. فالظاهر مِن إبايته؛ أنّه[4] ليس بواجدٍ لما طُلب منه، والمنع إنما كان منه؛ إذ لم يعطِه التوفيق ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[5] فهو الواجد بـ"كن"، إذا تعلّقت الإرادة بكونه؛ فما يعتاصُ عليه شيءٌ يقول له: "كن". فلو قال للإيمان: "كن" في محلِّ أبي جهل وغيره ممن لم يؤمن وخاطبه بالإيمان؛ لكان الإيمان في محلّ المخاطَب: أبي جهل، وغيره. فكونه واجدا إنما هو بـ"كن". وما عدا "كن" فما هو من حضرة الوجدان.

وكذلك عَرْضُهُ ﷻ ﴿ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾[6] أن يحملنها ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾ من أجل الذمّ الذي كان من الله لمن حملها، وهو أنّ الله وصف حامِلَها بالظلم والجهل بِبِنْيَةِ المبالغة؛ فإنّ حامِلَها ظلوم لنفسه، جهول بقدر الأمانة.

---

(١) ص ٦١
(٢) ثابت في الهامش بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) هناك احتمال قراءتها: بواحدية
(٤) ص ٦١ب
(٥) [النحل: ٩]
(٦) [الأحزاب: ٧٢]

وإذا تحقَّقَ العبدُ بهذه الحضرة لم يَعْتَصْ عليه شيءٌ من الممكنات. وتَحَقُّقُهُ (هو) أن يكونَ الحقُّ لسانَهُ، ليس غير ذلك. فلا يريد شيئا إلّا كان؛ فهو واجِدٌ لكلّ شيء. وكلُّ مَن هذه حالتُه، ووقع له توقُّفٌ فيما يريد تكوينه ووجوده؛ فقد اعتاص عليه؛ فحالُه فيه (هو) الحالُ الذي قال اللهُ فيمن سبق في علمه: "إنّه لا يؤمن بالله" أن يؤمنَ بالله. فهو وإن نَطَقَ بالله فهو مِثل نُطْقِ الحقِّ بالعبد كقوله: «إنّ الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» وقوله[1]: «إنّ الله عند لسان كلّ قائل» في بعض محتملاته. فإذا قال اللهُ على لسان مَن شاء من عباده وأَمر[2]؛ فقد يقع المأمور به من المأمور[3]، وقد لا يقع. وإذا قال للمأمور به: "كن" فإنّه يقع ولا بدّ.

إذا قُلْتَ: قال اللهُ؛ فالقَوْلُ صادِقٌ	وإن قُلْتَ: قال الناسُ؛ فالقَوْلُ للناسِ
فَلا تَـدَّعي في القَوْلِ أَنّـكَ قـائـلٌ	وكُنْ حاضِرًا باللهِ في صُــوْرَةِ الناسِ[4]
فـإنّكَ لا تَـدْرِي بِمَن أَنْتَ قـائـلٌ	ولَيْسَ عَلَى مَن قــال باللهِ مِن بــأسِ

فظهر القصور بالنيابة؛ وهي الشركة. كذلك القائل بالحقّ الآمِرُ به؛ قد يقع المأمور به وقد لا يقع، والحضرة واحدة. فإذا قال العبدُ المطاعُ بغير الحقِّ؛ فذلك يقع، ولا بدّ؛ لأنّه مخلَّص للتوحيد، وأنّه لا يقول -إذا قال- أو يأمر -إذا أمر- من غير أن يقول بحقّ أو يأمر بحقّ؛ إلّا مِن حقيقته الذي هو عليها؛ مِن كونه كان أصلا في كون العالِم به عالِمًا. فإذا أثّر بذاته في العالِمِ العِلمَ، ويكون العالِم به يتنوّع في التعلّق به؛ لتنوّعه لنفسه؛ فإنّه لا يعتاص عليه شيء. فلو كان مِن أحواله وقوع ذلك المأمور به؛ لوقع كما وقع النطق[5] به؛ فإنّه لا ينطق من حيث ذاته إلّا بما هو عليه.

وصورةُ هذه المسألة، وتحقيقُها، كقول الحقّ على لسان العبد: "افعل" فيقع، أو لا يقع. وذلك أنّ العبدَ من المحال أن ينطق، من حيث نفسه، نُطق لسان ظاهر أو باطن؛ وإنما ينطق بالله

---

(١) ص ٦٢
(٢) ثابت تحت السطر بخط آخر مع إشارة التصويب
(٣) "من المأمور" ثابت في الهامش بقلم الأصل
(٤) رسمها أقرب إلى الناسي
(٥) ص ٦٢ب

كلُّ ناطق؛ فإنّ الله هو المنطّق كما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾(1) ناطقٍ. فيعطي الممكن -بما هو عليه- العلمَ لله. والتكوين في غير الله لا يكون إلّا لله، لا لغيره. والنطقُ من العبد والْهَمُّ، تكوينٌ من الله فيه. فلم ينطق، ولم يهمّ إلّا بالله؛ فلا يتوحّد به الممكن. وإذا أمر اللهُ بتكوينٍ على لسان عبده؛ فقد يقع، وقد لا يقع؛ فلا ينطق العبد إلّا بالاشتراك. ولهذا قد يقع، وقد لا يقع ما يأمر به، أو يريده.

وكونه لو نطق به العبد بغير اشتراك لوقع إنما هو كقوله: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ﴾(2) وما شاء الله؛ فجاء بحرف "لو". وكذلك لو نطق العبدُ بنفسه، وهو لا ينطق بنفسه؛ وإنما ينطق بربّه؛ فالنطق للربّ. وإذا كان النطق للربّ على لسان العبد؛ فقد يكون الأثر والتكوين عن ذلك القول، وقد لا يكون. فتدبّر هذا الكلام؛ فإنّه يتداخل، ويتفلّت من الذهن إن لم تتصوّر الأصلَ تَصَوُّرا محكَمًا لا يزال بين عينيك.

واختصاره؛ أنّ العبد لا ينطق أبدا إلّا بالله، وأنّ الله إذا نطق على لسان العبد(3) بالأمر؛ فإنّه لا يلزم وقوع ذلك المطلوب، ولا بدّ. وإذا انفرد الحقُّ دون العبد بالتكوين؛ فإنّه يقع ولا بدّ. والعبد لا ينفرد أبدا إلّا بالتقدير؛ وهو أن يقول فيه: "لو" كما يقول في مشيئة الحقِّ: ﴿لَوۡ شَآءَ﴾ وما شاء.

واعلم أنّ كلَّ طالبٍ إنما يطلب ما ليس عنده؛ فإنّ الحاصِلَ لا يُبْتَغَى. والحقُّ لا يطلب من الممكن إلّا تكوينه، وتكوينُه ليس عنده. فإنّ الممكنَ في حال عدمه ليس بمكوَّن؛ فالتكوين ليس بكائن في العين الثابتة، الذي هو الشيء. فإذا أراده الحقّ قال له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾(4) فأراد الحقُّ حصولَ التكوين في ذلك الشيء؛ لأنّه ليس الكونُ عند ذلك الشيء. فما أراد (الحقُّ) الكونَ لنفسه، وإنما أراده للشيء الذي ليس عنده؛ فإنّه -تعالى- موجود(5) لنفسه فهو يريد الأشياءَ

(1) [فصلت: 21]
(2) [البقرة: 20]
(3) ص 63
(4) [النحل: 40]
(5) ق: كتب مقابلها بخط آخر "كائن" وعليها حرف خ. وهي كذلك في س

للأشياءِ، لا لنفسه؛ فإنّها عنده. فإنّه ما من شيء إلّا عنده خزائنه، ولا تكون خزائن إلّا بما يُختزَنُ فيها. فالأشياء عنده مختزَنه في حال ثبوتها. فإذا أراد تكوينَها لها؛ أنزلها من تلك الخزائن، وأمرها أن تكون. فتكتسي حلّةَ الوجود؛ فيظهر عينُها لِعَيْنِها، ولم تزل ظاهرة لله في عِلمه، أو لِعلمه بها. فمن هنا يُتحقّقُ أنّ اللهَ يطلب ما ليس عند الطالب؛ وهو تكوين ما ليس بكائنٍ في الحال. فهذا تحقيق الواجد -بالجيم-.

قال الراجز:

أَنْشُدُ والبَاغِي يُحِبُّ الوِجْدَانِ

والوجود[١] المطلوب بالذِّكْر عند الطائفة، الذي يكون عن الوجد، من هذا الباب. وهو ما يجده أهل الوجد في نفوسهم، في حال وجدهم، من العلم بالله.

---

(١) ص ٦٣ب

حضرة التوحيد(١)

وَحِّـدْ إلَـهَـكَ فـالأَفـعـالُ للهِ	وَلا تَكُن فِيْهِ بالسَّاهِي وَلا اللّاهي
واحْذَرْ مِن الشِّرْكِ إنّ الشِّرْكَ مَنْقَصَةٌ	يُرْدِيْكَ سُــلْطانُها فإنّها ما هي
سِــوَاكَ والغَيْرُ شَيْءٌ لا وُجُودَ لَهُ	واثْبُـتْ فَبَيْتُـكَ لا مُلْغًى وَلا وَاهِ
لَـكِـنْ لَهُ لَذّةً كُـبْرَى تَـعِـنُّ لَـهـا	أَعضـــاؤنا كُلُّهـا كَلِـذَّةِ البَـاهِ
اللهُ يَـعْـلَمُ أَنّي فِي الَّذِي ذَكَـرَتْ	أَبْيـاتُنـا صـــادِقٌ واللهِ واللهِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الواحد" -بالحاء المهملة- إذا أراد الاسمَ. وإذا أراد الصفةَ يقال له: "عبد الأحد" وأمّا الوحدانيّة فهي قيام الأحديّة به -أعني بالواحد- فما هي الأحديّة ولا الواحد. كالجسمانيّ ما(٢) هو الجسم، وإنما هو ما لا تظهر له عينٌ إلّا بقيامه بالجسم أو الجوهر، وهو ما يقوم به من الصفات التي محلّها الأجسام، وكذلك الروح والروحانيّ.

فالوحدانيّة نسبةٌ محقّقة بين الأحديّة والواحد، وكون الشيء يسمّى واحدا؛ قد يكون لعين ذاته؛ فلا يكون مركّبا، وهو الشيء. فإن تركّبَ فليس بشيء؛ وإنما هو شيئان، أو ما بلغ به التركيب حتى يكون أشياء، ومع هذا يقال فيه: "شيء" من حيث أحديّة المجموع والتركيب، لا من حيث أحديّة كلّ شيء في هذا(٣) المجموع. وقد يكون واحدا لِعين مرتبته؛ فإنّ الله واحد في ألوهيّته؛ فهو واحد المرتبة. ولهذا أمرنا أن نعلم أنّه لا إله إلّا هو. وما تعرّض للذات جملة واحدة؛ فإنّ أحديّة الذات تُعقل.

ولكن هل في الوجود مَن هو واحدٌ من جميع الوجوه، أم لا؟ في ذلك وقفة. فإنّ الأحديّة لكلّ شيء، قديما وحديثا، معقولةٌ بلا شكّ، لا يمتري فيها مَن له مُسْكَةُ عقلٍ ونظر صحيح. ثمّ إذا

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الواحد الأحد
(٢) ص ٦٤
(٣) "كل شيء في هذا" ثابتة في الهامش بقلم الأصل

نظرت في هذا الواحد؛ لا بدّ وأن تحكم عليه بنسبة مّا، أدناها الرتبة؛ فإنّه لا يخلو عن رتبة يكون عليها في الوجود. فإمّا أن يكون مؤثِّرا -اسم فاعل- أو مؤثَّرا فيه -اسم مفعول- أو المجموع، أو لا واحدا منهما. فالمؤثِّر هو الفاعل، والمؤثَّر فيه هو محلُّ الانفعال. فما في الوجود إلّا المجموع، وما وقع من التقسيم العقليّ إلّا المجموع؛ فما[1] ثَمّ مستقلّ بالتأثير. فإنّ القابلَ للأثر؛ له أثرٌ بالقبول في نفسه، كما للقادر على التأثير فيه. ومن حيث أنّ المنفعلَ يطلب أن يُفْعَلَ فيه ما هو طالبٌ له؛ فَفَعل المطلوب منه ما طلبَه هذا الممكنُ؛ فهو تأثيرُ الممكن في الواجب الفاعل؛ فإنّه جعله أن يَفعل ففَعل، كما قال: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِي إِذَا دَعَانِي﴾[2]، فالسؤال والدعاء أَثَّر الإجابةَ في المجيب، وإن لم يحدث في نفسه شيء؛ لأنّه ليس محلّا للحوادث.

وإنما هذا الذي نثبته إنما هو أعيانُ النِّسب، وهذا الذي عبّر عنه الشرعُ بالأسماء. فما من اسم إلّا وله معنى ليس للآخر، وذلك المعنى منسوب إلى ذات الحقّ؛ وهو المسمّى "صفة" عند أهل الكلام من النظّار، وهو المسمّى "نسبة" عند المحقِّقين. فما في الوجود واحد من جميع الوجوه، وما في الوجود إلّا واحِدٌ وأَحَدٌ، لا بدّ من ذلك. ثمّ تكون النِّسب بين الواحد والأحد بحسب معقوليّة تلك النِّسبة. فإنّ النِّسبَ متميّزةٌ بعضها عن بعض. أين الإرادة، من القدرة، من الكلام، من الحياة، من العلم؟ فاسم العليم يعطي ما لا يعطي القدير، والحكيمُ يعطي ما لا يعطي غيرُه من الأسماء. فاجعل ذلك كلّه نِسبا، أو أسماء، أو صفاتٍ. والأَوْلَى أن تكون أسماء ولا بدّ. لأنّ الشرع الإلهيّ ما ورد في حقّ الحقّ بالصفات، ولا بالنِّسب، وإنما[3] ورد بالأسماء، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4] وليست سِوَى هذه النِّسب.

وهل لها أعيانٌ وجوديّة أم لا؟ ففيه خلافٌ بين أهل النظر. وأمّا عندنا فما فيها خلافٌ أنّها نِسبٌ وأسماءٌ على حقائق معقولة غير وجوديّة. فالذات غير متكثِّرة بها؛ لأنّ الشيء لا يتكثّر إلّا

(١) ص ٦٤ب
(٢) [البقرة: ١٨٦]
(٣) ص ٦٥
(٤) [الأعراف: ١٨٠]

بالأعيان الوجوديّة؛ لا بالأحكام، والإضافات، والنِّسب. فما من شيء معلوم إلّا وله أحديّة، بها يقال فيه: إنّه واحد. وأمّا قول أبي العتاهية:

وفي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ   تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ واحِدُ

فموجَّهٌ -مع التعرّي عن القرائن- إلى أمور. منها أن يكون الضمير في "له" وفي "أنّه" يعودان على الشيء المذكور. فكأنّه يقول: وفي كلّ شيء آيةٌ لذلك الشيء أنّه يدلّ على أنّ ذلك الشيءَ واحدٌ في نفسه، وليس كذلك إلّا عينُه خاصّة. وقد يكون الضمير يعود على الله في "له" وفي "أنّه" أي فيه دلالة على أنّ الذي أوجده واحد، لا شريك له في إيجاد هذا الشيء. وهو مقصود الشاعر بلا شكّ.

وما هي تلك العلامة والدلالة؟ ومَن هو العالِم الذي تعطيه هذه الدلالة توحيد الموجد[1]؟ فاعلم أنّ الدلالة هي أحديّة كلّ عين، سواء كانت أحديّة الواحد، أو أحديّة الكثرة. فأحديّةُ كلّ عين ممكنةٍ تدلُّ على أحديّة[2] عينِ الحقّ مع كثرة أسمائه. ودلالةُ كلِّ اسمٍ (هي) على معنى يغاير مدلول الآخر. فيحصل مِن هذا أحديّةُ الحقّ في عينه، وأحديّة الكثرة من أسمائه. فكلّ شيء في الوجود قد دلَّ على أنّ الحقَّ واحدٌ في أسمائه، وفي ذاته. فاعلم ذلك:

فَما ثَمَّ تَوْحِيدٌ وَلا ثَمَّ كَثْرَةٌ   عَلَى غَيْرِ ما قُلْناهُ فانْظُرْ تَرَ الحَقَّا
وقُلْ بَعْدَ هذا ما تَشاءُ وتَرْتَضِي   وَثَبِّتْ لَهُ الجَمْعَ المُحَقَّقَ والفَرْقا
فَما الأَمْرُ إلّا بَيْنَ خَلْقٍ وخالِقٍ   فَقُلْ إنْ تَشأ: حَقًّا، وقُلْ إنْ تَشأ: خَلْقا

(١) يمكن قراءتها كذلك: "الموحد" فالحرف الثالث مهمل
(٢) ص ٦٥ب

حضرة الصمديّة[1]

أَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلى رُكْنِي ومُسْتَنَدي   إلى المُهَيْمِنِ رَبِّ الناسِ والصَّـــمَدِ
وقُلْـتُ: يا مُنْتَهَى الآمـالِ أَجْمَعِهـا   لَكَ التَّحَكُّمُ في الأَدْنى وفي البَعَـدِ
إنّي تَـلَوْتُ كِتـابًا فِيْـهِ عَرَّفَنِي   بِأنّني إِنْ أَمُـتْ فِيْـهِ فَلَيْسَ يُـدِي
لَو[2] أَنّ ما قَبضَـــتْ كَفّيْ عَلَيْهِ لَها   مِلْكٌ لَمَـا نَظَرَتْ عَيْنِي إلى أَحَـدِ
وكُـنْـتُ وارِثَ عِلْمٍ لا تُـزايِـلُـنِي   أَحْكامُهُ مِن عُلُومِ الكَشْفِ والرَّصَدِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الصمد". هذه الحضرةُ استوفينا أكثرَ تفاصيلها في كتاب "مواقع النجوم" لنا في "عضو القلب منه في التجلّي الصمدانيّ". فلنذكر في هذا الكتاب ما يليق به -إن شاء الله-.

فنقول: إنّ هذه الحضرةَ هي حضرةُ الالتجاء والاستناد، التي لجأ إليها واستند كلُّ فقير إلى أمرٍ مّا؛ لعلمه أنّ ذلك الأمر الذي افتقر إليه (هو) في هذه الحضرة. فغِناها إنما هو بهذه الأمور الذي افْتُقِرَ إليها بسببها. وهل لها الغنى النفسيّ الذي لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] أم لا؟ فذلك لا يُحتاج إليه في هذا الموضع. والذي تمسّ الحاجةُ إليه في هذه الحضرة معرفةُ كون هذه الأمور التي يَفتقر الفقراءُ إليها بسببها؛ هل لها وجود في خزائن عندها كما جاء: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[4]؟ فهي عين هذه الحضرة، لا غير، إذا حقّقتَ الأمر.

فالحقُّ من حيث أنّه ما من شيء إلّا عنده خزائنه؛ هو الصمد. ولكن ليست الخزائنُ إلّا المعلومات الثابتة[5]؛ فإنّها عنده ثابتة؛ يعلمها، ويراها، ويرى ما فيها؛ فيخرج منها ما شاء، ويبقي ما شاء. وهي مع كونها في خزائن؛ فيُتخيّل فيها الحصر والتناهي؛ وإنما هي غير متناهية. فأفقرُ

(١) ق: "الصمد" والترجيح من هـ، س. العنوان الجانبي في هامش ق بقلم الأصل: الصمد
(٢) ص ٦٦
(٣) [آل عمران: ٩٧]
(٤) [الحجر: ٢١]
(٥) ص ٦٦ب

الفقراءِ تلك الأشياء المختزَنة؛ فإنّها تطلب الخروجَ من تلك الخزائن إلى الوجود؛ حتى تراه ذوقا بعينها. فإنّ الذي وُجِدَ منها أُلْقِي فيه افتقارُ ما لم يوجَد منها. فافتقر نيابة عن الذي لم يوجَد إلى الله أن يوجِده؛ لِعين افتقارِه إليه؛ فهو كالمُعِينُ لذلك المختزَن في افتقاره إلى الوجود. وهو ما يجده الإنسان في نفسه من الطلب لأمرٍ ليس عنده؛ ليكون عنده مما هو في تلك الخزائن.

واعلم أنّ الخزائن التي عند الحقّ على نوعين: نوعٌ منها خزائنُ وجوديّة لمختزَنات موجودة. كشيء يكون عند زيد: من جارية، أو غلام، أو فرس، أو ثوب، أو دار، أو أيّ شيء كان. فزيدٌ خزانته، وذلك الشيء هو المختزَن. وهما عند الله؛ فإنّ الأشياء كلَّها بيد الله. فيفتقر عمرو إلى الله -تعالى- في ذلك الذي عند زيد؛ أن يكون عندَه، كان ما كان. فيلقي اللهُ في قلب زيدٍ أن يهبَ ذلك الشيءَ، أو يَبِيْعَهُ، أو يَزْهَدَ فيه ويكرهه؛ فيعطيه عمرا. فمِثل هذا من خزائن الحقّ التي عنده. والعالَمُ -على هذا- كلُّه خزائنُ بعضُه لبعضِه، وهو عين المختزَن. والعالَم خزانةٌ مخزون، وانتقالُ مختزَن مِن خزانة إلى خزانة؛ فما أُنْزِل منه شيء(1) إلى غير خزانة. فكلّه مخزون عنده؛ فهو خزانته على الحقيقة التي لا يخرج شيء عنها. وما عدا الحقّ؛ فإنّ المختزَن يخرج عنها إلى خزانة أخرى. فالافتقار للخزائن، من الخزائن، إلى الخزائن. والكلّ بيد الله وعنده؛ فهو الصمد الذي يُلجأ إليه في الأمور، ويُعَوَّلُ عليه.

وبهذه الحضرة يتعلّق المتوكِّلون -في حال توكُّلهم- على ما توكّلوا عليه؛ فمنهم المتوكّل على الله، ومنهم المتوكّل على الأسباب. غير أنّ الأسباب قد تخون مَن اعتمد عليها ولجأ إليها في أوقات، والحقّ -تعالى- لا يُسَلِّمُ مَن توكّل عليه، وفوّض أمرَه إليه.

فَكُلُّ كَوْنٍ صَمَدُ ... وكُلُّ عَيْنٍ أَحَدُ
مُنَكَّرٌ مُعَرَّفٌ ... فَكُلُّهُ مُسْتَنَدُ
والحَقُّ في قُلُوبِنا ... مُخْتَزَنٌ مُتَّحِدُ
يَحْكُمُ بالتأبيدِ في ... اخْتِزَانِهِ الأَبَدُ

---

(1) ص ٦٧

وَمَـا لَهُ مِـن مُـدَّةٍ تَجْمَعُ فِيهـا المُـدَدُ
وَمِن وُجُودِي كانَ لِي إذا عَقِلْـتَ المَـدَدُ

وإذا علمتَ أنّ الخزائنَ عندَه، وأنت الخزائنُ؛ فأنت عنده. وقد وَسِعَهُ قلبُك؛ فهو عندك. وأنت عنده؛ فأنت عندك. فلَكَ مِن الصمديّة قِسْطٌ؛ لأنّه لا تكون المعرفة بالله الحادثة إلّا بك. فَيُصْمَدُ(١) إليك فيها؛ إذ لا تظهر إلّا بك؛ فأنت الصمد فيما لا يظهر إلّا بك.

ومِن هذه الحضرةِ حصلتْ لك ولمن حصلتْ هذه المرتبةُ. ولكن قِفْ عند نهي ربّك، وتدبّره لَمّا قال لك على لسان رسوله في الشيء الذي تستتر به عند الصلاة في قِبلتك أن تميل به نحو اليمين أو الشمال قليلا، ولا تصمد إليه صمدا. فهذا من الغيرة الإلهيّة أن يُصمد إلى غيره صمدا، وفيه إثباتٌ للصمديّة في الكون بوجهٍ مّا؛ فذلك القدْر الذي أشار إليه الشارع؛ يكون حظّ المؤمن من الصمديّة.

والجاهل يصمُد إلى الأسباب صمْدا، ويجعل حكم الميل إلى اليمين أو الشمال؛ لصمديّة الحقّ، عكس القضيّة. وإنما شرع النبيّ ﷺ في السترة الميل إلى اليمين أو الشمال؛ ينبّه -على السبب القويّ: باليمين، وعلى السبب الضعيف: بالشمال- الخارج. فالخارج عن الله بالكلّيّة هو صاحب اليمين، والذي لاح له بارقة من الحقّ، ضعُف اعتماده على السبب؛ فجعله من الجانب الأضعف؛ إذ لا بدَّ من إثبات السبب، ولا يُصمد إلّا إلى الله صمدا، فاعلم ذلك. فقد نبّهتُك ونصحتُك ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٢).

(١) ص ٦٧ب
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة الاقتدار[1]

لَو[2] أنّ مَن عَرَّفَني مِقْـدَاري | يَبْـدُو لَنـا مـا كُنْـتُ بالمِكْثـارِ
إنّ اقْتِـدَارِي في كِيَـانِ البـاري | أَعْظَمُ عِنْدِي مِن دُخُولِ النـارِ
ولَـو أَتَى بالعَسْـــكَرِ الجَرَّارِ | أَتَـيْـتُـهُ بِـهِ وبالأَبْـرارِ
في عُصْـبَةٍ وَســادَةٍ أَخْيارِ | مَعْصــومَـةٍ مَحْفوظَـةِ الآثارِ
يُـمِـيزُنِي عِـنْـدَ دُخـولِ الدارِ | عَنِ العَبِيـدِ الصُّـمِّ والأَحرارِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد القادر" و"عبد القدير" و"عبد المقتدر". قال ﷻ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3] وقال: ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾[4] وقال: ﴿إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾[5] وقال: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[6].

هذه الحضرة ما لها أثرٌ سِوَى إعطاء الوجود لكلّ عينٍ يريد الحقُّ وجودَها من الممكنات، فيقول لها: ﴿كُن﴾. وأخفى الاقتدارَ بقوله: ﴿كُن﴾ وجعله سِترًا على الاقتدار. فكان الممكنُ عن الاقتدار الإلهيّ من حيث لا يعلمُ الممكنُ، وسارع إلى التكوُّن؛ فكان. فظهر منه عند نفسه السمعُ والطاعةُ لمن قال له: ﴿كُن﴾ فاكتسب[7] الثناءَ من الله بالامتثال. فأوّلُ أمرٍ كان من الممكن السمعُ والطاعة لله في تكوينه. فكلُّ معصية تظهر منه؛ فإنما هي عرَض يعرض له، وأصله السمع والطاعة. كالغضب الذي يعرض، والسبق للرحمة؛ فإنّ لها السبق، وللطاعة من الممكن السبق والنهاية. والخاتمة أبدا لها حكم السابقة، والسبق للرحمة فلا بدّ من المآل إلى الرحمة في كلِّ ممكن عرَض له الشقاء؛ لأنّه بالأصل طائع.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: القادر القدير المقتدر
(٢) ص ٦٨
(٣) [المائدة: ١٢٠]
(٤) [الأنعام: ٦٥]
(٥) [المعارج: ٤٠]، وهذه الآية ثابتة في الهامش بقلم آخر في ق، كما أنها ثابتة في هـ، س
(٦) [القمر: ٥٥]
(٧) ص ٦٨ب

وكذلك كلُّ مولودٍ إنما يولَد على الفطرة، والفطرة: الإقرار لله -تعالى- بالعبودة؛ فهي طاعةٌ على طاعةٍ. ولمّا لم يكن للممكن اقتدارٌ أصلا، وإنما له القبول؛ لم تكن فيه حقيقة يطّلع بها على اقتدار الله عليه في تعلُّقه، بإخراجه من حالة العدم إلى حالة الوجود؛ لأنّه لا فاعل إلّا الله. والأشياء لا تَشهد اللهَ إلّا من نفوسِها، وبما هي عليه. وما هي على شيء من الاقتدار عند بعض النظّار؛ فلا يمكن أن تَشهد صدورَها إلى الوجود. كما قال تعالى: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾[1] يريد حالةَ الإيجاد. فليس للممكن اقتدارٌ بوجهٍ من الوجوه عند بعضهم، كما قدّمنا.

فلهذا قلنا: أخفى ﷻ اقتدارَه، وجاء بالقول بصيغة الأمر؛ ليتّصف الممكن بالسمع والطاعة. فلا[2] تزال عينُ الحقّ تنظر إليه بالرحمة، وتراعي منه هذا الأصل، مع أنّ القولَ لا حكم له في المعدوم، ولا سيما فيمن ليس له اقتدار بالأصالة، فكيف يكون؟ فأشبه صورة التكليف، والفعل لله.

ولمّا كان الممكن -بحكم الأصل- سامعا مطيعا للأمر؛ بقي فيه سِرُّ امتثال الأمر. فإذا جاء الإنسانَ أَمْرُ الشيطان في لَمّتِه بالمخالفة، وما يقول له في أمره: "خالِفْ" وإنما يأمره أن يفعلَ ما تَقَدَّمَهُ من الله النهيُ عنه، أو ينهاه عن وقوع ما تَقدَّم له من الله الأمرُ بِفعلِه. فيغفل عمّا تقدَّمه من الله في ذلك؛ فيبادر لما أمره الشيطان به؛ لأنّ حقيقته -كما قلنا- فُطِرَتْ في أصل التكوين على الامتثال. كما -أيضا- يَقبلُ أمر الملَك في الطاعة، أو في مكارم الأخلاق.

وأمّا حالته في التردُّد في الفعل أو الترك بين اللّمّتين، فهو في ذلك الوقت تحت حكم التردُّد الإلهيّ الذي نسبه إلى نفسه، وأنّه مجلى الحقِّ في حين تردَّد كلّ متردِّد في العالَم؛ فذلك عينُه تَردُّد الحقّ حتى ينفذ ما شاء الله أن ينفذ من ذلك. فيظهر حكمه في ذلك الفعل إمّا بالطاعة أو بالمعصية. كما يريد العبدُ ويطلبُ من الله أمرًا مّا؛ فلا يعطيه، ويخالفه فيه. فهذه بتلك؛ لِتَصِحّ

---

(١) [الكهف: ٥١]
(٢) ص ٦٩

النسخة؛ فإنّ[1] من تمامها مقابلة الخلاف والوفاق. فلو أجاب الحقُّ كلَّ ما يطلبه العبدُ منه؛ لأجابه العبدُ في كلّ ما طلبه الحقُّ منه. ولو أجاب العبدُ ربَّه في كلِّ ما أمره به ونهاه؛ لأجاب الحقُّ عبدَه في كلِّ خاطِرٍ يخطر له في تكوُّن أمرٍ. فلمّا لم يكن الأمر إلّا هكذا، وهو على الصورة؛ فلا بدّ أن تقع المخالفة والموافقة من الجانبين. فما ظهر العبدُ في خلافِهِ أَمْرَ الحَقِّ إلّا بخلاف (=بمخالفة) الحقِّ ما دعاه فيه العبدُ. فصحّت المقابلة بين النسختين؛ فصحَّ الكتاب بالأُمّ حيث ظهر بِصورتها. ولو لم يكن كذلك؛ لكان خطأً، والصواب أَوْلَى. فوجود الخلاف من الممكن أَصَحّ في النسخة، ولا يثبت في الأُمّ إلّا ما هو حقٌّ؛ فالخلاف حقٌّ حيث كان. فانظر إلى هذا السِّرّ ما أعجبه، وما أخفاه! ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[2].

فالمقتدِر حُكمُهُ حكمٌ آخر، ما هو حكم القادر. فالاقتدار حُكمُ القادر في ظهور الأشياء بأيدي الأسباب، والأسباب هي المتّصفة بكسب القدرة. فهي مقتدرة أي متعمِّلة في الاقتدار، وليس إلّا الحقّ -تعالى-. فهو المقتدر على كلّ ما يوجده عند سبب أو بسبب، كيف شئت قل، وهو قوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ﴾، وما لا يوجده بسبب هو قوله: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ﴾[3]؛ ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[4]. ولهذا اصطلح أهلُ الله، على ما قالوه من عالَم الخلق والأمر، يريدون بعالَم الخَلق: ما أوجده الله على أيدي الأسباب، وهو قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾[5] وليست سِوَى أيدي الأسباب. فهذه إضافة تشريف، لا؛ بل تحقيق. وعالَم الأمر: ما لم يوجد عند سبب. فالله القادر من حيث الأمر، ومقتدر من حيث الخلق؛ فهذا تفصيله.

يقال: ضرب الأميرُ اللصَّ، وقطع الأميرُ يدَ السارقِ. وإنما وقع القطعُ من يد بعض الوزعة، والأمرُ بالقطعِ من الأمير؛ فَنُسِبَ القطعُ إلى الأمير؛ فهذا هو المقتدر. فإذا باشره بالضرب؛ فهو القادرُ إذا لم تكن ثَمّ آلةٌ تُقطع يده بها؛ من حديدة أو غيرها. فالله يخلق بالآلة؛ فهو مقتدر، ويخلق

---

(١) ص ٦٩ب
(٢) [البقرة: ٢٨٤]
(٣) ص ٧٠
(٤) [الأعراف: ٥٤]
(٥) [يس: ٧١]

بغير الآلة؛ فهو قادر. فالقُدرةُ أخفى من الاقتدار، على أنّ الاقتدار (هي) حالةُ القادر، مثل التسمية (هي) حالة المسمّي -اسم فاعل- فافهم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

(١) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ سماعا".

حضرة التقديم[1]

أَنا المُـقَـدِّمُ عَـن عِـلْمٍ ومَـعْـرِفَـةٍ ... بِـمَـنْ أُقَـدِّمُـهُ واللهُ يَغْفِرُ لِي

لَو[2] أَنّ ما مَلكَتْ كَفِّيْ يَكُونُ لَها ... ملْكًا لَمَا انْبَسَطَتْ يَدايَ فِي الدُّوَلِ

عَـبْـد المُـقَـدِّمِ أَدْعُـوْهُ ويَـعْـرِفُـنِي ... إذا دَعَوْتُ بِـهِ ولَيْس يَظْهرُ لِي

ولَسْـتُ أَفْقَـدهُ إذا يُسَـارِقُنِي ... بِطَرْفِهِ وَهُوَ لِيْ مِن أَعْظَمِ الحِيَـلِ

اللهُ سَخَّـرَهُ فِـيْـمَـا أُصَرِّفُـهُ ... ولَسْـتُ أَصْرِفُهُ عَن رُؤْيَةِ الجَبَلِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد المقدِّم".

مِن هذه الحضرةِ يثبت بالدليل ثبوتُ المرجِّح، وهو الله. وذلك أنّ الممكنات بالنسبة إلى الإيجاد، أو نسبة الإيجاد إليها، على السواء، على كلّ واحدٍ واحدٍ منها. فإذا تقدَّم أحد الممكنات على غيره بالوجود، مع التسوية في النِّسبة، دلّ أنّه مرجَّحٌ لأمرٍ مّا، ليس لنفسه. فعلِمنا أنّه لا بدّ من مرجِّح، وهو المقدِّم له على غيره من الممكنات. وهذا أَسَدُّ في الدلالة من دلالة الأشعريّ بالزمان على هذا المطلوب. فإنّه يقول: ما من ممكن يوجد في زمان، إلّا ويجوز إيجاده قبل ذلك الزمان، أو بعده. فما تكلَّم إلّا فيما يدخل تحت حكم الزمان، والزمان[3] عنده أيضا موجود. ولا يوجد في زمان؛ فيخرج الزمان عن حكم هذه الدلالة. والذي ذهبنا إليه؛ يدخل في حكمه كلُّ ممكن، من زمان وغير زمان، مما له وجود؛ فهو أتمّ في الدلالة.

ثمّ إنّ الله -تعالى- بعد إبراز ما أبرزه من العالَم؛ عَيَّن للعالَم مراتِبَ، وتلك المراتبُ؛ نِسبةُ كلِّ مَن تقتضي حقيقتُه البروزَ بها والإنزالَ فيها نِسبةٌ واحدة. فإذا نالها شخصٌ واحدٌ من الأشخاص -أشخاص هذا النوع- وتقدّمَ إليها وبها؛ فإنّ الذي قدَّمه هو المقدِّم. كالخلافة في النوع الإنسانيّ؛ ما من إنسان إلّا وهو قابِل لها؛ فيقدِّمُ الحقُّ مَن شاء فيها، دون غيره. فيتأخَّر الغيرُ عنها في ذلك الزمان، بلا شكّ. وكذلك في النبوءةِ، والرسالةِ، والإمارةِ، وجميع المراتب، على هذا الحدّ تجري ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المقدِّم
(٢) ص ٧٠ب
(٣) ص ٧١
(٤) [الأحزاب: ٤]

حضرة التأخّر[1]

أَنْتَ المؤخِرُ مَنْ تَشـــاءُ[2] لِحِكْمَةٍ	مجهولَةٍ عِنْدِيْ لِذاكَ تُؤَخِرُهْ
لَو كانَ أَهْلًا لِلتَّقَدُّمِ لَمْ تَكُنْ	تُبْدِيْهِ وَقْتًا ثُمَّ وَقْتًا تَسْتُرُهْ
اللهُ يَعْلَمُ أَنَّني مِن غَيْرَةٍ	قامَتْ بِنا لا أَستطيعُ فَأَذْكُرُهْ
لَو[3] كان[4] لِلكَوْنِ الغَرِيْبِ مَزِيَّةٌ	عِنْدِي لَقُمْتُ بِشُكْرِهِ لا أَكْفُرُهْ
لَكِنَّهُ أَخْفاهُ عَن أَبْصـارِنا	نُوْرٌ لَهُ مَن قامَ فِيْهِ يَبْهَرُهْ

يدعى صاحبها: "عبد المؤخِر". فإذا راعى الحقُّ تأخُّرَ عبدٍ مّا عن بعض المراتب؛ فمِن هذه الحضرةِ. فيتقدّم غيرُه فيها، ولا يتقدَّم فيها هذا المؤخَّر عنها أَلْبَتَّة.

ثمّ إنّ هذا المقصود بالتأخُّر؛ إذا تعيَّن أنّه لا حكم له في التقدّم فيها، بقي من بقي. فيقدِّم الحقُّ فيها مَن شاء من الباقين؛ فيكون بتقديمه إيّاه فيها مقدَّما، ويتأخُّر مَن تأخَّر من الباقين بالتضمين، لا بحكم القصد. فلا يكون مؤخَّرا إلّا بالقصد، ولا مقدَّما إلّا بالقصد. وكلّ مَن جاء من ذلك بحكم التضمين؛ فما هو مِن هذه الحضرةِ مِن هذا الوجه، وهو منها من هذا الوجه الآخر الذي له التأخُّر، لا بالحكم. فاجتمع المقصود مع غير المقصود في نفس التأخُّر والتقدّم. فلهذا جاء المقدِّم والمؤخِر في الأسماء الحسنى مزدوجا.

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المؤخّر
(٢) ق: "نشاء، نساء" والترجيح من ه، س
(٣) ص ٧١ب
(٤) ق: أثبت بقلم الأصل فوقها "أنّ" بدلا عنها، وفق ما ورد في س.

حضرة الأوّليّة[١]

سـبحانَ مَن جَمَعَ العِبادَ لِذِكْرِهِ ... يَوْمَ العَرُوبَةِ فاصـطفاهُ الأَوَّلُ
خَتَمَ[٢] الإلهُ بِـهِ وُجُودَ عِبـادِهِ ... شَرْعًا وعَقْلًا سـادَتِي فَتَأَوَّلُوا
مـا قُلْتُـهُ فَلَقَـدْ أَتَيْـتُ بِحِكْمَـةٍ ... غَرّاءَ جَلّاهـا المَقـامُ الأَنْزَلُ
لَمّـا تَواضَـعَ عَن عُلُوِّ مَكانِـهِ ... فِي ذاتِهِ أَخْفاهُ عَنّا الأَسْـفَلُ
فَهُوَ المُهَيْمِنُ لَا أَشُـكُّ وإِنّهُ ... لَهُوَ الجَوادُ عَلَى العِبادِ المُفْضِلُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الأَوّل" ويُكنَى غالبا: "أبو الوقت" لما حصل في النفوس من تقدُّم الزمان المسمّى: "دهرا" الذي تفصِّله الأوقات. فكانت كنيةُ عبدِ الأوّل: "أبا الوقت"؛ كما كانت كنيةُ آدمَ: "أبا البشر". فالأوّلُ للأوقات أَبٌ لها[٣]، كآدم لسائر الناس. فالحضرةُ الأوّليّةُ بها ظهر كلُّ أَوّلٍ من أشخاص كلِّ نوع؛ كآدم في نوع الإنسان، وكجنّة عدن من الجنّات، وكالعقل الأوّل من الأرواح، وكالعرش من الأجسام، وكالماء من الأركان، وكالشكل المستدير من الأشكال. ثُمّ ينزل الأمر إلى جزئيّات العالَم، فيقال: أوّلُ مَن تكلّم في القَدَرِ بالبصرة: معبدُ الجُهَنِيُّ[٤]، وأوّلُ من رمى بسهم في سبيل الله: سعدُ بن أبي وقاص، وأوّل[٥] شِعر قيل في العالم الإنسانيّ:

تَغَيَّرَتِ البِلادُ ومَن عَلَيها ... فَوَجْهُ الأَرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيْحُ

ويُعْزَى هذا الشعرُ لآدم عليه السلام لَمّا قَتل قابيلُ أخاه هابيلَ، فقال عليه السلام: «ما من قتيل يُقْتَلُ ظلما إلّا كان على ابن آدم كِفْلٌ من الوزر»؛ لأنّه أوّلُ مَن سَنّ القتل ظلما.

ولنا جزء في "الأوليّات"، وهو جزء بديع عملته بملطية، من بلاد يونان، أو بمكة، والله أعلم.

وأوّل ببيت وُضع للناس معبدا: الكعبة، وأوّل اسم إلهيّ في الرتبة: الاسم "الحيّ" ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٦].

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الأوّل
(٢) ص ٧٢
(٣) "أب لها" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٤) معبد الجهني (ت ٨٠هـ): من التابعين، ذكر الزركلي عنه أنه كان صدوقا، ثقة في الحديث، ويقال إن الخليفة عبد الملك بن مروان صلبه لقوله في القدر، وقيل بل عذبه الحجاج بأنواع العذاب وقتله. (انظر الأعلام للزركلي ٧/٢٦٤، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي)
(٥) ص ٧٢ب
(٦) [الأحزاب: ٤]

حضرة الآخِر[1]

واللهِ مـا الأَوَّلُ والآخِرُ	إلّا لِحِفْظِ العـالَمِ الداثِرِ
فـإنّـهُ يَعْجَزُ عَن حِفْظِـهِ	لِوَصْــفِهِ المخلوق بالقاصِرِ
فكان بالآخِرِ حِفْظًـا لَهُ	لِيَلْتَقِي الواحِـدُ بالآخَرِ
فَـأَمْـرُنا[2] دائـرَةٌ كُلُّـهُ	فـالْتَحَقَ الأَوَّلُ بالآخِـرِ
وإنّـهُ جَـلَّى لَـنـا ذاتَـهُ	في صُوْرَةِ الباطِنِ والظاهِرِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الآخِر". وحَدُّهُ: من الثاني الذي يلي الأوّل، إلى ما تحته. فهو المسمّى بالآخِرِ؛ لأنّ له حكم التأخُّر عن الأوّليّة بلا شكّ. وإن استحقّ الأوّليّة هذا المتأخِّرُ. فما تأخّر عن الأوّل؛ إلّا لأمرٍ أَيسره وأبيَنُه[3] الزمان؛ لأنّ وجودَ الأهليّة فيه من جميع الوجوه. فيعلم أنّ الحكم في تأخيره، وتقدُّم غيره (هو) للزمان. كخلافة أبي بكر، وعمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ -رضي الله عن جميعهم-. فما منهم واحد إلّا وهو مترشّح للتقدّم والخلافة، مؤهَّلٌ لها؛ فلم يبق حكمٌ لِتقدُّم بعضهم على بعض فيها عند الله لفضلٍ يُعْلَمُ تَطلبُه الخلافة؛ فما كان إلّا الزمان. فلمّا كان في علم الله أنّ أبا بكر يموتُ قبل عمر، وعمر يموت قبل عثمان، وعثمان يموت قبل عليّ -رضي الله عن جميعهم-، والكلُّ له حرمة عند الله؛ فجعل خلافةَ الجماعة كما وقع؛ فقدَّمَ مَن عَلِمَ أنّ أجَلَه يسبقُ أَجَلَ غيره من هؤلاء الأربعة[4]. فما قدَّم مَن قدَّم منهم لكونه أكثر أهليّة من المتأخّر منهم في نظري، والله أعلم.

فالظاهر أنّه من كون الآجال؛ فإنّه لو بويع خليفتان قُتِلَ الآخرُ منهما للنصّ الوارد. فلو بايع الناسُ أحدَ الثلاثة دون أبي بكر، ولا بدّ في علم الله أن يكون أبو بكر خليفة. وخليفتان فلا

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الآخر
(٢) ص ٧٣
(٣) "أيسره وأبينه" حروفها المعجمة مهملة في ق، وأثبتنا هنا ما جاء في هـ، في حين جاء في س: "يسره وأثبته".
(٤) ص ٧٣ب

يكون. فإن خُلِعَ أحدُ الثلاثة ووَلِّي أبو بكر؛ كان عدم احترام في حقّ المخلوع، ونُسب الساعي في خلعه إلى أنّه خلَع مَن يستحقّها، ونُسب إلى الهوى، والظلم، والتعدّي في حقّه. ولو لم يُخلع؛ لمات أبو بكر في أيّامه دون أن يكون خليفة. ولا بدّ له من الخلافة أن يليها في علم الله؛ فلا بدّ مِن تقدُّمه؛ لتقدُّم أجله قبل صاحبه. وكذلك تَقَدُّمِ عمر بن الخطاب، وعثمان، وعليّ، والحسن. فما تقدَّم مَن تقدَّم لكونه أحقَّ بها من هؤلاء الباقين، ولا تأخَّر من تأخّر منهم عنها لعَدم الأهليّة. وما عَلِمَ الناسُ ذلك إلّا بعد أن بَيَّن اللهُ ذلك بآجالهم وموتهم، واحدا بعد آخر في خلافته؛ أنّ التقدُّمَ إنما وقع بالآجال عندنا، وفي نظرنا الظاهر، أو بأمرٍ آخر في علم الله لم نقف عليه. وحَفِظَ اللهُ المرتبةَ عليهم -رضي الله عن جميعهم- فهذا من حكم التأخّر والتقدّم.

ولله الأوّليّة؛ لأنّه[1] موجِد كلّ شيء. ولله الآخريّة؛ فإنّه قال: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾[2]، وقال: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[3] وقال: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾[4]. فهو الآخِر، كما هو الأوّل. وما بين الأوّل والآخِر تظهر مراتبُ الأسماء الإلهيّة كلّها؛ فلا حكم للآخِر إلّا بالرجوع إليه في كلّ أمر. فإذا كان اللهُ الأوّلَ، فالإنسانُ الكاملُ هو الآخِر؛ لأنّه في الرتبة الثانية، وهو الخليفة، وهو أيضا (أي الإنسان الكامل) الآخِر بخلْقِه الطبيعيّ؛ فإنّه آخر المولَّداتِ.

لأنّ اللهَ لمّا أراد به الخلافةَ والإمامة؛ بدأ بإيجاد العالَم، وهيّأه، وسوّاه، وعدله، ورتَّبه مملكة قائمة. فلمّا استعدّ لقبول أن يكون مأموما؛ أنشأ اللهُ جسمَ الإنسانَ الطبيعيّ، ونفخ فيه من الروح الإلهيّ. فخلقه على صورته؛ لأجل الاستخلاف؛ فظهر بجسمه؛ فكان المسمّى: "آدم" فجعله في الأرض خليفة، وكان من أمره وحاله مع الملائكة ما ذكرَ اللهُ في كتابه لنا، وجعل الإمامة في بنيه إلى يوم القيامة.

فهو الآخِر بالنسبة إلى الصورة الإلهيّة، والآخِر أيضا بالنسبة إلى الصورة الكونيّة الطبيعيّة.

---

(١) ص ٧٤
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) [البقرة: ٢٤٥]
(٤) [الشورى: ٥٣]

فهو آخرٌ نفسا وجسما، وهو الآخِر برجوع أمر العالَم إليه. فهو المقصود؛ به عمرت الدنيا وقامتْ، وإذا رحل عنها زالت[1] الدنيا، ومارت السماء، وانتثرت النجوم، وكُوِّرت الشمس، وسُيِّرت الجبال، وعُطّلت العشار، وسُجّرت البحار، وذهبت الدار الدنيا بأسرها، وانتقلت العمارة إلى الدار الآخرة -بانتقال الإنسان- فعُمِرت الجنّة والنار، «وما بعد الدنيا من دار إلّا الجنّة والنار».

فالاسم الأوّل للأُولَى؛ وهي الدار الدنيا. والاسم الآخِر للأخرى؛ وهي الآخرة. وإنما قال الله -تعالى- لمحمد ﷺ: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ لأنّ الآخِر ما وراه ما مرمى؛ فهو الغاية. فمَن حصل في درجته؛ فإنّه لا ينتقل؛ فله الثبوت، والبقاء، والدوام. والأوّل ليس كذلك؛ فإنّه ينتقل في المراتب؛ حتى ينتهي إلى الآخِر، وهو الغاية؛ فيقف عنده. فلهذا قال له: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ. وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[2] فأعطاه صفةَ البقاء، والدوام، والنعيم الدائم؛ الذي لا انتقال عنه ولا زوال. فهذا ما أعطاه حكم هذه الحضرة، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

(١) ص ٧٤ب
(٢) [الضحى: ٤ ، ٥]
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الظُّهور[١]

إنّ الـظُّـهُـورَ لَهُ شَرْطٌ يُـؤَيِّـدُهُ ... ولَـيْـسَ يُـظْـهِـرُهُ إلّا الّذِي غـلـبـا
إنّ[٢] القَنـاةَ[٣] التي في طَرْفِهـا حَوَرٌ ... تُفْنِي الدُّمُوعَ وتُذْكِي قَلْبَنا لَهَبا
فـإنْ أَتَـوْكَ وقـالـوا: إنّهـا نَصَــفٌ ... فإنّ أَفْضَـلَ نِصْـفَيْها الّذِي ذَهَبا
أَنْـقَـدْتُهـا وَرِقًـا حـتى أَفُـوْزَ بِهـا ... فَمـانَعَـتْ فَلِهـذا صُـغْتُـهُ ذَهَبـا
لَو أَنّها ظَهَرَتْ لِكُلِّ ذي بَصَرٍ ... أَعْمَى سَـناها لِهذا عَيْنُها حُجبا[٤]

يُدعى صاحِبُها: "عبد الظاهر" ويلقّب بـ"الظاهر بأمر الله". هذه الحضرةُ له -تعالى- لأنّه الظاهر لنفسه، لا لخلقه؛ فلا يدركه سِوَاه أصلا. والذي تعطينا هذه الحضرةُ: ظهورَ أحكام أسمائه الحسنى، وظهورَ أحكام أعياننا في وجود الحقّ، وهو من وراء ما ظهر. فلا أعيانُنا تُدرَك رؤيةً، ولا عينُ الحقّ تُدرَك رؤيةً، ولا أعيانُ أسمائه تُدرَك رؤية. ونحن لا نشكّ أنّا قد أدركنا أمرا مّا رؤيةً؛ وهو الذي تشهده الأبصار منّا. فما ذلك إلّا الأحكام التي لأعياننا؛ ظهرتْ لنا في وجود الحقِّ؛ فكان مظهرا لها. فظهرت أعياننا[٥] فيه ظهورَ الصور في المرائي: ما هي عينَ الرائي؛ لما فيها من حكمِ المجلى، ولا هي عينَ المجلى؛ لما فيها مما[٦] يخالف حكمَ المجلى. وما ثَمّ أمرٌ ثالثٌ مِن خارجٍ يقع عليه الإدراك.

وقد وقعَ؛ فما هو هذا المدرَك؟ ومَن هو هذا المدرِك؟ فَمَنِ العالَم؟ ومَنِ الحقّ؟ ومَن الظاهر؟ ومَن المظهَر؟ ومَن المُظهِر؟ فإن كانت النِّسب، فالنِّسب أمور عدميّة. إلّا أنّ علّةَ الرؤيةِ استعدادُ المرئيّ لقبول الإدراك؛ فَيُرى المعدوم، سلّمنا أنّ المعدوم يُرى؛ فَمَن الرائي؟ فإن كان نِسبة، أيضا، فكما هو مستعدّ أن يُرى؛ يكون مستعدّا أن يَرى. وإن لم يكن نِسبة، وكان أمرا وجوديّا؛ فكما هو الرائي (كذلك) هو المرئيّ؛ لأنّ الذي نراه يرانا. فإذا قلنا: إنّه نِسبة، من حيث إنّه مرئيٌّ لنا،

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الظاهر
(٢) ص ٧٥
(٣) هـ، س: الفتاة
(٤) أثبت فوقها مباشرة بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: احتجبا
(٥) "ظهرت لنا... أعياننا" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٦) ص ٧٥ب

فنقول: "إنّه أمرٌ وجوديٌّ" من حيث إنّه يرانا؛ كما قلنا فينا من حيث إنّا ندركه. فالأمر واحد.

فقد حرنا فينا وفيه! فَمَن نحن؟ ومَن هو؟ وقد قال له بعضنا: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[1] وقال عن نفسه: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[2] وخبره صدقٌ. وقد أعلم أنّ بعض العالَم يعلم أنّ الله يرى. ثُمّ قال بآلة الاستدراك فعطف: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾[3] ثمّ تجلّى للجبل؛ فاندكّ الجبل، ولا أدري عن رؤيةٍ أو عن مقدّمة رؤية؟ لا؛ بل عن مقدّمة رؤية، وصعق موسى عن تلك المقدّمة، ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ﴾ أي رجعت إلى الحالة التي لم أكن سألتك فيها الرؤية ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[4] أي المصدِّقين[5] بقولك: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فإنّه[6] ما نزل هذا القول ابتداءً إلّا عليَّ؛ فأنا أوّل المؤمنين به، ثمّ يتبعني في الإيمان به مَن سَمِعه إلى يوم القيامة.

فما ظهر (الحقُّ) لطالب الرؤية، ولا للجبل؛ لأنّه لو رآه الجبلُ أو موسى؛ لثبت، ولم يندكّ، ولا صعق؛ فإنّه -تعالى-: الوجودُ، فلا يعطي إلّا الوجود؛ لأنّ الخير كلّه بيديه، والوجودُ هو الخير كلّه. فلمّا لم يكن مرئيّا؛ أثّر الصعقَ والاندكاكَ. وهي أحوال فناء؛ والفناء شبيه بالعدم. والحقّ لا يُعْدمُ عدمَ العين؛ ولكن يكون عنه العدم الإضافي؛ وهو الذهاب والانتقال. فينقلك، أو يُذهبك من حال إلى حال -مع وجود عينك في الحالين- ومن مكان إلى مكان -مع وجود عينك في كلّ واحد منهما وبينهما- وهو قوله: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَۚ﴾[7] فالإتيان (يكون) بصفة القدرة، والذهاب (يكون) بالإرادة من حيث ما هو ذهاب خاصة.

وهذه التفاصيل في غير مفصَّل لا يكون، وليس من شأن المفصَّل الوجود. فإنّا نفصِّل المعدومَ إلى محال وإلى ممكن، مع كونه معدوما. وبقي الكلام فيمن يفصّله؟ والكلام عليه مثل الكلام في الرائي والمرئيّ، وقد تقدّم. فماذا نقول؟ أو ما نعوّل عليه؟ فرأينا أن نترك الأمر على حاله، كان ما

---

(١) [الأعراف: ١٤٣]
(٢) [العلق: ١٤]
(٣) [الأعراف: ١٤٣]
(٤) [الأعراف: ١٤٣]
(٥) "أي المصدّقين" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٦) ص ٧٦
(٧) [النساء: ١٣٣]

كان. إذ الأغراض حاصلة، والإدراكات واقعة، واللذّات حاكمة، والشهود دائم، والنعيم به قائم. ودع يكون ما يكون من[1] عدم أو وجود، أو حقّ أو خلق؛ بعد أنّه لا ينقصنا شيء مما نحتاج إليه؛ لا نبالي. ولو وقع الإخبار الإلهيّ؛ لكان الكلام فيه، والنظر على ما هو عليه الآن؛ لا يزيد الأمر ولا ينقص. فإنّه إذا ورد؛ فلا بدّ من سَمْعٍ يتعلّق به ذلك الخطاب، وفَهْمٍ، ومدلولٍ، ومتكلّمٍ، وسامعٍ، وهذا عين ما كنّا فيه. فتركُ ذلك أَوْلَى، ونقول ما يقول كلّ قائل؛ فإنّ الأمرَ كلَّه عينٌ واحدة في الحيرة في ذلك. فكلّه صدقٌ، ما هو باطل. فإنّه واقع في الذهن، وفي العين، وفي جميع الإدراكات.

فالجنوح إلى السلم أَوْلَى بالإنسان، ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾[2] هي[3] في الاعتبار والإشارات: هذه الخواطر التي أدّتك إلى النظر؛ فيما أنت مستغن عنه، فأنزلهم الحقُّ هنا منزلةَ الأعداء لأهل الإشارات ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾ وهو الصلح؛ بأن يُتْرَك الأمر على ما هو عليه، ولا يُخاض فيه. فإنّك إنما تخوض فيه؛ لكونه آية من الله عليه، وقد قال: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ﴾[4] وليس إلّا الاشتغال بما نأكل، ونشرب، وننكح، ونتصرّف فيه، من الأعمال المشروعة التي تؤدّي إلى السعادة الأخراويّة.

وما هذه الأمور؟ قلنا: لا ندري؛ إنما نعمل كما أُمرنا؛ لنصل إلى ما قيل لنا. فإنّا ما كُذِبنا؛ بل رأينا ما مضى كلّه: حقّ، لم يختل[5] شيء منه، كذلك ما بقي. وقد ﴿جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾ فأمرَنا الله، فقال لنبيّه ﷺ: ﴿فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[6] فالعاقل يقول بالسمع والطاعة لأمر الله، وهذه حالة معجّلة وراحة.

فَلَيْسَ الظُّهُورُ سِوَى ما ظَهَرْ ... ولَيْسَ البُطُونُ سِوَى ما اسْتَتَرْ
فأينَ الذّهابُ؟ وأَيْنَ الإيابُ؟ ... وأَيْنَ القَرارُ؟ وأَيْنَ المَفَرْ؟
فمِنّا إلَيْهِ ومِنْهُ إلَيْنا ... وكُلٌّ بِحُكْمِ القَضا والقَدَرْ

---

(١) ص ٧٦ب
(٢) [الأنفال: ٦١]
(٣) كتب فوقها بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: "هو" وفي الهامش بخط آخر: "يعني" مع إشارة التصويب
(٤) [الأنعام: ٦٨]
(٥) ص ٧٧
(٦) [الأنفال: ٦١]

فَلا تَيْأَسَــنَّ[١] علَىَ فائتٍ　　　فمَا فاتَ شَيْءٌ وما سَـــاءَ سَرْ
فَمَـا ثَمَّ إلّا مُضَـــافٌ وَمـا　　　يُضَـــافُ إِلَيْـهِ فَجُزْ[٢] واعْتَبِرْ
وقُلْ ما تَشاءُ عَلَى مَن تَشاء　　　فـإنّ الـوُجُـودَ بِهِـذا ظَـهَـرْ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[٣].

(١) أثبت بقلم الأصل فوقها من غير إشارة الاستبدال: تبكيّن
(٢) مكتوبة بطريقة تقرأ فيها كلمتان هما: "فخر، فجز" وفوقهما مكتوب "معا"
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة البطون[1]

السِّرُّ[2] ما بَطنَتْ فِيْهِ حَقِيقتُهُ ... والجَهْرُ يُظْهِرُهُ لِكُلِّ ذي بَصَرِ
لَولا البُطُونُ ولَولا سِرُّ حِكْمَتِـهِ ... ما فَضَّلَ اللهُ مخلوقًا على البَشَرِ
ومـا يُفَضِّـلُهُ إلّا سَـلامَتُـهُ ... مِـنَ الـنـقـائِـصِ والأَوهـامِ والـغـيَرِ
لَو نالَهُ أَحَدٌ مِن حَيْثُ نَشْـأته ... لَـنـالَهُ أَهْـلُ جُـودِ اللهِ بالـفِـكَـرِ
لَولا مُباشَرةُ الخَلّاقِ صُـوْرَتَهُ ... لَمْ يَـدْرِ خَلْقٌ مِنَ الأَملاكِ مـا خَبَرِي
عَنَتْ لَنا أَوْجُهُ الأملاكِ ساجِدَةً ... لمـا حَوَيْنـا مِنَ الأَرواح والصُّـوَرِ
لِذا تُـقَـلِّـبُـنـا أَحـوالُهُ أَبَـدًا ... في نَفْعٍ إن كان هـذا[3] الأَمْرُ أو ضَرَرِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الباطن". قال -تعالى-: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[4] فالبطون يختصّ بنا، كما يختصّ به الظهور، وإن كان له البطون. فليس هو باطنٌ لنفسه، ولا عن نفسه، كما أنّه ليس ظاهرا لنا[5]. فالبطون الذي وصف نفسه به؛ إنما هو في حقّنا؛ فلا يزال باطنا عن إدراكنا إيّاه حسًّا ومعنى؛ فإنّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[6] ولا ندرِك إلّا الأمثالَ التي نُهينا أن نضربها لله؛ لجهلنا بالنِّسب التي بها هي أمثال.

ولمّا كانت البطونُ مَحالَّ التكوين والولادة، وعنها ظهرت أعيان المولّدات؛ اتّصف الحقُّ بالباطن. يقول: إنّه من كونه باطنا؛ ظهر العالم عنه؛ فنحن كنّا مبطونين فيه. فخذ ذلك عقلا، لا وهمًا. فإنّك إن أخذته عقلا قَبِلَهُ العلمُ الصحيح، وإن أخذته خيالا ووهما رَدَّ عليك قولُه: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾[7]. ولا ينبغي للعاقل أن يشرع في أمرٍ يمكن أن يُرَدَّ عليه مثل هذا. وإذا أخذته عقلا دون تخيّل وقعتَ على عين الأمر.

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الباطن
(٢) ص ٧٧ب
(٣) ثابت فوقها بخط آخر: "ذاك" مع إشارة التصويب
(٤) [الحديد: ٣]
(٥) ص ٧٨
(٦) [الشورى: ١١]
(٧) [الإخلاص: ٣]

فإنّه لا بدّ لنا من مستنَد نستندُ إليه في وجودنا لما أعطاه إمكاننا من وجود المرجِّح الذي رجَّح وجودنا على عدمنا. إلّا أنّه باطن عنّا؛ لعدم المناسبة بيننا؛ إذ نحن بعيننا، وجملتنا، وتفصيلنا، محكوم علينا بالإمكان. فلو ناسَبَنا في أمر مّا، وذلك الأمر محكوم عليه بالإمكان؛ لكان الحقُّ محكوما عليه بالإمكان. وهو واجبٌ لنفسه، من حيث نفسه، فارتفعت المناسبة. وإذا لم يناسبنا؛ لم نناسبه. فلنا الاستناد إليه: لعدم المناسبة، ومن وجهٍ للمناسبة.

وله -تعالى- الغِنى[1] عن العالَم؛ لأنّ محبّته أن يُعْرَفَ أنّه لا يُعْرَف؛ فهذا حدّ معرفتنا به. إذ لو عُرف لم يَبْطُنْ، وهو الباطن الذي لا يَظهر. كما أنّه أيضا في المأخذ الثاني أنّه الباطن؛ حيث هو في قلب عبده المؤمن الذي وسعه. فهو باطن في العبد، والعبد لا يشاهد باطنه؛ فلا يشاهِد ما هو مبطون فيه؛ فمن الوجهين ما نراه.

ثمّ أنّه إذا كان كما قال: قُوَى العبد، وسمعَه، وبصرَه. والعبدُ يرى ببصره؛ فيرى بربّه، ما يرى بَصَرَه ولا (يرى) شيئا من قواه؛ والحقُّ جميع قُواه؛ فما يرى ربَّه. وبهذا يفرّق بين العلم والرؤية. فإنّا نعلم بالإيمان ونوره في قلوبنا؛ أنّه قوانا، ولا نشهد ذلك بصرا. فنحن ندركه لا ندركه، والأبصار لا تدركه. فإذا كان بصرَنا؛ فإنّه في هذه الحالة لا يدرِك نفسه؛ لأنّه في حجابنا؛ إذ كان بصرَنا. وإذا كان الأمر على هذا؛ فبعيد أن ندركه.

وأمّا قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[2] فإنّ البصر إنما جاء ليدرَك به، لا أنّه يدرَك. ثمّ إنّه في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾ بضمير الغائب؛ فالغيبُ غيرُ مدرَك بالبصر والشهود، وهو الباطن. فإنّه لو أُدْرِك لم يكن غيبا، ولا بَطَن؛ ولكن يدرِك الأبصارَ؛ فإنّه لا يلزم الغيبة من الطرفين ما يلزمُ مَن هو غائب عنك أن تكون غائبا عنه[3]. قد يكون ذلك، وقد لا يكون.

وفي مدلول هذه الآية أمرٌ آخر؛ وهو أنّه يدرِك -تعالى- نفسَه بنفسه. لأنّه إذا كان بهويّته بصرَ العبدِ، ولا يقع الإدراك البصري إلّا بالبصر؛ وهو عين البصر المضاف إلى العباد، وقال: إنّه ﴿يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ وهو عينُ الأبصار؛ فقد أدرك نفسَه. ولهذا قلنا: إنّه يظهر، أو هو ظاهرٌ لنفسه، ولا يبطن عن نفسه. ثمّ تمّم الآية وقال: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾ من حيث أنّه لا تدركه الأبصار. و"اللطيف"

---

(١) ص ٧٨ب
(٢) [الأنعام: ١٠٣]
(٣) ص ٧٩

المعنى: من حيث أنّه يدرِك الأبصار. أي دركه للأبصار (هو) دركه لنفسه؛ لأنّه عينُها؛ وهذا غاية اللطف والرقّة. ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ يشير إلى علم الذوق، أي لا يُعرف هذا إلّا بالذوق، لا يَنفع فيه إقامة الدليل عليه؛ إلّا أن يكون الدليل عليه في نفس الدالّ، وليس سِوَى ذوقه. فيرى هذا العبدُ الذي بصرُه الحقُّ نفسَه بالحقِ، ويرى الحقّ ببصره؛ لأنّه عينُ بصرِهِ؛ فأدرك الأمرين.

فَكُلُّ مَن فِيْـهِ بَطَنْ　　　فـإنّـهُ فِـيْـهِ قَـطَـنْ
ولَيْسَ يَـدْرِي قَوْلَنـا　　　إلّا شَـهِيْـدٌ أو فَطِنْ
يَـرَى الذي رأَيتُـهُ　　　بِـقَـلْـبِـهِ رُؤْيَـةَ ظَـنْ
فـإنّـهُ هُـوَ الذي　　　يَراكَ مِنْ عَيْنِ الجُنَنْ(١)
وأَنْتَ(٢) لا تُبْصِرُهُ　　　إلّا إذا مـا لم تَـكُـنْ

وهي الإشارة بقوله ﷺ في الحديث الصحيح من كتاب مسلم: «فإن لم تكن تراه فإنّه يراك»

فـإنْ لَمْ تَكُنْ؛ تَرَهْ　　　وإن كُـنْـتَ؛ لَـمْ تَـرَهْ
ومَـنْ كان حُـكْـمُـهُ　　　كَمَا قُلْتُ؛ أَبْصَرَهْ
فَـذاتِيْ لَهُ وِطـاءٌ　　　وإن شِـئْـتَ مَنْظَرَهْ
إذا كان في وُجُوْدِي　　　فَـقَـدْ صَحَّ: "أقْـبَرَه(٣)"
وإنْ صاحَبَ الوُجُودَ　　　فَقَدْ جاء: "أَنْشَرَهْ(٤)"

فقلوبُ العارفين(٥) مدافنُ الحقِ، كما ظواهرُهم مجاليه. وإنّه في نفس قلوب عباده من حيث أنّ قلوبَهم محلُّ العلم به؛ ثمّ إنّهم لا يراعون حرمته، ولا يقفون عند حدوده. فهو فيهم؛ كالميّت في قبره؛ لا حكم له فيه، بل الحكم للقبر فيه؛ بكونه أَكَنَّهُ، وسَتَرَهُ عن أعين الناظرين.

كذلك حُكْمُ الطبع إذا ظهر بخلاف الشرع؛ فإنّ الشرع ميّت في حقّه في ذلك الزمان. وهكذا يظهر الحقُّ في الرؤيا. ولقد رأيت رسول الله ﷺ في النوم ميّتا في موضعٍ عاينتُه بالمسجد الجامع

(١) مفردها الجُنّة وهي السُّترة
(٢) ص ٧٩ب
(٣) إشارة إلى الآية الكريمة: "ثم أماته فأقبره" [عبس: ٢١]
(٤) إشارة إلى الآية الكريمة: "ثم إذا شاء أنشره" [عبس: ٢٢]
(٥) ثابت في الهامش بخط آخر: "الغافلين" وعليها حرف خ

بأشبيلية. فسألت عن ذلك الموضع؛ فوجدته مغصوبا؛ فكان ذلك موتُ الشرع فيه حيث لم[1] يُتَمَلّك بوجهٍ مشروع؛ فاستناد الموت والدفن إلى الحقّ في قلوب الغافلين[2]؛ فهو فيها كأنّه لا فيها. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) ص ٨٠

(٢) الحروف المعجمة مهملة

(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة التوبة[1]

وهي الرجوع من المخالفة إلى الموافقة

أَلا إنّ المَتـابَ هُوَ الرُّجُوعُ فَتُبْ تَرْجِعْ لِتَوْبَتِكَ الشئونُ
إذا تابَعْتَ شَخْصًـا في فَلاةٍ فـأَنْتَ لِمَا تُتـابِعُـهُ تَكُونُ
وإِنْ كان الظُّهورُ لَهُ بِوَجْـهٍ فمِنْ وَجْـهٍ يَكُونُ لَهُ الكُمُونُ
لَهُ مِنّـا التَّحَرُّكُ في جِهـاتٍ ولِيْ مِنْهُ الإقامَةُ والسُّـكونُ
ولَيْسَ لَهُ سِـوايَ مِن مُعِيْنٍ إذا شـاءَ المؤيّـدُ والمُعِينُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد التوّاب". مِن هذه الحضرةِ تاب التائبون؛ فله الرجعة الأُولَى ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ﴾[2] فما رجع إليهم إلّا ليرجعوا[3]. وكلُّ معلَّل علَّلهُ الحقُّ؛ فإنّه واقع، كما أنّه كلّ تَرَجٍّ من الله واقع. فالرجعة الأُولَى من الله على العبد هي التي يعطيه الحقّ فيها الإنابة إليه. فإذا رجع العبد إليه بالتوبة؛ رجع الحقُّ إليه غير الرجوع الأوّل؛ وهو الرجوع بالقبول.

فإنّ الله لا يقبل معاصي عبادِه، ويقبل التوبة والطاعات، وهذا من رحمته بعباده. فإنّه لو قَبِلَ المعاصي لكانت عنده في حضرة المشاهدة كما هي الطاعات. فلا يشهد الحقُّ من عباده إلّا ما قَبِله، ولا يقبل إلّا الطاعات؛ فلا يرى من عباده إلّا ما هو حسنٌ محبوبٌ عنده. ويُعرض عن السيّئات فلا يقبلها؛ فإنّ صاحب السيّئة ما عملها على طريق القربة؛ ولو عملها على طريق القربة؛ لكان جهلا، وافتراء على الله، وكفرا صراحًا. فلا يقبلها؛ حتى لا تكون عنده في موضع الشهود.

فيقع حسابُ العبد على ما أساء في الديوان الإلهيّ على أيدي الملائكة إذا أَمر الحقُّ بمحاسبته، وأَمر الملائكةَ -أصحاب الديوان- أن يتجاوزوا عن المتجاوِز. وأنّ الله طيّب لا يقبل إلّا طيّبا، ولا بدّ لكلّ إنسان من أمر طيِّب يكون عليه؛ لأنّه لا بدّ أن يكون على مكارم خُلُق، بأيّ وجه كان.

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: التوّاب
(٢) [التوبة: ١١٨]
(٣) ص ٨٠ب

ومكارمُ الأخلاق كلُّها عند الله؛ فلا بدّ أن يكون لكلّ عبد عند الله شفيع. فإذا استوفى[1] أهل ديوان المحاسبة ما بأيديهم في حقّ عبد من العِباد، وفعلوا فيه ما اقتضاه أمره معهم، وفُرِغ من ذلك، ورُفِع الأمرُ إلى الله راجعا، كما قال: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[2] لا يجد العبدُ عند ربّه إلّا ما قَبِله منه. فشكره اللهُ على ما عنده منه؛ فأكرمه، ونعّمه. فيقول العبد: ﴿رَبِّيٓ أَكْرَمَنِي﴾[3] وما عنده علم بما قَبِل اللهُ منه من طيب خُلُق كان عليه. وسواء كان في أيّ دار كان؛ فإنّ له فيها نعيما مقيما ما دام ذلك الطيّب عند الله؛ وهو لا يزال عند الله. فلا يزال هذا العبدُ في نعيمٍ في نفسه؛ وإن ظهر عند غيره أنّه في عذاب. فهو في نفسه في نعيم، وهو المراد والمعتبَر في هذا الأمر.

فإذا اتّفق أن يؤخذ التائب؛ فما يأخذه إلّا الحكيم، لا غيره من الأسماء. فإذا لم يؤاخَذ؛ فإنما يكون الحكم فيه للرحيم فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾[4] بطائفة و﴿تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[5] بطائفة، والكلّ توّاب الحقّ تعالى.

تَــوْبَــةُ اللهِ أَوَّلَا　　　تَجْعَـلُ العَبْـدَ تائبـا
فـإذا تابَ عَـبْـدُهُ　　　جَعَـلَ الحَقَّ تائبـا
فَيَكُونُ العُبَيْـدُ عَن　　　صِـــفَـةِ الحَقِّ نائبـا
لَمْ يَزَلْ حالُ كُلِّ مَن　　　تاب لِلْعَفْوِ طـالِبـا
أَعْظَمُ[6] التَّوْبِ أن يَكُونَ عَنِ التَّوْبِ[7] راغِبـا
فـإذا كُنْـتَ تائبًـا　　　كُنْ عَنِ الفِعْلِ جانِبا
تَجِدِ الحَقَّ في الَّذِي　　　تَبْتَغِي مِنْـهُ واهِبـا

(١) ص ٨١
(٢) [هود: ١٢٣]
(٣) [الفجر: ١٥]
(٤) [الحجرات: ١٢]
(٥) [النور: ١٠]
(٦) ص ٨١ب
(٧) رسمها في ق أقرب إلى "التّوب".

فالعبد الصحيح التوبة أن يتوب الله عليه، لا ليتوب. بل يجرم، وأنت تعفو تكرّما؛ حتى لا يكون رجوعك بالمغفرة على المذنب جزاء؛ فيكون هو الذي عاد على نفسه بالمغفرة منك. فأين المنّة في الرجعة الثانية -التي هي رجعة المغفرة- إن لم تغفر من غير توبة من المذنب؟ فرجوعُ الله ينبغي أن يكون رجوعَ امتنان، كالرجعة الأُولَى في قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ﴾[1].

فهذه الأُولَى توبةُ امتنان. فإذا تاب عليهم بالمغفرة بعد توبتهم؛ كانت هذه التوبة الإلهيّة جزاء، لا يتخلّص الامتنان الإلهيّ فيها إلّا على بُعد؛ وهو أن يرجع العبد في توبته إلى التوبة الأُولَى الإلهيّة التي جعلته أن يتوب. وتوبة الامتنان أيسرُ من توبة الجزاء، وهي توبة الجواد، الواهب، المحسان، الذي يعطي لينعِم، لا لعلّة موجِبة عقلا ولا شرعا.

وهذه إشارةٌ كافية لمن أراد التخلّق بأخلاق الكرم. فمن كرمِه كتب على نفسه الرحمة؛ فالكريم المطلَق مَن جازى على السيّئة إحسانا. فإنّ المحسن هو الذي أخذ الإحسان بإحسانه؛ فلا يتبيّن فضلُ المحسن؛ فإنّه[2] ﴿مَا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ مِن سَبِيلٖۚ﴾[3] فافهم وتحقّق عسى تلحق ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

---

(١) [التوبة: ١١٨]
(٢) ص ٨٢
(٣) [التوبة: ٩١]
(٤) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ سماعا وقراءة ومقابلة على الشيخ المؤلف أيّده الله".

حضرة العفو[١]

عَفَوْتُ[٢] عَنِ الجاني وما زال عَفْوُنا يَسِـــيْرُ بِنـا حتى أَنَخْنـا بِـدارِهِ
فَلَمّا أَنَخْنا قال: مَن ذا؟ فَقُلْتُ: مَن حَقِيقٌ عَلَى جـارٍ يَقُومُ بِجـارِهِ
فـإنْ عَجَزَ المســكينُ عَن حَقِّ جارِهِ فَلَمْ يَبْقَ إلّا أَن يَكُونَ يُـدَارِهِ
ولَوْ أَنّـهُ مَن كان، فـالحِفْظُ قـائمٌ عَلَيْـهِ بِـهِ مِنْـهُ لِبُعْـدِ مَزارِهِ
فـإنّي لَهُ كالبَـدْرِ عِنْـدَ مَلائِـهِ[٣] بِنُـوْرِ مَعـالِيْـهِ وعِنْـدَ سِرارِهِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد العفوّ" قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾[٤].

هذه الحضرة تشبه حضرة الجلال؛ لأنّها تجمع الضدّين. وهذه تجمع بالدلالة بين القليل والكثير، هكذا هي في أصل وضع اللسان؛ كالجليل يجمع بين العظيم والحقير. فالعفو الإلهيّ في[٥] جناب الحقّ؛ كالقناعة، وهي الاكتفاء بالموجود من غير مزيد، والكثيرُ: ما زاد على ما تدعو إليه الحاجة. فاتّصاف الحضرة بالعفو أنّها تعطي ما تقتضيه الحاجة؛ لا بدّ من ذلك، من كونه سخيّا، وحكيما. ثمّ يزيد في العطاء من كونه منعِما، مفضِلا، غير محجور عليه، ولا تقضي عليه الحاجات بالاقتصار على ما يكون به الاكتفاء.

فالعطاء للإنعام هو العطاء الحقّ، عطاءُ الجود والمنّة. لا تحكم عليه العلل، ولا يدخله مَلل؛ فإنّه قد ورد في الصحيح: «إنّ الله لا يملّ حتى تَملّوا» فإذا تركتم ترك. فمن أُعطي بعد سؤاله، وبذْل ماء وجهه؛ فإنما أُعطي جزاء. ومن أَعطى ليُشْكَر؛ فقد أَعطى لعلّة يعود خيرُها عليه. ومن أَعطى بعد الشكر؛ فقد أعطى جزاء وفاقا. وهذه التقييدات كلّها تعطيها حضرة العفو، والإطلاق

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: العفو
(٢) ق: ثابت فوق حرف التاء بقلم آخر: "نا" إشارة إلى أن الكلمة: "عفونا" وعليها حرف خ. وهي كذلك في س
(٣) ثابت في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب "امتلائه"
(٤) [الحج: ٦٠]
(٥) ص ٨٢ب

فيها من غير تقييد تعطيه أيضا حضرة العفو؛ فلذلك يطلق على القليل والكثير، ومنه إعفاء اللحية.

فاختلف الناس في إعفائها؛ ما أراد الشرع بهذه اللفظة: هل أراد تكثيرَها بأن لا يقصّ منها كما يقصّ من الشارب؟[١] وإذا لم يقصّ منها كَثُرَتْ! وقد يريد أن يأخذ منها قليلا بكونه قال ذلك عند قوله: «أحفوا الشوارب[٢] وأعفوا اللِّحَى» وإحفاءُ الشوارب: استئصالُها بالقطع؛ فيحتمل إعفاء اللحية أن لا يستأصلها، ويأخذ منها القليل. فمن فَهِم من هذا الحكم[٣] طلب الزينة الإلهيّة في قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ﴾[٤] نظرَ في لحيته؛ فإن كانت الزينة في توفيرها، وأن لا يأخذ منها شيئا[٥]؛ تركها. وإن كانت الزينة أظهرُ في أن يأخذ منها قليلا، حتى تكون معتدلة تليق بالوجه وتزيّنه؛ أخذ منها على هذا الحدّ[٦]. وقد ورد أنّ النبيّ ﷺ «كان يأخذ من طول اللحية، لا من عرضها» فتوجّه معنى العفو بالقلّة والكثرة على اللحية.

وأمّا في المؤاخذة على الذنوب فقال: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾[٧] فيأخذ على القليل. فيدلّ هذا العفو على أنّه لا بدّ من[٨] المؤاخذة؛ ولكن في قلّة. والقلّة قد تكون بالزمان الصغير المدّة؛ ثمّ يغفر الله، ويجود بالإنعام، ورفع الألم عن المذنب المسلم. وقد يكون بالحال؛ فتقلّ عليه الآلام بالنظر إلى آلام هي أشدّ منها. أين قرصة البرغوث من لدغ الحيّة؟ ليس بين أَلَمَيْها نِسبة، وكلّ واحد منها مؤلم؛ لكن ثَمّ أَلَمٌ قليل، وأَلَمٌ كثير. فأهلُ الاستحقاق -وهم المجرمون، المأمورون بأن يمتازوا، وليس إلّا أهل النار الذين هم أهلها؛ وهم المشركون لا عن نظر- فيكون أَخذُهُم[٩] بالعفو في الزمان؛ لأنّ زمان العقاب محصور. فإذا ارتفع؛ بقي عليهم حكم الزمان الذي لانهاية لأبده. فزمان عذابهم قليلٌ بالإضافة إلى حكم الزمان الذي يؤول إليه أمرهم.

---

(١) ص ٨٣

(٢) س، ه: الشارب

(٣) ثابت في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

(٤) [الأعراف: ٣٢]

(٥) "وأن لا يأخذ منها شيئا" ثابت في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

(٦) "أخذ منها على هذا الحد" ثابت في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

(٧) [المائدة: ١٥]

(٨) "أنه لا بد من" ثابت في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

(٩) ص ٨٣ب

فهو عفوٌّ ﷻ بما يعطي من قليل العذاب، وهو عفوٌّ بما يعطي من كثير المغفرة والتجاوز. فإنّه ﷻ قد أمرنا بالعفو، والتجاوز، والصفح، عمّن أساء إلينا، وهو أَوْلَى بهذه الصفة منّا؛ ولذلك كان أجرُ العافين على الله لكونه عفوّا غفورا. وما قرن مغفرته -حين أطلقها- بتوبةٍ ولا عملٍ صالح، بل قال: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾(١) فبالَغ، وما خصَّ إسرافا من إسراف، ولا دارا من دار. فلا بدّ من شمول الرحمة والمغفرة على مَن أسرف على نفسه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٢).

(١) [الزمر: ٥٣]
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة الرأفة[1]

رءوفٌ رحيمٌ لا يَكونُ مُؤاخِذًا عُبَيْدًا أتاهُ راجِيًا مُتَلَهِّفا
مِنَ اجْلِ ذُنُوبٍ قَدْ أَتاها بِغَفْلَةٍ ولَوْ كانت الأُخْرى أَتَى مُتَكَلِّفا
فإن[2] شِئْتَ عَفْوًا لا تُؤاخِذْهُ إنّهُ أَتَى مُسْتَجيرًا سائلًا مُتَكَفِّفا
وما جاءَ إلّا مِن إلَهِي[3] سؤالُهُ لِذاكَ نَراه سائلًا مُتَلَطِّفا
فَيَقْنَعُ مِنّا باليسيرِ لِفَقْرِنا فَنَثْري[4] لَهُ مِن كَوْنِهِ مُتَعَفِّفا

هي لـ"عبد الرءوف". وصف الحقُّ عبدَه محمدا ﷺ بأنّه ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾[5] فقيّده بالإيمان، ولم يقيّد الإيمان؛ فهذا تقييد في إطلاق؛ فإنّه قال في الإيمان إنّه مؤمِنٌ صاحبُه، بالحقّ والباطل، وهو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ وذكر ما ذكر فسمّاهم مؤمنين؛ وما كانوا مؤمنين إلّا بالباطل. فأمرهم أن يؤمنوا بالله، وهو الحقّ ورسوله ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ﴾[6] فدلّ على أنّه ما خاطب أهل الكتاب فقط؛ فإنّه أمرهم بالإيمان بالكتاب الذي أنزل من قبل؛ ولا شكّ أنّهم به مؤمنون -أعني علماء أهل الكتاب-.

ثمّ قيّد الكفرَ هنا، ولم يقيّد الإيمان فقال: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ﴾[7] فقيّد في الذِّكْر ما أمر به عبدَه أن يؤمن به. وما تعرّض في الذِّكْر للكفر المطلَق[8] كما أطلق الإيمان ونعتهم به في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[9] وما كانوا مؤمنين إلّا بالباطل. فإنّ المؤمن بالله لا يقال له: "آمِنْ بالله" فإنّه به

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الرءوف
(٢) ص ٨٤
(٣) أثبت فوقها مباشرة بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: غني
(٤) ثَرِيَت الأرض: نَدِيَت ولانت بعد الجدوبة واليبس. وأثرت: كثر ثراها
(٥) [التوبة: ١٢٨]
(٦) [النساء: ١٣٦]
(٧) [النساء: ١٣٦]
(٨) ص ٨٤ب
(٩) [النساء: ١٣٦]

مؤمن، وإن احتمل أن يؤمن به لقول هذا الرسول الخاص على طريق القربة. ولكنّ التحقيق في ذلك ما ذهبنا إليه، ولا سيما والحقُّ قد أطلق اسم الإيمان على من آمن بالباطل، واسم الكفر على مَن كفر بالطاغوت.

واعلم أنّ الرأفة من المقلوب مثل: جبذ وجذب، كذلك رأَف ورَفأَ، وهو من الإصلاح والالتئام. فالرأفةُ: التئامُ[1] الرحمة بالعباد، ولذلك نهي عنها في إقامة الحدود، ولا كلّ الحدود؛ وإنما ذلك في حدّ الزاني والزانية إذا كانا بِكْرين، إلّا عند من يرى الجمع بين الحدّين على الثيّب. وأَكثرُ العلماء على خلاف هذا القول، وليس المقصود إلّا قوله: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم﴾ يعني: ولاة الأمر ﴿بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ ودِينُ الله: جزاؤه. ثمّ قال: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ فخصَّ؛ لأنّه ثَمّ مَن يؤمن بالباطل ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ يقول: إقامةُ الله حدودَه في اليوم الآخر. كأنّه يقول لولاة الأمر: "طهّروا عبادي في الدنيا قبل أن يُفضَحوا على رءوس الأشهاد" ولذلك قال في هؤلاء: ﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[2] ينبّه أنّ أَخْذَهم في الآخرة (سيكون) على رءوس الأشهاد[3]؛ فتعظم الفضيحة.

فإقامةُ الحدود في الدنيا أَسْتَرُ. فأُمِرَ الوالي بإقامة الحدّ نكالا من الزاني، كما هو نكالٌ في حقّ السارق، ويبيّن ذلك. فطهارتُهُ كما قال: ﴿طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ﴾[4] كذلك إقامةُ الحدِّ إذا لم يكن نَكالا؛ فإنّه طهارة. وإن كان نكالا؛ فلا بدّ فيه من معقول الطهارة؛ لأنّه يسقط عنه في الآخرة بقدر ما أُخذ به في الدنيا. فسقط عن الزاني النكالُ، وما سقط عن السارق. فإنّ السارقَ قُطِعتْ يدُه، وبقي مقيّدا بما سرق؛ لأنّه مالُ الغير. فقَطْعُ يده زجرٌ وردعٌ لما يستقبل؛ وبقي حقّ الغير عليه؛ فلذلك جعله نكالا. والنِّكْل: القَيْد. فما زال من القيد مع قطع يده، وما تعرّض في حدّ الزاني إلى شيء من ذلك.

---

(١) رسمها يقترب من: التام
(٢) [النور: ٢]
(٣) ص ٨٥
(٤) [البقرة: ١٢٥]

وقد ورد في الخبر: "أنّ ما سكت عن الحكم فيه بمنطوق فهو عافية"؛ أي: دارِسٌ، لا أثر له، ولا مؤاخذة فيه؛ فإنّ الله قد بيّن للناس ما نزّل إليهم من الأحكام في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ.

حضرة الإمامة[١]

إنّ الإمامَ هُوَ الوالي فَلا تُكَنِّي	فـإنّني عـالِمٌ بِمَـا بَـدَا مِنِّي
هَـذا الذي قُلْتُـهُ لَكُمْ أَقُوْلُ بِـهِ	في كُلِّ حالٍ أَكُوْنُ فِيْهِ لا أَكُنِّي

يُدعى[٢] صاحِبُها: "عبد الوالي" و"عبد الولي". وعبد الوالي هو الذي يلي الأمور بنفسه؛ فإن وَلِيَها غيرُه بأمره فليس بِوَالٍ ولا إمام؛ وإنما الوالي والإمام هو المنصوب للولاية. وإنما سُمّي واليا؛ لأنّه يوالي الأمر الأمر من غير إهمال لأمر مّا مما له عليه ولاية. وإن لم يفعل فليس بِوالٍ، وإنما هو حاكِمُ هوى. وقد قيل له: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾[٣]. فأنفاسُ الوالي، وحركاته، وتصرّفاته، عليه معدودة. والوالي لا يكون أبدا إلّا في الخير، لا بدّ من ذلك؛ فإنّه موجِدٌ على الدوام. فلا تراه أبدا إلّا في فضلٍ، وإنعامٍ، أو إقامةِ حدٍّ لتطهير؛ والتطهير خير.

فإنّ الوالي على الحقيقة هو الله؛ فإنّ المنصوبَ للولاية؛ بحكم الله يحكم، وبما أراه الله وهو الحقّ. وقد أخبر الرسول ﷺ في دعائه معلّما إيّانا فقال: «والخير كلّه في يديك» فلا يوالي إلّا الخير، ولا يأمر إلّا بالخير، ولا يكون عنه في العقوبة والمثوبة إلّا الخير. ثمّ قال: «والشرّ ليس إليك» فالوالي لا يوالي الشرّ؛ بل لا يفعله أصلا؛ لأنّه ليس إليه. فالوالي إذا كان مِن نَصْبِ الحقّ؛ فالشرُّ ليس إليه؛ إلّا إذا ترك ولاية الحقّ، وحَكَم بالهوى؛ فضلّ عن سبيل الله؛ فله عذاب شديد بما نسي يوم الحساب؛ فيكون ديوانُ الحكم الإلهيّ[٤] يأخذه إذا حاسبَه.

فالشقيُّ مَن تأخّر تطهيره إلى ذلك المقام الأخراوي، والسعيدُ من تقدّم تطهيره في الدنيا: إمّا بتوبة يتوبها، وإمّا بإنصافٍ وأَخْذٍ منه في الدنيا؛ حتى ينقلب إلى الآخرة وليس عليه حقّ. وربما يكون ممن يمشي في الدار الدنيا وما عليه خطيئة؛ لكثرة ما يبتليه اللهُ به؛ مما تقع له به الكفّارة.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الوالي
(٢) ص ٨٥ب
(٣) [ص: ٢٦]
(٤) ص ٨٦

فَوالِي الحَقِّ مَن وَالَى		جَمِيْعَ الخَيْرِ في نَسَـــقِ
فَمَا يَنْفَكُّ عَن طَبَقٍ		بِغَيْرِ الحُكْمِ في طَبَقِ
لَهُ نُوْرٌ إذا يَقْضِي		كَنُورِ البَدْرِ في الغَسَقِ
إذا غَسَقَتْ مَسائِلُهُ		أَتَى في الحُكْمِ كالفَلَقِ
فَجَلَّى عَنْكَ ظُلْمَتَها		ومـا تَلْقَى مِنَ الحُرَقِ

* * *

تَعَوَّذوا باللهِ رَبِّ الفَلَقْ		مِن شَرِّ دَيْجُورٍ إذا ما غَسَـــقْ
فـإنّـهُ آلَى عَـلَـيـنـا كَمَا		آلَى لِمَنْ قَـدْ جـاءنا بالشَّـــفَقْ
ولَيْلِهِ المُظْلِمِ مَهما وَسَـــقْ		والقَمَرِ العـالِي إذا مـا اتَّسَـــقْ
لَتَرْكَبُنَّ[١] اليومَ في ذاتِكُمْ		عِنْدَ شُـــهُودِي[٢] طَبَقًا عَن طَبَقْ
فـالحمد للهِ عَلَى مـا خَلَقْ		وأَخْلَقَ الخَلْقَ الذي قَـدْ خَلَقْ
أَوْجَـدَنا مـاءً إلى نُطْفَـةٍ		مَكْنُونَـةٍ في مُضْـــغَـةٍ مِن عَلَقْ
أَوْدَعَ فيهـا ولَدَيْهـا بِنـا		جميعَ مـا اخْتصَّ بِنـا مِن عُلَقْ

وقد نصحتك -أيّها الوالي المتغالي- فلا تَغْلُ في الدين، ولا تقل على الله إلّا الحقّ، ولا على الخلق إلّا الحقّ؛ فإنّك المطلوب بما[٣] أنت والٍ عليه وعنه.

فإذا وُلِّيْتَ أَمْرًا		فَلْتَقُمْ فِيْـهِ بِحَقّ
إنّمَا الوالي بِحَقٍّ		هُوَ في مَقْعَدِ صِـدْقِ
فَتَراُه بَيْنَ حَقٍّ		حـاكِمًا وبَـيْنَ خَـلْقِ
رُتْبَةٌ يَسْمُو إِلَيْها		كُلُّ ذي عَقْلٍ ونُطْقِ
هُوَ لِلفَناءِ مُفْنٍ		هُوَ لِلبَقـاءِ مُبْقِي
فـإذا أَفْنَى فَنـاءً		جاءَ حُكْمُ الضِّدِّ يُبْقِي

(١) ص ٨٦ب
(٢) ق: كتب كلمة "صح" فوق كل من كلمتي "عند شـهودي" وفي الهامش كتب تعبيرا آخر هو "كما أتانا" وعليه كلمة "صح" مشـيرا بذلك إلى صواب كلا التعبيرين.
(٣) ق: مكتوب فوقها بخط آخر: "بمن" وعليها حرف خ (أي نسخة أخرى)

قال[1] الله -تعالى- لخليله إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[2] ابتداء منه، من غير طلب من إبراهيم عليه السلام ليكون مُعانًا مُسدَّدا. وعلمنا أنّه ليس بظالم قطعا؛ لأنّ الإمامةَ عهدٌ من الله. وقال إبراهيم لربّه تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ فـ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] فأمرنا الحقُّ أن نتّبع ملّة إبراهيم؛ لأنّ العصمةَ مقرونةٌ بها. فإنّ رسول الله ﷺ قد نبّه على أنّه من طلب الإمارة وُكِلَ إليها، ومَن أُعطيها مِن غير مسألة أُعين عليها، وبَعث الله ملَكا يسدِّده، والملَك معصوم من الخطأ في الأحكام المشروعة في عالم التكليف. فكان الخليلُ حنيفا، أي مائلا إلى الحقّ، مسلِمًا، منقادا إليه في كلّ أمر. فكان يوالي الخير حيثما كان.

فالوالي الكامل مَن والى بين الأسماء الإلهيّة؛ فيحكم بينها بالحقّ، كما يحكم الوالي الكامل الولاية من البشر بين الملأ الأعلى إذ يختصمون؛ ولهذا أُمروا بالسجود لآدم عليه السلام. فإنّ الاعتراض خصامٌ في المعنى، والخصم قويّ. فلمّا أُعطي الإمامةَ والخلافةَ، وأُسجدتْ له الملائكةُ، وعوقب مَن أساء الأدبَ عليه، وتكبّر عليه بنشأته، وأبان عن رتبة نفسه؛ بأنّها عينُ نشأته؛ فجهل نفسه أوّلا، فكان بغيره أجهل.

ولا شكّ أنّ هذا المقامَ يعطي الزهوَ والافتخارَ؛ لعلوّ[4] الرتبة. والزهوُ والفخرُ داءٌ معضِل، وإن كان بالله -تعالى-. فأنزل اللهُ لهذا الداء دواء شافيا؛ فأَمر الإمامَ بالسجود للكعبة، فلمّا شرب هذا الدواءَ؛ بَرَأ مِن علّة الزهو، وعلم أنّ الله يفعل ما يريد. وما تقدّم على مَن تقدّم عليه من الملائكة بالصفة التي أعطاه الله؛ لعلوّ رتبته على الملائكة؛ وإنما كان ذلك تأديبا من الله لملائكته في اعتراضهم، وهو على ما هو عليه من البشريّة. كما أنّه قد علم أنّه ما سَجد للكعبة؛ لكون هذا البيت أشرف منه؛ وإنما كان دواء لعلّة هذه الرتبة.

فكان الله حفِظ على آدم صحّته قبل قيام العلّة به. فإنّه من الطبّ حِفْظُ[5] الصحّة؛ وهو أن

---

(١) ص ٨٧
(٢) [البقرة: ١٢٤]
(٣) [البقرة: ١٢٤]
(٤) ص ٨٧ب
(٥) ثابتة في الهامش بقلم الأصل

يحفظ المَحَلّ أن يقوم به مرض؛ لأنّه في منصب الاستعداد لقبول المرض. وقد علم أنّه وإن سجد للبيت؛ فإنّه أتمُّ من البيت في رتبته[1]. فَعلِمَ أنّ الملائكةَ ما سجدت له لفضله عليهم؛ وإنما سجدت لأمر الله. وما أمرها الله إلّا عناية بها لما وقع منهم مما يوجب وَهَنَهم. ولكن لمّا لم يقصدوا بذلك إلّا الخير؛ اعتنى الله بهم في سرعة تركيب الدواء لهم؛ بما علّمهم آدمُ من الأسماء، وبما أُمروا به من السجود له.

وكلٌّ له مقام معلوم. أُمِرَتْ الملائكةُ بالسجود؛ فامتثلتْ وبادرتْ؛ فأثنى الله عليهم بقوله[2]: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾[3] ونُهِي آدمُ فعصى؛ فلمّا غوى -أي خاف- قال الشاعر[4]:

وَمَنْ يَغْوِ لا يَعْدَمْ عَلَى الغَيِّ لائما

﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾[5]

---

(١) ق: "رتبة"
(٢) ص ٨٨
(٣) [التحريم: ٦]
(٤) هو المرَقّش الأصغر (ت ٥٤ ق. هـ.) ربيعة بن سفيان، من أهل نجد، وهو عمُّ طرفة بن العبد. والبيت هو:
فمن يَلْقَ خَيْراً يَحْمَدِ النَّاسَ أَمْرَهُ ومن يَغْوِ لا يَعْدَمْ على الغَيِّ لائِمَا
(٥) [طه: ١٢٢]

حضرة الجمع

إنّما الجَمْعُ وُجُودٌ	لَيْسَ في الجَمْعِ افْتِراق
إنّما الفَرْقُ الذي	فِيْـهِ لَهُ بِنـا اتّفـاق
فَلَهُ في الحُكْمِ فِيْنا	مِن وُجُودِنا اشْتِقاق
ولَنـا عَلَيْـهِ حُكْمٌ	قَيْـدُهُ فِيْـهِ انْطِلاق

يُدعى صاحِبُها: "عبد الجامع" قال الله تعالى: إنّ الله ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ﴾[1] فهو في نفسه جامع. وعِلْمُهُ العالَمَ عِلْمُهُ بنفسه؛ فخرج العالَمُ على صورته؛ فلذلك قلنا: إنّ الحقَّ عينُ الوجود. ومِن هذه الحضرةِ جمع العالَم كلَّه على تسبيحه بحمده، وعلى السجود له؛ إلّا كثير من الناس ممن حقّ عليه العذاب. فسجد لله في صورة غير مشروعة؛ فأُخِذ بذلك؛ مع أنّه ما سجد إلّا لله في المعنى، فافهم.

ومِن هذه الحضرةِ ظهر جِنْسُ الأجناس؛ وهو المعلوم، ثمّ المذكور، ثمّ الشيء. فجنس الأجناس هو الجِنْسُ الأعمّ[2] الذي لم يخرج عنه معلوم أصلا: لا خلقٌ ولا حقٌّ، ولا ممكنٌ ولا واجب ولا محال. ثمّ انقسم الجنسُ الأعمُّ إلى أنواع، تلك الأنواعُ[3] نوعٌ لما فوقها، وجنسٌ لما تحتها من الأنواع، إلى أن تنتهي إلى النوع الأخير الذي لا نوع بعده إلّا بالصفات؛ وهنا تظهر أعيانُ الأشخاص. وكلُّ ذلك جمعٌ دون جمعٍ مِن هذه الحضرةِ.

وأقلّ الجموع اثنان فصاعدا. ولو لم يكن الأمر جمعًا ما ظهر حكم كثرة الأسماء، والصفات، والنِّسب، والإضافات، والعدد.

وإن كانت الأحديّة تصحبُ كلَّ جمع؛ فلا بدّ من الجمع في الأحد، ولا بدّ من الأحد في الجمع؛

---

(١) [آل عمران: ٩]
(٢) ص ٨٨ب
(٣) "تلك الأنواع" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

فكلٌّ واحد بصاحبه. وقال -تعالى- من هذه الحضرة: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾(١) والمعيّةُ صحبةٌ، والصحبةُ جمعٌ. وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ﴾(٢) وهو الواحد ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ﴾ إلى ما لا يتناهى ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ﴾ فإن كان واحدا؛ فهو الثاني له لأنّه معه؛ فظهر الجمع به؛ فهو الجامع. ثمّ ما زاد على واحد؛ فهو مع ذلك المجموع، من غير لفظِه. أي لا يقال: "هو ثالث ثلاثة" وإنما يقال: "ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة" لأنّه ليس من جنس ما أضيف إليه بوجهٍ من الوجوه؛ لأنّه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾(٣).

ولمّا كانت هذه الحضرة لها الدوام في(٤) الجمعيّة، ولا تُعقل إلّا جامعة، وما لها أثر إلّا الجمع، وما تُفَرِّق إلّا لِتَجْمع؛ وقد علمتَ أنّ الدليل يضادّ المدلول، وأنّ الدالّ -وهو الناظر في الدليل- إذا كان فيه ومعه مجتمعًا؛ لا يكون مع المدلول. ودليلك على الحقّ نفسُك والعالَم، كما قال: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا﴾ أي الدلالة علينا ﴿فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾(٥) وقال (ص): «مَن عَرَف نفسَه عَرَف ربَّه» فجعلَك دليلا عليه؛ فجمَعَك بك، وفرّقك عنه في حال جمْعِك بك، ثمّ قال لأبي يزيد: "أترك نفسك وتعال" ففرّقك عنك؛ لتجتمع به. ولا تجتمع به؛ حتى تنظر في الدليل به، لا بك. فتعلم أنّك ما زلت مجتمعا به في حال نظرك في الدليل؛ فإنّه سمعُك وبصرُك. فأنت وهو مجتمعان في حال طلبك إيّاه؛ فمَن تطلب؟ أو مَن يطلب؟ فما برحتَ في عين الجمع به، وهو الجامع لنفسِهِ بِكَ لمحبّته فيك. وهذا من أعجب الأحوال: الطلب في عين التحصيل!

إنّما الحـالُ مَلْعَـبُ ... ولَنـا فِيْـهِ مَـذْهَـبُ
هُوَ مَيْـدانُنـا الذي ... فِيْـهِ نَلْهُوْ ونَلْعَـبُ
وبِهِ نَنْكِحُ العَذارى ... ونُسْقَى ونَشْرَبُ(٦)

---

(١) [الحديد: ٤]
(٢) [المجادلة: ٧]
(٣) [الشورى: ١١]
(٤) ص ٨٩
(٥) [فصلت: ٥٣]
(٦) في الهامش بخط آخر: "ونُسقى فنشرب" ومعها حرف خ

فانْظُروا في صَنِيْعِهِ واعْجَبُوا مِنْـهُ واعْجَبُوا
ما لنا فِيْهِ مَطْلَبٌ ولَهُ فِيَّ مَـطْـلَـبُ

لمّا[1] كان الدوام لمعيّة الحقّ مع العالم؛ لم يزل حكم الجمع في الوجود وفي العدم. فإنّه مع الممكن في حال عدمه، كما هو معه في حال وجوده؛ فأينما كنّا فالله معنا. فالتوحيد معقولٌ غير موجودٍ، والجمع موجودٌ ومعقولٌ ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾[2] وليست إلّا درجة الوجود. لو أراد التوحيدَ ما أوجد العالَم، وهو يعلم أنّه إذا أوجده أشركَ به. ثمّ أمره بتوحيده؛ فما عاد عليه إلّا فعلُه؛ فقد كان ولا شيء معه يتّصف بالوجود. فهو أوّل من سنّ الشِّرك؛ لأنّه أشرك معه العالَم في الوجود. فما فتح العالَمُ عينَه، ولا أبصر نفسَه؛ إلّا شريكا في الوجود. فليس له (أي للعالَم) في التوحيد ذوق؛ فمن أين يعرفه؟ فلمّا قيل له: "وحِّد خالِقَك" لم يفهم هذا الخطاب.

فكرّر عليه وأكّد، وقيل له: "عن الواحد صدرْتَ" فقال: "ما أدري ما تقول؛ لا أعقل إلّا الاشتراك؛ فإنّ صدوري عن ذات واحدةٍ لا نسبة بيني وبينها؛ لا يصحّ. فلا بدّ أن يكون مع نِسبةٍ علِّيّة، أو نِسبةٍ قادريّةٍ، لا بدّ من ذلك. ثمّ إنّه وإن كان قادرا؛ فلا بدّ من الاشتراك[3] الثاني؛ وهو أن يكون لي من ذاتي القبول لاقتداره وتأثيره في وجودي. فما صدرتُ عن واحدٍ، وإنما صدرتُ عن ذاتٍ قادرة في شيء قابل لأثر اقتداره. أو في[4] مذهب أصحاب العلل؛ عن حكم علّة، وقبول معلول. فلم أدْرِ للوحدة طعما في الوجود".

فَقَدْ رُمْتُ أَن أَخْلُو بِتَوْحِيْدِ خالِقِي فَكانَ قُبُولِيْ مـانِعًـا مـا أَرُوْمُـهُ
فيا لَيْتَ شِـعْرِيْ هَلْ يُقامُ بِمَشْـهَدٍ ويا لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ أَرَى مَن يُقِيمُهُ
لَقَدْ رُمْتُ أَمْرًا لا ســبيلَ لِنَيْلِهِ وتَمْنَعُ عَنْ تَحْصِـيْلِ ذاكَ رُسُـومُهُ

---

(١) ص ٨٩ب
(٢) [البقرة: ٢٢٨]
(٣) رسمها في ق أقرب إلى "الإشراك"، وهي "الاشتراك" في ه، س
(٤) ص ٩٠

ألا تراه كيف نبّه على أنّ الأمر جَمْعٌ، وأنّه جامِعٌ بقوله: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾[1]، وعلِم أنّ نفسه شيء. فخلق آدمَ على صورته؛ فكان آدم زوجين. ثمّ خلق منه حوّاء، لا من غيره؛ ليعلمه بأصل خلقه، ومَن زوّجَهُ، ومَن زوجُهُ. فما زاد بخلْقِهِ حوّاءَ منه على زوجيّته بالصورة التي خُلِق عليها، وتلك الصورة الزوجيّة أظهرت حَوّاءَ؛ فكانت أوّل مولَّدٍ عن هذه الزوجيّة. كما خَلَق آدم بيديه؛ فكان عن زوجيّة يد الاقتدار، ويد القبول؛ وبهما ظهر آدم.

وكان فَرْدًا فَصـــارَ زَوْجًـا ماجَ به في المَخاضِ مَوْجَا
كان[2] حَضِـيضًـا بِقاعِ طَبْعٍ فَصـــار بالنَّفْخِ فِيْـهِ أَوْجَا
أَقـامَنِي سَـيِّـدًا فَجاءَتْ وُفُوْدُهُ لِيْ فَوْجًـا فَفَوْجَـا

فيا أيّها الموحِّد؛ أين تذهب وأنت توحِّد[3]؟ توحيدُك يَشهد بأنّك أشركتَ؛ إذ لا يَثبتُ توحيد إلّا من موحِّد وموحَّد. فالجمع لا بدّ منه. فالاشتراك لا بدّ منه. فما استند المشركُ إلّا لركن قويّ؛ ولهذا كان مآله إلى الرحمة في دار تقتضي بذاتها الغضب حتى يظهر سلطان الرحمة الأقوى؛ لأنّ دار النعيم معين. قال الشاعر:

أَحْلَى مِنَ الأَمْنِ عِنْدَ الخائِفِ الوَجِلِ

فلا يَعرف طعم الأمان ذوقًا مَن هو فيه مصاحِبٌ له، وإنما يعرف قدره مَن ورد عليه وهو في حال خوفٍ؛ فيجد طعمه لوروده. ولهذا نعيمُ الجنّةِ يتجدّدُ مع الأنفاس، كما هو نعيم الدنيا. إلّا أنّه في الآخرة يُحِسُّ به مَن يتجدّد عليه، ويشاهد خلْق الأمثال فيه. وفي الدنيا لا يشاهد خلْق الأمثال فيه، ولا يحسّ به "بل هو في لَبْسٍ من خلق جديد".

فلذّة أصحاب الجحيم[4] عظيمةٌ؛ لمشاهدة الدار، وحكمُ الأمانِ مِن حُكمها فيه. ليس العَجَبُ مِن وَرْدٍ في بستان، وإنما العَجَبُ مِن وَرْدٍ في قعر النيران. إبراهيم الخليل عليه السلام في وسط النار

(١) [الذاريات: ٤٩]
(٢) ص ٩٠ب
(٣) رسمها يقترب من: "يوجد"
(٤) ص ٩١

يتنعّم ويلتذّ؛ ولو لم يكن عليه السلام إلّا في حمايتها إيّاه[1] من الوصول إليه. فالأعداء يرونها في أعينهم نارا تأَجَّج، وهو يجدها -بأمر الله إيّاها- بردا وسلاما عليه. فأعداؤه ينظرون إليه، ولا يقدرون على الهجوم عليه. انظر إلى الجنّة محفوفة بالمكاره! وهل جعل الله ذلك إلّا ليتضاعف النعيم على أهلها؛ فإنّ نعيم النجاة والفوز من أعظم النعم.

فَمَا خُلِقَ الإنسانُ إلّا لِيَنْعَمَا — وما أُشْهِدَ الإنسانُ إلّا لِيَعْلَمَا
بأنّ وُجُودَ الحَقِّ في الخَلْقِ مُوْدَعٌ — وهَلْ كان هذا الجُوْدُ إلّا تَكَرُّما
فَتَنْعَمُ بالتعذيبِ فِيها جَماعَةٌ — ولَولا شُهُودُ الضِّدِّ ما كان مُسْلِمَا

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[2].

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٢) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وسماعا وعرضا على الشيخ المؤلف، أيّده الله".

حضرة الغِنى والمغني

ألا[١] إنّمَـا المُغْنِي الغَنِيُّ لِذاتِـهِ	وما كان فِيْهِ مِن جَميلِ صِـــفاتِهِ
فَلَوْ أنّ عَيْنَ العَبْـدِ كان بِكَوْنِـهِ	لَجَلَّتْ مَعالِيْهِ لِكثْرِ هِباتِهِ
ولَكِنَّ عَيْنَ الحَقِّ أَفْنَتْ وُجُودَها	فَلِلّهِ مـا يُبْـدِيْـهِ مِن كَلِمَـاتِـهِ
أَقولُ وقَوْلِيْ صـــادِقٌ غيرُ كاذبٍ	لَقَدْ رُمْتُ أن أَحْظى بِسِرِّ مَناتِهِ
فَيَعْبُدُنِي[٢] مَن كان بالحَقِّ عارِفًا	فأَجْزِيْهِ بالإحســانِ قَبْلَ وَفاتِهِ[٣]

يُدعى صاحِبُها: "عبد الغنيّ" و"عبد المغني". قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾[٥] وقال رسول الله ﷺ من هذه الحضرة: «ليس الغِنى عن كثرة العَرَضِ، لكن الغِنى غِنى النفس» ترى التاجر عنده من المال ما يفي بعمره وعمر أَلْزامِه لو عاش إلى انقضاء الدنيا؛ وما عنده في نفسه من الغنى شيء؛ بل هو من الفقر غاية الحاجة؛ بحيث أن يَرِد بمالِه موارد الهلاك[٦] في طلب سدّ الخَلّة التي في نفسه، عسى يستغني فما يستغني؛ بل لا يزال في طلب الغِنى؛ الذي هو غنى النفس، ولا يشعر!.

فاعلم أنّ اوّلَ درجة الغِنى القناعةُ والاكتفاءُ بالموجود. فلا غنى إلّا غنى النفس؛ ولا أغنى إلّا مَن أعطاه الله غنى النفس. فليس الغنى ما تراه من كثرة المال؛ مع وجود طلب الزيادة من ربّ المال؛ فالفقر حاكمٌ عليه. فالإنسان فقير بالذات لأنّه ممكن، وهو غنيّ بالعرَض؛ لأنّه غنيّ بالصورة. وذلك أمر عرَض له بالنِّسبة إليه؛ وإن كان مقصودا للحقّ.

فللإنسان وجهان إذا كان كاملا: وجهُ افتقارٍ إلى الله، ووجهُ غنى إلى العالَم. فيستقبل العالَمَ؛

---

(١) ص ٩١ب
(٢) العبادة في اللغة: الطاعة مع الخضوع. والمعبّد: المكرّم المعظّم كأنه يُعبد. والتعبّد: التذلل. [لسان العرب]
(٣) ق: "رفاته" والرُّفاة لغة: كلّ ما دُقّ وكُسِر
(٤) [آل عمران: ٩٧]
(٥) [النجم: ٤٨]
(٦) ص ٩٢

بالغنى عنه. ويستقبل ربَّه؛ بالافتقار إليه. ولهذين الوجهين قيل إنّه لا يكون عند الله وجيها؛ لأنّه لا يكون عند الله أبدا إلّا فقيرا ذليلا. ويكون عند العالَم وجيها؛ أي غنيّا عزيزا. وأمّا الإنسان الحيوان الذي لا معرفة له بربّه؛ فهو فقير إلى العالَم أبدا، وإن كانت الغَيرة الإلهيّة قد أزالت الافتقار إلى العالَم من العالَم بقولها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾(١).

فمن ذاق طعم الغنى عن العالَم، وهو يراه عالَمًا -لا(٢) بدّ من هذا الشرط- فقد حصل على نصيب وافر من الغنى الإلهيّ؛ إلّا أنّه محجوب عن المقام الأرفع في حقِّه؛ لأنّ العالَم مشهود له؛ ولهذا اتّصفَ بالغنى عنه. فلو كان الحقُّ مشهودَه، وهو ناظر إلى العالَم، لاتّصفَ بالفقر إلى الله، وحاز المقام الأعلى في حقّه؛ وهو ملازمة الفقر إلى الله؛ لأنّ في ذلك ملازمةَ ربّه ﷻ. وأمّا الاستغناء فإنّه يؤذِنُ بالقرب المفرِط، وهو حجابٌ كالبُعد المفرِط. ومَن وقف على سرّ وجود العالَم من حيث إيجاد اللهِ إيّاه؛ عرف ما أشرنا إليه.

فإذا كان العارف على قدرٍ معلوم بين القُرب والبُعد؛ حصل المطلوب، وكان في ذلك الشرفُ التامُّ للإنسان؛ إذ كان الشرف لا يحصل إلّا لأهل البرازخ؛ الجامعين الطرفين. قد علِمنا إيمانا أنّ اللهَ أقرب إلينا من حبل الوريد، ولكن لا نبصره؛ لهذا القرب المفرِط. وقد علِمنا إيمانا أنّه ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾(٣) فلا نبصره لهذا البُعد المفرط عادة أيضا. فمن شاهَد الحقَّ ورآه؛ فإنما يشاهده في معيَّته، من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾(٤) هذا حَدُّ رؤيته هنا. ولا يشاهَدُ متى شوهِدَ إلّا من هذا المقام، وبهذه الصفة لا بدّ من ذلك. فإذا أغناك؛ فقد(٥) أبعدَك في غاية القُرب. وإذا أفقرَك؛ فقد قرَّبك في غاية البُعد.

فَيـا مَن قُرْبُـه بُعْـدُ ... ويا مَـن بُعْـده قُـرْبُ
أَقِلْني مِنْ هَوَى نَفْسِي ... فـإنّي الوالِهُ الصَّـــبُّ

---

(١) [فاطر: ١٥]
(٢) ص ٩٢ب
(٣) [طه: ٥]
(٤) [الحديد: ٤]
(٥) ص ٩٣

وإِنّي هــائمٌ فِــيْــهِ قَدِ اســْتَعْبَدَنِيْ الحُبُّ
وَلا مَــطْــلَــبَ لي إلّا الذي يَــرْضَى بِــهِ الحِــبُّ
إذا أَحْبَبْــتُ محبوبًا لَهُ النَّخْوَةُ والعُجْــبُ
فَلَا تَعْجَبْ فَلا تُحْجَبْ فَقَلْبِي لِلْهَوَى قُلْــبُ

ومِن هذه الحضرةِ ظهر الغنى في العالَم الذي يحوي على الفقر والخوف؛ مع ما فيه من الزهو والفخر: أمّا ما فيه من الفقر؛ فلطلب الزيادة. وأمّا ما فيه من الخوف؛ فهو الفزع من تلف ما بيده، والحوطة عليه. وأمّا ما فيه من الزهو والفخر؛ فهو ما يشاهِدُهُ من الطالبين رِفْدَهُ، وسعي الناس في تحصيل مثل ما عنده. فمَن هو بين غنى وفقر كيف يفتخر؟! فالفقر لا يتركه يفرح، والغِنى لا يتركه يحزن. فقد تعرّى بهذين الحكمين من هاتين الصفتين.

فأغنى الأغنياء مَن استغنى[1] عن الأغنياء، بالله، ولو لم يكن عنده قوتَ يومه، مع أنّه يحزن من[2] جهة مَن كلّفه الله النظر في تحصيل ما يقوم بهم ويقوتهم من أهله. وما يهتمّ بذلك إلّا متشرّعٌ أديبٌ، عانقَ الأدبَ، وعرف قدر ما شرع له من ذلك. فإنّ طريقَ الأدباء طريقٌ خفيّةٌ لا يشعر بها إلّا الراسخون في العلم، المحقّقون بحقائق الفهم عن الله. فكما أنّ الله ليس بغافل عن ما يحتاج إليه عبادُهُ؛ كذلك أَهلُ الله لا يغفلون عمّا قال لهم الحقّ: أحضروا معه، ولا تغفلوا عنه.

فترى الكاملَ حريصًا على طلب مئونة أهله؛ فيتخيّلُ المحجوبُ أنّ ذلك الحرصَ منه لِضعفِ يقينه، وكذلك في ادّخاره. وليس ذلك منه إلّا ليوَفّي الأدبَ حقَّه مع الله، في ما حَدَّ له من الوقوف عنده. فالعالِمُ "مَن لا يطفئ نورُ عِلْمِه نورَ وَرَعِه، ولا يحول بينه وبين أدبه". فمَن تعدَّى حدود الله فقد ظلم نفسه، ومن ظلم نفسَه كان لغيره أظلم.

(١) أضيف في الهامش: "بالله" لتحل محل ورودها بعد لفظة الأغنياء، بحيث تقرأ: "من استغنى بالله عن الأغنياء بالله."
(٢) ص ٩٣ب

ألا ترى إلى ما في هذه الحضرة من العَجَب؛ أنّ المُشاهِد غِنى الحقّ، الذي هو صِفته، في غنى العالَم؛ فلا يشهد إلّا حقًّا، ولا يكون القبول والإقبال إلّا على صفة حقٍّ؛ كيف يُعْتَبُ على ذلك مَن هو بهذه المثابة؛ فقيل له: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ. فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾[1] وقد علِم (تعالى) لِمَا تَصَدَّى؟ ولمن تَصَدَّى؟ فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2].

فَمَا[3] تَصَــــدَّى إلّا بِحَقٍّ وَلا تَصَـدَّى إلّا لِحَقِّ
وَمــا أَتاهُ العِتــابُ إلّا لِكَوْنِـهِ ظـاهِرًا بِخَلْقِ
فَمَنْ تَجَلَّى بِكُلِّ مَجْلَى حازَ بِمَجْلاهُ كُلَّ أُفْقِ

فاحذر هذه الحضرة؛ فإنّ فيها مكرا خفيًّا، واستدراجا لطيفا. فإنّ الغِنى مُعَظَّمٌ في العموم؛ حيث ظهر، وفيمن ظهر. والخصوص ما لهم نظر إلّا في الفقر؛ فإنّه شَرَفُهم؛ فلا يبرحون في شهود دائم مع الله ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4]. وما راعى الحقُّ في عتبه لرسوله ﷺ إلّا جَهْلَ مَن جَهِلَ مِن الحاضرين، أو مَن يبلغه ذلك من الناس بمن تصدّى له رسول الله ﷺ. فلو عرفوا الأمر الذي تصدّى له رسول الله ﷺ؛ ما عاتبه، ولا كان يصدر منهم ما صدر من الأنفة مِن مجالسته ﷺ الأَعْبُدَ. فهل هذا إلّا مِن ذهولهم عن عبوديّتهم للذي اتّخذوه إلها؟

وما تلهّى رسول الله ﷺ عن الأعمى إلّا لِحُبِّهِ في الفأل. وما جاء الله -تعالى- بالأعمى؛ إلّا لبيان حالِ مخبِرِ رسولَ الله ﷺ بعمَى هؤلائك الرؤساء. وعلِم بذلك رسول الله ﷺ ولكن وقف، مع حرصه على إيمانهم، والوفاء[5] بالتبليغ الذي أمره الله به؛ ولأنّ صفةَ الفقر والعمى صفةُ نفسِ[6] المخلوق. وقد علم ﷺ أنّه الدليل؛ فإنّ الدليل لا يجتمع هو والمدلول. وهو دليل على غنى الحقّ؛ وقد تجلّى في صورة هؤلاء الرؤساء؛ فلا بدّ من وقوع الإعراض عن الأعمى، والإقبال على أولئك

---

(١) [عبس: ٥ ، ٦]
(٢) [الأنفال: ٧٥]
(٣) ص ٩٤
(٤) [الأحزاب: ٤]
(٥) ص ٩٤ب
(٦) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

الأغنياء. ومع هذا كلّه؛ وقع العتابُ جبرًا للأعمى، وتعريفا بجهل أولئك الأغنياء. فجبر اللهُ قلبَ الأعمى، وأنزل الأغنياء عمّا كان في نفوسهم من طلب العلوِّ في الأرض؛ فانكسروا لذلك، ونزلوا عن كبريائهم بقدر ما حصل في نفوسهم من ذلك العتاب الإلهيّ. وهذا القدر كافٍ.

حضرة العطاء والمنع[1]

حَضْرَةُ المَنْعِ والعَطا حَضْرَةٌ ما لَها غِطا
فـانْظُرِ المَنْعَ يا أُخَيَّ تَجِـدْهُ عَـيْنَ الـعَـطـا
فـإذا كُـنْـتَ هَـكَـذا كُنْتَ في الحُكْمِ مُقْسِـطا
وإذا لَـمْ تَـكُـنْ كَـذَا كُنْتَ في حُكْمِ مَن سَطَا
لا تَكُنْ كالذي مَضَى في هَــوَاهُ وفَــرَّطــا

فَمَن علِم أنّ الله هو المعطي؛ لم يشكر غيرَه إلّا بأمره. قال تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[2].

إذا[3] ما قُلْـتَ: لم نُعْطَ فَقَدْ أُعْطِيْتَ: لَمْ نُعْطَى
فَلَا تَكْـذِبْ وَلا تَجْحُـدْ فـإنّـكَ لَمْ تَزَلْ تُعْطَى
فَلا تَكْفُرْ وقُمْ واشْــكُرْ لِمَنْ أَعْطَى الذي أَعْطَى
مَتى مـا لَمْ يَقُـلْ هَـذَا عُبَيْـدُ اللهِ قَـدْ أَخْطـا

يقال لصاحبها: عبد المعطي. وقال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ﴾[4]

إذا أَعْـطَى فَلَا مـانِعْ وإن يَـمْـنَـعْ فَـلَا مُـعْـطِيْ
فيا نَفْســـي بِجُوْدِ اللهِ مَـهْـمَـا جِـئْـتِـهِ حُـطِّـيْ
وأَسْرِعْ عِـنْـدمـا يَـدْعـوك لـلإتـيـانِ، لا تُـبْـطِـيْ
وَلا تَـفْـزَعْ إلى أَمْـرٍ أَتَى[5] بالـغَـتِّ والـغَـطِّ
فَتَفْرَقْ مِنْـهُ، لَا تَفْعَـلْ فـإنّ الجَــدَّ في الحَـطِّ
وكُنْ بالحَقِّ مَرْبُوطـا فـإنّ الخَـيْرَ فِي الـرَّبْـطِ
ولا تَضْــبُطْ عَلَى أَمْرٍ فـإنّ البُخْـلَ في الضَّــبْطِ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: المعطي المانع
(٢) [لقمان: ١٤]
(٣) ص ٩٥
(٤) [فاطر: ٢]
(٥) أثبت مقابلها مع الشطر الأول بخط آخر في الهامش من غير إشارة التصويب: ولا تنظر إلى وحي أتى

وكُنْ لِلشَّرْطِ مَطْلُوبًا		فَلَا تَقْعُدْ عَنِ الشَّــــــــرْطِ
وكُنْ خَطًّـا وَلَا تَبْرَحْ		مـع الـرحمـنِ في الخَـطِّ
وَلا تَرْكَنْ إلى سَــطْحٍ		ولا تَـنْـظُـرْهُ في الـنَّـقْـطِ
تَكُنْ بالحَقِّ موصُــوفًا		بِـلا قُـرْبٍ ولا شَحْـطِ[1]
ولا[2] تَعْرِفْـهُ في قَبْضٍ		ولا تَجْـهَـلْهُ في الـبَسْــطِ
وإن عـايـنْـتَـهُ نَهْرًا[3]		فَـلا تَـبْرَحْ مِـنَ الشَّـــطِّ
وقـل: يا مُنْتَهى سِرِّيْ		لَـقَـدْ وَفَّـيْـتَـنِيْ قِسْــطِيْ
إذا نَـزَّلْـتَ أَرْواحًـا		بِـدُخٍّ[4] العُوْدِ والقُسْــطِ[5]
عَسَى يأْتِيْكَ ما تَهْوَى		مِـن الأَخـبـارِ في الـقِـطِّ[6]

ويُدعى صاحِبُها أيضا بوجهٍ: "عبد المانع" قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾[7].

اعلم أنّ حضرة المنع أنتَ؛ فإنّ الجود الإلهيّ مطلَق. فالمنع عدم القبول؛ لأنّه لا يلائم المزاج. فلا يقبله الطبع، ولا تخلو عن قبول؛ فقد قَبِلْتَ من العطاء ما أعطاهُ استعدادُك. فإن تألّمتَ بما حصل لك؛ فما كان إلّا قبولُك. وإن تنعّمتَ؛ فما كان إلّا قبولك. ومن قِبل المفيض المعطي لا ألم ولا نعيم؛ بل وجود جودٍ صرفٍ خالصٍ محضٍ. فإن قلت: قد وصفَ نفسَه بالإمساك؛ وهو المنع لا غيره! قلنا: لمّا وصف نفسه بالإمساك في تلك الحال؛ هل بقيتَ بلا أُعطيةٍ؟ فإنّه يقول: لا؛ بل كنتُ على أُعطيةٍ من الله؛ فإنّ الجود الإلهيّ يأبى ذلك. فلهذا لم تَقبل لما في المحلّ مما قَبِلْتَ.

---

(١) الشَّحْط: البُعد
(٢) ص ٩٥ب
(٣) أثبت مقابلها في الهامش بقلم الأصل من غير إشارة الاستبدال: بحرا
(٤) الدّخ: الدخان
(٥) القُسط: عود يُتبخّر به
(٦) القِطّ: الكتاب، الصحيفة المكتوبة، النصيب
(٧) [فاطر: ٢]

فإن قلتَ: فقد مَنَع ما تعلّق به غرضي حين إمساكه عنّي كما يمسِك المطر. قلنا: ما أمسك شيئا[١] عن إرساله إلّا[٢] وإمساكه عطاءٌ من وجهٍ، لا يعرفه صاحبُ ذلك الغرض. فقد أعطاه الغرض، وأمسك عنه الغيث؛ ليستسقيه؛ فيقام في عبادة ذاتيّة من افتقار. فأعطاه ما هو الأَوْلَى به؛ وهذا عطاء الكرَم. فلا تنظر إلى جهلك، وراقب عِلمه بالمصالح فيك؛ فتعرف أنّ إمساكَهُ عطاءٌ. فَمَن مَسْكُهُ[٣] عطاءٌ كيف تنظره مانعًا، ولا تنظره معطيا؟ وما تَسمّى بالمانع إلّا لكونك جعلته مانعا؛ حيث لم تنل منه غرضَك؛ فما منع إلّا لمصلحة.

فإن قلتَ: فالجاهل به قد منعه العلمَ به. قلنا: هنا غلطٌ كبير. فإنّ العلمَ بالله محال. فلم يبق العلمُ به؛ إلّا الجهلُ به. وهذا عِلْمُ العلماء بالله. وما عدا هؤلاء من أصحاب النظر؛ فكلّ واحد منهم يزعم أنّه قد علِم ربَّه. وما هو إلّا علم ربّه؛ فما منهم من يقول: إنّ الله منعني العلم به؛ بل هو فارح مسرور بعقيدته، وإنّه عند نفسه عالِمٌ بربّه، وكذلك هو؛ فذلك حظّه من عِلمه بربّه.

فما في الوجود مَن هو ممنوع العلم بالله؛ لا الجاهل به ولا العالِم ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾[٤] يعلم لمن يُصلّي، ومَن يسبّح. فما ثَمّ من يقول: إنّ الله ما وهبني العلم به، إلّا أنّه يطلب الزيادة؛ ولا يكون ذلك منعا. فإنّ الحال لا يعطى إلّا المزيد؛ لكون استحالة ما لا يتناهى أن يدخل في الوجود. ومزيد العلم بالله –تعالى- لا يتناهى؛ فهو في كلّ نَفَس يَهَبُ من العلم به: ما يُشْعَرُ به، وما لا يُشعَر به، يقول[٥]: إنّ الله أبقى عليّ ذلك العلم به الذي كان عندي. فلا يزال التكوين دائمًا، لا ينقطع. فهو لكلّ ما لم يحصل في الوجود مانِعٌ عند هذا الشخص؛ حيث يرى الإمكان في تحصيله في الزمان الذي لم يحصل له؛ وما ذاك إلّا لجهله بالأمر. فإنّ الأمور لا تُنظر من حيث إمكانها فقط؛ بل تُنظر من حيث إمكانها، ومن حيث اقتضاه علم المرجِّح فيها من التقدّم والتأخّر. وما في الوجود فراغٌ؛ إذ لو كان ثَمّ فراغ؛ لَصَحّ المنع حقيقة. فما ثَمّ إلّا عطاء

---

(١) "قلنا: ما أمسك شيئا" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٢) ص ٩٦
(٣) ثابت مقابلها في الهامش بخط آخر: "صوابه: إمساكه"
(٤) [النور: ٤١]
(٥) ص ٩٦ب

في عين منع؛ ومنعٌ في عين عطاء ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾[1].

مَن مَنْعُهُ عَطاءٌ ... فَــذَلِكَ الجَــوَادْ
وكَشْــفُهُ غِطاءٌ ... فــإنّــهُ[2] المُــرادْ
وذاتُــهُ وِطــاءٌ ... ولَــيْــسَ بِالمِـهــادْ
فَلَا يُرِيْدُ شــيئًا ... نَــعَــمْ وَلا يُــرادْ
والأَمْرُ مُسْــتَمِرٌّ ... يَجْرِيْ عَلَى السَّــدادْ
صِراطُــهُ قَــوِيْمٌ ... يَهْدِيْ إِلَى الرَّشــادْ

فحضرةُ المنع تعطي المنعَ بعطاء العين؛ فالمنع تَبَع. فإنّ المحلّ إذا كان في اللون أبيض؛ فقد أعطاه البياض. وعينُ إعطاء البياض؛ مَنْعُ ما يضادّه من الألوان. لكن ليس متعلّق الإرادة؛ إلّا إيجاد[3] عين البياض؛ فامتنع ضدُّه بحكم التبع. وهكذا كلُّ ضدّ في العين.

فالنَّفْيُ[4] أَصْــــلٌ في كُلِّ كَوْنٍ ... وذلِكَ المَــنْــعُ إن عَــقَــلْــتــا
ومــا لَهُ في الــوُجُــودِ حَــظٌّ ... فَمَــا حُرِمْــتَ ومــا مُنِعْتــا
أَحْكامُ سَــــلْــبٍ قامَتْ بِعَيْنٍ ... مِن غَيْرِ عَيْنٍ إذا نَسَــــبْتــا
مِثْــلِ العَزِيزِ الغَنِيّ فــاعْلَمْ ... فــإنّــكَ الحَبْرُ إن عَلِمْتــا

(١) [الإسراء: ٢٠]
(٢) ثابتة في هامش ق بقلم الأصل وعليها "صح" وكانت في الأصل: "فذلك" وعليها كذلك كلمة "صح"
(٣) أثبت فوقها مباشرة بقلم الأصل: وجود
(٤) ص ٩٧

حضرة الضرر[1]

إذا كان إِضْراريْ وضُرّيْ بمؤنسي — فَلا زالَ ضُرّيْ مُؤْنِسِي ومُصاحِبِيْ
لَقَدْ أَنِسَتْ نَفْسِيْ بِهِ حِيْنَ جاءني — فَلِلّهِ مِنْ خِلٍّ وَفِيٍّ وصاحِبِ
أَسِيْرُ بِهِ تِيْهًا وعُجْبًا ونَخْوَةً — لِذَلِكَ قَدْ هانَتْ عَلَيَّ مَطالِبِيْ
يُطالِبُنِيْ في كُلِّ وَقْتٍ بِدَيْنِهِ — فَفُزْتُ بِهِ إذ كان حِبّي مُطالِبِيْ
ولَمّا وَسِعْتُ الكُلَّ ضاقَتْ بِرَحْبِها — عَلَيَّ نَواحِي الأَرْضِ مِنْ كُلِّ جانِبِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الضارّ" فهو والإنسان الكامل ضُرّتان؛ لأنّه ما نازعه أحدٌ في سورته إلّا مَن أوجده على صورته. فأوّل ضارّ كان هو حيث ضَرّ نفسَه[2]. ولهذا لم يَدَّعِ أحدٌ الألوهةَ ممن ادُّعيت فيه؛ إلّا الإنسانُ. وهذا ضرر معنويّ بين الصورتين ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾[3] فضَرّه ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ فتضرَّر. فإن نفى؛ أَضَرّ بصاحبه. وإن أثبتَ؛ أضَرَّ بنفسه. ولا بدّ من نفي وإثبات؛ فلا بدّ من الضرر. فهو الضار للصورتين؛ لأحديّة السورة. فإنّه إذا نزل فيها أحدهما؛ ارتحلَ الآخر حكما. فإن ظلم نفسَه؛ أضرّ بها. وإن ظلم لنفسِه؛ أضرّ بمثله و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ إلّا هو.

وهذه حضرةٌ سِرُّها دقيق؛ لأنّها بين الحقّ والإنسان الكامل. فكلُّ ضرر في الكون؛ فليس إلّا مَنْع الغرض أن يكون. وهو عرَضٌ بالنظر إلى هذا الأصل، وهو محقَّقٌ في هذه العين. قد نبَّه الشارعُ على أنّ الأُولَى والآخرة ضُرَّتان: إن أسخطتَ الواحدةَ أَرضيتَ الأخرى. والذاتُ الأُولَى معلومة، والذاتُ الأخرى أيضا معلومة. ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ﴾ فإنّها عينُ كونِك ﴿مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾[4] لأنّها تفنيك بظهورها، وتردّك إلى حكم العدم. والآخِرة لا تفني الأُولَى؛ ولكن تندرج الأُولَى فيها إذا كان الظهور للآخرة. فالأُولَى لا تمييز فيها؛ فتجمع بين الضدّين. والآخرة ليست كذلك؛ فبهذا

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الضار
(٢) ص ٩٧ب
(٣) [الأنفال: ١٧]
(٤) [الضحى: ٤]

تميّزتْ عن الأُولَى. ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾(١) فيلتذّ المعذَّب بالعذاب القائم به في الدنيا؛ لأنّه على صورة الأُولَى في الجمع بين الضدّين. وفي الآخرة ما له هذا الحكم ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾(٢)، فأنت(٣) الآخرة. فعينُك خيرٌ لك؛ فإنّك لا التذاذ لك إلّا بوجودِك. فما يَلتذّ شيءٌ بشيء إلّا بما يقوم به، وكذلك لا يتألّم إلّا بما يقوم به.

فَحَضْرةُ النَّفْعِ حَضْرَةُ الضَّرَرِ   في كلِّ عين عينٍ مِن البَشـرِ
لَو رفع الضرّ لم يَكُنْ بَشَرٌ   وَلا بَدا الاشتراكُ في الصُّوَرِ

فالبَعْلُ هو الذي يعطي كلَّ ضُرَّة حقَّها من نفسِه. وإن أَضرّ ذلك الحَقُّ بالأخرى؛ فلعدم اتّصافها(٤) في ذلك. وليس البعل هنا بين الصورتين؛ إلّا ما قرّرناه من حقيقة الحقائق المعقولة؛ التي لها الحدوث في الحادث، والقِدم في القديم. ويظهر ذلك بالاشتراك في الأسماء؛ فسمّاك بما سمَّى به نفسَه، وما سمَّاك. ولكنّ الحقيقة الكلّيّة جمعتْ بين الحقّ والخلق؛ فأنت العالِم، وهو العالِم. لكن أنت حادِثٌ؛ فنِسبة العلمِ إليك حادثة. وهو قديم؛ فنسبة العلم إليه قديم، والعلم واحد في عينه، وقد اتّصف بصفة مَن كان نعتا له؛ فافهم ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٥).

---

(١) [الشورى: ٧]
(٢) [يس: ٥٩]
(٣) ص ٩٨
(٤) الحرف الثاني مهمل في ق، وفي هـ: "إنصافها"، والترجيح من س.
(٥) [الأحزاب: ٤]

حضرة النفع[1]

إنّي[2] انْتَفَعْتُ بِمَنْ تَأْتي مَنائِحُهُ فَقْرًا إلَيَّ بِهِ والنافِعُ اللهُ
لَولا وُجُودِي ولَولا سِرُّ حِكْمَتِهِ ما قُلْتُ في كُلِّ شَيْءٍ جاءني: ما هُوْ
للهِ قَوْمٌ إذا حَلَّوْا بِساحَتِهِ وفي مِساحَتِهِ بِرَبِّهِمُ تاهُوْا
أَفْناهُمُ عَنْهُمُ كَوْنِي وطالِبهُمْ أَغْناهُمُ عَن وُجُوْدِي[3] المالُ والجاهُ
واللهِ لَولا وُجُوْدُ الحَقِّ في خَلَدِي ما كُنْتُ أَرْقُبُهُ لَولاهُ لَولاهُ

يُدعى صاحِبُها: "عبد النافع" هذه الحضرة قد يكون نفعُها عينَ إزالة الضرر خاصّة، وقد يكون نفعُها بأمر زائد على إزالة الضرر. وتحقيقُ الأمر في النفع وصولُ صاحب الغرض إلى نَيْل غرضه، والغرَضُ إرادةٌ. فالغرض لا متعلّق له أبدا إلّا بالمعدوم حكما أو عينا. أمّا قولي: "حكما" من أجل تعلّق الغرض بإعدام أمرٍ مّا -وهو إلحاق ذلك الأمر الوجوديّ بالعدم- فحكم الإعدام فيه في حال وجوده غير محكوم عليه به، فإذا حكم عليه به، فلا يحكم عليه به حتى يلحق ذلك الأمر الوجوديّ[4] بالعدم؛ فلهذا قلنا: "حكما".

فإن تعلَّق الغرض بإيجاد أمر مّا؛ فإنّ المرادَ معدومٌ بلا شَكٍّ عينا. فإذا وُجِدَ؛ زال الغرض بالإيجاد، وتعلّق بدوام ذلك الموجود إن كان مرادا له. فالفِرارُ من كلِّ أمرٍ مهلكٍ يقع عند الخائف؛ لينجو مما يحذر منه ويخاف. فإذا وقع النفعُ، وهو عينُ النجاة والفوز، تفرّغ المحلُّ منه، وقامت به أغراضٌ في إيجاد ما يكون له بوجوده منفعة، أيّ شيء كان؛ فتعطيه إيّاه هذه الحضرة.

حَضْرَةُ النَّفْعِ حَضْرَةُ الجُوْدِ لَيْلَةَ الصَّفْحِ بالمُنَى عُوْدِي
فَنَعِيْمُ المحِبِّ لَيْسَ سِوَى ما يَراهُ مِن كُلِّ مَشْهُودِ

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: النافع
(٢) ص ٩٨ب
(٣) س: وجود
(٤) ص ٩٩

رُؤْيَـةً تَنْعَمُ النُّفُوسُ بِهـا		كانَ حَدًّا أَو غَيْرَ مَحْدُودِ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[1].

---

(١) [الأحزاب: ٤]

حضرة النور[1]

النُّوْرُ نُوران: نُوْرُ العِلْمِ والعَمَـلِ	ونُوْرُ مُوْجِـدِنا المَوْصُــوفِ بِالأَزَلِ
طَلَبْتُ[2] شَخْصًا عَسَى أَحْظَى بِرُؤْيَتِهِ	مِن حضرتي صاعِدًا لِعِلَّةِ العِلَلِ
ولَـمْ أُعَـرِّجْ عَـلَى كَـوْنٍ أَمُـرُّ بِـهِ	حُبًّـا ولا كان ذاكَ الكَوْنُ في أَمَلِي
حتى مَرَرْتُ بِشَــخْصٍ لَسْــتُ أَعْرِفُهُ	فَلَمْ يَزَلْ مُؤْنِسِي فِيْهِ ولَمْ يَزُلِ
فَقُلْتُ: ماذا؟ فَقالُوا: الحَقَّ، قُلْتُ لَهُمْ	هَـذا الذي كُنْـتُ أَبْغِيْـهِ مَعَ النِّحَـلِ

يُدعى صاحِبُها: "عبد النور" قال الله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[3] وقال في معرض الامتنان: ﴿وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾[4] وما يمشي إلّا بنفسه. فعينُ نفسِه قد يكون عينَ نورِهِ. وليس وجودُه سِوَى الوجود الحقّ؛ وهو النور. فهو يمشي في الناس بربّه وهم لا يشعرون كما قال ((ص) في الحديث القدسي): «إذا أحبّ الله عبدا كان سمعَه الذي يسمع به» وذكر في هذا الخبر جميع قواه وأعضائه، إلى أن قال: «ورِجْلِه التي يسعى بها» وما مشى في الناس إلّا برجله في حال مشيه بربّه؛ فهو الحقُّ ليس غيره.

فأزال بنوره ظلمةَ الكون الحادث. فإنّه ما[5] حدث شيء؛ لأنّ عين الممكن ما زال في شيئيّة ثبوته. ما له وجود؛ وإنما ذلك حُكم عينِه في الوجود الحقّ[6]. فقال -تعالى- لنبيّه ﷺ: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾[7] فهو قوله فيمن لا يعلم: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾[8] وهو ما بقي من الممكنات في شيئيّة ثبوتِها، لا حكم لها في الوجود الحقّ.

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: النور
(٢) ص ٩٩ب
(٣) [النور: ٣٥]
(٤) [الأنعام: ١٢٢]
(٥) ص ١٠٠
(٦) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٧) [الزمر: ٩]
(٨) [الأنعام: ١٢٢]

ولا بدّ أن يبقى منها ما لا حكم له في الوجود الحقّ؛ لأنّ الأمر لا نهاية فيه؛ فلا يفرغ. فكلُّ عين ظهر لها حكمٌ في الوجود الحقّ. فإنّ ثَمّ عينا ما ظهر لها حكم في الوجود الحقّ؛ فهي في الظلمات حتى تظهر؛ فيبقى غيرها. كذلك مَن لا يعلم حتى يعلم؛ فيلحق بأصحاب النور، ولا بدّ أن يَبقى مَن لا يعلم. فنور الوجود ينفِّر ظلمة العدم، ونور العلم ينفِّر ظلمة الجهل.

ثُمّ لتعلم أنّ الأنوار، وإن اجتمعت في الإضاءة والتنفير، فإنّ لها درجات في الفضليّة، كما أنّ لها أعيانا محسوسة؛ كنور الشمس، والقمر، والنجم، والسراج، والنار، والبرق، وكلّ نور محسوس أو منوّر. وأعيانا معقولة؛ كنور العلم، ونور الكشف؛ وهذه أنوار البصائر والأبصار. وهذه الأنوار المحسوسة والمعنويّة على طبقات يفضُل بعضُها بعضا[١]، فنقول: عالِم وأعلم، ومدرِك وأَدْرَك، كما نقول في المحسوس: نيّر وأَنور. أين نور الشمس من نور السراج؟! كما أيضا يتفاضلون في الإحراق؛ فإنّ[٢] الإضاءة محرِقة مذهِبة على قدر قوّة النور وضعفِه.

وقد ورد حديث السبحات المحرِقة؛ والسبحاتُ (هي) الأنوارُ الوجهيّة هنا. نقول: إنّه بالحجب قيل: "هذا العالَم"[٣] فإذا ارتفعت الحجبُ؛ لاحتْ سُبحات الوجه؛ فذهب اسم العالَم وقيل: "هذا هو الحقُّ" وهذا لا يرتفع عموما؛ فلا يرتفع اسمُ العالَم. لكن قد يرتفع خصوصا في حقّ قوم؛ ولكن لا يرتفع دائمًا في البشر؛ لما هو عليه من جمعيّة الوجود. وما ارتفع إلّا في حقّ العالِين؛ وهم المهيَّمون الكروبيّون، وهذا يكون في البشر في أوقات.

إذا كان عَيْنَ العَبْدِ فَالعَبْدُ باطِنٌ[٤] وإن كان سَمْعَ الحَقِّ فالحَقُّ سـامِعُ
فَمَـا الأَمْـرُ إلّا بَـيْنَ فَـرْضٍ ونَـفْـلِهِ وأَنْتَ -وعَيْنِ الحَقِّ- لِلْكُلِّ جامِعُ
فَحَـقٌّ وخَـلْـقٌ لا يَـزالُ مُـؤَبَّـدًا فَمُعْطٍ وجُوْدَ العَيْن وَقْتًـا ومـانِعُ
إذا كانَ عَيْنَ العَبْدِ فـالليـلُ حـالِكٌ وإنْ كانَ عَيْنَ الحَقِّ فالنُّوْرِ ساطِعُ

(١) ص ١٠٠ب
(٢) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٣) "والسبحات... العالَم" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٤) ثابت بجانبها بخط آخر: "ناظر" وبجانبه حرف خ

فَمَـا[1] أَنْـتَ إلّا بَيْنَ شَرْقٍ ومَغرِبٍ		فَشَمْسُـكَ في غَرْبٍ وبَدْرُكَ طالِعُ

وأمّا النور الذي على النور؛ فهو النور المجعول على النور الذاتيّ. فالنور على النور هو[2] قوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾[3] وهو أحد النورين ﴿مَن يَشَآءُۚ﴾. والنور الواحد من النورين مجعولٌ بجَعْل الله على النور الآخر؛ فهو حاكم عليه. والنور المجعول عليه هذا النور؛ متلبّسٌ به، مندرجٍ فيه. فلا حكم إلّا للنور المجعول؛ وهو الظاهر. وهذا حكمُ نور الشرع على[4] نور العقل.

فَلَيْسَ لَهُ سِوَى التَّسْلِيْمِ فِيْهِ		ولَيْسَ لَهُ سِوَى ما يَصْطَفِيْهِ
فـإِنْ أَوَّلْتَـهُ لَمْ تَحْظَ مِنْـهُ		بِعِلْمٍ في القِيامَةِ تَرْتَضِـيْهِ

فتُحشر في ظلمة جَهْلِك، ما لَكَ نور تمشي به، ولا يسعى بين يديك؛ فترى أين تضع قدميك ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[5] ﴿وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ﴾ يعني الشرع الموحَى به ﴿نُورًا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ﴾[6] وهو قوله: ﴿وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورًا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾[7] جعلنا اللهُ من أهل الأنوار المجعولة آمين.

(١) ص ١٠١
(٢) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) [النور: ٣٥]
(٤) كتب فوقها بخط آخر "في" وبجانبها "معا" وفي الهامش "عن" وبجانبها "معا".
(٥) [النور: ٤٠]
(٦) [الشورى: ٥٢]
(٧) [الأنعام: ١٢٢]

حضرة[1] الهُدى والهَدْي[2]

حَضْرَةُ الهَدْيِ والهُدَى	حَضْرَةٌ كُلُّها هُدَى
تَـرَكَـتْـنِيْ بِـنُـوْرِهـا	حالِكَ اللَّوْنِ أَسْــوَدا
وَهُوَ فَخْرِيْ ومَـذْهَبِيْ	أَنْ أرانِيْ مُسَــــوَّدا
لَسْتُ أَبْغِيْ مِن سَيِّدِي	تَرْكَ حَالِي كَذا سُدَى
مـا لَـنـا المُـدَّة الَّـتِي	تَنْقَضِي بَــلْ لَنا ابْتِدا
أَنَا لِـلْـكُلِّ إذ بَـدَا	نُوْرُ عَيْنِي لِمَـا بَـدا
لَمْ يَنَلْها سِــوَى الَّذِي	كان حَـقًّـا مُـوَحِّـدا
فـإذا مـا انْـتَهـى بِـهِ	أَمْـرُهُ فِـيْـهِ أَلْـحَـدا

يُدعى[3] صاحِبُها: "عبد الهادي" قال الله -تعالى- لنبيّه ﷺ لمّا ذكر له الأنبياء -عليهم السلام-: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾[4] وهدى الأنبياء -عليهم السلام- هو ما كانوا عليه من الأمور المقرِّبة إلى الله. وفي الدعاء المأثور سؤالُه ﷺ «هدي الأنبياء وعيشة السعداء». وهُدى الله هو الهدى؛ أي بيان الله هو البيان. وما لله لسانُ بيانٍ فينا؛ إلّا ما جاءت به الرسل من عند الله. فبيانُ الله هو البيان؛ لا ما يبيّنه العقلُ ببرهانه في زعمه. وليس البيان إلّا ما لا يتطرّق إليه الاحتمال، وذلك لا يكون إلّا بالكشف الصحيح، أو الخبر الصريح.

فَمَن حَكَّم عقلَه ونظرَه وبرهانَه على شرعه؛ فما نصح نفسَه. وما أعظم ما تكون حسرته في الدار الآخرة؛ إذا انكشف الغطاء، ورأى محسوسا ما كان تأوّلَه معنى. فحرمه الله لذّة العلم به في الدار الآخرة؛ بل تتضاعف حسرتُه وألَمُهُ. فإنّه يَشهد هنالك جَهْلَهُ الذي حكم عليه في الدنيا بصرفِ ذلك

---

(١) ص ١٠١ب
(٢) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الهادي
(٣) ص ١٠٢
(٤) [الأنعام: ٩٠]

الظاهر[١] إلى المعنى، ونفي ما دلّ عليه بظاهره. فحسرةُ الجهلِ أعظمُ الحسرات؛ لأنّه ينكشف له في الموضع الذي لا يُحمد فيه، ولا تعود عليه منه لذّة يلتذّ بها؛ بل هو كمن يعلم أنّ بلاءً واقِعٌ به؛ فهو يتألّم بهذا العلم غاية التألّم. فما كلُّ علم تقع عنده لذّة، ولا[٢] يقوم بصاحبه التذاذ.

فحضرة الهدى تعطي التوفيق -وهو الأخذ والمشي بهدي الأنبياء- وتعطي البيان -وهو شرح ما جاء به الحقّ عن كشفٍ؛ لا عن تأويلٍ- فيفرّق بين ضرب الأمثال؛ فإنّها محلّ التأويل. إذ الأمثال لا تُراد لِعينها -وإن كان لها وجود- وإنما تُراد لغيرها. فهي موضوعة للتأويل، ولا تُضرب إلّا لِعالِمٍ بها. فإنّ المقصودَ منه حصولُ العلم في مَن ضُربت في حقّه؛ فيَتَنْزَلُ المضروبُ عليه المَثل منزلةَ المثل؛ للنسبة، لا بدّ من ذلك. فلا بدّ للمِثل به أن يكون له وجودٌ في الذهن، فاعلم ذلك.

فَهَدْيُ الحَقِّ هَدْيُ الأَنبياءِ وذاكَ هُوَ الطرِيْقُ المستقيمُ
عَلَيْـهِ الرَّبُّ والأَكْوانُ طُرًّا فَمَا في الكَوْنِ إلّا مُسْـتَقِيمُ
فَشَخْصٌ جاهِلٌ فَظٌّ غَلِيْظٌ وشَخْصٌ عـالِمٌ لِيْنٌ رَحِيمُ

وكلٌّ له مقام معلوم، وليس المطلوب إلّا السعادة، ولا سعادة أَعظم من الفوز والنجاة مما يؤدّي إلى نقص الجدِّ ولو كنت به ملتذًا، وإن ذوّقك الحسرة لما يفوتك؛ هنا تجدها وفي القيامة، وأمّا[٣] في الجنّة فيذهب الله بها عنك؛ ولكن تعلم مَن هو أعلى منك قدر ما فاتك؛ وتُرزق أنت القناعة بحالك؛ وما أنت فيه؛ والرضا. فلا أدنى همّة ممن يعلم أنّ هناك مِثل هذا ولا يرغب في تحصيل العالي من الدرجات. هذا رسول الله ﷺ قد سأل أمّتَه أن يسألوا الله له في الوسيلة؛ طلبا للأعلى؛ لعلوّ همّته. ألا تراه عند موته ﷺ كيف قال لمّا خُيّر: «الرفيق الأعلى» فقيّده بالأعلى.

(١) ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) ص ١٠٢ب
(٣) ص ١٠٣

وإن عَلِم المحروم في الجنّة ما فاته؛ فلا يكترث له؛ لعدم ذوقه. وكلُّ مَن تعلّقت همّته في الدنيا بطلب الأعلى، ولم يحصل ذلك ذوقا في الدنيا، ولا كُشِف له فيه؛ فإنّه يوم القيامة يناله ولا بدّ، ويكون فيه كالذائق له هنا، لا فرق. وما بين الشخصين إلّا ما عُجِّل له هنا من ذلك. فالمحروم كلّ المحروم من لا يعلّق همّته هنا بتحصيل المعالي من الأمور، ولكن لا بدّ مع التمنّي مِن بذل المجهود، وأمّا إن تمنّى مع الكسل والتثبّط فما هو ذلك الذي أشرنا إليه.

حَضْرَةُ الهَدْيِ والهُدَى تَرَكَتْ أَمْرَنا سُـــدَى
قـالَـتِ: الأَمْـرُ كُلُّـهُ لإِلَهٍ تَـــفَـــرَّدا
لَـبِـسَ المَجْـدَ عِـزَّةً وامْتِنـاعًـا وسُـــؤْدَدَا
بِوُجُودِيْ[1] مِنْ جُوْدِهِ في وُجُـودِيْ تَـوَحَّـدا
وبِـعَـيْـنِي وكَـوْنِـهِ قَدْ بَدا مِنْهُ ما بَدا
فَبِـهِ كُنْـتُ، لَمْ أَكُنْ بِـكَـيـاني مُـوَحِّـدا
فـإذا مـا تَـمَـجَّـدا فَـبِكَـوْنِيْ تَـمَـجَّـدا

فإنّه لا يُحْمَد ولا يُمَجَّد إلّا بأسمائه، ولا تُعقَل مدلولات أسمائه إلّا بنا. فلو زِلنا نحن ذِهْنًا ووجودا؛ لَمَا كان ثَمّ ثناءٌ ولا مُثْنٍ ولا مَثْنِيٌّ عليه. فبي وبه كان الأمر وكَمُل، ومع هذا فهو غنيّ عن العالمين إذا لم يطلب كمال الأمر؛ فهو الكامل لنفسه، وعينه، وكونه؛ لأنّه واجب الوجود لنفسه، لا تعلّق له بالعالَم لذاته.

وإنما كان التعلّق من حيث أعيان الممكنات؛ لأنّها تطلب نِسبا تظهر بها عينها. وما ثمّ موجود تستند إليه هذه النسب؛ إلّا واحد، وهو الله الواجب الوجود لنفسه -تعالى- فافتقرتْ إليه إضافاتُ النسب، وافتقرت الممكنات إلى النسب، فافتقرت إليه، فهي أشدُّ فقرا من النِّسب، فصحّ غناه عن العالَم لذاته وعينِه.

(١) ص ١٠٣ب

ولذلك[١] نقول في التقسيم العقلي: إنّ الوجودَ طلبَ الكمالَ، والمعرفة طلبت الكمال، ولم تجد مَن بيده مطلوبها إلّا الحقَّ -سبحانه-، فافتقرت إليه في ذلك. فأوجدَ[٢] الحادثَ الذي هو عينُ الممكن، فكمُل الوجود، أي كمل أقسام الوجود في العقل. وكذلك تعرّف إلى العالَم؛ فعرفوه بمعرفة حادثة؛ فكمُلتْ المعرفة به في التقسيم العقلي. وكلُّ معرفةٍ وعِلمٍ بقدر العالِم والعارف. إلّا أنّه في الجملة لم يبق كمالٌ إلّا ظهر فيه؛ بإحسان الله ورحمته بالسائل في ذلك.

ولمّا ظهر العالَم من البرِّ الرحيم؛ لم يَعرف غيرَ الإحسان والرحمة؛ فهو على صورة الإحسان والرحمة، فهو مفطور على أن لا يكون منه إلّا إحسانٌ ورحمة؛ ولكن بقي متعلّقها. فيرحم ويحسن لنفسه أَوّلا، ولا يبالي كان في ذلك إحسانٌ للغير أو لم يكن. فإنّ الأصل على هذا خرج؛ حيث أَحبّ أن يُعرف؛ فخلق الخلق؛ فتعرّف إليهم؛ فعرفوه. وقد علِم أنّ منهم مَن يتألّم، ولكن ما راعى إلّا العلْم به؛ لا من يتألّم منهم. فالنعيم وجودٌ، والعذاب فَقْدُ ذلك النعيم، لا أنّه أمر وجوديّ.

فالعالَم كلُّه بَرٌّ رحيم بنفسه، لا بدّ من ذلك؛ فإنّه من الجود صدر.

لَـيْـسَ فِي الـعـالَـمِ إلّا مَنْ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ
فإذا ما كُنْتُ عَبْدًا[٣] فَـنَـعِـيْـمُـهُ المُـقِـيْمُ
وإذا مـا كُـنْـتُ رَبًّا[٤] فَـعَـذابُـهُ الأَلِـيْمُ
وصِراطِيْ[٥] بَـيْنَ هَـذَيْـنِ صِراطٌ مُسْـتَـقِـيْمُ
ذاكَ هَـدْيُ الأَنْـبِـيـاءِ وهُـدَى اللهِ القَوِيْمُ
فَـنَـعِـيْـمُـهُ وُجُـوْدٌ وعَـذابُـهُ عَـدِيْمُ
فـانْظُرُوا فِيْمَـا ذَكَرْنا فَهُوَ العِلْمُ الجَسِـيْمُ

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٢) ص ١٠٤
(٣) ثابت فوقها بقلم الأصل: "ربّا" وبجانبها "معًا"
(٤) ثابت فوقها بقلم الأصل: "عبدا" وبجانبها "معًا"
(٥) ص ١٠٤ب

فالهدى التبياني ابتلاءٌ، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ﴾[1] وقوله ﷺ: «ما ضلّ قوم بعد هدى كانوا عليه إلّا أوتوا الجدل» وقوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾[2].

والهدى التوفيقي وهو الذي يعطي السعادة لمن قام به، وهو قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُۚ﴾[3] وقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾[4] وهذا هو هدي الأنبياء. فالهدى التوفيقي هدي الأنبياء -عليهم السلام-: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾[5] وهو الذي يعطي سعادة العباد ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾[6] والهدى بمعنى البيان؛ قد يعطي السعادة، وقد لا يعطيها؛ إلّا أنّه يعطي العلم ولا بدّ، فاعلم ذلك. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[7].

(١) [التوبة: ١١٥]
(٢) [الجاثية: ٢٣]
(٣) [القصص: ٥٦]
(٤) [البقرة: ٢٧٢]
(٥) [الأنعام: ٩٠]
(٦) [هود: ٨٨]
(٧) [الأحزاب: ٤]، وفي الهامش: "بلغ قراءة وعرضا وسماعا على الشيخ المؤلف أيّده الله".

حضرة الإبداع[1]

حَضْرَةُ الإِبْداعِ لا مِثْلَ لَها	فَتَعالَتْ حَيْنَ عَزَّتْ أَن تُنالْ
كُلَّما[2] قُلْتُ لَها: هَذِيْ مِنَى	فاحْذَرِ الرَّمْيَ بِها قَبْلَ الزَّوالْ
فأَجابَتْنِيْ جَوابًا شافِيًا:	لَيْسَ هَذا مِنْ مَقالاتِ الرِّجالْ
إنّما اللهُ إِلَهٌ واحِدٌ	ذو كَمالٍ لِجَمالٍ وجَلالْ
كُلَّما نَطَّقَنِي الذِّكْر بِهِ	قُلْتُ: ماذا؟ قال لي: السِّحْرُ الحَلالْ

يُدعى صاحِبُها: "عبد البديع" قال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3] وهو ما علا وما سفل، وأنت المَمَيِّز للعالي والسافل؛ لأنّك صاحبُ الجهات. فهو بديع كلّ شيء، وليس الإبداع سِوَى الوجهِ الخاص الذي له في كلّ شيء، وبه يمتاز عن سائر الأشياء. فهو على غير مثال وجوديّ؛ إلّا أنّه على مثال نفسِه وعينِه، من حيث أنّه ما ظهر عينُه في الوجود إلّا بحكم عينِه في الثبوت، من غير زيادة ولا نقصان.

فَمَن جعل العلمَ تَصَوُّرَ المعلوم؛ فلا بدّ للمعلوم من صورة في نفس العالِم. وأمّا نحن فلا نقول: إنّه تَصَوُّرُ المعلوم على ما قاله صاحبُ هذا النظر؛ وإنما العلمُ دَرْكُ ذاتِ المطلوب، على[4] ما هي عليه في نفسِه؛ وجودا كان أو عدما، ونفيا أو إثباتا، أو إحالة أو جوازا أو وجوبا[5]، ليس غير ذلك. وإنما يَتصوّرُ العالِمُ المعلومَ إذا كان العالِمُ ممن له خيال وتخيُّل، وما كلّ عالِم يَتَصَوَّر، ولا كلّ معلوم يُتَصَوَّر.

إلّا أنّ الخيال له قوّة وسلطان؛ فيَعمّ جميع المعلومات، ويحكم عليها، ويجسّدها كلّها؛ وهو من

---

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: البديع
(٢) ص ١٠٥
(٣) [البقرة: ١١٧]
(٤) ص ١٠٥ب
(٥) "أو إحالة.أو جوازا أو وجوبا" ثابتة بالهامش، مع إشارة التصويب

الضعف بحيث لا يستطيع أن ينقل المحسوس إلى المعنى، كما ينقل المعنى إلى الصورة الحسّيّة(١). ومِن ضعفه أنّه لا يستقلُّ بنفسه؛ فلا بدّ أن يكون حكمُه بين اثنين: بين متخيَّل -اسم مفعول- ومتخيِّل -اسم فاعل- معًا.

فالابتداعُ -على الحقيقة- إنشاءُ ما لا مِثل له بالمجموع، وبهذا قال الله -تعالى-: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾(٢) فمجموع ما ابتدعوه من العبادة (هو) ما كان الحقُّ شرع ذلك لهم. فلا بديع من المخلوقات إلّا مَن له تخيُّل. وقد يَبتدِع المعاني، ولا بدّ أن تنزل في صور ماديّة؛ وهي الألفاظ التي بها يعبّر عنها، فيقال: "قد اخترع فلانٌ معنى لم يُسبَق إليه" وكذلك أرباب الهندسة لهم في الإبداع اليدُ الطولى.

ولا يُشترط في المبتَدَع أنّه لا مِثْل له على الإطلاق، وإنما يُشترط فيه أنّه لا مِثل له عند مَن ابتدعه. ولو جاء بمثله خلقٌ كثير، كلّ واحد منهم قد اخترع ذلك الأمر في نفسه، ثمّ أظهره؛ فهو مبتدِع بلا شكٍّ، وإن كان له مِثْل. ولكن لا(٣) عند هذا الذي(٤) ابتدعه(٥)؛ لا سبيل إلّا ابتداع الحقّ -تعالى-؛ فإنّه قال عن نفسه إنّه: ﴿بَدِيعُ﴾ أي خَلَق ما لا مِثل له في مرتبة من مراتب الوجود؛ لأنّه عالِم، بطريق الإحاطة، بكلّ ما دخل في (كلّ) مرتبة من مراتب الوجود، ولذلك قال في خَلْقِهِ(٦) الإنسانَ: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾(٧) لأنّ الذِّكْر له -تعالى-، وهو للمذكور منّا مرتبةٌ من مراتب الوجود، بخلاف المعلوم. ومراتبُ الوجود أربعة: عينيٌّ، وذهنيٌّ، ورقميٌّ، ولفظيٌّ. فالعينيُّ معلومٌ، واللفظيُّ راجعٌ إلى قول القائل في ذِكْرِهِ ما ذَكَره؛ فللشيء وجودٌ في ذِكْر مَن ذكره.

فلم يكن الإنسان شيئا مذكورا؛ فحدث الإنسانُ لَمّا حدث ذِكْرُهُ. مثل قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن

---

(١) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٢) [الحديد: ٢٧]
(٣) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٤) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٥) ص ١٠٦
(٦) هـ: خلْقة
(٧) [الإنسان: ١]

ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[1] فوصف الذِّكْر بالحدوث، وإن كان كلامه قديما. ولكنّ الذِّكْرَ هنا؛ هو المتَكَلَّمُ به، لا عين الكلام. فالكلام موصوف بالقِدَم؛ لأنّه راجع إلى ذات المتكلِّم؛ إذا أردتَ كلامَ الله. والمتكلَّم به ما هو عين الكلام، وقد يكون المتكلَّم به معنى، وقد يكون غير معنى. ثُمّ إنّه ذلك المعنى قد يكون قديما وقد يكون حادثا. فالمتكلِّم به أيضا لا يلزم قِدمه ولا حدوثه، إلّا من حيث إسماع المخاطَب. فإن سمِع أمرا لم يكن سَمِعه قبل ذلك؛ فقد حدث عنده كما حدث الضيفُ عند صاحب المنزل، وإن كان موجودا قبل ذلك. ولكن[2] في مثل هذا تجوُّزٌ، وهو قولُك: "حدث عندنا اليوم ضيفٌ" وأنت تريد عينَ الشخص، وما حدَث الشخص؛ وإنما حدث كونه ضيفا عندك. وضيفيّتُه عندك لا شكّ أنّها حدَثَتْ؛ لأنّها لم تكن قبل قدومه عليك.

فعلى الحقيقة إتيانُ الذِّكْرِ على مَن أتى عليه هو حادثٌ بلا شكّ؛ لأنّ ذلك الإتيان الخاص لم يكن موصوفا بالوجود. وإن كان الآتي أَقْدَمُ من إتيانه، لا من حيث إتيانه؛ بل من حيث عينه. فأصل كلّ ما سِوَى الله مبتدَع، والله هو الذي ابتدعه. ولكن من الأشياء[3] ما لها أمثال، ومنها ما ليس لها أمثال، أعني وجوديّة. هكذا بحكم العين، لا الوجود في نفسه. فما في الوجود إلّا مبتدَع، وفي الشهود أمثال. والعلم يقتضي الوجهَ الخاص في كلّ موجود ومعلوم؛ حتى يتميّز به عن غيره. فكلّه مبتدَع؛ وإن وقع الاشتراك في التعبير عنه.

كما نقول في الحركة: "إنّها حركة في كلِّ متحرّكٍ" فيُتخيّل أنّها أمثال؛ وليست على الحقيقة أمثال. لأنّ الحركة من حيث عينها واحدة، أي حقيقة واحدة حكمُها في كلّ متحرّك. فهي عينُها في كلّ متحرّك بذاتها؛ فلا مِثل لها؛ فهي مبتدَعة مهما ظهر حكمُها. وهكذا جميع المعاني التي توجِب الأحكام من أكوانٍ، وألوانٍ، فافهم.

فإن لم تعرف كون الحقِّ بديعا على[4] ما ذكرته لك؛ فما هو بديع من جميع الوجوه. لأنّ الجوهرَ

---

(١) [الأنبياء: ٢]
(٢) ص ١٠٦ب
(٣) "من الأشياء" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٤) ص ١٠٧

القابل جوهرٌ واحد من حيث حدّه وحقيقته، ولا تتعدّد حقيقتُه بالكثرة والمعنى الموجب له حكما مّا لا يتعدّد من حيث حقيقته. فهو بحقيقته في كلّ محكوم عليه بحكمه؛ فما ثَمّ مِثل. فالبياض في كلّ أبيض، والحركة في كلّ متحرّك، فافهم ذلك.

فكلّ ما في الوجود مبتدَع لله؛ فهو البديع. وانظر في قوله -تعالى- تجده ينبّه على هذا الحكم، أعني حكم الابتداع: ﴿وَنُنشِئَكُمۡ فِي مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[1] من باب الإشارة، أي لا يُعلم له مثال، وما ثَمّ إلّا العالَم، وهو المخاطَب بهذا، وهو كلُّ ما سِوى الله. فعلِمنا أنّ الله ينشئ كلّ مُنْشَأ فيما لا يَعلم، إلّا إن أعلمه الله ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ﴾[2] أنّها كانت على غير مِثال سبق، كما هو الأمر في نفسه. وكذلك قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾[3] وبدأَنا على غير مثال، فيعيدنا على غير مثال. فإنّ الصورةَ لا تُشبه الصورة، ولا المزاج (يشبه) المزاج. وقد وردتْ الأخبار الإلهيّة بذلك على ألسنة الأنبياء -عليهم السلام- وهم الرسل. وهذا يدلّك على أنّ العالَم ما هو عينُ الحقّ؛ وإنما هو ما ظهر في الوجود الحقّ؛ إذ لو كان عينَ الحقِ ما صحّ كونه بديعا.

كما تحدث صورة المرئيّ في المرآة بنظر الناظر فيها[4]؛ فهو بذلك النظر كأنّه أبدعها، مع كونه لا تعمُّل له في أسبابها، ولا يدري ما يحدث فيها. ولكن بمجرّد النظر في المرآة؛ ظهرتْ صورٌ، هذا أعطاه الحال؛ فما لك في ذلك من التعمُّل إلّا قصدك النظرَ في المرآة. ونظرُك فيها مثل قوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾ وهو قصدك النظر ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ وهو بمنزلة النظر ﴿فَيَكُونُ﴾[5] وهو بمنزلة الصورة التي تدركها عند نظرك في المرآة. ثمّ إنّ تلك الصورة ما هي عينك؛ لحكم صفة[6] المرآة فيها من الكِبَر والصغر، والطول والعرض. ولا حكم لصورة المرآة فيك؛ فما هي عينك، ولا عين ما ظهر ممن لست أنت، من الموجودات الموازية لنظرك في المرآة. ولا تلك الصورة غيرك؛ لِمَا لك فيها من الحكم. فإنّك لا تشكّ أنّك رأيت وجهك، ورأيتَ كلّ ما في وجهك؛

(١) [الواقعة: ٦١]
(٢) [الواقعة: ٦٢]
(٣) [الأعراف: ٢٩]
(٤) ص ١٠٧ب
(٥) [النحل: ٤٠]
(٦) ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب

ظهر لك بنظرِك في المرآة من حيث عين ذلك، لا من حيث ما طرأ عليه من صفة المرآة. فما هو المرئيّ غيرك، ولا عينك.

كذلك الأمر في وجود العالَم والحقّ. أيّ شيء جعلتَ مرآةً -أعني حضرة الأعيان الثابتة، أو وجودَ الحقّ- فإمّا أن تكون الأعيانُ الثابتة لله مظاهِر؛ فهو حكم المرآة في صورة الرائي؛ فهو عينُه. وهو الموصوف بحكم المرآة؛ فهو الظاهر في[1] المظاهر بصورة المظاهر. أو يكون الوجودُ الحقُّ هو عينُ المرآة؛ فترى الأعيانُ الثابتة من وجود الحقّ ما يقابلها منه؛ فترى صورتَها في تلك المرآة، ويتراءى بعضها لبعض. ولا تَرى ما تَرى من حيث ما هي المرآة عليه؛ وإنما تَرى ما تَرى من حيث ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان. كما لا يشكّ الناظرُ وجهَهُ في المرآة أنّ وجهَهُ رأى، وبما للمرآة في ذلك من الحكم يعلم أنّ وجهَهُ ما رأى. فهكذا الأمر. فانسب بعد ذلك ما شئت، كيف شئت.

فالكُلُّ مُبْتَدَعٌ في عَيْنِ مُوْجِدِهِ والحَقُّ مُبْتَدِعٌ لما بَدا فَظَهَرْ
فالعَيْنُ ثابِتَةٌ والذاتُ ثابِتَةٌ وكَوْنُ إِبْداعِهِ لَمّا أَتَى فَنَظَرْ
فَمَا بَدَتْ صُوَرٌ إلّا لَهَا صُوَرٌ[2] مِنْها ومِنْهُ فبِالمجموعِ كان أَثَرْ

(١) ص ١٠٨
(٢) ثابت فوقها بقلم آخر: "سور" وبجانبها حرف خ

حضرة الورث[١]

أنا وارِثٌ والحَقُّ وارِثُ ما عِنْدِي ... مِنَ الحُبِّ والشَّوْقِ المُبَرّحِ والوُدِّ
عهدتُ[٢] الذي قَدْ هِمْتُ فِيْهِ وإنّني ... مُقِيْمٌ عَلى ما تَعْلَمُونَ مِنَ العَهْدِ[٣]
إذا[٤] ما تَراءى البَرْقُ مِنْ جانِبِ الحِمَى ... وقَدْ زَادَنِي مَسْراهُ وَجْدًا إلى وَجْدِ
أَقُولُ لَهُ أَهْلًا وسَهْلًا ومَرْحَبا ... بِمَنْ قَدْ أَتَى مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلا وَعْدِ
فَيَذْهَبُ[٥] بالأبْصارِ عِنْدَ خُفُوقِهِ ... فَيا لَيْتَ شِعْرِيْ مَن يَقُوْمُ لَهُ بَعْدِيْ

يُدعى صاحِبُها: "عبد الوارث" قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾[٦] فورِثها؛ ليورّثها من يشاء من عباده. فهو في هذه المسألة كالموصي فهو مُوَرِّثٌ، لا وارث. وما هو وارث إلّا إذا مات مَن عليها؛ فإنّه قد وقعت الفُرقة بين المالك والمملوك. فهو الوارث لهما فهو قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ ولم يقل: "ومَن فيها" لأنّ الميّت من حيث جسمه فيها، لا عليها. فإذا نزّهتَ الحقّ عن خَلْقِه الأشياءَ لنفسه، وإنما خلقها بعضها لبعضها؛ فقد فارقَها من هذا الوجه وفارقَتْهُ، وتميّز عنها وتميّزت عنه؛ فِراقا ما فيه اجتماع. فأنت وارثٌ، والحقّ موروث منه. وهو قوله: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[٧] وهو الذي أطلعه اللهُ على هذا العلم الذي فرّق به بين الخالق والمخلوق. فخلَق الخلقَ للخلق، لا لنفسه. فإنّ المنافع إنما[٨] تعود من الخلق على الخلق، والله هو النافعُ الموجِدُ للمنافع.

وإن كان خلَقنا لنعبده، فمعناه: لنعلم أنّا عبيد له. فإنّا في حال عدمنا لا نعلم ذلك؛ لأنّه ما ثَمّ

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الوارث
(٢) ق: "وعدت" وعليها إشارة الشطب، وفوقها بقلم الأصل: "عهدت" مع كلمة "صح" وكذلك في الهامش بخط آخر "عهدت" وبجانبها كلمة "بيان"
(٣) ق: "الوعد" وفوقها بقلم الأصل: "العهد"
(٤) ص ١٠٨ب
(٥) رسمها قريب من: فمذهب
(٦) [مريم: ٤٠]
(٧) [الأعراف: ١٢٨]
(٨) ص ١٠٩

وجود يُعلم. فهو -سبحانه- الحيّ الذي لا يموت، مع أنّه يتميّز عن خلقه بما هو عليه من صفات الجلال والكبرياء، الذي لا نَعْقِله إلّا منّا. فما نعلم إلّا جلال الحادثات وكبريائها، لا غير. ولا ننسب إليه ما نحن عليه مما حمده الحقُّ أو ذمّه فينا؛ فإنّ ذلك كلّه محدَث، والمحدَثات لا نَصِفُهُ بها؛ وإنما نَصِفُهُ بإيجادِها، وما أوجده لا يقوم به. فالكبرياء والجلال الذي ننسبه إليه غير معلوم لنا. فإنّه لا يقبل جلالَنا ولا كبرياءنا. وجميع ما نحن عليه من الصفات وَصَفَ نفسه بها، ثمّ نزّه نفسه عنها، فقال: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ﴾ وهي المنع ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾[1] فأخذْنا هذه الصفات التي كنّا نَصِفُه بها بعد تنزيهه عنها بحكم الورث؛ لأنّه قد وصف نفسه بها، ووصفناه بها؛ فقام التنزيه بعد ذلك مُقام الورث لنا. فهو يرثنا بالموت، ونحن نرثه بالتنزيه.

فَكُلُّ وَصْــفٍ فَعَلَيْنا يَعُودْ مِنْ كُلِّ ما أَظْهَرَهُ في الوُجُودْ
فـالجُوْدُ للهِ عَلى خَلْقِـهِ ونَحْنُ مِنْ إحْســانِهِ في مَزِيدْ
فَنَحْنُ[2] بالحَقِّ كَمَا هُوْ بِنـا فـإنّـهُ المَوْلَى ونَحْنُ العَبِيـدْ
وإنّ في ذلِكَ ذِكْرَى لِمَنْ كان لَهُ قَلْبٌ وكان الشَّــهِيدْ

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[3].

---

(١) [الصافات: ١٨٠]
(٢) ص ١٠٩ب
(٣) [الأحزاب: ٤]

حضرة الصبر[1]

عَبْدُ[2] الصبورِ هُوَ الذي لا يَصْبِرُ إلّا بِهِ فَهُوَ الذي لا يَضْجَرُ
يُشْكى إِلَيْهِ ويَشْتَكِي بِالحالِ في صَمْتٍ فَتُبْصِرُهُ بِهِ يَتَضَرَّرُ[3]

* * *

حَبَسْتُ نَفْسِي لِرَبِّي وإنّني لَصَبُوْرُ
وإِنّ رَبِّي بِحالِي كَمَا عَلِمْتَ خَبِيْرُ
فإِنْ أَقُلْ فِيْهِ قَوْلًا فالقَوْلُ صِدْقٌ وزُوْرُ
وإنّني لَصَدُوْقٌ فِيْمَا أَقُوْلُ بَصِيْرُ
ما لِيْ إِلَيْهِ دَلِيْلٌ ما لِيْ عَلَيْهِ نَصِيرُ

(يُدعى صاحِبُها) "عبد الصبور". قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ﴾[4] فوصف نفسه[5] بأنّه يؤذَى، ولم يؤاخِذ على أذاه في الوقت مَن آذاه؛ فوصف نفسه بالصبور. لكنّه ذكر لنا مَن يؤذيه وبماذا يؤذيه؛ لنرفع عنه ذلك مع بقاء اسم الصبور عليه؛ ليُعْلِمنا أنّا إذا شكونا إليه ما نزل بنا من البلاء من اسمٍ مّا من الأسماء أنّ تلك الشكوى إليه لا تقدح في نسبة الصبر إلينا. فنحن مع هذه الشكوى إليه في رفع البلاء عنّا صابرون؛ كما هو صابر مع تعريفنا وإعلامِه إيّانا بمن يؤذيه وبما يؤذيه؛ لننتصر له وندفع عنه ذلك، وهو الصبور مع هذا التعريف؛ فنحن الصابرون مع الشكوى إليه.

فلا أرفع ممن يدفع عن الله أذى ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾[6] فمَن كان عدوّا لله؛ فهو عدوّ للمؤمن. وقد ورد في الخبر: «ليس من أحدٍ أصبر على أذى من الله» لكونه قادر على الأخذ،

(١) العنوان الجانبي في الهامش بقلم الأصل: الصبور
(٢) هذان البيتان ثابتان في الهامش بخط آخر، وهما ثابتان كذلك في ه، س
(٣) ق: هذا الشطر غير واضح، والترجيح من ه، والكلمة الأخيرة في س: يتصور
(٤) [الأحزاب: ٥٧]
(٥) ص ١١٠
(٦) [محمد: ٧]

وما يأخذ، ويُمْهِل باسمه "الحليم". وعلى الحقيقة فما صبر على أحد، وإنما صبر على نفسه، أعني على حكم اسمٍ من أسمائه. لأنّ الأذى إنما وقع بالنطق، وما أنطق من نطق بما يقع به الأذى؛ إلّا الذي أَنطق كلَّ شيء، وهو الله تعالى. ﴿قَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾(١) والجلودُ عدلٌ؛ فإنّ الله قَبِل شهادتهم على مَن أقامها عليهم. وقال المنطَّقُون: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾(٢) وأمثال ذلك، وكذبوا الله، وشتموه، وسبّوه مختارين ذلك؛ مع عِلْمنا(٣) بأنّهم مجبورون في اختيارهم، منطَّقون بما أراده، لا بما رضيه.

إلّا أنّ الدقيقة الخفيّة أنّ الله نطّقهم، أي أعطاهم قوّة النطق التي بها نطقوا، وبقي عين ما نطقوا به. وما قالت الجلود إلّا أنّها منطَّقة، ما تعرّضت بالاعتراف إلى ما نطقت به. فإنّ ذلك إذا وقع بالاختيار دون الاضطرار والكُرْه؛ نُسب إلى مَن وقع منه نِسبة صحيحة ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾(٤) أي بيّنّا له، وخلقنا له الإرادة في محلّه. والتعلُّق نسبةٌ لا تتّصف بالوجود؛ فتكون مخلوقة لأحد؛ فتعلّقت بأمرٍ مّا متعيّن مما فيه أذى لله ورسوله، ومما يسمّى به شاكرا أو كفورا؛ فهو تعلُّق خاص، مع كون الناطق غافلا عن استحضار هذه النِّسب كلّها، وردِّها إلى الله بحكم الأصل. فإنّه لو استحضرها ما نطق بها؛ إذ لا ينطق بها إلّا جاهل أو غافل.

ثمّ إنّه من الحجّة البالغة لله في هذا؛ أنّه ما وقع في الوجود مِن ممكن من الممكنات، إلّا ما سبق بوقوعه العلمُ الإلهيّ؛ فلا بدّ من وقوعه. وما علم اللهُ معلوما من المعلومات، إلّا بما هو عليه ذلك المعلوم في نفسه. فإنّ العلم يتبع المعلوم، ما المعلوم يتبع الوجود الحادث. يعني حدوثُ الوجود يتبعُ العلمَ، والعلمُ يتبع المعلومَ. وهذا المعلوم الممكن في حال عدمه وشيئيّة ثبوته؛ على هذا الحكم الذي ظهر به(٥) في وجوده. فما أعطى العلمَ لله إلّا المعلومُ؛ فيقول له الحقُّ: "هذا منك، لا منّي،

---

(١) [فصلت: ٢١]
(٢) [البقرة: ١١٦]
(٣) ص ١١٠ب
(٤) [الإنسان: ٣]
(٥) ص ١١١

لو لم يكن في عينك الثبوتيّة على ما عَلِمْتُك به؛ ما عَلِمْتُك". ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ﴾(١) لكنّه لم يشأ، ولا تَحْدُث له ﷻ مشيئة؛ لأنّه ليس بمحلٍّ للحوادث. مع أنّ المشيئة تابعةٌ للعلم، فهي تابع التابع.

فلهذا الأمر الذي قرّرناه يقول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾(٢) وقال في الصحيح: «شتمني ابن آدم ولم يكن ينبغي له ذلك، وكذّبني ابن آدم ولم يكن ينبغي له ذلك» وذكر الحديث. فقوله: «ولم يكن ينبغي له ذلك» لِمَا له عليه -تعالى- من فضل إخراجه من الشرّ؛ الذي هو العدم، إلى الخير الذي بيده -تعالى- وهو الوجود. والله يقول في مكارم الأخلاق: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾(٣) فأحكامُ الأسماء الحسنى (هو) لذاتها. وتعيين تلك الأحكام بكذا دون كذا، مع جواز كذا (هو) لما أعطاه الممكن المعلوم من نفسه. فمِن هنا نسب الأذى إلى المخلوق، واتّصف الحقّ بالصبر على أذى العبد، وعرف أهل الاعتناء من المؤمنين بذلك صورة الشاكي بهم؛ ليدفعوا عنه ذلك الأذى؛ فيكون لهم من الله أعظم الجزاء كما قرّرناه قبل. فهذه حضرةٌ عجيبةٌ.

فقد ذكرنا مائةَ حضرةٍ، كما اشترطنا على أنّ الحضرات الإلهيّة تكاد لا تنحصر؛ لأنّها نِسب(٤). وقد ذكر منها: «إنّ لله ثلاثمائة خُلُق»، هذه التي ذكرنا (هي) من تلك الثلاثمائة. وكلّ اسم إلهيّ؛ فهو حضرة. ومن أسمائه ما نعلم، ومنها ما لا نعلم، ومنها ما نجوّز إطلاق ما نعلم عليه، ومنها ما لا نجوّزه؛ لما يقتضي في العرف من سوء الأدب. فسكتنا عنه أدبا مع الله، لكن جاء في القرآن من ذلك شيء بطريق التضمّن. وأسماء الأفعال التي ما بني منها أسماء كثيرة، وجاء أسماء أشياء نُسِب إليها حكم ما هو لله، ولم يَتَسَمّ اللهُ بها، ونُسِب ذلك الحكم إليها، مثل قوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾(٥) والواقي إنما هو الله، والسربالُ هنا نائب علّق به الذِّكْرُ في الحكم، ونَسَب الوقاية إليه. وليس الواقي إلّا الله، ولكن ما يطلق على الله اسم السربال؛ بل كلُّ ما يُفتقر إليه هو اسم من

(١) [الأنعام: ١٤٩]
(٢) [الأحزاب: ٥٧]
(٣) [الرحمن: ٦٠]
(٤) ص ١١١ب
(٥) [النحل: ٨١]

أسمائه -تعالى- لأنّه قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾(١).

ولمّا كان الله يحبّ الوتر؛ لأنّه وتر، وجئنا بمائة حضرة؛ فجئنا بالشفعيّة؛ أوترناها بحضرة الحضرات؛ لتكون مائة وواحدة؛ فـ«إنّ الله وتر يحبّ الوتر فأوتروا يا أهل القرآن» ونحن أهل القرآن؛ فإنّه علينا أُنزل ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾(٢).

(١) [فاطر: ١٥]
(٢) [الأحزاب: ٤]

حضرة الحضرات الجامعة للأسماء الحسنى

قال[1] الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[2] ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[3] فاعلم أنّ أسماء الله منها معارف؛ كالأسماء المعروفة، وهي الظواهر. ومنها مضمَرات؛ مثل كاف الخطاب، وتائه، وتاء المتكلّم، ويائه، وضمير الغائب، وضمير التثنية من ذلك، وضمير الجمع مثل: ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾[4] ونون الضمير في الجمع مثل ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾[5] وكلمة أنا، وأنت، وهو. ومنها أسماء تدلّ عليها الأفعال، ولم يُبْنَ منها أسماء؛ مثل: ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾[6] ومثل: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[7].

ومنها أسماء النيابة، هي لله؛ ولكن نابوا عن الله منابَه. مثل قولنا: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[8] وكلّ فعل منسوب إلى كونٍ مّا من الممكنات؛ إنما ذلك المسمّى نائبٌ فيه عن الله؛ لأنّ الأفعال كلّها لله، سواء تعلّق بذلك الفعل ذمٌّ أو حمد؛ فلا حكم لذلك التعلّق بالتأثير فيما يعطيه العلم الصحيح. فكلّ ما يُنسب إلى المخلوق من الأفعال؛ فهو فيه نائب عن الله. فإن وقع محمودًا نُسب إلى الله لأجل المدح؛ فـ«إنّ الله يحبّ أن يُمدح»، كذا ورد في الصحيح عن رسول الله ﷺ وإن تعلّق به ذمّ؛ لم ننسبه إلى الله، أو لَحِقَ به عيب.

مِثْلُ المحمود قولُ الخليل: ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ وقال في المرض: ﴿إِذَا مَرِضْتُ﴾[9] ولم يقل أمرضني؛ وما أَمرضه إلّا الله فمرِض، كما أنّه شَفاه. وكذلك: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[10] فكنى العالِمُ العدلُ

---

(١) ص ١١٢
(٢) [الأعراف: ١٨٠]
(٣) [الإسراء: ١١٠]
(٤) [الحجر: ٩]
(٥) [الحجر: ٩]
(٦) [التوبة: ٧٩]
(٧) [البقرة: ١٥]
(٨) [النحل: ٨١]
(٩) [الشعراء: ٨٠]
(١٠) [الكهف: ٧٩]

الأديبُ[1] عن نفسه إرادةَ العيب. وقال في المحمود: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾[2] في حقّ اليتيمَين. وقال في موضع الحمد والذمّ: ﴿فَأَرَدْنَآ﴾[3] -بنون الجمع- لما فيه مِن تضمُّن الذمّ في قتل الغلام بغير نفس، ولما فيه مِن تضمُّن الحمد في حقّ ما عصم الله -بقتله- أبويه فقال: ﴿فَأَرَدْنَآ﴾ وما أَفرد ولا عَيَّن، هكذا حال الأدباء. ثمّ قال: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ﴾ يعني ما فعل ﴿عَنْ أَمْرِيۚ﴾[4] بل الأمر كلّه لله.

فإذا كنى الحقُّ عن نفسه بضمير الجمع؛ فلأسمائه؛ لما في ذلك المذكور من حكم أسماء متعدّدة. وإذا ثنَّى؛ فلِذاته، ونِسبة اسم خاص. وإذا أَفردَ؛ فلاسم خاص، أو ذات؛ وهي المسمّى. إذا كنى بتنزيه؛ فليس إلّا الذات. وإذا كنى بفعل؛ فليس إلّا الاسم على ما قرّرناه. وانحصَر -فيما ذكرناه- جميعُ أسماء الله، لا بطريق التعيين؛ فإنّه فيها ما ينبغي أن يُعَيَّن، وما ينبغي أن لا يعيَّن. وقد جاء من المعيّن مثل الفالِق، والجاعل. ولم يجيء المستهزئ، والساخر؛ وهو الذي يستهزئ بمن شاء من عباده، ويكيد ويسخر ممن شاء من عبادِه[5] حيث ذكره. ولا يسمّى بشيء من ذلك، ولا بأسماء النوّاب. ونوّابه لا يأخذهم حصْر، ولكن انظر إلى كلّ فعل منسوب إلى كونٍ من الأكوان؛ فذلك المسمَّى هو نائبٌ عن الله في ذلك الفعل؛ كآدم والرسل خلفاء الله على عباده. و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[6]. فلننبّه من ذلك على يسير يكون[7] خاتمة هذا الباب؛ لنفيد المؤمنين بما فيه سعادتهم؛ لأنّ السعادة كلّها في العلم بالله تعالى.

فنقول: إنّ من الأفعال ما علّق الله الذمَّ بفاعله، والغضبَ عليه، واللعنة، وأمثال ذلك. ومن الأفعال ما علّق الله المدح والحمد بفاعله؛ كالمغفرة، والشكر، والإيمان، والتوبة، والتطهير، والإحسان. وقد وصف نفسه بأنّه يحبّ المتّصفين بهذا كلّه، كما أنّه لا يحبّ الموصوفين بالأفعال

---

(١) ص ١١٢ب
(٢) [الكهف: ٨٢]
(٣) [الكهف: ٨١]
(٤) [الكهف: ٨٢]
(٥) "من عباده" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٦) [النساء: ٨٠]
(٧) ص ١١٣

التي علّق الذمّ بفاعلها، مع قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(1) و﴿ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾(2) وقال(3): ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾(4) فأخبر أنّه يحبّ الشاكرين، والمحسنين، والصابرين، والتوّابين، والمتطهّرين، والذين اتّقَوْا. ولا يحبّ المسرفين ويغفر لهم، ولا يحبّ المفسدين، ولا الظالمين، وما جاء في القرآن مِن صفة مَن لا يحبّه ﷻ.

فالأدب من العلماء بالله؛ أن تكون مع الله في جميع القرآن، وما صحّ عندك أنّه قول الله في خبر وارد صحيح: فما نَسب إلى نفسه بالإجمال؛ نسبناه مجملا، لا نفصّله. وما نَسبه مفصَّلا؛ نسبناه إليه مفصَّلا، وعيّنّاه بتفصيل ما فصّل فيه، لا نزيد عليه. وما أطلق لنا التصرّف فيه؛ تصرّفنا فيه؛ لنكون عبيدا واقفين عند حدود سيّدنا ومَراسِمه.

فـإنَّـهُ الرَّبُّ ونَحْنُ العَبِيـدْ ... فَنَبْتَغِي بالشُّـــكْرِ مِنْـهُ المَزِيـدْ
لِكَوْنِنـا(5) بالفَقْرِ في فـاقَـةٍ ... أَوّلُهـا حـالُ حُصُـــولِ الوُجُودْ
وبَعْـدَ ذا اسـْـتِمْرارُهُ دائمًـا ... إلى مَقاماتِ الفَنا في الشُّـــهُودْ
لأنّـهُ ســـبحانَـهُ فـاعِـلٌ ... يَفْعَـلُ في أَعيـانِنـا مـا يُرِيـدْ
ولا يُـرِيـدْ الحَـقُّ إلّا الذي ... أَعْطاهُ في التحقيقِ حالُ العَبِيدْ
ومـا يَزِيْـدُ اللهُ في عِلْمِـهِ ... فَجُـوْدُهُمْ مِنْـهُـمْ عَلَيْـهِـمْ يَعُـودْ
ونَنْسُـــبُ الجُوْدَ إِلَيْـهِ لِمَـا ... لَهُ مِـنَ الخَيْرِ الذي لا يَـبِيـدْ
فَكُلُّ خَيْرٍ نَالَـنـا حـادِثٌ ... نَعِيْمُنـا مِنّـا فَمَـا نَسْــتَزِيـدْ
بِنـا نَعِمْنـا لا بِـهِ فـانْظُروا ... في قَوْلِنـا فَنَحْنُ عَيْنُ الحُدُودْ(6)

فما نعِمنا إلّا بحادث؛ فبِنا نعِمنا. لأنّه يستحيل تنعُّمنا به، ويستحيل قيام الحوادث به؛ فتنعُّمه

(1) [الصافات: 96]
(2) [آل عمران: 154]
(3) "قال" ثابتة بالهامش، مع إشارة التصويب
(4) [الأعراف: 54]
(5) ص 113ب
(6) رسمها في ق قريب من: "الجدود"، وهي "الحدود" في هـ، س

وابتهاجه بذاته، وكماله؛ فإنّه الغنيّ عن العالمين. فما رأى راءٍ سِوَى نفسه، لا رؤية علم، ولا رؤية حِسٍّ. فانظر ماذا ترى؟ وانظر مَن ذا يرى؟ وانظر ما يحصل عن كلّ رؤية في نفس الرائي؟ فإن اقتضى ذلك الحاصِلُ حُكْمَ رضًا رضي، وإن اقتضى حُكْمَ سُخطٍ وغضبٍ سَخِطَ وغَضِبَ، كان ذلك الرائي مَن كان ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾(1) فقد أسخطوا الله وأغضبوه؛ فعاد وَبالُ ذلك الغضب على مَن أغضبه. فلولا شهودُ ما أغضبه؛ ما غضِب، و(لولا شهود) ما أسخطه؛ ما سخط، و(لولا شهود) ما أرضاه؛ ما رضي. فإنّ الأصل التعرّي والتنزيه عن الصفات، ولا(2) سيما في الله. إذا كان أبو يزيد يقول: "لا صفة لي" فالحقّ أَوْلَى أن يطلَق عن التقييد بالصفات؛ لغناه عن العالَم. لأنّ الصفات إنما تطلب الأكوان. فلو كان في الحقّ ما يطلب العالَم؛ لم يصحّ كونه غنيّا عمّا هو له طالِب.(3)

واعلم أنّ هذه الحضرة الجامعة للحضرات تتضمّن مُلك الله، وليس مُلك الله سِوَى الممكِنات، وهي أعيانُنا. فنحن مُلكه، وبنا كان مَلِكا، وهو القائل: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾(4) وقول رسول الله ﷺ في الثناء على الله: «إنّه ربّ كلّ شيء ومليكه» فجاء بلفظة «شيء» وهي تنطلق على الأعيان الثابتة والوجوديّة. فما وُجِد منها فهو متناهٍ، وما لم يوجد فلا يوصف بالتناهي.

ثمّ انظر في الخبر الإلهيّ الثابت الصحيح، قوله (ص): «لو أنّ أَوّلكم وآخركم» وما له آخِر؛ لأنّ الأمر لا يتناهى. فلا يظهر الآخِر إلّا فيما وُجِدَ، ثمّ يوجد آخر؛ فيزول عن ذلك حكمُ الآخر، وينتقل إلى هذا الذي وُجِد، هكذا إلى ما لا يتناهى. وقد يتناهى الأمر في نوع خاصّ كالإنسان؛ فإنّ أشخاص هذا النوع متناهية، لا أشخاص العالَم. ولا يتناهى أيضا خَلْق أشخاص النوع الإنساني بوجهٍ آخر، لا يَعثر عليه كلّ أحد، وهو في قوله -تعالى-: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ

(1) [محمد: ٢٨]
(2) ص ١١٤
(3) في الهامش: "بلغ قراءة وسماعا على الشيخ المؤلف، أيّده الله".
(4) [البقرة: ١٠٧]

جَدِيدٍ﴾[1] فعينُ كلّ شخص يتجدّدُ في كلّ نفَس، لا بدّ من ذلك. فلا يزال الحقُّ فاعلا في[2] الممكِنات الوجودَ، ويدلّ على ذلك اختلافُ الأحكام على الأعيان في كلّ حال. فلا بدّ أن تكون تلك العين[3] التي لها هذه الحال الخاص؛ ليست تلك العين التي كان لها ذلك الحال الذي شوهد مُضِيُّهُ وزوالُه فيما شُهِدَ من ذلك. ثمّ قال: «وإنسكم وجنّكم» وهو ما تبصِرون وما لا تبصِرون. وجاء بـ«لَوْ» وهي كلمة امتناعٍ لامتناع. أي لو وقع هذا؛ لكان الحكم فيه كما قرّره. ثمّ قال: «كانوا على أتقى قلب رجل منكم؛ ما زاد ذلك في ملكي شيئا» وهو الصحيح؛ لأنّ ذلك عينُ مُلكه. فما زاد شيء في مُلكه؛ بل يقبل الزيادة ملك الوجود، وهو إنما أراد ملك الثبوت؛ فالنقص والزيادة في الوجود.

ثمّ قال: «ولو أنّ أَوّلكم وآخِركم وإنسَكم وجنّكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم؛ ما نقص ذلك من ملكي شيئا» وكيف ينقص منه، والكلّ عينُ مُلكه. ثمّ قال: «لو أنّ أَوّلكم وآخركم، وإنسْكم وجنّكم، قاموا في صعيد واحد، ثمّ سألوا، فأَعطيتُ كلَّ واحد منهم مسألته؛ ما نقص ذلك من ملكي شيئا» لأنّ المعطَى والمعطَى إيّاه؛ ما هو سِوَى عين ملكه؛ فما خرج شيء عن ملكه.

إلّا أنّ ملكه؛ منه ما هو موصوف بالوجود، ومنه ما هو موصوف بالثبوت. فالثبوت والوجود منه لا بدّ أن يكون متناهيا، والثابت لا نهاية له، وما لا نهاية له لا يتّصف بالنقص؛ لأنّ الذي حصل منه في[4] الوجود؛ ما هو نقصٌ في الثبوت؛ لأنّه في الثبوت بعينه في حال وجوده؛ إلّا أنّ الله كساه حلّةَ الوجود بنفسه. فالوجود لله الحقِّ، وهو على ثبوته: ما نقص، ولا زاد. فما كسي منه حلّة الوجود؛ كأنّه تعيّن وتخصّص وحده، مما لا يتناهى حدّ المخيط إذا غمستَه في اليمّ، فانظر ما يتعلّق به. فإنّا نعلم أنّ المثال صحيح.

فإنّا نعلم أنّ من الأعيان الثابتة ما يتّصف بالوجود، كما نعلم أنّ المخيط قد تعلّق به من اليمّ في

(١) [ق: ١٥]
(٢) ص ١١٤ب
(٣) ق: "الأعيان" وعليها كلمة "صح" وفي الهامش بقلم الأصل "العين" وعليها كلمة "صح"
(٤) ص ١١٥

الغمس. ونسبة ما تعلّق من الماء بالمخيط من اليمّ؛ ما هو في الدرجة مثل ما اكتسى من الأعيان الثابتة حلّةَ الوجود؛ لأنّ اليمَّ محصور، يأخذه العدد والتناهي لوجوده، والأعيان الثابتة لا نهاية لها. وما لا يتناهى لا يأخذه حَدٌّ، ولا يحصيه عددٌ مع صحّة المثال بلا شكّ.

وهكذا مَثَّل الخضرُ لموسى بنقر الطائر في البحر بمنقاره، وهو على حرف السفينة. فقال له الخضر: «تدري ما يقول هذا الطائر» وكان الخضر قد أُعطي منطق الطير؛ فكان نقره (أي الطائر) كلاما عند الخضر، لا عِلم لموسى بذلك. وكان الخضر قد ذكر لموسى ﵇ أنّه على علم علّمه الله لا يعلمه موسى، وموسى على علم علّمه الله لا يعلمه خضر؛ مع العلم الكثير الذي كان عند كلِّ واحد منهما. فقال: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلّا بقدر ما نقر هذا الطائر» ومعلوم أنّه قد حصّل شيئا من[1] الماء في نَقْرِهِ؛ كذلك حصل بما علمه موسى والخضر من العلم شركة مع الله في ذلك القدر. فعلِما مِن علم الله شيئا مما يعلمه الله. فحقِّق ما حصل لك، وما بقي ولم يحصل لك. فوقع التشبيه الصحيح من جهة ما حصل؛ لا من جهة ما لم يحصل. لأنّ الذي لم يحصل من اليمِّ متناهٍ، والذي لم يحصل من العلم لموسى والخضر غير متناهٍ. فلذلك جاء ضرْب المثل؛ من جهة ما حصل خاصة؛ فإنّا لا نشكّ في أنّه حصل شيء في نفس الأمر.

إلّا أنّ حصول المعاني في النفوس، بأيّ نوع كان حصولها، لا يتّصف مَن حصلت منه ومَن كان موصوفا بها؛ أنّه نَقَص منه بقدر ما حصل عند المتعلّم منه؛ بل هو عنده كما هو عند مَن حصل له. وإنما لمّا ظهر ذلك المعنى في محلّين؛ كأنّه وقع فيه الاشتراك. وفي المثال المحسوس ما يؤيّد هذا؛ وهو أَخْذُ النور من السراج بالفتائل؛ فتتّقد به فتائلُ لا تتناهى، ولا ينتقص منه شيء؛ وإنما حصل ذلك باستعداد القابل أن يَقبل، واستعداد المأخوذ منه أن لا يمتنع، والسراج سراج على حاله. وقد مَلأ العالَم سُرُجا؛ كذلك العلم والتعلّم. فإذا كان المحسوس بهذه السعة، وعلى هذه الحقيقة؛ فما ظنّك بالمعاني[2]؟!

---

(١) ص ١١٥ب
(٢) ص ١١٦

ثمّ لتعلم أنّ لنا أحكاما في حضرة الحقّ، تضاف إليها بها من موالاةٍ، وعبادةٍ، وسؤال، وغير ذلك، مما لا يحصى كثرة؛ إذا تتبّع الإنسانُ أحوالَ نفسه مع ربّه. ولهذا وصف نفسه بأنّ له أسماءً، وأخلاقا. وهي معلومة عند علماء الرسوم؛ ألفاظُها ومعانيها، وعند أهل الله؛ الاتّصاف بها[١]؛ حتى أَطلق (الحقُّ) عليهم منها أعيانَ أسمائها، كما قال عن نبيّه ﷺ: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾[٢] ووصف نفسَه بأنّه ﴿أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[٣]، وخير الشاكرين، و﴿خَيۡرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾[٤].

وكلُّ ذلك اتّصف به أهلُ الله على السنّة المشروعة، والطريقة الإلهيّة الموضوعة؛ فاتّخذوا ذلك قربة إلى الله. فالله يجعلنا من أهله؛ فإنّا من هذه الأهليّة الإلهيّة: والَيْناه.

ومِن كونه مجيبا لما[٥] يطلبه منه عباده حين ينادونه: سألناه.

ومن كونه نزل إلينا في ألطافه الخفيّة، وسأل منّا أمورا وردت بها الأخبار الإلهيّة بألسنة الشرائع: بادرنا إلى ذلك وقبِلناه.

ومن كونه إذا تقرّبنا إليه بنوافل الخيرات، وأَحبّنا؛ فكان سمعَنا وبصـــرَنا وجميعَ قُوانا: بهويّته كُنَّاه.

ومن كونه خلقَنا -دون جميع صور العالَم-[٦] على صورته، وما بقي اسمٌ وَرَدَ إلّا[٧] وظهرنا به؛ حتى أُضيف إلينا: وسِعناه.

ومن كونه أعطانا الانفعال عنّا، والتأثير في الأكوان: علمنا ما حصـــل لنا من ذلك منه، وحقّقناه.

---

(١) "الاتصاف بها" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) [التوبة: ١٢٨]
(٣) [المؤمنون: ١٤]
(٤) [آل عمران: ١٥٠]
(٥) مكتوب في الهامش "ما" وبجانبها "صح"
(٦) "دون جميع صور العالم" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٧) ص ١١٦ب

ومن استنادنا إلى ذاتٍ موجِدةٍ لها غنى عنّا، ولنا إليها افتقار ذاتيّ لإمكاننا: عرفناه.

ومن كون هذا الأمر الذي استندنا إليه له نِسبة إلينا، بها ظهرت أعياننا، بما نحن عليه من جميع ما يقوم بنا، ونتّصف به: علِمناه.

وبتجلّيه في صورة كلّ شيء من العالَم، في قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(١): خشعنا له، وشهِدناه.

ومن اسمه الظاهر في المظاهر؛ فلا فاعل في الكون إلّا هو: رأيناه.

ومن كونه يطلب آثار عبادِه، وما يكون منهم؛ وإن كان ذلك خلقا له كما قال: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾(٢): طالعناه.

ومن كونه وصف نفسه بصفات المحدَثات تنزُّلا لنا: آمنّا بذلك القول؛ إذ نسبه إلى نفسه، واعتقدناه.

ومن كونه أوحى إلى رسوله ﷺ أن يقول لنا: «اعبد الله كأنّك تراه» و«إنّ الله في قبلة المصلّي» إذا هو ناجاه: تخيّلناه.

ومن قوله: ﴿ٱللَّهُ(٣) نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۗ﴾(٤): شَبَّهناه.

ومن كونه قال: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾(٥) ومع هذا أَمرنا باستقبال جهة خاصة سمّاها:

---

(١) [فاطر: ١٥]
(٢) [محمد: ٣١]
(٣) ص ١١٧
(٤) [النور: ٣٥]
(٥) [البقرة: ١١٥]

القِبلة، جعل نفسه لنا فيها فقال ﷺ: «إنّ اللهَ في قبلة المصلّي»[1] وأمرنا باحترامها، وأن نستقبلها في مجالسنا، وأداء صلواتنا، وأن لا نستقبلها بغائط ولا بول؛ فإن اضطررنا إلى هذه القاذورات؛ انحرفنا عنها قليلا قدر الطاقة، واستغفرنا الله: مَثَّلناه.

ومِن كَوْنِهِ قال له رسول الله ﷺ عند سفره عن أهله: «أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل» وأمرنا أن نتّخذه وكيلا: وكّلناه.

ومِن كَوْنِهِ أقرب إلينا من حبل الوريد، ولكن لا نبصره: كبّرناه.

ومِن كَوْنِهِ أمرنا أن نعظّم شعائر الله -لدلالتها عليه- وحرمات الله: عظّمناه.

وعن ملابسته إيّانا في حركاتنا وسكناتنا مَعَ شهودنا إيّاه فيها: أجللناه.

ومِن أَمْرِهِ إيّانا في الإهلال بالحجّ بتوحيده: نفينا الشريك عنه -تعالى- وأثبتناه.

وبتهليله في قولنا: لا إله إلّا الله: هلّلناه.

ومن دعائه بأمره لنبيّه ﷺ في[2] قوله: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾[3] -الآيات-: لبّيناه.

ومِن كَوْنِهِ ظهر فينا بنا، وإلينا عنّا، وكان أقرب إلينا منّا، كما أخبرنا: آمنّا بذلك كلّه[4]، ثمّ قال: إنّه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[5]: صدّقناه ونزّهناه.

وبقوله (تعالى): ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ في غير موضع من كتابه، ووعدِه ووعيدِه، وتجاوزه عن سيّئاتنا في خطابه، وإضافة الكلام إليه: صدّقناه.

ومِن كَوْنِهِ أمرنا أن نَعْلَمَه ونَصَبَ الأدلّة لنا، محرّرة على الوصول إلى العلم به، والبحث عنه؛

(١) "فقال عليه السلام... المصلي" ثابتة في الهامش بقلم الأصل
(٢) ص ١١٧ب
(٣) [الحج: ٢٧]
(٤) "آمنّا بذلك كله" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٥) [الشورى: ١١]

لنتبيّن أنّه الحقّ في قوله: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[(١)] لنستدلّ بما ذكره عليه: طلبناه.

ولمّا علمنا أنّه ما طلبنا، ولا طلب منّا أن نطلبه، إلّا ولا بدّ أن نجده؛ إمّا بالوصول إليه، أو بالعجز عن ذلك، وعلى كلا الأمرين: فوجدناه.

فلمّا ظفرنا به في زعمنا، وأردنا أن نقرّه على ما وجدناه[(٢)]؛ تحوّل -سبحانه- لنا في غير الصورة التي ظفرنا به فيها: ففقدناه.

ومن قوله: ﴿أَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ﴾[(٣)] علِمنا بتقييد القرض بالحسن؛ أنّه يريد أن نرى النعمة منه، وأنّها نعمتُه؛ فعلى هذا الحدّ من المعرفة بالإنعام والنعم: أقرضناه.

ولمّا ظهر لنا -سبحانه- عند صور التجلّي في صور العالَم؛ لنحكم عليه بما تعطيه حقائق ما ظهر فيها[(٤)] من الصور، وقد ظهر في صور تقتضي الملل، وأخبر ﷺ «أنّ الله لا يملّ حتى تَمِلّوا» فأشار أنّ مَلَلَ الإنسان مَلَلُهُ؛ فأثبته للإنسان ونفاه، ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[(٥)] ومع هذا التعريف: مَللناه.

وبما أطلعَنا عليه من أسراره في عباده، واطّلع على أسرار عباده بما أطلعوه عليه من ذلك؛ من هذه النِّسبة، لا من كونه عالما بها من غير نِسبة إطلاعنا إيّاه عليها: كاشفناه.

ومن كونه غيورا كما ذكره رسول الله ﷺ في حديث الغيرة، في خبر سعد: «إنّ الله غيور، ومن غَيرته حرّم الفواحش»: سترناه.

---

(١) [فصلت: ٥٣]
(٢) "وأردنا... وجدناه" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) [المزمل: ٢٠]
(٤) ص ١١٨
(٥) [الأنفال: ١٧]

ومن قوله: ﴿فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ﴾(١) وكونه من ورائنا محيطا: حجبناه.

ومِن كَوْنِهِ أنزل نفسه منّا منزلة السرّ وأخفى؛ مع شدّة ظهوره بكونه صورة كلّ شيء، وقال: ﴿قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ﴾(٢) علِمنا أنّه يريد الإخفاء: فأخفيناه.

ومِن كَوْنِهِ يقول في نزوله: «هل من داع»: دعوناه، «وهل من تائب ومن سائل ومن مستغفر» وأمثال هذا: نازلناه.

ومِن كَوْنِهِ أعلمَنا أنّه معنا أين ما كنّا بطريق الشهود والحفظ: صاحبناه.

ومن كونه ظهَرْنا(٣) بكلّ صورة ظهر بها، لا نزيده عليها في الحال الذي يظهر به في عباده: وافقناه.

ومن كونه صادق القول، فقال: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾(٤) مع علمه بأنّ العالِم منّا يعلم أنّه هويّة كلّ شيء: نسِيناه.

ومن كونه أنزل: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ. ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ. لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ. وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾(٥) نسبًا له عند قول اليهود لمحمد ﷺ: «انسُبْ لنا ربّك»: فنسبناه.

ومن كونه سمّى نفسه لنا بأسماء تطلب معانٍ(٦) تقوم به، ما هي عين ذاته من حيث ما يُفهَم منها، مع اختلافها: وصفناه.

ومن كونه سمّى نفسه بأسماء لا يُفهم منها معانٍ تقوم به؛ بل يُفهم منها نِسب وإضافات؛ كالأوّل، والآخر، والظاهر، والباطن، والغنيّ، والعليّ، وأمثال ذلك: نعتناه.

---

(١) [المجادلة: ١٢]
(٢) [الرعد: ٣٣]
(٣) ص ١١٨ب
(٤) [التوبة: ٦٧]
(٥) [الإخلاص: ١ - ٤]
(٦) ق: "معانيها" وهناك إشارة شطب بقلم الشيخ على الحروف الثلاثة الأخيرة، وفوقها نٍ، لتقرأ: معانٍ

ومن قوله: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾(١) فنبّه على العلّة: وحَّدناه.

ومن كونه في عماءٍ، وعلى عرشٍ استوى، وجعلَنا على أحوالٍ نطلب بها نزول الذِّكْر إلينا؛ وهو كلامه، والصفة لا تفارق الموصوف(٢)؛ فإذا نحن؛ لِضَعْفِنا: نزّلناه.

فإذا نزل إلينا؛ لِمَا طلبناه له: بقلوبنا أنزلناه.

ولمّا أنزلناه في أينيّة مخصوصة معيّنة عيّنها -سبحانه- لنفسِه: حصَرناه.

وباستمرار بقائه(٣) بالأَين الذي أنزلناه به مع الآنات: وصفنا بأنّا مَسْكِناه.

ومن كونه حيًّا، وسمّى نفسه المحيي، وجعلَنا بلدا ميتا: دعوناه إلى إحيائه، وسُقناه.

ولمّا عرضنا هذه الصفات التي نسبنا إليه، مع ما تقرّر عندنا من ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾(٤) و﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾(٥)، وكلِّ تسبيح ورد عن الله -تعالى- وعن رسوله ﷺ: أنكرناه.

ولمّا أيَّهَ بنا من مكان قريب وبعيدٍ؛ لحكمةٍ يريد ظهورها فينا: أجبناه.

وبما استعمله منّا في ابتلائنا: أعلمناه.

ومن كونه عند عبده في لسانه -إذا مرِض- وقلبه والتجائه واضطراره إليه: عُدْناه.

وباستسقاء الظمآن الذي تخيّل السراب ماء؛ فلمّا جاءه لم يجده شيئا: سقيناه.

وباستطعام الجائع: أطعمناه.

(١) [الأنبياء: ٢٢]
(٢) "والصفة لا تفارق الموصوف" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) ص ١١٩
(٤) [الشورى: ١١]
(٥) [الصافات: ١٨٠]

وإلى كلّ ملمّة ونازلة مهمّة؛ ليرفعها عن الضعفاء: دعوناه.

وبقولنا في دعائنا إيّاه عن أمره: ﴿ٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾(١) ﴿وَٱنصُرۡنَا﴾(٢): أمرناه.

وبقولنا: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ.. وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ.. وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾(٣): نهيناه.

وبقولنا: إنّه لن يعيدنا كما بدأنا: كذّبناه.

وبقولنا: إنّ(٤) له صاحبة وولدا: شتمناه.(٥)

وبتكذيبه وشتمه: آذيناه.

وباستفهامه إيّانا عن أمور يعلمها: أخبرناه.

وبتلاوتنا كلامه العزيز بالنهار: حدّثناه.

وبه في ظلام الليل: سامرناه.

وفي الصلاة عندما نقول ويقول: ناجيناه.

وعند سفرنا في أهلينا: استخلفناه.

وعند طلبه منّا نُصرة دينه: نصرناه.

وإذا لم نطلب سِوَاه شاهدا وغائبا، واعتمدنا عليه في كلّ حال: حصّلناه.

وبمحاسبتنا نفوسَنا، وهو السريع الحساب: سابقناه.

---

(١) [البقرة: ٢٨٦]
(٢) [البقرة: ٢٥٠]
(٣) [البقرة: ٢٨٦]
(٤) ص ١١٩ب
(٥) ثابت في الهامش بقلم آخر: "شبّهناه" مع إشارة التصويب

وبأسمائنا التي أدخلتنا عليه، وأَعطتْنا الحظوة لديه كالخاشع، والذليل، والفقير: قابلناه.

وبكونه سمعَنا: سمِعناه. وبصرَنا: أبصرناه ورأيناه.

وبما أوجَدَنا له بلام العلّة: عبدناه.

وفي اعتمارنا الذي شرع لنا: زرناه.

وفي بيته الذي أَذّن فينا بالحجّ إليه: قصدناه وأَمّلناه.

ولِنَيْلِ جميع أغراضنا: أردناه.

وذلك لمّا نسب إلى نفسه من الأسماء الحسنى، دون غيرها من الأسماء؛ وإن كانت أسماءً له في الحقيقة؛ إلّا أنّه عرّاها عن النعت بالحسنى.

فهو ﷻ الله من حيث هويّته وذاته.

الرحمن: بعموم رحمته التي وسِعَت كلّ شيء.

الرحيم: بما أوجب على نفسه للتائبين من عباده[1].

الربُّ: بما أوجده من المصالح لخلقه.

الملِك: بنسبة مُلك السماوات والأرض إليه؛ فإنّه ربّ كلّ شيء ومليكه.

القدّوس: بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾[2] وتنزيهه عن كلّ ما وُصِف به.

السلام: بسلامته من كلّ ما نُسب إليه مما كَرِهَ من عباده أن ينسبوه إليه.

المؤمن: بما صدق عباده، وبما أعطاهم من الأمان إذا وَفَوْا بعهده.

---

(١) ص ١٢٠

(٢) [الأنعام: ٩١]

المهيمن على عباده: بما هم فيه من جميع أحوالهم، مما لهم وعليهم.

العزيز: لِغلْبِه مَن غالَبه؛ إذ هو الذي لا يغالَب، وامتناعه في علوِّ قُدسِه أن يقاوَم.

الجبّار: بما جبَر عليه عبادَه في اضطرارهم واختيارهم؛ فهم في قبضته.

المتكبّر: لما حصل في النفوس الضعيفة من نزوله إليهم في خَفَيِّ ألطافه؛ مِن تَقَرُّبٍ بالحدّ والمقدار: مِن شبر، وذراع، وباع، وهرولة، وتبشبش، وفرح، وتعجُّب، وضحك، وأمثال ذلك.

الخالق: بالتقدير والإيجاد.

البارئ: بما أوجده من مولّدات الأركان.

المصوِّر: بما فتح في الهباء من الصوَر، وفي أعين المتجلَّى لهم؛ من صور التجلّي المنسوبة إليه؛ ما ذُكِرَ منها وما عُرِف، وما أُحيط بها وما لم يدخل تحت إحاطة.

الغفّار: بمن ستر من عباده المؤمنين.(١)

الغافر: بنسبة السِّتر إليه.

الغفور(٢): بما أسدل من الستور من أكوان وغير أكوان.

القهّارُ مَن نازعه من عباده بجهالة، ولم يَتُب.

الوهّاب: بما أنعم به من العطاء؛ لينعم، لا جزاء، ولا لِيُشكر به ويُذْكَر.

الكريم: المعطي عبادَه ما سألوه منه.

الجواد: المعطي قبل السؤال؛ ليشكروه فيزيدهم، ويذكروه فيثيبهم.

(١) ثابت مقابلها في الهامش بقلم آخر: "المذنبين" وبجانبها حرف خ
(٢) ص ١٢٠ب

السخيّ: بإعطاء كلّ شيء خلقَه وتوفيته حقّه.

الرزّاق: بما أعطى من الأرزاق لكلّ متغذٍّ من معدن، ونبات، وحيوان، وإنسان، من غير اشتراط كفر ولا إيمان.

الفتّاح: بما فتح من أبواب النِّعم، والعقاب، والعذاب.

العليم: بكثرة معلوماته.

العالِم بأحديّة نفسه.

العلّام بالغيب؛ فهو تعلُّق خاص، والغيب لا يتناهى، والشهادة متناهية إذا كان الوجود سبب الشهود والرؤية كما يراه بعض النظّار. وعلى كلّ حال فالشهادة خصوص. فإنّ من يقول: إنّ العلّة في الرؤية استعداد المرئيّ؛ فما ثمّ مشهود إلّا الحقّ، وما وُجِد من الممكنات، وما لم يوجد. وبقي المحال معلوما غيبا، لم يدخل تحت الرؤية ولا الشهادة.

القابض: بكون الأشياء في قبضته ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾[1]، وكون الصدقة تقع بيد الرحمن فيقبضها.

الباسط: بما بسطه من الرزق الذي لا يعطي البغيَ بسطُه؛ وهو القدَر المعلوم. وأنّه -تعالى- يقبض ما شاء[2] من ذلك؛ لما فيه من الابتلاء والمصلحة، ويبسط ما شاء من ذلك؛ لما فيه من الابتلاء والمصلحة.

الرافع: من كونه -تعالى- بيده الميزان؛ يخفض القسط ويرفعه. فيرفعُ؛ ليؤتي المُلك من يشاء، ويعزّ من يشاء، ويغني من يشاء.

الخافض: لينزع المُلك ممن يشاء، ويذلّ من يشاء، ويفقر من يشاء. بيده الخير؛ وهو الميزان؛

(١) [الزمر: ٦٧]، الآية ثابتة في الهامش بقلم آخر وعليها اشارة التصويب
(٢) ص ١٢١

فيوفّي الحقوقَ مَن يستحقّها. وفي هذه الحال؛ لا تكون معاملة الامتنان؛ فإنّ استيفاءَ الحقوق (هي) من بعض الامتنان؛ أَعَمُّ في التعلّق.

المعزّ المذلّ: فأَعزّ بطاعته، وأَذلّ بمخالفته. وفي الدنيا أَعزَّ بما أتى من المال مَن أتاه، وبما أعطى من اليقين لأهله، وبما أنعم به من الرئاسة والولاية والتحكم في العالَم؛ بإمضاء الكلمة والقهر، وبما أَذَلّ به الجبّارين والمتكبّرين، وبما أَذلّ به في الدنيا بعضَ المؤمنين؛ ليُعِزّهم في الآخرة، ويُذلّ مَن أورثهم الذلّةَ في الدنيا؛ لإيمانهم وطاعتهم.

السميع دعاءَ عباده إذا دعوه في مهمّاتهم؛ فأجابهم من اسمه السميع؛ فإنّه -تعالى- ذكر في حدّ السمع فقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾[1] ومعلوم أنّهم سمعوا دعوة الحقّ بآذانهم، ولكن ما أجابوا ما دُعُوا إليه؛ وهكذا يعامِل الحقُّ عبادَه من كونه سميعا.

البصير بأمور عباده كما قال لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾[2] فقال لهما: ﴿لَا تَخَافَآ﴾ فإذا[3] أَعطى بصرُه الأمانَ؛ فذلك معنى البصير، لا أنّه يشهده ويراه فقط. فإنّه يراه حقيقة؛ سواء نصرَه أو خذلَه، أو اعتنى به أو أهملَه.

الحَكَم: بما يفصِل به من الحُكم يوم القيامة بين عبادِه، وبما أنزل في الدنيا من الأحكام المشروعة والنواميس الوضعيّة الحِكميّة؛ كلّ ذلك من الاسم الحَكَم.

العدل: بحكمه بالحقّ، وإقامة الملّة الحنيفيّة: ﴿قُلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾[4] فهو مَيْل إليه؛ إذ قد جعل للهوى حُكما؛ مَن اتّبعه ضلّ عن سبيل الله.

اللطيف بعباده؛ فإنّه يوصِل إليهم العافيةَ مندرجةً في الأدوية الكريهة. فأخفى مِن ضَرْبِ المثَل في الأدوية المؤلمة المتضمّنة الشفاء والراحة لا يكون. فإنّه لا أثر لها في وقت الاستعمال، مع عِلمنا

(١) [الأنفال: ٢١]
(٢) [طه: ٤٦]
(٣) ص ١٢١ب
(٤) [الأنبياء: ١١٢]

بأنّها في نفس استعمال ذلك الدواء، ولا نُحِسُّ بها؛ لِلطافتها. ومن باب لُطفه؛ سريانه في أفعال الموجودات، وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(١) ولا نرى الأعمال إلّا مِن المخلوقين، ونعلم أنّ العامِل لتلك الأعمال؛ إنما هو الله. فلولا لُطْفُه؛ لَشُوهِد.

الخبير: بما اختبر به عبادَه، ومِن اختباره قولُه: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾(٢) فيرى هل يُنسب إليه حدوث العلم، أم لا؟ فانظر أيضا هذا اللطف، ولذلك قرن الخبير باللطيف فقال: ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾(٣).

الحليم: هو الذي أَمهل وما أَهمل، ولم يسارِع بالمؤاخذة لمن عمل سوءا بجهالة مع تمكّنه أن لا يجهل، وأن(٤) يَسأل ويَنظر حتى يَعلم.

العظيمُ في قلوب العارفين به.

الشكورُ: لطلب الزيادة مِن عباده، مما شكرهم عليه وذكَّرهم به، مِن عَمَلِهم بطاعته، والوقوف عند حدوده ورسومه، وأوامره ونواهيه(٥)، وهو يقول: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾(٦) فبذلك يعامل عبادَه. فطلب منهم بكونه شكورا؛ أن يبالِغوا فيما شكرهُمْ عليه.

العليُّ في شأنه وذاته عمّا يليق بِسِمات الحدوث وصفات المحدَثات(٧).

الكبير: بما نصبه المشركون من الآلهة، ولهذا قال الخليل في معرض الحجّة على قومه -مع اعتقاده الصحيح- إنّ الله هو الذي كسّر الأصنام المتّخذة آلهة حتى جعلها جُذاذا، مع دعوى عابديها بقولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾(٨) فنسبوا الكِبَر له -تعالى- على آلهتهم، فقال إبراهيم عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ وهنا الوقف، ويبتدئ: ﴿هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾(٩)

---

(١) [الصافات: ٩٦]
(٢) [محمد: ٣١]
(٣) [الأنعام: ١٠٣]
(٤) ص ١٢٢
(٥) "ورسومه وأوامره ونواهيه" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٦) [إبراهيم: ٧]
(٧) "وصفات المحدثات" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٨) [الزمر: ٣]
(٩) [الأنبياء: ٦٣]

فلو نطقوا لاعترفوا بأنّهم عبيد، وأنّ الله هو الكبير، العليّ، العظيم.

الحفيظ: بكونه ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُۢ﴾[1] فاحتاط بالأشياء؛ ليَحفَظ عليها وجودَها. فإنّها قابلةٌ للعدم، كما هي قابلة للوجود. فمن شاء -سبحانه- أن يوجده؛ فأوجده؛ حفِظ عليه وجودَه. ومَن لم يشأ أن يوجِد، وشاء أن يبقيه في العدم؛ حفِظ عليه العدمَ؛ فلا يوجَد ما دام يحفظ عليه العدمَ. فإمّا أن يحفظه دائما، أو إلى أجل مسمّى.

المُقيت: بما قدَّر في الأرض من الأقوات، وبما أوحى في السماء من الأمور. فهو -سبحانه- يعطي قوتَ[2] كلِّ متقوِّت على مقدارٍ معلوم.

الحسيب: إذا عدّدَ عليك نِعَمَه؛ لِيريك مِنّته عليك لمّا كفرتَ بها؛ فلم يؤاخذك لِحلمه وكرمه. وبما هو كافيك عن كلّ شيء لا إله إلّا هو العليم الحكيم.

الجليل: لكونه عزّ فلم تدركه الأبصار ولا البصائر. فَعَلا ونزل بحيث أنّه مع عباده أينما كانوا كما يليق بجلاله؛ إلى أن بلغ في نزوله أن قال لعبده: «مرضتُ فلم تَعُدْنِي، وجُعْتُ فلم تطعمني، وظمئتُ فلم تسقني» فأنزل نفسَه من عبادِه منزلةَ عبادِه مِن عبادِه. فهذا مِن حكم هذا الاسم الإلهيّ.

الرقيب: لما هو عليه من لزوم الحفظ لخلقه؛ فإنّ ذلك لا يثقله. وليُعْلِم عبادَه أنّه إذا راقبهم يستحيون منه؛ فلا يراهم حيث نهاهم، ولا يفقدهم حيث أمرهم.

المجيبُ مَن دعاه -لِقربه وسماعه- دُعاءَ عبادِه، كما أخبر عن نفسه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِي﴾[3] فوصف نفسه بأنّه متكلّم؛ إذ المجيبُ مَن كان ذا إجابةٍ؛ وهي التلبية.

---

(١) [فصلت: ٥٤]
(٢) ص ١٢٢ب
(٣) [البقرة: ١٨٦]

الواسع العطاء: بما بسط من الرحمة التي وسعت كلَّ شيء، وهي مخلوقة. فرَحم بها كلّ شيء، وبها أزال غضبَه عن عبادِه. فانظر؛ فَهُنا سِرٌّ عجيب في قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1] وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ[2] هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[3].

الحكيم: بإنزال كلّ شيء منزلته، وجَعْلِهِ في مرتَبته، وَمَنْ أُؤْتي الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا، وقد قال عن نفسه إنّ "بيده الخير" وقال ﷺ له: «والخير كلّه بيديك» فلم يُبْقِ منه شيئا «والشرُّ ليس إليك».

الودود: الثابت حبّه في عباده؛ فلا تؤثّر فيما سبق لهم من المحبّة معاصيهم؛ فإنّها ما نزلت بهم إلّا بحكم القضاء والقدر السابق، لا للطرْد والبُعد ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[4] فسبقت المغفرة للمُحَبّين -اسم المفعول-.

المجيد: لما له من الشرف على كلّ موصوف بالشرف. فإنّ شرف العالَم بما هو منسوب إلى الله أنّه خَلْقُهُ وفِعْلُهُ؛ فما هو شرفُهُ بنفسِه. فالشريف على الحقيقة مَن شرفه بذاته، وليس إلّا الله.

الباعث عموما وخصوصا. فالعموم بما بَعث من الممكنات إلى الوجود من العدم، وهو بَعْثٌ لم يشعر به كلّ أحد إلّا من قال بأنّ للممكنات أعيانا ثبوتيّة، وإن لم يعثر على ما أشرنا إليه القائل بهذا. ولمّا كان الوجودُ عينَ الحقِّ؛ فما بَعَثهم إلّا الله[5] بهذا الاسم خاصة. ثمّ خصوص البعث في الأحوال؛ كبعث الرسل، والبعث من الدنيا إلى البرزخ؛ نوما وموتا، ومن البرزخ إلى القيامة، وكلّ بعث في العالَم في حالٍ وعين؛ فمن الاسم الباعث. فهو من أعجب اسم تسمّى الحقّ به تعريفا لعباده.

---

(١) [الأعراف: ١٥٦]
(٢) ص ١٢٣
(٣) [القصص: ٨٨]
(٤) [الفتح: ٢]
(٥) ق: ثابت مقابلها في الهامش بخط آخر كبديل: "إليه" وبجانبها: "صح" وحرف خ. وهي كذلك في س

الشهيد لنفسه[1]؛ بأنّه لا إله إلّا هو، ولعباده؛ بما فيه الخير والسعادة لهم بما جاءوا به من طاعة الله وطاعة رسوله، وبما كانوا عليه من مكارم الأخلاق. وشهيد عليهم بما كانوا فيه من المخالفات، والمعاصي، وسفساف الأخلاق؛ ليريهم[2] مِنّةَ اللهِ وكَرَمَهُ بهم؛ حيث غَفَر لهم، وعفا عنهم. وكان مآلهم عنده إلى شمول الرحمة، ودخولهم في سِعَتها. إذ كانوا من جملة الأشياء، وأنّ تلك الأشياء المسمّاة مخالَفة؛ لم يُبرزها الله من العدم إلى الوجود إلّا برحمته؛ فهي مخلوقة من الرحمة. وكان المحلُّ الذي قامت به سببا لوجودها؛ لأنّها لا تقوم بنفسها، وإنما تقوم بنفس المُخالِف. وقد علِمتْ أنّها مخلوقة من الرحمة، ومسبّحة بحمد خالقها؛ فهي تستغفر للمحلّ الذي قامت به حتى ظهر وجودُ عينِها؛ لِعلمها بأنّها لا تقوم بنفسها.

الحقّ: الوجود الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ وهو العدم ﴿مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾[3] فـ"من بين يديه" من قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[4] و﴿مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ لقول رسول الله ﷺ: «ليس وراءَ الله مَرمى» فنسب إليه الوراء وهو الخَلْفُ. فهو وجود حقٍّ، لا عن عدم، ولا يعقبه عدم. بخلاف الخلق؛ فإنّه عن عدم، ويعقبه العدم من حيث لا يشعر به. فإنّ الوجود والإيجاد لا ينقطع. فما ثَمّ في العالَم من العالَم؛ إلّا وجودٌ وشهودٌ، دنيا وآخرة، من غير انتهاء ولا[5] انقطاع. فأعيان تظهر فتُبْصَر.

الوكيل: الذي وكّله عباده على النظر في مصالحهم؛ فكان من النظر في مصالحهم؛ أن أمرهم بالإنفاق على حدٍّ معيّن؛ فاستخلفهم فيه بعد ما اتّخذوه وكيلا. فالأموال له بوجهٍ؛ فاستخلفهم فيها. والأموال لهم بوجهٍ؛ فوكّلوه في النظر فيها. فهي لهم؛ بما لهم فيها من المنفعة. وهي له؛ بما هي عليه من تسبيحه بحمده. فمن اعتبر التسبيح قال: "إنّ الله ما خلق العالم إلّا لعبادته". ومن راعى المنفعة قال: "إنّ الله ما خلق العالم إلّا لينفع بعضه بعضا". أوّل المنفعة فيهم للإيجاد. فأَوجَدَ المَحالّ؛ لينتفع

(١) ص ١٢٣ب
(٢) ق: "ليريه" وعدلت في الهامش بقلم آخر وعليها حرف ظ
(٣) [فصلت: ٤٢]
(٤) [ص: ٧٥]
(٥) ص ١٢٤

بالوجود مَن لا يقوم من الموجودات إلّا بمحلٍّ. وأوجد مَن لا قيام له بنفسه؛ لينتفع به مَن لا يستغني عن قيام الحوادث به، ولا يعرَى عنها. فوجود كلّ واحد منهما موقوف على صاحبه من وجهٍ لا يدخله الدَّور فيستحيل الوقوع.

القويّ المتين: هو ذو القوّة؛ لما في بعض الممكنات، أو فيها مطلَقا من العزّة؛ وهي عدم القبول للأضداد. فكان من القوّة خلْقُ عالَم الخيال؛ ليظهر فيه الجمع بين الأضداد. لأنّ الحسّ والعقل يمتنع عندهما الجمع بين الضدَّين، والخيال لا يمتنع عنده ذلك. فما ظهر سلطان القويّ، ولا[1] قوّته[2]؛ إلّا في خلق القوّة المتخيّلة وعالَم الخيال؛ فإنّه أقرب في الدلالة على الحقّ؛ فإنّ الحقّ[3] ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ﴾[4]. قيل لأبي سعيد الخرّاز: "بِمَ[5] عرفت الله؟ قال: بجمعه بين الضدّين" ثمّ تلا هذه الآية. وإن لم تكن من عين واحدة، وإلّا فما فيها فائدة. فإنّ النِّسب لا تُنْكَر؛ فإنّ الشخص الواحد قد تَكثر نِسَبُه؛ فيكون أبا، وابنا، وعمّا، وخالا، وأمثال ذلك، وهو هو، لا غيره. فما حاز الصورة على الحقيقة إلّا الخيال، وهذا ما لا يسع أحدا إنكاره؛ فإنّه يجده في نفسه، ويبصره في منامه. فيرى ما هو محال الوجود موجودا. فتنبّه لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[6].

الوليّ: هو الناصرُ مَن نَصره؛ فَنُصرته مجازاة. ومن آمن به فقد نصره. فالمؤمن يأخذ نصر الله من طريق الوجوب، فإنّه قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[7] مثل وجوب الرحمة عليه سَواء. قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ لمن عمل ﴿سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ﴾[8] وأين هذا من اتّساعها؟ فنصرةُ الله تشبهُ رحمة الوجوب، وتفارق رحمة الامتنان

(١) ص ١٢٤ب
(٢) أشير مقابلها في الهامش بقلم آخر: "متانته" وبجانبها "صح" و خ
(٣) ق: هناك خط فوق تعبير: "فإنه أقرب في الدلالة على الحق فإن الحق" ومقابلها في الهامش بخط آخر عبارة: "فإنه أشـــبه شيء بالوجود الحق لجمعه بين الضدين فإنه" وهذه العبارة الأخيرة هي الثابتة في س
(٤) [الحديد: ٣]
(٥) ق: بما
(٦) [الذاريات: ٥٨]
(٧) [الروم: ٤٧]
(٨) [الأنعام: ٥٤]

الواسعة. فإنّه ما رأينا فيما أخبرَنا به -تعالى- نُصرة مطلَقة، وإنما رأيناها مقيَّدة؛ إمّا بالإيمان، وإمّا[1] بقوله: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾[2].

وهنا سِرٌّ من أسرار الله -تعالى- في ظهور المشركين على المؤمنين في أوقات، فتدبّره تعثر عليه -إن شاء الله-. فما ورد حتى نؤمنَ به. إلّا أنّ الإيمان إذا قوي في صاحبه، بما كان؛ فله النصر على الأضعف، والميزان يُخْرِج ذلك. وقولي هذا: "بما كان" لقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾[3] فسمّاهم مؤمنين. ولكن تحقّقَ في إيمانهم بالباطل أنّهم ما آمنوا به من كونه باطلا، وإنما آمنوا به من كونهم اعتقدوا فيه ما اعتقد أَهلُ الحقّ في الحقِ. فمن هنا نُسب الإيمان إليهم، وبما هو في نفس الأمر على غير ما اعتقدوه؛ سمّاه الحقّ لنا: "باطلا" لا من حيث ما توهّموه.

الحميد: بما هو حامِد بلسان كلّ حامدٍ وبنفسِه، وبما هو محمود بكلّ ما هو مثنًى عليه وعلى نفسِه؛ فإنّ عواقبَ الثناء عليه تعود.

المحصي كلّ شيء عددا من حروف وأعيان وجوديّة؛ إذ كان التناهي لا يدخل إلّا في الموجودات؛ فيأخذه الإحصاء؛ فهذه الشَّيْئِيَّةُ شيئيّةُ الوجود في قوله: ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدًا﴾[4].

المبدئ: هو الذي ابتدأ الخلق بالإيجاد في الرتبة الثانية، وكلّ ما ظهر من العالَم ويظهر؛ فهو فيها. وما ثَمّ رتبة ثالثةٌ؛ فهي[5] الآخِر، والأُولَى للحقّ؛ فهو الأَوّل. فالخلق من حيث وجوده لا يكون في الأوّل[6] أبدا، وإنما له الآخر. والحقّ معه في الآخِر؛ فإنّه مع العالم أينما كانوا، وقد تسمّى بالآخِر، فاعلم.

---

(١) ص ١٢٥

(٢) [محمد: ٧]

(٣) [العنكبوت: ٥٢]

(٤) [الجن: ٢٨]

(٥) ص ١٢٥ب

(٦) رسمها في ق أقرب إلى: الأولى

المعيدُ عينَ الفِعل من حيث ما هو خالق، وفاعل، وجاعل، وعامل. فهو إذا خلَق شيئا، وفرغ[1] خلقه؛ عاد إلى خلقِ آخر؛ لأنّه ليس في العالَم شيء يتكرّر؛ وإنما هي أمثال تحدث -وهي الخلق الجديد- وأعيان توجَد.

المحيي بالوجود كلّ عين ثابتة لها حكم قَبُول الإيجاد؛ فأوجدها الحقُّ في وجوده[2].

المميت في الزمان الثاني فما زاد من زمان وجودها. فمفارقَتُها وانتقالُها لحال الوجود الذي كان لها (هو) موتٌ، وقد ترجع إلى حكمها من الثبوت الذي كان لها؛ فمن المحال وجودها بعد ذلك حتى تفرغ، وهي لا تفرغ لعدم التناهي فيها، فافهم. وفي تقييدي هذا الباب في هذه المسألة سمعت منشِدا ينشد من زاوية البيت؛ لا أرى له شخصا، لكنّي أسمع الصوت، ولا أدري لمن يخاطِب بذلك الكلام وهو:

أوْصِ فـإنّـكَ رائِحْ   لِمَنْزِلٍ أَنْتَ رابِحْ
فِيْـهِ لأنّـكَ مِمَّنْ   لَهُ قَبُولُ النصـائحْ
قَدْ صـــاحَ في جانِبِ الدارِ لِلْمَنيَّةِ صـــائحْ
وقَدْ[3] دَعاكَ إِلَيْهِ   فَلا تُجِبْ بالنوائحْ
وقَدْ أَتاكَ رَسُـــولٌ   مِنْـهُ بِخَيْرِ المَنـائحِ
لِقـاء رَبّـكَ فِيهـا   وفِيْهِ كُلُّ المَصالِحْ

فهو بالنِّسبة إلى رؤية الله قريب، وقد يكون بالنِّسبة إلينا بعيدا. مثل قوله في المعارج: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا. وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[4].

الحيُّ لنفسه لتحقيق ما نُسب إليه مما لا يتّصف به إلّا مَن مِن شَرْطِه أن يكون حيّا.

القيّوم: لقيامه على كلّ نفس بما كسبت.

(١) أضيفت "من" في الهامش وبجانبها حرف ظ
(٢) "في وجوده" ثابتة في الهامش بقلم آخر، مع إشارة التصويب
(٣) ص ١٢٦
(٤) [المعارج: ٦ ، ٧]

الواجد: -بالجيم- لما طَلَب فلَحِق؛ فلا يفوته هارب، كما لا يلحقه في الحقيقة طالبُ معرفته.

الواحد: من حيث ألوهته، فلا إله إلّا هو.

الصمد: الذي يُلجأ إليه في الأمور، ولهذا اتّخذناه وكيلا.

القادر: هو النافذ الاقتدار في القوابل الذي يريد فيها ظهور الاقتدار، لا غير.

المقتدر: بما عمِلت أيدينا. فالاقتدار له، والعمل يظهر من أيدينا. فكلّ يد في العالم لها عمل؛ فهي يد الله. فإنّ الاقتدار لله، فهو -تعالى- قادر لنفسه، مقتدِر بنا.

المقدِّم المؤخِّر مَن شاء لما شاء، ومَن شاء عمّا شاء.

الأوّل الآخِر بالوجوب، وبرجوع الأمر كلّه إليه.

الظاهر الباطن: لنفسه ظهر؛ فما زال ظاهرا. وعن خلقه بطن؛ فما يزال باطنا؛ فلا يُعرف أبدا[١].

البرّ[٢] بإحسانه، ونِعمه، وآلائه، التي أنعم بها على عباده[٣].

التوّاب: لرجوعه على عباده ليتوبوا، ورجوعه بالجزاء على توبتهم.

المنتقم: ممن عصاه؛ تطهيرا له من ذلك في الدنيا بإقامة الحدود، وما يقوم بالعالم من الآلام؛ فإنّها كلّها انتقام وجزاء خفيٌّ لا يَشعر به كلُّ أحد. حتى آلام الرضيع؛ جزاء.

العفو: لما في العطاء من التفاضل في القلّة والكثرة، وأنواع الأُعطيات على اختلافها؛ لا بدّ أن يدخلها القلّة والكثرة؛ فلا بدّ أن يعمّها العفو؛ فإنّه لا بدّ من الأضداد كالجليل.

---

(١) ق: هناك خط فوق عبارة: "فلا يعرف أبدا" وبجانبها كلمة "صح" ومقابلها في الهامش عبارة بديلة هي: "فلا يعرفه إلّا هو" وبجانبها كلمة "صح" وحرف خ. وهي كذلك في س

(٢) ص ١٢٦ب

(٣) مضاف في الهامش بخط آخر: "لافتقارهم إلى ذلك" وبجانبها كلمة "صح"

الرءوف: بما ظهر في العباد من الصلاح والأصلح؛ لأنّه من المقلوب، وهو ضربٌ من الشفقة.

الوالي لنفسه على كلّ مَن ولي عليه. فولي على الأعيان الثابتة؛ فأثّر فيها الإيجاد، وولي على الموجودات؛ فقدَّم مَن شاء وأَخَّر من شاء، وحكم فعدل، وأعطى فأفضل.

المتعالي على من أراد علوّا في الأرض، وادّعى له ما ليس له بحقّ.

المقسط: هو ما أعطى بحكم التقسيط، وهو قوله: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ﴾[1] وهو التقسيط.

الجامع بوجوده لكلّ موجود فيه.

الغنيّ عن العالمين بهم.

المغني مَن أعطاه صفة الغنى؛ بأن أَوقفَه على أنّ عِلمَه بالعالم تابعٌ للمعلوم؛ فما[2] أعطاه من نفسه شيئا؛ فاستغنى عن الأثر فيه منه؛ لِعلمه بأنّه لا يوجِد فيه إلّا ما كان عليه.

البديع: الذي لم يزل في خلْقِه على الدوام بديعا؛ لأنّه يخلق الأمثال، وغير الأمثال. ولا بدّ من وجهٍ به يتميّز المِثل عن مِثله؛ فهو البديع من ذلك الوجه.

الضارّ النافع: بما لا يوافِق الغرَض، وبما يوافقه.

النور: لما ظهر من أعيان العالَم، وإزالة ظلمة نِسبة الأفعال إلى العالم.

الهادي: بما أبانه للعلماء به مما هو الأمر عليه في نفسه.

المانع: لإمكان إرسال ما مسَكه، وما وقع الإمساك إلّا لحكمة اقتضاها عِلْمُه في خلقه.

---

(١) [الحجر: ٢١]

(٢) ص ١٢٧

الباقي: حيث لا يقبل الزوال كما قَبِلته أعيانُ الموجودات بعد وجودها؛ فله دوام الوجود ودوام الإيجاد.

الوارث: لما خلّفناه عند انتقالنا إلى البرزخ خاصة.

الرشيد: بما أرشد إليه عبادَه في تعريفه إيّاهم بأنّه -تعالى- ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[1] في أخذه بناصية كلّ دابّة، فما ثَمّ إلّا مَن هو على ذلك الصراط، والاستقامةُ مآلُها إلى الرحمة. فما أنعم الله على عباده بنعمةٍ أعظم من كونه آخذًا بناصية كلّ دابّة. فما ثَمّ إلّا من مشى به على الصراط المستقيم.

الصبور: على ما أُوذي به في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[2] فما عجّل لهم في العقوبة، مع اقتداره على ذلك. وإنما أَخَّر ذلك؛ ليكون منه ما يكون على أيدينا مِن[3] رفع ذلك عنه؛ بالانتقام منهم؛ فيحمدنا على ذلك. فإنّه ما عرّفنا به مع اتّصافه بالصبور؛ إلّا لندفع ذلك عنه ونكشفه.

فهذا بعض ما أعطته حضرة الحضرات من هذا الباب؛ فإنّه باب الأسماء.

وأمّا الكنايات فنقول فيها لفظًا جامعا، وهو: إذا جاءت في كلام الرسول عن الله -تعالى-، أو في كتاب الله؛ فلتُنْظَر القصّة والضمير، ويُحْكَم على تلك الكناية بما يعطيه الحال في القصّة المذكورة، لا يُزاد في ذلك ولا يُنْقَص منه. والباب يتّسع المجال فيه، فلنقتصر منه على ما ذكرنا ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[4].

انتهى السفر الثالث والثلاثون، بانتهاء هذا الباب من هذه التجزئة، والله الهادي. يتلوه في

---

(١) [هود: ٥٦]
(٢) [الأحزاب: ٥٧]
(٣) ص ١٢٧ب
(٤) [الأحزاب: ٤]

الرابع والثلاثين.[١]

(١) أثبت السماعان التاليان، وأولهما أسفل المتن، وثانيهما في الهامش كما يلي:
١- "سمع جميع هذا الجزء، وهو الثالث والثلاثون من الفتح المكي على منشيه الشيخ الإمام العالم المحقّق أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد الطائي الحاتمي ﵁ بقراءة العالم الفاضل تاج الدين عباس بن عمر بن يحيى بن سرور الأنصاري جماعةٌ منهم السيد الشريف كمال الدين أحمد بن عبد الله بن أحمد العلوي، وكاتب الثبت محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق الأنصاري، وذلك في مجالس متعددة آخرها صبيحة يوم الجمعة سادس شوال سنة ست وثلاثين وستمائة بمنزل الشيخ بدمشق. والحمد لله رب العالمين".
يليه بخط الشيخ الأكبر: "صح ما ذكره من السماع المذكور أعلاه، وكتب محمد بن علي بن محمد بن العربي في تاريخه". يلي ذلك ختم الأوقاف الإسلامية برقم ١٧٣٦
٢- "عورضت هذه المجلدة بالنسخة الأولى وكلتاهما بخط الشيخ المصنف ﵁، وأُلحق من زوائد هذه النسخة في الأولى ما أمكن إلحاقه قصد التوافق بين النسختين. وتم ذلك بحلب المحروسة بقراءة محمد بن إسحق بن محمد خادم الشيخ سنة أربعين وستمائة. وسمع بالقراءة المذكورة بحضور الشيخ شمس الدين إسماعيل صاحب الشيخ ﵁ وعليه؛ مجد الدين أبو بكر بن بندار بن زنكي التبريزي في التاريخ. والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى".

المحتويات



الفتوحات المكيَّة

للشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي

تحقيق : عبد العزيز سلطان المنصوب

عامل كل من تصحبه أو يصحبك بما تعطيه رتبته؛ فعامل الله بالوفاء؛ لما عاهدته عليه من الإقرار بربوبيته عليك، وهو الصاحب بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وعامل الآيات بالنظر فيها، وعامل ما تدركه الحواس منك بالاعتبار، وعامل الرسل بالاقتداء بهم، وعامل الملائكة بالطهارة والذكر، وعامل الشيطان – إذا عرفت أنه شيطان من إنس وجان – بالمخالفة، وعامل الحفظة بحسن ما تملى عليهم، وعامل من هو أكبر منك بالتوقير، ومن هو أصغر منك بالرحمة، ومن هو كفؤك بالتجاوز والإنصاف والإيثار، وأن تطالب نفسك بحقّه عليها، وترك حقّك له.

وأياك أن تكون معنتا، ولا متعنتا، ولا منفرا، ولا معسرا؛ وكن ميسرا، ومعلما، ومبشرا.

محيي الدين بن عربي؛ الفتوحات المكية، ج. (12).

الغلاف: عبد العزيز السماحي